باسم الجسر

ميثاق ١٩٤٣

لماذا كان ؟
وهل سقط ؟



دار النهار للنشر

باسم الجسر

ميثاق ١٩٤٣

لماذا كان ؟

وهل سقط ؟



دار النهار للنشر

دار النهار للنشر
بيروت ١٩٧٨

مقدمة

هل نستطيع أن نقرأ اليوم ، ونقوّم ، ونحن في معترك المشكلات ، مؤلفا يتطرق الى احداث نعيشها ، بذهنية قارىء يتيح له البعد الزمني ، بعد عشرات السنين ، استشفاف الحقائق من منطلقاتها الصحيحة ؟

يبدو لنا ان للجواب عن هذا التساؤل ، شروطا لا بد من تصورها : أهمها أن نتبين نوع المؤلّف ، من حيث التزام صاحبه العقيدي والسياسي ، وارتباطه ، من قريب او بعيد ، بالأحداث المروية او بصانعيها ، ارتباطا يعطّل عملية النقل التاريخي بأمانة ، ويشوّه وجه النزاهة في الراي والحكم . فبقدر ما يتهيأ للكاتب من الطاقة على مقاومة ما في نفسه ، من الدوافع الذاتية ، في كتابة التاريخ ، يغدو من الممكن ان ينظر قارىء اليوم ، الى المؤلّف بذهنية القارىء في المستقبل ، بكل ما يغدقه البعد الزمني عليه من هدوء النفس ، وصفاء المحاكمة .

ونحن نعلم ان التحرر الكامل من المؤثرات المتراكمة في صميم الذات البشرية ، أمر مستحيل . فالرواسب الاجتماعية والسياسية المنتقلة الى الانسان ، جيلا بعد جيل ، بفعل البيئة التاريخية والجغرافية ، لا يمكن استئصال كامل آثارها . ومع ذلك فان الدكتور باسم الجسر استطاع ، الانتصار على كوامن ذاته ، ورواسب بيئته ، فقدّم لنا ، مؤلّفا يعالج أخطر القضايا التي نعيشها ، ساردا وقائعها ، طارحا دقائقها ، محللا جذورها وفروعها ومحاولا التطلع من خلالها ، الى مستقبل الشعب اللبناني والدولة .

هذا هو المؤلّف : « الميثاق لماذا كان ؟ وهل سقط ؟ »

وهذا هو الكاتب ، باسم الجسر الذي يفتح أمام الباحثين ، سبيلا نموذجيا في كتابة احداث لبنان التاريخية .

* * *

عسير أن نؤرخ لما يسمّى « الميثاق الوطني » مع تجاهل للوقائع التي سبقته واحاطت به ثم تمخضت عن مواقف اللبنانيين صيف

العام ١٩٤٣ وخريفه . وقد أسهب الدكتور الجسر في سرد الوقائع بصورة متحركة . فنقل أخبارها مستندا الى أقوال الذين مثلوا فيها أدوارا هامة ، والى آراء الذين هيأوا لها ، ونظّروها ، قبل وقوعها ، وأخيرا تناولوها بالتأييد أو التنديد ، وتجاذبوا وما زالوا يتجاذبون بعنف ، لبنان الكيان ، حتى كاد يتمزق وتتناثر أجزاؤه .

لماذا ؟ وكيف تكوّنت فكرة الصيغة التي قامت الدولة اللبنانية المستقلة على أساسها ؟

وهل سقطت هذه الصيغة : الحل ، التسوية ، الميثاق الوطني ، التكاذب المتبادل ، المؤامرة الكبرى ؟

وهل صحيح أن لبنان مركّب من عنصرين متضادين لا يمكن أن يؤلفا جسما موحدا ؟

كل ذلك يفصّله الدكتور الجسر ، في كثير من الصراحة في الكتابة ، والوضوح في العرض ، والموضوعية في الرأي .

« الميثاق الوطني » : لقد قيل فيه الكثير .

قيل انه من عمل رجلين كبيرين . فهو عقد جرى بينهما ولمصلحتهما ، ولم يكن لجمهور المسلمين والمسيحيين رأي فيه ، فاقتصر دورهم على القبول بنصيبيهم من الترتيبات الدولية الشاملة .

وقيل على العكس من ذلك ، انه الحل الطبيعي لواقع التناقضات اللبنانية بين أبناء متصرفية ١٨٦١ وبين الآخرين الرافضين للبنان ١٩٢٠ المكبّر على حساب مشاعرهم . وان ربع قرن من التعايش كان كافيا لخلق واقع جديد من المصالح المتبادلة ومن الشعور بنوع من الألفة الاقتصادية والاجتماعية ، مما سهّل تحويل الرفض الى قبول اتخذ شكل توافق على مبادىء عقيدية وسياسية .

وقيل اخيرا ، انه نشأ في الثلاثينات من هذا القرن في أذهان بعض المفكرين الذين وضعوا « أسبابه الموجبة » ودوّنوا مبادئه وحاولوا نقلها الى عقول الناس ونفوسهم ، فاصطدموا بسبب ذلك بالانتداب وبالسلطة اللبنانية الخاضعة له ، وكذلك بتجاهل الكثرة الساحقة من المسلمين والمسيحيين و« العروبيين » و« اللبنانيين » ، أو بجهلهم ، حتى انتهت الحرب العالمية الثانية وحققت ، صيغة ١٩٤٣ ، آمالهم .

وفي اعتقادنا ان كل ما قيل صحيح . فالميثاق الوطني هو المحصّل لجميع هذه التيارات .

ولكن هل سقط « الميثاق » ؟

نعم ! ولم يكن بد من سقوطه لأنه ، وهو الخطوة الاولى ، أخذ يتحول ــ بسرعة ــ الى نهاية وغاية ، أي الى جموده بكل ما في هذا الجمود ، من تثبيت ، لرواسب الامراض التي انتشرت في الجسم اللبناني ، خلال ما يقارب المئة والاربعين عاما . وامعانا في هذه العملية أكبّ بعض المفكرين على فلسفة « الميثاق » وتضييق آفاقه ، واعتبروه جوهرا ، يصلح لأن يكون قاعدة لقومية أو وطنية لبنانية من شأنها أن تصهر اللبنانيين وتجعلهم « أمّة » وتجعل من أرضهم « وطنا » . ونسي المفكرون المفلسفون لـ «الميثاق» أن واقع ١٩٤٣ لم يعد كونه ، المدخل الى تكوين الوطن والمواطنة .

وفي رأينا أن هذه النظرة الى الميثاق ، هي التي افتتحت سلسلة النوائب التي هبطت على رؤوسنا .

لقد سكرنا برنين العبارة ، طوال ثلاثين عاما . وأصبح الميثاق في لبنان كأنه « الحجر الفلسفي » علاجا لكل أزمة ومادة لكل سياسة ، وطلسما لـ « الأعاجيب » . وهو في الحقيقة يمثّل مجموعة من التناقضات العاطفية التي تتحكم ، بصورة سلبية بجميع تصرفاتنا ، سواء أكان ذلك بالنسبة الى سياستنا العربية أم الى علاقاتنا الدولية.

فوجهنا العربي ننظر اليه في مرآة الميثاق المموّهة ، وحيادنا بين الدول العربية يقتضيه الميثاق ، وعدم انحيازنا الدولي دافعه الميثاق. وقد يكون انتصارنا الكلامي لقضية فلسطين من نتائج الميثاق . وبعد أكثر من ثلث قرن من تجربة الميثاق نجد أن الشحوب أخذ يدب في قسمات وجهنا العربي ، ووجودنا الدولي يشبه وجود الأشباح ، وحيادنا بين العرب كالمتستر بالظلام ، وكالكافر الذي يلبس قناعين ، وعدم انحيازنا الدولي كحيرة الزوج بين أزواجه ، قلبه في ناحية ، وخوفه في أخرى ، ودورنا ، في القضية الفلسطينية ، دور الممثل الذي نسي دوره .

لسنا ندري هل كان يدرك الذين أطلقوا اسم « الميثاق » على حلّ انتقالي آني لاجتياز خط الفرقة بين جناحي لبنان ، أنهم تلهّوا

بالتسمية وانصرفوا عن العمل لاتمام معناها .

نحن نعلم ان واضعي ذلك الحل الانتقالي ، والذين أوحوا به بأفكارهم واعمالهم ، لم يتكهنوا بأنه سيغدو ، بعد سنوات قليلة من ولادته ، جدارا من حديد يقوم بين أسبابه وغاياته . كان الحل ، في أذهان اصحابه ، منطلقا الى تذويب الفوارق وازالة الألوان ، ولم يعد ، آنئذ ، كونه حلاً تعاقديا يشبه أي تعاقد مادي مستند الى واقع ملحّ ، يمكن تحويله الى حقيقة دائمة . ولقد كان مثلنا فيه ، كمثل الورثة الذين يختلفون على ملكية ارض فضاء ، هي كل اموال التركة وجميع ما يملكون من حطام الدنيا ، يريدها كل وارث لنفسه ، أو أن توزع حصصا عليهم ، ولكنها كانت غير قابلة للقسمة لصغر رقعتها، ولا للاستفراد لاستحالته ، فغلب فيهم رأي حكيم بأن يحفظوها لهم جميعا ، ويتعهدوها ، ويقيموا عليها بناء متين الركائز، مضمون البقاء، أنيق المظهر ، يتخذونه منزلا يأوون اليه ، وقاعدة ينطلقون منها الى أجواء الثراء والكرامة ، فبقيت الارض لهم جميعا ولكنها ظلّت أرضا فضاء ، معرّضة ، في كل حين ، لأن تصبح مبعثا لخلاف جديد .

كان أصحاب الحل « الميثاق » يريدون بناء وطن بكل ما في هذه الكلمة من معاني الجدية . فعلى العكس من ذلك ، نرى الاطراف الوارثة لحل ١٩٤٣ ، أكثر تباعدا اليوم مما كان عليه الروّاد الأولون ، يوم وضعه ، وحتى قبل ولادته لأنهم استمروا في التمسك بجميع أسباب الفرقة : فلم ينفوا النظام الطائفي ، ولا علمنوا المجتمع ، ولا وحّدوا الثقافة ، ولا خلقوا الحسّ المشترك : فريق ينظر الى لبنانيته من خلال تذكرة الهوية ، وفريق يتعبه القناع العربي فيحاول نزعه ليظهر بوجهه غير المقنع .

* * *

ونحن ، في العام ١٩٧٨ ، نؤمن بأن « الميثاق » الذي كان قائما على مبدأ « التعايش » بين « الطوائف » و« الحضارات » قد سقط ، وتجاوزته محنة السنوات الأربع . وانّ علينا أن نعبر حقول الالغام ، بشجاعة وحذر شديدين ، الى وطن ، لا للتعايش بل للعيش ، شعبا موحّد الوسائل والغايات ، ميزته أنه صاحب « حضارة واحدة يستمدها من أصالته وأصوله » .

محمد علي حماده

مدخل

كان اختيار الميثاق الوطني اللبناني ، بعد عام ١٩٧٠ ، موضوعا لأطروحة الدكتوراه في القانون الدستوري ، ثلاثة رهانات :

فالميثاق الوطني ، اولا ، لم يدوّن في وثيقة مكتوبة ليتمكن الباحث من تمحيصه أو تحليل محتواه .

ثم ان دراسة الميثاق ولا سيما نشأته وتطبيقه ، تدخل ، من الناحية القانونية ، في نطاق علم التاريخ أو العلوم السياسية أكثر مما تمتّ بصلة الى القانون الدستوري الصرف .

كذلك لم يكن من السهل الحكم على الميثاق أو تحديده بالضبط أو تقويمه ، بعد عام ١٩٧٠ ، أي في الوقت الذي كان قد أصبح فيه موضع جدل وخلاف بين الذين سبق لهم وحدّدوه بل وطبقوه .

غير انه ، بالرغم من هذه الصعوبات ، فان موضوع الميثاق الوطني ، او ميثاق ١٩٤٣ ، كان يطرح نفسه بشكل اولوي . ذلك أن ثمة خلافا وطنيا وسياسيا أساسيا كان يدور عام ١٩٧٠ حول محتواه وتحديده وقيمته وعلاقته بالدستور .

فمنذ استقلال لبنان ارتكز النظام السياسي فيه على

شرعتين : دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ . دستور ١٩٢٦ كان شرعة دستورية بكل معنى الكلمة ، متوحاة من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، اقرها المجلس التمثيلي اللبناني عام ١٩٢٦ برعاية وتوجيه الانتداب الفرنسي ، اما الميثاق الوطني ، فعبارة عن « اتفاق ضمني » ، أو « تسوية حياتية » أو « صيغة توازن طائفي ـ وطني » ، التقى عليها الزعماء السياسيون الذين لعبوا دورا بارزا في تحقيق استقلال لبنان عام ١٩٤٣ . وظلوا ، ومن خلفهم من السياسيين ورجال الدولة ـ كذلك علماء السياسة ـ ، يستشهدون بها أو يرجعون اليها ، في ممارستهم للنظام السياسي اللبناني ، او تحليلهم له .

الصعوبة الاولى التي اعترضتنا ، بعد اختيار الموضوع ، هي وضع منهج البحث في موضوع لا نصّ رسمي له وتدور حول تحديده ومحتواه وانبثاقه وقيمته خلافات أساسية .

هل كان علينا ان نبدأ بتحديد الميثاق ؟ ربما . ولكن اي تحديد نختار ؟ ذلك الذي اعطاه له أصحابه عام ١٩٤٣ ؟ أم ذلك الذي يعطيه له السياسيون الذين كانوا يمارسونه عام ١٩٧٢ ؟ ذلك الذي يعطيه له السياسيون الذين يعيشونه أم ذلك الذي يعطيه له علماء السياسة الذين يدرسونه ويحللونه ؟ ذلك الذي يجعل منه مجرد «اتفاق بين سياسيين» أم ذلك الذي يصفه بأنه « تسوية مؤقتة مهدت لولادة الاستقلال » ، أم ذلك الذي يعتبره « نتيجة صراع تاريخي من اجل التحرر والاستقلال » ؟ .

لجلاء معضلة التحديد هذه ، لم يكن هنالك سوى مخرج واحد وهو تجميع كل التحديدات التي أعطيت للميثاق منذ ١٩٤٣ ، من قبل الذين شهدوا ولادته او طبقوه او انتقدوه او حللوه . بعد هذه الخطوة ـ التي وضعت في ايدينا أكثر من مائة تحديد ـ برزت صعوبة ثانية وهي استخلاص محتوى لهذا الميثاق انطلاقا من هذه التحديدات.

ذلك ان هذه التحديدات لم تكن وفيرة العدد ومنتشرة على مدى ثلاثين عاما من الحياة السياسية والوطنية فحسب ، بل كانت تعكس مواقف متناقضة ، بعض مبادىء الميثاق التي ابرزتها تلك التحديدات كانت تحظى بموافقة الجميع (كتخلي المسيحيين اللبنانيين عن مبدأ الحماية الاجنبية ، وتخلي المسلمين اللبنانيين عن مبدأ الوحدة السورية ، كذلك قبول الفريقين بكيان وطني مستقل وسيد) ، الا ان بعض المبادىء كانت موضع خلاف (كتوزيع الوظائف بين مختلف الطوائف الدينية وكالهوية العربية للبنان ، وكمعادلة التزام لبنان العربي وسيادته) . ثم انه بالاضافة الى مشكلة التحديد ، برزت مشكلة المحتوى : أي تحديد للميثاق نعتمد لكي نستخلص المبادىء الاساسية لهذا الميثاق ونحدد محتواه بالضبط ؟ أم هل علينا أن نبحث خارج نطاق التحديدات المعطاة من قبل السياسيين وعلماء السياسة ، أي في وقائع محددة ، عن حقيقة محتوى هذا الميثاق ؟

كان امامنا طريقان : طريق يحثنا على تتبع مجرى تبلور ولادة الميثاق وبالتالي تحديده وتحديد محتواه انطلاقا من الاحداث السياسية التي مهدت لتبلوره قبل عام ١٩٤٣ ثم لصيغته عام ١٩٤٣ ، وطريق آخر يدفعنا الى تتبع تطبيقه بعد عام ١٩٤٣ واستخلاص مبادئه من التطبيقات التي مارسها الحكم اللبناني . ذلك انه ما من خلاف على القول بأن عام ١٩٤٣ يشكل عاما حاسما وأساسيا في تاريخ لبنان الوطني والسياسي .

ان الاتفاقات التي تمت بين الزعماء السياسيين المسلمين والمسيحيين عام ١٩٤٣ ، سواء كتبت ام لم تكتب ، كانت سرية أم معلنة ، واضحة أم متفقا عليها ضمنا ، قد سهلت ، ولا ريب ، بل وعجلت في ولادة الاستقلال اللبناني . غير أنه مهما كانت العوامل الاقليمية او الدولية التي مهدت لهذا الاستقلال ، فان ثمة حقيقة لا يمكن انكارها وهي اجماع اللبنانيين ، مسلمين ومسيحيين ، على بلوغ الاستقلال

الناجز وانهاء الانتداب الفرنسي . هذا الاجماع لم يأت عفويا ولا كان من صنع السياسة البريطانية أو احدى الحكومات العربية (كما يحلو لبعض معارضي الميثاق المتطرفين ان يرددوا) . فمنذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٣، وبالرغم من انقسام لبنان الى فريقين طائفيين ـ وطنيين متضادّين، كان ثمة « جمعية » وطنيين (Synthèse) ، تتبلور تدريجيا في ضمير المسيحيين ذوي النزعة العروبية ، مع طموح هؤلاء الى التحرر من الانتداب الفرنسي ورغبة اولئك في التوصل الى استقلال حقيقي .

فمنذ ١٩٣٦ عرفت البلاد عدة تيارات وطنية وقومية وعقائدية ، حاولت تجاوز الانقسام الطائفي ـ القومي . والخطوط الكبرى لميثاق ١٩٤٣ كانت ، منذ ذلك العام ، حاضرة في اذهان الكثيرين من المثقفين الطليعيين .

ان فترة تبلور الميثاق الوطني التي استغرقت ما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٣ ، قد سبقتها ايضا ، فترة دامت من ١٩٢٦ حتى ١٩٣٦ هدأ خلالها التضادّ الطائفي ـ القومي تدريجيا بفضل نمو العلاقات التضامنية بين اللبنانيين والتطور الايجابي لموقف فرنسا من الحركة الوطنية السورية . ولقد كان ظهور الشعور الوطني اللاطائفي في تلك الفترة ، امرا ملحوظا وان لم يكن سائدا .

كان لا بد لنا من دراسة هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٤٣ لندرك الاسباب التي اوجبت وجود ميثاق ١٩٤٣ ، ولنكشف حقيقة نيات الذين قالوا به ، وجعلوا منه ، مع الدستور ، الشرعة الاساسية الاخرى ، ان لم نقل الاولى، لنظام الحكم .

ولذلك خصص الباب الاول من الاطروحة لدراسة نشأة الميثاق (١٩٢٠/١٩٤٣) .

اما الطريق الآخر الذي اعتمدناه لجلاء محتوى الميثاق الوطني ومبادئه ، فكان ذلك الذي يمرّ بتطبيقه ، بعد عام

١٩٤٣ ، ذلك ان الذين وضعوه عام ١٩٤٣ ، مكثوا في الحكم عدة سنوات ، باسمه ، وللسهر على تنفيذه .

كذلك الذين تعاقبوا على الحكم عام ١٩٥٢ و١٩٥٨ و١٩٦٤ و١٩٧٠(١) فقد استمروا في تطبيق مبادىء الميثاق أو التذرع بها لتبرير سياساتهم الداخلية والخارجية .

الا اننا قبل سلوك هذا الطريق ، كان لا بد من محاولة ابراز بعض المبادىء العامة التي ارتكز عليها الميثاق ، انطلاقا من شهادات ومواقف أثرت عن الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح والذين عاشوا معهما تلك الحقبة الهامة من تاريخ لبنان وترجموا الى أعمال هذه الصيغة الوطنية ـ السياسية . (خصصنا الفصل الاول من الباب الثاني للأطروحة ، لهذه الغاية) .

الا ان التحديدات والمحتوى والمبادىء التي تمكنا من استخلاصها ، اعتمادا على تلك الفترة ، اوقعتنا ، مجددا ، في التناقضات والغموض ، ذلك ان الميثاق ، بالنسبة لبعض « رجال الاستقلال » ، كان « تأليفا (Synthèse) ايديولوجيا بين القومية العربية والقومية اللبنانية » وفي نظر البعض الآخر كان الميثاق « أداة لحفظ التوازن الطائفي الداخلي » . ثمة بعض اعتبره « شرعة غير قابلة للتعديل او النقض » غايتها طمأنة المسيحيين ، وثمة من اعتبره تسوية لينة غايتها الاساسية ايجاد مرتكزات متحركة للتوازن الطائفي وللحكم بل وللمصير الوطني اللبناني .

لقد استطعنا من خلال تتبعنا لتطبيقات الميثاق على الصعيدين الخارجي والداخلي ، منذ عام ١٩٥٢ ، (خصص لذلك الفصلين الثاني والثالث من الباب الثاني للاطروحة) ، ان نستخلص بعض المعادلات الميثاقية وأن نرسم خطوط

(١) وهي الاعوام التي ابتدأت بها مختلف العهود الرئاسية التي تعاقبت بعد الاستقلال ، على اعتبار ان لكل عهد رئيسه واسلوبه في الحكم .

العلاقة بين « العروبة » و« اللبننة » ، بين السيادة الوطنية والاستقرار الداخلي ، وبين حقوق الطوائف ومستلزمات الديمقراطية ، لقد أتاحت لنا هذه المسيرة التحليلية عبر ثلاثين عاما من الحياة السياسية اللبنانية ، التوصل الى بعض الحقائق واهمها :

١) ان الميثاق الوطني واقع ملموس وراهن بالرغم من أنه لم يدوّن في نص . وأنه ماثل في اذهان اللبنانيين بشكل اقوى من مثول الدستور .

٢) ان الخروج عن بعض مبادئه الاساسية يؤدي الى اختلال الحكم والتوازن الوطني ـ السياسي .

٣) ان الميثاق ليس جامدا ومقدسا كما أراده بعض غلاة المحافظين من المسيحيين ، ولا هو « بالشفاف » أو « غير ثابت » ، كما صوره بعض السياسيين التقليديين المسلمين ، كما انه ليس كله ضرر وسلبية كما حكم عليه التقدميون والثوريون ، بل انه يشكل مع الدستور ، الركيزة الثانية للحكم ومرجعا وطنيا وسياسيا ، يرجع اليها لمعالجة بعض المواقف الخطرة او لحل بعض القضايا التي لم يلحظ الدستور حلولا لها .

بعد بلوغ هذه النتائج الاولية ، كان علينا التوسع في تحليلها وتصنيفها على الصعيدين القانوني والدستوري ، (خصص الباب الثالث من الاطروحة لتحليل طبيعة الميثاق القانونية وتقويمه) . هل الميثاق دستور ثان ؟ هل يتقدم على دستور ١٩٢٦ ؟ هل كان مجرد حل وسط ؟ أم تسوية حياتية ؟ أم تسوية سياسية عملية ؟ أم شرعة مقدسة ؟

هل يجب أن يبقى كما وضع عام ١٩٤٣ ، وفقا لتفكير الذين ساهموا في صنع الاستقلال آنذاك ؟ أم هل يجب اعلان بطلانه كما يطالب المتطرفون القوميون العرب من جهة واليمين اللبناني الشوفيني ؟ أم هل يجب تجاوزه ، كما يطالب العلمانيون والوسط الديمقراطي ؟

حول هذا التساؤل المثلث : (تكريس الميثاق أم نقضه أم تجاوزه ؟) كان من المفروض ان نختتم الاطروحة وفقا للمنهج الذي وافق عليها البروفسور موريس دوفرجيه ، عام ١٩٧٢ .

الا ان الاحداث الاستثنائية التي كان لبنان ضحيتها ، خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، فرضت علينا تغيير الخاتمة ، ذلك ان الحرب اللبنانية ، عام ١٩٧٥ ، طرحت من جديد مسألة الوحدة الوطنية والسيادة اللبنانية ، اللتين تشكلان اسباب الميثاق وغايته ، وجاء عام ١٩٧٦ ليعطلهما تعطيلا تاما .

خلال سنتي الحرب تزعزعت المواقف السياسية والوطنية التي ارتكزت عليها الحياة السياسية في لبنان ، فتطرف المواقف والمزايدات وربط القضايا الداخلية بالقضايا العربية ، بالاضافة الى العنف وتدخل القوى الخارجية ، ادّت الى تشويه كل المواقف والمواقع الوطنية والطائفية والسياسية والعقائدية .

لذلك كان علينا ان نضيف خاتمة جديدة على الاطروحة، وهي خاتمة فرض علينا ان نكتبها في اثناء الحرب ، « على النار » ، ونحن نتتبع ، يوما بعد يوم ، الاحداث الدامية ونرى بأعيننا انهيار الكيان والوحدة والاستقلال والسيادة ، وتبدل كل المواقف والشهادات التي ارتكزنا عليها لوضع هذه الاطروحة .

بعد انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية ، في ايار ١٩٧٦ وتسلمه لمسؤولياته الدستورية في ايلول ١٩٧٦ ، كذلك بعد تأليف حكومة جديدة في اواخر عام ١٩٧٦ بدا لنا اختتام الاطروحة ممكنا . الا ان استمرار التصدع الوطني والانقسام الطائفي ، كانا يفرضان علينا التريث .

ولكن بعد انقضاء عام بكامله على توقف الحرب ،

وشعورا منا بأن الواقع الذي استقر فيه لبنان ، وطنيا وسياسيا ، ممكن ان يستمر طويلا قبل ان يحسمه ميثاق جديد ، لا سيما وان العلاقة العضوية التي اقامتها الحرب بين المشاكل اللبنانية والمشاكل العربية بل ومعطيات مسيرة السلام في الشرق الاوسط ، اصبحت علاقة متينة ، آثرنا وضع خاتمة لهذه الاطروحة .

فبعد ان جمعنا ونسقنا الوقائع والاحداث التي شهدها لبنان خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، كذلك التصريحات والشهادات التي تعكس مواقف مختلف الفرقاء المتصارعين ، استطعنا التمييز بين مرحلتين : مرحلة اولى تمتد من نيسان ١٩٧٥ حتى آذار ١٩٧٦ ، توقف العمل ، فعليا ، بالميثاق الوطني ، ولكن دون ان يعلن ذلك رسميا ، ومرحلة ثانية ، تمتد من آذار ١٩٧٦ حتى توقف المعارك ، سقط فيها الميثاق الوطني ، شكلا واساسا .

خلال المرحلة الاولى ، طرح جميع الفرقاء الميثاق الوطني على بساط البحث والتقويم ، وكان بين الذين حمّلوه جميع آثام لبنان ، عدد من السياسيين الذين حكموا باسمه وتحت شعاره . أما الذين لم تخنهم الشجاعة للدفاع عنه فقد احاطوه بشروط وقيدوه بتأويلات جعلت منه أداة صراع لا صيغة للوئام .

في الواقع ، لم يكن الخلاف على تفسير الميثاق الوطني والحكم عليه ، محور الصراع في لبنان خلال عامي الحرب . بل ان النزاعات السياسية والعقائدية والتاريخية والاقليمية والدولية ، التي استثيرت ونقلت الى الساحة اللبنانية ، هي التي دفعت اللبنانيين الى تلك المواقف العنيفة المتطرفة . فلو ان الميثاق كان هو السبب أو مصدر النزاع بين اللبنانيين فحسب ، لما استدامت الحرب سنتين ولقصرّت كل ثروات اللبنانيين ومواردهم دون استمرار المعارك شهرا واحدا .

ان المرحلة الثانية من الحرب اسقطت ميثاق ١٩٤٣ ومزقته . وبالرغم من وضع « الوثيقة الدستورية » في ١٤ شباط ١٩٧٦ ، التي يعتبرها البعض «ميثاقا وطنيا جديدا» ، والتي على أساسها انتخب رئيس الجمهورية الجديد ، فان المعارك لم تتوقف في لبنان . واستمر انحلال الدولة وتفكك المؤسسات ، وفي طليعتها المؤسسة الوطنية الكبرى وهي الجيش .

خلال هذه المرحلة من الحرب ، اتسعت الهوة بين الطوائف وتعمق الشرخ في جسم الوحدة الوطنية ، آنذاك تبلورت صيغة دستورية جديدة للدولة اللبنانية ، في الاوساط المسيحية المحافظة ، تدعو الى دولة فدرالية او كونفدرالية ، قائمة على اللامركزية السياسية والادارية وعلى التعددية الثقافية .

أما المسلمون ، المزقون بين احزاب اليسار والمقاومة الفلسطينية وسوريا ومصالح الطبقة البورجوازية ، فكانت ردّة فعلهم ، رفض تقسيم لبنان ، ورفض اللامركزية السياسية ، والاصرار على وحدة لبنان .

الا ان هذه المرحلة الثانية من الحرب التي انتهت بتوقف القتال وبتأليف حكومة جديدة وعودة الحياة الى الادارة والاقتصاد ، كرست امرا يصعب انكاره الا وهو اتفاق جميع الفرقاء والاطراف ، على القول بأن « ميثاق ١٩٤٣ » قد فشل وانه لا بدّ من قيام « لبنان جديد » على أسس جديدة .

وجاء عام ١٩٧٧ ، ليحمل الجميع على التفكير والتقويم واجراء الكشف على حسابات الحرب . فعقدت عشرات الحلقات والندوات والمؤتمرات التي اشترك فيها ممثلون عن اليمين واليسار والوسط ، عن المسلمين والمسيحيين والعلمانيين ، من اجل بلورة الافكار ورؤية ما بعد الحرب : من خلال هذه اللقاءات برزت عدة صيغ للمستقبل اللبناني ،

تبدأ بالدولة الاتحادية وتنتهي بالدولة العلمانية الديمقراطية، مرورا بدولة قائمة على ميثاق وطني جديد .

الا ان رئيس الجمهورية الجديد ، في خطاب تسلمه ، كذلك رئيس الحكومة الجديد ، في بيانه الوزاري ، اكدا ، من دون الاشارة الى ميثاق ١٩٤٣ ، على عزمهما على المحافظة على وحدة لبنان ، على نظامه الديمقراطي ، على انتمائه العربي ، على كيانه وعلى سيادته الوطنية ، فهذه المواقف الرسمية ، اذا ما عطفت على « وثيقة ١٤ شباط ١٩٧٦ الدستورية » التي رعتها سوريا ، ووافقت عليها ، ضمنا ، الدول العربية ، تشكل ، في نظرنا ، الاختيار الاول للمصير اللبناني .

اما الاختيار الثاني فهي الصيغة التي رسمت « الجبهة اللبنانية» خطوطها الكبرى والتي يدور محورها حول استبدال الدولة الموحدة بدولة فيديرالية قائمة على اللامركزية وحيث تحل التعددية الثقافية الاجتماعية محل الانصهار الوطني .

اما الاختيار الثالث فهو الذي تطرحه القوى والاحزاب اليسارية والتقدمية ، والذي يستهدف الغاء الطائفية السياسية وتطبيق الدمقراطية الحقيقية في الحياة السياسية اللبنانية .

ان عرض هذه الاختيارات الثلاثة للمصير اللبناني تبدو في نظرنا ، الخاتمة الوحيدة الممكنة لاطروحتنا .

عندما شرعنا بكتابة هذه الخاتمة ، اواخر عام ١٩٧٧ ، كان قد مرّ على حادثتي « صيدا » و« عين الرمانة » ، ما يقارب الثلاث سنوات ، هاتين الحادثتين اللتين اطلقتا شرارة حرب دامت سنتين تهدمت خلالها هياكل لبنان الوطنية والسياسية والدستورية .

الجميع يقولون بفشل ميثاق ١٩٤٣ . ولكنهم غير متفقين على الصيغة الوطنية ـ السياسية التي يجب ان تحل محله .

اذا لم تؤد التطورات الجذرية في منطقة الشرق الاوسط الى تمزّق اعمق واعنف في الواقع اللبناني فانه من المرجح ان يتمكن النظام الذي يرئسه رئيس الجمهورية الجديد ، الاستاذ الياس سركيس ، من القبض على زمام المبادرة واقناع جميع الفرقاء بصيغة سياسية ـ دستورية مستوحاة من « الوثيقة الدستورية » (١٤ شباط ١٩٧٦) .

حتى الآن ، يمكن القول بأن كل المبادىء والخطوط السياسية الكبرى التي نمّ عنها خطاب رئيس الجمهورية الافتتاحي والبيان الوزاري الاول للعهد ، انما تدل على ان المبادىء الاساسية التي ارتكز عليها ميثاق ١٩٤٣ ، ما زالت سائدة ومحترمة : (وحدة لبنان ، سيادته ، استقلاله ، عروبته) . فاذا أقرّت هذه الصيغة الجديدة وتعدل الدستور على أساسها ، فأنه يصعب ، عندئذ ، الادعاء بأن ميثاق ١٩٤٣ قد انتهى أو دفن ، ذلك ان تكريس توزيع الرئاسات الاولى الثلاث طائفيا ، بنص دستوري ، كذلك بعض التقاليد ذات العلاقة بتوازن الحكم طائفيا ووطنيا ، لا يعني أكثر من تكريس ميثاق ١٩٤٣ مع بعض التعديلات الطفيفة .

اذا تم ذلك ، يكون كل فريق زجّ نفسه ـ أو زجّ ـ في الحرب ، قد نال جزءا من مطاليبه لا كلها ، فالمحافظون المسيحيون يكونون قد ضمنوا بقاء ماروني على رأس الدولة، والمسلمون التقليديون ، بقاء رئاسة الحكومة في ايديهم ، ومشاركتهم الفعلية في الحكم ، اما التقدميون فيكون نصيبهم بعض الاصلاحات السياسية والدستورية التي تعزز دمقراطية الحكم .

هذا التركيز ، او بالاحرى هذا « التزبيط » (Juxtaposition) لميثاق ١٩٤٣ بل هذا التجديد والتكميل (**Mise à jour**) للحياة الدستورية ، بل هذا التكريس الدستوري لتقاليد واعراف سياسية معمول بها منذ ١٩٤٣ ،

بل من قبل ، .. هل كانت تحتاج الى حرب اهلية لكي تتم ؟ أم كان عليها ان تنتظر صراعا دوليا (كالذي حدث عام ١٩٤٣) أو أوضاعا اقليمية متوترة (كالتي اشعلت حرب السنتين في لبنان) لكي يقبل بها اللبنانيون ؟

ان المستقبل وحده ، باستطاعته ان يثبت لنا ما اذا كان « الميثاق الوطني الجديد » ، الذي هو في طريق الولادة ، سوف يخلق « دولة ـ امة » في لبنان ، يعيش فيها اللبنانيون، كشعب موحد ، في ظل دمقراطية عادلة اجتماعيا ، .. أم ان قدر لبنان ان « يحيا في خطر » ، في ظل توازن طائفي دائم ، بالمقدار الذي تتيحه النزاعات الاقليمية والدولية ؟

باريس ، كانون الثاني ١٩٧٧

ب. ج.

الباب الاول

تكوين الميثاق

« ... انني واثق من أن التاريخ هو حصيلة البنيات ، وتوازن القوى والمعطيات الخارجية التي تتعدى بكثير ارادة أو قدرة الذين يتدخلون في صنع التاريخ ، غير ان وقوع حياة المجتمعات تحت سيطرة قوى تفرض عليها ، او خضوعها لتفاعل البنيات الاقتصادية والسوسيولوجية والثقافية وغيرها ، لا يعطل تأثرها بعوامل اخرى ، فهنالك احداث مؤاتية تسهل التطور واخرى تعيق حدوث التبديلات الاساسية ... في هذا المجال يمكن للرجال ان يلعبوا دورا هاما ... »

بيار منديس فرانس

مدخل

حتى عام ١٩٥٧ ظل الميثاق الوطني – أو ميثاق ١٩٤٣ – يشكل مع الدستور اللبناني الذي اقر عام ١٩٢٦ ، أساس الحياة الوطنية والسياسية في لبنان . فهذه الصيغة السياسية – الوطنية التي اتفق عليها الممثلون السياسيون للطوائف اللبنانية عام ١٩٤٣ ، والتي ألفت بين ايديولوجيتين قوميتين متضادتين ومهدت لبلوغ لبنان استقلاله ، لم توضع بين ليلة وضحاها .

فمنذ عام ١٩٣٠ ، أخذ الفريقان المتضادان سياسيا ، الاسلامي والمسيحي ، يشهدان ، كل في جانبه ، تطورات تجذبهما نحو صيغة وطنية مشتركة تحقق آمالها المتعارضة ، هذه التطورات لم تكن وليدة مخيلة السياسيين بل حصيلة تيارات سياسية كانت ، خلال القرن التاسع عشر تقرب بين الطوائف والمناطق اللبنانية حينا وتباعد بينها حينا آخر . وتلك التيارات ، بدورها ، لم تكن سوى نتيجة الاحداث والتطورات التي شهدتها ، عبر قرون عديدة ، هذه الارض التي تدعى اليوم لبنان .

السؤال الذي كان ، ابدا ، يعترض الباحثين في تاريخ لبنان ، هو : الى أي تاريخ علينا ان نعود لنتحدث عن تاريخ «الشعب اللبناني»؟ أو بتعبير آخر : الى أي عصر يجب أن نعود لنمسك بالخيط الذي أوصل اللبنانيين الى واقعهم الحالي ، وطبعهم بما هم عليه الآن من خصائص مشتركة او مختلفة ؟

خلافا لنظرية اولى تحدد تاريخ ولادة « الوطن اللبناني » بعام ١٩٢٠ – أو بعام ١٨٦١ ، ولنظرية ثانية ترجع بتاريخ هذه الولادة واستمرارية الكيان ، الى العهد الفينيقي ، فان الدراسة الموضوعة لتاريخ لبنان واللبنانيين ، حتمت علينا ، خلال تتبعنا لمصير البشر الذين تعاقبوا على سكن هذه الارض ، التوقف عند الاحداث التي لها علاقة مباشرة لموضوعنا ، أي الظواهر التي ساهمت في تبلور وتكوين الميثاق الوطني . من هنا فان العودة ، ولو قليلا وسريعا ، الى الوراء ، من شأنها ان تساعدنا على تفهم اسباب وطريقة تكوّن الميثاق وخلفيات المشاكل الطائفية المطروحة في لبنان اليوم .

ذلك ان اختلاف رأي السياسيين وعلماء السياسة في تحديد الميثاق الوطني وغايته – كما سيتبين لنا في الباب الثاني من الاطروحة – مرده جهلهم او تجاهلهم لبعض الوقائع التاريخية وللمعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي أدّت الى تبلور ثم الى صياغة الميثاق .

فالميثاق ، بالنسبة لبعضهم ، « ليس نتيجة تسوية مرتجلة في ظروف خاصة ، بل تجسيد الآمال والآلام التي عاشها اللبنانيون خلال القرون » كما انه بالنسبة للبعض « سلبية مزدوجة » .

كذلك ثمة من يرى فيه « عهد شرف بين زعيمين سياسيين » أو « تعهدا معنويا ، كرسه دم الشهداء وارادة العيش المشترك » ، أو « محور التأليف بين الفكرة العربية والفكرة اللبنانية » . بعض العقائديين القوميين او اليساريين ، يرون فيه « صيغة للتعاون بين اللبنانيين للتوصل الى الاستقلال » ، « تسوية كرست الطائفية كقاعدة لدولة الاستقلال » .

ثمة فرق ، بالطبع ، بين كون الميثاق « تسوية طائفية » أو كونه « تجسيدا لآمال الاجيال » وهذا الفرق لا يمكن القول بأنه يعبر عن الخلاف العقائدي الذي يفصل ليبرالي محافظ ، كبيار الجميل ، عن مفكر ماركسي ، كمحمد كشلي فحسب ، ففي هذين الموقفين المتناقضين المتطرفين ، تجاهل لبعض الحقائق التاريخية وبعض المبالغة .

لذلك كان علينا ، ان نعود الى السنوات التي سبقت ولادة الميثاق والاستقلال وتبصر الاحداث التي ساهمت ، فعلا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في ايجاد هذه الصيغة .

لا ريب في أن الحديث عن المرحلة التاريخية التي فصلت بين ولادة الكيان الوطني اللبناني عام ١٩٢٠ وبلوغه الاستقلال عام ١٩٤٣ ، وتحليل احداثها وتقويمها ، لا يمكن ان يتم بصورة موضوعية مطلقة أي بدون الانطلاق من منهجية تنبثق شعوريا او لا شعوريا من خيار عقائدي معيَّن ، الا ان محاولة سرد الوقائع والاحداث الهامة ، الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصير اللبناني ، والتطرق الى الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي ، تساعدنا ، ولا ريب ، في الاقتراب ، قدر الامكان، من تلك الموضوعية التي يفتقدها ، أحيانا، بعض السياسيين.

وهذا ما سنحاول في ثلاثة فصول :

الفصل الاول : الخلفيات الاجتماعية والتاريخية للتناقضات الوطنية والطائفية في لبنان .

الفصل الثاني : تبلور الميثاق الوطني (١٩٣٦-١٩٤٣) .

الفصل الثالث : وضع الميثاق الوطني (عام ١٩٤٣) .

الفصل الاول

الخلفيات الاجتماعية والتاريخية للتناقضات الوطنية والطائفية اللبنانية

لا بدّ لنا ، في هذا الفصل الاول ، لكي نتفهم الميثاق الوطني ، من استعراض الاحداث وتتبع تطورات البنيات السياسية لمختلف الطوائف اللبنانية وعبر القرون . هذه الطوائف التي ألفت ، مجتمعة ، لبنان اليوم .

في الواقع ، وبدون ان نطيل التوقف عند التطور التاريخي لـ « سنجق جبل لبنان » ، لا بد لنا من سرد الاحداث التي أدّت الى ولادة ذلك الكيان الذي سبق ولادة لبنان الكبير ، ذلك ان بنيات ذلك المجتمع ، التي ترسبت قواعدها بعد الفتح العربي والعهد العثماني ، هي التي ادت الى بروز « كيانية » لبنانية سبقت ظهور دولة خاصة بها . (وهذا ما سوف نفصله في القسم الاول من هذا الفصل) .

الا انه يبدو لنا انه من المفيد ، قبل التطرق الى فترة تبلور الميثاق (وهو موضوع الفصل الثاني) ان نتوقف قليلا عند فترة الخلفيات المباشرة للميثاق أي الفترة المتراوحة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٦ والتي شهدت بروز النظريات السياسية والوطنية المتناقضة التي ألف الميثاق بينها . هذه النظريات لم تكن ، كما قد يخيل للبعض ، مجرد تيارات سياسية ولدها قيام « لبنان الكبير » وانقسم «الشعب

اللبناني» حولها،بل كانت تظاهرات سياسية لبنياتٍ تاريخية وجغرافية واجتماعية ، ارسى قواعدها الحكم العثماني ابّان صراعه المستمر ضد اوروبا الطامحة ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، بل ودائما ، الى فرض سيطرتها على هذه المنطقة من العالم (القسم الثاني من هـذا الفصل) .

القسم الاول

تطور التيارات السياسية والطائفية الوطنية

في جبل لبنان قبل عام ١٩٢٠

ان لبنان هو متحف للرواسب الدينية الحية . والمطلوب هو اكتشاف (من خلال ما تعاقب عليه من احداث سياسية وعسكرية ، ومـا تجلى على ارضه مـن ظواهر اجتماعية واقتصادية وطائفيـة) آثار الخلافـات أو ارادة التعايش والتعاون بين الطوائف التي ادّى تجمعها الى خلق لبنـان اليوم .

الحقبة السابقة لعام ١٨٤٠ :

كيف استقرت الطوائف الدينية في لبنان

أ ـ الفتح العربي :

ان دخول المسيحية الى لبنان ولجوء الموارنة الى جباله ، يشكلان المعطيات الاولى للمسألة اللبنانية : ففي القرن الخامس كان معظم سكان لبنان وسوريا قد اعتنقوا الدين المسيحي ، وكانت اللغة السائدة هي السريانية . انفصل الموارنة عن الكنيسة السورية بعد المجمع الخلقدوني (٤٥١) واسسوا اديرتهم على نهر العاصي . فلما اضطهدوا في مطلع القرن السادس اخذوا يهاجرون لاجئين الى جبال لبنان الشمالية ويكوّنون طائفة أثر عنها التضامن بين افرادها واطاعتهم لرؤسائهم الدينيين .

عند ظهور الاسلام وانتشاره في المشرق ، بعد الفتح ، اعتنقت اكثرية سكان سوريا الدين الجديد . ولقد تأثر سكان الجبال اللبنانية بالفتح العربي اداريا وثقافيا واجتماعيا ، الا ان الاثر كان اقل عمقا عما كان عليه في الساحل والداخل . ولقد أقام أول خليفة اموي ، معاوية ، عند الساحل اللبناني قبائل عربية وفارسية مسلمة ، لحمايته ضدّ الغارات البيزنطية ، بينما قام تعاون بين سكان الجبل المسيحيين والبيزنطيين ، لمناوشة الحكم العربي .

منذ ذلك الوقت ، يمكن تلمس الآثار الاولى « للتيارات النابذة » (Centrifuges) التي جعلت مسلمي الساحل اللبناني يعتبرون انفسهم حماة للداخل العربي ، وجعلت مسيحيي الجبل ـ ولا سيما الموارنة ـ يرون أنفسهم في شبه عزلة عن الغرب الذي يشاركونه في المعتقد الديني ، ومحاطين بعالم اسلامي .

لقد بدأ الشعور الطائفي التضامني يظهر في العهد الاموي ، فمسيحيو الجبل ، وبعضهم لجأ اليه بعد حلول قبائل مسلمة على الساحل ، اخذوا يتطلعون الى ضمانات وحمايات عبر البحر ، وبطبيعة الحال الى بيزنطية . هذا الشعور ، بالاضافة الى بعض المناوشات العسكرية التي اشترك فيها سكان الجبل مع الجنود المرتزقة الذين ارسلتهم بيزنطية للاغارة على الفاتح العربي ، ادى الى خلق حواجز نفسية في وجه التحام سكان الجبل بسكان السواحل والسهول الداخلية ، بالرغم من العوامل الجغرافية والثقافية والعرقية المشتركة التي كان من المفروض ان تصهرهم في متحد واحد .

خلال العصر العباسي (من القرن الثامن حتى التاسع) ، عانى مسيحيو الجبل اللبناني من حملات تأديبية قام بها الجنود العباسيون ، لقمع حركات التمرد التي كان ابناء لبنان وسوريا يقومون بها ضد الخلافة التي انتقلت من بلادهم الى العراق ، وقد ادى اضطهاد اهالي الجبل ، الى احتجاج الامام الاوزاعي ، الذي كان يقيم قرب بيروت . بعض غلاة « الفكرة اللبنانية » يعتبرون موقف الامام الاوزاعي هذا دليلا على وجود الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين اللبنانيين منذ ذلك العهد وفي ذلك ، على أي حال ، بعض الحقيقية .

في العهد العباسي نستطيع ان نتوقف عند ظاهرتين :

١ ـ ثمة اصطدامات عسكرية وقعت بين الاقليات المسيحية الجبلية .

٢ ـ انتقال الخلافة الى بغداد ، أدّى الى تحول سوريا الى مركز تحركات والانتفاض ضد السلطة المركزية ، الامر الذي ساعد على انتشار الدعوات والمذاهب الجديدة ولجوئها الى الجبال لحماية نفسها من السلطة السنية التي كانت تقاوم هذه المذاهب .

من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر ، عرفت هذه المنطقة من العالم مع ضعف حكم الخلافة العباسية ، قيام ممالك مستقلة عديدة اهمها حكم الفاطميين في مصر الذي بسط سيطرته على سوريا ولبنان، وترك فيها أثرين هامين هما : المذهب الشيعي والمذهب الدرزي ، كما طبعت هذه الحقبة ببروز المميزات التالية :

١ ـ ظهور الاقطاعية الدرزية والمارونية .

٢ ـ لجوء المذاهب والشيع الاسلامية الجديدة الى جبال سوريا ولبنان وتمركزها فيها .

٣ ـ انتشار اللغة العربية وصيرورتها اللغة السائدة لابناء هذه المنطقة .

خلال هذه الحقبة ، يمكننا تحديد العوامل التي سترسم الخطوط الكبرى للمعطيات العربية والوطنية والاجتماعية ، التي سيتألف منها فيما بعد « الشعب اللبناني » ، فالدروز والشيعة ، بعد الموارنة ، سوف يؤلفون في الجبل ، نوايا معارضة للسلطة السنية ، المسيطرة على المنطقة من بغداد او دمشق او مصر ، والحاكمة مباشرة للسواحل والسهول المحيطة بهذا الجبل .

ابّان احتلال الصليبيين (القرن الحادي والثاني عشر) تعززت اوضاع الموارنة بتقربهم منهم ومعاونتهم لهم ، فاعتبرت الطائفة المارونية ، « امة مارونية » ، وعومل البطريرك الماروني على أساس انه الرئيس الروحي والوطني للجبل الماروني وبينما كانت الروابط

العقائدية تشتد بين الموارنة والكنيسة الغربية ، كان المسلمون السنيون يقاتلون الصليبيين بدون هوادة ، ويساندهم ، ولكن بتحفظ ، المسيحيون الشرقيون والشيعة .

اهم رواسب الحقبة الصليبية هي :

١ ـ الانفصام الذي وقع بين المسلمين السنة ، من جهة ، والموارنة من جهة اخرى .

٢ ـ التنظيمات الادارية والسياسية التي ربطت بين اجزاء من الجبل ومدن الساحل .

٣ ـ دخول آل معن وشهاب السنة الى جنوبي الجبل اللبناني واشتراكهم مع آل بحتر التنوخيين ، في محاربة الصليبيين ، الامر الذي سوف يعطيهم دورا سياسيا ووطنيا يعلو على الزعامة الطائفية .

في عهد الايوبيين ، علينا ان نذكر تكريس نفوذ آل شهاب ومعن وبحتر ، وغيرهم من العائلات المسلمة السنية ، كآل سيفا وعساف ، واسناد امر مراقبة الجبل وحماية الساحل من الغارات الصليبية . ان سياسة تكليف قبائل وعائلات عربية سنية ، بالمرابطة على الساحل اللبناني والسوري ، لحمايته من الاعتداءات التي يمكن ان تأتي من البحر ، عادة ظلت متبعة منذ الفتح العربي في القرن الثامن ، ولقد ادّى اتباع هذه السياسة من قبل كل العهود العربية ، التي بسطت نفوذها على دمشق ، الى تكريس بذرة التضاد السني ـ الماروني ، وبالتالي الى توليد التيار النابذ بين سكان الجبل وسكان الساحل وتطعيم الاختلاف الديني بين اقوام متجاورين ومتعاونين ، ومتحدرين من عرق واحد ومتكلمين لغة واحدة ، بابعاد سياسية ووطنية متباينة .

أن توزيع السكان والطوائف اللبنانية الذي نشهده اليوم(١) ، قد استقرت قواعده في القرن الثالث عشر ، بعد دخول المماليك

(١) الموارنة في الجبال الشمالية ، الشيعة في الجبال الشرقية الشمالية والجنوب ، الدروز في الشوف والغرب ، الارثوذكس في الكورة ، والسنيون في المدن الساحلية وعكار والبقاع الغربي .

وقيامهم بعدّة حملات عسكرية تأديبية في كسروان . فالى تلك الحقبة يجب العودة اذا اردنا الحديث على البنيات والعناصر والمعطيات التي تكوّن لبنان اليوم(٢) .

لقد ادّى اضطهاد المماليك للشيعة الى نزوحهم عن كسروان ولجوئهم الى منحدرات السلسلة الشرقية ، فحل الموارنة محلهم . وكان الساحل من عكار حتى نهر الكلب مقتطعا لآل سيفا وعساف السنيين المسؤولين عن الامن فيه ، اما بيروت والغرب حتى صيدا فكان في عهدة آل بحتر التنوخيين السنيين (رغم اعتناق بعض امرائهم الدعوة الدرزية سرا) واما الشيعيون الذين بقوا في المدن الساحلية ، كبيروت وطرابلس وصيدا ، فقد اعتنقوا ، في اكثريتهم المذهب السني، بعد سيطرة المماليك الغلاة في توحيد كلمة الاسلام ومحاربة التشيع والتمذهب . لقد ادّى اضطهاد المماليك للشيعة ، بصورة غير مباشرة، الى انتشار الموارنة في اواسط جبل لبنان بعد ان ظلوا أكثر من خمسة قرون محصورين في منطقة الزاوية ووادي قاديشا وجبال البترون . كما توقف ، اثناء العهد المملوكي انتشار الدعوة الدرزية . الا انه بالرغم من هذه الانغلاقات الطائفية ، لم تنعدم الروح الوطنية بين ابناء البلاد . وما معركة « عين صوفر » التي اصطدم فيها العسكر المملوكي ، بمسلحين كسروانيين ، يضمون موارنة ودروزا وشيعة ، الا دليل على ان ثمة روابط مشتركة كانت قد بدأت تتكوّن بين ابناء الطوائف(٣) .

لقد اختتم العهد المملوكي ستة قرون من السيطرة العربية على هذه المنطقة السورية اللبنانية ، شهدت البلاد خلالها تحولات اساسية

(٢) راجع : حلقة شيكاغو الدراسية ١٩٦٥ : « محاضرة ا. بايندر Binder » . جمعت في كتاب (Politics in Lebanon) (السياسة في لبنان) . واصدرتها جامعة شيكاغو ، باشراف البروفسور بايندر .

(٣) يقول البيرت حوراني ان المماليك والعثمانيين ، كان بامكانهم احتلال الجبل اللبناني واخضاعه لحكمهم المباشر ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك لان هذا الاحتلال لم يكن له اهمية من الناحية العسكرية الستراتيجية ولا من الناحية الاقتصادية ، لذلك ابقوا على العائلات الاقطاعية الحاكمة وكلفوهم بحفظ الامن وجباية الضرائب (المرجع نفسه ، محاضرة البرت حوراني) .

على مختلف الاصعدة . فقبل دخول العثمانيين ، كانت العائلات العربية السنية ، هي التي تحكم معظم المناطق اللبنانية . اما السكان فكانوا مسلمين في الساحل والداخل ، ومسيحيين موارنة في الجبال الشمالية وكسروان ، ودروزا وشيعة في الشوف والجنوب .

ب ـ العهد العثماني :

قبل دخول العثمانيين كانت ثلاث مقومات للبنيات اللبنانية الحديثة ، قد تبلورت وهي : السكان ، النظام الاقطاعي والاستقلال الذاتي النسبي للحكام المحليين . وكانت اللغة العربية قد تحولت ، بالرغم من بقايا السريانية ، الى جامع مشترك بين السكان . وبروز عائلة حاكمة متقدمة على الاقطاعيين كان ، مع مركز البطريرك الماروني الخاص ، يشكلان ايضا خصائص بارزة . الا انه يستحسن عدم تضخيم دور البطريركية المارونية واستقلالية الموارنة ، على اعتبار ان الحكم السياسي والسلطة كانت في ذلك الوقت بيد الامراء السنيين كآل عساف وسيفا ، وبحتر ومعن(٤) .

حتى دخول العثمانيين وبالرغم من العوامل المشتركة لم يكن هنالك من وحدة سياسية او وطنية تجمع بين مختلف المناطق اللبنانية . ثمة مناطق شبه خالية من السكان كانت تفصل الموارنة والدروز وشمال الجبل وجنوبه لم يكونا خاضعين للسلطة ذاتها . فخلال العهد الصليبي كان الشمال تابعا « لكونتية » طرابلس والجنوب لمملكة القدس . أما في العهد المملوكي وبداية العهد العثماني فقد دمج الشمال في ولاية طرابلس واصبح الجنوب تابعا لدمشق . وكان ثمة ما يفصل بين الساحل والجبل باستثناء « الغرب » القريب من بيروت والذي كان يتوالى على حكمه امراء آل بحتر ، غير ان بيروت وطرابلس وصيدا وغيرها من الثغور كانت على جانب كبير من الاهمية ، بالنسبة للدولة المملوكية والعثمانية لتترك السلطة عليها مطلقة في يد امراء الجبل ، لا سيما وان اكثرية سكانها كانت مسلمة سنية .

(٤) راجع البرت حوراني ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٥ .

مع الفتح العثماني ادخل نظام « الملّـة » او نظام الطوائف . وتحولت الطوائف غير المسلمة الى ما هو اشبه بكيانات مستقلة في شؤونها الخاصة ، ضمن الامبراطورية العثمانية .

في ظل النظام الفدرالي الاقطاعي ، شبه المستقل ذاتيا الذي ارست الامبراطورية العثمانية قواعد حكمها عليه ، بدأت تظهر اهم القوى والتيارات « الجاذبة » (Forces Centripètes) التي سوف تساعد على بلورة الشعور المتجاوز الولاء الطائفي بين سكان الجبل اللبناني .

ولا ريب في ان ظهور الامارة في الجبل كان من أهم العوامل التي أثرت في تطور الجبل سياسيا ووطنيا .

لقد لعب الامير فخر الدين المعني (١٥٩٠ـ١٦٣٥) دورا هاما في الجمع بين امراء الجبل ومشايخه الاقطاعيين ، بفرض اولويته عليهم ، وبدمجهم في ادارة سياسية وعسكرية مشتركة . لم ينشىء الامير فخر الدين « دولة لبنانية » مستقلة بالمعنى الحديث للدولة ، كما يردد او يؤكد بعض غلاة « اللبننة » التاريخية ، ولكنه أوجد « مؤسسة سياسية وادارية » ، مكنت سكان الجبل وبعض سكان الساحل من الالتقاء حول قواسم وطنية مشتركة(٥) .

لقد شغلت الامارة قاعدة غير طائفية دائمة . لقد كان المعنيون امراء مسلمين سنيين ، ولكن المناطق التي امتد عليها حكمهم كانت مأهولة بالدروز والمسيحيين . لقد اقتطع كسروان لمشايخ آل الخازن ، واستعان بالاكليروس الماروني ليقيم علاقات مع اوروبا الكاثوليكية ، ولكن هذا لا يعني ان فكرة انشاء وطن لبناني او اقامة دولة مستقلة كانت هي تشغل بال الموارنة آنذاك ، فأفكارهم السياسية كانت تنبثق وتدور حول الطائفة المارونية . »(٦)

لقد كتب رجال الدين الموارنة الذين تلقوا علومهم في روما ، تاريخ طائفتهم باللغة العربية . فما كان يهمهم هو مصلحة طائفتهم

(٥) راجع عادل اسماعيل ، « تاريخ لبنان » ، بيروت ١٩٥٧ ، الجزء الاول .
(٦) راجع البرت حوراني ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

لا « الامة اللبنانية » ، ولا « الوطن اللبناني » ، « فالبطريركية ، لا امارة كانت مرجعهم »(٧) . بالاضافة الى ان سلطة الامراء المعنيين ثم الشهابيين لم يكن معترفا بها خارجيا او داخليا بشكل رسمي . فباستثناء الاميرين فخر الدين المعني الثاني والامير بشير الشهابي الثاني ، اللذين فرضا سلطتهما بالقوة ، كان الامراء يسعون الى الحكم أو يدعمونه باشتراكهم في النزاعات السياسية والحزبية التي كانت تقسم ابناء الجبل والتي يعود بعضها بعيدا في التاريخ ، كالصراع بين القيسيين واليمنيين . فآل معن وشهاب وخازن كانوا « قيسيين » بينما كان آل علم الدين وسيفا وارسلان « يمنيين » . ثم ان سلطة امراء الجبل كانت موضع تلاعب في يد الولاة العثمانيين الذين كانوا يتدخلون في شؤون الحكم كما يشاؤون وساعة يشاؤون . لقد كان من مصلحة الباب العالي قيام امارة لبنانية تتولى جباية الضرائب من الجبل ، شرط ان لا تصبح هذه الامارة قوية او مستقلة(٨) .

لقد ساعد العثمانيون امراء آل معن ليكونوا على رأس الامراء والمشايخ فالوالي العثماني هو الذي سمح لهم بالاجتماع في « السمقانية » ، عام ١٦٩٧ ، لاختيار احد الامراء الشهابيين ليخلف آخر الامراء المعنيين الذي توفي بدون عقب(٩) .

ان امتداد سلطة الامارة الى الشمال والجنوب تحققت في عهد الامير فخر الدين الثاني ، الذي يعتبر ، عن حق ، رائد فكرة الاستقلال اللبناني ، فقد لعب الامير فخر الدين دور الزعيم السياسي لابناء المناطق التي تشكل اليوم القسم الاكبر من لبنان اليوم ، خالقا تيارا جاذبا بين الطوائف ، معطيا للتعايش الطائفي ، بعدا وطنيا ، ذلك ان الطوائف الدينية المختلفة عرفت ، في عهد الامير فخر الدين فترة تعاون سلمي . هذا الوئام الطائفي ، القائم على التسامح ، ساعد على لجوء

(٧) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .
(٨) راجع البرت حوراني ، المرجع السابق ، ص ١٧ .
(٩) الشهابيون قبيلة مسلمة سنية ، تنحدر من القريشيين .

عدد من ابناء الطوائف التي كانت تشهد بعض الاضطهاد او الراغبة في الحياة الهادئة ، الى الجبال اللبنانية ، كما ساعد على هجرة عدد كبير من الموارنة نحو الجنوب .

ثمة ظاهرة تقارب اخرى بين الطوائف الا وهي اختلاط السكان جغرافيا واقتصاديا ولكن في الوقت الذي كانت فيه الطوائف تتعايش وتنفتح على بعضها البعض كان انتشار الموارنة من الشمال الى الجنوب ، يشكل عاملا موحدا بين المناطق الجبلية : غير ان تزايد عدد الموارنة وانتشارهم في جميع انحاء الجبل ، بالرغم من كونه عاملا ايجابيا ، سوف يشكل ، في المستقبل ، عاملا سلبيا على اعتبار انه سيؤلف اكثرية مسيحية جبلية في وجه الاكثرية المسلمة الساحلية .

ان الحزبية القيسية واليمنية ، قد دمجت زعماء الطوائف ، في تيارات واغراض سياسية مشتركة ، متجاوزين بذلك مصلحة طائفتهم الضيقة ، كما ساعدت اجتماعاتهم ولقاءاتهم لانتخاب « الامير الكبير » او للتصدي لبعض الولاة العثمانيين ، عوامل مقربة وموحدة بينهم .

خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، عرفت الطوائف اللبنانية ، في ظل الامارتين المعنية والشهابية ، تقاربا وطنيا وسياسيا بينها كما تولدت بين الجبل والساحل روابط ادارية واقتصادية عديدة ، ولم يكن هنالك شيء يدعى الطائفية السياسية .

في تلك الحقبة يجب البحث عن مقومات عديدة شبه ثابتة للحياة الوطنية والسياسية اللبنانية : كالاتصال بأوروبا الغربية ، مثلا ، أو كالنظام الانتخابي (الشورى) أو كوجود مصلحة وطنية مشتركة تعلو فوق مصلحة الطائفة الخاصة .

غير ان هذه القوى الجاذبة ، لم تتولد وحدها بل تولدت معها قوى وتيارات نابذة ، سوف تكون ، فيما بعد ، اساسا للخلافات الطائفية ثم للتقاتل بين الطوائف ، عند منتصف القرن التاسع عشر .

ان اهم العوامل التي سهلت ولادة تلك التيارات النابذة هي :

اولا : هجرة المسيحيين الارثوذكس والكاثوليك من سوريا نحو

الجبل والساحل ، الامر الذي أدى الى تقوية العنصر المسيحي ، بوجه عام وتحوله الى اكثرية في الجبل .

ثانيا : الروح الطائفية التي كرسها نظام « الملّة » وكان من شأنها تدعيم الكيانات الطائفية وتحويلها الى كيانات شبه دينية ـ عرقية .

ثالثا : التجاذب الثقافي والحضاري بين الغرب والشرق . فالغرب ادخل مع بضائعه ثقافته ومدارسه كذلك الاسلام العربي ادخل لغته وتقاليده ، في نهاية الامارة ، أي عند منتصف القرن التاسع عشر ، كان ثمة تياران ظاهران المسيحي الذي يرى مصلحته مضمونة بتطلعه الى الغرب، والاسلامي المتمسك بوحدة الامبراطورية الاسلامية والطاعة الخليفة العثماني .

رابعا : التفاوت الاجتماعي الاقتصادي بين المناطق المسيحية والمناطق المسلمة لمصلحة الاولى. وذلك نظرا لاستفادة المناطق المسيحية من الانفتاح على اوروبا التي كانت قد دخلت عصر النهضة في الوقت الذي بدأ فيه تقهقر الحضارة العربية الاسلامية ، بعد عهد المماليك وقيام الامبراطورية العثمانية العسكرية .

عند اقتراب نهاية الامارة ، بدأت تظهر التوترات الاولى بين الموارنة والدروز في الجبل ، وذلك بعدما ادرك الموارنة قوتهم وطمحوا الى السيطرة او على الاقل الى التحرر من الاقطاع الدرزي والحكم العثماني ، بتشجيع من اوروبا . الا ان هذه التوترات لن تصل الى حد الانفجار الا عندما قضت مصلحة الدول الاوروبية في صراعها مع الامبراطورية العثمانية (الرجل المريض ، كما كانت تسمى آنذاك) بتفجير الوضع في لبنان . ومما ساعد على تفجير الخلافات الطائفية بروز ولاة عثمانيون ، كأحمد باشا الجزار في عكا ، ثم محمد علي باشا ، في مصر ،وطموحهما الى القيام بدور فعال ، الاول ، في تدخله العاتي بالقضايا الداخلية لجبل لبنان ، والثاني بتطلعه الى تحرير المشرق العربي من السيطرة العثمانية ، مما ادى ، بصورة غير مباشرة ، وربما عن غير قصد ، الى زرع بذور الخلافات الطائفية الاولى في الارض اللبنانية .

ذلك ان بريطانيا العظمى ، في صراعها مع فرنسا حول النفوذ في المشرق ، أخذت بعد الاحتلال المصري لسوريا ولبنان (١٨٣٣) ، تعمل، بالتعاون مع الباب العالي العثماني ، على خلق المشاكل لحكم ابراهيم باشا المصري ، حليف فرنسا . فلم تجد افضل من الحزازات الطائفية في جبل لبنان نقاط ضعف لتنفيذ اهدافها السياسية . وبذلك اصبح زعما الدروز والموارنة ، من حيث يدرون واحيانا من حيث لا يدرون ، عملاء ـ بل ادوات ـ لهذه السياسة الدولية التي نجحت في اشعال الحرائق ضد الامير بشير الثاني وحليفه ابراهيم باشا المصري .

الخطأ الكبير الذي ارتكبه ابراهيم باشا والامير بشير ، في قمعهما للانتفاضات والثورات التي كانت تشعلها الايدي البريطانية والعثمانية ضدهما ، كان في ارسال قوات مؤلفة من دروز لقمع انتفاضة مسيحية، ثم ارسال قوات من مسيحيين لقمع انتفاضة درزية . هذه السياسة ادّت الى خلق احقاد بين الدروز والمسيحيين

وفي النهاية ، استطاعت الدبلوماسية البريطانية ، وساعدتها اخطاء ابراهيم باشا والامير بشير في ذلك ، كما ساعدتها الحكومة العثمانية سرا ، ان تؤلب الاهالي ضد الوجود المصري ، قبل تصفية هذا الوجود عسكريا واندحار الجيش المصري امام القوات الانكليزية ـ العثمانية المتحالفة .

مع انسحاب ابراهيم باشا من سوريا وتنازل الامير بشير الشهابي عن الامارة ونفيه ، عين السلطان العثماني الامير بشير شهاب الثالث ، ابن الامير ملحم اميرا على الجبل ، فكان آخر أمير شهابي حكم الجبل .

ان تدهور العلاقات بين الطوائف اللبنانية، ولا سيما بين الدروز والموارنة، ابتداء من الثلث الاول من القرن التاسع عشر، تعود اسبابه، اولا، الى الصراع الدولي للسيطرة على هذه المنطقة ثم الى الصراع بين الاقطاعيين اللبنانيين أنفسهم على السلطة المحلية ، كذلك الى بروز تناقضات جديدة بين الاكثرية المسيحية ولا سيما النخبة المتعلمة منها ، وبين الاقطاعية الدرزية المدافعة عن مصالحها في وجه حكم محلي بدأ يتحول تدريجيا نحو الاعتماد على الاكثرية المارونية الصاعدة.

تلك هي الاسباب البعيدة والعميقة للاضطرابات الطائفية التي سوف تقع بين الدروز والمسيحيين ، عام ١٨٤٠ ثم في عام ١٨٦٠ .

ولا بد هنا من التوقف قليلا عند سبب هام من اسباب الخلافات الطائفية ، الا وهو النمو المضطرد للعلاقات بين اوروبا ومسيحيي المشرق ، وبنوع خاص الموارنة ، ان توثق العلاقات بين روما والكنيسة المارونية من جهة وازدياد تأثير رجال الدين الموارنة ، المتعلمين ، على الفلاحين ، ساعدا على انماء الطائفة المارونية واتساع رقعة وجودها . فعند منتصف القرن التاسع عشر ، اصبح جبل لبنان ، بالفعل ، أشبه « بجزيرة مسيحية محاطة ببحر اسلامي » ، وكان من الطبيعي ، في تلك الحقبة ، أن يختلط في ذهن الموارنة ، فكرة الوطن بفكرة الطائفة، ومصالح الطائفة بمصلحة الكنيسة . فالدفاع عن المعتقد الديني ، كان يعني في ذهن ابن الجبل الماروني ، الدفاع عن الوطن .. وهكذا أصبح أي تدخل في شؤون الطائفة الداخلية يثير ردود فعل غريزية عنيفة . في نظر الكثيرين ، كانت « الكرامة الطائفية » ترتكز على مقومات عديدة ابرزها علاقة الكنيسة المارونية بروما والعلاقات التاريخية القائمة بين فرنسا وبعض العائلات المارونية والكرسي البطريركي ، ومما ساعد على حفظ كرامة الطائفة المارونية نظام « الملّة » العثماني الذي ترك لكل طائفة غير مسلمة حقها وحريتها بالنسبة لاحوالها الشخصية ، كذلك سياسة التسامح والانفتاح التي اتبعها الامراء المعنيون والشهابيون ، فلقد كان هذا الشعور « بالكرامة الطائفية » أساسا لتبلور شعور وطني واحد بين ابناء الطائفة المارونية ، ساعد على خلق تيار سياسي عبر الجبل اللبناني ، ولكنه في الوقت نفسه ، ادى الى حفر هوة بين الموارنة والطوائف الاخرى ، ولا سيما المسلمة السنية .

ذلك ان تطور البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمدن الساحل اللبناني ، ذات الاكثرية السنية ، كان يجري في اتجاه مختلف.

كانت تلك المدن مرتبطة اداريا بولاية طرابلس او الشام، أي خاضعة للحكم العثماني المباشر ، ثم ان المدن الساحلية كانت تتميز بأمور ثلاثة : ١) الاكثرية المسلمة ، بالرغم من وجود اقلية مسيحية

متزايدة (من الروم الارثوذكس والكاثوليك وعدد قليل من الموارنة) . (٢) ارتباطها اقتصاديا واداريا بالداخل السوري . (٣) وجود علاقات سكنية واقتصادية واجتماعية بينها وبين سكان الجبل نظرا لقربها منه .

هذه الخصائص الثلاث سوف تشكل ، فيما بعد ، نوايا القوى الجاذبة التي ستسهل الائتلاف والاندماج الوطني ، ولكن من دون ان تزيل الخصائص الاخرى المباعدة بين الجبل والساحل ، ولا ريب في ان من اهم اسباب هذا التباعد الذي سوف يبقى قائما حتى منتصف القرن العشرين ، العامل الديني ، أي كون اكثرية ابناء الجبل من الموارنة واكثرية ابناء المدن الساحلية من المسلمين السنيين .

فاختلاف الدين أدى الى اختلاف نظم وقوانين الاحوال الشخصية ، بين المسلمين والمسيحيين ، وبالتالي الى تباين ثقافي واجتماعي . فالمسلمون السنيون يعتبرون أنفسهم ، منذ القرن الثالث عشر ، أي بعد اندحار الصليبيين ، وسيطرة دولة المماليك ثم الدولة العثمانية ، مواطنين من الدرجة الاولى ، او أصحاب امتياز بالنسبة للطوائف الاخرى ، وذلك بالرغم من الاصلاحات التي قام بها ابراهيم باشا اثناء الحكم المصري لهذه المنطقة ، والتي كانت الغاية منها اشراك المسيحيين في الادارة والحكم في المدن ، من هنا فان مسلمي المدن الساحلية ، ظلوا يعيشون ، وطنيا وثقافيا ، خارج نطاق الواقع السياسي والاجتماعي الذي كان مسيحيو الجبل ، ولا سيما الموارنة ، يعيشون فيه .

ان هذا الاسلوب المزدوج هو الذي ادّى الى الاصطدامات الطائفية ، واعطى الدول الاوروبية حججا للتدخل في شؤون لبنان وتقرير مصير الجبل عام ١٨٤٠ وعام ١٨٦٠ .

ب — ١٨٤٠ — ١٨٦٠ :

ولادة الانقسامات والخلافات الطائفية والسياسية

وضع ذهاب الامير بشير الثاني ، مع الجيوش المصرية ، نهاية « للوحدة الوطنية » ، التي جمعت بين الفلاحين والاقطاعيين من جهة

والمسيحيين والدروز من جهة اخرى . فالمصالح الاجنبية المتناقضة ، بتلاقيها وتفاعلها مع الخلافات السياسية والاقطاعية الداخلية ، سوف تجابهها بنيات اجتماعية واقتصادية في تطور مستمر ، الامر الذي سوف يعرض مصير الجبل اللبناني لعشرين سنة من المشاكل واللااستقرار ، فالاقطاعيون الدروز ، العائدون من المنفى ، سوف يعلنون معارضتهم السافرة للعائلة الشهابية مشجعين بذلك من السياسة البريطانية ، وبين معارضة الدروز ومطالب الفلاحين ورجال الدين الموارنة ، ترك الامير الجديد ، بشير الثالث ، الامر بين يدي الباب العالي والقناصل الاجانب . ولم تلبث المناوشات بين الدروز والموارنة ان تحولت الى معارك دامية ، فهاجم الدروز قرية « دير القمر » وعمّت المذابح الطائفية الجبل ، الامر الذي حمل الباب العالي على عزل الامير بشير الثالث وتسليم زمام حكم الجبل مباشرة ، لمبعوث عثماني خاص ، مصطفى باشا .

كان من نتائج زوال الامارة الشهابية ، رغم معارضة المسيحيين لذلك ، ان وضع نظام حكم جديد للجبل سمّي « نظام القائمقاميتين » ، او «نظام عمر باشا» (١٨٤٢) . يقضي هذا النظام بقسمة الجبل الى قائمقاميتين: احداهما مسيحية والثانية درزية . والغاء معظم امتيازات الاقطاعيين .

وفي عام ١٨٤٥ ، على اثر تجدد النزاعات الطائفية ، ارسلت حكومة اسطنبول « شكيب افندي » ، وزير الخارجية العثمانية ، الى لبنان ، فأبقى على نظام القائمقاميتين الطائفيتين ، لكنه جعل لكل قائمقامية مجلسا لمعاونة القائمقام مؤلفا من ممثلي الطوائف الدينية التي تسكن فيها وسمّي هذا النظام باسم واضعه « شكيب افندي »

بين عامي ١٨٤٠ و١٨٦٠ ، لم يعرف جبل لبنان استقرارا حقيقيا بسبب هذا التقسيم الطائفي ، فالاقطاعيون لم يكفوا عن السعي لاستعادة امتيازاتهم أو على الاقل المحافظة على ما تبقى منها . كذلك الفلاحون بالنسبة للحقوق التي كانوا قد اكتسبوها . كان عملاء بريطانيا مستمرين في الحفر تحت اقدام النفوذ الفرنسي عن طريق تبني المطالب الدرزية ، بينما استمرت فرنسا في تأييد حقوق الموارنة

متأرجحة بين ارضاء رجال الدين أم الاقطاعيين ، اما العثمانيون فقد ظلوا ممسكين العصا من وسطها ، حذرين وساهرين ، خوفا من أن يعطوا الدول الاوروبية فرصة للتدخل العسكري أو السياسي .

لقد ظل هذا الوضع غير الطبيعي يتفاعل حتى تفجر عام ١٨٦٠ ، بشكل اصطدامات ومذابح طائفية بين الدروز والموارنة ، ما لبثت ان انتقلت عدواها الى دمشق حيث هاجم الرعاع الاحياء المسيحية ، الامر الذي حمل الحكومة الفرنسية على ارسال اسطولها الحربي الى شواطىء لبنان وانزال قوات على الشاطىء اللبناني مهمتها الزحف على دمشق ، ولكن بريطانيا المراقبة للتحركات الفرنسية في المنطقة ، اسرعت في التدخل لمنع فرنسا من مواصلة تدخلها ، مقترحة تكليف الدولة العثمانية باعادة الامن والسلام .

أرسلت الحكومة العثمانية ، وزير خارجيتها ، فؤاد باشا ، الى بيروت مزودا بأوسع الصلاحيات ، لوضع حد للحرب الاهلية . وتألفت لجنة دولية ، برئاسة فؤاد باشا وعضوية قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا ، مهمتها وضع نظام جديد للحكم في جبل لبنان .

هذا النظام الجديد الذي وضعه فؤاد باشا بالتعاون مع اللجنة ، والذي عرف باسم «بروتوكول جبل لبنان» او «نظام المتصرفية» أو «نظام ١٨٦١ الاساسي» يقضي بجعل جبل لبنان مقاطعة (سنجق) عثمانية ، ذات نظام خاص ، لها استقلال داخلي مضمون من الدول الاوروبية ، تعيّن الحكومة العثمانية على رأس هذه الادارة المستقلة حاكما (المتصرف) من مواطنيها العثمانيين شرط ان يكون مسيحيا ، وان توافق على تعيينه الدول الاوروبية الكبرى . يعاون المتصرف مجلس ادارة مؤلف من اثني عشر عضوا منتخبين على أساس طائفي ، وله صلاحية استشارية . لم تشمل متصرفية جبل لبنان الا جزءا من اراضي لبنان اليوم ، وهو الجزء الممتد من الارز حتى جزين ، ولم تكن تدخل فيه المدن الساحلية الكبرى ، أي طرابلس وبيروت وصيدا وصور ولا المناطق السهلية كالبقاع وعكار وبعلبك . كما الغى نظام المتصرفية ، رسميا ، نظام الاقطاع . وقد عدل هذا النظام اكثر من

مرة ، خلال الستين عاماً الذي ظل جبل لبنان يحكم خلالها به (١٨٦١ – ١٩٢٠) .

تعتبر الفترة الممتدة بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ ، من أهم الفترات في تاريخ لبنان الحديث ، لأن ما جرى خلالها من احداث وتنظيمات، كان المنطلق الاساسي لكل القوى والتيارات الجاذبة والنابذة (Forces Centripètes et Centrifuges) التي سوف تتحكم بمصير لبنان في القرن العشرين . أهم عاملين هما : تكريس الطائفية السياسية وتكريس فكرة الحماية الغربية للمسيحيين !

ان تقسيم جبل لبنان الى قائمقاميتين ، درزية ومارونية ، هو الذي كرّس التقسيم السياسي الطائفي في لبنان وان احداث ١٨٦٠ الدامية ، هي التي دفعت الموارنة الى المطالبة ، اما بالاستقلال أو بحاكم مسيحي .

أما بالنسبة الى الدروز فأن في خسارتهم لسلطتهم الاقطاعية وتفوقهم السياسي ، ما حملهم على رفض قيام كيان ذي اكثرية مسيحية وعلى رأسه حاكم مسيحي .

لقد ازداد نفوذ الدول الغربية وتدخلها في شؤون البلاد ، كثيراً في هذه الفترة . فمن « حق لفت نظر » السلطات العثمانية اصبح قناصل الدول الاوروبية يمارسون نوعا من الوصاية على الطوائف اللبنانية ، مما أدّى الى تعلق كل طائفة بدولة اوروبية ، تعلق اليتيم بالوصي عليه . وبات كل قنصل يتلاعب بمصير الطائفة التي ارتمت بين احضانه ، وفقا لمصالح بلاده الستراتيجية ، وبات اللبنانيون اشبه بقبائل متناحرة ، لا يجمعها شيء بل يفرق أي شيء بينها .

وبالاضافة الى هذا الانقسام الدرزي المسيحي في الجبل ، بدأت تظهر معالم انقسام آخر بين المسلمين والمسيحيين في المدن الساحلية التي سوف تدعى يوما للدخول في الكيان اللبناني ، كبيروت وطرابلس.

ذلك أن « التنظيمات » (قوانين اصلاحية) التي سنتها الحكومة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر ، والتي كانت غايتها تحديث

نظام الحكم العثماني وتحقيق مزيد من المساواة والعدل بين الرعايا العثمانيين ، لم تلاق اصداء حسنة في اوساط المسلمين العرب الذين اعتبروا هذه الاصلاحات امتيازات جديدة تمنح للرعايا المسيحيين ، استرضاء لاوروبا ، لا سيما وأن هؤلاء كانوا يتمتعون ، بسبب الامتيازات السابقة (Capitulations) بتفوق اقتصادي وعلمي (المدارس الارسالية الاجنبية) ، عززه الاتصال التجاري مع اوروبا .

لقد تولدت في الاوساط الشعبية الاسلامية ردة فعل بالنسبة للمسيحيين ، بتشجيع من الدولة العثمانية حينا وبسبب انحياز المسيحيين للدول الاوروبية ، الظاهر حينا آخر .

الا انه بالرغم من هذه الانقسامات والنزاعات الدامية ، فقد كانت تنمو ببطء بين الطوائف عوامل تعامل وتقارب ، اقتصادية واجتماعية ، وثقافية جديدة .

ففي اوساط الفلاحين والبورجوازية ، الفقيرة ، والرهبان ، كان ينمو شعور وطني ، او ربما تحسس جديد بالمصلحة العامة . هذا الشعور كان في الواقع ردة فعل مزدوجة ضد رجال الاقطاع والتدخل الاجنبي . فلقد ادى انتشار الموارنة في كل انحاء الجبل ، الى خروجهم عن عزلتهم ، وانفتاحهم على الجوار العربي المسلم من جهة ، وعلى الغرب المسيحي من جهة اخرى .

والكنيسة المارونية ، بعد أن تبنت تنظيمات حديثة ، و« عرّبت » نفسها ، اصبحت تقوم بدور رائد في صراع الفلاحين ضد الاقطاعيين والتدخل الاجنبي . فعرفت منطقة كسروان اول ثورة فلاحية في الشرق (١٨٥٨) كما شهدت قرية انطلياس أول عامية (١٨٤٠) حضرها ممثلون شعبيون عن كل المناطق والطوائف ، للاحتجاج على الضرائب الجديدة والاحتلال المصري ، ولقد نشأت طبقة جديدة لا تدين بالولاء الاعمى للاقطاعي بل تتحسس بولاء نحو طائفتها . كما ان الغاء النظام الطائفي بعد اخفاقه ، ادّى الى بروز ابطال شعبيين ، كأبو سمرا غانم وطانيوس شاهين .

ان نظام ١٨٦٠ الذي وضع حدّاً لمرحلة المذابح الطائفية ، لم يكن

مجرد ابتكار اوجدته مقتضيات التوفيق بين مصالح الدول الاوروبية والدولة العثمانية ، فحسب . كما لم يكن مجرد هدنة بين الطوائف فحسب ، بل كان تكريسا لأماني طبقة جديدة مشتركة بين كل الطوائف ، وهي طبقة كانت ترفض تقسيم جبل لبنان وتطمح الى الحياة الهانئة بعيدا عن مناورات الدول الاجنبية .

ابتداء من عام ١٨٦١ ، سوف يخضع هذا الشعور العام لتطورات عديدة تدفعه حينا في طريق الايجابية وحينا آخر في طريق السلبية ، وتقسمه ، احيانا على نفسه ، الى تيارين متصارعين .

ج – ١٨٦١ – ١٩٢٠ :

تأسيس النظام السياسي الطائفي

كانت حقبة المتصرفية ، بالنسبة لجبل لبنان ، عهد سلام واستقرار نسبيين . وذلك بالرغم من الاحداث الكبرى التي رافقت نهايتها ، كهجرة عدد كبير من اللبنانيين الى وادي النيل ، والاميركيتين ، وكاحتلال الجبل من قبل القوات العثمانية عند اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وكاعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٩ وحركة « تركيا الفتاة » واحتلال الانكليز لمصر الخ ...

كان لهذه الاحداث الكبرى تأثيراتها على التيارات الجاذبة والنابذة ، التي تلاعبت باللبنانيين . فبعد النزاع الطائفي جاء النزاع السياسي والنزاع القومي والعقائدي . لقد نمت بين جبل لبنان والمدن الساحلية علاقات اقتصادية وثقافية ساعدت على بلورة تيارات سياسية ووطنية تعلو فوق الولاء الطائفي .

ولا ريب في ان نظام المتصرفية ، بحد ذاته ، ساعد على التقارب بين اللبنانيين ، ذلك ان موظفي ادارة جبل لبنان الذين اختيروا من ابناء العائلات الاقطاعية ، من مختلف الطوائف تقاربوا فيما بينهم عن طريق الوظيفة ونشأت بينهم علاقات صداقة ومصلحة .

حتى التيارات السياسية الجديدة التي اخذت تقسم اللبنانيين

بعضهم على البعض ، فقد كانت ايضا ذات اهداف بعيدة مشتركة . فالتياران الوطنيان: الداعي للقومية اللبنانية من جهة، والداعي لقومية سورية–عربية ، من جهة اخرى ، كانا يشتركان في معارضة الحكم العثماني ويتخذان القومية قاعدة انطلاق لدعوتهما ، ويستهدفان الاستقلال أو السيادة .

كان المثقفون والوجهاء المتعلمون والسياسيون المسلمون والمسيحيون ، يشتركون في تبني التيارات الفكرية الحديثة ، كالتقدم والحرية والمساواة ، الا ان اصطدام هذه الدعوة بالقوى السياسية التي أوجدتها التطورات الاجتماعية ، وصادفتها تيارات المصالح الاجنبية ، سوف يجعلها تنقسم الى تيارين وطنيين : التيار اللبناني والتيار السوري–العربي .

لقد كان التيار « الوطني اللبناني » ، في الاصل ، انعكاسا لنزعة الموارنة الى الاستقلال او على الاقل لطموحهم في ان يكون حاكمهم مسيحيا . هذه النزعة الرافضة للحكم الاسلامي او المكافحة الى الاستقلال ، تعود الى قرون سابقة ولكنها لم تتبلور حقيقة ، بشكل دعوة او تيار سياسي ، الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكان من ابرز الداعين اليها ، الكنيسة المارونية وفئة المثقفين الذين كانوا يمارسون نشاطهم خارج الاراضي اللبنانية .

خلال فترة المتصرفية ، اكتسب الموارنة ، من خلال اشتراكهم في ادارة جبل لبنان ، فن ممارسة الحكم كما ازدادوا نضجا سياسيا . فارتدى ولاؤهم الطائفي رداء الولاء الوطني وتجسد في هدفين : قيام وطن لبناني واستقلال هذا الوطن .

ان « الفكرة اللبنانية » انطلقت من الولاء للوجود الماروني ، ولذلك كان من الطبيعي ان تكون الكنيسة المارونية العمود الفقري لتلك الفكرة والجسم الذي تتجسد فيه قبل قيام دولة تكرسها . الاّ ان هذه الفكرة اللبنانية لم يقتصر طموحها على حدود الجبل ، اذ ادرك القائلون بها ، لاسباب اقتصادية وثقافية وديموغرافية ، أن حدود الجبل لا تكفي لقيام دولة ذات دورة اقتصادية متكاملة او على

الاقل قابلة للحياة ، بالنسبة لظروف الحياة الاقتصادية آنذاك ، من هنا كانت المطالبة بتوسيع حدود لبنان ليشمل الساحل والسهول المجاورة للجبل .

الى جانب هذا التيار « الوطني القومي اللبناني » ، تبلورت ، في تلك الفترة ، تيارات ايديولوجية اخرى ابرزها « التيار الاسلامي » ، و« التيار القومي السوري ـ العربي » .

التيار الاول أي الاسلامي ، كان مقتصرا على المسلمين الذين كانوا يرفضون انهيار الخلافة الاسلامية تحت ضرب معاول الدول الاوروبية المسيحية .

اما التيار الثاني ، وقد كان يضم مفكرين ومثقفين من مسلمين ومسيحيين .

التيار « القومي السوري ـ العربي » كان ، من جهة ، استمرارا للانتفاضات والحركات الثورية والاصلاحية التي كانت تهز الامبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر . (حركة الامير فخر الدين المعني ، أبو الذهب ، ضاهر العمر ، محمد علي ، الوهابيون ، الخ ..) . وكان ، من جهة اخرى ، انعكاسا للمبادىء والافكار التحررية الحديثة التي ولدتها الثورة الفرنسية وحملتها الى الشرق البعثات التعليمية الاوروبية .

ولقد كان من بين عوامل بروز « التيار القومي السوري » ، السياسة الفرنسية التي كانت تستهدف خلق دولة سورية ، تقع ، مستقلة عن الامبراطورية العثمانية ، وخاضعة للنفوذ الفرنسي ، تجعل منها حاجزا على طريق الهند في وجه بريطانيا ! كما ان السياسة البريطانية ، كانت ايضا وراء بروز التيار القومي العربي ، تمهيدا لبسط نفوذها على المشرق .

ثمة عامل ثالث كان وراء بروز هذا التيار الثالث ، الا وهو تخوف الاقليات الطائفية من تياري « اللبننة » الماروني والتيار الاسلامي العثماني .

وكانت النهضة الادبية العربية (اليازجي ، البستاني ، الشدياق) سببا آخر لتشجيع هذا التيار الثالث .

هذا التيار العروبي او السوري ، عند نهاية القرن التاسع عشر ، الاقرب الى الوطنية منه الى الايديولوجية ، لم يكن يخيف اصحاب الفكرة اللبنانية ، لانهم رأوا فيه رفضا لسياسة « التتريك » التي كان حزب تركيا الفتاة يدعو اليها ، ثم ان هذا التيار لم يكن يعارض أو يعترض على نظام الحكم الذاتي المطبق في جبل لبنان . ولذلك تعاون التياران او على الاقل لم يتصادما في أول انطلاقهما .

حتى عام ١٩٠٨ ، (المؤتمر العربي الاول في باريس) لم يكن هنالك من تناقضات أو نزاعات ظاهرة بين التيارات الثلاثة : العربي ، السوري ، واللبناني ، بل جاءت الحرب العالمية الاولى لتعزز التقارب بينها ، وقد شهدت ساحات دمشق وبيروت رجال دين مسيحيين يشنقون مع رجال دين مسلمين جنبا الى جنب ، من قبل السلطات العثمانية . الا انه بانتهاء الحرب ، وانكسار الامبراطورية العثمانية ، ومع دخول القوات البريطانية ثم الفرنسية الى لبنان وسوريا ، بدأ الصراع يظهر بين التيار « الوطني اللبناني » والتيار « الوطني العربي ـ السوري » ، وذلك بتأثير من عوامل داخلية وخارجية ، ولقد تطور هذا الصراع حتى بلغ قمة التناقضات في عام ١٩٢٠ .

ذلك ان الدعوة الى اقامة كيان وطني لبناني مستقل ، بدأت خارج لبنان ، في فرنسا والولايات المتحدة ومصر ، من قبل مثقفين وسياسيين لبنانيين ، آمنوا بأن هذا الكيان يمهد للوصول الى الاستقلال ، والى ضمان حقوق المسيحيين وبنوع خاص الموارنة .

أما أكثرية المسلمين في سوريا وفلسطين ولبنان (الساحل والسهول) ، فقد كانت تعتقد بأن انشاء وطن سوري مستقل برئاسة الامير فيصل ، هو الطريق الذي يحقق الاستقلال والخطوة الاولى نحو بعث الوجود العربي .

لقد كان التياران ، في الواقع ، يستهدفان الغاية ذاتها أي الاستقلال ، غير ان الحرب الباردة التي قامت بين فرنسا وبريطانيا ،

واتخاذها لرواسب القرن التاسع عشر ، ولا سيما الطائفية السياسية، اسلحة لها ، هي التي ستدفع التيارين نحو مزيد من الاصطدامات على مختلف الاصعدة .

بعد مغادرة القوات العثمانية اراضي سوريا ولبنان ، ودخول القوات الانكليزية بقيادة الجنرال « اللنبي » والقوات العربية ، بقيادة الامير فيصل بن الحسين ، الى بيروت ، ودمشق ، ثم تخلي القوات الانكليزية عن الساحل اللبناني ـ السوري ونزول القوات الفرنسية اليها ، ... وجد التيار القومي اللبناني الفرصة سانحة امامه للمطالبة بانشاء كيان لبناني مستقل ، يشمل جبل لبنان والسهول والسواحل المحيطة به ، والمعتبرة ، كما جاء في عريضة مجلس ادارة جبل لبنان « جزءا تاريخيا وطبيعيا منه » .

استقبلت فرنسا طلب مجلس الادارة اللبناني ، ببعض التحفظ خشية اغضاب الامير فيصل والقوميين العرب في سوريا ، الامر الذي حمل مجلس الادارة على تفويض البطريرك الماروني ، الياس الحويك ، للسفر الى باريس على رأس وفد ، للسعي بتحقيق هذا المطلب .

أما التيار القومي العربي فقد رأى في دخول الامير فيصل الى دمشق وصداقته لبريطانيا ، التي اصبحت مسيطرة على قسم كبير من الشرق العربي ، الفرصة التاريخية لتحقيق حلم الاستقلال العربي عن طريق انشاء دولة عربية كبرى تشمل سوريا وفلسطين ولبنان ، كبداية .

ان التيارين ، « الوطني اللبناني » و« الوطني العربي » ، اللذين كانا ، عند نشأتهما يسعيان الى غاية واحدة هي الاستقلال والتحرر من السيطرة العثمانية ، تحولا ، بعد سقوط الامبراطورية العثمانية ، الى تيارين سياسيين ، تتلاعب بهما السياستان البريطانية والفرنسية، المتصارعتان على النفوذ في الشرق الادنى : فالتيار العربي ، برعاية الامير فيصل ، والمؤيد من الاكثرية الساحقة من الزعماء الدينيين والسياسيين المسلمين في « سوريا الطبيعية » (سوريا ، لبنان ، فلسطين ، الاردن) ، كان يطالب بقيام دولة سورية عربية موحّدة .

فان حجة القوميين العرب أن العرب لم يثوروا على الامبراطورية العثمانية (المسلمة) لكي يقعوا تحت سيطرة الدول الاوروبية (المسيحية) .

أما المسيحيون ، وبنوع خاص الموارنة ، فان تفكيرهم كان مختلفا، فنهاية الامبراطورية العثمانية كانت تعني ، بالنسبة اليهم ، نهاية السيطرة الاسلامية ، التي جعلت منهم ، منذ عشرة قرون ، مواطنين « ذميين » ، أي أقل حقوقا من المسلمين . فالاحتلال الفرنسي ، بالنسبة اليهم ، كان فرصة للحصول على الاستقلال الذي يكرسه قيام كيان وطني وجغرافي ، لا يكون فيه المسلمون اكثرية ، وهذا الكيان لا يمكن ان يتحقق الا اذا ارادت دولة غربية ذلك وضمنته وحمته بوجودها . والدولة المفضلة ، في نظرهم ، كانت فرنسا .

بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠ ، دخل التياران القومي اللبناني والقومي العربي ، مرحلة تضّاد ومنازعة بلغت قمتها عند اندحار الامير فيصل عسكريا امام القوات الفرنسية واعلان قيام « دولة لبنان الكبير » .

فبعد فشل الامير فيصل والبطريرك الحويك في انفاذ مطاليبهما ، أخذ كل من جانبه ، يسعى دوليا ومحليا لتحقيق اماني التيار الذي يمثل . فأمام لجنة (كينغ ـ كراين) وأمام مؤتمر السلام في باريس ، كانت المجابهة مستمرة ، ولكن دون جدوى ، الامر الذي حمل الامير فيصل ، تحت الحاح الحركة الوطنية في سوريا ، على الدعوة الى « مؤتمر سوري » ، أعلن على أثره قيام « المملكة العربية السورية » ، مما عجل في اصطدام القوميين العرب بفرنسا التي كانت مزمعة على ممارسة انتدابها على سوريا ولبنان ومما أدّى الى اصطدام عسكري بين القوات الفرنسية بقيادة الجنرال « غورو » والقوات العربية الفيصلية في « ميسلون » ، انتصرت فيه القوات الفرنسية .

كان من جراء اندحار القوميين العرب العسكري ، ان قسمت فرنسا سوريا الى خمس دويلات واعلن الجنرال غورو قيام « دولة لبنان الكبير » ، محققا بذلك انتصار اماني التيار « الوطني اللبناني » ، غير ان هذا الانتصار ، الذي أعقب انكسار تيار تؤيده اكثرية السكان

في المناطق المحيطة بجبل لبنان ، كان من شأنه وقوف هذه الاكثرية السكانية المسلمة موقفا سلبيا بالنسبة لكل ما نتج عن معركة ميسلون أي الكيان اللبناني الجديد ، الذي كرس ، في نظرها ، تقسيم سوريا ، والانتداب الفرنسي الذي كرس السيطرة الاجنبية .

ان « الوطنيين العروبيين » الذين اشتركوا مع الامير فيصل وتلامذتهم سوف يستمرون ، من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٣ ، في مقارعة الانتداب الفرنسي والتزام موقف سلبي بالنسبة للكيان اللبناني . ولسوف يظل يفصل بينهم وبين « الوطنيين اللبنانيين » ، جدار من اللاتفاهم ، لا سيما وان قسما من « الوطنيين اللبنانيين » سوف ينغمس في سياسة معاداة العرب والعروبة ، مشجعا من الانتداب الفرنسي .

الا انه بالرغم من كل التناقضات الطائفية والايديولوجية ، والسياسية ، التي سوف تفصل بين « اللبنانيين » و« العروبيين » ، أو بين المسيحيين والمسلمين ، كأن ثمة قوى جاذبة بين الفريقين سوف تتولد وتنمو لتشكل حلقات اتصال ومن ثم تقارب بينها .

وخلال ربع قرن سوف تتبلور حول هذه التيارات الصيغة الوطنية الجديدة ، التي ستشهد النور عام ١٩٤٣ .

القسم الثاني

قمة التناقضات القديمة والسياسة والطائفية

بعد قيام دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ - ١٩٣٦)

ارتكز الانتداب الفرنسي في توجيهه لمصائر السكان الذين وقعوا تحت سلطته ، على بعض المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت راهنة قبل ١٩٢٠ ومن بينها بعض اماني هؤلاء السكان . الا انه لا بدّ من الاعتراف بأن هذه المعطيات لم يكن لها دور حاسم في تقرير المصير . فاتفاقية سايس ـ بيكو(١٠) ووعد بلفور (١١) ومراسلات ماك ـ ماهون مع الشريف حسين(١٢) ، كان لها دور أكثر فعالية في تقرير مصير المشرق ، من اماني او ارادة ابنائه .

يكفينا ان نستعرض بعض تلك الاحداث الكبرى التي تلاعبت بمصير هذه المنطقة ، كالحرب الباردة بين فرنسا وبريطانيا التي كان لها تأثيرها المباشر على اصطدام التيار « الوطني اللبناني » بالتيار « الوطني العربي » ، الذي أدّى الى اصطدام عسكري ومن ثم الى

(١٠) اتفاقية سرية عقدت ، خلال الحرب العالمية الاولى ، بين ممثل الحكومة البريطانية وممثل الحكومة الفرنسية قسّم ، بموجبها ، الشرق الادنى الى مناطق احتلال ونفوذ بين بريطانيا وفرنسا .

(١١) الوعد الشهير الذي اعطته الحكومة البريطانية للحركة الصهيونية بانشاء وطن قومي لهم في فلسطين .

(١٢) في هذه المراسلات ، وعد ممثل الحكومة البريطانية ، الشريف حسين ، والد الامير فيصل ، بمساعدته في حال اعلان الثورة على الامبراطورية العثمانية ، على انشاء دولة عربية تضم جزءا كبيرا من الشرق الادنى .

انهيار المملكة العربية السورية وبالتالي الى اعلان قيام دولة لبنان الكبير ، التي تضم اراضي سنجق جبل لبنان (المتصرفية) والمدن الساحلية الاربع (بيروت ، طرابلس ، صيدا ، صور) بالاضافة الى الاقضية الاربعة الواقعة في جنوبي ـ شرقي جبل لبنان ، والتي كانت جزءا من ولاية الشام .

أ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ : ولادة لبنان الكبير

خلال السنوات الاولى للانتداب الفرنسي ، وبنوع خاص في الفترة الواقعة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٥ ، عرفت التناقضات الوطنية قمة تفاعلاتها . فمن جهة تمسك المسلمون اللبنانيون بموقفهم السلبي من الكيان اللبناني الجديد ، كما تمسك الانتداب الفرنسي بممارسة الحكم مباشرة . الا أن ثمة اتجاها ثالثا أخذ ، منذ ذلك الوقت ، يشق طريقه بين السلبية الاسلامية والسيطرة الفرنسية ، انطلاقا من نظرة واقعية ومعتدلة للامور .

اشترك في بلورة هذا الاتجاه الثالث السياسيون المسلمون الذين رأوا في التعاون مع الانتداب ، والمشاركة في ادارة الدولة الجديدة ، خدمة يؤدونها لابناء طائفتهم . كذلك بعض السياسيين الوطنيين المسيحيين ، الذين رأوا في الحكم الفرنسي المباشر ، انتقاصا من الاستقلال الذي كانوا ينشدونه وتجاوزا للدور الحقيقي للانتداب الذي هو دور المرشد للشعوب تمهيدا لحصولها على الاستقلال .

ولقد ادّى توسيع رقعة الكيان الوطني اللبناني ، الى نتائج سياسية ووطنية ، جديدة وبالغة الاهمية . فالنسبة العددية بين الطوائف تغيرت من جراء ادخال مناطق اسلامية الى الكيان الجديد . فعندما كان الكيان اللبناني مقتصرا على جبل لبنان ، كانت الطائفة المارونية تشكل الاكثرية الساحقة من السكان ويليها الدروز . أما في الكيان الجديد فقد ظل الموارنة اكبر الطوائف ولكن من دون ان يشكلوا اكثرية . كما ان الدروز اصبحوا خامس طائفة من حيث العدد ، بعد الموارنة والسنة والشيعة والارثوذكس ، بعد ان كانوا

الطائفة الثانية ايام المتصرفية والحكام الاقطاعيين للجبل في القرون الماضيـة .

لقد كان لتعديل نسب اهمية الطوائف العددية اثره الكبير على مواقف تلك الطوائف السياسية(١٣) .

لقد شعر الموارنة ، بعد أن نجحوا بمساعدة فرنسا ، على فرض فكرتهم الوطنية على سائر الطوائف اللبنانية ، بأنهم ذو حق في السيطرة على الكيان الجديد وتوجيهه ، والدفاع عنه ، وذلك بالرغم من وجود ازدواجية الولاء للكيان الوطني الجديد وللكيان الماروني التاريخي . ولعل كثيرين منهم لم يدركوا ، آنذاك ، معنى وابعاد ادماج المناطق ذات الاكثرية المسلمة في الكيان اللبناني .. كان موقف المسيحيين عامة والموارنة بنوع خاص من الكيان اللبناني ومن الانتداب الفرنسي ، مبتكر ذلك الكيان وحاميه ، موقف الولاء المطلق . فالكيان الجديد بالنسبة اليهم جاء نتيجة نضال تاريخي من اجل الاستقلال والسيادة في منطقـة تحكمها الاكثرية الاسلامية بقوانينها منذ قرون .. اما الانتداب الفرنسي ، فكان بالنسبة اليهم الضامن الاساسي للكيان في وجه الحركة القومية العربية والوطنيين السوريين الذين كانوا ينظرون اليه نظرة سلبية ان لم نقل رافضة .

تلك كانت الخطوط الكبرى الظاهرة للموقف المسيحي . اما في الحقيقة فلقد كان هنالك ثغرات وطيات في هذا الموقف . فالطوائف المسيحية ، غير المارونية ، مثـلا ، لم تكن تشارك الموارنة تعلقهم بالانتداب ولا معاداتهم للفكرة العربيـة . كذلك كان بـين الساسة المسيحيين والموارنة ، من يعارضون حكم الانتداب المباشر ويطالبون من المفوض السامي تطبيق الانتداب بروحه رنصه .

(١٣) راجع البيرت حوراني Syria and Lebanon - Oxford Press - 1954 ص ٢٧ . كذلك راجع بيار راندو « المسيحيون المشرقيون » ، باريس ـ ١٩٥٥ ، ص ٢٤٨ . ان احصاء سكان جبل لبنـان عام ١٩١٣ يعطي النتائج التالية : موارنـة ٢٤٢٣٠٨ ـ روم ارثوذكس ٥٢٣٥٦ ، دروز ٤٧٢٩٠ ، روم كاثوليك ٣١٩٣٦ ، شيعة ٢٣٤١٣ ، سنيون ١٤٥٢٢ ، بروتستانت ٢٨١٥ .
اما احصا عام ١٩٢٢ في لبنان الكبير (الذي قاطعه المسلمون نسبيا) فيعطي : ٣٣٠،٠٠٠ مسيحي ، ٢٧٥،٠٠٠ مسلم و٤٣،٠٠٠ درزي ، (راجع س. لونغريغ Syria and Lebanon under French Mandate - Oxford - 1958 ص ١٢٨)

أما المسلمون عامة ، والسنة بنوع خاص ، فأنهم لم يستسيغوا واقعهم الوطني الجديد الذي نقلهم من واقع كانوا فيه اكثرية في ظل دولة اسلامية ، الى واقع اصبحوا فيه أقلية في دولة يحكمها المسيحيون والاجانب ، فاحتموا وراء رفض مزدوج للكيان الجديد وللانتداب الفرنسي ، متوجهين بولائهم للدولة العربية التي حلموا بها وثاروا من اجل تحقيقها ، حاجبين هذا الولاء عن دولة المسيحيين
وثاروا من اجل تحقيقها ، حاجبين هذا الولاء عن دولة للمسيحيين
فيها تفوق وامتيازات ويحميها الوجود الفرنسي .

تجلّت سلبية المسلمين في مقاطعتهم لاحصاء السكان الذي أجري عام ١٩٢٢ ، وفي مصرع ناظر الداخلية المسلم ، على يد شبان مسلمين متطرفين ، كما تجلّت في اشتراكهم بالثورة السورية عام ١٩٢٥ وفي رفضهم التعاون مع السلطة الفرنسية او الدخول في الادارة اللبنانية الجديدة . هذا الموقف السلبي كان ينطلق من اعتبارات عقائدية ، وسياسية واقتصادية ـ اجتماعية تتراوح بين مفهوم الحكم في الاسلام، واعتبار قيام لبنان الكبير رمزا لانحدار الحركة العربية امام أوروبا المسيحية ، ورفض هذا الانحدار ، كما كان للعلاقات الاقتصادية القوية بين الاقضية الاربعة والمدن الساحلية وبين الداخل السوري ، أثرها في اتجاه أنظار سكانها الى الداخل(١٤) .

غير انه بين السلبية الاسلامية والايجابية المسيحية غير المشروطة، برزت ، ابتداء من اول عهد الانتداب ، تيارات ومواقف سياسية وطائفية متوسطة .

فلقد كان بين الوجهاء والسياسيين المسلمين ، من قبل بالتعاون مع فرنسا مبديا روحا ايجابية بالنسبة للكيان الوطني الجديد . ولقد استطاع الانتداب الفرنسي اقناع بعض الشخصيات الاسلامية بالاشتراك في انتخابات عام ١٩٢٢ ، وقد تضاعف عدد المتعاونين المسلمين في انتخابات عام ١٩٢٥ . وقبيل سنّ الدستور اللبناني

---

(١٤) راجع نجلا عطيه « موقف السنيين اللبنانيين من دولة لبنان » ـ اطروحة بالانكليزية قدمت في جامعة لندن عام ١٩٧٣ ، غير منشورة ، ص ٨٠ .

عام ١٩٢٦ ، وبعد سنّ الدستور اصبح عدد المسلمين المقتنعين ، ضمنيا او علنيا ، بالعمل في أطار الكيان اللبناني ، يزداد يوما بعد يوم.

أما من الجانب المسيحي ، فان أكثر من شخصية سياسية مسيحية ، مع اعلان موافقتها على الانتداب الفرنسي وولائها للكيان الجديد ، عبرت عن شعور وطني يتراوح بين الانتقاد القاسي لتجاوزات السلطة المنتدبة ، وبين الانفتاح على الحركة الوطنية في سوريا ، مرورا بمطالبتها بقيام حكم وطني يحل محل الحكم الفرنسي المباشر .

كما عبَّر هذا التيار الوطني عن موقفه بالمطالبة بسنّ دستور لبناني .

بالاضافة الى هذين التيارين المتوسطين ، أي تيار ايجابية بعض الزعماء المسلمين ومعارضة بعض الشخصيات السياسية المسيحية للانتداب برزت تيارات ثالثة اخرى ، عملت على دفعها احزاب ايديولوجية (حزب العمال ١٩٢١) واحزاب لا طائفية (الاتحاد الدمقراطي ١٩٢٠) والنقابات العمالية الناشئة. هذه التيارات تجلّت في عدة مواقف مناوئة للطائفية ، او رافضة لمبدأ الحماية الاجنبية .

لم تتعد هذه التيارات والتظاهرات حلقات صغيرة محدودة ، كما لم يكن لها تأثير فعال أو ظاهر على الاحداث والسياسة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٦ ، غير ان هذه المواقف الجريئة او البعيدة النظر ، التي اتخذها عدد من السياسيين المسلمين والمسيحيين كانت ، ولا ريب ، تحمل بذور الصيغة التأليفية التي سوف تتبلور ، أكثر فأكثر ، بعد عام ١٩٢٦ ، مهيئة النفوس قبيل التعديل ولتقبل ابعاد وطنية جديدة .

ب ـ ١٩٢٦ ـ ١٩٣٦

اذا كانت الفترة المتراوحة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٦ ، تعتبر فترة تفاقم التناقضات الوطنية بين المسلمين والمسيحيين واللبنانيين ، وفي الوقت نفسه ، الفترة التي شهدت ظهور اول بوادر التيار الوطني

الثالث المتوسط ، فان فترة ١٩٢٦ ـ ١٩٣٦ ، ستكون الفترة التي ستشهد ترسب وهدوء التناقضات الوطنية وعقلنتها ، كما ستشهد « مزيدا من تبلور التيارات الثالثة » .

ففي عام ١٩٢١ ، أي بعد ست سنوات من الصراع مع الحركة الوطنية في سوريا ، عمد الانتداب الفرنسي الى اعطاء لبنان الكبير دستورا كان من بين غاياته تكريس انفصاله عن سوريا . بموجب هذا الدستور اصبحت دولة « لبنان الكبير » تدعى « الجمهورية اللبنانية »، جمهورية مستقلة اسما مع ابقاء شؤون سيادتها بين يدي الانتداب الفرنسي .

الا انه في الوقت الذي كانت فيه الجمهورية الجديدة ، تحبو في ممارسة الحياة الدمقراطية البرلمانية ، وتعاني ، من الازدواجية الناجمة عن ممارسة السيادة نظريا والخضوع لسلطة الانتداب فعليا ، ... كان ثمة تطورات وتحولات وطنية وسياسية تحدث بشكل بطيء وعميق .

كان عدد الزعماء والسياسيين المسيحيين الذين خيّب الانتداب ظنهم يزداد وتتبدد في اذهان المسيحيين ، الفكرة القائلة بضرورة الابقاء على الانتداب كضامن للاستقلال اللبناني(١٥) ، لاول مرة ، شهدت البلاد خلافا علنيا بين ممثلي الانتداب الفرنسي وكبار رجال الدين الموارنة .

الا ان هذا الخلاف وتلك الخيبة ، لم تحولا دون استمرار الولاء المسيحي اللامشروط للكيان او تعلقهم بالانتداب ، بسبب استمرار ولاء المسلمين للوحدة السورية ورفضهم للكيان اللبناني . وقد ترجمت المخاوف المسيحية بمطالب ومواقف أبرزها : التعلق بالانتداب الفرنسي ، الاصرار على ابقاء الاكثرية العددية المسيحية ، والاحتفاظ بالمراكز الادارية الاساسية .

غير انه بالارغم من استمرار هذا الاتجاه المسيحي الشوفيني

(١٥) من بين هؤلاء ميشال زكور ، يوسف السودا ، يوسف الخازن وغيرهم .

أو المحافظ ، فان ثمة تيارا مسيحيا وطنيا منفتحا كان يشق طريقه باتجاه المسلمين اللبنانيين والجوار السوري .

فمع الحياة الدستورية تعززت الحياة الحزبية والصراع على الحكم ، مما أوجد تيارات معارضة للسلطة الفرنسية ، أخذ أصحابها يفضحون تجاوزات الانتداب ، ويطالبون بتطبيق اسلم وأصح للدستور ، ويجهرون ايضا بالمطالبة بالاستقلال التام .

وقد حملت هذه المعارضة المسيحية للانتداب بعض السياسيين المسيحيين على الانفتاح على الحركة الوطنية في سوريا ، وغيرها من الحركات الوطنية في الجوار العربي ، ملتقين بذلك مع السياسيين المسلمين في لبنان .

أخذ المسيحيون يتساءلون : كيف يمكن ممارسة السيادة الوطنية مع الابقاء على حماية الانتداب الفرنسي ؟ وبدأت الاوساط البورجوازية والتجارية المسيحية تتحسس بالاضرار المادية التي تلحق بمصالحها من جراء الامتيازات والاحتكارات الاقتصادية التي اعطاها الانتداب للرساميل الفرنسية والاوروبية العاملة في لبنان(١٦) .

ان أول لقاء بين قادة الحركة الوطنية في سوريا والبطريرك الماروني ، قد تمّ ابان المعركة ضد الاحتكارات الفرنسية ، وهو لقاء كرس انفتاح « القضية اللبنانية » على « القضية الوطنية » في سوريا ، وكثيرون يعتبرون هذا اللقاء كأول حجر وضع في بناء الصيغة الوطنية التي يمكن ان يتفق عليها المسلمون والمسيحيون في لبنان .

أما بالنسبة للمسلمين ، وبنوع خاص السنة ، فان فترة ١٩٢٦ ـ ١٩٣٦ شهدت استمرار سلبيتهم بالنسبة للانتداب وللكيان اللبناني . الا ان هذه السلبية لم تخل من التلطيف والاعتدال نظرا لسياسة الانفتاح التي مارسها الانتداب بالنسبة للمسلمين . كذلك نظرا لتطور العلاقات بين الانتداب والحركة الوطنية في سوريا ، التي كان مسلمو لبنان يستلهمون منها مواقفهم .

(١٦) من ابرز مظاهر هذا الوعي ، المعركة ضد حصر الدخان التي قادها البطريرك الماروني .

لقد أخذ المسلمون اللبنانيون ، يتساءلون ، ايضا ، بعد اعلان الدستور : كيف يمكننا ان نستمر في رفضنا للكيان اللبناني ، بعد ان اعترفت الحركة الوطنية في سوريا ، ولو ضمنا ، بانسلاخه عنها ، في قبولها بمشروع المعاهدة الفرنسية ـ السورية ؟

كيف نستمر في مقاطعة الادارة اللبنانية ، في الوقت الذي نطالب فيه بحقوق مساوية في الادارة مع سائر الطوائف ؟(١٧)

لقد كان عدد كبير من المسلمين الذين التحقوا بوظائف في الادارة اللبنانية ، أو تعاونوا في الحكم مع الانتداب ، يعانون بعض التمزق النفسي بين ولائهم للدولة وانجذابهم نحو امانيهم القومية . الا ان عام ١٩٢٨ سوف يشهد تحولا هاما في موقف المسلمين الذين ادركوا ، وهم يتابعون المحادثات الجارية بين الحكومة الفرنسية والحركة الوطنية في سوريا ، ان هذه المحادثات ، في حال نجاحها ، سوف يكون لها تأثير بالغ على اوضاعهم وعلاقتهم بالانتداب(١٨) وكان من جراء ذلك ان تطلع المسلمون في لبنان الى شخصيات وطنية مسيحية ، للتعاون معها على بلوغ الاستقلال ، وكان من جراء مطالبة المسلمين بالمساواة في الحقوق ، ان اندمجوا في الحياة السياسية اللبنانية .

تجلّت هذه المعاطاة الايجابية الاسلامية مع الدولة اللبنانية ، بمعارضة المراسيم الاشتراعية التي سنتها حكومة اميل اده عام ١٩٢٩، كما تجلت في المطالبة بالاحصاء العام للسكان (١٩٣١) وبدعم ترشيح سياسي مسلم (الشيخ محمد الجسر) لرئاسة الجمهورية (١٩٣٢) ؛

(١٧) حول هذه التساؤلات سوف يدور الحديث في اللقاءات الاولى بين « الوطنيين اللبنانيين » و« الوطنيين العروبيين » ، كذلك بين البطريرك الماروني وممثلي الحركة الوطنية في سوريا ، هذا اللقاء الذي تبعته زيارة البطريرك لدمشق حيث استقبل بحفاوة شعبية كبيرة .

(١٨) لقد حرصت فرنسا ابتداء من عام ١٩٢٨ على تصفية خلافاتها مع الحركة الوطنية في سوريا ، ولكنها حرصت ايضا على ان لا يدفع لبنان ثمن الاتفاق السوري ـ الفرنسي ، فعمدت الى اتخاذ خطوات دستورية غريبة ، اذ سنّت دستورا سوريا ثم علقته ، كما سنّت دستورا لبنانيا عام ١٩٢٦ عدلته عام ١٩٢٧ ثم اوقفت العمل فيه عام ١٩٣٢ . ولقد أثر هذا اللااستقرار الدستوري في تطور الحركات الوطنية في سوريا ولبنان .

هذا الترشيح الذي عارضه الانتداب وادّى الى حل مجلس النواب وتعليق الدستور .

لقد دمجت الحياة النيابية واضطراد نمو الادارة العامة ، عددا متزايدا من المسلمين في الحياة العامة اللبنانية . فالمسؤوليات الادارية والسياسية ما كانت لتتركهم طويلا بعيدين عن المشاكل اللبنانية . فالحياة الاجتماعية المشتركة، والحياة الاقتصادية المشتركة، بالاضافة الى القوانين المشتركة اخذت تنمي بين المسلمين والمسيحيين علاقات عضوية مشتركة كان من شأنها تعزيز الاندماج في الحياة الوطنية اللبنانية .

فالى جانب التيارين الطائفيين الوطنيين ، «المسيحي ـ اللبناني» و«المسلم ـ العروبي» ، كان التيار الثالث اللاطائفي يواصل تقدمه . هذا التيار لم يكن منفصلا كل الانفصال عن تيار الاعتدال وتيار الوطنية الموجودين ضمن الانقسام الطائفي الكبير ، كما انه لم يكن تيارا متماسك الاطراف أو واضح المعالم والاهداف ، غير انه كان يفرز من وقت لآخر مواقف وطنية جديدة، يلتقي حولها عدد من المسلمين والمسيحيين المثقفين ، ويرتاح لها الرأي العام غير السياسي .

ان أهم العناصر التي ساهمت ، بدون ان تلتقي او تتعاون في خلق التيار الوطني الثالث ، هي :

١ ـ الساسة المسيحيون الذين عارضوا الانتداب باكرا ، امثال : ميشال زكور ، ويوسف السودا .

٢ ـ الساسة المسلمون المعتدلون ، امثال : الشيخ محمد الجسر ، عمر داعوق ، خير الدين الاحدب .

٣ ـ الاحزاب والحركات السياسية غير الطائفية كالحزب الدمقراطي(١٩) وحزب المحافظين(٢٠) وحزب الاستقلال الجمهوري(٢١) .

(١٩) تأسس هذا الحزب عام ١٩٢٠ وضم عشرات من الوجهاء والمثقفين من مختلف الطوائف .

(٢٠) أسسه يوسف السودا ، واصبح اسمه عام ١٩٣٥ حزب الجبهة الوطنية .

(٢١) تأسس عام ١٩٣١ وضم عدد من المثقفين البورجوازيين من مختلف الطوائف . مبادؤه : الاستقلال ، التقدم ، الدمقراطية وعروبة لبنان .

٤ ـ **الاحـزاب ذات الايديولوجية والحركات النقابيـة**[٢٢] ، كالحزب الشيوعي والحزب القومي السوري وعصبة العمل القومي .

٥ ـ الصحافة المستقلة التي لعبت دورا بارزا في بلورة المواقف السياسية الوطنية المتجاوزة للطائفية[٢٣] .

٦ ـ الطوائف الاقليات .

ان الاحزاب ذات الايديولوجية ، لم تلعب ، في ذلك الوقت ، دورا رئيسيا ، ولكنها مارست نوعا من الضغط غير المباشر على الكادرات السياسية التقليدية ، حاملة اياها على تبني المواقف الخارجة عـن اطار المصالح الطائفية او الاقليمية او العائلية . والهادفة الى ما هو ابعد من الحزبية الضيقة . اكثر من صحيفة تبنت الدفاع عن مصالح وطنية . كما ان عددا كبيرا مـن السياسيين الروم ـ الارثوذكس لم يكتموا معارضتهم للانتداب وانفتاحهم على العروبة . كذلك الوجهاء الروم الكاثوليك فقد كانت مواقفهم اقل اندفاعا في تأييد الانتداب . أما الشيعة ، فقد كانت تتنازع نفوس زعمائهم عوامل تقرّبهم مـن مواقف السنة ، واخرى تنم عن تميز خاص بهم .

انه من الصعب جدا القول بأن الطوائف الاخرى ، غير المارونية والسنية ، كان لها موقفا سياسيا او وطنيا مشتركا . كما انه مـن العسير تحديد الدور الذي قاموا به في خلق التيار الوطني الثالث ، الا انه لا يمكننا الا القول بأن معظم وجهاء وزعماء هذه الطوائف ، أخذوا يعتمدون ، ابتداء من عام ١٩٣٠ ، مواقف سياسية اكثر وطنية ، واكثر ايجابية ، معادية للطائفية ومعارضة للانتداب .

أما الشعارات والمبادىء التي أبرزها هذا التيار الثالث فكانت :

١ ـ **احترام الحياة الدستورية والدمقراطية** : ففي كل مرة

---

(٢٢) لدراسة الحياة النقابية في تلك الفترة ، راجع كتاب « الحركـة النقابية في لبنان » ـ جاك كولان ، ص ١٣٢ .

(٢٣) الراية (يوسف السودا) ، المعرض (ميشال زكور ،) ، الاحرار (خليل كسيب)، النهـار (جبران تويني) ، الارز (يوسف الخازن) .

كانت سلطات الانتداب تعطل الدستور ، كانت الاصوات ترتفع ،من قبل الوطنيين المسلمين والمسيحيين للدفاع عـن الدستور . وهكذا التقى تحت راية الشرعية والدمقراطية عدد كبير من السياسيين الذين كانت الخلافات الطائفية والقومية تفرقهم .

٢ ـ **رفض الطائفية السياسية والدعوة الى الوطنية .**

٣ ـ **المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا** : لقد ادت تجاوزات السلطات المنتدبة ، بالاضافة الى اتفاقها مع الحركة الوطنية في سوريا الى تطور مواقف « الوطنيين اللبنانيين » و« الوطنيين العرب » ومن ثم الى اللقاء حول فكرة الاستقلال التي يجب ان تسبق حل مشكلة المصير القومي .

٤ ـ **عروبة لبنان** : ادرك « الوطنيون اللبنانيون » اهمية الواقع العربي وامكانية تفريقه عن الدعوة الى الوحدة العربية . فاجتازوا بذلك هوة اخرى كانت تفصلهم عن « الوطنيين ـ العرب » في لبنان ، وكسروا جدارا من اللاتفاهم كان يفصل بين المسلمين والمسيحيين .

٥ ـ **الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ـ الوطنية :**
التقت ثلاثة تيارات كانت تسير متوازية ، وأدّى تلاقيها الى بلورة وعي اقتصادي ـ اجتماعي يعلو على المصالح الطائفية . وهي : تيار النقابات الذي كان يطالب بحقوق العمال والمستخدمين وتيار الحركات الوطنية العربية الذي كان يقاوم المصالح الاقتصادية الاجنبية ، وتيار الوطنيين اللبنانيين الذي كان يدافع عن مصالح الطبقة المسيحية الوسطى في الجبل ضد الامتيازات الاجنبية .

ان لقاء هذه التيارات الثلاثة ، في العامين ١٩٣٤ و١٩٣٥ ، خلق جوا مـن التململ الاقتصادي محمّلا الانتداب الفرنسي مسؤوليـة الازمات الاقتصادية والمظالم الاجتماعية . وهكذا التقى على صعيد النضال الاجتماعي أولئك الذين كانت الايديولوجيات القومية والدينية قد فرّقت بينهم .

الفصل الثاني

تبلور الميثاق الوطني

(١٩٣٦ - ١٩٤٣)

بالرغم من القوى الجاذبـة والانتفاضات الوطنيـة ، المتجاوزة للطائفية التي كانت تنسج الخيوط الاولى لصيغة وطنية جديدة ، كان الانقسام الوطني والطائفي ، على المستوى الشعبي ، ما يزال قائما حتى عام ١٩٣٦ . فالمقولات الوطنية المتناقضة كانت لا تزال مطروحة : من جهة ، ارادة المسيحيين في تدعيم الكيان اللبناني ، من جهة اخرى تمسك المسلمين بانتمائهم العضوي لسوريا وللعروبة .

فما الذي حدث بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٣ ، لكي يتم التوفيق بين المقولتين وتتآلفان في ما سمّي بالميثاق الوطني ؟

ان دراسة وثيقـة وعميقة للاحداث وللتطورات الاجتماعيـة والاقتصادية ، التي شهدها لبنان خلال هذه الفترة ، تتطلب كتابا على حدة ، لذلك فاننا سنكتفي باستعراض تلك الاحداث والتطورات بشكل سريع ، وتبيان تأثيراتها على مواقف كل من الفريقين المتضادين، وذلك في قسمين :

القسم الاول : الاحداث السياسية الخارجية والداخلية وتأثيرها على تطور المواقف الوطنية .

القسم الثاني : بوادر تجلي الصيغة الوطنية الجديدة .

الاحداث السياسية الخارجية والداخلية وتأثيراتها على تطور مواقف الفريقين اللبنانيين المتضاربين

أ ــ الاحداث الخارجية

١ ــ المعاهدة السورية ـ الفرنسية (٩ ايلول ١٩٣٦) :

بعد سنوات عديدة من الصراع مع سلطات الانتداب ، تبنت الحركة الوطنية في سوريا فكرة استبدال الانتداب بمعاهدة ، على غرار ما جرى بين العراق وبريطانيا ، وكان انتصار « الجبهة الشعبية » في الانتخابات الفرنسية عام ١٩٣٦ قد حمل الى الحكم في باريس ، السيد ليون بلوم ، الاشتراكي ، الامر الذي ساعد على نجاح المفاوضات الفرنسية ـ السورية والتوصل الى توقيع معاهدة بين البلدين بتاريخ التاسع من ايلول ١٩٣٦ .

بالطبع ، كان لهـذه المعاهدة تأثيرها على العلاقات الفرنسية اللبنانية وعلى مواقف المسلمين والمسيحيين اللبنانيين بالنسبة لبعضهم البعض . ذلك ان الوطنيين السوريين ، في توقيعهم على معاهدة ١٩٣٦ تنازلوا ، بشكل ضمني ، عن مطالبتهم « بالاقضية الاربعة » التي كانوا يعتبرون انها سلخت عن سوريا وضمت الى لبنان الكبير عـام ١٩٢٠ . هذا التنازل كان له أثره الايجابي لدى الاوساط المسيحية في الوقت الذي صدم الاوساط الاسلامية فكان من جراء ذلك أن تجلّت في أوساط كل من الفريقين ردات فعل سلبية وايجابية .

سلبيا ، شهدت طرابلس وبيروت تظاهرات شعبية عنيفة أدّت

الى اصطدام دام بين المتظاهرين المسلمين والسلطة . أما ايجابيا ، فقد شهدت البلاد انفتاحا مسيحيا على الحركة الوطنية في سوريا تجلّى في اجتماع البطريرك الماروني بالزعماء السوريين ، كذلك حصل انفتاح من قبل بعض القادة المسلمين المثقفين الشباب ، على فكرة الاستقلال والكيان اللبناني .

ان المعاهدة السورية الفرنسية ، ثم المعاهدة اللبنانية الفرنسية، اللتين أثارتا الكثير من الآمال وكثيرا من ردّات الفعل ، لم يصدقها مجلس النواب الفرنسي ، وظلتا بدون مفعول دستوري أو وطني ، بل بقي المفوض السامي الفرنسي ممارسا لكل سلطات الانتداب حتى عام ١٩٣٩ واثناء الحرب العالمية الثانية .

٢ ـ الحرب العالمية الثانية :

الحدث الهام الثاني الذي أثّر على مجرى التطور الوطني ، كانت الحرب العالمية الثانية ، التي أدّى اعلانها الى اتخاذ المفوض السامي الفرنسي قرارا بحل مجلس النواب اللبناني وبتعطيل الدستور . وسلّم الحكم الى «سكرتيري دولة» ، مسؤولين أمام رئيس الجمهورية.

وبالرغم من هزيمة فرنسا وهدنة ١٢ حزيران ١٩٤٠ ، فان المفوض السامي الفرنسي ، استمر في حكم سوريا ولبنان ، باسم حكومة « فيشي » حتى الثامن من حزيران ١٩٤١ ، وهو يوم دخول القوات البريطانية ، مع قوات « فرنسا الحرة » سوريا ولبنان .

حلّ « المندوب العام » الفرنسي ، ممثلا لحكومة الجنرال ديغول، محل المفوض السامي الذي كان تابعا لحكومة فيشي ، ممارسا لكل صلاحيات وسلطات الانتداب ، وذلك بالرغم من الاعلان الرسمي لاستقلال سوريا ولبنان الذي أذاعه الجنرال « كاترو » قبيل دخول القوات البريطانية ـ الفرنسية الى البلاد .

في عام ١٩٤٢ ، كانت الحرب قد بدأت تتحول لمصلحة الحلفاء ، فأعلن الجنرال ديغول عدم جواز تأخير ممارسة سوريا ولبنان لاستقلالهما وحياتهما الدستورية ، وتألفت في بيروت حكومة مهمتها تحديد موعد الانتخابات العامة واعادة العمل بالدستور .

شهدت الفترة القصيرة التي فصلت بين دخول القوات الحليفة الى لبنان والانتخابات النيابية ، أي من صيف ١٩٤١ الى صيف ١٩٤٣ ، حربا باردة ، واحيانا صراعا مكشوفا ، بين الدبلوماسية البريطانية وممثلي « فرنسا الحرة » ، موضوعه : المصير اللبناني وعلاقته بفرنسا .

فالحكومة البريطانية ، كانت قد رسمت الخطوط الكبرى لسياسة شرق ـ أوسطية ، تكون هي فيها اللاعب الاول ولم تحتفظ لفرنسا في الشرق بأي دور أو امتياز . فيما كانت فرنسا الديغولية مصممة او على الاقل راغبة في الاحتفاظ بمركز ممتاز في لبنان وسوريا ، ولذلك عمدت الى تقوية العناصر التي يمكنها ان تعتمد على ولائها وفي مقدمتها مسيحيو لبنان .

ان المعركة الانتخابية عام ١٩٤٣ ، التي تجابه فيها الفريق السياسي المؤيد لفرنسا حول اميل ادّه ، مع الفريق السياسي المؤيد لبريطانيا والملتف حول الشيخ بشارة الخوري ، كانت مظهرا من مظاهر الصراع البريطاني ـ الفرنسي ، كذلك مظهرا من مظاهر التجاذب العربي ـ الغربي . أما البعد الثالث لتلك المعركة ، فكان الاختيار بين الاستقلال التام الناجز وبين الاستقلال المربوط بفرنسا . وقد ادى انتصار الفريق الملتف حول الشيخ بشارة الخوري والمؤيد من بريطانيا ، وبعض الدول العربية، وفي طليعته رياض الصلح وعبدالحميد كرامي ، الى اذنتصار فكرة الاستقلال الناجز والمنفتح على التعاون مع الدول العربية .

ان أهم الاحداث الخارجية التي أثرت في مجرى تطور الشعور الوطني بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٣ كانت : معاهدة ١٩٣٦ ، هزيمة فرنسا ، دخول بريطانيا الى المسرح مع سياستها الجديدة الهادفة الى مساعدة الدول العربية على بلوغ الاستقلال ومن ثم جمعها في « جامعة عربية » صديقة لبريطانيا ، وغنيّ عن القول ان كل الاحداث الاخرى تأثرت بهذه الاحداث الكبرى .

فالمسلمون اللبنانيون ما كانوا ليتخلوا عن مطاليبهم الوحدوية لو لم يشجعهم على ذلك ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، موقف الوطنيين السوريين الذين اعتبروا ان المعاهدة هي اقصر طريق الى الاستقلال .

كذلك المسيحيون المؤيدون للانتداب والمتوجسون شرّاً من العروبة ، ما كانوا ليختاروا الانفتاح على العروبة والتخلي عن الانتداب بل والتعاون مع المسلمين لو لم يدركوا ان الانتداب لا يمكن ان يستمر الى الابد ، وان فرنسا بعد هزيمتها عام ١٩٤٠ ، لن تتمكن من الصمود امام النفوذ البريطاني في الشرق .

ب ـ الاحداث الداخلية

ثلاثة عوامل كانت ذات تأثير اساسي في التطور الوطني الذي حصل بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٣ ، وهي : عودة الحياة الدستورية ، انتهاء الانتداب الفرنسي والوجود البريطاني بعد عام ١٩٤١ . كل العوامل الاخرى ، تبعت مباشرة ، او تأثرت بتلك العوامل الثلاثة .

الا ان هذه العوامل الثانوية كان لها نتائج مزدوجة : فمن جهة كانت تثير التناقضات الطائفية والسياسية والقومية ، ولكنها في الوقت نفسه ، كانت تدفع الفرقاء المتضادين وغيرها من الاحزاب والشخصيات المعتدلة على البحث عن حلول سياسية ، عن صيغ تأليف طائفية ووطنية .

حول هذه النزاعات والحلول المقترحة لها سوف تتبلور خلال ست سنوات ، الصيغة الوطنية التي ستصهرها وتبرز معالمها احداث عام ١٩٤٣ :

١ ـ تأثير الاحداث على موقف المسلمين السياسي :

ان عودة الحياة الدستورية تدريجيا ، ابتداء من عام ١٩٣٤ ، أدّى الى انتخاب اميل ادّه رئيسا للجمهورية عام ١٩٣٦ ، فكان أول

ما قام به الرئيس الجديد هو تكليف خير الدين الاحدب ، وهو من الوجوه السياسية السنية المناضلة ضد الانتداب وفي ميدان العروبة ، بتأليف الحكومة .

اعتبر هذا التكليف الذي انتقدته بعض الاوساط العروبية الوحدوية ، خطوة هامة نحو اندماج المسلمين في الدولة اللبنانية ، عن طريق مشاركتهم المباشرة بالحكم على مستوى رئاسة الحكومة . منذ ذلك الوقت اصبحت رئاسة الحكومة محفوظة لشخصية مسلمة سنية . فبعد خير الدين الاحدب ، جاء عبدالله اليافي (١٩٣٧) ثم الامير خالد شهاب (١٩٣٨) ثم احمد الداعوق (١٩٤٠) ثم سامي الصلح (١٩٤٢) ان من بين الاسباب التي حملت المسلمين على دخول الحكم والمسؤولية من الباب الكبير كانت المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية والفرنسية ـ السورية ، اللتين لم تتركا لها الخيار (١) .

ولا ريب في ان الحياة الدستورية والانتخابات النيابية ، ساعدتا على اندماج المسلمين في الحياة السياسية والوطنية اللبنانية، فالدستور اللبناني نصّ (المادة ٩٥) على تمثيل الطوائف الدينية ، كما نصّ (المادة ٢٧) « على ان النائب يمثل الامة جمعاء » ، الامر الذي ادّى كما يقول بيار راندو ، الى التأليف بين الطوائف اللبنانية والى دمج المسلمين بنوع خاص في الدولة اللبنانية(٢) .

ثم ان النظام الانتخابي الذي جعل سكان دائرة انتخابية معينة ، بصرف النظر عن انتمائهم الطائفي ، يقترعون معا لانتخاب نائب أو قائمة واحدة ، كان يحمل المرشحين على الدعوة الى التفاهم الطائفي .

وهكذا وجد سياسيون مسلمون عديدون أنفسهم حلفاء طبيعيين لسياسيين مسيحيين اشتركوا معهم في تأليف قائمة انتخابية واحدة او كتلة نيابية واحدة .

---

(١) برر عبد الحميد كرامي تأييده لخير الدين الاحدب بتصريح جاء فيه قوله : « اخواننا في دمشق قد تخلوا عنا (مشيرا الى المعاهدة) فأصبح من واجبنا ان نطالب بحقوقنا في لبنان » . (راجع جريدة « الاوريان » ، ٩ شباط ١٩٣٧) .

(٢) راجع بيار راندو « المؤسسات اللبنانية » ، (بالفرنسية) . ص ٨١ .

في نظر البيرت حوراني ، كان هنالك سببان لاندماج المسلمين في الكيان السياسي اللبناني :

اولا : تأثير مدينة بيروت النامي التي جذبت اليها ، بعد ان اصبحت عاصمة لبنان ، عددا كبيرا من عائلات الجبل ، الامر الذي أوجد روابط صداقة وعلائق مصلحية بين البورجوازية الجبلية والبورجوازية المدينية .

ثانيا : ادراك القوميين العروبيين ان السبيل الوحيد للتخلص من الانتداب الفرنسي كان القبول ببعض التنازلات لقاء تنازلات مسيحية مقابلة(٣) .

لا ريب في أن المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية ساهمت ايضا في تطور موقف المسلمين بالنسبة للكيان اللبناني . فهذه المعاهدة التي وقّعت بعد المعاهدة الفرنسية ـ السورية ، ألزمت المناضلين العروبيين والوجهاء المسلمين في لبنان على صرف النظر او على الاقل التخفيف من الحاحهم في المطالبة بالوحدة مع سوريا(٤) والتفكير في التعاون مع المسيحيين(٥) .

تعاقب على رأس الحكومة اللبنانية خلال فترة الحرب ثلاثة رؤساء مسلمين ، هم : عبدالله بيهم (١٩٣٩) واحمد الداعوق (١٩٤٠) وسامي الصلح (١٩٤٢) ، ولقد ساعدت ظروف الحرب والسياسة الودية التي اتبعتها فرنسا ازاء المسلمين خلال هذه الفترة ، على تهدئة خواطرهم وتأجيل المطالبة بحقوقهم او الاعراب عن أمانيهم ، مما ساعد

---

(٣) راجع البيرت حوراني ، ندوة شيكاغو ، « بايندر » ، Politics in Lebanon, New York, 1966 ، ص ٢٧ .

(٤) راجع البيان الصادر اثر الاجتماع الذي عقد في منزل عمر بيهم ، وحضره سليم سلام ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وغيرهم من الشخصيات الاسلامية ، جريدة النهار تاريخ ١٩٣٦/٨/٤ .

(٥) خطاب كاظم الصلح في هذا الاجتماع وتأييد رياض الصلح له ، راجع جريدة النهار تاريخ ١٩٣٦/١٢/٣ .

كثيرا على كسر الجليد بينهم وبين الفريق السياسي المسيحي ذي النزعة « القومية اللبنانية » .

الا ان هزيمة فرنسا ومن ثم دخول القوات البريطانية الى لبنان وسوريا ، ما لبثا ان امدّا المطالب الوطنية الاسلامية بزخم جديد ، بل دفعها في مجرى جديد . فمنذ ١٩٣٦ كانت معارضة المسلمين للكيان اللبناني قد خفت واصبحت رمزية أكثر منها فعلية او نضالية . وجاءت السياسة البريطانية لتطور ابعاد ومعالم المطالب الاسلامية ، فبدلا من القبول باستقلال مرهون بمعاهدة ، اخذ المسلمون ينادون بعروبة لبنان مع استقلاله ويطالبون بالمشاركة في الحكم(٦) ، وجاء اعلان استقلال لبنان من قبل فرنسا عام ١٩٤١ ثم عام ١٩٤٣ ، ليعزز لدى المسلمين ضرورة الاعتراف بالكيان اللبناني ، وذلك لتطمين المسيحيين وكسبهم الى فكرة الاستقلال الناجز غير المربوط بفرنسا .

٢ ـ تأثير الاحداث على موقف المسيحيين السياسي :

اما من جهة المسيحيين ذوي النزعة « الوطنية اللبنانية » ، فلقد كان لفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٣ ، تأثيرها على تطور مواقفهم السياسية والوطنية في الاتجاهات التالية :

اولا : لقد قضت الحياة الدستورية على كل سياسي ماروني ان يجد حلفاء له ، منتمين الى طوائف اخرى ولا سيما من بين المسلمين ، الذين اصبحت رئاسة الوزارة من نصيبهم . كما قضى النظام الانتخابي بالتحالفات ذاتها .

ثانيا : ان دور رئاسة الجمهورية (المعطاة لماروني) عزز الحكم المركزي وساهم في خلق تكتلين انتخابيين ـ سياسيين كبيرين ، (الادبين والخوريين) مؤلفين من سياسيين منتمين الى مختلف الطوائف يجمعهم الالتفاف حول مرشح جدّي لرئاسة الجمهورية . لقد عرف لبنان بين عامي ١٩٣٧ و١٩٣٩ ، شبه « نظام الحزبين » ، وانقسم المجلس النيابي بينهما .

---

(٦) راجع نجلا عطيه ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

ثالثا : ان معارضة الحزب الدستوري للحكم ، بعد انتخاب اميل اده رئيسا للجمهورية عام ١٩٣٦، حمل أكثر من سياسي دستوري على توجيه معارضته ضد الانتداب الفرنسي ، الامر الذي أوجد له شعبية في الاوساط الاسلامية وقرّبه من الاوساط « الوطنية العربية » المناوئة للانتداب .

رابعا : لقد نما تدريجيا ، نوع من الوعي الوطني على الصعيد الاقتصادي ، باديء ذي بدء (الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية) ثم انتقل الى صعيد الحريات العامة (المطالبة باحترام الدستور) ثم الى الصعيد الوطني (مطالبة فرنسا بالوفاء بوعودها المتكررة المتعلقة باستقلال لبنان) .

خامسا : لقد أثر تطور موقف المسلمين السياسي بالنسبة للكيان اللبناني ، في الاوساط المسيحية فانفتح السياسيون المسيحيون اللبنانيون ، على فكرة الاستقلال غير المحمي وعلى التعاون العربي .

سادسا : كان للأخطاء والتجاوزات التي ارتكبها رجال الانتداب، لا سيما بعد المعاهدة ، التي كان من المفروض انهاء الانتداب بها ، أثرها في تغيير نظرة الاوساط المسيحية للحماية الفرنسية ، فبعض موظفي الانتداب ، لم يكفوا عن الاستعلاء على اللبنانيين ، ولا عن منح الامتيازات الاقتصادية للشركات الفرنسية والاوروبية .

سابعا : هزيمة فرنسا عام ١٩٤٠ والدور البارز الذي انتدبت بريطانيا نفسها للقيام به على مسرح الشرق الاوسط ساعدا على ظهور الوعي الاستقلالي في الاوساط الموالية تقليديا لفرنسا ، فالبورجوازية المسيحية وكبار التجار الذين ادركوا ان مصالحهم الاقتصادية يجب ان تتعدى الآفاق الفرنسية .

كل هذه العوامل والعناصر مشتركة ومتفاعلة مع تلك التي أثرت في موقف المسلمين ، مهدت ، قبيل عام ١٩٤٣ ، لخلق جوّ مؤات للقاء التاريخي بين « المسلمين ـ العروبيين » و« المسيحيين ـ اللبنانيين » .

٣ ـ القوى غير الطائفية والتيارات السياسية المتوسطة :

الى جانب هذه التحولات السياسية والوطنية في مواقف الفريقين المتضادين ، « المسلم العروبي » و« المسيحي اللبناني » ،راح ينمو ، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٣ ، تيار ثالث الا وهو تيار القوى غير الطائفية التي كانت تبحث عن مخرج وطني خارج اطار هذا التضاد القومي والطائفي .

وكما اشرنا من قبل ، لم تكن السياسة مقتصرة ، منذ انشاء دولة لبنان الكبير ، على النزاع الطائفي والقومي ، بل برزت تيارات سياسية اخرى ضمن الانقسام الطائفي وعلى هامشه ، منها تيارات عقائدية كانت ترفض الصراع الطائفي وتسعى الى تجاوزه ، ومنها ، ايجابية بعض الزعماء المسلمين الذين قبلوا بالكيان اللبناني أو تعاونوا مع الانتداب لحماية مصالح طائفتهم ، ومنها المواقف الوطنية المعارضة للانتداب التي اتخذها بعض السياسيين الموارنة ، ومنها التيارات التي اوجدتها النقابات العمالية حول المطالب الاجتماعية او ابرزتها الصحافة الوطنية المستقلة .

تلك التيارات ، كما ذكرنا آنفا ، نمت وتطورت بعد قيام الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ ، فازداد عدد الوطنيين اللبنانيين المعارضين للانتداب ، او المطالبين بالاستقلال الناجز كما برز سياسيون مسلمون غير طائفيين . وانشئت احزاب عقائدية غير طائفية ، وزاد عدد الصحف الوطنية المناوئة للانتداب . وشملت الحركات النقابية الاوساط العمالية المسيحية والاسلامية . ودخل المثقفون المسيحيون والمسلمون ، ولا سيما الذين ينتمون منهم الى طوائف أقلية ، في الاحزاب العقائدية ، رافضين الانقسام الطائفي .

كل هذه القوى والتيارات المتوسطة ، اخذت تؤلف محاور لاتجاهات وتيارات سياسية : « كاحترام الحياة الدستورية والدمقراطية » و« المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا » و« الدفاع عن المصالح الاقتصادية والحقوق الاجتماعية » .

وجاء عام ١٩٣٦ ليعطي هذه الافكار والتيارات والقوى اندفاعا

جديدا وذلك بسبب التحولات الهامة التي حصلت على الصعيدين المحلي والدولي . ثمة اعتقاد بأن هذه التيارات كان لا بدّ لها وان تنجلي وتبرز ، حتى لو لم تساعدها الظروف الدولية على ذلك ، لأنها كانت تعبّر عن القوى الجديدة التي أفرزها التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ان لبنان عام ١٩٣٥ ، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي كان قد أصبح يختلف عن لبنان عام ١٩٢٠ ، وبطبيعة الحال عن لبنان ١٨٦١ . كان هناك طبقة وسطى جديدة التكوين . وكان عدد اللبنانيين الحائزين على شهادة جامعية او تعليم عال ، في ازدياد مضطرد(٧) . وكانت التجارة مزدهرة والصناعة في أول انطلاقها . وكان نمو الادارة والمهن الحرة قد خلق طبقة وسطى ليبرالية واعية لحقوقها ومصالحها. لقد كان من الطبيعي ان تفرز البنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية قوى سياسية جديدة تعارض الانتداب الفرنسي وتتصدى للزعامات الاقطاعية ولكبار رجال الدين الذين كانوا يحتكرون السلطة والنفوذ ويستثمرون الانقسام الطائفي .

قليلون هم الباحثون الذين أبرزوا دور هذه القوى والتيارات الوطنية واللاطائفية المتوسطة التي سبق ظهورها الاستقلال . فلقد ركّز الباحثون انظارهم على الاحداث الهامة وعلى تطور الخلاف الطائفي القومي ، وليس في ذلك أي خطأ . ولكن الموضوعية العلمية تقضي ايضا بعدم اهمال الدور الذي لعبته تلك التيارات والقوى المتوسطة في بلورة الميثاق الوطني ، بل لا يمكن اكتشاف طبيعة مضمون الميثاق وقيمته والتأكد من نجاحه او فشله ، الا اذا ألمّ الباحث بالواقع السياسي والوطني الذي سبق وضعه ، لا سيما وان هذا الواقع سوف يستمر حيا وفاعلا بعد الاستقلال .

فما هي تلك القوى والحركات السياسية الجديدة التي ساهمت، على هامش الانقسام الطائفي ـ الوطني ، في بلورة الميثاق الوطني ؟

(٧) في عام ١٩٤٠ كانت نسبة الاميين في لبنان قد تضاءلت حتى ٥٠٪ من مجموع السكان .

١ ـ هنالك ، اولا ، تطور موقف البطريرك الماروني الذي ترأس حركة مقاومة احتكار التبغ اللبناني الممنوح لشركة فرنسية ثم دعا عام ١٩٣٦ الى تعديل الدستور(٨) . واستقبل في عيد الميلاد عام ١٩٤١ ، وفودا من مختلف الطوائف ، يقودها كبار السياسيين ، هذا الاستقبال الذي تحول الى تظاهرة وطنية وضع على أثرها برنامج وقعه الزعماء السياسيون وتضمن المطالبة بالاستقلال الناجز وباعادة الدستور .

٢ ـ هنالك ، ثانيا ، انتفاض عدد متزايد من الساسة اللبنانيين الموالين لفرنسا استنكارا لمواقف سلطات الانتداب : كاستقالة اميل ادّه من رئاسة الجمهورية في نيسان ١٩٤١ ، احتجاجا على تعدّي المفوض السامي على صلاحياته ، بعد حل المجلس وتعليق الدستور(٩) وكرفض الفرد نقاش الاستقالة من رئاسة الجمهورية عام ١٩٤٣ ، بناء على طلب المندوب الفرنسي واصراره على تقديمها الى مجلس النواب المقبل وحجته أن فرنسا أعلنت استقلال لبنان عام ١٩٤١(١٠).

٣ ـ هنالك ، ايضا ، الاحزاب العقائدية كالحزب القومي السوري والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال الجمهوري وحزب الميثاق الوطني ، ومنظمتا الكتائب والنجادة ، وهي احزاب ضمت عددا كبيرا من المثقفين ومارست النضال السياسي على هامش الحياة البرلمانية ، معارضة الانتداب ، مثيرة لافكار جديدة أو متخذة مواقف وطنية ، في تأييد الدمقراطية أو الحريات العامة والاستقلال .

فالحزب القومي السوري ، مثلا ، الذي ضمّ عددا كبيرا من المثقفين المنتمين الى طوائف مختلفة ، كان يرى في تبني العقيدة القومية السورية الطريق الى تجاوز الطائفية السياسية ، وحلا لمشكلة الاستقلال الذي كان المسلمون والمسيحيون ، يختلفون عليه .

(٨) راجع بيار راندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(٩) راجع اسكندر رياشي ، « ايام لبنانية » ، بيروت ١٩٥٦ ، ص ٤٠١ .

(١٠) حديث شخصي مع الرئيس نقاش . راجع ايضا بيار زيادة « تاريخ الاستقلال الدبلوماسي » ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٧٤ .

اما الحزب الشيوعي ، فبالرغم من قيادته السورية ـ اللبنانية ، وعدم اهتمامه المباشر بالسياسة اللبنانية الداخلية ، فان اعضاءه أو اصدقاءه كانوا يناضلون ضمن الحركات النقابية من أجل المطاليب الاجتماعية ، مساهمين بذلك في خلق وعي شعبي جديد للقضايا العمالية والمصالح الاقتصادية الوطنية . وهو وعي ، في النتيجة ، موجها ضدّ الانتداب ومن اجل الاستقلال(١١) ، ففي انتخابات ١٩٣٧ أيّد فرج الله الحلو وسعد الدين مومنه لائحة رياض الصلح المعارضة(١٢) . وفي عام ١٩٣٩ طالب الحزب الشيوعي بوضع قانون للعمل(١٣) .

وكان حزب « الاستقلال الجمهوري » يضم عددا كبيرا من ابناء الطبقة البورجوازية الرافضين للطائفية السياسية والمعارضين للانتداب منذ نشأته عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٣٩ . كان يدعو الى الدمقراطية والوطنية والعلمانية والتقدمية(١٤) .

ان هذا الحزب الذي سوف يشترك بعض اعضائه في تأسيس حزب « النداء القومي » ، فيما بعد ، كان أول من نادى بانتماء الكيان اللبناني « للجسم » العربي وقال بأن هذا الانتماء يجب ان يسبقه تحرر لبنان من السيطرة الاجنبية(١٥) ويؤكد محمد علي حماده في مقاله : ان المبادىء التي ارتكز عليها هذا الحزب هي الاسس التي اتفق عليها الزعماء السياسيون عام ١٩٤٣ ، ليضعوا الميثاق الوطني(١٦) . وان الفضل في بلورة فكرة الميثاق يعود الى هذا الحزب .

استطاع « حزب الميثاق الوطني » ، الذي ترأسه يوسف السودا وضمّ عددا من الشخصيات السياسية والفكرية المسيحية

---

(١١) راجع جاك كولان ، Le Mouvement Syndical au Liban - Editions Sociales, Paris, 1971 ، ص ٢٠٥ .

(١٢) المرجع ذاته ، ص ٢٠٩ .

(١٣) المرجع ذاته ، ص ٢٤٥ .

(١٤) راجع مقال محمد علي حماده في جريدة « النهار » الملحق بتاريخ ١٩٦٦/١/٢١ .

(١٥) المرجع ذاته .

(١٦) المرجع ذاته .

والدرزية(١٧) أن يعقد عدة لقاءات مع شخصيات منتمية الى مختلف الطوائف(١٨) انتهت بتوقيع بيان يحتوي على القواسم المشتركة للصيغة اللبنانية الجديدة التي كانت الاجيال الصاعدة اللبنانية تطمح اليها .

يتضمن البيان المطالبة باستقلال لبنان ، بحدوده الحاضرة ، وبتعزيز علاقاته بالبلاد العربية المجاورة والمساواة بين جميع اللبنانيين وباللغة العربية ، كلغة رسمية وحيدة .

ثمّة حركة سياسية اخرى لعبت دورها قبيل الاستقلال ، الا وهي حركة « الكتائب اللبنانية » التي تأسست عام ١٩٣٦ برئاسة الشيخ بيار الجميل . منذ أيامها الاولى ، وبالرغم من أنها لم تعلن ـ وربما لم ترغب بذلك ـ طبعت الحركة الكتائبية بالطابع المسيحي وبنوع خاص الماروني . الهدف الاساسي من الحركة كان الدفاع عن الكيان الوطني اللبناني في وجه المطالب السورية والايديولوجيات السورية والعربية ، ولكن بالرغم من المواقف المتشددة التي التزمتها منظمة الكتائب ، كلما طرحت قضية علاقة لبنان بالمحيط العربي(١٩) ، فأنها كانت تنفتح تدريجيا ، ولكن بتحفظ ، على التعاون مع المسلمين

---

(١٧) لعب يوسف السودا دورا نظريا بارزا في قضية الاستقلال اللبناني ، فأسس عام ١٩٢٣ حركة « السبّاقة » ثم حزب المحافظين (عام ١٩٢٦) ثم حزب الجبهة الوطنية (عام ١٩٣٦) الذي ابدل اسمه واتخذ عام ١٩٣٨ اسم حزب الميثاق الوطني.

(١٨) كان بين موقعي البيان : الدكتور سليم ادريس ، الدكتور نسيب بربير ، رفيق براج ، صلاح بيهم ، مليح سنو ، احمد الشامي ، تقي الدين الصلح ، عبد القادر طبارة ، عفيف الطيبي (سنّة) .

ـ الدكتور الياس بعقليني ، يوسف الحويك ، جميل الخازن ، الدكتور الياس الخوري ، حبيب كيروز ، قيصر الجميل ، توفيق يوسف عواد (موارنة) .

ـ الدكتور توفيق رزق ، نجيب الصايغ ، نصري المعلوف (روم كاثوليك) .

ـ الدكتور حبيب ربيز ، ميشال عقل (روم ارثوذكس) .

ـ عبدالله الحاج ، عادل عسيران ، زهير عسيران (شيعة) .

ـ ملحم غرز الدين (درزي) .

(١٩) احتجت الكتائب على رفع الاعلام السورية خلال الاحتفال الذي جرى في بيروت لمناسبة عيد المولد النبوي .

والبلاد العربية. اختارت الكتائب في بيانها الاول ـ الاستقلال واستبدال المثل العليا القديمة بمثل وطني اعلى مشترك(٢٠) .

واصطدمت ، في شهر تشرين الثاني ١٩٣٧ بقوى الامن الفرنسية ، أثناء مظاهرة احتجاج ضد القرار الذي قضى بحل المنظمات السياسية . وقد عقدت اجتماعات عديدة بين الشيخ بيار الجميل ورياض الصلح في تلك الفترة ساعدت على بلورة الخطوط الكبرى لميثاق ١٩٤٣ (٢١) .

في الفترة الممتدة بين عام ١٩٤١ و١٩٤٢ ، اشتركت الكتائب ، مع النجادة ، في عدة حركات نضال اجتماعي(٢٢) . وفي عام ١٩٤٢ حلّت سلطات الانتداب الحزب ، مع سائر الاحزاب ، ولكن ذلك لم يمنع الحزب من اصدار بيانات يشجب فيها الروح الطائفية(٢٣) . وقبيل الانتخابات النيابية عام ١٩٤٣ ، وجّه الشيخ بيار الجميل رسالة مفتوحة الى اللبنانيين يدعوهم فيها « .. الى التفكير والتصرف كلبنانيين ، أي أن يضع المسيحي مسيحيته جانبا والمسلم اسلامه جانبا ، وليؤمنوا بالوحدة الوطنية وبلبنان »(٢٤) .

ان الغاية الاساسية من قيام منظمة الكتائب كان الدفاع عن القومية اللبنانية ، وضم" الاجيال المسيحية الطالعة في تكتل سياسي ـ عسكري يدافع عن الكيان اللبناني . ولكن المنظمة ، التي تحولت فيما بعد الى حزب ـ ساعدت في الفترة التي تراوحت بين نشأتها والاستقلال ، على بلورة نوع من الخيار الوطني . لم يكن هذا الخيار هو ذاته الذي سيتوصل اليه اصحاب الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ، ولكنه يختلف حتما عن « الفكرة اللبنانية » كما كانت عليه عام ١٩٢٠ .

---

(٢٠) اول بيان للكتائب ، راجع جريدة « العمل » ، العدد الخاص الصادر في ١٩٧١/١١/١٨ ، ص ٥ .

(٢١) حديث جوزف شادر ، راجع جريدة « العمل » ، العدد الخاص الصادر في ١٩٧٠/١١/٢٩ .

(٢٢) الاضراب العام الذي وقع عام ١٩٤١ احتجاجا على تقنين المواد الغذائية .

(٢٣) راجع جريدة « العمل » العدد الخاص الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/١٨ ، ص ١١ .

(٢٤) المرجع ذاته .

ايديولوجية الكتائب ، آنذاك ، كانت لا تخلو من الشوفينية اللبنانية وان كانت مطعمة بروح وطنية . ولكنها كانت تتعارض مع الايديولوجية القومية السورية ، والعربية . غير انها في الوقت نفسه لم تكن مغلقة دون الانفتاح على العالم العربي ولا على لقاء ، عند منتصف الطريق ، مع اماني المسلمين اللبنانيين .

الخيار الكتائبي سوف يبرز ، على حقيقته ، عام ١٩٤٣ ، عندما ساند الحزب الشيخ بشارة الخوري في سياسته الرامية الى بلوغ الاستقلال الناجز وانهاء الانتداب الفرنسي .

أما منظمة « النجادة » التي تأسست ، ايضا ، عام ١٩٣٦ وضمت عددا كبيرا من الشبان المسلمين في بيروت ، فقد انتدبت نفسها لتكون الجناح الشعبي المناضل للاسلام اللبناني . من اهدافها استقلال لبنان والمحافظة على هويته العربية ، بانتظار دخوله في اتحاد عربي مع سائر الاقطار العربية(٢٥) لقد كان للنجادة في مقارعتها للانتداب الفرنسي وفي لقاءاتها مع الكتائب ، دورا رمزيا ، أدّى الى ابراز ضرورة اللقاء بين الفريقين الطائفيين السياسيين المتضادين ، على الصعيد الوطني .

فعندما لعبت الجولة الاخيرة من معركة الاستقلال ، أي في تشرين ١٩٤٣ ، اجتمعت الكتائب والنجادة في حركة نضال واحدة ، بل اندمج الحزبان مؤقتا ، في تنظيم واحد ، بالرغم من ايديولوجياتهما المختلفة ، وكان ذلك دليلا على التطور الذي حدث في الاوساط المسيحية والاسلامية منذ ١٩٣٦ وهو ما ساعد على تسهيل ولادة الميثاق الوطني .

---

(٢٥) راجع « النظام الاساسي » للنجادة ، مايكل سليمان : « الاحزاب السياسية في لبنان » ، ص ٢٠١ (Political Parties in Lebanon) .

التظاهرات العقائدية والسياسة التي سبقت ومهدت لولادة صيغة الميثاق الوطني قبل عام ١٩٤٣

بالرغم من بروز التيارات والحركات الثالثة ، فأن المطالب الاسلامية والمطالب المسيحية ظلت على حالها ، متناقضة أو متضادة .

استمرت مطالبة المسلمين بالوحدة مع سوريا ولا سيما في طرابلس(٢٦) واعتبر مؤتمر الساحل الذي عقد في بيروت بتاريخ العاشر من آذار ١٩٣٦ تظاهرة عربية كبيرة ، بالرغم من الاصوات «اللبنانية» التي ارتفعت فيه . ومن خلال البيان الذي اختتم به المؤتمر تبدو واضحة المطالب السياسية للمسلمين في لبنان آنذاك وهي :

- المطالبة بالسيادة الوطنية في اطار الوحدة السورية ، التي هي مرحلة في الطريق الى الوحدة العربية .
- على المعاهدة التي تجرى المفاوضات بشأنها مع فرنسا ، ان تتضمن نصوصا خاصة تضمن التوزيع العادل للوظائف العامة بين مختلف الطوائف(٢٧) (المادة ٦ و٦ مكررة جاءت نتيجة لهذا المطلب) .

---

(٢٦) راجع بيار راندو ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٥١ .

(٢٧) من بين الذين حضروا هذا المؤتمر : سليم علي سلام ، عمر بيهم ، احمد الداعوق، كاظم الصلح ، عبد الحميد كرامي ، الدكتور عبداللطيف البيسار ، عادل عسيران ، كما حضره عدد من الشخصيات المسيحية : صلاح لبكي (ممثلا الحزب القومي السوري) ، فوزي بردويل ، يوسف يزبك .

ظلت تظاهرات المسلمين من اجل الوحدة مع سوريا تتجدد(٢٨) . وتألفت منظمة النجادة كردّة فعل على المعاهدة الفرنسية من قبل المسلمين في لبنان(٢٩) كما استمرت موجة المطالب الطائفية على أشدها ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ مسمّمة الاجواء السياسية(٣٠) .

وفي الجانب المسيحي لم تخمد تظاهرات التطرف ضد العروبة أو الموالية لفرنسا ، بل استمر العمل على تكريس السيطرة المسيحية. فالبطريرك الماروني ، مع مطالبته ، عام ١٩٣٦ بالاستقلال الفعلي ، طالب ايضا بعقد معاهدة مع فرنسا(٣١) والرئيس اميل ادّه ، أكدّ على « ان الروابط التي تجمع بين فرنسا ولبنان ترجع الى عدة قرون »(٣٢) وتمنى ان « تكون مدة المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية ، بدون تحديد(٣٣) .

هذا التعلق بفرنسا من قبل المسيحيين لم يكن سوى الانعكاس لشعور غريزي بضرورة الحماية من « المحيط الاسلامي الذي يغرقون فيه »(٣٤) .

ولقد تكتل عدد من السياسيين المسيحيين حول الرئيس اميل ادّه ، مؤلفين « الكتلة الوطنية » ، يواجهه تكتل آخر حول الشيخ بشارة الخوري ، سمّي « الكتلة الدستورية » ، كانت تسعى للانفتاح على المسلمين في لبنان والحركات الوطنية في سوريا والدول العربية . كذلك كانت الكتائب « جوابا على المنظمات السياسية الاخرى ذات

---

(٢٨) اجتماع في منزل عمر بيهم بتاريخ ١٩٣٦/١٠/٢٢ ، عريضة للمفوض السامي بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣ .

(٢٩) راجع ادمون رباط ، « التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري » (بالفرنسية) بيروت ، ص ٤٢١ .

(٣٠) راجع بيار راندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٣١) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

(٣٢) المرجع ذاته ، ص ٤١٢ .

(٣٣) تصريح ادلى به لجريدة «لي ايكو دو باري» حزيران ١٩٣٧ ، نقله محمد جميل بيهم في كتابه « قوافل العروبة » ، بيروت ، ١٩٥٠ ، « دار الكشاف » ص ١٠٧ .

(٣٤) المرجع نفسه .

العقائد غير اللبنانية » . وعلى أثر المؤتمر العام الذي عقده مطارنة الطوائف المسيحية عام ١٩٣٧ ، صدر بيان يؤكد ارادتهم في ان يكونوا وان يظلوا لبنانيين(٣٥) . أما مشروع انشاء اتحاد فدرالي عربي يدخله لبنان على قدم المساواة مع الدول العربية الاخرى ، فقد رفضه البطريرك الماروني(٣٦) واعتبرت جريدة « الاوريان » ان القومية اللبنانية كي تكون منسجمة مع منطقها ، يجب ان تكون مضادة للعروبة ، « لأن القومية العربية انما تهددها بالزوال »(٣٧) وخلال هذه الفترة برزت الدعوة الى « الفينيقية » كحضارة مواجهة للحضارة العربية ، بتشجيع من البعثات الدينية الثقافية الفرنسية(٣٨) .

خلال هذه الفترة ايضا كان خبز الصحافة اليومي الجدل المحتدم بين الفريق الاسلامي العربي والفريق المسيحي اللبناني حول حقوق الطوائف بالنسبة لعدد ابنائها وطابع لبنان القومي . فالصحف الاسلامية(٣٩) أخذت تنشر احصائيات مثيرة عن طغيان الموارنة والمسيحيين عموما على الوظائف العامة ، كما جرت العادة على أن تزور كل حكومة جديدة المقر البطريركي « للحصول على بركة البطريرك »(٤٠) الذي ثابر على المطالبة باحصاء اللبنانيين المهاجرين وبحق الطائفة المارونية في رئاسة الجمهورية(٤١) .

تلك كانت الاجواء التي سبقت ولادة الاستقلال . تظاهرات طائفية وقومية متطرفة وسلبية وردود فعل عنيفة ، تطغي على الاصوات الوطنية الصاعدة والتيارات الجديدة التي كانت تحاول شق طريق جديد للبنانيين في خضم هذا الصراع الطائفي .

---

(٣٥) راجع « لبنان وفرنسا » كتيب صدر عن البطريركية المارونية ، وعرف باسم « الكتاب الاخضر » ، راجع بيار راندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٣٦) راجع جريدة « لوجور » ، تاريخ ١٩٣٦/١٢/١٤ .

(٣٧) راجع جريدة « الاوريان » ، العدد الصادر في ١٩٣٦/٦/١٠ .

(٣٨) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٤٢٧ .

(٣٩) مقالات محي الدين النصولي في جريدة « بيروت » .

(٤٠) راجع جريدة « الاوريان » ، عدد ١٩٣٧/٣/٢٤ ذكره بيار راندو في كتابه ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

(٤١) راجع جريدة « الاوريان » ، عدد ١٩٣٥/١١/١٢ .

لقد تحدثنا في القسم السابق عن الاحزاب والقوى التي ساعدت واسهمت في بلورة الصيغة الوطنية ، والحل المؤلف بين التناقضات ، ونتحدث الآن عن بوادر هذه الصيغة وتجلياتها الاولى ، كما ظهرت في تلك الفترة . ذلك ان تسوية او صيغة ١٩٤٣ التي لعب الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، في الاتفاق عليها ، الدور الرئيسي ، كانت قد وردت ، أو بالاحرى قد ظهرت عدة نقاط منها ، في برامج وبيانات القوى والاحزاب الجديدة .

ولقد اخترنا من بين تلك البرامج والبيانات والحلول ، ثلاث بوادر سياسية وثلاث عقائدية ، سبقت ظهور الميثاق الوطني ، كدليل على ان الافكار والنفوس ، رغم الانتفاضات الطائفية والنزاع السياسي الحزبي ، كانت مهيأة لتقبل تسوية وطنية .

هذه البوادر الست ، لا تشكل — كما قال بعض اصحابها — « الطبعة الاولى » للميثاق الوطني ، غير انها ، ولا ريب ، تعتبر من بشائره الساطعة .

أ — البوادر السياسية

١ — صيغة كاظم الصلح في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦ :

تقول الباحثة السياسية نجلاء عطية(٤٢) ان فكرة اللقاء والتعاون بين المسلمين والمسيحيين اللبنانيين في اطار كيان لبناني مستقل « ظهرت ، اول ما ظهرت ، في « مؤتمر دمشق » عام ١٩٢٨ ، عندما طرح رياض الصلح مبدأ مساندة المسلمين للكيان اللبناني شرط بلوغه الاستقلال » ، ومما قاله رياض الصلح في هذا المؤتمر : « انني آثر أن أعيش في كوخ داخل وطن لبناني مستقل من ان اعيش مستعمرا في امبراطورية عربية(٤٣) .

---

(٤٢) نجلا عطيه ، « موقف اللبنانيين السنّة من الدولة اللبنانية » — اطروحة — لندن — مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

(٤٣) نشر في جريدة « العهد الجديد » ، العدد الصادر في ١٩٢٨/١/٢٦ .

تقول نجلاء عطية ان هذه الفكرة شقت طريقها ابتداء من عام ١٩٢٨ فانقسم الوجهاء والمثقفون السياسيون المسلمون ، بعدها الى فريقين : فريق يعطي الاولوية لوحدة لبنان مع سوريا ، من ابرز وجوهه سليم علي سلام وعبد الحميد كرامي ، وفريق آخر ينادي بوحدة عربية أوسع ، وابرز وجوهه رياض الصلح وخير الدين الاحدب وصلاح عثمان بيهم(٤٤) . هؤلاء كانوا يعتقدون ان توحيد كلمة العناصر التي يتألف منها كل قطر عربي ، يجب ان يسبق توحيد هذه الاقطار(٤٥) .

انطلاقا من هذه الفكرة انطلقت الدعوة الى التقارب بين المسلمين والمسيحيين في لبنان . لقد كان لقاء المسلمين والمسيحيين قد تم بصورة واقعية وعملية ضمن الدولة والادارة اللبنانية منذ عام ١٩٢٠ ، وكان يزداد توثيقا منذ ذلك الوقت سياسيا واقتصاديا ، الا انه يجب انتظار عام ١٩٣٦ ، و« مؤتمر الساحل » ، بنوع خاص ، لنرى هذه الفكرة تصبح نظرية شبه متكاملة .

كان أول من عبّر عن هذه الصيغة كاظم الصلح(٤٦) ونشرت في كتيب بعنوان : « بين الاتصال والانفصال » .

يعتبر هذا الكتيّب أول صياغة للميثاق الوطني أو على الاقل متضمنا الافكار والمبادىء الاساسية لما سمّي فيما بعد بالميثاق الوطني(٤٧) .

---

(٤٤) راجع نجلا عطيه ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٣١ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٤٦) ابن عم رياض الصلح ، توفي عام ١٩٧٧ ، أسس وترأس حزب « النداء القومي » ، ثم عين سفيرا للبنان في بغداد .
في حديث خاص لنصري المعلوف ان اول مرة طلع بها كاظم الصلح بهذه الافكار كانت اثناء الاجتماع الذي عقد في دار عمر بيهم ، فقد قاطعه الحاضرون يومذاك ، استهجانا ، الا ان رياض الصلح الذي كان حاضرا ، اصر على ان تترك له حرية التعبير عن رأيه ، ثم طلب منه بعد الاجتماع ، ان يصوغ اقتراحاته كتابة فعكف كاظم الصلح عدة اسابيع حتى انجز الكتابة . (حديث جرى يوم الاحد في ١٩٧٨/١/١٤ في بيروت) .

(٤٧) راجع النص في الملاحق .

يبدأ البيان بالتذكير بأن مسألة اتصال لبنان أو انفصاله عن سوريا ، انما هي مسألة قومية ، يناقشها اللبنانيون والسوريون مباشرة فيما بينهم دون الرجوع الى المفوض السامي الفرنسي .

أما جوهر المشكلة فيراه كاظم الصلح ملخصا في النقاط التالية :

١ ـ ان ولادة «لبنان الكبير» نشأت عن مصلحة مشتركة بين فرنسا وقسم كبير من المسيحيين الذين ارادوا قيام دولة لا يكونون فيها من الاقليات .

٢ ـ ان عبارة « الوحدة » و« سوريا » أصبحت مرادفة لعبارة مسلم وعبارة « لبناني » تعني المسيحية .

٣ ـ الا ان الوطنية الصحيحة ، المحررة من الطائفية ، هي التي انتصرت اذ اكتشف المسيحيون اهمية المصالح الاقتصادية التي تربطهم بسوريا كما اقتنع المسلمون بضرورة ايجاد تسوية مع الذين يرفضون الوحدة . وكان من جراء ذلك لقاء البطريرك الماروني مع ممثلي الحركة الوطنية في سوريا ، هذا اللقاء الذي ينقض فكرة حماية فرنسا للمسيحيين .

٤ ـ مسألة القومية العربية من لبنان : يرى كاظم الصلح ان الوحدة العربية لا تفترض صيغة حكومية او دستورية معينة ، بل هي رؤية لوطن كبير قادر على منح ابنائه ما يتيح لهم العيش الكريم والازدهار والدفاع عن أنفسهم . فلبنان وسوريا لا تتوفر فيهما هذه الشروط ، بل كيان اكبر يمكن للكيانات السياسية المستقلة أن تحافظ فيه على كياناتها . فالقومية العربية تعلو فوق الخصائص السياسية المحلية، وتزيل منها الرواسب الطائفية ، وتؤلف قاسما مشتركا بينها .

٥ ـ ان استقلال لبنان يؤدي الى وحدة مصالح حقيقية أفضل ألف مرة من اتحاد « ولاية بيروت بولاية دمشق » وبقاء جبل لبنان خارجها .

ويختتم كاظم الصلح البيان متمنيا على المثقفين عقد اجتماعات للتداول ووضع صيغة او برنامج سياسي يخرجان الوطنية اللبنانية عن الانفصالية .

٢ ـ ميثاق يوسف السودا :

في رسالة بعث بها يوسف السودا ، عام ١٩٣٩(٤٨) الى صديق له ، يقول : « .. لم نتمكن ، رغم كل الجهود ، اقناع اخواننا المسلمين للعمل من أجل الكيان اللبناني ، غير اننا لم نيأس . وهكذا بعد سنتين من الاجتماعات والمناقشات توصلنا الى الاتفاق على هذا « الميثاق الوطني »، فلأول مرة في التاريخ يناضل المسلمون والمسيحيون سياسيا في جانب واحد تحت رمز الارز وفي اطار الكيان اللبناني . لقد توصلنا الى هذه النتيجة بفضل نفر من الوجهاء المسلمين منهم الدكتور سليم ادريس وكاظم وتقي الدين الصلح وانيس نجا وعمر منيمنه وصلاح بيهم . »

اما كيف توصل هؤلاء الوجهاء والمثقفون المسيحيون والمسلمون الى الاتفاق ، فذلك ما تشرحه مقدمة البيان الذي دعاه يوسف السودا « بالميثاق الوطني » .

تقول هذه المقدمة :

« .. ان نفرا من المثقفين اللبنانيين ، رغبة منهم في ان يحيوا بحرية وكرامة وبحبوحة في وطنهم ، وجدوا ان حالة البؤس والقلق التي بلغتها بلادهم سوف تؤدي بهم الى الهلاك . فالعلة اصابت الجميع ، فالتفريق بين المسلمين والمسيحيين ، والنزاع بين الفينيقية والعروبة ، ما هما الا أساليب لتمزيق الشعب واضعافه ، او أعذار لخنق الاستقلال ، والابقاء على الاستعمار وانقاذ البلاد . ان الوضع قد بلغ حدا بات من الواجب عنده توحيد الجهود والاهداف ، حول مبادىء عامة وتجاوز الروح الحزبية والرواسب والمصالح الشخصية ... لذلك عقدت عدة اجتماعات بين العاشر من آذار والسادس من ايار ١٩٣٨ ، في منزل الاستاذ يوسف السودا ، قبل ان يتفق

(٤٨) مخطوطة مؤرخة في ١٩٣٩/٣/٣ ، موجودة في ارشيفه الشخصي ـ غير منشورة .

الموقعون على مبادىء عامة ، اطلق عليها اسم « الميثاق الوطني اللبناني »(٤٩) .

يحتوي الميثاق على ٩ نقاط(٥٠) :

اولا : استقلال لبنان في حدوده الراهنة وكيانه الجمهوري وحكومته الوطنية(٥١) .

ثانيا : تعزيز علاقات لبنان بالدول العربية المجاورة ، تمهيدا لعقد تحالف يضمن للبنان ولهذه البلاد الاستقلال التام والانماء الاقتصادي والكرامة الوطنية ، على ان يبقى كلّ في اطار كيانه الخاص(٥٢) .

ثالثا : تأمين المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكفاءة لا على أساس طائفي(٥٣) .

رابعا : توحيد الثقافة الوطنية وذلك بتعميم التعليم الابتدائي المجاني والالزامي ووضع برنامج تعليم تسعى الحكومة لتطبيقه في كل المؤسسات التعليمية(٥٤) .

(٤٩) هذه المقدمة موجودة في وثيقة بين الوثائق العديدة المحفوظة في ارشيف يوسف السودا الشخصي ، وفي هذه الوثيقة عشرة بنود . وفي وثيقة اخرى ، يوجد نص المقدمة نفسها ، محرر بشكل آخر . والارجح ان الوثيقتين هما مسودتان سبقتا وضع النص النهائي .

(٥٠) النص الذي عثرنا عليه في ارشيف يوسف السودا مكتوب بخط اليد وموقع عليه من قبل الذين اجتمعوا في منزله . اما النص الذي اطلع عليه يوسف السودا الصحافي رؤوف شحوري عام ١٩٦٩ ونشر في جريدة « الجريدة » في ١٩٦٩/٦/١٢، فانه يتضمن خمسة بنود فقط .

(٥١) في النص الذي نشر في جريدة « الجريدة » عام ١٩٦٩ ، اختلف البند الاول عن هذا النص ، اذ جاء فيه : « الاستقلال التام للبنان في حدوده الراهنة وحكومته الوطنية » .

(٥٢) في النص الذي نشر في « الجريدة » عام ١٩٦٩ ، هذه النقطة الثانية اصبحت النقطة الثالثة ، ولم ترد عبارة « الكرامة الوطنية » .

(٥٣) في النص الذي نشر في « الجريدة » هذه النقطة الثالثة اصبحت النقطة الرابعة ولم ترد عبارة « لا على اساس طائفي » .

(٥٤) في النص الذي نشر في « الجريدة » ، لم يرد هذا البند .

خامسا : اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة(٥٥) .

سادسا : تأمين حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات والاحزاب السياسية(٥٦) .

سابعا : الغاء كل الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وتطبيق مساواة الجميع امام العدالة(٥٧) .

ثامنا : تنمية الاقتصاد وتسجيع الصناعة الوطنية وحماية الآثار التاريخية(٥٨) .

تاسعا : الاهتمام بالمهاجرين والعاطلين عن العمل والشباب والعمال والفلاحين والتجار والموظفين وقوى الامن(٥٩) .

٣ ــ بيان بكركي عام ١٩٤١ :

في ٢٥ كانون الاول عام ١٩٤١ ، أمّت وفود عديدة من مختلف الطوائف اللبنانية المقر البطريركي الماروني في بكركي ، لتهنئة البطريرك بعيد الميلاد . فألقى البطريرك فيها خطابا عنيفا انتقد فيه «الاستقلال الممنوح» من الجنرال كاترو وطالب بالاستقلال الفعلي ، القائم على السيادة والحرية والمساواة .

بعد الخطاب ــ الذي اعتبره الاستاذ ادمون رباط ــ « محتويا البنود التي سينبت منها فيما بعد الميثاق الوطني »(٦٠) عقد بشكل

(٥٥) هذا البند وارد في النصين .
(٥٦) لم يرد هذا البند في النص المنشور في « الجريدة » عام ١٩٦٩ .
(٥٧) لم يرد هذا البند في النص المنشور في « الجريدة » .
(٥٨) لم يرد هذا البند في النص المنشور في « الجريدة » .
(٥٩) لم يرد هذا البند في النص المنشور في الجريدة ــ يبدو ان الفرق بين النص الموجود في ارشيف السودا والنص الذي اعطاه السودا للجريدة عام ١٩٦٩ ، أي بعد ثلاثين عاما ، يعود الى ان يوسف السودا اهمل نشر البنود الثانوية معتبرا ان الزمن تجاوزها .
(٦٠) راجع ادمون رباط « تاريخ لبنان ... » مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٧ .

عفوي اجتماع ضم الشخصيات الموجودة وانتهى بتبني برنامج وطني مؤلف من ست نقاط هي(٦١) :

١ ــ استقلال لبنان ، استقلالا فعليا مؤهلا له تقرير مصيره بحريـة .

٢ ــ حرية لبنان في عقد معاهدة مع الدول الاجنبية .

٣ ــ وضع قوانين دستورية ، تضمن الحريات الخاصة والعامة، والفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، على ان تعهد السلطة التشريعية الى جمعية سياسية منتخبة عن طريق انتخابات حرة تؤمن التمثيل الصحيح والعادل للطوائف والمناطق .

٤ ــ انتقال السلطة فعليا الى ابنـاء البلاد الذين يتحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها .

٥ ــ اعتبار كل عمل تقوم به الحكومة الحالية لاغيا وغير ذي مفعول ، اذا كان من شأنه تقييد البلاد سياسيا او اقتصاديا ، لانـه ليس من الممكن ربط البلاد الا عن طريق حكومة تمثل لبنان تمثيلا حقيقيا ، وتتمتع بثقة مجلس نواب ينتخب من قبل الشعب بشكل حـرّ .

٦ ــ منح البطريرك الماروني الثقة لتنفيذ هذه الاهداف بالتعاون مع الشخصيات الحاضرة الممثلة لكل الطوائف والمناطق اللبنانية .

(٦١) الشخصيات التي وقعت البيان كانت : المطران اغناطيوس مبارك ، المطران مكسيموس صايغ ، الشيخ بشارة الخوري ، الامير خالد شهاب ، سليم تقلا ، جبران تويني ، الامير مجيد ارسلان ، كميل شمعون ، نجيب عسيران ، صبري حماده ، ابراهيم عازار ، محي الدين النصولي ، توفيق عواد ، خليل ابي جوده، زخيا طوبيا ، عادل عسيران ، جورج كرم ، ندرة عيسى الخوري ، عزت جنبلاط، توفيق وهبه ، جورج بستاني ، حبيب كيروز .

ب – الصيغ العقائدية

١ – العقيدة القومية السورية :

بالرغم من ان العقيدة القومية السورية لم توضع لحل المشاكل السياسية اللبنانية بل لبعث الامة السورية واعادة وحدتها واستقلالها(٦٢) ، فان الحزب القومي السوري أخذ يصطدم ابتداء من عام ١٩٣٦ بالفريقين « اللبناني » و« العروبي » اللذين اخذا عليه ، العمل لنقض الكيان اللبناني من جهة ، ونزع الانتماء العربي عن سوريا، من جهة ثانية .

ازاء الكيان اللبناني ، دافع الحزب عن نفسه مقدما العقيدة القومية السورية كصيغة تأليفية بين العروبة والكيانية اللبنانية .

وقد شرح مؤسس الحزب انطون سعاده هذه النظرية في تصريح ادلى به عام ١٩٣٧(٦٣) جاء فيه قوله :

« ان الكيان اللبناني لم يلد نتيجة لارادة قومية تشكل مرتكزا خاصا له . فلأجل ايجاد هذا المرتكز ، اقرّ الحزب القومي السوري ، بحدود ١٩٢٠ ، وذلك كي يطمأن المسيحيون وتلتقي القضية السورية الكبرى بالقضايا اللبنانية الخاصة ، ولكي نوفق بين القومية السورية والكيان اللبناني ..»

ويمضي انطون سعاده قائلا :

« .. ان لبنان الراهن مؤلف من فريقين ، مسلم ومسيحي ، شبه متساويين ، وثالث درزي قليل العدد ولكنه هام . لم يحصل اتفاق بين هذه الفرقاء الثلاثة لخلق الكيان اللبناني الراهن ، بل ان ثمة اتجاهين ظاهرين ومستمرين في تنازع مصير لبنان : الاتجاه «المسيحي–اللبناني–الفينيقي» ، والاتجاه «الاسلامي العروبي» ، وان بلوغ الاستقلال امر صعب بوجود هذا الانقسام ، لذلك فأننا لا نرى

---

(٦٢) راجع عبدالله القبرصي « نحن ولبنان » – بيروت – ١٩٥٤ – ص ٧٧ .

(٦٣) المرجع نفسه .

الا حلا واحدا للمشكلة ، وهي العقيدة القومية السورية الاجتماعية . ان هذه العقيدة تقترح اولا : تكريس الكيان اللبناني ، كأطار وطني

ثانيا : ايجاد ارادة لبنانية عامة تضمن لهذا الكيان قيمته الحقيقية .

ثالثا : فصل الدين عن الدولة .

رابعا : ضمان الحريات الاساسية التي تشكل الضمان الحقيقي للاستقلال اللبناني .

خامسا : ايجاد رابطة قومية سياسية : بين الكيان اللبناني والكيانات السورية الاخرى .

٢ – موقف الدستوريين السياسي

كتب الشيخ بشارة الخوري يقول في مذكراته(٦٤) : « ابتداء من عام ١٩٣٦ ، تغير وجه لبنان السياسي ، وسرت في البلاد روح جديدة . وانقسم اللبنانيون الى فريقين : فريق المطالبين بالاستقلال وبانهاء الانتداب وبالتعاون مع الدول العربية ، وهو فريق يؤمن بتفكير لبناني جديد لا يميز فيه بين المسلم والمسيحي .. »

هذا الفريق الذي يعنيه الشيخ بشارة الخوري ، هو بالطبع ، الفريق الذي كان يتزعمه ، أي الدستوريين ، وفي هذا الوصف ، تبدو معالم الصيغة الوطنية الجديدة التي سوف تسهل اللقاء بين الكتلة الدستورية ، المؤلفة من سياسيين ونواب يمثلون جبل لبنان ، وسياسيين ومناضلين مسلمين ، قوميين عرب ، كانوا – كما رأينا – قد بدأوا ، منذ ١٩٣٦ ، يتقبلون فكرة الكيان اللبناني المستقل والعربي(٦٥) .

---

(٦٤) حقائق لبنانية ، الجزء الثاني – بيروت ١٩٦١ ، ص ١٩٩ .

(٦٥) راجع كمال الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث – دار النهار – ص ٢٣٢ .

هذه اللقاءات التي سوف تؤدي الى اتفاقات وتحالفات سياسية، سوف تشكل بدورها ، منطلقات للميثاق الوطني(٦٦) .

٣ ـ صيغـة الكتائب

بالرغم من ان فكرة انشاء منظمة الكتائب جاءت كردة فعل على الانقسام الحزبي (الدستوري/الكتلوي) وعلى الدعوتين القوميتين العروبية والسورية ، كذلك بالرغم من الطابع المسيحي الطاغي على المنظمة ونزاعاتها مع منظمة النجادة ، فان « الكتائب » أبرزت ، منذ اليوم الاول لنشأتها ، عقيدتها التي تشكل هي ايضا محاولة نظرية للتوفيق بين الاتجاهات الوطنية المتباينة .

الخطوط الكبرى للصيغة الوطنية لتي وضعتها الكتائب ، برزت في بيانها الاول(٦٧) :

« ان هدفنا هو استبدال المثل الطائفية القديمة ، بمثل وطني واستحداث ، في شكل دولة حديثة ، الصيغة المؤلفة بين القوى المعنوية التي تحرك كل العائلات الروحية التي يتألف منها الوطن ... »

« .. ان هذه الخطوة الاولى بين اللبنانيين تبقى الشرط الاساسي لاقامة العلاقات مع الجيران في الوقت الذي تطرح بالنسبة للبلدين الشقيقين ، أي لبنان وسوريا ، القضايا الاساسية .. »

« ... ان الاستقلال الذي سوف نحصل عليـه ليس حدثا طارئا . فالمعاهدات والمواثيق لا تخلق شعبا حرا . »

(٦٦) المرجع ذاته ص ٢٣٣ .

(٦٧) راجع العدد الخاص من « العمل » الصادر في ١٩٧٠/١١/٢٩ ص ١٩ .

الفصل الثالث

صياغة الميثاق الوطني : ١٩٤٣

بالرغم مـن كل الظواهر والمحـاولات الفكريـة والسياسيـة والعقائدية، ، لخلق صيغة وطنية جديدة ، فأن الوضع السياسي العام، ظل حتى مطلع عام ١٩٤٣ ، منغلقا ، لا سيما وان الحرب العالمية كانت قد جمدت الاوضاع السياسية الداخلية طيلة ثلاثة اعوام .

كان هنالك ، كما اشرنا ، بوادر بشائر عديدة تدل على ان ثمة تحولات قد حدثت او هي في طريق الحدوث .

فاعلان استقلال لبنان وسوريا من قبل مندوب حكومة فرنسا الحرة ، عام ١٩٤١ ، كان حقيقة راهنة(١) .

واتفـاق ديغول ـ ليتلتون ، الذي وقّـع في القاهرة لتنسيق المجهودين الحربيين البريطاني والفرنسي في الشرق الاوسط ، أكّد حرص الدولتين على بلوغ لبنان استقلاله ، بالرغم من اشارة الى « الوضع المميز » الذي لفرنسا في سوريا ولبنان(٢) .

أما ارادة اللبنانيين ، في أكثريتهم الساحقة ، لبلوغ الاستقلال الناجز ، فقد كانت ملموسة(٣) .

(١) في الثامن من حزيران عام ١٩٤١ ، يوم دخول القوات البريطانية والفرنسية الحرة ، الى سوريا ولبنان ، ادلى الجنرال كاترو ، مندوب فرنسا الحرة في سوريا ولبنان بهذا الاعلان . وفي ٢٧ ايلول ١٩٤١ كرر الجنرال كاترو هذا الاعلان قبل ان يعين السيد الفرد نقاش رئيسا للجمهورية اللبنانية .

(٢) راجع مقالة ادمون رباط ، مجلة « اوريان ـ باريس » تموز ١٩٧٠ ، « الاستقلال والدستور في لبنان » ص ٥١ .

(٣) راجع محضر اجتماع بكركي ، ص ٦٥ .

الا أنه بالرغم من ذلك فأن قسما من المسيحيين كان لا يخفي قلقه بالنسبة لضمان هذا الاستقلال(٤) .. كذلك بالنسبة للمسلمين ، فبالرغم من انفتاحهم على الكيانية اللبنانية ، فأن النظرة الى الاستقلال لم تكن ، بعد ، واضحة بالنسبة الى الجميع . والدليل على ذلك أن زيارة الشيخ بشارة الخوري لمصر واجتماعه بالزعماء الوطنيين السوريين والمصريين في حزيران ١٩٤٢(٥) ، اثارت ضجة كبيرة في الاوساط المسيحية ، فاتهمه اخصامه السياسيون بأنه « خان القضية اللبنانية وباع لبنان للعرب وللانكليز »(٦) .

تلك كانت الاوضاع حتى مطلع خريف ١٩٤٢ . فما الذي حدث بين هذا الخريف وخريف ١٩٤٣ ، لكي يجد اللبنانيون أنفسهم ، مسلمين ومسيحيين ، عروبيين ولبنانيين ، ملتقين في تيار وطني واحد، يدفع بهم نحو الاستقلال التام ويوفق بينهم في نظرتهم الى المصير الوطني ، في اطار صيغة جديدة هي « الميثاق » ؟

اربعة عوامل أدت ، في نظرنا ، الى البلورة النهائية للصيغة الوطنية وبالتالي الى ولادة الميثاق الوطني : الاحداث الدولية والمحلية، اللقاءات التي جمعت الزعماء السياسيين ، الانتخابات النيابية ، والانتفاضة الشعبية في تشرين ١٩٤٣ .

وانه من الصعب تحديد الميثاق ، أو ادراك محتواه أو تتبع تمخضات ولادته بدون تفصيل هذه العوامل الاربعة ، وهذا ما سنفعله في قسمين :

القسم الاول : أهم الاحداث السياسية الداخلية والخارجية .

القسم الثاني : صياغة وولادة الميثاق الوطني .

---

(٤) يقول بيار الجميل ، واصفا هواجس المسيحيين آنذاك : « .. في اوائل الاربعينات ، تعرض اللبنانيون الى تيارات عقائدية عديدة : القومية السورية ، الوحدة العربية ، الوطن القومي المسيحي ، الحماية الغربية ، وكان المسيحيون بأكثريتهم لا يتصورون ان الاستقلال اللبناني ممكن بدون ضمانة اجنبية ، خوفا من ان يذوبوا في وحدة أو في اخرى » ـ راجع جريدة « العمل » ، العدد الخاص بالعيد الثلاثين لتأسيس الكتائب ، تشرين الثاني ، ١٩٦٦ .

(٥) راجع مذكرات الشيخ بشارة الخوري « حقائق لبنانية » الجزء الاول ، ص ٢٤٣ .

(٦) المرجع ذاته .

أهم الاحداث السياسية الخارجية والداخلية التي ساهمت في ايجاد صيغة الميثاق الوطني

أ – عودة الحياة الدستورية :

كانت الحرب العالمية ، ابتداء من عام ١٩٤٢ ، قد بدأت تتحول لمصلحة الحلفاء ، الامر الذي حمل حكومة فرنسا الحرة على التفكير باعادة الحياة الدستورية الى سوريا ولبنان ، بدون ان يكون لذلك تأثيره على مجرى الحرب . ففي ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٣ ، اعلن الجنرال ديغول ، من مقره في الجزائر ، قرارا باعادة الحياة الدستورية الى لبنان وسوريا مكلفا الجنرال كاترو اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة لتنفيذ هذا القرار(٧) .

بدأ الجنرال كاترو مهمته بأن طلب من حكومتي لبنان وسوريا ، اللتين كان قد عينهما عام ١٩٤١ ، بتقديم استقالتهما ليقيم مكانهما حكومتين مؤقتتين ، مهمتهما الاعداد للانتخابات العامة(٨) .

في بيروت ، عيَّن الدكتور ايوب ثابت رئيسا للدولة والحكومة ، واعيد العمل بالدستور الذي كان قد عطِّل خلال الحرب ، غير أن قرار اعادة العمل بالدستور ، نص في مادته الثانية ، على ان هذا العمل يبدأ بعد اجراء الانتخابات النيابية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية(٩) .

---

(٧) راجع ادمون رباط ، « تكوين لبنان التاريخي .. » مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٠ .

(٨) رفض الرئيس الفرد نقاش الاستقالة ، فأصدر الجنرال كاترو قرارا باقالته وتعيين الحكومة الجديدة . راجع ادمون رباط ، المرجع المذكور اعلاه ، ص ٤٥١ ، كذلك بيار زياده « تاريخ الاستقلال الدبلوماسي للبنان » ، مرجع سبق ذكره كذلك ، « خطابات ونداءات الجنرال ديغول » ـ الجزء الثاني ، باريس ـ ١٩٤٦ ، ص ٣٣٥ .

(٩) القرار رقم ١١٩/فت تاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ .

وهكذا تركزت الانظار وانحصر اهتمام الاوساط السياسية ، بعد آذار ١٩٤٣ ، لشيء واحد هو الانتخابات النيابية التي يرتبط بنتائجها حل العديد من المشاكل المتعلقة بمركز فرنسا من لبنان وعلاقتها بالسياسة البريطانية وبالدول الكبرى وسياستها في الشرق الادنى .

الا ان نشر قانون الانتخابات الجديد أثار ، من جديد ، النزاع بين المسلمين والمسيحيين . ذلك ان حكومة الدكتور ايوب ثابت ، ادخلت في حسابها لتوزيع المقاعد النيابية بين الطوائف الدينية ، المغتربين اللبنانيين الموجودين في بلاد المهجر ، واكثريتهم مسيحية مارونية ، الامر الذي ادّى الى زيادة نسبة النواب المسيحيين في المجلس المقترح انتخابه . أثارت هذه البادرة ، التي ترمي الى تكريس التفوق العددي المسيحي ، ردّة فعل عنيفة في الاوساط الاسلامية ، فعقد مؤتمر اسلامي بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٣ ، في بيروت حضره ممثلون عن مختلف الطوائف الاسلامية ، وطالب بتعديل قانون الانتخابات وباجراء احصاء عام للسكان في لبنان ، والاّ قاطع المسلمون الانتخابات(١٠) .

كان هذا المؤتمر مناسبة لابراز المطالب الاسلامية التي لم تخل من روح ايجابية بالنسبة للكيان اللبناني والتعايش بين الطوائف(١١) .

---

(١٠) محضر هذا المؤتمر الكامل نشرته جريدة «الانوار» البيروتية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٢ ، ابرز المشتركين فيه كانوا : مفتي الجمهورية ، الشيخ توفيق خالد ، رياض الصلح ، عبد الحميد كرامي ، صائب سلام ، عبدالله اليافي ، جميل بيهم ، بهيج تقي الدين ، سليمان الضاهر ، محسن سليم .

(١١) جاء في خطاب المفتي في هذا المؤتمر : « ان ما يهم الطائفة الاسلامية ، يهم كل الطوائف الاخرى ، فالعدالة والمساواة هما في النتيجة لمصلحة اللبنانيين » . أما عبد الحميد كرامي فقد جاء في كلمته : « ... ما من قوة تحت السماء تجبرنا على الاندماج في الكيان اللبناني اذا لم يكن لبنان جزءا لا يتجزأ من العالم العربي » . وقال رياض الصلح : « .. ان المسيحيين أنفسهم لا يقبلون بهذا الاجحاف الذي يلحقه قانون الانتخابات الجديد بالمسلمين ، وان تعديله لهو في مصلحة لبنان وكل الطوائف » . وصرح الشيخ بهيج تقي الدين والشيخ سليمان الضاهر باسم الدروز والشيعة : « انه ليس في لبنان طوائف بل طائفة وطنية واحدة » .

عمد الجنرال كاترو ، تلافيا للأزمة ، الى اقالة حكومة الدكتور ايوب ثابت ، وتعيين حكومة جديدة برئاسة بترو طراد(١٢) وتدخل ممثل الحكومة البريطانية الجنرال ادوارد سبيرس كوسيط بين الفريقين(١٣) مما أدّى الى الاتفاق على المعادلة الشهيرة ٥/٦ ، أي لكل أحد عشر نائبا يكون للمسيحيين ستة وللمسلمين خمسة(١٤) .

هذا الاتفاق(١٥) ، كما يراه البعض(١٦) ، ساعد على كسر الجليد بين المسلمين والمسيحيين ومهّد للاتفاق على الميثاق الوطني ، كمقدمة لبلوغ الاستقلال .

جرت الانتخابات في ٢٢ آب ١٩٤٣ ، ففازت فيها اللوائح الانتخابية المؤلفة من السياسيين المنادين بالاستقلال التام ، غير المقيد والرافض أي امتياز لأي دولة أجنبية(١٧) .

وفي الواقع ، فأن المعركة الانتخابية التي استمرت طوال الصيف، بالرغم من المحالفات الاستنسابية والشعارات التي كانت تحجب نيات المرشحين الحقيقية(١٨) ، جرت بين فريقين وحول اتجاهين وشخصين: من جهة : الدستوريون المتحالفون مع الحركات الوطنية العربية

---

(١٢) القرار رقم ٣٠١ ف/ت تاريخ ١٩٤٣/٧/٢١ .

(١٣) الشهادات متناقضة بالنسبة لهذه التسوية : فالشيخ بشارة الخوري ينسبه الى الى النحاس باشا رئيس وزراء مصر آنذاك ، الذي أقنع الجنرال كاترو به (راجع مذكراته ، الجزء الاول ، ص ٢٥٢) . أما ادمون رباط فينسب الفضل فيه الى الجنرال سبيرس (المرجع المذكور سابقا ، ص ٤٥٢) .

(١٤) ستة مقاعد للمسيحيين لقاء خمسة للمسلمين في مجلس النواب .

(١٥) هذا التوزيع كرسه القرار رقم ٣٠٢ ف/ت تاريخ ١٩٤٣/٧/٣١ .

(١٦) ومنهم ج. هـ. هوروفيتز ـ راجع حلقة شيكاغو ١٩٦٥ ـ بايندر ـ مرجع سبق ذكره .

(١٧) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٤٥٣ .

(١٨) راجع نجلا عطيه (مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧) . ويوسف ابراهيم يزبك (مجلة « ماغازين » بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٤ ، كلاهما يؤكد ان رياض الصلح ، مثلا ، كان أقرب في تلك الفترة الانتخابية الى اميل اده منه الى الشيخ بشارة الخوري، وان دخول رياض الصلح لائحة احمد الاسعد في الجنوب كان بناء على طلب اميل اده .

والمدعومون من البريطانيين ، ومـن جهة ثانية : الاديون المتحفظون بالنسبة لالتزام لبنان العربي والمدعومون من فرنسا .

الصراع السياسي بين بشارة الخوري واميل اده ، الذي تعود اسبابه الى عام ١٩٣٢ ، شهد في هذه المعركة الانتخابية ، جولة جديدة. فكل واحد من المرشحين لرئاسة الجمهورية جمع حوله عددا من السياسيين والزعماء الاقطاعيين والبورجوازيين ممن يشاركونه تفكيره او يرتبطون به عائليا او مصلحيا .

حول الشيخ بشارة الخوري ، تحلّق « الدستوريون » وحول اميل اده ، « الوطنيون » .

كان الشيخ بشارة الخوري ، منذ عام ١٩٣٧ قد أعلن عن تأييده للانفتاح على العرب والتعاون مع المسلمين في لبنان[١٩] . وكما رأينا كان الحزب الدستوري ، من خلال معارضته للحكم بعد عام ١٩٣٦ قد أوجد لنفسه علاقات مع السياسيين المسلمين المناوئين للانتداب ، الا ان تبني الشيخ بشارة الخوري لموقف الانتماء العربي ، لم يبرز علنا الا في عام ١٩٤٠[٢٠] .

(١٩) راجع نجلا عطيه ، المرجع السابق الذكر ، ص ١١٧ .

(٢٠) تقول نجلا عطيه (المرجع السابق ، ص ١٧٤) : ان انفتاح الشيخ بشارة على العروبة ، بدأ بعد ادراكه ان مستقبل فرنسا في الشرق لن يكون ممتازا ولا مضمونا ، لا سيما بعد الهزيمة التي اصيبت بها عام ١٩٤٠ . وتضيف ن. عطيه ان وراء انفتاح الشيخ بشارة قبل غيره من الزعماء الموارنة على العرب والعروبة له اسباب عديدة منها اتقانه اللغة العربية وتأثير ميشال شيحا وهنري فرعون عليه ، وكلاهما مسيحي من الاقليات ، ينادي بالتوازن بين الطوائف اللبنانية . ومن اسباب تقارب الدستوريين والزعماء المسلمين الصداقة التي كانت تربط بين ميشال زكور ، وهو من مؤسسي الحزب الدستوري ، ورياض الصلح ، كذلك علاقات كميل شمعون الانكليزية . تقول نجلا عطيه : انه ليس من المستغرب ، ان يكون الشيخ بشارة ، الذي يعرف بأن السياسيين المسلمين اللبنانيين متأثرون بدمشق والقاهرة ، حاول كسب صداقة العاصمتين العربيتين ، كما انه من الممكن ان يكون قد ادرك تحول مجرى السياسة في الشرق الادنى لمصلحة بريطانيا وان هذا الاتجاه البريطاني — العربي الجديد هو الاقوى .

وفي حزيران ١٩٤٢ ، ذهب الشيخ بشارة الخوري الى القاهرة حيث اجتمع بمصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر ، وجميل مردم بك ، ممثل الحركة الوطنية في سوريا واتفق معهما على الاسلوب والطريقة التي يفترض على لبنان ان يتبعهما لينضم الى الاسرة العربية[٢١] .

هذا الانفتاح الدستوري على الحركة العربية تمّ بمباركة السياسة البريطانية ، التي كانت قد بدأت بوضع خططها بالنسبة للشرق الاوسط ، ومن بين هذه الخطط ازالة النفوذ الفرنسي من المشرق ، بلوغ الدول العربية للاستقلال ، وجمعهم في رابطة اقليمية واحدة . ولقد لعب الجنرال سبيرس ، ممثل الحكومة البريطانية في لبنان ، — وثمة من يقول انه اعطى لنفسه دورا يتعدّى مهمته —

(٢١) تقول نجلا عطيه (المرجع السابق الذكر ، ص ١٩٧) : « ومما يلفت النظر ، أن الشيخ بشارة الخوري اتفق مع العواصم العربية قبل ان يتفق مع الزعماء المسلمين في لبنان » .

اطلعت أحد الذين تعاونوا عن كثب مع الشيخ بشارة الخوري ، على هذه الملاحظة فعلق عليها بقوله : « لم يكن بشارة الخوري ورياض الصلح قد تعارفا على بعضهما البعض حتى عام ١٩٤٢ ، وكان عبد الحميد كرامي مترددا ، حتى ذلك الوقت ، في التخلي عن سلبيته . »

ثمة رأي ثالث في الامر وهو الذي يقول بأن الزعماء العرب ، هم الذين اتصلوا بالشيخ بشارة الخوري وسهلوا عليه ايجاد صيغة التعاون بين لبنان والدول العربية ، على اعتبار انهم ادركوا ان عليهم كسب المسيحيين في لبنان ليتحقق الاستقلال التام للبنان الذي هو شرط دخوله جامعة الدول العربية ، أما لماذا اختاروا الشيخ بشارة الخوري دون غيره ، فذلك يعود الى انه كان من أبرز الزعماء الموارنة وكان يرئس حزبا لا يجهر اعضاؤه بالولاء لفرنسا ، كما كانت الحال بالنسبة لاميل اده .

دورا هاما في انجاح « اللوائح الدستورية » في الانتخابات النيابية اللبنانية(٢٢) .

القرار الذي أتخذه السياسيون المسلمون امثال رياض الصلح ، عبد الحميد كرامي، صائب سلام، عادل عسيران، بالترشح للانتخابات لم يكن له علاقة مباشرة بالتنافس المحتدم بين الشيخ بشارة الخوري واميل اده ، في جبل لبنان . الا ان هذا الموقف الايجابي الذي اتخذه السياسيون المسلمون العروبيون ، أثر على مجرى الانتخابات في المحافظات الاربع الاخرى ، حيث اقترعت اكثرية الناخبين لمصلحة المرشحين العروبيين او المعارضين لفرنسا .

لم يكن انقسام البلاد الى فريقين ، او حزبين ، متنازعين على الحكم ، انقساما واضحا وبارز المعالم والاهداف ، الا في جبل لبنان . ففي المحافظات تشكلت اللوائح على أسس استنسابية انتخابية وضمت سياسيين لم تكن مواقفهم الوطنية أو اتجاهاتهم الخارجية معروفة أو واضحة .

الا انه بالرغم من ذلك فقد جرت المعركة حول شعارات واهداف متداخلة .

كانت الخطوط الكبرى لبرنامج اميل اده و« الوطنيين » ، ابقاء الاستقلال اللبناني بعيدا عن الالتزام العربي ومضمونا بشكل ما بالحماية الفرنسية . وكانت المندوبية الفرنسية ، ولا ريب ، تساعد الوطنيين كما كانت أكثرية الموارنة تؤيدهم خشية من الواقع الذي قد ينشأ بعد ذهاب فرنسا(٢٣) .

---

(٢٢) لدى مراجعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، لعامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ ، تبدو من خلال مراسلات الجنرال سبيرس ومعاونه الكولونيل فيرلونغ ، معالم الحرب الباردة التي كانت قائمة بين فرنسا وبريطانيا بالنسبة للانتخابات اللبنانية . فالجنرال سبيرس يتهم فرنسا علنا بأنها كانت تدعم اميل اده وحزبه . كما يبدو من خلال المراسلات ، ان الحكومة البريطانية كانت منقسمة الى فريقين : احدهما يؤيد اعطاء فرنسا امتيازات في الشرق وفريق يعارض ذلك . وقد اختار سبيرس الموقف الثاني .

(٢٣) كثيرون من بين المسيحيين كانوا يعتقدون ان بريطانيا تسعى لازالة الانتداب الفرنسي واحلال نفوذ بريطاني محله .

أما برنامج الشيخ بشارة الخوري والدستوريين فكان يتضمن استقلال لبنان التام واشتراك لبنان في الاسرة العربية . وكان هذا البرنامج يحظى بتأييد أكثرية المسلمين .

لم يحرز الدستوريون نجاحا كبيرا في جبل لبنان(٢٤) ولكن حلفاءهم حققوا انتصارات في المحافظات الاربع الاخرى(٢٥) ، الامر الذي كرّس انتصار السياسة البريطانية على السياسة الفرنسية ، وفوز نظرية الاستقلال والعروبة على نظرية الاستقلال المحمي .

استكمل هذا الانتصار بانتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيسا للجمهورية ، وقد أكّد الرئيس الجديد ، في الخطاب الذي ألقاه أثر انتخابه ، ارادة اللبنانيين في الوصول الى الاستقلال(٢٦) .

كلّف الرئيس الجديد ، رياض الصلح تأليف الحكومة الجديدة(٢٧) ، وهي الحكومة التي ستتولى مهمة وضع وتنفيذ

---

(٢٤) فاز تسعة نواب وطنيون وستة دستوريون في الدورة الاولى ، ولم يتمكن الشيخ بشارة الخوري واميل اده من الفوز الا في الدورة الثانية ، الدستوري الوحيد الذي فاز في الدورة الاولى كان كميل شمعون .

(٢٥) تقول نجلا عطيه (المرجع السابق الذكر ، ص ١٧٢) : « بالرغم من ان انتصار الدستوريين وحلفائهم اعتبر انكساوا للتيار الموالي لفرنسا ، الا انه لا بد من الملاحظة بأن البرامج الانتخابية والشعارات التي طرحت اثناء المعركة الانتخابية لم تتضمن ذكر الاستقلال والسيادة ، حتى المرشحين العروبيين فأنهم لم يطرحوا شعاراتهم كلها » .

ثمة من يفسر ذلك بأن ظروف الحرب كانت تحول دون طرح كل الشعارات .

(٢٦) من خطابه : « لقد ناضل لبنان دائما من اجل استقلاله . وهو مصمم على تحقيق هذا الاستقلال في اطار من الاتحاد والالفة بين ابنائه وفي اطار السلام والنظام والتوازن والتقارب بين ابنائه والتعاون بين جميع اللبنانيين بدون استثناء » (راجع مجموعة خطب الشيخ بشارة الخوري ـ المطبعة البولسية ، ١٩٥١ ـ ص ٣) .

(٢٧) الظروف التي ادت الى لقاء الشيخ بشارة الخوري برياض الصلح سوف يؤتى على ذكرها فيما بعد .

السياسة المؤدية الى الاستقلال ، فألّف رياض الصلح الحكومة على أساس التوازن الطائفي(٢٨) .

ب ـ بلوغ الاستقلال

بين الخامس من ايلول ١٩٤٣ ، وهو اليوم الذي اعلن فيه فوز اللوائح الانتخابية الاستقلالية ، والسابع من تشرين الاول ١٩٤٣ ، وهو اليوم الذي القى فيه رياض الصلح بيانه الوزاري ، في المجلس النيابي ، عاش لبنان اخطر شهر في حياته الوطنية . فخلال هـذا الشهر عقد الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح عدة اجتماعات قبل أن يتفقا على البرنامج السياسي والوطني الذي سوف تؤلف الحكومة الجديـدة على أساسه . وخلال هـذا الشهر ايضا تمّت اللقاءات والاتصالات بين الزعماء السياسيين اللبنانيين والزعماء السياسيين السوريين والعرب ، بتشجيع من الجنرال سبيرس والبعثة البريطانية .

حاولت السلطات الفرنسية الحؤول دون وصول الشيخ بشارة الخوري الى الرئاسة كذلك حاولت هذه السلطات اقناعه ، بعد وصوله ، بعدم تكليف رياض الصلح بتأليف الحكومة(٢٩) .

---

(٢٨) تألفت الحكومة من ستة اعضاء يمثلون الطوائف الست الكبرى في لبنان : رياض الصلح ، عن السنة ، كميل شمعون ، عن الموارنة ، حبيب ابي شهلا ، عن الروم الارثوذكس ، سليم تقلا ، عن الروم الكاثوليك ، عادل عسيران ، عن الشيعة ، الامير مجيد ارسلان ، عن الدروز .

(٢٩) جاء في كتاب ادمون رباط ، («التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧٥) ما يلي : « كل الإستعدادات والمناورات والاتصالات التي جرت خلال هذه الفترة كانت اشبه بحلقات متداخلة ، كل حلقة منها تمثل مصالح خاصة او دولية ، غير انها كانت كلها تدور حول محور الاستقلال . ولم يكن يقف في وجه هذه المسيرة سوى المندوبية الفرنسية التي لم تتمكن وربما لم تعرف كيف تعود عن وعودها السابقة بالاستقلال ، فاضطرت الى فتح باب الانتخابات الذي منه دخلت موجة الاستقلال بالرغم من محاولات بعض الاوساط المسيحية ، المتخوفة ، للوقوف في وجه الموجة » .

في السابع من تشرين الاول ١٩٤٣ ، ادلى رياض الصلح بالبيان الوزاري امام مجلس النواب ، ويعتبر الكثيرون ان هـذا البيان هو العنصر الاساسي لما سوف يسمى ، فيما بعد ، « بالميثاق الوطني »(٣٠) . وعلى أساس ما تضمنه هذا البيان ، منح المجلس النيابي الثقة للحكومة بالاجماع . ولا ريب في أن هذا البيان الذي كرس اتفـاق المسلمين والمسيحيين ، والعروبيين واللبنانيين ، على شروط ومعطيات المشاركة الوطنية ، انما عبر عن ارادة الرأي العام الطامح في أكثريته لبلـوغ الاستقلال والسيادة الكاملين .

اول بادرة لتنفيذ ما تضمنه البيان الوزاري من وعود استقلالية كان تحرير الدستور من كل النصوص التي تكرس الانتداب الفرنسي . لذلك قررت الحكومة اللبنانية طرح مشروع تعديل الدستور وتسلم كل الادارات العامة والمصالـح التي كانت تقبض عليها السلطـات الفرنسية ، كقوى الامن ، والمصالح المشتركة ، والجمارك .

في ٢٥ تشرين الاول ، أبلغت الحكومة ، المسيو هيللو ، المندوب الفرنسي ، رغبتها في استلام كل المصالح اللبنانية وتحويل « المندوبية الفرنسية » الى بعثة دبلوماسية كغيرها من البعثات ، وذلك كتعبير عن ممارسة الاستقلال والسيادة .

رفضت « لجنة الجزائر »(٣١) تسليم لبنان وسوريا السلطات التي تمارسها فرنسا او المصالح التي يديرها موظفون فرنسيون ، قبل أن يوقع اتفاق بين البلدين وفرنسا تحدد فيه بصورة عامة ونهائية ، نوعية العلاقات الفرنسيـة ـ السورية والفرنسيـة ـ اللبنانية(٣٢) . كانت الحكومة الفرنسية بهذا الموقف ، تضغط على اللبنانيين والسوريين لاجبارهم على توقيع معاهـدة تمنح فرنسا في سوريا ولبنـان مركزا ممتازا . وغاب عن بال الحكومة الفرنسية انها كانت ، بهذا الموقف ، تتراجع عن مبدأ الاستقلال الذي سلّمت به في أكثر من مناسبة .

---

(٣٠) المرجع ذاته .

(٣١) الاسم الذي كان يطلق على حكومة الجنرال ديغول في منفاها بالجزائر .

(٣٢) راجع كتاب « في معركة المتوسط» للجنرال كاترو ـ باريس ، ١٩٤٩ ـ ص ٤٠٣ .

كانت بموقفها هذا تتجاهل التطور الذي حصل في نفوس اللبنانيين والدعم الذي كانت الحكومات والشعوب العربية تمارسه لمساندة لبنان في تطلعه الى الاستقلال .

في الخامس من تشرين الثاني ، نشرت لجنة الجزائر ، عن طريق مندوبها بالوكالة في بيروت ، المسيو « ايف شاتينيو » ، بلاغا تعلن فيه معارضتها لحق اللبنانيين في تعديل الدستور من طرف واحد وبدون موافقة فرنسا(٣٣) .

لم تسكت الحكومة اللبنانية على هذا البلاغ ، بل أصدر مجلس الوزراء ، في اليوم ذاته ، بعد ان عقد اجتماعا ترأسه رئيس الجمهورية، قرارا باحالة مشروع تعديل الدستور الى مجلس النواب .

في الثامن من تشرين الثاني ، وبالرغم من كل الضغوط والمحاولات التي قام بها ممثلو فرنسا لارجاء موعد انعقاده ، عقد مجلس النواب اللبناني جلسة وصفت بأنها تاريخية ، امتلأت فيها مقاعد النظارة واحتشد اثناءها ألوف المواطنين في ساحة النجمة ، جرت خلالها الموافقة الاجماعية على مشروع تعديل الدستور . بموجب هذا التعديل الغيت كل النصوص الدستورية التي للانتداب ذكر فيها .

كانت ردّة الفعل الفرنسية على التحدي اللبناني ، عنيفة وغير معقولة(٣٤) . ففي ليل ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، داهمت فصائل من القوات الفرنسية منازل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء ، والقت القبض عليهم وأخذتهم الى معتقل في قلعة «راشيا» ، حيث وضع كل واحد منهم في غرفة(٣٥) .

---

(٣٣) راجع « حقائق لبنانية » ، للشيخ بشارة الخوري ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ٢٣ وما يلي .

(٣٤) من خلال عدة شهادات سمعتها من شخصيات سياسية ، يبدو ان المسيو HELLEU ، المندوب الفرنسي ، الذي أصدر أمرا باعتقال الزعماء اللبنانيين ، كان تحت تأثير الخمرة .

(٣٥) كان المعتقلون : الشيخ بشارة الخوري ، رياض الصلح ، كميل شمعون ، سليم تقلا ، عادل عسيران ، عبد الحميد كرامي . أما حبيب أبي شهلا ومجيد ارسلان ، فقد استطاعا الاختفاء (راجع كتاب « ولادة الاستقلال » للشيخ منير تقي الدين ، بيروت ، عام ١٩٥٣ — دار العلم للملايين) .

وفي اليوم ذاته ، أصدر المندوب الفرنسي العام ، قرارا رقم ٤٦٤/ف س/ ، اعتبرت بموجبه « التعديلات الدستورية لاغية ، ويقضي بحل مجلس النواب وتعليق الدستور » . كما أصدر قرارا آخر (رقم ٤٦٥/ف س) يقضي بتعيين اميل اده رئيسا للدولة اللبنانية وللحكومة . ثم ألقى السيد « هيللو » بيانا في الاذاعة ، برر فيه هذه التدابير ، بأنها جاءت نتيجة « للتصرفات غير المضبوطة التي قام بها المسؤولون اللبنانيون ، الذين حاولوا اخراج فرنسا من الشرق لمصلحة دولة اخرى » .

لم يكد ذهول المواطنين يتبدد حتى حل محله الغضب ، فثار كل اللبنانيين لهذا العمل الطائش . وخرجت المظاهرات الشعبية في كل الاحياء ، وبدأت أعمال الشغب والاعتداءات على المؤسسات الفرنسية. كانت الانتفاضة عامة ولم يتردد أحد في المشاركة فيها ، من كبار رجال الدين المسيحيين ومن بورجوازيين وطنيين ، بالاضافة الى الاحزاب والطلاب .

عقد مجلس النواب عدة اجتماعات ، بالرغم من قرار حله ، معبرا عن تأييده للحكومة الشرعية . وتحركت الدول العربية مؤيدة لبنان في انتفاضته .

لم يتمكن رئيس الدولة المعيَّن من تأليف حكومة بل تألفت حكومة مؤقتة واتخذت من قرية « بشامون » مقرا لها(٣٦) . وعقد مؤتمر وطني ، ضم سياسيين ووجهاء ومثقفين ينتمون الى كل الطوائف ، وأعلن تأييده للحكومة الشرعية المعتقلة ، وموافقته على برنامجها الوطني ، ومن أهم مظاهر التضامن الوطني ، في هذه الفترة ، ان منظمتي الكتائب والنجادة المتضادتين توحدتا في منظمة واحدة برئاسة الشيخ بيار الجميل ، معلنتين تضامنهما في وجه السلطات الفرنسية .

---

(٣٦) تألفت من حبيب ابي شهلا والامير مجيد ارسلان وصبري حماده ، رئيس المجلس النيابي آنذاك .

لم تقتصر ردّة الفعل اللبنانية على التظاهرات الشعبية وأعمال العنف ضد الفرنسيين بل شملت المساعي الدبلوماسية . فالجنرال سبيرس، ممثل بريطانيا ، لم يعدم وسيلة في تشجيع السلطات اللبنانية الشرعية على الصمود في وجه فرنسا . كذلك قامت حكومة الولايات المتحدة الاميركية بالضغط على « لجنة الجزائر » للافراج عن الزعماء المعتقلين ، والاعتراف بحقوق الشعب اللبناني في الاستقلال(٣٧) . كذلك قامت الدول العربية بالضغط في الاتجاه ذاته .

تحت الضغط الشعبي والدبلوماسي ، بعث الجنرال ديغول بالجنرال كاترو الى لبنان مكلفا اياه حل الازمة . وكان أول ما تلقاه الجنرال كاترو ، مذكرة من الحكومة البريطانية ، تطلب فيها رسميا الافراج عن الزعماء اللبنانيين واعادة العمل بالدستور(٣٨) . وقد جاء في المذكرة البريطانية ان اضطراب الاوضاع يمكن ان يمتد الى سوريا وبالتالي أن يهدد مواصلات بريطانيا الحربية ومجهودها الحربي في الشرق الاوسط » .

بناء على نصيحة الجنرال كاترو ، استدعت لجنة الجزائر المسيو « هيللو » ، في ٢١ تشرين الثاني وفي يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ أفرج عن الزعماء المعتقلين ، فخرجوا من قلعة راشيا ، حيث كانت الجماهير تنتظرهم على حافتي الطريق المؤدي الى بيروت ، فكانت أضخم تظاهرة شعبية عرفها تاريخ لبنان اذ شارك فيها الشعب بأسره، مكرسا ساعة رائعة من ساعات الوحدة الوطنية .

تلك كانت أهم الاحداث التي مرت على لبنان ، خلال عام ١٩٤٣ التاريخي ، لقد بدأ العام بأزمة وتوتر بين المسلمين والمسيحيين بالنسبة لتوزيع المقاعد النيابية بين الطوائف ، ولكنه انتهى بتلك الموجة العارمة من الوحدة الوطنية ، التي جعلت لبنان ، لاول مرة في تاريخه ، منذ ألفي عام ، دولة مستقلة كاملة السيادة .

---

(٣٧) راجع الشيخ منير تقي الدين ، (ولادة استقلال) ، مرجع سبق ذكره .

(٣٨) راجع كتاب الجنرال كاترو « في معركة المتوسط » ، مرجع سبق ذكره ، كذلك « حقائق لبنانية » للشيخ بشارة الخوري ، الجزء الثاني ، كذلك « ولادة استقلال » للشيخ منير تقي الدين ، كذلك مراسلات « كاسي-سبيرس » (Casey - Spears) في سجل الوثائق البريطانية ، لعام ١٩٤٣ .

كيف ، وبأي مقدار اسهمت هذه الاحداث في تكوين الميثاق الوطني ؟ لا شك في ان هذه الاحداث ساعدت ، اولا ، ذوي النزعة العروبية وذوي النزعة اللبنانية ، على الالتقاء والتعاون في المعركة الانتخابية ، ومن ثم في النضال المشترك ضد السلطات الفرنسية أبّان انتفاضة تشرين الثاني ، عندما حاولت هذه السلطات تأخير موعد ممارسة الاستقلال . ولا ريب ايضا في ان عودة الحياة الدستورية أتاحت الفرصة أمام الشعب للاعراب عن رغبته في بلوغ الاستقلال .

ولا شك ، كذلك ، في أن السياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، وتشجيع الحركات الوطنية في الدول العربية للمسلمين في لبنان على القبول بالكيان اللبناني من جهة ، وتطمينها للمسيحيين اللبنانيين عن طريق اعترافها بالكيان اللبناني ، كانت من أهم العوامل التي عجلت في تبلور الميثاق الوطني .

ثم ان اللقاء بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح واتفاقهما على الصيغة الوطنية المؤلفة بين التيارين القوميين المتضادين ، وعلى طريقة بلوغ الاستقلال ، ادّيا الى تجسيد الارادة الوطنية في بلوغ هذا الاستقلال ووضع حد للروح الانعزالية والتفكير بالحماية الاجنبية .

ويجب ان لا ننس ان التأييد الشعبي لتعديل الدستور واقتراع المجلس بالاجماع على هذا التعديل بالاضافة الى الانتفاضة الشعبية العارمة التي اشترك فيها الشعب اللبناني بأسره ، بين ١١ و٢٢ تشرين الثاني ، كرست شرعية الصيغة الوطنية الجديدة كما كرست ارادة الاستقلال وارادة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين .

ان الاحداث التي عرفها لبنان خلال عام ١٩٤٣ ، لم « تصنع » الميثاق الوطني ، ولكنها شكلت نوعا من المفاعل لفرز الارادة الشعبية وقواسم مشتركة ساعدت اللبنانيين على الالتقاء الوطني والسياسي .

فخلال هذه اللقاءات والاجتماعات التي تمت بين الزعماء السياسيين والشخصيات التي كان لها دور فعال ، في تلك الفترة ، برزت الخطوط الكبرى لهذا الاتفاق الذي سبق ولادة الاستقلال ، بل ولادة الوطن الحقيقي .

ولادة الميثاق الوطني

أ – اللقاءات والتحالفات الحاسمة التي سبقت صياغة الميثاق

اذا كانت الاحداث المحلية والاقليمية والدولية عام ١٩٤٣ قد ساعدت اللبنانيين على بلوغ الاستقلال ، وبلورة الخيارات الوطنية المشتركة ، فأن هذه الخيارات كانت بحاجة الى «أبطال» يقومون بالدور الذي تحتاجه البلاد للانتقال من الانتداب الى الاستقلال . كما ان هؤلاء الابطال كانوا بحاجة الى وقت وظروف لكي يتوصلوا الى الاتفاق ومن ثم الى اقناع الفريقين المتضادين بالقبول بالصيغة الجديدة .

لذلك ، فأنه من الصعب علينا شرح وتبرير ولادة الميثاق الوطني اذا قصرنا تتبعنا على الاحداث التي ذكرناها في القسم الاول من هذا الفصل . اذ كيف نفسر النضال المشترك الذي قاده الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، والرجلان لم يلتقيا الا عام ١٩٤٣ ؟ كيف نفسر اندماج « الكتائب » ذات النزعة القومية اللبنانية « بالنجادة » ، ذات النزعة القومية العربية ، اثناء انتفاضة تشرين الثاني ١٩٤٣ ؟

لا ريب ، في ان الانتخابات النيابية والحياة الدستورية والنظام السياسي الطائفي ، بالاضافة الى السياسة البريطانية ، شكلت عوامل هامة في التقريب بين السياسيين ذوي النزعة اللبنانية بالسياسيين ذوي النزعة العروبية . كما انه من الواضح ، ايضا ، ان السنوات الست التي سبقت الاستقلال كانت قد خففت من حدة التناقضات الوطنية ، وقرّبت بين الرجال ، ممهدة الطريق للوفاق ، الا انه كان لا بدّ من تجسيد هذا الوفاق ، كان لا بد من ايجاد صيغة لهذا الوفاق ، من تحديد اهداف واضحة ، من تكوين نظرة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين . وهذا ما تحقق خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت

بين الزعماء السياسيين ورؤساء الاحزاب خلال عام ١٩٤٣ ، لا سيما في الاشهر التي فصلت بين المعركة الانتخابية وتعديل الدستور ، أي بين تموز وتشرين الثاني ١٩٤٣ .

خلال هذه الفترة ونتيجة لهذه اللقاءات والاجتماعات ، تكونت وولدت صيغة الميثاق الوطني .

الا ان الروايات عن هذه الاجتماعات واللقاءات عديدة وغير متطابقة في جميع تفاصيلها . وهذا أمر طبيعي ، لأن الكثيرين ممن رووا عن هذه الحقبة ، حاولوا نسبة دور هام فيها لهم . غير ان الجميع متفقون على ان الدور الرئيسي ، خلال هذه الفترة ، انما قام به رجلان: الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح .

كل الذين كتبوا او وضعوا دراسات عن الميثاق(٣٩) ، متفقون على القول بأن اللقاءات التي تمت بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، خلال صيف ١٩٤٣ ، هي التي أدّت الى وضع اللمسات الاخيرة لصيغة الميثاق الوطني . فلنحاول أن نوضح الظروف التي جرت فيها هذه اللقاءات ونتائجها .

تقول نجلا عطيه(٤٠) : « ان اتفاق الشيخ بشارة الخوري مع الزعماء السوريين والعرب هو الذي سهل انتخابه لرئاسة الجمهورية ووصول رياض الصلح الى رئاسة الحكومة »(٤١) . وتضيف نجلا عطيه : « ومن الثابت ان الرجلين لم يسبق لهما ان اتفقا او اجتمعا قبل ذلك الصيف »(٤٢) .

---

(٣٩) من بينهم : يوسف ابراهيم يزبك ، كمال الحاج ، ادمون رباط ، اميل بدران ، اميل بستاني ، جوزف مغيزل ، جورج ديب ، انطوان عازار ، انطوان مسرّه .

(٤٠) راجع كتاب « موقف المسلمين من الكيان اللبناني » ، مرجع سبق ذكره .

(٤١) المرجع ذاته ، ص ١٨٠ .

(٤٢) راجع مجلة « الصياد » ، العدد ٤٢٤ ، تاريخ ١٩٥٢/١٠/٢ – كذلك حديث نجلا عطيه مع هنري فرعون ، المرجع ذاته ، ص ١٨١ .

كان رياض الصلح غير متحمس لانتخاب الشيخ بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية ، أما قبوله ، فجاء نتيجة لاقناع الزعماء السوريين له بذلك .

وهكذا فان انتخاب الشيخ بشارة الخوري كان ، في نظر البعض، « ثمرة الاتفاقات التي تمت بين الزعماء السوريين والعرب ، لا نتيجة لاتفاقه مع الزعماء المسلمين اللبنانيين »(٤٣) .

يقول كاظم الصلح – وهو صاحب دور نظري رئيسي في بلورة فكرة الميثاق – ان اجتماع رياض الصلح بالشيخ بشارة الخوري تم في مكاتب جريدة « النداء » التي كان يصدرها ، عشية انتخاب الشيخ بشارة للرئاسة . وما اتفق عليه الرجلان ، أثناء هذا اللقاء ، هو ما دعي فيما بعد «بالميثاق الوطني»(٤٤) .

أما يوسف ابراهيم يزبك(٤٥) ، فيؤكد ان اللقاءات تمت في « عاليه » ، في منزل صديق مشترك للرجلين . في احدى امسيات صيف ١٩٤٣ ومن خلال احاديثهما تبين لهما ان افكارهما قريبة جدا من بعضها ، ومن هنا تبلورت فكرة الميثاق . ويضيف يوسف يزبك قائلا : ان رياض الصلح نقل الحديث الذي جرى بينه وبين الشيخ بشارة الخوري ، الى بعض اصدقائه المسلمين اللبنانيين وبعض اصدقائه من رجال الحركة الوطنية السورية ، فاستقبلوا الافكار المتبادلة بكثير من الارتياح مما شجعه على مواصلة الحديث .

---

(٤٣) كتاب الجنرال كاترو « في معركة البحر المتوسط » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

(٤٤) راجع حديث خاص ادلى به كاظم الصلح لجريدة «النهار» – عدد رأس السنة الخاص – ١٩٧٤ .

(٤٥) قام يوسف ابراهيم يزبك ، عام ١٩٥٨ ، بكتابة المعلومات التي كان قد جمعها من مصادر مختلفة عن هذه اللقاءات ، ثم عرضها ، قبل نشرها ، على الشيخ بشارة الخوري المعتزل السياسة يومذاك . فقرأها الرئيس الخوري مؤكدا معظمها مضيفا اليها بعض المعلومات . وقد نشر المؤرخ ي. ا. يزبك ، هذه المعلومات بشكل مقالين احدهما في مجلة « ماغازين » الفرنسية الصادرة في بيروت والثاني في مجلة « الاسبوع العربي » الصادرة في بيروت . (راجع هذين المقالين في الملحق رقم ٤) .

اما الاجتماع الثاني بين الرجلين فقد تم في منزل الشيخ بشارة الخوري في عاليه ، اثر ظهور نتائج الانتخابات ، حيث جرى الاتفاق على المبادىء الاساسية للميثاق الوطني .

اما الصحفي حنا غصن ، الذي عرفه بقربه من رياض الصلح فقد نشر عام ١٩٧٤ مقالا عن الظروف التي رافقت اجتماع الزعيمين جاء فيه(٤٦) : « كان ميشال زكور واسعد عقل وبعض السياسيين المسيحيين من ذوي النزعة القومية اللبنانية ، قد بدأوا منذ عام ١٩٢٩ يهاجمون الانتداب الفرنسي وينتقدون تجاوزاته ، مطالبين بالاستقلال، الامر الذي حببهم الى قلوب الاوساط القومية العربية ، باعتبار ان لبنانيتهم كانت تناسب القوميين العرب والوطنيين السوريين ، لا سيما انهم كانوا غير طائفيين . كان هؤلاء قد ادركوا ان وراء موقف رياض الصلح ، وغيره من القوميين العرب اسبابا جديرة بالاهتمام . فالسلبية الاسلامية كان لها مبررها على اعتبار ان المسلمين العرب ثاروا على العثمانيين المسلمين لكي ينالوا الاستقلال لا لكي يقعوا تحت انتداب فرنسا . هذا التفهم اوجد علاقة شخصية بين هؤلاء « الوطنيين اللبنانيين » و« المسلمين العروبيين » ، ومن هنا انطلقت الشرارة الاولى لفكرة لبنان المستقل ، هذه الفكرة التي ما لبث الوطنيون السوريون ان تقبلوها . ابتداء من الثلاثينات .

« ... اثناء الحرب ، كان رياض الصلح وعددا من الوطنيين اللبنانيين والسوريين ، على صلة مع الانكليز ، وقد طلب مني رياض الصلح (الحديث لحنا غصن) ان اكتب مقالا عنوانه : « لماذا نحن مع الانكليز » . وبعد انتخابات ١٩٤٣ ذهب رياض الصلح الى دمشق حيث اجتمع بالزعماء السوريين ، كسعدالله الجابري ، وفارس الخوري ، وجميل مردم بك ، الذين ابلغوه تفضيلهم للشيخ بشارة الخوري كمرشح لرئاسة الجمهورية ، على أساس ان اميل اده كان لا يخفي انحيازه لفرنسا . أثار رياض الصلح في تلك الاجتماعات مشكلة « الاقضية الاربعة » مطالبا رفاقه في النضال القومي ، التخلي

---

(٤٦) راجع مجلة « الاسبوع العربي » ، بيروت ، العدد الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٠ .

عن المطالبة بها ، وذلك لطمأنة اللبنانيين . عارض فارس الخوري طلب رياض الصلح ولكن سعدالله الجابري وافق رياض الصلح على الطلب . وكانت حجة رياض الصلح : ما الضرر في ان يكون عدد الدول العربية ست بدلا من اربع ؟ وان المسيحيين في لبنان وسوريا لا يفرقون بسهولة بين الاسلام والعروبة . وهذا ما يتيح للاستعمار الغربي فرصة استغلال مخاوفهم واستخدامها لتهديد العالم العربي . ولذلك فأنه من الافضل ، لقطع الطريق على مناورات الاستعمار ، ان يكون هنالك دولة لبنانية عربية تكرس الفكرة بأن العروبة لا تعني الاسلام .

« ... وذهب رياض الصلح الى أبعد من ذلك مقترحا ان يكون لبنان ذا طابع مسيحي لكي يشعر كل مسيحي انه يستطيع اللجوء والعيش في لبنان . »(٤٧)

(٤٧) هذه الاشارة الى « طابع لبنان المسيحي » ، كانت من بين النقاط الاساسية التي جرى الخلاف عليها بين المسلمين والمسيحيين ابتداء من عام ١٩٧٠ ، والتي كانت الكتائب والمسيحيون عامة يؤكدون على انها تشكل جزءا من الميثاق الوطني . تقول نجلا عطيه ، في اطروحتها ، تبريرا لانقلاب رياض الصلح من مناضل قومي عربي الى مسؤول لبناني ، أن رياض الصلح ادرك منذ ١٩٣٠ ضرورة استجلاب المسيحيين الى فكرة الاستقلال عن طريق تطمينهم ، وربما كان السبب ادراكه ايضا ان فكرة دمج لبنان بسوريا أمر صعب وانه من الافضل ان يستقل لبنان . وتضيف نجلا عطيه ان قبول رياض الصلح بفكرة الكيان اللبناني المستقل مردها ان هذا الاستقلال قد يكون الخطوة الاولى نحو الوحدة العربية .

من خلال احاديثه والاقوال التي نسبت اليه ، يبدو ان رياض الصلح كان مقتنعا بفكرة الكيان اللبناني المستقل والمتعاون تعاونا وثيقا مع الدول العربية . والمقربون من رياض الصلح يقولون انه كان شديد الحرص على كسب ثقة المسيحيين ، تمهيدا لاقناعهم في المستقبل بالقضية العربية (تقول نجلا عطيه ان هذا التبرير اعطته ابنة رياض الصلح ، كما اكده ابن عمه كاظم الصلح لها عام ١٩٦٢) . وتعلق نجلا عطيه على هذا الجدل بقولها : « من الصعب جدا معرفة ما اذا كان رياض الصلح يلعب لعبة مزدوجة او اذا كان رائد فكرة « لبننة » المسلمين . المواقف العلنية تؤكد هذا الاحتمال الاخير . ولكنه من الممكن انه لم يكن بامكانه ان يفعل غير ذلك نظرا لوجود الشيخ بشارة الخوري في الحكم . » راجع ، اطروحتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨١ .

ويختم حنا غصن مقاله بقوله: «عندما عدت مساء من زيارة رياض الصلح في دمشق الى بيروت اسرعت بابلاغ الشيخ بشارة الخوري ما حدث في دمشق ، فدمعت عيناه وقال لي : « بشارة ، لن ينسى لك هذه « البشارة » ! »

الشيخ بشارة الخوري في مذكراته ، اكد حصول هذه اللقاءات بينه وبين رياض الصلح بقوله : « كان رياض الصلح يزورني بعد الانتخابات وأثر تكليفه بتأليف الحكومة . غير ان اجتماعاتنا في السرايا كانت متقطعة بسبب استقبال الوزراء والزوار . لذلك عمدنا الى الاجتماع في منزلي بعاليه حيث وضعنا الخطوط الكبرى للبيان الوزاري . خلال هذه الاجتماعات اتفقنا على الطريقة التي كان علينا اتباعها لننهي عهد الانتداب ولبلوغ الاستقلال ولاعلان الميثاق الوطني ، هذا الميثاق الذي هو اتفاق الفئتين اللتين يتألف منهما الوطن اللبناني، من اجل بلوغ الاستقلال والتخلي عن فكرة الحماية الاجنبية من جهة والوحدة مع سوريا من جهة اخرى »(٤٨) .

كثيرون من بين السياسيين الذين اشتركوا من قريب أو بعيد في احداث ١٩٤٣ ، يختلفون في رواياتهم حول هذه اللقاءات التي تمت بين الشيخ بشارة ورياض الصلح ، مشككين في أن تكون هذه اللقاءات ، وحدها ، هي التي أدّت الى ايجاد صيغة الميثاق . وبدون ان ينكروا اهمية هذه اللقاءات يذكرون بعض الحوادث او يشيرون الى بعض الظروف التي كثيرا ما تكون الغاية منها ابراز الدور الذي قاموا به في معركة الاستقلال .

فالشيخ بيار الجميل ، رئيس الكتائب ، يؤكد في أكثر من حديث ، أن الاجتماعات بين رياض الصلح والكتائب ، قبل وخلال

(٤٨) « حقائق لبنانية » ، الجزء ٢ ، ص ٤ .

عام ١٩٤٣ ، قد ساعدت على بلورة فكرة الصيغة الوطنية التي سوف تدعى بالميثاق(٤٩) .

ويؤكد جوزف شادر ، نائب رئيس الكتائب السابق حصول أكثر من حوار بين رياض الصلح والكتائب ، وانه من خلال هـذا التحاور توصل الفريقان الى ايجاد نوع مـن التفاهم الذي يتضمن الخطوط الكبرى لما سوف يصبح فيما بعد الميثاق الوطني(٥٠) .

ويصف صبري حمادة ، رئيس المجلس النيابي الاسبق ، ورفيق الشيخ بشارة الخوري ، الظروف التي جرى فيها الاتفاق على مبادىء الميثاق في حديث صحفي ادلى به عام ١٩٧٠ (٥١) قائلا: « ... هذا الميثاق الذي لم يدوّن أي بند منه والذي ادّعى الكثيرون ابوته ، قد وضع في منزل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ، بعد انتخابه ، وكان يحضر الاجتماعات التي أبرزت مبادئه كل مـن الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وصبري حماده ومن حين لآخر كان صائب سلام يحضر بعض الاجتماعات . لقد كان علينا ان نجد صيغة جديدة تشكل حلا وسط وترضي كل المواطنين . فالذي كنا نسعى اليه هو التوفيق بين مختلف التيارات التي كانت تتنازع البلاد ، وتعوق بلوغنا الاستقلال » .

وفي مقال نشر في مجلة « الصياد » عام ١٩٧٤ (٥٢) ، سرد تاريخي لأهم اللقاءات التي تبلورت خلالها فكرة الميثاق وبرزت معالمه الاساسية. في هذا المقال يقتصر دور الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح على

---

(٤٩) يقول الشيخ بيار الجميل : « سألني رياض الصلح عما يجب علينا أن نفعل لطمأنة الذين ما زالوا خائفين ؟ فقلت له : فلندع التعاون يمهد للثقة المتبادلة . فالمسألة ليست مسألة كلمات او وعود او مواثيق مكتوبة ، بـل مسألة ثقـة وطمأنينة » . تصريح ادلى به لجريدة « العمل » العدد الخاص بالذكرى الثلاثين لتأسيس الكتائب – ١٩٦٧ .

(٥٠) العدد الخاص لجريدة « العمل » ، تشرين ١٩٦٦ .

(٥١) مجلة « الاسبوع العربي » ، عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٠ .

(٥٢) العدد الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٠ ومن الارجح ان يكون الموحي به واحد من آل الصلح .

انهما قاما بتكريس صيغة كانت تختمر في النفوس وتتبلور منذ عام ١٩٣٠ ، وانهما اعطياها الصيغة الرسمية . يقول كاتب المقال :

« ان الميثاق الوطني لم يكن صنع بطلي الاستقلال بل نتيجة لتطور مرت به البلاد ابتداء من عام ١٩٣٠ . فحتى هذا العام ، كان المسيحيون ، بوجه عام والموارنة على وجه اخص ، مخلصين لفكرة لبنان الكبير وموالين للانتداب الفرنسي ، كما كان المسلمون رافضين للكيان اللبناني وللانتداب الفرنسي . الا انه ابتداء من عام ١٩٣٠ بدأت تظهر بوادر تطور في موقف كل مـن الفريقين . فبعض السياسيين المسلمين ، ادركوا انـه مـن الصعب بلوغ الاستقـلال اذا لم يلتق المسيحيون معهم في نضالهم ضد الانتداب ، فقرروا وضع مطالبتهم الوحدوية جانبا وتركيز مطالبتهم بالاستقلال . ففي نظرهم ان الوحدة مع سوريا ، في حال تحققها ، لن تشمل الا المناطـق ذات الاكثرية الاسلامية ، الامر الذي سوف يعزز الشعور العدائي للعروبة في المناطق الجبلية المسيحية ويساعد على التدخل الاجنبي ضد المصالح العربية . غير انه يجب انتظار عام ١٩٣٥ ، حين عقد الاجتماع في منزل عمر بيهم بحضور عبد الحميد كرامي وعمر الداعوق وسليم علي سلام وخيرالدين الاحدب وعبدالله اليافي وصلاح بيهم ، لكي تتوضح معالم هذا الاتجاه الجديد ، يقول تقي الدين الصلح انه هو صاحب الفكرة وان الذين حضروا هذا الاجتماع رفضوها للوهلة الاولى(٥٣) . وبعد عام تقريبا ، حاول كاظم الصلح ، طرح الفكرة ، « في مؤتمر الساحل » الذي عقد في منزل سليم سلام ، فحيل دونه ، الامر الذي حمله على مغادرة الاجتماع ونشر الكتيِّب الشهير « بين الاتصال والانفصال »(٥٤) .

ويمضي المقال ساردا تطور فصول تبلور الميثاق فيقول :

« ... اما من الجهة المسيحية ، فثمة اصوات عديدة كانت قد ارتفعت ابتداء من الثلاثينات داعية الى الاتفاق مع المسلمين على

---

(٥٣) في رواية لنصري المعلوف (حديث شخصي) ان كاظم الصلح هو الذي عرض الفكرة في هذا الاجتماع وان رياض الصلح وحده من بين الحضور ، وافقه عليها .

(٥٤) راجـع الملاحق .

قاسم مشترك . فالشيخ بشارة الخوري والدستوريون كانوا في طليعة هؤلاء . غير انهم لم يكونوا الوحيدين . فيوسف السودا كان قد شكل حركة سياسية اسماها « الميثاق الوطني » ، ضمت عددا من الوطنيين المسيحيين والمسلمين . وفي عام ١٩٣٧ ، وقّع يوسف السودا ونصري المعلوف وتقي الدين الصلح وسليم ادريس ونجيب الصايغ وغيرهم ، وثيقة سياسية تتضمن مبادىء وطنية مشتركة سميت « الميثاق الوطني » .

« وقبل حركة يوسف السودا ، كان حزب « الاستقلال الجمهوري » ، الذي تأسس عام ١٩٣١ ، ورئسه عزيز الهاشم ، قد طرح فكرة توحيد الصف الوطني حول قاعدة وطنية واحدة .

« وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الافكار تنتشر في لبنان كان ثمة تطور آخر يتحقق في سوريا . حيث اخذ الوطنيون يدركون أن مطالبتهم بالاستقلال أخذت تصطدم بمطالبتهم « بالاقضية الاربعة » التي ضمّت الى لبنان وانه لا بد من تقديم الاستقلال على كل شيء . فكان ان نصحوا الوحدويين والقوميين العرب في لبنان ، بتبني فكرة اولوية الاستقلال وايجاد صيغة وطنية مشتركة مع اللبنانيين اللاوحدويين . وقد جاء في مقال نشرته صحيفة « القبس » الناطقة باسم الحركة الوطنية في سوريا : « نحن في سوريا مستعدون لاعطاء لبنان مزيدا من الاراضي اذا اجمع اللبنانيون على المطالبة بالاستقلال » .

« ... وعند انتهاء الحرب العالمية ، كانت بريطانيا تشارك فرنسا في ادارة شؤون سوريا ولبنان . عمل الزعماء الوطنيون في مصر وسوريا بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، على توفيق الزعماء السياسيين المسلمين ، مع الكتلة الدستورية . ويروي الشيخ بشارة الخوري في مذكراته زيارته للقاهرة فيقول :

« ... قلت للنحاس باشا ان لبنان يريد الاستقلال في حدوده الراهنة كما يريد التعاون مع الدول العربية . فأجابني جميل مردم بقوله : « نحن في سوريا نثق بالشيخ بشارة الخوري وبنظرته السياسية ، وعندما تثق سوريا فأنها مستعدة لاعطاء لبنان مزيدا من الاراضي » .

ويختتم الكاتب مقاله بقوله : « ... تلك هي التطورات التي سبقت ولادة الميثاق ومهدت لها ، اما الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، فلم يفعلا سوى تكريس هذا التطور الذي بدأ منذ عام ١٩٣٠ » .

من قراءة هذا المقال ، المليء بالحقائق الثابتة ، وبالرغم من ان عبارة « الميثاق الوطني » قد طرحت في الساحة السياسية اللبنانية قبل سنوات وان المبادىء التي اتفق عليها عام ١٩٤٣ كانت « في الجو » منذ سنوات ، فان احدا لا يمكنه ان ينكر أو ان يقلل من اهمية اللقاءات التي تمت بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، أو من علاقتها بوضع الاسس الرئيسية لما سوف يصبح الميثاق الوطني .

فالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح لم يكونا ممثلين للطائفتين المارونية والسنية ، في الحكم فحسب بل كانا ايضا ممثلين التيارين ، « الوطني اللبناني » و« الوطني العربي» اللذين تنازعا مصير لبنان منذ عام ١٩٢٠ . ثم ان اتفاقهما لم يكن اتفاقا بين مثقفين شباب حول أفكار عامة أو اتفاق سياسيين في المعارضة ، بل اتفاق مسؤولين في أعلى مرتبات المسؤولية السياسية يعرفان أن كل سطر من الاتفاق سوف يترجم الى التزامات وأعمال لها تأثيرها ومضاعفاتها على الصعيدين الوطني والدولي . لقد كانا يعرفان ان اتفاقهما هو الخطوة السابقة للاستقلال ، لا مجرد اقتسام للحكم .

لكل هذه الاسباب ، فاننا نجيز لأنفسنا اعتبار اللقاءات التي تمت بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح في صيف عام ١٩٤٣ ، المناسبة التي وضعت خلالها اللمسات الاخيرة لصيغة الميثاق الوطني ، وان ما جرى من احاديث واتفاقات ، بمثابة الاسس النظرية للميثاق الوطني .

ب – الانتفاضة الشعبية في تشرين ١٩٤٣ أو تكريس ولادة الميثاق

أكثر من ظرف ومناسبة ، ساعد على ابراز ارادة اللبنانيين في بلوغ الاستقلال التام . فانتخاب الشيخ بشارة الخوري لرئاسة

الجمهورية وتكليف رياض الصلح تأليف الحكومة واتفاق الرجلين على الصيغة الوطنية المؤلفة بين التيارين الوطنيين المتضادين ، لم يكن ينقصها سوى الاستفتاء الشعبي الذي يكسبها نوعا من الشرعية المطلقة(٥٥) . فجاءت حادثة اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء وما أحدثته من انتفاضة شعبية عارمة ، لتعطي الميثاق نوعا من الشرعية الشعبية .

خمسة احداث ، جرت في نهاية عام ١٩٤٣ ، من شأنها ان ترجح وجهة نظر القائلين بأن الصيغة الوطنية والسياسية التي التقى عليها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، انما كانت هي الصيغة التي ينتظرها اكثرية الشعب او على الاقل ، كانت تتضمن أهم المبادىء التي كان الشعب تواقا اليها أو مقتنعا بها وهذه الاحداث هي :

١ ـ مناقشات مجلس النواب في جلسة تعديل الدستور :

خلال هذه المناقشات ، تكلم أكثر من نائب : اميل لحود (ماروني) ، عبد الحميد كرامي (سني) ، هنري فرعون (كاثوليكي)، مؤكدين عزم جميع اللبنانيين على « تحرير » الدستور(٥٦) .

٢ ـ الاجماع الشعبي :

يصف الشيخ منير تقي الدين ، الذي عايش تلك الفترة عن كثب ، في كتابه « ولادة استقلال »(٥٧) الاجماع الشعبي الذي اصطدمت

---

(٥٥) بعض غلاة اليسار ـ كذلك بعض غلاة اليمين ـ يعتبرون ان الميثاق الوطني ظل اتفاقا بين السياسيين وان الشعب لم يكن مطلعا عليه كما لم يوافق عليه .

(٥٦) مما قاله عبد الحميد كرامي في خطابه : « اذا كنا قد تنكرنا للبنان حتى هذا اليوم ، فلأنه لم يكن مستقلا ، اما اليوم وقد أصبحنا « ايجابيين » وان الحكومة قد أعلنت ان لبنان عربي الاصل واللغة والقلب ، فأنا لا أفرق ، الآن ، بين بيروت ودمشق وبغداد . ولا نريد ان يتأخر استقلال لبنان ثانية واحدة » . (راجع محاضر مجلس النواب ، جلسة ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣) .

(٥٧) مرجع سبق ذكره .

به السلطات الفرنسية اثر اقدامها على اعتقال اعضاء الحكومة فيقول :

« ... عندما بلغ اللبنانيين خبر اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء ، خرجوا الى الشوارع قاصدين منازل الزعماء المعتقلين ، فزار المطران مبارك منزل رياض الصلح وقام المفتي الشيخ توفيق خالد بزيارة القصر الجمهوري ، وطافت وفود شعبية على القنصليات الاجنبية والعربية معربة عن استنكارها . ثم أخذت الجماهير تهاجم قاطرات الترامواي ، وتمزق صور القادة الفرنسيين التي كانت قد الصقت في الشوارع ، وتصدت الجماهير للسيارات الفرنسية ووقعت عدّة اشتباكات بينها وبين القوات العسكرية الفرنسية . وفي اليوم التالي أذاع المندوب الفرنسي قراره بحل المجلس وتعليق الدستور وتعيين اميل اده رئيسا للدولة ، فأعلنت الصحافة الاضراب وبدأت أعمال المقاومة . حاول اميل اده تأليف حكومة ولكن معظم السياسيين اعتذروا عن الاشتراك فيها فاكتفى بتأليف مجلس مدراء ، الا ان الموظفين رفضوا اطاعة اوامر السلطة الجديدة ...

« ... وعقد مجلس النواب اجتماعاته في جو من الحماس الوطني المنقطع النظير . وخرجت السيدات المسلمات والمسيحيات ، من كل الطبقات، يتظاهرن في الشوارع متعرضات للجنود السنغاليين. وحاصرت القوات الفرنسية منطقة البسطة في الوقت الذي كانت فيه الكتائب اللبنانية تصطدم بالقوات الفرنسية التي اعتقلت الشيخ بيار الجميل . وتوحدت منظمتا الكتائب والنجادة واخذتا تستعدان للمقاومة الشعبية ، وأصبح بيت الكتائب مركزا لهذه المقاومة .. »

٣ ـ صمود النواب :

رفض مجلس النواب قرار المندوب الفرنسي القاضي بحله وبتعليق الدستور ، وعقد النواب جلسة في صباح يوم الازمة أي في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ بينما كانت القوات الفرنسية تحاصر مبنى المجلس ، واتخذوا قرارا بالاحتجاج على العدوان الذي وقع على الدولة والدستور . وصوّت الحاضرون بالاجماع على اقتراح يقضي بالمحافظة

على الدستور والنظام وبتأليف حكومة انقاذ وطني . وفي ١٢ تشرين الثاني ، عقد النواب جلسة ثانية في منزل آل سلام في المصيطبة ، حيث جرى الاقتراع بالاجماع على اقتراح يقضي بالمحافظة على الدستور وبتأييد الحكومة المعتقلة وبمواصلة النضال » .

٤ ــ المؤتمر الوطني :

في الوقت الذي كان فيه النواب يرفضون الامر الواقع ، والطلاب يتظاهرون في الشوارع والاحزاب تستعد للمقاومة ، عقد اجتماع ضمّ عددا كبيرا من الشخصيات ذات الصفة المهنية أو الفكرية او الاجتماعية البارزة من جميع الطوائف ، كما حضر هذا المؤتمر الوطني(٥٨) ممثلون عن الاحزاب والمنظمات والنقابات . وقد ساعد انعقاد هذا المؤتمر على الحؤول دون وقوع انقسام طائفي في البلاد بعد ان نشطت السلطات الفرنسية في محاولة اجتذاب الاوساط المسيحية لتأييدها(٥٩) . وقد أيدّ هذا المؤتمر الحكومة المعتقلة .

٥ ــ الاستقبال الشعبي يوم ٢٢ تشرين الثاني :

مما لا ريب فيه أن التظاهرات الشعبية التي عمّت جميع المدن اللبنانية ، لدى اذاعة نبأ الافراج عن رئيس الجمهورية والحكومة ، والاستقبال الشعبي المنقطع النظير الذي لاقاهم في طريق عودتهم من راشيا الى بيروت تعتبر ، الى حد بعيد ، استفتاء شعبيا للنهج الوطني الذي وضعوه ونفذوه ، لقد بلغ الحماس الشعبي والروح الوطنية الذروة(٦٠) مؤكدا حقيقتين : ان الاستقلال التام كان مطلبا وطنيا شبه

(٥٨) انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من السادة : سليم ادريس ، جورج حنا ، محمد خالد ، حبيب ربيز ، رئيف ابي اللمع ، فريد طليع ، الياس بعقليني ، ميشال فرعون ، سليم طياره ، احمد داعوق ، نقولا بسترس ، محي الدين نصولي ، محمد علي بيهم ، ابراهيم الاحدب ، عبد الرحمن سحمراني ، جورج ريّس ، الياس طرابلسي .

(٥٩) راجع « ولادة استقلال » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٨ .

(٦٠) المرجع نفسه ، ص ١٧٥ .

اجماعي وان اللبنانيين راغبين في التعايش بل في حياة وطنية مشتركة .

ان هذه الاحداث والتظاهرات الخمس ، يمكن اعتبارها ، عن حق ، نوعا من الاستفتاء الشعبي . صحيح ــ كما يقول المؤرخ الفرنسي بيار راندو(٦١) : « ان هذه التظاهرات الشعبية كانت موجهة ضد العمل الطائش الذي اقدم عليه المندوب الفرنسي، ومؤيدة للاستقلال»، أي ان الجماهير الثائرة لم تكن مطلعة على تفاصيل الاتفاق الذي تمّ بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، أي على محتوى الميثاق الوطني ، ولم تتظاهر تأييدا لهما بل انتفاضا ضد الذين اعتدوا على الاستقلال والدستور . ولكن ، في الوقت نفسه ، لا يمكننا انكار حقيقة اخرى وهي ان النواب والزعماء والوجهاء والسياسيين وقادة الاحزاب والصحفيين ، وكبار رجال الدين كانوا على علم بالخطوط الكبرى للبرنامج الوطني الذي اتفق عليه الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح أي على استقلال لبنان الناجز ، والكيان الوطني النهائي والتعاون العربي . فهذه الاسس تضمنها البيان الوزاري الذي وافق عليه المجلس باجماع النواب الحاضرين .

وفي الحقيقة والواقع فان اللبنانيين الذين كانوا يشعرون ، منذ عام ١٩٢٠ بأنهم منقسمين وطنيا وسياسيا ، احسوا عام ١٩٤٣ ، ولأول مرة ، بأنهم يشكلون فريقا وطنيا وسياسيا واحدا ، حول الميثاق الوطني ، الذي صهر عقيدتين وطنيتين وسياستين في عقيدة واحدة .

(٦١) يقول بيار راندو واصفا تلك الايام : « وحّدت حوادث تشرين الثاني ١٩٤٣ ، بين المسلمين والمسيحيين في فريق وطني واحد . وكان هذا الاتحاد موجها ضد الانتداب لا ضد فرنسا . وعند الافراج عن الحكومة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، اعتبر اللبنانيون ، بمسلميهم ومسيحييهم ، ان هذا الانتصار قد كرس اتفاقهم . فأسموا هذا الاتفاق غير المكتوب ، « الميثاق الوطني » ، ان هذا الميثاق هو تكريس للمشاركة ، على اساس طوعي ومتساو ، بين المسلمين والمسيحيين ، في الامة والدولة اللبنانية » . (راجع « المؤسسات السياسية للديمقراطية اللبنانية » ــ مقال نشر في مجلة « اوريان » الفرنسية ــ عدد تشرين الثاني ١٩٥٨ .

في تشرين الثاني ١٩٤٣ ، كان الوفاق الوطني بين اللبنانيين ، على المستويين السياسي القيادي والشعبي حقيقة ظاهرة وملموسة .

خلاصة القسم الاول

هذا العرض التاريخي للاحداث والتطورات السياسية والاجتماعية والطائفية ، التي عرفها « جبل لبنان » ثم « لبنان الكبير » ، والذي اطلقنا عليه عنوان « تكوّن الميثاق الوطني » ، اتاح لنا متابعة مراحل تجلي القوى النابذة والقوى الجاذبة التي تنازعت مصير الطوائف والسكان الذين دعوا في القرن العشرين لأن يكونوا « لبنانيين » .

حاولنا تتبع ورسم الخطوط الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقرب بين هذه الطوائف والسكان ، حينا ، وتباعد او تفرق بينها ، حينا آخر ، وذلك منذ ان تمركزت هذه المجموعات البشرية على الارض اللبنانية ، (أي منذ القرن الحادي عشر) وحتى اندماجها في دولة واحدة (أي عام ١٩٢٠) . ولقد توسعنا في استعراض الاحداث التي تعاقبت في الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و١٩٤٣، لأن الميثاق الوطني ، تبلور وتكوّن خلال هذه الفترة .

فمن استعراض هذه الوقائع التاريخية وهذه المعطيات الاجتماعية والاقتصادية ماذا يمكننا ان نستخلص ؟

الخلاصة الاولى هي ان هذه الوقائع والمعطيات ، يمكن ان تتخذ حججا واسانيد لتبرير كل النظريات العقائدية سواء تلك التي « قدّست » الميثاق أم تلك التي حمّلته كل أوزار المشاكل اللبنانية . فليس اسهل من ابراز بعض هذه الوقائع والمعطيات وكتمان او حجب غيرها ، لكي تبرر هذه النظرية أو تلك . حتى الذين لم يحاولوا « فلسفة » الميثاق ، بل اكتفوا بتطبيق بعض المبادىء العامة في السياسة الخارجية أو الداخلية ، أي المدرسة السياسية التي حكمت لبنان منذ الاستقلال ، فهؤلاء لا تنقصهم الوقائع والمعطيات لتبرير مواقفهم .

فلنحاول ان نرى عن كثب مختلف التأويلات لاسباب تكوين الميثاق تاريخيا .

النظرية التاريخية

هنالك فريق من اللبنانيين ، يقول « بأن ميثاق ١٩٤٣ انما جاء ليكرس الامال والآلام التي عاناها اللبنانيون منذ قرون(٦٢) . ويستند هذا الفريق لتبرير نظريته على اكثر من حجة . فأصحابه يعتبرون ان نضال اللبنانيين من أجل استقلالهم وسيادتهم يعود الى قرون عديدة . فالامير فخر الدين المعني ثم الامير بشير الشهابي الكبير ، كانا ، في نظر هذا الفريق ، اميرين ثائرين على الامبراطورية العثمانية ، ويبالغ « القوميون » اللبنانيون ، في تضخيم دور الاميرين فخر الدين وبشير الثاني من أجل العودة بالنضال اللبناني الاستقلالي الى القرون السالفة .

مما لا ريب فيه ان الاميرين فخر الدين وبشير كانا يتمتعان بشخصية فذّة وان طموحهما جعل منهما « أميرين تاريخيين » وحاكمين فعليين للجبل اللبناني ولقسم من الاراضي المجاورة له ، الا ان جبل لبنان ظل في ايامهما جزءا من الامبراطورية العثمانية ولم يبلغ الاستقلال الوطني الحقيقي، الا انه في الوقت نفسه لا يجوز انكار الدور الذي لعبته الامارة المعنية ثم الشهابية في « توحيد » الادارة وازالة الحواجز النفسية والادارية التي كانت تفصل بين الطوائف .

صحيح ان نضال الموارنة ، لا سيما بعد منتصف القرن التاسع عشر ، للتحرر من السلطة العثمانية ، أو للوصول الى نوع من الحكم الذاتي ، أمر لا يمكن لأحد ان ينكره ، ومن حق اصحاب النظرية

(٦٢) ذلك كان موقف الكتائب الرسمي لمدة طويلة ، كذلك موقف المسيحيين المعتدلين او الوسطيين . ويعارض هذا الموقف الفريق الشديد التعصب للبنانيته (الشوفينيين) الذي يعتبر أن اضافة صفة الالتزام العربي على الكيان اللبناني ، انما هو انحراف عن المجرى التاريخي للتيار القومي اللبناني والاستقلالي .

القومية اللبنانية ، أن يقولوا أن النضال من أجل السيادة يعود الى قبل ١٩٢٠ ، فخلال عهد المتصرفية (١٨٦١ـ١٩١٧) كان الصراع بين الموارنة والعثمانيين شبه مكشوف . ولقد كان اعلان « لبنان الكبير » ، عام ١٩٢٠ ، تتويجا للنضال « الماروني ـ اللبناني » وانتصارا للتيار السياسي الذي يمثله ، كذلك بعد الانتداب فقد استمر عدد من الزعماء الموارنة ، رغم محبتهم لفرنسا ، يطالبون بالاستقلال اللبناني (داود عمون ، ميشال زكور ، يوسف الخازن) .

من هذه الزاوية فأن من حق اصحاب هذه النظرية ، ان يقولوا أن الميثاق الوطني ، انما كان تتويجا للنضال التاريخي من أجل الاستقلال .

ان الامر الذي يدعو الى الاستغراب ، هو ان اللبنانيين العروبيين، يقولون ايضا ، ان ميثاق ١٩٤٣ ، انما هو تتويج للنضال من اجل الاستقلال(٦٣) . انما القرب بينهم وبين « القوميين اللبنانيين » ، هو ان نضالهم كان يختلف في الاساس والغاية . فألامير فخر الدين ، في نظرهم هو أول رائد «للاستقلال العربي» في الامبراطورية العثمانية ، كذلك الامير بشير الثاني بتحالفه مع محمد علي الكبير ، انما كان يسعى للهدف ذاته ، ومن أجل ذلك رفض التحالف مع بونابرت ، أثناء محاصرته لعكا ، وآثر التحالف ، فيما بعد ، مع محمد علي وابراهيم باشا اللذين طمحا الى تحرير المنطقة العربية من العثمانيين .

في نظر القوميين العرب ، كان النضال ضد الانتداب الفرنسي بعد عام ١٩٢٠ مواصلة للنضال من اجل استقلال الشعوب العربية ومنها الشعب اللبناني ، وما بلوغ الاستقلال التام وتكريس وجهه العربي ، عام ١٩٤٣ ، الا تتويج للنضال العربي القومي من أجل التحرر من الاستعمار العثماني ثم الغربي . لقد وصف كمال جنبلاط المتحدّر من عائلة اقطاعية حكمت جزءا من الجبل اللبناني، والمؤسس في الوقت ذاته ، لحزب اشتراكي ، عروبي العقيدة القومية ، وصف الميثاق

(٦٣) راجع محاضرات ومقالات حسن صعب وعصام نعمان وزكي النقاش ومقولات القوميين العرب بوجه عام .

الوطني بأنه « التّف بين الفكرة اللبنانية والفكرة العربية » . ولعل في هذا الوصف ما يوضح ، حرص الفريقين « الوطني اللبناني » و« الوطني العربي » ، على اعتبار الميثاق خاتمة نضال تاريخي من أجل الاستقلال.

النظرية الاجتماعية – الاقتصادية

بالنسبة لبعض الباحثين الذين يولون الحركات الشعبية وتطور البنيات الاجتماعية والاقتصادية الاهتمام الاول(٦٤) ، فان الميثاق الوطني كان النتيجة الطبيعية لتطور البنيات الاجتماعية والاقتصادية وارادة العيش المشترك للسكان . في نظر أصحاب هذه المقولة أن طموح الامير فخر الدين أو الامير بشير ، لم يقررا مجرى التطور بل ان الطائفية السياسية لم تكن موجودة في جبل لبنان قبل القرن التاسع عشر ، وهذا ما يدل على ان السكان ، على اختلاف مذاهبهم الدينية ، كانوا راغبين في العيش المشترك . والدليل على ذلك ان الموارنة لم يكفوا عن الانتشار في اواسط وجنوبي جبل لبنان ، وكانت مناطق ذات اكثرية درزية وشيعية ، الامر الذي يؤكد ارادة ابناء الجبل على التعايش . دليل آخر ، قدمته « عامية انطلياس »(٦٥) كذلك ثورة الفلاحين في كسروان وحركة طانيوس شاهين ضد الاقطاعيين الموارنة(٦٦) كذلك اعدام المناضلين « المسلمين العروبيين » و «المسيحيين

(٦٤) كالماركسيين وعلماء الاجتماع وبعض المفكرين الوطنيين الراديكاليين امثال عبدالله لحود .

(٦٥) اجتماع شعبي عقد في قرية انطلياس يوم الثامن من ايار ١٨٤٠ ، حضره ممثلون عن الطوائف المارونية والسنية والدرزية والشيعية ، ووقعوا « ميثاقا » يعترضون فيه على الضرائب والتطويع الجبري في الجيش والاحتلال المصري .

(٦٦) كان طانيوس شاهين ، فلاحا من قرية ريفون في كسروان ، قبل ان يتزعم حركة عصيان الفلاحين ضد مشايخ كسروان ، وقد استطاعت هذه الحركة ان تتحول الى ثورة اخرجت الاقطاعيين من منازلهم ووزعت اراضيهم على الفلاحين واعلنت « الجمهورية » . وكان فريق من رجال الدين الماروني والرهبان يؤيدون هذه الحركة . وقد اعتبر الكثيرون هذه الحركة بمثابة اول ثورة اشتراكية في الشرق .

اللبنانيين » ، اثناء الحرب العالمية الاولى في السادس من ايار ١٩١٧ (٦٧) من قبل السلطات العثمانيــة ، كذلك الانتفاضة الشعبية في تشرين الثاني ١٩٤٣ .

من وجهة نظر الماركسيين والراديكاليين ، فأن وعي الطبقات العاملة في الزراعة لحقوقها في القرن التاسع عشر ، بالاضافة الى نمو تجارة الحرير بين الجبل اللبناني واوروبا ، هو ما ابرز طبقة جديدة كانت مصلحتها ازالة الاقطاع السياسي ، كذلك فأن نضال الطبقــة البورجوازية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية ضد الانتداب الفرنسي ، هو الذي خلق الوعي الوطني ووحّد بين المسلمين والمسيحيين المنتمين الى هذه الطبقة . كما أن مصالح البورجوازية الصناعية والتجارية وأصحاب المهن الحرة ، هي التي حملت ابناء هذه الطبقة المتزايدي العدد ، على تفضيل المجال الاقتصادي العربي على العلاقة مع فرنسا .

ان هذا التفسير المادي للتاريخ بل هــذا التبرير الاقتصادي لميثاق ١٩٤٣ ، لا يفتقر ، هو ايضا ، الى حجج وأسانيد .

النظرية السياسية

هنالك ، ايضا ، الذين يقولون بأن الميثاق لم يكن سوى «تسوية» او « صيغة سياسية » ، لبلوغ الاستقلال ، بل « صيغة مشاركة » بين سياسيين ينتمون الى فريقين عقائديين مختلفين(٦٨) . اصحاب هذا الرأي يقولون ، تدعيما لرأيهم ، ان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، لم يجتمعا الا في صيف ١٩٤٣ ، وان التضاد الوطني بـين المسلمين والمسيحيين ، بين العروبيين واللبنانيين ، كان قائما ومحتدما حتى عام ١٩٤٣ .

---

(٦٧) يحتفل رسميا كل عام في السادس من ايار بذكرى الشهداء .
(٦٨) راجع مقال جورج نقاش الشهير « سلبيتان لا تصنعان امة » . وهو مقال حوكم بسببه وحكم عليه بالحبس سنة .

من هذه الزاوية نستطيع ان نقول ، مع هؤلاء ، أن الشيخ بشارة الخوري ، ربما لم يصل الى رئاسة الجمهورية ، لولا دعم السياسة البريطانية له ، وانه لولا وجود الجنرال سبيرس لربما تأخر الاستقلال بعض الوقت أو لربما سلك اليه اللبنانيون طريقا آخر .

ويقول أصحاب هذا التبرير السياسي للميثاق ، ان اتفاق الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح كان في الواقــع ، نوعا من التسويــة والحلول الوسطى بين العروبة واللبننة ، بين الوحدة والحماية ، بين الشرق والغرب ، بين اماني المسلمين واماني المسيحيين(٦٩) .

أن من يستعرض مجرى التطور السريع للاحداث بين مطلع عام ١٩٤٣ ونهايته ، وهو تطور جعل لبنان ينتقل في بضعة اشهر ، من دولة تحت الانتداب الى دولة مستقلة ، لا يستطيع الا ان يسلم بصوابية هذا التبرير السياسي للميثاق : فأبطال الميثاق ، استلهموا في تكوين الميثاق سوابق تاريخية ، واخذوا بعين الاعتبار ، ولا ريب ، اماني الشعب ، كما انهم اغتنموا فرصة ظروف دولية واقليمية مؤاتية ، ليقفزوا الى الاستقلال ويتخلصوا من الانتداب الفرنسي وامتيازاته .

النظرية الطائفية

الذين يدعون بأن ميثاق ١٩٤٣ هو « ميثاق طائفي » أو ميثاق كرس الطائفية ، ، وهم لا ينتمون الى مدرسة سياسية او عقائديــة واحدة(٧٠) ، لا تنقصهم ، الحجج لدعم نظريتهم .

---

(٦٩) معظم الخطابات التي القاها بشارة الخوري ورياض الصلح في المرحلة الاولى من الاستقلال كانت تتضمن هذه العبارات : « لا شرق ولا غرب » ، « لا حماية ولا اتحاد » ، « سيادة وتعاون عربي » .
(٧٠) راجع محاضرات ومقالات : محمد كشلي ، أنيس صايغ ، انطوان عازار ، كذلك تصريحات السياسيين المسيحيين المحافظين . من المستغرب ان يلتقي الماركسيون واليمينيون على وصف الميثاق بالطائفي ، ولكن المطلعين على السياسة اللبنانية يعرفون ان الماركسيين يؤكدون على طائفية الميثاق لتكريه المثقفين التقدميين به ، اما السياسيون المسيحيون اليمينيون ، فان الغاية من تأييدهم على طائفية الميثاق ، هو لتكريس رئاسة الجمهورية للموارنة .

فهم يقولون ان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح اتفقا على ابقاء دستور ١٩٢٦ كما هو(٧١) ولا سيما المادة ٩٥ المتعلقة بالتوازن الطائفي في الوظائف العامة(٧٢) ، وقد تضمن اتفاق بشارة الخوري ورياض الصلح ابقاء توزيع الرئاسات الثلاث الاولى (أي رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس ورئاسة الوزارة) بين الموارنة والشيعة والسنة .

ويضيفون ان اول حكومة استقلالية تألفت من ممثلي الطوائف الست الكبرى .

صحيح ان رياض الصلح انتقد الروح الطائفية في بيانه الوزاري الاول(٧٣) ولكن هذا الانتقاد لم تتبعه أي خطوة أو تدبير لتحرير النظام السياسي من الطائفية . بل بالعكس ، فأن سياسة كل الذين تعاقبوا على الحكم بعد ١٩٤٣ ، وشاركوا في تطبيق الميثاق ، احترموا التوازن الطائفي وكرسوا النظام الطائفي .

بعض الباحثين ، يحاولون تخفيف حدّة طائفية الميثاق ، فيقولون ان الميثاق في الاساس لم يكن ذا روح طائفية بل كانت اهداف واضعيه ، بالعكس ، وطنية ، غايتها تجاوز الطائفية السياسية ، غير ان الزعماء الاقطاعيين وكبار البورجوازيين الذين استأثروا بالحكم بعد ١٩٤٣ ، هم الذين « طيّفوا » الميثاق ، اذ أضافوا التوازن الطائفي – وهي قاعدة سياسية سابقة للميثاق – اليه ، وذلك للمحافظة على امتيازاتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية(٧٤) .

---

(٧١) لم تلغ سوى المواد التي تتضمن ذكر الانتداب الفرنسي .
(٧٢) المادة ٩٥ : « بصورة مؤقتة ، وتحقيقا للعدل والوفاق ، تمثل الطوائف في الوظائف العامة والوزارة ، على ان لا يلحق ذلك ضررا بالدولة » .
(٧٣) راجع الملحق رقم ٢ .
(٧٤) راجع مقالات ومحاضرات : جوزف مغيزل ، منح الصلح ، عصام نعمان المنوه عنها في مكان آخر من الاطروحة .

هنالك ، اخيرا ، اصحاب النظرية « الشخصانية » ، أي الذين يكتفون بالقول بأن ميثاق ١٩٤٣ ليس في النتيجة ، أكثر من اتفاق شخصي شفوي ، ثم بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، أو على الاكثر نوع من « كلمة شرف » أعطاها كل واحد للآخر عشية وصولها الى الحكم عام ١٩٤٣(٧٥) وبعد اتفاقهما على سلوك طريق الاستقلال .

هذه النظرية « الواقعية » التي تكتفي بابراز الدور الشخصي الذي لعبه كل من بشارة الخوري ورياض الصلح ، أو ادوار أخرى لأشخاص اشتركوا في لعبة الاستقلال ، لا تخلو من الحقيقة ، فهي تركز على اشياء ملموسة دون ان تحاول انكار الاسباب البنيوية أو الظرفية التي ساعدت على بلورة الميثاق . ولعل فضلها الاكبر هو في انها تطلعنا من خلال الاحاديث التي جرت بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح على الاسباب الحقيقية التي حملتهما على الاتفاق ، والاهداف التي كانا يسعيان اليها .

انطلاقا من هذه النظرية الشخصانية يمكن القول ، مثلا ، أن سوريا او بالاحرى الحركة الوطنية في سوريا ، كانت « الطرف الثالث » في الميثاق ، فالزعماء الوطنيون السوريون هم الذين اتصلوا بالشيخ بشارة الخوري واكدوا له استعدادهم للأعتراف بالكيان اللبناني لقاء تحرره من الانتداب . كذلك فأن الزعماء السوريين هم الذين «اقنعوا» الوحدويين في لبنان ، وعلى رأسهم رياض الصلح وعبد الحميد كرامي ، بالاقلاع عن مطالبتهم بالوحدة السورية والقبول بكيان لبناني منفتح على العرب والعروبة .

ويمكننا ايضا انطلاقا من هذا التبرير الشخصاني للميثاق ، ان نقول ان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، لم يفعلا عام ١٩٤٣ ،

---

(٧٥) راجع يوسف سالم ، في مكان آخر من الاطروحة .

أكثر من أنهما تبنيا الصيغ الوطنية التي كان بعض السياسيين اللبنانيين ، قد توصلوا اليها ، في السنوات السابقة للاستقلال(٧٦) .

كما يمكننا ايضا ، ان نقول مع البعض بأن الميثاق الوطني ليس سوى ذلك الحوار الذي دار بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح في اللقاءات التي تمّت بين الرجلين عشية الاستقلال والتي نشرها المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك في عام ١٩٥٨ .

من استعراض كل هذه التبريرات (الشخصانية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والتاريخية) يمكننا استخلاص الحقيقة التالية وهي ان الميثاق الوطني هو صيغة وطنية ـ سياسية تولّدت في مخيلة المثقفين الشباب في مطلع الثلاثينات ثم أخذت تتبلور بعد عام ١٩٣٦ ، وتبناها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، بعد وصولهما الى الحكم عام ١٩٤٣ ، بموافقة الحركة الوطنية في سوريا وبتشجيع من ممثل الحكومة البريطانية في لبنان .

حتى نهاية عام ١٩٤٣ لم تكن عبارة « الميثاق الوطني » تتردد في البيانات والخطب الرسمية ، فالشيخ بشارة الخوري لفظ عبارة « ميثاق وطني » أول ما لفظها ، عام ١٩٤٤ ، وخلال السنوات الاولى التي تلت الاستقلال كان هذا الميثاق يطبق عمليا ، دون أن يستشهد به أو يرجع اليه أو يذكر رسميا (الجلاء ، دخول جامعة الدول العربية الخ ..) ، اما الجدل حول الميثاق ومحتواه وغاياته ، فلم يثر الاّ في عام ١٩٥٨ بعد ان هزّت حركة العصيان المسلح اركان الدولة السياسية ومقومات الكيان الوطنية .

لذلك يجوز لنا القول بأن تتبعنا لتكوّن الميثاق (Genèse du Pacte) ، أي ابراز الوقائع التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدّى تطورها وتفاعلها الى ولادته عام ١٩٤٣ ، يجعلنا نتقبل كل التبريرات والنظريات المذكورة اعلاه أو احداها .

(٧٦) امثال ميشال زكور ، يوسف السودا ، عزيز الهاشم ، كاظم الصلح .

غير ان ذلك يبقينا في نطاق النظريات والتأويلات ، لا سيما وان ميثاق ١٩٤٣ لم يدوّن في وثيقة رسمية مكتوبة .

ان الجدل حول الميثاق الوطني لم يبرز الا بعد خمسة عشر عاما بعد الاستقلال .. ، لذلك لا بدّ ، قبل حسم أمر محتوى الميثاق أو تحديده او الاحاطة بأهدافه ، لا بد من تتبعه في تطبيقه منذ عام ١٩٤٣ . فتطبيق الميثاق ، على مستوى الحكم وردود الفعل على المستوى الشعبي بالاضافة الى النتائج التي أدّى اليها التطبيق وردود الفعل هذه، هي التي تمكننا من تحديد طبيعة الميثاق وقيمته وحدوده .

وهذا ما سنحاوله في الباب الثاني من الاطروحة .

الباب الثاني

محتوى الميثاق الوطني

مقدمة

ان عبارة « الميثاق الوطني » دخلت قاموس السياسة اللبنانية بعد عام ١٩٤٣ . وكان الشيخ بشارة الخوري ـ كما يقول الاستاذ ادمون رباط ـ(١) أول من ذكرها ورددها في الخطب التي ألقاها في السنوات الاولى للاستقلال(٢) .وفي الواقع لم يستعمل رجال السياسة والصحافة هذا التعبير الا بعد عام ١٩٤٦ . والظاهر ان تبنّي هـذا التعبير في الاوساط السياسية رافق ظهور التطورات السياسية التي بدأت تهز البنيات الاساسية للمجتمعات العربية والدولية ابتداء من الخمسينات . فمنذ نشوب الازمات والتحولات العميقة أخذ اللبنانيون يكتشفون حسنات هذا الاتفاق الذي تم عام ١٩٤٣ ، ودخلت عبارة الميثاق الوطني هيكل السياسة اللبنانية ، وراح اللبنانيون يتجادلون حول مدلولها ومحتواها وابعادها .

لذلك حين حاولنا تحديد الميثاق والبحث عن محتواه ، دون أن

---

(١) راجع ادمون رباط « التكوين التاريخي للبنان ... » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

(٢) مع الاشارة الى ان عبارة « ميثاق وطني » كانت قد عرفت مع حركة يوسف السودا عام ١٩٣٨ .

(٣) ادمون رباط ، المرجع المذكور اعلاه ، ص ٥١٩ .

يكون بين ايدينا نص مكتوب نعتمده ، كان علينا ان نلجأ الى ثلاثة أنواع من المراجع : خطب الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، شهادات السياسيين والمسؤولين الذين ساهموا في معركة الاستقلال وفي تطبيق الميثاق بعد ١٩٤٣، وثالثا: المقالات والدراسات التي وضعها سياسيون ومفكرون واساتذة العلوم السياسية ، من لبنانيين وغير لبنانيين ، حول موضوع الميثاق أو النظام السياسي اللبناني .

ولم يكن من السهل تجميع هذه المقالات والتصريحات والخطب نظرا لامتدادها على ثلاثين سنة تلت الاستقلال ، ثم لانها كثيرا ما كانت تنم عن رأي شخصي او موقف عقائدي ، الامر الذي وضع بين أيدينا مقولات مليئة بالتناقضات .

ثم أن هذه الخطب والتصريحات والدراسات كثيرا ما كانت تخلط بين تحديد الميثاق ومحتواه او بين محتواه وغايته أو بين غايته والمبادىء التي يرتكز عليها أو بين هذه المبادىء وتقييم الميثاق .

لذلك حاولنا اكتشاف هذه الامور ، لا من خلال الاقوال بل من خلال الافعال ، أي من خلال تطبيق الميثاق العملي في الحكم والنظام السياسي اللبناني ، بعد الاستقلال . ولقد وجدنا أنفسنا امام السؤال التالي : هل يجب تحديد الميثاق الوطني اعتمادا على هذه النصوص المتجمعة بين أيدينا او من بين هذه التقاليد السياسية والوطنية التي مارسها الحكم الوطني ؟ أم أن هو الميثاق الذي كان مصدر هذه التقاليد والممارسات ؟

ثمة ملاحظة اخرى وهي : ان تحديد الميثاق وتقييمه والجدل حوله كانت ظواهر ترافق الازمات التي كانت تمر بلبنان ، أي في الوقت الذي كان فيه الفرقاء اللبنانيون يتهمون بعضهم البعض بخرق الميثاق. فكيف بامكاننا أن نفصل في ثقة خرق الميثاق دون تحديد محتواه ، لا سيما ان هذا المحتوى لم يكن موضع نزاع في الفترات الهادئة ، أي في غياب الازمات ؟

في النتيجة ، لم يكن أمامنا سوى التسليم بأن كل ما قيل وكتب عن الميثاق ، مرتبط بالحكم على مدى نجاحه أو فشله في تدعيم الوحدة الوطنية . حتى اذا وصلنا الى عام ١٩٧٥ والحرب التي مزقت الوحدة الوطنية وهدت مقومات الوحدة الوطنية ، تبين لنا أن كل ما قيل أو كتب عن تحديد الميثاق ومحتواه وتقييمه ، قد فقد الكثير من أهميته ، اذ جاءت الاحداث الرهيبة تكذب معظم الاقوال .

الا اننا لا نستطيع ، رغم هذه النهاية التعيسة للنظام السياسي اللبناني ، ان ننكر على الميثاق الوطني الدور الذي لعبه ، مع الدستور اللبناني ، في تكوين القاعدة الوطنية والسياسية للبنان ، لمدة ثلاثين عاما .

وسنحاول في هذا الباب الثاني ، أن نبين المبادىء الاساسية والاهداف الحقيقية لميثاق ١٩٤٣ (الفصل الاول) ثم ان نحلل محتواه من خلال الممارسات والتطبيق على صعيد السياسة الخارجية (الفصل الثاني) وصعيد السياسة الداخلية (الفصل الثالث) .

الفصل الاول

الاهداف والمبادىء الاساسية للميثاق الوطني

بين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٥٨ ، لم يتوفر لدينا سوى مرجعين يمكن الرجوع اليهما لتبيان المبادىء التي ارتكز عليها الميثاق وهما : (١) خطب الشيخ بشارة الخوري . (٢) البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الاستقلالية الاولى (٧ تشرين الاول ١٩٤٣) (٤) .

ويجب علينا ان ننتظر خمسة عشر عاما ، أي الى ما بعد احداث ١٩٥٨ ، لكي نقرأ تصريحات ومقالات للسياسيين ، تتناول الميثاق الوطني . هذه التصريحات والمقالات لم تكفّ عن الصدور حتى عام ١٩٧٥ ـ وبعده بالطبع ـ وكل مرة كان لبنان يمرّ فيها بأزمة وطنية أو سياسية حادة . والمشكلة هي في أن هذه التصريحات والمقالات والدراسات باتت دائما تعبر عن موقف عقائدي أو سياسي معيّن ، أكثر منها وصفا للظروف الحقيقية وللوقائع الفعلية التي أدّت الى صياغة الميثاق عام ١٩٤٣ ، ولا سيما أن السياسيين الذين كانوا يتحدثون عن الميثاق انما كانوا يحاولون تبرير مواقفهم الراهنة بتفسيرهم الشخصي للميثاق .

الا أن هذه التصريحات والمقالات لا يمكن الا الاخذ بها ، لأن معظم هؤلاء السياسيين عاشوا احداث ١٩٤٣ وأسهموا ، بدرجات مختلفة ، في تكوين هذا الاتفاق الذي تم عام ١٩٤٣ والذي دعي بالميثاق الوطني .

---

(٤) راجع « مجموعة خطب » للشيخ بشارة الخوري ، المنشورة من قبل وزارة الانباء في عام ١٩٥١ والجزء الثالث من « حقائق لبنانية » تحت عنوان « الميثاق الوطني في خطب الرئيس » ـ مرجع سبق ذكره .

وكان لا بدّ لاكتمال الصورة عدم الاكتفاء بتصريحات السياسيين ومقالاتهم ، بل التوجه الى احاديث وتصريحات بعض رفاق الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ممن لم ينغمسوا في السياسة الحزبية .

اما المصدر الثالث ، وقد يكون الأهم على الصعيد النظري ، فقد كان في الكتب والدراسات والابحاث التي وضعها اساتذة جامعيون أو مفكّرون عن الميثاق .

ولذلك فقد قسمنا هذا الفصل الى قسمين :

قسم أول : المصادر الاساسية للميثاق .

قسم ثان : محتوى الميثاق من خلال شهادات السياسيين ودراسات علماء السياسة في لبنان والخارج .

القسم الاول

المصادر الاساسية
لتحديد محتوى الميثاق الوطني ومبادئه

أ – البيان الوزاري الاول لحكومة رياض الصلح
(في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣)

كثيرون هم الذين يؤكدون ان البيان الوزاري الذي القاه رياض الصلح في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ (٥)،هو الميثاق الوطني أو انه،على الاقل، يتضمن اهم مبادىء الميثاق والخطوط السياسية العريضة التي اتفق عليها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح .

لقد منح المجلس النيابي باجماع الحاضرين(٦) الثقة لحكومة رياض الصلح على أساس ما تضمنه هذا البيان من تعهدات . ولا ريب في أن اقتراع المجلس عبَّر عن الاماني التي كانت تجيش بهـا صدور معظم اللبنانيين .

هذا البيان الوزاري الذي وضعه رياض الصلح وراجع نصه ، أكثر من مرة ، مع الشيخ بشارة الخوري(٧) قد وافق عليه مجلس الوزراء الذي كان يضم ممثلين عن الطوائف الست الكبرى ، يتضمن ،

---

(٥) راجع الملاحق ، الوثيقة رقم ٣ .
(٦) تغيب ثلاثة نواب وامتنع نائب واحد .
(٧) من رواية لنصري المعلوف ان رياض الصلح كان ينص البيان ، على تقي الدين الصلح ونصري المعلوف اللذين كانا يكتبانه ويعرضان عليه النصوص . ومن ثم كان يطلع الشيخ بشارة الخوري عليها . واستمرت عملية الكتابة هذه اسبوعـا .

ولا ريب ، اهم المبادىء والخطوط التي اتفق عليهـا الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح والوزراء الذين كانت الحكومة تتألف منهم وأهم هذه المبادىء هي :

اولا : الاستقلال التام والسيادة الكاملة :

جاء في البيان الوزاري : « ... ان هذا الاستقلال ، نريده حقيقيا وتلك السيادة نريدها كاملة ، بحيث نتمكن مـن تقرير مصيرنا كما نشاء، وكما تقتضيه مصلحتنا الوطنية ، باستثناء أي مصلحة اخرى» .

لتحقيق هذا الاستقلال ، يقترح البيان تعديل الدستور « الذي يتضمن مواد تتعارض مع بناء الاستقلال ونصوصا تعترف لغير الشعب اللبناني وممثليه بحق ادارة الحكم « ... ولذلك فان الحكومة ستطلب فورا بادخال التعديلات اللازمة حتى يصبح الدستور ، دستور دولة كاملة الاستقلال » .

ثانيا : وجه لبنان العربي واولوية التعاون مع الدول العربية :

جاء في البيان ايضا : « ان موقع لبنان الجغرافي ولغة شعبـه وثقافته ، تاريخه واوضاعه الاقتصادية تحتم عليـه وضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في مقدمة اهتماماته » .

هذه العلاقات ، بالطبع ، تفترض اعتراف الدول العربية بالكيان اللبناني وبسيادته .

الا انه نظرا لكونه يتضمن موقفـا رسميا ، متخذا في ظروف سياسية معينة وبنوع خاص في ما يتعلق فيه ، بتعديل الدستور ضد ارادة السلطات الفرنسية ، فان هذا البيان الوزاري لم يتضمن – او بالاحرى لم يعلن – كل النقاط التي اتفق عليها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، ولا الاسس العميقة التي ارتكز عليها هذا الاتفاق ، ولا الاهداف البعيدة التي رمى اليها ولا الاطـار الدستوري الذي سيمارس فيه . ذلك ان اسبابا « تكتيكية » ، قضت بالاختصار .

ولذلك يمكن القول بأن البيان الوزاري الاستقلالي الاول تضمن أهم مبادىء الميثاق الوطني ، ولكنــه لم يتضمن كل المبادىء والنقــاط والاهداف التي أتفق عليها .

الا انــه يمكننا القول بأن هذا البيان الوزاري الاول ، يشكل مؤشرا أساسيا لمحتوى الميثاق الوطني ، اذ يتضمن المبدأين الاساسيين وهما : الاستقلال التام والتعاون العربي . غير أنه لا يشكل التعبير التام أو الصيغة الكاملة لميثاق ١٩٤٣ .

ب – خطب الشيخ بشاره الخوري

كثيرون ايضا هم الباحثون الذين استخلصوا من خطب الشيخ بشارة الخوري ، المقاطع التي لمسوا فيها تحديد أحد أو بعض مبادىء الميثاق الوطني(٨) .

هــذه المبادىء التي استخلصت مــن الخطب المذكورة نجدها مذكورة في المقال_الدراسة الذي نشره المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك ، في مجلة « الاسبوع العربي » عام ١٩٦٠(٩) .

ففي هذا المقال يروي المؤرخ يزبك ، الاحاديث التي جرت بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح خلال صيف ١٩٤٣ في عاليه والتي انتهت باتفاقهما على الخطوط الكبرى للسياسة الوطنية التي يجب اتباعها للوصول الى الاستقلال .

(٨) يقول الدكتور ادمون رباط (راجع كتابه « تكوين لبنان ... » ، مرجع سبق ذكره ص ٥٢٤) ، ان الخطب التي أوضح او شرح فيها الشيخ بشارة الخوري مبادىء الميثاق هي : خطبة طرابلس في ٥ تشرين الاول ١٩٤٥ وخطبة « البرلمان » في ٧ تشرين الاول ١٩٤٥ وخطبة « أبلح » في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٥ والخطب التي القاها في ٢١ ايلول ١٩٤٩ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٠ و١٩ تموز ١٩51 .

(٩) نظرا للصداقة التي كانت تجمعه بالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ورجال السياسة ، فأن المعلومات التي نشرها حول الميثاق في مجلة «الاسبوع العربى» (العدد الصادر في ١٢ ايلول ١٩٦٠) تعتبر مصدرا هاما وموثوقا .

قبل ان ينشر هذا المقال عرضه كاتبه على الشيخ بشارة الخوري الذي كان معتزلا السياسة ومعتكفا في منزله في الكسليك ، فقرأه الرئيس الاسبق ، وأكّد صحة ما ورد فيه من معلومات ، مضيفا بعض الامور ومصححا البعض الآخر ، لا سيما من حيث تحديد غاية الميثاق واهدافه البعيدة(١٠) .

وهكذا اذا استعرضنا خطب الشيخ بشارة الخوري ومقال المؤرخ يوسف ا. يزبك ، يمكننا القول بأن مبادىء ميثاق ١٩٤٣ الاساسية ، في نظر الشيخ بشارة الخوري ، هي :

اولا : اتفاق المسيحيين والمسلمين في لبنان على صيغة وطنية سياسية واحدة خلاصتها : ان لبنان جمهورية مستقلة استقلالا تاما في أطار كيانها الراهن . لا معاهدة ولا اتفاق يربطها بدولة اخرى(١١) وتلتزم هذه الدولة بالوقت ذاته بالنسبة لكل الدول العربية ، دون تفضيل أي دولة على الاخرى .

ثانيا : ان لبنان دولة عربية سيدة ، وهي عضو في الاسرة العربية الكبرى التي اعترفت بكيانه وسيادته . على ان لبنان ، على عروبته ، لا يقطع علاقاته الثقافية والحضارية مع الغرب ، هذه العلاقات التي ساعدته على بلوغ درجة التقدم التي بلغها(١٢) .

ثالثا : الابقاء على الدستور اللبناني الذي ينص على التوازن بين الطوائف هذا التوازن « الذي يمنع الطائفية العمياء من الاضرار بمصلحة الوطن » والذي يساعد على خلق جو من الالفة بين المواطنين(١٣) على ان يجري توزيع الوظائف العامة بين الطوائف مع مراعاة الكفاءة وحدها بالنسبة للوظائف الفنية(١٤) .

(١٠) راجع في الملاحق الوثيقة رقم ٢ أهم مقاطع هذا المقال .

(١١) خطاب بشري بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٥٤ راجع « مجموعة خطب » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٦ .

(١٢) راجع مقال يوسف ابراهيم يزبك ، المرجع المذكور سابقا .

(١٣) خطاب طرابلس في ٥ تشرين الاول ١٩٤٥ ، راجع « مجموعة الخطب » ، ص ١٠ .

(١٤) راجع مقال يوسف ابراهيم يزبك ، المرجع المذكور سابقا .

اما اهداف الميثاق ، كما حددها الشيخ بشارة الخوري ونقلها يوسف ا. يزبك فهي خمسة :(١٥)

١ ـ استقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول الغربية .

٢ ـ استقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول العربية .

٣ ـ لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا افضلية بالنسبة لأي دولة .

٤ ـ التعاون الى اقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة .

٥ ـ الصداقة مع كل الدول الاجنبية التي تعترف باستقلال لبنان وتحترمه .

الملاحظة ذاتها التي ابديناها بالنسبة للبيان الوزاري الذي القاه رياض الصلح نبديها ، ايضا ، بالنسبة لخطب الشيخ بشارة الخوري، بالرغم من ان هذه الخطب التي ألقيت في أول عهد الاستقلال تشكل شهادة حية ومرجعا موضوعيا هاما .

ذلك ان المواضيع التي تحدث عنها الشيخ بشارة الخوري في هذه الخطب التي القيت خلال مدة رئاسته ، أي تسع سنوات ، أو المبادىء التي أكد عليها ، لا يمكن ان تعتبر **داخلة كلها في محتوى الميثاق الوطني** . لقد أراد البعض أن يضمِّن الميثاق الوطني كل الافكار او المبادىء التي وردت في خطب الشيخ بشارة الخوري . والحقيقة ان الشيخ بشارة الخوري ، بصفته رئيسا للجمهورية ، كان يلقي أكثر من خطاب في السنة ، وفي مناسبات مختلفة ، وليس من الضروري أن تكون كلها ذات علاقة بالميثاق الوطني .

لذلك فانه من المبالغة او الخطأ اعتبار خطب الشيخ بشارة الخوري ، وحدها ، المرجع الاساسي لتحديد الميثاق الوطني . تماما كما انه من المبالغة والخطأ اعتبار البيان الوزاري لأول حكومة استقلالية هو الميثاق .

---

(١٥) المرجع السابق .

ان الموضوعية والحقيقة تقضيان بالقول أن البيان الوزاري تضمن بعض المبادىء التي قام عليها الميثاق الوطني ـ لا كلها ـ وان خطب الشيخ بشارة الخوري ، على تضمنها معظم المبادىء التي اتفق عليها عام ١٩٤٣ ، قد تجاوزت تلك المبادىء وتضمنت مواضيع وأفكارا لم يكن الاتفاق قد تم عليها عام ١٩٤٣ .

محتوى الميثاق الوطني ، في نظر السياسيين وعلماء السياسة

ان المصدر الاول للمعلومات عن محتوى الميثاق ، يأتينا من شهادات السياسيين الذين اسهموا في وضعه ثم أسهموا في تطبيقه طيلة مدة الثلاثين سنة التي عقبت الاستقلال . غير أنه لا بد من الاشارة الى أن هذه الشهادات ، تصريحات كانت أم مقالات ، انما أعطيت في الفترات التي كان لبنان يجتاز فيها ازمات طائفية أو وطنية حادة ، ولا سيما في الوقت الذي كان فيه اصحابها خارج الحكم .

فأحداث ١٩٥٨ الدامية ، وهي التجربة الاولى للميثاق والازمة الطويلة التي أحدثها وجود المقاومة الفلسطينية المسلحة في لبنان بعد ١٩٦٩ ، وهي التجربة الثانية للميثاق ، عرفتا أكبر عدد من التصريحات والمقالات عن الميثاق الوطني . وهذا يعني ان شهادات السياسيين انما أعطيت لتذكير اللبنانيين بمبادىء الميثاق ، في أوقات كان فيها الوفاق الوطني في خطر . غير ان هذا الاعتبار لا يزيل عن تلك الشهادات طابع الاصالة بالنظر الى ان الذين ادلوا بها هم تلامذة مدرسة الميثاق الوطني .

ثمة أمر يلفت النظر وهو ان اصحاب هذه التصريحات والشهادات هم أنفسهم السياسيون الذين اتفقوا عام ١٩٤٣ ثم اختلفوا وراح كل واحد منهم يتهم حليفه وشريكه بالامس ، بأنه خان الميثاق ، الامر الذي يحتم علينا البحث عن شهادات ومصادر أكثر موضوعية ، حول محتوى الميثاق .

هذه المصادر نوعان: نوع تتضمنه دراسات خاصة (منشورات ، محاضرات ، ندوات ، الخ ...) ونوع آخر تتضمنه مقالات أو دراسات طويلة نشرت في الصحف خلال الازمات الحادة التي مرّ بها لبنان . أصحاب هذه الدراسات هم اما اخصائيون أجانب في النظام السياسي اللبناني ، واما سياسيون لبنانيون مثقفون ، واما اساتذة علم السياسة في الجامعات اللبنانية .

وبالرغم من ان مقاربة هؤلاء لموضوع الميثاق جاءت من زاوية عقائدية او سوسيولوجية ، أو فلسفية ، الامر الذي يمكن أن يعطي للميثاق ابعادا غير واقعية ، الا ان هذه الدراسات تشكل ، ولا ريب ، محاولات علمية جدية وعقلانية ، لتفسير أسباب هذا الاتفاق الذي حصل عام ١٩٤٣ ، والذي وحّد وقسم اللبنانيين أكثر من مرة بعد استقلال وطنهم .

الا ان ثمة صعوبة أخرى وهي القدرة على تتبع الازمات السريع بعد عام ١٩٦٧ . وبالتالي تتبع ردود الفعل السياسية العديدة ومن بينها المتعلقة بالميثاق الوطني . فقبل ١٩٦٧ لم يطرح الميثاق الوطني على بساط البحث الا في مناسبتين : احداث ١٩٥٨ الدامية ومحاولة الانقلاب الفاشلة للحزب القومي السوري عام ١٩٦١ . بعد هاتين الازمتين وضع أكثر من باحث واستاذ علوم سياسية ، أكثر من دراسة عن الميثاق الوطني . وقد استطعنا ان نجمع تسع منها ، تتناول الميثاق بالدرس والتحليل ، صدرت قبل عام ١٩٧٥(١٦) .

كل هذه الدراسات تحاول تحليل محتوى الميثاق ، ولكن بعضها (مفيزل ـ الحاج) مركز على تقييم الميثاق والبعض الآخر على تأثيره (عازار ، طنوس) وسنعود الى هذه الدراسات في فصول مقبلة .

أما بالنسبة لمحتوى الميثاق فأننا احتفظنا بخمس هي الدراسات

---

(١٦) اصحاب هذه الدراسات هم : اميل بستاني ، يوسف ابراهيم يزبك ، كمال الحاج ، جوزف مغيزل ، اميل بدران ، انطوان مسرّة ، بول طنوس ، انطوان عازار ، ادمون رباط .

التي قام بها كل من : اميل بستاني ، يوسف ا. يزبك ، انطوان مسرّه ، ادمون رباط ، واميل بدران .

من خلال هذه الدراسات وشهادات السياسيين ، سوف نحاول استخلاص المبادىء الاساسية والاحداث الرئيسية لميثاق ١٩٤٣ :

أ – استقلال وسيادة لبنان

كل الذين تحدثوا عن الميثاق الوطني متفقون على التأكيد بأن الهدف الرئيسي منه كان ايجاد صيغة وطنية-سياسية قابلة لاقناع كل اللبنانيين باجتياز الخطوة الاخيرة التي تفصلهم عن الاستقلال التام والسيادة الكاملة .

ففي تصريح أدلى به صبري حمادة ، رئيس مجلس النواب عام ١٩٤٣ – وعدة مرات فيما بعد – لمجلة « الاسبوع العربي »(١٧) قال : « ان لبنان مؤلف من جناحين ولم يكن بامكانه الحصول على استقلاله وصيانة دستوره الا اذا توحّد الجناحان . لذلك كان علينا ، عام ١٩٤٣ ، ان نجد طريقا جديدا نسلكه ، برنامجا جديدا نعتمده ويكون حلا وسطا ترضى به جميع الاطراف . فلقد كانت غايتنا الاساسية أن يصبح لبنان حرا مستقلا ... » .

ويقول الرئيس صائب سلام في تصريح له(١٨) : « ... لقد سنحت الفرصة عام ١٩٤٣ وسمحت الظروف المؤاتية بأن نقنع الفريقين بضرورة الاتفاق والالتقاء ، من اجل التحرر من الاحتلال الاجنبي وتحقيق الاستقلال » .

ويؤكد الكاتب الفرنسي بيار راندو أن أحداث ١٩٤٣ هي التي وحّدت بين المسلمين والمسيحيين في انطلاقة وطنية واحدة ، وان

(١٧) العدد الصادر في ٣١ تشرين الاول ١٩٧٠ .

(١٨) راجع مجلة « الاسبوع العربي » ، العدد الصادر في ٦ تشرين الاول ١٩٧٠ .

النضال المشترك من اجل الاستقلال هو الذي يدعى الميثاق الوطني(١٩) .

ان كل الباحثين والسياسيين ، بغير استثناء ، متفقون حول هذه النقطة وهي أن الغاية الرئيسية من الميثاق كانت تحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة للبنان في كيانه الراهن ...

ولقد تحقق الاستقلال بتكريس المبادىء الاساسية التالية :

اولا – تخلي المسيحيين عن فكرة الحماية الاجنبية وتخلي المسلمين عن فكرة الاتحاد مع سوريا

الجميع متفقون على ان هذا المبدأ يشكل القاعدة الاساسية للميثاق الوطني ، وان كان التعبير عنه مختلفا .

ان المهم في هذا الاتفاق – كما يقول الرئيس صائب سلام(٢٠) – هو ان الفريق الاول ، المؤلف من أبناء جبل لبنان والمسيحيين بوجه عام ، تخلى عن حماية فرنسا واقتنع بسلامته في اطار بلد مستقل وحر ، وفي اطار كيان وطني يعترف به كل ابنائه وكل جيرانه . وان الفريق الثاني المؤلف من اكثرية المسلمين وأبناء ولايتي بيروت ودمشق في السابق ، يتخلى عن موقفه السلبي من الكيان اللبناني ومطالبته بالاتحاد مع سوريا ويعترف بلبنان كموطن عربي مستقل .

ويشرح اميل بستاني في دراسة نشرها عام ١٩٥٨ ، موقف المسلمين والمسيحيين قبيل اتفاقهم عام ١٩٤٣ فيقول : « كان فريق من اللبنانيين يرى « استقلاله » مهددا من الداخل السوري ومن العرب بوجه عام . المتطرفون في هذا الفريق كانوا ينادون بوطن قومي مسيحي تحت حماية اجنبية . أما المعتدلون فكانوا يعتقدون ان

(١٩) راجع بيار راندو « المؤسسات السياسية للديمقراطية اللبنانية » مجلة « اوريان » ، باريس ، تشرين الاول ١٩٥٨ .

(٢٠) راجع مجلة « الاسبوع العربي » ، العدد الصادر في ١٩٧٠/١١/٦ .

لبنان يجب أن ينفرد بوضعه في المحيط العربي وان يتعاون مع الدول الاوروبية ليدافع عن كيانه . اما الفريق الثاني ، فكان يطالب بالوحدة مع سوريا او بالمحيط العربي أو باعادة بعض المناطق لسوريا مدفوعا بعقيدته القومية ، الا أن الزعماء المعتدلين في هذا الفريق ما لبثوا ان ادركوا ان قيام وطن قومي مسيحي بحماية الدول الاجنبية يشكل خطرا على الدول العربية المجاورة له » « ... فمن أجل المحافظة على مصلحة كل اللبنانيين وكل المصالح العربية — يقول اميل بستاني — تخلى الفريق اللبناني_المسيحي عن مشاريعه الانعزالية وعن فكرة الحماية الاجنبية وقبل بالتعاون مع الدول العربية مقابل ان يتنازل الفريق الثاني ، الاسلامي_العروبي ، عن مطالبته بضم لبنان او اجزاء منه الى كيان وحدوي عربي أكبر »(٢١) .

فالمسيحيون ، بتخليهم عن فكرة الحماية الاجنبية تبنوا فكرة عروبة لبنان ، والمسلمون ، بتخليهم عن فكرة ضم لبنان لكيان عربي أو سوري ، اعتبروا لبنان في حدوده الراهنة وطنا نهائيا لهم(٢٢) .

أما كمال جنبلاط ، فقد كتب في هذا الصدد يقول(٢٣) : « ان فكرة الميثاق تلخص ، في ما تلخص ، باعتراف الحركة القومية العربية بالكيان اللبناني المستقل ، وباعتراف الفريق الانفصالي والفئة المسيحية ، بطابع لبنان العربي » .

ويقول نصري المعلوف(٢٤) : « ان المسلمين بتخليهم عن مطلب الوحدة استطاعوا اقناع المسيحيين بالتخلي عن مطلب الحماية الاجنبية ، التي تشكل عائقا في وجه الاستقلال الناجز » .

---

(٢١) اصدر اميل بستاني كتيبا بعنوان «الميثاق الوطني ولبنان المستقبل» — منشورات دار النهار — بيروت ١٩٥٨ — وهو خلاصة دراسة شاركه في وضعها بعض المثقفين الذين فوجئوا باحداث ١٩٥٨ .

(٢٢) هذه المعادلة اكدها كل من يوسف سالم في « مذكراته » ، وبيار الجميل في تصريحه لجريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٧٢/٦/١٨ وفيليب تقلا في مقدمة مذكرات الشيخ بشارة الخوري (حقائق لبنانية) الجزء ٢ ، الصفحة ٦ .

(٢٣) راجع جريدة « الانباء » العدد الصادر في ١٩٦٩/٩/١٣ .

(٢٤) راجع جريدة « الانوار » العدد الصادر في ١٩٧٤/٦/٢٦ .

ويضيف : « ان رياض الصلح استوحى من هذه المعادلة شعار « لا شرق ولا غرب » ، والمقطع الشهير في بيانه الوزاري « لا نريد لبنان ان يكون للاستعمار مقرا ولا لاستعمار جيرانه ممرا ، بل نحن وهم نريده حرا عزيزا مستقلا »(٢٥) .

ويحدد نصري المعلوف ، وهو من رفاق رياض الصلح ، الميثاق الوطني : بأنه « التسوية العقائدية بين الفريقين اللذين يتألف منهما الشعب اللبناني ، والفكرة قد شاهدت النور اول مرة عام ١٩٣٦ ، وتختصر بأن الاستقلال يجب ان يسبق الوحدة ، أي ان استقلال كل جزء من العالم العربي هو أفضل من توحيد العالم العربي مع ابقائه تحت سلطة اجنبية » .

من هنا يمكننا القول بأن التنازلات جاءت من الفريقين (الفريق المتطلع الى الغرب والفريق المتطلع الى الشرق) ، وذلك بقبولهما هذه المعادلة الجديدة(٢٦) المرتكزة على المعطيات التالية :

— تخلي المسيحيين عن فكرة لبنان المنعزل عن العالم العربي والمضمون بالحماية الاجنبية وقبولهم بلبنان مستقل سيد متصل بالعالم العربي .

— تخلي المسلمين عن فكرة اذابة الكيان اللبناني في وحدة عربية أو الحاق اجزاء منه بسوريا واعترافهم ، مع سائر الدول العربية ، بالكيان الوطني اللبناني المستقل في حدوده الحاضرة .

---

(٢٥) المرجع ذاته .

(٢٦) مراجع اخرى اكدت هذه الوقائع : اهمها : انيس الصايغ في كتابه « لبنان الطائفي » ص ١٨٢ — خليل تقي الدين في جريدة « الانوار » العدد ١٩٤٣/١١/١٢ — نجلا عطيه في كتابها « موقف المسلمين من الكيان اللبناني » — ص ١٨١ — حمدي الطاهري في كتابه « نظام الحكم في لبنان » ، القاهرة ١٩٦٨ ، جريدة « الاوريان » في عددها الصادر بتاريخ ٧١/١٢/٤ — مقال منح الصلح « الصياد » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٦/١٧ .

ثانيا ـ اعتراف الدول العربية واحترامها لسيادة الكيان اللبناني

كما جاء على لسان اميل بستاني في المقطع السابق ، كان لبنان ، قبل الميثاق الوطني ، منقسما بين تيارين : احدهما يخشى السيطرة الغربية والثاني يخشى السيطرة السورية أو العربية . فجاء الميثاق يزيل مخاوف الفريقين : فتخلى الاول عن الحماية الاجنبية مطمئنا الى التعاون مع الدول العربية وتخلى الثاني عن الاندماج بسوريا ، معترفا بالكيان اللبناني في حدوده الراهنة ، وبسيادته ضمن هذه الحـدود .

" سيادة لبنان واستقلاله اعترف بهما واقرتهما الدول العربية لأنها لم تكن تريد ، يومذاك ، أن يصبح لبنان قاعدة غربية تهدد سلامتها واستقلالها(٢٧) أو أن يتبع سياسة عربية تضرّ بمصالحه وبوحدته الوطنية(٢٨) ومن هنا جاء قول رياض الصلح « لا نريد لبنان ان يكون للاستعمار مقرا ولا لاستعمار جيرانه واخوانه ممرا » .

في دراسة عن الميثاق يقول اميل بستاني(٢٩) : « فسّر البعض كلمة استعمار بأنها تعني الاستعمار الغربي ، أما البعض الآخر فأنه فسرها بأنها تعني تسلط سوريا أو أي بلد عربي آخر على لبنان»(٣٠) .

ب ـ عروبة لبنان

كل الذين تحدثوا عن الميثاق أو كتبوا عنه ، متفقون على انه اكّد عروبة لبنان وتعاونه الاولوي مع الدول العربية .

١ ـ الطابع أو الوجه العربي للبنان

يقول حمدي الطاهري في كتابه « نظام الحكم في لبنان»(٣١) : « ان

(٢٧) راجع مقال منح الصلح في مجلة « الصياد » العدد ١٩٧٣/٦/١٧ .
(٢٨) راجع بدوي طاهري « نظام الحكم في لبنان » ، مرجع سبق ذكره .
(٢٩) مرجع سبق ذكره .
(٣٠) لا نشاطر اميل بستاني تفسيره هذا الذي أعطاه عام ١٩٥٨ ، في ظروف عربية معينة بل نعتقد ان رياض الصلح انما قصد عام ١٩٤٣ الاستعمار الغربي وامكانية تسلطه من جديد على الدول العربية .
(٣١) مرجع سبق ذكره .

المسيحيين بوجه عام ، الذين كانوا يخشون ، حتى ١٩٤٣ ، من كل تقارب مع الداخل العربي ، قبلوا بالفكرة العربية عام ١٩٤٣ » .

ويؤكد صبري حمادة ، احد رجال ١٩٤٣ : « ان المسلمين اعتبروا هذا الانفتاح من قبل المسيحيين ، بمثابة خطوة كبيرة نحو الالتقاء المنشود »(٣٢) .

ولقد كرر الشيخ بشارة الخوري ، أكثر من مرة ، في خطبه عبارة « وجه لبنان العربي »(٣٣) ، كما عاد فأكد ذلك في حديثه مع المؤرخ يوسف ا. يزبك الذي قال في مقاله(٣٤) : « ان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح اتفقا ، أثناء صيف ١٩٤٣ ، على « ان لبنان يمكن ان يكون وطنا عربيا مستقلا ، ذا طابع ووضع خاصين ، يتمتع فيه المسيحيون باطمئنان تام ويحيون حياة حرة وكريمة »(٣٥) .

الا انه بالرغم من التأكيد على « وجه لبنان العربي » وعلى انه « جزء من العالم العربي » ، « وعلى محافظته على طابعه الخاص وعلاقاته الثقافية والحضارية مع الغرب » ، .. فان الاتفاق بشأنها ـ كما يقول يوسف يزبك ـ لم يتمّ بين زعيمي الاستقلال ، الا في الاجتماع الثاني الذي عقد بينهما في عاليه ، صيف ١٩٤٣ ، بعد ان اصبح الشيخ بشارة الخوري رئيسا للجمهورية ، والذي فيه تم الاتفاق على كل مبادىء الميثاق الوطني(٣٦) .

أما كاظم الصلح فقد عبر عن وجهة نظر القوميين العرب ، فقال : « ان هذا الاتفاق بين المسلمين والمسيحيين ، كان من شأنه تطوير العلاقات التي كانت قائمة بينهم وتحويل لبنان من بلد بدون طابع الى دولة عربية(٣٧) .

(٣٢) راجع تصريح صبري حمادة لجريدة « النهار » العدد الخاص بعيد الميلاد لعام ١٩٧١ .
(٣٣) راجع خطابه في بشري بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٧ ، مجموعة خطب ، مرجع سبق ذكره .
(٣٤) راجع مجلة « الاسبوع العربي » ، العدد الصادر في ١٩٦٠/٩/١٢ ، سبق ذكرها.
(٣٥) راجع الوثيقة رقم ١١ من الملاحق .
(٣٦) راجع الوثيقة في الملاحق .
(٣٧) راجع جريدة « النهار » العدد الخاص بالميلاد سنة ١٩٧٤ .

ولقد تكرّس وجه لبنان العربي باعلان اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة للدولة(٣٨) وبتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ ، انسجاما مع روح الميثاق الوطني .

٢ ــ تعاون لبنان مع الدول العربية

يقول اميل بستاني في دراسته : ان التعاون الوثيق مع الدول العربية الذي نص عنه ميثاق ١٩٤٣ يجب ان يمارس في اطار الاستقلال والسيادة اللبنانيين الكاملين ، وان هذا التعاون يجب ان لا يمس من السيادة والاستقلال(٣٩) . ويذكر الشيخ بشارة الخوري في حديثه مع المؤرخ يوسف ا. يزبك ، ان من أهم المبادىء الاساسية التي قام عليها الميثاق الوطني هو « التعاون الى اقصى حدود التعاون مع الدول العربية الشقيقة(٤٠) وذلك بعد ان يعترف الاشقاء باستقلال لبنان وكيانه في حدوده الراهنة .

ان هذا الانفتاح المخلص وهذا التعاون الوثيق بين لبنان والدول العربية الشقيقة ، انما هو لمصلحة لبنان والعرب ، شرط ان يتم على قدم المساواة(٤١) وان يعود بالفائدة على لبنان وعلى الدول العربية الشقيقة(٤٢) ولذلك لا بدّ من ان يحافظ لبنان في علاقاته مع الدول

---

(٣٨) المادة ١١ القديمة في الدستور اللبناني كانت تنص : « اللغة العربية هي اللغة الرسمية في كل دوائر الدولة واللغة الفرنسية هي ايضا لغة رسمية يحدد القانون الحالات التي تستخدم فيها » . وقد عدلت هذه المادة عام ١٩٦٣ فأصبحت : « اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية . اما اللغة الفرنسية فيحدد القانون وجهة استعمالها » .

(٣٩) راجع « الميثاق الوطني ولبنان المستقبل » ، مرجع سبق ذكره .

(٤٠) راجع الوثيقة رقم ٣ في الملاحق .

(٤١) راجع فؤاد عمون « سياسة لبنان الخارجية » دار النشر العربية ــ بيروت ١٩٥٩ ، ص ٣٧ .

(٤٢) راجع « ميثاق عبد الحميد كرامي » ، الذي نشرته جريدة « البيرق » في عددها الصادر في ١٩٤٩/٣/١٠ .

العربية على التوازن ، فلا يفضل دولة عربية على اخرى ولا ينحاز مع محور عربي على الآخر(٤٣) .

٣ ــ لا انحياز ولا امتياز لدولة على أخرى

من مبادىء الميثاق ان على لبنان ان لا ينحاز مع دولة ضد دولة أخرى او ان يمنح دولة امتيازات خاصة ، فلبنان يجب ان لا يكون منحازا لا مع الغرب ولا مع الشرق (أي المعسكر الاشتراكي) . فلا امتياز ولا معاهدة ولا افضلية في تعامله مع هذا المعسكر او ذاك بل الصداقة مع الجميع والتعاون على قدم المساواة(٤٤) .

ففي حديثه مع يوسف ا. يزبك يذكر الشيخ بشارة الخوري بأن أهم احداث الميثاق هي(٤٥) :

ــ الاستقلال التام والحقيقي عن الدول الغربية ، كل الدول الغربيــة .

ــ الاستقلال التام والحقيقي عن الدول الشرقية ، كل الدول الشرقيــة .

ــ لا وصاية ، لا حماية ، لا امتياز ولا مركز ممتاز لأي دولة من الدول .

ــ لبنان متساو في السيادة مع سائر الدول غيــر تابع لأي منهــا(٤٦) .

---

(٤٣) راجع ادمون رباط « تكوين لبنان التاريخي ... » ، مرجع سبق ذكره .

(٤٤) راجع جريدة « الاوريان ـ لوجور » ــ العدد ١٥ ، تاريخ ١٩٧١/١٢/٤ .

(٤٥) راجع الوثيقة رقم ٣ في الملاحق .

(٤٦) خطاب الشيخ بشارة الخوري في طرابلس بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٥ وخطابه في الديمان في ١٩٤٥١٠٧ ، راجع « مجموعة خطب » ، مرجع سبق ذكره .

ج – المحافظة على الوفاق والتفاهم بين اللبنانيين

بالنسبة لعدد كبير من الذين خاضوا في موضوع الميثاق ، يبدو ان الغاية الاساسية منه كانت التوصل الى احلال الوفاق والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين وتعزيز ارادة العيش المشترك عن طريق قبول الجميع بلبنان وطنا لكل اللبنانيين وبواسطة مشاركة كل الطوائف في الحكم .

١ – لبنان : وطن مشترك

ان من اهم اهداف ميثاق ١٩٤٣ ، هو هذا الاتفاق ، بالذات ، بالذات ، الذي توصل اليه الفريقان والذي يجعل من لبنان وطنا مشتركا يعيش فيه المسلمون والمسيحيون معا .

فصائب سلام ، في تصريح اعطاه لمجلة « الاسبوع العربي »(٤٧) يختصر محتوى الميثاق بأنه « ذلك الوفاق الروحي بين فئتين باعد بينهما الزمن وفرقت بينهما الاحداث ، وهو وفاق ولد بعد مخاض طويل وشاق تمتد جذوره وأسبابه الى العهد العثماني والانتداب الفرنسي » .

ويشاطر بيار الجميل ، صائب سلام هذا الرأي(٤٨) ، اذ يعتبر الميثاق الوطني بمثابة « تجسيد لآمال واماني وآلام عاناها اللبنانيون طويلا » . وانه « انبعاث الشخصية اللبنانية الاصيلة وخصائصها ورسالتها عبر الاجيال »(٤٩) . ويرفض الشيخ بيار الجميل قول الذين ينعتون الميثاق بأنه مجرد « تسوية جرت في ظروف عابرة » .

ان جوهر الميثاق في نظر صائب سلام وبيار الجميل ، وعدد غير

---

(٤٦) العدد الصادر في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ .

(٤٧) العدد الصادر في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ .

(٤٨) راجع تصريحه لمجلة « الشراع » في آب ١٩٥٨ وتصريحه لمجلة « الصياد » في العدد الصادر في ١٩٧٤/١٠/٢ .

(٤٩) راجع ايضا ، جريدة « العمل » بتاريخ ١٩٧٠/٩/١٢ .

قليل من السياسيين الذين عايشوا احداث الاستقلال يلخص في نقطتين وهما :

١ – أن المسيحيين يتخلون عن الحماية الاجنبية ويقبلون العيش في كيان وطني يعترف كل ابنائه وجيرانه به .

٢ – ان المسلمين يتخلون عن سلبيتهم بالنسبة للكيان اللبناني ويقبلون به وطنا مستقلا وسيدا(٥٠) .

الغاية النهائية من الوفاق والتفاهم بين المسلمين والمسيحيين ، هي انشاء وطن مشترك والتعبير عن ارادة مشتركة في العيش معا بسلام(٥١) في دولة تسودها المساواة والعدالة .

بموجب هذا الميثاق ، « الذي يكرس الشراكة الطوعية والعادلة بين المسلمين والمسيحيين في الدولة بل في الامة اللبنانية »(٥٢) .

تتخلى كل طائفة ، عن فكرة جعل لبنان وطنا خاصا بها ، وعن فكرة ضمه الى بلد آخر . فالامة اللبنانية – كما قال عبد الحميد كرامي – يجب ان تقوم على المساواة في الحقوق والعدالة بين كل اللبنانيين(٥٣) .

الا انه لا بد من الملاحظة هنا بأنه اذا كان معظم السياسيين متفقين على القول بأن غاية الميثاق هي تعزيز ارادة المسلمين والمسيحيين في العيش معا ، في وطن واحد ، فان البعض منهم يركز على هذه الغاية اكثر من البعض الآخر ، وثمة من يتغاضى عنها .

---

(٥٠) راجع تصريح صائب سلام في « الاسبوع العربي » تاريخ ١٩٧٠/١١/٦ وتصريح بيار الجميل في « النهار » بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٨ – كذلك تصريح يوسف سالم في جريدة « النهار » بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ .

(٥١) راجع مقدمة فيليب تقلا لمذكرات الشيخ بشارة الخوري .

(٥٢) راجع بيار راندو « المؤسسات السياسية للديمقراطية اللبنانية » ، – مجلة « اوريان » – باريس – اكتوبر ١٩٥٨ .

(٥٣) راجع «ميثاق عبد الحميد كرامي» الذي نشرته جريدة « البيرق » في ١٩٤٩/٣/١٠ والذي استشهد به انطوان مسرّه في مقاله « الميثاق الوطني : ارادة عيش مشترك أم نظام طائفي » ، جريدة «الاوريان»–العدد ٢٠–بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ .

٢ ـ مسألة توزيع مراكز السلطة بين الطوائف

حول علاقة الميثاق بتوزيع المراكز الرئيسية للسلطة بين الطوائف، فان الآراء تختلف وتتضارب .

ثمة عدد كبير من السياسيين والباحثين ، يقول بأن ميثاق ١٩٤٣ تضمن اتفاقا حول توزيع الرئاسات (الجمهورية ، المجلس ، الحكومة) بين الطوائف الرئيسية الثلاث في لبنان ، أي المارونية والسنية والشيعية .

فالميثاق ، كما يؤكد هؤلاء(٥٤) كرّس حق المسلمين والمسيحيين في المشاركة في الحكم وذلك باعطاء رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة الوزارة للسنّة ورئاسة المجلس النيابي للشيعة ، على اعتبار ان الطائفة المارونية مبدئيا ورسميا ، هي الاكثر عددا بين الطوائف ، ثم تأتي الطائفة السنية ، ثم الطائفة الشيعية . كذلك مقاعد مجلس النواب فأن الميثاق ، في رأي البعض ، قد نظم توزيعها وفقا لقاعدة تقضي باعطاء المسيحيين ٦ نواب لقاء ٥ نواب للمسلمين(٥٥) .

يقول بيار راندو(٥٦) : « ان رمز هذه المشاركة التي تمت عام ١٩٤٣ ، كان قسمة السلطة التنفيذية بين رئيس ماروني للجمهورية ورئيس سني للوزارة . فالسلطة التنفيذية في لبنان لها رأسان » .

اما يوسف ا. يزبك فيتحدث في مقاله(٥٧) عن أن الميثاق تضمن

(٥٤) راع تصريح صبري حماده لجريدة « النهار » ، العدد الخاص بالميلاد ١٩٧٤ – راجع ايضا نجلا عطيه ، مرجع سبق ذكره ـ راجع حمدي الطاهري ، مرجع سبق ذكره ، راجع مقال كمال جنبلاط في جريدة « الانباء » العدد الصادر في ١٩٦٩/٩/١٣ .

(٥٥) يقول صائب سلام في تصريحه « للاسبوع العربي » ـ تاريخ ١٩٧٠/١١/٦ ، ان هذا الاتفاق ٦/٥ ، قد سبق تكوّن الميثاق الوطني ولم يكن من نتائج الميثاق . وهذا صحيح تاريخيا .

(٥٦) مرجع سبق ذكره .

(٥٧) راجع الوثيقة رقم ٣ في الملاحق .

اتفاقا مبدئيا على توزيع مراكز السلطة والادارة بشكل عادل بين الطوائف بدون ان يكون هنالك تحديد واضح ودقيق لهذا التوزيع(٥٨) .

ويؤكد منح الصلح(٥٩) ان الميثاق لا علاقة له بالتوزيع الطائفي لمراكز الحكم او الادارة . بل ان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح، هما اللذان اوجدا هذه الشرعة لحقوق وواجبات الطوائف .

ويدافع انطوان مسرّه في دراسة له نشرت عام ١٩٧١(٦٠) عن نظرية تقول بأن الميثاق الوطني ، بالرغم من ارتباطه بالواقع الطائفي « انما هو جزء من مجرى تكوّن الامة اللبنانية » ، ولذلك فان التوزيع الطائفي لمراكز السلطة والادارة ، « انما هو تقليد يعود الى فترة ما قبل الميثاق الوطني بل أنه تقليد مؤقت » . فالميثاق ، في رأي الدكتور مسرّه، هو: « التعبير عن ارادة العيش المشترك وليس التنظيم الاداري والسياسي لسبل ووسائل هذا العيش المشترك » .

هذا الرأي يقول به الكثيرون من السياسيين الذين عاصروا رياض الصلح ، فنصري المعلوف ، يرفض ان يكون الميثاق « اتفاقا حول توزيع الامتيازات والمراكز بين الطوائف ، بل هو تسوية عقائدية بين الفئتين اللتين يتألف منهما الشعب اللبناني »(٦١) . كذلك المؤرخ زكي النقاش الذي يفرغ الميثاق من محتواه الطائفي ويجعله مقتصرا على تنظيم المظهر السياسي للدولة اللبنانية ذات الاستقلال التام(٦٢) . فالميثاق في نظرهما كان ذا اهداف وطنية لا طائفية .

والسؤال الذي يطرح في الصدد هو : هل جاء الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ليكرس النظام الطائفي الذي نصّ عليه دستور ١٩٢٦ ؟(٦٣)

يقول انيس صايغ في كتابه « لبنان الطائفي »(٦٤) ان الميثاق

(٥٨) من ظواهر سنوات الاستقلال الاولى ان المجلس النيابي انتخب رئيسا له عام ١٩٤٦ ، حبيب ابي شهلا ، نائب بيروت الارثوذكسي .

(٥٩) راجع مقاله في « الصياد » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٦/١٧ .

(٦٠) مجلة « الاوريان » تاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ .

(٦١) راجع جريدة « الانوار » العدد الصادر في ١٩٧٤/٦/٢٦ .

(٦٢) راجع جريدة « النهار » ملحق الميلاد ١٩٧٣ .

(٦٣) المادة ٩٥ من الدستور .

(٦٤) منشورات دار « الصراع الفكري » ، بيروت ١٩٥٥ .

« لم يضع أسس النظام الطائفي في لبنان ، ولكنه جمّل وهندس واجهة لبنان الطائفية » ، « فالنظام الطائفي تكرس ، ضمنا ، عام ١٩٤٣ ، فعلى الصعيد الداخلي تكرست الطائفية بالابقاء على دستور ١٩٢٦ وبتعزيز ممارستها على مستوى الادارة والحياة العامة »(٦٥) .

البروفسور البرت حوراني ، في المحاضرة التي القاها في ندوة شيكاغو عام ١٩٦٥(٦٦) ، يقول ان الميثاق هو « اتفاق غير مكتوب تمّ بين بعض السياسيين المسيحيين والمسلمين وكانت احدى غاياته الابقاء على النظام السياسي الطائفي » .

هذه النظرية أكّدها بيار الجميل في تصريح له لجريدة « العمل »(٦٧) بقوله : « ان المحافظة على مبدأ التمثيل الطائفي على مستوى مؤسسات الدولة الجديدة المستقلة ، كان احد اساسين قام عليهما ميثاق ١٩٤٣ (الاساس الثاني هو اعلان لبنان وطنا نهائيا مستقلا وسيدا) .

وهكذا يبدو لنا ان الابقاء على النظام السياسي الذي كان متبعا قبل ١٩٤٣ أي النظام الطائفي « المكرّس » في دستور ١٩٢٦ ، كان ، في نظر البعض ، جزءا من ميثاق ١٩٤٣ ، ويعزز اصحاب هذا الرأي نظريتهم هذه ، بأن تعديل الدستور عام ١٩٤٣ اقتصر على المواد التي ورد فيها ذكر للانتداب ، وان الابقاء على المواد الاخرى كما هي ، انما هو دليل على رغبة اصحاب الميثاق بالمحافظة على النظام الطائفي(٦٨) .

(٦٥) المرجع السابق ، صفحة ١٨٢ .
(٦٦) راجع كتاب « السياسة في لبنان » ـ بايندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٢ .
(٦٧) العدد الصادر في ١٩٦٩/١١/٢١ .
(٦٨) في النظام السياسي اللبناني ، كما هو ممارس ، يجب التمييز بين أمور ثلاثة : (١) **التمثيل الطائفي** : الذي يقضي بأن تكون كل طائفة ممثلة في المجلس النيابي وفي الادارة . (٢) **التوازن الطائفي** : الذي يقضي بأن يجري توزيع عدد الوظائف وفقا للنسبة العددية لكل طائفة . (٣) **الامتياز الطائفي** : الذي يحصر الرئاسات الثلاث الاولى بالطوائف المارونية والسنية والشيعية ، والذي يعطي المسيحيين نسبة في المجلس النيابي اكبر من النسبة المعطاة للمسلمين (٦/٥) .

ان المدافعين عن هذه النظرية ، وهم في اكثريتهم من المسيحيين المحافظين(٦٩) ، يقابلهم فريق آخر ، اكثريته من مسلمين وتقدميين ، ممن ينكرون على الميثاق محتواه الطائفي ويؤكدون ان من غايات الميثاق تجاوز الطائفية السياسية ، أو على الاقل ان تكريس النظام الطائفي لم يكن من العوامل التي أدت الى وضع ميثاق ١٩٤٣ .

هنالك ايضا وجهتا نظر حول هذه النقطة بالذات ، الاولى ، هي وجهة نظر الماركسيين والقوميين العرب الذين يتهمون ميثاق ١٩٤٣ بأنه كرس الطائفية السياسية او بأنه استعمل كأداة طائفية لتكريس امتيازات الطبقات الحاكمة(٧٠) والثانية وهي وجهة نظر بعض السياسيين الذين يفرغون الميثاق من محتواه الطائفي وفقا لمقتضيات مصلحتهم السياسية او الانتخابية .

هذان الفريقان الرافضان لطائفية الميثاق ، يبرزان هذه الطائفية، لاسباب تكتيكية مختلفة . ففريق العقائديين يكثر من الحديث عن طائفية الميثاق لكي ينفر المواطنين منه ويقنعهم بتجاوزه ، اما فريق السياسيين التقليديين فانه يفعل ذلك لتحقيق مكاسب سياسية شخصية . والنتيجة المؤسفة لهذا التجريح الطائفي بالميثاق ، هو ان هذين الموقفين أعطيا السياسيين الطائفيين العذر والحجة لكي يحولوا

(٦٩) يقول اميل بستاني في كتابه « الميثاق الوطني ولبنان المستقبل » ، مرجع سبق ذكره : « ان واضعي الميثاق ارتأوا المحافظة على دستور ١٩٢٦ لانه يعطي رئيس الجمهورية (الماروني) صلاحيات واسعة ، وهذا من شأنه تطمين المسيحيين ، بأن لا يتحولوا الى اقلية كما هي الحال بالنسبة للمسيحيين في الدول العربية الاخرى » .
(٧٠) في مقال طويل نشر في جريدة « الاوريان ـ لوجور » ، العدد ١٥ تاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٧١ (والمرجح ان يكون كاتبه ، الذي لم يوقع المقال هو بول طنوس) ، جاء ما يلي : « ان الطبقة المسيطرة اعطت لنفسها ، بموجب هذا الميثاق حقا نهائيا ، دائما وغير قابل للمناقشة ، في ابقاء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما هي بدون تغيير . اما الوسائل التي استعملتها هذه الطبقة لتكريس هذا الحق فهي : المبدأ الطائفي للتمثيل وللتوازن السياسي . فالطوائف ، اصبحت بذلك ، تشكل المادة الاساسية للدولة » .

فكرة الميثاق من محاولة لانهاء الجدل الطائفي الى أداة لتكريس النظام الطـائفي .

اننا نعتقد ، في نهاية الامر ، بأن تكريس النظام الطائفي الذي كان متبعا في لبنان ، منذ ١٨٦١ حتى ١٩٤٣ ، لم يكن من بين غايات ميثاق ١٩٤٣ ولا من اهداف الذين اتفقوا على هـذا الميثاق الا ان « تطييف » الميثاق جاء نتيجة للممارسة السياسية ولتطبيقه من قبل طبقة سياسية وفئات اجتماعية في خدمة مصالحها . كما ان الاحداث التي تعرض لها لبنان عام ١٩٥٢ (الثورة البيضاء ضد الشيخ بشارة الخوري) وعام ١٩٥٨ ، ثم في اعوام ١٩٦٢ (محاولة الانقلاب القومي السوري) و١٩٦٩ (الاصطدام الاول مع المقاومة الفلسطينية) و١٩٧٣ (الاصطدام الثاني مع المقاومة) ادت ، هي ايضا ، الى زعزعة أسس الوفاق الوطني بين الطوائف اللبنانية ، ناهيك بأن مصالح خارجية ، وفي مقدمتها اسرائيل ، كانت تعمل جـادة لاثارة النعرات الطائفية في لبنـــان .

خلاصة الفصل الاول

في محاولة اولى ، لتحديد محتوى الميثاق الوطني ، رجعنا الى الشهادات الخطية والشفهية التي أعطيت عنه بعد سنوات من ولادته . ولا سيما في أوقات كان فيها هذا الميثاق موضع جدل وخلاف ! أمـا بحثنا عـن خلفيات الميثاق فيبقى مستنـدا الى نظريات وتحليلات منبثقة بدورها عن موقف ايديولوجي أو عن مصلحة سياسية معينة .

لذلك فأن الموضوعية والواقعية تقضيان علينا أن لا نكتفي فقط بالبحث عن نيات الفريقين قبل اتفاقهما بل ان نتطلع ايضا الى الوقائع التي ترجم اليها هذا الميثاق بعد وضعه، أي تطبيقه الفعلي بعد ١٩٤٣ .

ذلك انه منذ ١٩٤٣ حتى يومنا هذا ، ترجمت هذه المجموعة من المبادىء والاحداث السياسية العامة التي اتفق عليها « رجـال الاستقلال » عام ١٩٤٣ ، عمليا ، في قيام نظام حكم فريد من نوعه ، ربما ، في العالم ، على اعتبار انه مرتكز ، من جهة ، على دستور مكتوب مستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، ومن جهة اخرى

على مجموعة مـن التقاليد والممارسات والاعتبارات التوازنية على الصعيدين الوطني والطائفي ، وهي تقاليـد وممارسات لا تحددها نصوص قانونية او دستورية معينة .

هذا النظام السياسي مورس طيلة ثلاثين عاما ومرَّ بأزمـات حـادة كان الميثاق الوطني ، خلالها ، يطرح على بساط البحث . فيدّعي الذين هم في الحكم انهم يطبقونه او يدافعون عنه ، في الوقت الذي يطـالب معارضوهم بتطبيقـه ، ايضا ، متهمين الحاكمين بالخروج عنه .

خلال ثلاثين عاما ، استمر هذا النظام المزدوج الاساس . ولا ريب في ان استمراريته تدل على وجود شيء اسمه الميثاق الوطني ، وعلى ان القواعد او المبادىء التي يرتكز عليها ، هي قواعـد صالحة ومبادىء لا تخلو من السلامة والصحة .

فاذا اردنا ، ان نتعمق في تفهم الميثاق وفي تحديده واكتشاف معالمه واهدافه ، لا بدَّ لنا من تتبع مراحل وتفاصيل تطبيقه منـذ ١٩٤٣ حتى ١٩٧٠ ، على الصعيدين السياسي الداخلي والخارجي ، وهذا ما سنفعله في الفصلين الثاني والثالث ، من هذا الباب .

الفصل الثاني

كيف طبق الميثاق الوطني
على صعيد السياسة الخارجية

« .. ان السياسة الخارجية لبلد ما هي امتداد لمشاكله الداخلية الى المسرح الدولي . ولكن البعض يهملون هذا العامل في تحليلهم للسياسة الخارجية في بعض الدول الغربية ، بينما البعض الآخر يبالغ في الاتجاه الآخر . ومن المستحسن تقدير اهمية كل العوامل بشكل دقيق ، كي يكون الحكم النهائي واقعيا . »

ج. هـ. هوروفيز
(في ندوة شيكاغو عن السياسة في لبنان، راجع كتاب بايندر، ص ٢١٣)

قبل عام ١٩٤٣ ، وهو العام الذي انتقل فيه لبنان ، عمليا وفعليا ، من الانتداب الى الاستقلال ، لم يكن هنالك أي قاعدة أو تقليد او عرف سياسي خارجي وذلك لسبب بسيط وهو ان البلدان غير المستقلة ليس لها سياسة خارجية .

الا انه قبل الحصول فعليا على الاستقلال ، أي قبل احداث تشرين الثاني ١٩٤٣ ومن ثم جلاء الجيوش الاجنبية ، كان ثمة نصّان يرسمان السياسة الخارجية التي يفترض بلبنان اتباعها وهما النصان الواردان في خطاب الشيخ بشارة الخوري يوم قسمه اليمين الدستوري، وفي بيان حكومة رياض الصلح الاولى .

النص الوارد في خطاب الشيخ بشارة الخوري ، جاء مشبعا بالتلطيف ، رغم تأكيده « على ان صداقات لبنان التقليدية (أي روابطه مع فرنسا) لا تتعارض مع تمتعه بالاستقلال التام » وعلى « ان لبنان المستقل سيكون منفتحا على العالم »(١) .

اما المقاطع التي تضمنها البيان الوزاري الاول لحكومة الاستقلال(٢) فقد كانت اكثر صراحة ووضوحا (وهذا لا يعني ان الشيخ بشارة الخوري لم يطلع عليها بل العكس هو الصحيح ، الا ان حرص الشيخ بشارة على الممارسة الدستورية جعله يعبر عن السياسة الاستقلالية في لالبيان الوزاري) ، فقد جاء فيها : « .. ان الاستقلال الذي ننشد ، نريده غير منقوص ، بحيث نتمكن من تقرير مصيرنا كما نريد ، وكما تفترضه مصلحتنا الوطنية فحسب ... ان لبنان يدعو الدول العربية ، الى التعاون الدولي ، ان موقعه الجغرافي ولغة شعبه وثقافته واوضاعه الاقتصادية ، تحتم عليه وضع علاقاته بالدول العربية في المقام الاول من اهتماماته ، .. ان الحكومة سوف تعمل لارساء هذه العلاقات على أسس متينة تتضمن ضمان استقلال لبنان ، وسيادته التامة ، ووحدة اراضيه من قبل الدول العربية ، .. ان لبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ النفع الضروري من الحضارة العربية . واخوانه في الاقطار العربية لا يريدون له الا ما يريد ابناء لبنان الوطنيين الاباة . اننا لا نريد ان يكون لبنان للاستعمار مقرا ولا لاستعمار اخوانه في الدول العربية ممرا ، بل نحن وهم نريده وطنا عزيزا مستقلا سيدا حرا » .

من هذا البيان الوزاري يمكننا استخلاص الخطوط الكبرى

---

(١) من الارجح ان الشيخ بشارة الخوري استعمل هذه التعابير الملطفة نظرا للظرف الذي كانت تجتازه معركة الاستقلال . فالرئيس الخوري كان متهما من قبل الفريق اللبناني الموالي لفرنسا بانه سوف يستبدل الانتداب الفرنسي بانتداب او تحالف مع بريطانيا ، كما انه لم يكن بصفته رئيسا لدولة ، مقبلة على مفاوضات مع فرنسا لتصفية الانتداب ، ان يشحن جو العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية .

(٢) راجع الوثيقة رقم ٢ في الملاحق .

للسياسة الخارجية كما وضعها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح:
وليس لأي دولة مركز خاص او ممتاز في لبنان .

١ ـ ان سياسة لبنان الخارجية تنبع من مقتضيات تدعيم الوحدة الوطنية في الداخل والتوازن السياسي ـ الطائفي[٣] .

٢ ـ ان تعاون لبنان مع الدول العربية ، يتم على قدم المساواة

٣ ـ ان الاولوية في علاقات لبنان الخارجية هي لعلاقاته بالدول العربية وهذه العلاقات ترتكز على مبدأ سيادة لبنان الكاملة وعلى مبدأ المحافظة على الوحدة الوطنية .

تلك هي ، الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية والعربية ، كما حددت في مطلع عهد الاستقلال . ولنحاول ، الآن ، تتبع مسيرة تطبيق هذه السياسة من قبل الذين حكموا لبنان ، بعد الاستقلال وما كانت نتائج هذا التطبيق : وذلك في ثلاثة اقسام :

القسم الاول : القواعد الاساسية للسياسة الخارجية .

القسم الثاني : تطور تطبيق الميثاق في حقل السياسة الخارجية ، في مختلف العهود .

القسم الثالث : محاولة نظرية لتحديد السياسة الخارجية اللبنانية .

(٣) هذه القاعدة ليست مذكورة حرفيا ، ولكنها تنبع من البيان الذي يوازن دائما ، بين « التعاون العربي » و« المحافظة على الوحدة الوطنية » .

القسم الاول

القواعد الاساسية للسياسة الخارجية

ان سياسة لبنان الخارجية كما اتفق عليها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ورفاقهما من رجال الاستقلال والميثاق الوطني، ترجمت في السنوات الثلاث الاولى للاستقلال بالانجازات التالية وهي:

- استكمال الاستقلال التام .
- دخول لبنان في جامعة الدول العربية .
- الابقاء على « المصالح المشتركة » مع سوريا .

استكمال الاستقلال التام

في السنوات التي تلت الاستقلال ، اجتهدت كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم ، في ترجمة الميثاق الوطني ، على صعيد العلاقات الخارجية بالنضال من اجل استكمال الاستقلال واقامة دولة كاملة السيادة .

من بين اهم هذه الخطوات الاستقلالية تغيير الوان العلم اللبناني[٤] بموجب القانون الدستوري الصادر في ٧ كانون الاول ،

(٤) كان العلم اللبناني القديم الذي رفرف طوال ٢٣ عاما (من ١٩٢٠ حتى ١٩٤٣) منقولا عن العلم الفرنسي أي ثلاثة اقسام عمودية : أزرق ابيض احمر . وفي داخل القسم الابيض ارزة زرقاء .

التي اصبحت ، كما هي معروفة اليوم : ثلاثة اقسام افقية ، اثنان منها حمراء محيطة بقسم ابيض تتوسطه ارزة خضراء(٥) .

الخطوة الاستقلالية التاليـة كانت توقيع اتفـاق ثلاثي بـين الحكومتين اللبنانية والسورية من جهة والحكومة الفرنسية من جهة ثانية ، (اتفاق دمشق بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣) سلمت فرنسا بموجبه للدولتين ، « المصالح المشتركة » التي كانت سلطات الانتداب تديرها منذ قيام الانتداب . وهذه المصالح تتناول : الجمارك ، الملكية الصناعية والتجارية والادبيـة ، الاشغال العامـة ، البريد والبرق والتلفون ، مصلحة الآثار ، الدفاع المدني ، الامن العام ، مراقبـة الشركات ذات الامتياز .

الخطوة الثالثة لاستكمال الاستقلال كانت اشتراك لبنان في مؤتمر « سان فرانسيسكو » وتوقيعه في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ ، شرعة الامم المتحدة ، بموجب هذه الخطوة اصبح استقلال لبنان ، واقعا دوليا مكرسا .

الخطوة الرابعة ، في اتجاه استكمال الاستقلال ، كانت معركة جلاء الجيوش الاجنبية عن الاراضي اللبنانية . نقول معركة لأن الحكومة الفرنسية لم تكن بعد ، قد اقلعت عن فكرة الاحتفاظ بمركز ممتاز

(٥) قانون ٧ كانون الاول ١٩٤٣ ، كرس التغيير الفعلي لالوان العلم الذي جرى في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، عندما رسم ٧ نواب كانوا داخل المجلس النيابي ، اثناء حصار الجنود الفرنسيين له ، العلم الجديد ، ثم تبنته حكومة بشامون والشعب . يقول البعض ان اللونين الابيض والاحمر يذكران بألوان الحزبين « القيسي » و« اليمني » اللذين تنازعا الحكم في جبل لبنان في القرن السادس عشر . كما رأى البعض الآخر فيهما لون الدم ولون الحرية . صائب سلام الذي كان بين النواب السبعة الذين رسموا العلم اكد لي ان الرسم جاء عفويا .

في لبنان(٦) . والظاهر ان فرنسا لم تكن راغبة في التخلي عن آخر ورقة في يدها ، وهي وجود قوات عسكرية لها على الاراضي اللبنانية . كانت فرنسا قد قبلت مبدئيا بتسليم « الفرق الخاصة » ، المؤلفة من ضباط وجنود لبنانيين متطوعين في القوات الفرنسية الى الحكومة اللبنانية ، لتشكل نواة الجيش اللبناني . ولكن عملية التسليم هذه كانت تجري ببطء . وكانت حجة فرنسا ان الحرب العالمية لم تنته بعد وان الاعتبارات الحربية تتقدم على كل شيء « في الحقيقة ، حاولت فرنسا اقناع اللبنانيين بتوقيع معاهدة وفقا لاتفاق ديغول ـ ليتلتون »، ولكن الحكومة اللبنانية رفضت ذلك واصرّت على موقفها : لا بحث في معاهدة قبل انتهـاء الحرب ولا اعتراف بمركز ممتاز لأي دولـة اجنبية(٧) .

الا انه بعد محادثات شاقة وقعت الحكومتان الفرنسية واللبنانية، في ١٣ آذار ١٩٤٥ ، اتفاقا ، أقرت فيـه فرنسا باجلاء قواتها عن لبنان وبتسليم لبنان « القوات الخاصة » التي كانت تحت امرتها . استغرقت معركة الجلاء هذه ، سنتين وكانت حقلا للتجارب بالنسبة لتطبيق مبادىء الميثاق الوطني التي اتفق عليها رجال الاستقلال . خلال هذه المعركة ، مثـلا ، عبَّر زعماء موارنـة ، كالشيخ بشارة الخوري ، وحميد فرنجيه وكميـل شمعون وغيرهم ، عـن ارادتهم

(٦) عدة حوادث اكدت رغبة فرنسا في الابقاء على نفوذها او مركزها الممتاز في لبنان ، اهمها حادث ٢٧ نيسان ١٩٤٤ الذي شارك فيه الامن العام الفرنسي ويلخص الحادث بأنه بمناسبة انتخاب يوسف كرم نائبا عن الشمال ، (انتخابات فرعية سببتها وفاة نائب شمالي) احتشدت جموع غفيرة في ساحة البرلمان ، آتية من القرى الجبلية وموجهة من قبل بعض رجال الدين والسياسة الموالين لفرنسا ، وقد حاولت هذه الجموع تمزيق العلم اللبناني الجديد ورفع العلم القديم محله ، مما ادى الى اصطدامها مع الشرطة التي فرقت الجموع واعتقلت بعض المحرضين . ويصـف البروفسور أدمون رباط هـذا الحادث (كتـاب « التكوين التاريخي للبنان .. » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧٨) ، بأنه « كان آخر انتفاضة معارضة للاستقلال قام بها فريق من المسيحيين المتطرفين الذين كانوا يخافون من تخلي فرنسا عن حمايتها وتركهم وجها لوجه مع المسلمين » .

(٧) محادثات الشيخ بشارة الخوري مع الكونت اوستروروغ . راجع « حقـائق لبنانية » ، الجزء الثاني ، ص ٩٨ .

الصريحة في التخلي عن الحماية الفرنسية واختيار الاستقلال التام ، كذلك خلال هذه المعركة اظهر زعماء مسلمون ، كرياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسامي الصلح وغيرهم ، كل الاستعداد للتعاون مع الزعماء المسيحيين وازالة كل المخاوف من نفوسهم .

وفي ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، تم جلاء آخر جندي فرنسي عن الاراضي اللبنانية ، بعد ربع قرن من الانتداب ، واصبحت هذه الارض اللبنانية ، لاول مرة ، منذ عشرة قرون على الاقل(٨) في يد ابنائها ، يحكمونها بدون وجود احتلال او سيطرة او أي نوع من انواع النفوذ الخارجي .

ب – دخول لبنان في جامعة الدول العربية

الخطوة الخامسة التي خطاها لبنان على صعيد التركيز الاسسي لمبادىء الميثاق الوطني ، كانت دخوله جامعة الدول العربية .

كان اشتراك لبنان في محادثات الجامعة العربية ومن ثم اشتراكه في توقيع ميثاقها ، اول ممارسة دولية قام بها لبنان المستقل(٩) واول مشاركة رسمية اقدم عليها مع محيطه العربي . لذلك فأن هذه الخطوة ، خلافا للخطوات الميثاقية الاستقلالية الاخرى ، اثارت على الصعيدين الوطني والطائفي ضجة تستحق التوقف عندها ، لانها تكشف وتوضح معالم وحدود عروبة لبنان ، كما حددها الذين وضعوا الميثاق(١٠) .

---

(٨) يقول النص منذ ثلاثة آلاف سنة ، راجع مقدمة اميل الخوري للجزء الاول من « من حقائق لبنانية » ، مرجع سبق ذكره .

(٩) كان دخول لبنان جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ أي ثلاثة اشهر قبل دخوله الامم المتحدة .

(١٠) المراجع التي تتحدث عن ظروف دخول لبنان في جامعة الدول العربية هي : « الدبلوماسية ، الشرق الاوسط » ، ج. س. هوردينز – « حقائق لبنانية » للشيخ بشارة الخوري ، – مذكرات كميل شمعون – بروتوكول الاسكندرية ، كتيب اصدره يوسف السودا في بيروت عام ١٩٤٤ – و« تكوين لبنان التاريخي.. » لادمون رباط ، ص ٤٧٤ وما يليها .

ذلك ان ولادة جامعة الدول العربية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بفكرة القومية العربية ، أي بموضوع انقسم حوله اللبنانيون طيلة ثلاثين عاما ، وهكذا عندما اخذت الحكومة المصرية عام ١٩٤٤ المبادرة للدعوة الى محادثات غايتها عقد «مؤتمر عام للوحدة العربية» ، مشجعة بذلك من قبل الحكومة البريطانية(١١) وجدت الحكومة اللبنانية نفسها أمام اول تطبيق عملي لهذه الصيغة المؤلفة بين الاستقلال والعروبة ، التي جاء ذكرها في البيان الوزاري في المقطع القائل « بالتعاون العربي في حدود السيادة » .

المحادثات التي دعي اليها لبنان والعراق وسوريا واليمن وامارة شرقي الاردن والمملكة العربية السعودية انتهت ببروتوكول وقعته هذه الدول في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ ، في الاسكندرية ، وعرف باسم « بروتوكول الاسكندرية » .

استقبل هذا البروتوكول في لبنان بضجة كبيرة في بعض الاوساط المسيحية والقومية اللبنانية . وقد عبر يوسف السودا عن مخاوف هذه الاوساط في كتيب(١٢) جاء فيه قوله : « ان المحادثات التي اشترك فيها لبنان سميت : محادثات الوحدة العربية » . وانني اريد ان اعرف أي محتوى سوف نعطي لهذه الوحدة ، وكيف يمكن للبنان ان يحافظ على استقلاله وسيادته في الوقت الذي يدخل « وحدة عربية» ؟ ان بروتوكول الاسكندرية هو نسخة عن « الاتحاد الجرماني» .

ويقول السودا معلقا على ما نص عليه البروتوكول بشأن اعتراف الدول العربية بالكيان اللبناني : « ان هذا النص يعني ان الدول العربية لا تعترف بلبنان الا اذا كان مستقلا ، ان هذا شرط وتقييد للسيادة ».. « .. ان البروتوكول يربط لبنان بصورة نهائية بالجامعة

---

(١١) في ٢٤ شباط ١٩٤٣ اعلن انطوني ايدن ، وزير الخارجية البريطاني في خطاب له في مجلس العموم ان بريطانيا سوف تسعى لتحقيق الوحدة العربية ، الا ان المبادرة يجب ان تصدر من العرب انفسهم ، (راجع محاضر مجلس العموم البريطاني ، الجزء ٣٨٧ ، مجموعة ١٣٩) . ذكرها ادمون رباط في كتابه ، المرجع المذكور اعلاه ، ص ٤٤٩ .

(١٢) « التعاون العربي وبروتوكول الاسكندرية » – بيروت – ١٩٤٤ .

فهو لا يستطيع الانسحاب منها ، كما يتحدث عن « خطوة اولى » ، فهل يعني ذلك ان هنالك خطوات لاحقة ؟ » ثم يذكر يوسف السودا بخطاب القاه رئيس الحكومة السورية سعدالله الجابري ، في مجلس النواب السوري ، بتاريخ ١٩٤٤/١٠/١٦ ، وقد جاء فيه قوله : « ان غايتنا في النتيجة هي الوحدة العربية » .

وبعث البطريرك الماروني الى الحكومة مذكرة بالمعنى ذاته ، أجابت عليها الحكومة اللبنانية بالتوضيح التالي :

« ١ ـ ان جامعة الدول العربية ليست كونفيدرالية ، لانه ليس لها الشخصية المعنوية الدولية ، لا سفراء معتمدون لديها ولا سفراء لها في الخارج .

٢ ـ ان مقررات الجامعة ليست ملزمة الا اذا قبلت بها الدول الاعضاء .

٣ ـ ان لبنان قد طلب تعديل المادة التي تتعلق بالسياسة الخارجية دفعا لكل التباس او تأويل .

٤ ـ ان جامعة الدول العربية ، ليست كونفدرالية ولا تمس سيادة لبنان الوطنية ، واستقلاله ، ووحدة ابنائه ، والذي لن يذوب كيانه في أي كيان آخر » (١٣) .

وفي الوقت الذي كانت المحادثات تجري في القاهرة ، كان الجدل يرتفع في لبنان ، ذلك انه كان من الصعب اقناع الفريق اللبناني المتخوف من العروبة بهذه الخطوة . فرياض الصلح كان بضرورة تقبل وضع لبنان الخاص ، نظرا لان الاستقلال كان لا يزال « طريّ العود » ، والوحدة الوطنية مهددة بالتفسخ عند اول صدمة . وكان يعرف ان كل عبارة تلفظ اثناء هذه المحادثات حول الوحدة العربية او لبنان سوف يكون لها مضاعفات على الصعيد اللبناني .

لذلك فقد شرح وضع لبنان واسباب مخاوف قسم من اللبنانيين واصرّ على ان يذيع رؤساء الوفود العربية بيانا يؤكدون فيه احترامهم

---

(١٣) راجع جريدة « النهار » بتاريخ ١٩٤٤/١١/١٨ .

لاستقلال لبنان . وفي الواقع اتخذ ممثلو الدول العربية المؤتمرون في الاسكندرية قرارا تاريخيا بهذا المعنى حددت فيه علاقات لبنان بالدول العربية وبجامعة الدول العربية ، التي لم يكن ميثاقها قد وقع بعد(١٤) .

عاد رياض الصلح من الاسكندرية بعد ان نال هذا الوعد من الدول العربية ، ووقع بروتوكول الاسكندرية .

الا ان الرأي العام المسيحي ظل متخوفا بالرغم من الضمانات التي جاء بها رياض الصلح ، وقد عبَّر اكثر من نائب في المجلس النيابي، اثناء انعقاده في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٤ . عن هذه المخاوف ، فقال النائب محمد العبود : « نحن كلنا نحب الاستقلال وندافع عنه بأرواحنا ، كلنا عرب وفخورون بذلك ، ولكننا كلنا احرار ونريد ان نبقى احرارا » ، مشيرا بذلك الى مخاوف اللبنانيين من ان يكون هذا الالتزام الجديد الوارد في بروتوكول الاسكندرية(١٥) .

---

(١٤) يقول يوسف سالم في « مذكراته » ، (مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٤) : « في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٤ بدأت المشاورات المتعلقة بالوحدة العربية في الاسكندرية. وفي احدى الجلسات قال النحاس باشا : « سمعت بمشروع اتحاد بين سوريا ولبنان والاردن وفلسطين ، انني اعتقد ان هذا المشروع صعب التنفيذ ، اذ لكل قطر نظامه وكيانه ، وإكيف نحل مشكلة الموارنة في لبنان واليهود في فلسطين ؟ » فأجاب سعدالله الجابري : « ان لبنان ، قبل انفصاله عن الامبراطورية العثمانية ، لم يكن موجودا كما هو الآن . كان هنالك جبل لبنان وسوريا كانت موحدة . ان السوريين طلاب وحدة . ولكننا مستعدون لقبول وجهة نظر مصر » . وقال رياض الصلح : « ان لبنان تقرب من القضية العربية وقبل بالتعاون العربي بعد ان تفهم الاخوان العرب اوضاعه وتحفظاته المتعلقة بالوحدة . لقد اعترفوا له بكيانه الراهن ، ولبنان مقتنع كسائر الدول العربية ، بفوائد التعاون وموقفه سوف يكون مطابقا لموقف مصر ، ويريد ان يكون التعاون العربي قائما على احترام استقلال وسيادة كل بلد عربي » .

(١٥) لا بأس من ذكر بعض ما جرى في هذه الجلسة ، نظرا لما يدل عليه من تفكير سائد في الاوساط السياسية آنذاك . فقد تكلم النائب هنري فرعون ، بعد ان ادلى رئيس الحكومة ببيانه عن محادثات الاسكندرية ، فقال : « ان موقفنا كان ولا يزال : الاستقلال التام . ولقد طلبنا من الذين اجتمعوا في الاسكندرية ومن غيرهم ان يحترموا استقلال لبنان وسيادته في كيانه الحاضر » .

يقول الشيخ بشارة الخوري في مذكراته(١٦) : « دعتنا مصر بما اسمته بمشاورات الوحدة العربية » . فرئس رياض الصلح وفدا لبنانيا سافر الى مصر ، حيث وقع بروتوكول الاسكندرية . وبعد عودة رياض الصلح والوفد صحح احد بنود البروتوكول . فالنص الاصلي كان يقول ان كل دولة عربية موقعة للبروتوكول لا تستطيع اتباع سياسة خارجية تلحق الضرر بسياسة او مصالح جامعة الدول العربية » . وقد رأى البعض أن هذا النص يمس السيادة الوطنية ، بالرغم من ان رأيي كان يخالف ذلك . . الا انني اتفقت مع رياض الصلح ، وسليم تقلا ، تلافيا للمضاعفات ، ان نطلب حذف هذا النص من المشروع النهائي لميثاق جامعة الدول العربية . اما النص الذي يضمن استقلال لبنان فقد تكرس على الشكل التالي : « ان الدول العربية بالاجماع تحترم وتدعم استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحالية » .

وفي الواقع ، عندما وقع لبنان « ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ كان الميثاق خاليا من النص الذي اثار تحفظات

وقال سامي الصلح : « ان الصراع الدائر اليوم بين الامم ليس صراعا دينيا ولا طائفيا ، بل صراعا اجتماعيا . أولم يذكر قداسة البابا في رسالته التي اذاعها في ٢٥ ايلول ١٩٤٤ ان الكنيسة الكاثوليكية تعتبر ان الصراع بين المسلمين والمسيحيين قد انتهى ؟ ! أولم يقل للمسيحيين في الشرق ان ايمانهم يمكن ان ينسجم مع القومية العربية ؟ ان اتفاق الاسكندرية ليس عقدا ولا اتفاقا ولا معاهدة وحدة بل اتفاق تعاون وتفاهم وتبادل مصالح بين دول مستقلة .. ان الاتفاق الذي وقع في الاسكندرية لا ينتقص من سيادة لبنان ولا من استقلاله .. ان التطور السياسي يفرض علينا تبني مبدأ جديد وهو مبدأ التعاون بين الشعوب . فاتفاق الاسكندرية يكرس هذا المبدأ » .

(١٦) راجع « حقائق لبنانية » ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره .

(١٧) كان الوفد اللبناني برئاسة عبد الحميد كرامي ، الذي كان قد حل محل رياض الصلح ، في رئاسة الحكومة ، وعضوية هنري فرعون ، وزير الخارجية اللبنانية آنذاك .

المسيحيين في لبنان(١٧) وقد حل محله النص التالي(١٨) : « ان الدول الاعضاء حريصة على تعزيز وتقوية الروابط الوثيقة التي تجمع بين الدول العربية ، على اساس سيادة واستقلال كل الدول » بل انه جاء في الميثاق (المادة ٨) ان الدول الاعضاء تتبنى مبدأ عدم التدخل في شؤون بعضها البعض الداخلية » .

هذه المواد المطمئنة ، لم تضع حدا للجدل العقائدي والسياسي الذي استمر في الاوساط اللبنانية ولا سيما المسيحية منها ، مما حدا برجال الاستقلال ان يكرروا ، أكثر من مرة ، خلال السنة التي تلت توقيع الميثاق ، ان دخول لبنان جامعة الدول العربية ، انما هو تأكيد لاعتراف الدول العربية باستقلاله وكيانه(١٩) .

---

(١٨) يشرح هنري فرعون اسباب قبول رياض الصلح بالنص الاول فيقول ان رياض الصلح كان وظل يعتبر استقلال لبنان خطوة اولى نحو الوحدة العربية . ولذلك فقد قبل في الاسكندرية بالنص الذي يحظر على اي دولة عضو في الجامعة اتباع سياسة خاجية مضرة بسائر الدول العربية اذا اتخذ هذا القرار بالاكثرية ، (راجع حديث هنري فرعون لنجلا عطيه ، المرجع السابق الذكر ، ص ١٨٠) . ويقول يوسف سالم في مذكراته (مرجع سبق ذكره) : ان النقراشي باشا الذي كان قد حل في رئاسة الحكومة المصرية ، محل النحاس باشا ، اقترح نصا يكرس وحدة السياسة الخارجية . فاعترض مندوب لبنان . وايد مندوب العراق موقف لبنان . وهكذا الغي النص .

(١٩) في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في ١٩٤٥/٤/١٠ للموافقة على ميثاق القاهرة قال هنري فرعون : « ان يوم ٢٢ آذار ١٩٤٥ سوف يبقى يوما عظيما في تاريخ الدول العربية ، لان الدول العربية انهت في هذا اليوم موقفا سلبيا ، واخذ لبنان مكانه في مجموعة الدول العربية واصبح صوته يرتفع مع اصواتها مطالبا بالكرامة والحرية والاستقلال . ان لبنان هو وسيكون دائما عضوا كامل العضوية في جامعة الدول العربية ، يسعده ما يسعدها ويحزنه ما يحزنها . ومع تأكيدنا على استقلالنا وسيادتنا فاننا نقول بالتعاون الوثيق مع العرب . لان هذا التعاون يقوينا ويجعل من الدول العربية كتلة واحدة في السراء والضراء» . وقال عبد الحميد كرامي : « ان هذا الميثاق سيكون عاملا لتعزيز استقلالنا واستقلال الدول العربية » . وكتب جبران تويني في « النهار » (العدد الصادر في ١٩٤٥/٣/١٣) : « الجامعة العربية ليست اتحادا فدراليا بالمعنى القانوني للكلمة ، بل حلفا غايته تقريب وجهات النظر بين دول لها مصالح مشتركة في الحاضر والمستقبل » .

ان اشتراك لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية ، ودخوله فيها ، على النحو والشروط التي ذكرنا والتي كانت الغاية منها تبديد مخاوف بعض الاوساط المسيحية ، شكل الخطر الاكثر اهمية ، بعد الاستقلال ، اذ كرس انتماء لبنان العربي وحدد شروط التعاون بين الدول العربية الشقيقة(٢٠) . وكان من شأنه تعزيز الوحدة الوطنية والكيان اللبناني باعتراف الدول العربية ، والقائلين بالقومية العربية ، بهذا الكيان الوطني المستقل .

ان ميثاق جامعة الدول العربية كان المحور الذي سوف تدور حوله معركة عروبة لبنان ، على الصعيد العقائدي . اما على الصعيد السياسي والمؤسس ، فان ميثاق جامعة الدول العربية سيكون مع السيادة اللبنانية ، مرتكزا اساسيا لسياسة لبنان الخارجية . ففي كل مرة مرّ التعاون العربي فيها بأزمة ، كان لبنان والميثاق الوطني يتعرضان لمضاعفات خطيرة .

ج – الابقاء على المصالح المشتركة

خطوة اخيرة في تطبيق الميثاق الوطني على الصعيد التأسيسي ، كان ميدانها العلاقات بين لبنان وسوريا ، بعد الاستقلال .

فبعد ان تسلمت الحكومتان اللبنانية والسورية من السلطات الفرنسية « المصالح المشتركة » التي كان الانتداب الفرنسي مشرفا عليها ، اوجدت الحكومتان مؤسسة مشتركة ، سميت « المجلس الاعلى للمصالح المشتركة » ، مهمتها ادارة هذه المصالح .

(٢٠) جاء في تقرير رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي ، حبيب ابو شهلا (راجع جريدة « النهار » بتاريخ ١٩٤٥/٩/٧) : « ان ميثاق جامعة الدول العربية حدد الطرق التي يتم فيها التعاون بين لبنان والدول العربية ، وقد جاء تتويجا للجهود التي بذلها هؤلاء الذين ناضلوا من اجل تحقيق اماني الشعوب العربية . وان الشعب اللبناني لم يكن يوما بعيدا عن الدول العربية بالرغم من بعض الظروف الدولية التي حالت دون ذلك احيانا والتي لم يكن الشعب اللبناني مسؤولا عنها » .

هذا المجلس الاعلى ، في الواقع ، يشرف على ادارة الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين البلدين وحافظ عليها الانتداب الفرنسي ، منذ آلاف السنين . هذه الوحدة الاقتصادية لم تعمر اكثر من سبع سنوات ، اذ فسخت عام ١٩٥٠ في ظروف سنتحدث عنها في ما بعد(٢١)

ظاهرة اخرى من ظواهر العلاقات الخاصة التي ربطت بين لبنان وسوريا ، كانت في امتناع البلدين عن اقامة علاقات دبلوماسية بينهما . فلبنان الذي سارع ، فور استقلاله ، انشاء بعثات دبلوماسية له في باريس ولندن والقاهرة وبغداد ومعظم العواصم الغربية والشرقية ، لم ينشىء هذه العلاقات مع دمشق .

فسّر البعض هذا الاحجام بأنه تعبير عن رغبة الحكومتين باعتبار العلاقات التي تربط بين البلدين هي من الوثوق والاخوة بحيث ان اقامة علاقات دبلوماسية يمكن ان يفسر بأنه نقض لهذه الاخوة ، البعض الآخر ، عزا هذا الاحجام الى رغبة السوريين الذين اعتبروا ان اقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا يكرس نهائيا انسلاخ الاراضي التي كانت ، قبل ١٩٢٠ ، تابعة لدمشق وضمت الى لبنان الكبير عند اعلانه(٢٢) .

(٢١) يذهب البعض الى حد القول بأن الوحدة الاقتصادية السورية–اللبنانية كانت جزءا من الميثاق الوطني . وان الانفصال الاقتصادي الذي حدث عام ١٩٥٠ انما كان نقضا او على الاقل خروجا عن الميثاق . ويرد على هذه النظرية بنظرية معاكسة تماما .

(٢٢) لا بأس هنا من ايراد الحوار الذي جرى بين الشيخ بشارة الخوري وجميل مردم في القاهرة عام ١٩٤٢ . فلقد سأل الشيخ بشارة الخوري عن موقف السوريين من الكيان اللبناني فأجابه جميل مردم : « اذا اتبع لبنان سياسة استقلالية عربية ، فاننا لا نتنازل عن الاقضية الاربعة فحسب ، بل اننا مستعدون لاعطائه اراض جديدة » . (راجع « حقائق لبنانية » ، الجزء الثاني) .

الا انه أيًا كانت الاسباب التي دعت البلدين الى عدم تبادل البعثات الدبلوماسية فأنه من الراهن ان هذا الوضع استمر حتى بعد اعلان الانفصال الاقتصادي ، عام ١٩٥٠ وحتى يومنا هذا(٢٣) .

(٢٣) اكثر من مرة اثيرت هذه المسألة في مجلس النواب من قبل نواب مسيحيين (حميد فرنجيه ، البير مخيبر ، نواب الكتائب) ، الا ان رؤساء الوزارة كانوا دائما يتجاهلون هذا الطلب . وفي اعتقاد الكثيرين ان دمشق هي التي ترفض اقامة هذه العلاقات الدبلوماسية ، وان اسباب رفضها واضحة : فهي لا تريد ان تتنازل عن « حق تاريخي » لها مع العلم انها اقامت علاقات دبلوماسية مع الاردن التي كانت جزءا من سوريا في الماضي .

تطور تطبيق السياسة الخارجية المستوحاة من الميثاق في مختلف العهود السياسية

بالرغم من ارتكازها على قواعد مؤسسية كرّسها ميثاق ١٩٤٣ او حدد معالمها فان السياسة الخارجية اللبنانية تطورت وفقا للاسلوب او الاتجاه الذي أعطاه لها كل رئيس للجمهورية خلال مدة ولايته . فالحياة السياسية اللبنانية ، منذ الاستقلال ، تأثرت كثيرا بشخصية رئيس الجمهورية(٢٤) . فرئيس الجمهورية ، بحكم الدستور وبسبب النظام الطائفي والتقاليد المتبعة ، كان يجسد الدولة ويطبع في السنوات الست لولايته ، الحياة السياسية اللبنانية ، ولا سيما الخارجية . فكل عهد رئاسي كان يعكس الاحداث التي تمرّ خلاله وكان الميثاق الوطني يشكل مرجعا لرئيس الجمهورية أو لمعارضيه لتقويم موقف لبنان من هذه الاحداث . فلا بأس ، اذا ، من استعراض تطبيق الميثاق الوطني ، على الصعيد الخارجي ، من قبل كل رئيس للجمهورية .

أ – في عهد الشيخ بشاره الخوري (١٩٤٣–١٩٥٢)

خلال الولاية الاولى والثانية (التي لم يكملها) للشيخ بشارة الخوري ، الذي يعتبر أحد واضعي الميثاق، ركزت السياسة الخارجية اللبنانية على استكمال الاستقلال : أي على جلاء القوات الاجنبية والاستقلال المالي عن فرنسا (اتفاق ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨) الذي بموجبه اصبحت الليرة اللبنانية غير خاضعة للفرنك الفرنسي .

(٢٤) راجع ادمون رباط « تكوين لبنان التاريخي .. » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٥ .

هذا الاتفاق المالي مع فرنسا شكّل اول خلاف مع سوريا بعد الاستقلال ، اذ ارادت اتباع سياسة اقتصادية اكثر « توجيها » خلافا للسياسة الاقتصادية اللبنانية الليبرالية .

ولقد ادى الانفصال المالي بين العملة اللبنانية والسورية الى الطلاق الاقتصادي بين البلدين ، الذي تم في ١٤ آذار ١٩٥٠ ، فألغيت الوحدة الجمركية بينهما ، وحل «المجلس الاعلى للمصالح المشتركة» الذي انشىء عام ١٩٤٤ ، وباشر كل بلد بتنفيذ سياسة اقتصادية مختلفة عن الآخر .

منذ الاستقلال الاقتصادي عن سوريا — كما يقول ادمون رباط(٢٥) — عزز ولا ريب سيادة لبنان . ولكنه اثار مخاوف المسلمين الذين كانت تربطهم بسوريا روابط تجارية قديمة ووثيقة ، الا ان روح الميثاق الوطني التي كان رياض الصلح يعود اليها ساعدت في تهدئة خواطرهم(٢٦) .

ان أهم تطبيقات الميثاق الوطني ، خلال عهد الشيخ بشارة الخوري ، كانت : دخول لبنان جامعة الدول العربية (٢٢ آذار ١٩٤٥) ودخول لبنان الحرب في ١٤ ايار ١٩٤٨ ، الى جانب الدول العربية ، لتحرير فلسطين . فهذا القرار اتخذه لبنان تمشيا مع احد مبادىء الميثاق الوطني الذي بموجبه يلتزم لبنان بالتعاون الوثيق مع الدول

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٥٣١ .

(٢٦) يقول الشيخ بشارة الخوري في « حقائق لبنانية » (الجزء الثاني ، ص ١٩٢) : « عندما وقع لبنان الاتفاقية النقدية مع فرنسا ، وبعد ان حاول المستحيل لتوحيد موقفه مع الموقف السوري ، هاجمت الصحف السورية لبنان ورياض الصلح ، وهددت سوريا بالقطيعة الاقتصادية وبالغاء الوحدة الاقتصادية ، الا ان رياض الصلح وجميل مردم ما لبثا ان توصلا الى عقد اتفاق مؤقت . ولقد قسم هذا الخلاف الاقتصادي مع سوريا ، اللبنانيين الى قسمين : فالمسلمون السنة عارضوا الاتفاقية النقدية لانها وقعت مع فرنسا ولان سوريا لم تكن موافقة عليها ، بينما ايدها المسيحيون لانها كانت مع فرنسا ولان سوريا رفضتها ، وكنت مع رياض الصلح الوحيدين اللذين نظرا الى المسألة من «زاوية لبنانية» » .

العربية(٢٧) . وكان من نتائج دخول لبنان الحرب الفلسطينية ، ان وقع اتفاقية الهدنة في رودس (١٣ آذار ١٩٤٩) بين لبنان واسرائيل ودخول ١٥٠ الف لاجىء فلسطيني عرب اراضيه .

المظهر الرابع من مظاهر تطبيق الميثاق الوطني في عهد الشيخ بشارة الخوري ، كان رفض لبنان الدخول في احلاف عسكرية غربية .

ففي عام ١٩٥٠ كانت الحرب الباردة قد بلغت الشرق الاوسط ، فأصدرت حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا ، بيانا (٢٥ ايار ١٩٥٠) جاء فيه انها متفقة على ضمان استقلال بلدان الشرق الاوسط . وقد تبع هذا البيان ، ظهور مشروع « الدفاع المشترك » الذي كان من المطلوب ، من الدول العربية ، الانضمام اليه .

ورفض الشيخ بشارة الخوري انضمام لبنان الى الدفاع المشترك ، الامر الذي أدّى الى خلافه مع السياسة البريطانية ، ومن ثم الى نشاط العملاء البريطانيين في تأليب الرأي العام اللبناني عليه وبالتالي التمهيد لاسقاط عهده(٢٨) .

(٢٧) يقول الشيخ بشارة الخوري في « حقائق لبنانية » ، الجزء الثالث ، ص ٢٢ : « عند اقتراب حرب فلسطين ، اسهم لبنان في حمل الدول العربية على التدخل العسكري وكنت متفقا مع رياض الصلح اتفاقا تاما حول السياسة العربية التي يجب اتباعها » . وفي ١٥ ايار ١٩٤٨ ، جاء في احد نداءات الشيخ بشارة الخوري الى الجيش اللبناني دعوته اياه الى تحرير الارض المقدسة « فلسطين » .

(٢٨) يقول الشيخ بشارة الخوري في « حقائق لبنانية » الجزء الثالث ، ص ٣٣٦ : « نقل الي فيليب تقلا رغبات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا فسألت رياض الصلح واتفقت معه على ان نرفض المعاهدات العسكرية تمشيا مع المبادىء التي اتفقنا عليها عام ١٩٤٣ ، وقلت للوزير المفوض الاميركي ان الاحلاف العسكرية الغربية يجب ان لا تمس سيادة لبنان واستقلاله . وابلغني المفوض البريطاني ان الدول الغربية مصممة على تنفيذ مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط ، مهما كلف الامر ، وانها ستضم اسرائيل الى هذا الحلف .. فأجبته بأن هذا الحلف مخالف لمبادىء الامم المتحدة . وبعد مغادرة القصر دعوت مجلس الوزراء للانعقاد واشركت في الاجتماع رؤساء الوزارة ورؤساء المجالس ووزراء الخارجية السابقين . وشرحت لهم كيف ان لبنان لا يستطيع الدخول في احلاف عسكرية دون ان يأخذ بعين الاعتبار مواقف الدول العربية التي يرتبط بها ، بموجب ميثاق جامعة الدول العربية » (ص ٤٢٧) .

ولا بد ايضا من التذكير بمظهر آخر – وان لم يكن ذا أهمية سياسية كبيرة – من مظاهر تطبيق الميثاق الوطني في السياسة الخارجية ، الا وهو معارضة العهد الخوري لمشروع «سوريا الكبرى» . فالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، بعد أن الـتقيا في الميثاق الوطني بين العقيدتين اللبنانية والعربية ، ادركا ان كل مشروع اتحادي بين سوريا والاردن والعراق ولبنان ، من شأنه نقض ميثاق ١٩٤٣ وتهديد استقلال لبنان وعروبته(٢٩) . وقد بلغت معارضة العهد الخوري لهذه الفكرة انه قمع بعنف شديد محاولة العصيان الذي قام به الحزب القومي السوري واعدم زعيمه : انطون سعاده(٣٠) .

من المظاهر الثانوية – ولكن التي لا تخلو من مغزى ، – للسياسة الخارجية اللبنانية في ذلك العهد : المحافظة على العلاقات الثقافية المتينة مع فرنسا رغم استياء العلاقات السياسية(٣١) واعتراف

---

(٢٩) يقول الشيخ بشارة الخوري (حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص ١٩١) : « في عام ١٩٤٥ ، ادلى وزير خارجية امارة شرقي الاردن بحديث عن مشروع «سوريا الكبرى» ، فهاجم النواب هذا المشروع واعلن رياض الصلح قائلا : « ما من احد يستطيع ان يرجعنا عن قبولنا بالكيان اللبناني ، لبنان العربي المستقل في حدوده الحاضرة » .

(٣٠) في ٤ تموز ١٩٤٨ قام بعض اعضاء الحزب القومي السوري بمهاجمة مخافر الدرك . ولكن الحكومة قمعت بعنف العصيان والقت القبض على زعيم الحزب واحالته امام المحكمة العسكرية التي حاكمته وحكمت عليه ونفذت الحكم به في اقل من ٢٤ ساعة . كما اعدم اثني عشر عضوا من الحزب . وقد أثارت سرعة المحاكمة والتنفيذ ضجة كبيرة يومذاك .

(٣١) كما احترمت الحكومة اللبنانية مصالح فرنسا الاقتصادية ، فالمعاهد الفرنسية بقيت كما هي . والعلاقات بين الكنيسة المارونية وفرنسا استمرت علنية وحميمية . الا ان الوجود الثقافي البريطاني والاميركي اخذ ينمو بعد الاستقلال ، وقد ظل لبنان ، بعد استقلاله ، منفتحا كل الانفتاح على التعاون الثقافي والاقتصادي مع الغرب الا في ما يمس سيادته . (راجع حمدي الطاهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٦) .

الفاتيكان باستقلال لبنان ، قبل جلاء الجيوش الاجنبية عنه(٣٢) .

وقد قوّم فادي تيان ، في أطروحته ، سياسة لبنان الخارجية في عهد الشيخ بشارة الخوري ، فقال: «ان المبدأين الاساسيين للميثاق الوطني ، أي استقلال لبنان التام والتعاون الوثيق مع الدول العربية ، هما اللذان سددا خطى المسؤولين في السنوات الاولى التي تلت الاستقلال . فكان أول تكريس للمبدأين دخول لبنان جامعة الدول العربية . فبالنسبة للشيخ بشارة الخوري ، كان لدخول الجامعة الدول العربية الفضل في ارضاء المسلمين وتجميد نزعتهم الوحدوية . اما بالنسبة لرياض الصلح ، فان جامعة الدول العربية ، كان من شأنها اقناع المسيحيين تدريجيا بتقبل فكرة الوحدة العربية ، التي تشكل الجامعة اول خطوة نحوها »(٣٣) .

ب – في عهد كميل شمعون

« ان الحرب بالنسبة للبنانيين هي استمرار النزاع الطائفي بوسائل اخرى . »

ج. س. هوروفيز

(راجع بايندر – مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٣)

ان السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس كميل شمعون مرّت بأحداث هامة ادت الى عصيان شعبي مسلح والى طرح الميثاق الوطني على بساط البحث ، بعد عشر سنوات من تطبيقه .

قبل ان يصل كميل شمعون الى الحكم كان محور بيروت –

---

(٣٢) في ٨ نيسان ١٩٤٦ ، اعترف الفاتيكان باستقلال لبنان . وهذا الاعتراف من قبل اعلى مرجع كاثوليكي انما كان بمثابة تأكيد للسياسة التي كان لبنان يتبعها وصفعة للذين كانوا يروجون بأن استقلال لبنان سوف يؤدي الى زواله او الى المساس بحقوق المسيحيين فيه . (حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص ٤١٦) .

(٣٣) فادي تيان ، « السلطة التنفيذية في النظام السياسي اللبناني » ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القديس يوسف ، بيروت ، عام ١٩٧٠ .

دمشق ، قد أصيب بالشلل . فالانقلابات العسكرية في سوريا كانت قد أقصت عن الحكم الحزب الوطني ، الذي كان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح على علاقة وثيقة به . وكان الحاكمون العسكريون السوريون الجدد قد كرسوا الانفصال الاقتصادي بين سوريا ولبنان الامر الذي جعل المسلمون اللبنانيون يتأكدون من ان استقلال لبنان قد ادى الى انفصالهم الاقتصادي عن الداخل العربي وعن سوريا بنوع خاص(٣٤) .

وبعد مصرع رياض الصلح في عمان ، ١٦ تموز ١٩٥١ ، تزعزع حكم الشيخ بشارة الخوري ، كما اهتزت تلك الصيغة الشخصية لتطبيق ميثاق ١٩٤٣ ، التي كان تفاهم الرجلين يدعمها . وكانت استقالة الشيخ بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية في ايلول ١٩٥٢ تحت ضغط المعارضة والشارع الاسلامي ، المحركين من قبل الدبلوماسية البريطانية ، بداية مرحلة جديدة في سياسة لبنان الخارجية ، فرضتها ظروف المنطقة المتطورة والحرب الباردة المستجدة بين الشرق والغرب . وقد أثر فيها الطموح الشخصي لرئيس الجمهورية الجديد .

من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٤ اتبع الرئيس كميل شمعون سياسة خارجية معتدلة ، مستوحاة من ميثاق ١٩٤٣ ، أي منفتحة على سوريا التي كان يتعاقب على حكمها عسكريون ميالون للغرب او حزب « الشعب » المنفتح على العراق . وحافظ لبنان ، في هذه الفترة ، على علاقاته الجيدة بمصر في السنوات الثلاث الاولى التي تلت قيام الثورة المصرية . وبالاضافة الى ذلك اقام كميل شمعون علاقة ودية جديدة مع المملكة العربية السعودية .

ووقع لبنان، في عام ١٩٥٢ ، معاهدة «الدفاع الجماعي العربي»، في اطار جامعة الدول العربية .

الا انه ابتداء من عام ١٩٥٤ ، أخذت السياسة الخارجية

(٣٤) كانت المطالبة بعودة الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان ، في طليعة المطالب الاسلامية ابتداء من عام ١٩٥٠ . وقد تضمنت كل البيانات الوزارية هذا الوعد .

اللبنانية ، تواجه تحديات عديدة على الصعيدين الدولي والاقليمي .

فعلى الصعيد الدولي ، حرص الغرب ، بعد « الفراغ » الذي أحدثه انسحاب القوات البريطانية من قناة السويس ، على انشاء احلاف عسكرية وابرزها « حلف بغداد » الذي دعت اليها بريطانيا واعلنت العراق وتركيا استعدادهما للدخول فيه .

كانت ردة فعل القاهرة ، ازاء هذا الحلف العسكري الذي نقل الوزن الشرق الاوسطي نحو الشمال ، عنيفة ، اذ اعتبرته عودة للاستعمار من جديد(٣٥) .

وبرز جمال عبد الناصر ، وكانت الثورة التي قام بها في مصر ، قد بدأت ترسخ اقدامها ، كزعيم للحركة المناهضة للاحلاف(٣٦) . وكانت هزيمة العرب في فلسطين قد اطاحت بعدة انظمة عربية وخلقت تيارا قوميا عربيا ثوريا ، جرف الشعوب العربية نحو مواقف معادية للدول الغربية ، حليفة اسرائيل .

وفي هذا الوقت بالذات كان الاتحاد السوفياتي يدشن سياسة الانفتاح والتدخل في الشرق الاوسط ، الذي كان حتى ذلك الوقت حقلا محفوظا للغرب .

ففي ربيع ١٩٥٥ ، عقد مؤتمر «باندونغ» الذي ضم الدول الافريقية والاسيوية ، مدشنا سياسة « اللاانحياز » و« الحياد الايجابي » بين الشرق والغرب . وكان من جراء ذلك ان انقسمت الدول العربية على بعضها . فبينما اعلنت سوريا ومصر انضمامهما للمعسكر الحيادي ، اعلنت الاردن والعراق الانفتاح والتعاون مع الغرب .

(٣٥) راجع ادمون رباط ، « تكوين لبنان التاريخي .. » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٧ .

(٣٦) الجدير بالذكر ان المملكة العربية السعودية كانت تدعم جمال عبد الناصر ، في حملته على حلف بغداد وتساعد الحركات الشعبية المناوئة له في عمان وبيروت ودمشق . والسبب واضح وهو ان حلف بغداد كان يقوي من نفود الهاشميين ، اخصام البيت السعودي .

اختار الرئيس كميل شمعون الانحياز للغرب(٣٧) من دون ان يتمكن من تجسيد هذا الانحياز بدخول حلف بغداد ، فاكتفى باتباع سياسة موالية للستراتيجية الغربية . الامر الذي اثار القاهرة وجعل المسلمين اللبنانيين ــ المتأثرين ثقافيا ودينيا بالقاهرة وسياسيا بشخصية جمال عبد الناصر ــ يشاركونها في نقمتها على سياسة الحكم اللبناني .

وفي تموز ١٩٥٦ اممّ جمال عبد الناصر قناة السويس وبدأ سياسة التعاون مع الاتحاد السوفياتي بعد ان اختلف مع واشنطن .

وفي تشرين ١٩٥٦ ، قامت بريطانيا وفرنسا ، بالاشتراك مع اسرائيل ، تشن الهجوم على مصر ، تحت ستار حماية الملاحة في قناة السويس . فكادت تنشب أزمة دولية خطيرة لو لم تتدارك واشنطن وموسكو الامر . وقد دعا الرئيس شمعون ، أثر هذه الحرب ، ملوك ورؤساء الدول العربية ، الى عقد مؤتمر قمة في بيروت ، حيث طرح موضوع قطع الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا . فأعلنت مصر وسوريا والسعودية قطع علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا واكتفت الاردن والعراق بقطعها مع فرنسا ، اما بالنسبة للبنان فلقد كان الخيار صعبا ، نظرا للروابط والمصالح العديدة التي تربط لبنان بالغرب. رفض الرئيس شمعون قطع العلاقات الدبلوماسية

---

(٣٧) كتب اميل بستاني يقول (راجع « الميثاق الوطني ولبنان المستقبل » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢) : « حتى عام ١٩٥٥ كان لبنان موال بشكل علني ، للغرب. كذلك كانت معظم الدول العربية . ومن بين اسباب هذه الموالاة موقع لبنان الجغرافي على المتوسط ، المغتربون اللبنانيون ، المصالح التجارية ، المصالح الثقافية ، المسيحيون .. الخ .. ولكن بعد ١٩٥٥ ، اتبعت مصر وسوريا سياسة الحياد الايجابي بين الشرق والغرب ، في الوقت الذي كان فيه الغرب يساند اسرائيل . حاولت مصر وسوريا كسب لبنان الى هذه السياسة الجديدة. ولكن الغرب قاوم هذه السياسة ، لا مباشرة ، بل بواسطة دول عربية اخرى ، لا سيما وان السياسة المصرية كانت قد بدأت تنفتح على الاتحاد السوفياتي . ولقد رأى المسيحيون في هذه السياسة خطرا على الكيان اللبناني وعلى النظام السياسي والاقتصادي . فبالنسبة اليهم كان تبني سياسة «مشروع ايزنهاور» ، بمثابة الرد على تبني المسلمين لسياسة عدم الانحياز ، والتطلع الى اميركا بمثابة الرد على التطلع الى الاتحاد السوفياتي » .

مع فرنسا وبريطانيا ، الامر الذي حمل رئيس الحكومة عبدالله اليافي وصائب سلام ، وزير الدولة ، على الاستقالة .

أدت استقالة ممثلي المسلمين السنّة من الحكم ، الى تفجير الازمة بين بيروت والقاهرة . فاستدعى الرئيس شمعون سامي الصلح ، وكان ذا شعبية في الاوساط الاسلامية يومذاك ، وكلفه بتأليف الحكومة الجديدة ، مدشنا بذلك سياسة النزاع مع جمال عبد الناصر . وكانت تلك اول ضربة يتلقاها الميثاق الوطني من الضربات التي سوف تتوالى عليه لتصدعه في عام ١٩٥٨ .

يقول ادمون رباط(٣٨) : « في هذا الوقت بالذات ، اعلن الرئيس ايزنهاور عن « مشروع » يقضي بتولي الولايات المتحدة تنسيق وسائل الدفاع الغربية في الشرق الاوسط ، والتعاون مع الدول العربية للدفاع عن المنطقة ضد « الخطر الاحمر » . وارسل الرئيس ايزنهاور موفدا عنه ، هو المستر جايمس ريتشاردز ، لمفاوضة الدول العربية حول هذا الشأن » .

سارعت الحكومة اللبنانية باعلانها تبني « مشروع ايزنهاور » . وكان ذلك دليل واضح على انحياز الحكم اللبناني الى الغرب ومقاومته لتيار القومية العربية ، الذي كان جمال عبد الناصر قد اصبح زعيمه، الامر الذي اثار حملة سياسية سورية ــ مصرية ضده ، ما لبث المسلمون اللبنانيون ان تأثروا بها .

ففي ١٦ آذار ١٩٥٧ صدر بيان مشترك لبناني ــ اميركي يعلن انضمام لبنان الى المشروع الاميركي ، فكان ايذانا ببلوغ لبنان نقطة اللارجوع في علاقته بمصر واعلانا صريحا بتبني لبنان سياسة مخالفة لسياسة مصر الخارجية ، واختارت حكومة الرئيس شمعون طريق المجابهة ، وتخلى رئيس الجمهورية عن دور « الاب » والحكم ، مختارا دور رئيس السلطة التنفيذية .

بتأثير من الشارع الاسلامي والرأي العام العربي ، وقف الزعماء السياسيون المسلمون في لبنان ، بقوة في وجه السياسة التي قرر

---

(٣٨) المراجع السابق الذكر ، ص ٥٣٩ .

الرئيس شمعون اتباعها(٣٩) . معتبرين هذه السياسة المنحازة بشكل صريح للغرب انحرافا عن الخط الوطني وعن روح التضامن العربي والميثاق الوطني ، فاستقال سبعة نواب لبنانيين احتجاجا على السياسة التي تتبعها الحكومة(٤٠) واعلن عن قيام « جبهة اتحاد وطني » ، تضم سياسيين مسلمين ومسيحيين لمعارضة سياسة الرئيس شمعون الخارجية من ابرز اعضائها : حميد فرنجيه ، حسين العويني ، صائب سلام ، عبدالله اليافي ، صبري حماده ، فيليب تقلا ، أحمد الاسعد ، وصدر بيان من احد رجال الدين المسلمين يتهم فيه الحكومة بخرق الميثاق الوطني(٤١) . وفي اجتماع سياسي قرر الحاضرون : ١ ـ رفض الاحلاف الاجنبية . ٢ ـ تبني سياسة خارجية محايدة ومستقلة بين المعسكرين . ٣ ـ مواصلة النضال

(٣٩) تقول نجلا عطيه (راجع اطروحتها : « موقف المسلمين من الكيان اللبناني » ، مرجع سبق ذكره) : « ان موقف المسلمين في لبنان ازداد قوة بعد بروز جمال عبد الناصر وبذلك اصبح تأثيرهم على سياسة لبنان الخارجية ، اكبر . وبات من العسير على الحكومات اللبنانية اتباع سياسة خارجية موالية للغرب . وهكذا اضطر سامي الصلح ، رئيس الحكومة ، الى حضور مؤتمر باندونغ (راجع مذكرات سامي الصلح ، ص ٢٣٨) . كما ان سائر الزعماء المسلمين ، تحت تأثير الجماهير الاسلامية التي كان العقائديون والاحزاب الثورية قد تغلغلت فيها ، اضطروا الى الوقوف صفا واحدا مع القاهرة . ومن عام ١٩٥٥ ، بعد ظهور حلف بغداد وقيام التحالف المصري ـ السوري ـ السعودي ، في وجهه ، حاولت الحكومة اللبنانية ان تلتزم من الكتلتين موقفا حياديا (راجع محاضر جلسات مجلس النواب من ١٥ نيسان حتى ١٢ ايار ١٩٥٥) . ولكن رشيد كرامي ما لبث ان اعلن في مجلس النواب في بيان حكومته الاولى ، انه يتعاطف مع السياسة المصرية وان لبنان لن ينضم الى حلف بغداد . كذلك تضمن بيان حكومة عبدالله اليافي ، الوعد نفسه . وعندما وقع الاعتداء على مصر ، عام ١٩٥٦ ، كان تأييد المسلمين لمصر عارما . بينما جاء تأييد الاوساط المسيحية مشوبا ببعض التحفظ » . (راجع محاضر مجلس النواب ، جلسات ٢ و٦ تشرين الثاني ١٩٥٦)

(٤٠) من بينهم : حميد فرنجيه ، احمد الاسعد ، صبري حماده ، عبدالله اليافي ، رشيد كرامي .

(٤١) راجع جريدة « السياسة » ، العدد الصادر في ١٩٥٧/٤/٢٧ .

لتحرير العالم العربي . ٤ ـ التمسك بالميثاق الوطني وبالتعاون بين المسلمين والمسيحيين(٤٢) .

وشهد عام ١٩٥٧ ، ارتباط النزاع على السياسة الخارجية بالنزاع السياسي الحزبي الداخلي ، الذي قسم الاوساط السياسية الى فريقين احدهما يسعى للتجديد للرئيس شمعون والثاني يعارض هذا التجديد . ثم ارتباط النزاعين بانقسام طائفي احدهما ، ذو اكثرية شعبية مسيحية متجه بانظاره الى الغرب والثاني ، ذو اكثرية اسلامية ، تؤيد جمال عبد الناصر(٤٣) .

وكان لمجيء اكثرية شمعونية الى المجلس النيابي ، بعد انتخابات ايار ١٩٥٧ ، وسقوط معظم الزعماء المسلمين ، ايذانا بتصعيد المعركة نحو العنف .

الا ان التوتر الحقيقي لم يبدأ الا في مطلع عام ١٩٥٨ بعد انضمام سوريا الى مصر واعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر .

لقد ايقظ قيام اول وحدة بين قطرين عربيين آمال الوحدة في نفوس الاجيال العربية التي كانت كارثة فلسطين قد صدمتهم . وكان

(٤٢) المرجع ذاته .

(٤٣) في ٣٠ آذار ١٩٥٧ صرح رشيد كرامي قائلا : « ان معتقدنا الاسلامي يجعلنا احرارا واسيادا ، آمرين غير مأمورين . ولا نريد ان نفرض على المسيحيين سياسة لا يقبلون بها وفي الوقت نفسه لا نريد ان تفرض علينا سياسة لا نرضى بها » . ان السياسيين الذين اجتمعوا في دار الرئيس السابق الشيخ بشارة الخوري (حسين العويني ، فيليب تقلا ، الياس الخوري ، صائب سلام ، احمد الاسعد ، حميد فرنجيه) اصدروا بيانا اكدوا فيه على ايمانهم بالميثاق الوطني .

كما ان جبهة الاتحاد الوطني التي كانت تضم سياسيين من كل الطوائف ، كانت مؤيدة من الجماهير الاسلامية ، اما المسيحيون بوجه عام ، فكانوا موالين للدولة ويتهمون المعارضة بأنها تحاول هدم الدولة .

وقد دلت الانتخابات النيابية التي جرت في ايار ١٩٥٧ ، على ان المسلمين اقترعوا ضد السياسة الخارجية والمسيحيين معها (راجع مقال محمد النقاش في جريدة « بيروت » ، بتاريخ ١٩٥٧/٥/٤) .

من الطبيعي ، ان تتأثر الجماهير الاسلامية في لبنان بهذا الحدث لا سيما وان الاحزاب العقائدية ووسائل الاعلام المصرية كانت قد وفرّت الاجواء اللازمة . وكان من جراء ذلك ان ارتفعت درجة التوتر بين الحكومة اللبنانية والقاهرة وان ازداد الانقسام الاسلامي- المسيحي في لبنان ، هوة(٤٤) .

تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى لدى مجلس الامن ضد الجمهورية العربية المتحدة متهمة اياها بمساعدة الثوار وبالتدخل في شؤون لبنان الداخلية(٤٥) ، فأرسل مجلس الامن فريقا من المراقبين للتأكد من صحة الشكوى ، وجاء تقريرهم لا ينفي ولا يؤكد وجود التدخل .

وتقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى ثانية امام مجلس جامعة الدول العربية ، دون ان تحظى بنتيجة . عندئذ طلب الرئيس شمعون

---

(٤٤) يبرر الرئيس كميل شمعون في مذكراته ، موقفه في تلك الفترة بقوله : « ان التغلغل السوفياتي في الشرق الاوسط وصفقة السلاح التي كانت مصر قد عقدتها مع مصر وسوريا ، بالاضافة الى السياسة المعادية للغرب التي اتبعتها القاهرة ودمشق ، كان من شأنها ان تجر لبنان في دوامة الشيوعية . واحس المسيحيون في لبنان بأنهم مهددون وان الوسيلة الوحيدة لتطمينهم كانت في وضعهم تحت المظلة الاميركية » . (راجع كتاب حمدي الطاهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٨) .

اما المعارضة فقد طالبت : « برفض مشروع ايزنهاور لان ما يهدد لبنان ليست الشيوعية بل الخطر الاسرائيلي ، وان « الفراغ » الذي كانت اميركا تحاول ملأه ، ما هي الا محاولة للعودة الى سياسة الاحلاف العسكرية ، والانضمام الى الاحلاف يعطل التضامن العربي الذي هو جزء من الميثاق الوطني . ولا سيما وان السياسة الخارجية يجب ان تكون انعكاسا لمصلحة الوحدة الوطنية الداخلية .

(٤٥) رد الرئيس عبد الناصر آنذاك على هذه الاتهامات في خطاب القاة في ١٦ تموز ١٩٥٨ جاء فيه بقوله : « انه ليس بصحيح ما يتهموننا به من تدخل ومساعدة للثوار في لبنان . فالصراع هو صراع داخلي ، تطور الى عصيان مسلح ، لقد حاربنا حكام لبنان وطعنونا في ظهرنا ايام العدوان الثلاثي على مصر . نحن لا نريد ان ينقسم الشعب اللبناني على نفسه . ولا نقبل بالاتحاد مع أي بلد عربي ما لم يكن شعبه مجمعا على طلب الوحدة . واننا ندافع عن لبنان اذا هاجمته اسرائيل » . (راجع كتاب حمدي الطاهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٥)

تدخل اميركا العسكري ، الا ان واشنطن لم تستجب لطلبه على الفور(٤٦) .

الا انه في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وبعد قيام الثورة في العراق ، وسقوط النظام الملكي فيها ، استجابت واشنطن لطلب الرئيس شمعون وانزلت قوات « المارينز » على شواطىء بيروت . وقد صرح الرئيس ايزنهاور ، آنذاك ، انه لم يفعل ذلك الا تلبية لنداء رئيس الجمهورية اللبنانية(٤٧) .

---

(٤٦) استند الرئيس شمعون في طلبه التدخل الاميركي على المادة ٥١ من شرعة الامم المتحدة ، وعلى مشروع ايزنهاور والميثاق الجماعي العربي . وقد برر طلبه هذا ، في حديث لجريدة « النهار » اعطاه بعد سنوات (راجع عدد « النهار » الصادر في ١٩٦١/٤/٨) ، بقوله : « ان طلب تدخل الاسطول الاميركي له خمسة اسباب :

١ - المساعدة التي قدمتها سوريا والاتحاد السوفياتي للثوار

٢ - ان الشكوى الى جامعة الدول العربية لم تعط أي نتيجة

٣ - ان مراقبي الامم المتحدة لم يقوموا بأي عمل

٤ - ان مجلس الوزراء اعطاني في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨ تفويضا بالقيام بأي عمل يضمن استقلال لبنان وسيادته وترك لي حرية اختيار الظرف المناسب للتنفيذ

٥ - ان قيام الثورة في العراق ، في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان من شأنه تشجيع الثوار على الاستيلاء على الحكم في لبنان

٦ - وفي اول تموز استدعيت سفراء اميركا وبريطانيا وفرنسا وطلبت تدخل الاسطول السادس » . (راجع حمدي الطاهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٠)

(٤٧) جاء في نداء الرئيس الاميركي الى اللبنانيين : « ان القوات الاميركية قد نزلت على شواطئكم بناء على طلب حكومتكم الشرعية . وهذه القوات موجودة لمساعدتكم على المحافظة على استقلالكم ضد الذين يتدخلون في شؤونكم الداخلية . كذلك للدفاع عن « طريقة حياتكم » واملاككم وعائلاتكم . وستغادر هذه القوات لبنان فور ان تجد الامم المتحدة وسيلة لضمان استقلال لبنان » . (راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٥٨/٧/١٥)

وقد برر الرئيس شمعون بادرته في بيان اذاعه في ١٦ تموز ١٩٥٨ جاء فيه قوله : « الذين حسدوا لبنان على ازدهاره ، والذين ارادوا له الشر والحانقون والناكرون فضل الله والوطن ، والذين باعوا انفسهم وتلقوا اسلحة واموالا من الخارج ، والذين سممت افكارهم ضد لبنان وحريته وكيانه .. كل هؤلاء لم يكفوا منذ اشهر عن محاولة هدم لبنان . وانهم لم ينجحوا في ذلك بسبب

ادى التدخل الاميركي الى تجميد قوات المسكرين اللبنانيين المتنازعين ، وفي ٣١ تموز ١٩٥٨ انتخب قائد الجيش ، اللواء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية ، الا ان الرئيس شمعون بقي في منصبه حتى نهاية ولايته في ١٣ ايلول ١٩٥٨ .

في عهد الرئيس كميل شمعون شهد الميثاق الوطني أول أزمة عميقة . فمنذ عام ١٩٥٥ حتى نهاية العصيان المسلح ، كانت السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس شمعون هي السبب الرئيسي لاحداث الخلاف وانقسام لبنان الى فريقين طائفيين ، ومن ثم الى تضاد « العروبة الجديدة » بقيادة عبد الناصر مع « المصلحة اللبنانية » الموالية للغرب بقيادة كميل شمعون .

هذا التعارض معطوفا على اسباب اجتماعية واقتصادية اخرى، هو الذي فجّر التناقضات والنزاعات التي كان ميثاق ١٩٤٣ ، في الظاهر ، قد اخمدها او على الاقل خفف من حدتها . ولقد ادى هذا التعارض الى الانقسام العميق والظاهر الذي حصل عام ١٩٥٨ وقسم البلاد طائفيا ومن ثم الى تدخل القوات الاجنبية . وفي ذلك كله نقض للميثاق الوطني .

مقاومة الجيش وقوى الامن والانصار والاحرار . ولقد تقدمنا بشكوى امام مجلس جامعة الدول العربية ، ولكن مراقبي الامم المتحدة الذين ارسلوا الى لبنان لم يتمكنوا من ايقاف التسلل . ولسوف نتقدم بشكوى امام مجلس الامن الدولي ، مرة اخرى ، ونطلب تطبيق المادة ٥٢ . لقد كنا اوفياء للاخوة العربية الا ان لبنان كان ضحية التضليل . والآن فلبنان لا يقبل ان يعتدى على كيانه ، على سيادته وعلى حريته . فلبنان يبقى وفيا للاخوة العربية ، ولن يقع فريسة لاطماع رجل » . (راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٥٨/٧/١٦) .

اما المعارضة فقد اعلنت موقفها من التدخل الاميركي ببيان جاء فيه :
« .. ان المستر دالاس اعلن ان الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لمساعدة لبنان اذا طلبت حكومته ذلك . وهذه طريقة لتدويل الازمة الداخلية . ان الشعب يرفض ان يكون ضحية لعدوان اجنبي او ان يكون قاعدة لقوات اجنبية . فالاستقلال اللبناني لم يأت به الاسطول السادس وما من قوة خارجية أو دولية تستطيع ان تضمن استقلال لبنان او ان تعيد النظام والسلام اليه » . (راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٥٨/٧/١٩) .

هل يمكننا ان نحمل الرئيس شمعون وسياسته الخارجية مسؤولية تصدع الميثاق الوطني كما يؤكد معارضوه من مسلمين ويساريين وقوميين عرب ، أم نتبنى وجهة انصاره من مسيحيين ومحافظين ، التي تقول ان سبب تصديع الميثاق يعود الى السياسة الوحدوية الثورية التي سار عليها جمال عبد الناصر والتي سببت الانقسامات في الوحدة الوطنية اللبنانية ؟ !

بعد عشرين سنة من هذه الاحداث لا يزال الجدل قائما بين اللبنانيين حول هذه المسؤولية ؟ ولا تزال الجراح حية . ولكل فريق حججه وبراهينه وشهاداته التي تتعارض مع حجج وبراهين وشهادات الفريق الآخر .

بدون ان نحاول اعطاء حكم على طبيعة واسباب تلك الاحداث (بالرغم من الموقف الشخصي الذي التزمنا به يومذاك)(٤٨) يمكننا ، بعد مرور عشرين سنة عليها ، ان نستخلص الامور التالية :

أ — مما لا ريب فيه ان الاوضاع العربية المتأزمة ، بتفاعلها مع مضاعفات الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، اسهمت مباشرة في خلق التوتر في لبنان . فالنضال العربي قد تطور بعد قيام اسرائيل ، فضعفت صفة جامعة الدول العربية التي كان لبنان قد وجد من خلالها التوازن بين استقلاله وعروبته وقويت التيارات العقائدية القومية والاشتراكية ، (البعث ، الناصرية) والتقى ذلك كله مع محاولة الغرب اعادة نفوذه الى الشرق عن طريق الاحلاف العسكرية ومع تدشين الاتحاد السوفياتي لسياسة التغلغل في هذه المنطقة ، فالتأييد الذي اعطته موسكو للاحزاب والحركات الاشتراكية والقومية العربية خلق جوا من الكراهية للغرب ومن عداء للانظمة العربية المحافظة

---

(٤٨) انضم كاتب هذه الاطروحة الى « جبهة الاتحاد الوطني » وتسلم المكتب الصحفي التابع لها . كما ساهم في تحرير وتوجيه صحف المعارضة .

الموالية للغرب . هذا التطور السريع وتأثيره على مسلمي لبنان ، الذين تأثروا به اكثر من المسيحيين نظرا لاوضاعهم الاجتماعية ولتواجدهم مع كل ما هو عربي ، اعتبره المسيحيون تهديدا للاستقلال اللبناني ، الامر الذي اتخذه الحكم ذريعة لمقاومة التيار الناصري .. الا انه مما لا ريب فيه ان اسلوب الرئيس شمعون في الحكم وطموحاته الشخصية كانت من بين الاسباب التي ادّت الى تفاقم الازمة وتصديع الميثاق الوطني . فالمعروف عن الرئيس شمعون ، قبل ان يصبح رئيسا للجمهورية، انه قريب من الاوساط الغربية ولا سيما الانكليزية، ومرحلة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ كانت آخر عهد النفوذ البريطاني في الشرق العربي ، كما كانت مرحلة بروز النفوذ السياسي الهاشمي في المنطقة . ولذلك كان انحياز الرئيس شمعون الى السياسة البريطانية الهاشمية، من اسباب خروج لبنان عن موقف الحياد الذي كان بامكانه ان يلتزمه بعد ان اصطدمت السياسة البريطانية والهاشمية بمحور القاهرة ـ دمشق ـ الرياض . لقد كان بامكان لبنان ان يحجم عن قبول مشروع ايزنهاور . ولكن فكرة تجديد ولايته كانت ، ايضا ، من اسباب انحياز الرئيس شمعون للغرب وللانظمة العربية الموالية له(٤٩) . لذلك كله يمكننا ان نستخلص حقيقة اولى وهي ان شخصية الرئيس شمعون واسلوبه وطموحه ، لعبت دورا هاما في توجيه السياسة الخارجية .

ب ـ الحقيقة الثانية هي التي تتناول علاقة السياسة الخارجية بالتوازن السياسي الداخلي ، ذلك انه حتى لو ان ظروفا اقليمية او دولية خاصة اجبرت الحكومة اللبنانية على اختيار سياسة في اتجاه معين ، فان همّ الحكومة الاول كان يجب ان يكون الحرص على الوحدة الوطنية في الداخل ، اي الحؤول دون تفاقم التناقضات ولا سيما التناقضات الطائفية التي من شأنها خلق اجواء التوتر الداخلي .

---

(٤٩) كان الدكتور شارل مالك ، وزير الخارجية اللبنانية آنذاك ، وهو معروف بخصومته الفكرية للشيوعية وبعلاقاته الممتازة بواشنطن اكّد يومذاك ، أن الولايات المتحدة الاميركية سوف تدعم الحكم في لبنان الى النهاية في معركته ضد اليسار العربي . كما كان يردد ، عن لسان الرئيس شمعون قوله : « لماذا تريدون منا ان نماشي بلدين عربيين اشتراكيين ، هما سوريا ومصر ، وندير ظهرنا لسائر الدول العربية الموالية للغرب (السعودية، الاردن، العراق ، السودان الخ ..)».

ومن المؤسف ان الرئيس شمعون لم يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار(٥٠) .

ج ـ حقيقة ثالثة لا بد من التوقف عندها بصدد احداث ١٩٥٨ وهي : من خرق الميثاق الوطني ؟ المسيحيون الذين ايدوا السياسة الخارجية التي انتجها الرئيس شمعون ؟ أم المسلمون الذين اتبعوا الناصرية ؟ ان الاتهام المتبادل بين الفريقين قائم حتى يومنا هذا وليس من السهل الجزم في هذا الامر والقول : من بدأ قبل الآخر في خرق الميثاق ؟

هل لأن المسلمين اندفعوا في تأييدهم العلني للناصرية ، ذات الوجه الوحدوي القومي العربي الثوري ، القى المسيحيون انفسهم مجددا بين ذراعي الغرب ، معتبرين ان تبني الناصرية هو نقض لميثاق ١٩٤٣ ؟ . أم لأن الرئيس شمعون اندفع في سياسته الموالية للغرب مفضلا ابقاء العلاقات مع فرنسا وبريطانيا على التضامن مع مصر

---

(٥٠) تصريحان في مجلس النواب (جلسة ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ وجلسة ٢٧ آذار ١٩٥٨) يمكن اتخاذهما دليلين على اختلاف وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة حول مبررات السياسة الخارجية .

في الجلسة الاولى قال الدكتور شارل مالك : « ان لبنان يتلقى من الولايات المتحدة الاميركية مساعدة عسكرية واقتصادية . وواشنطن مستعدة لتقديم مساعدات عسكرية لنا بما فيها الصواريخ . ولكن القوى العسكرية لا تكفي لحماية سلامتنا بل يجب احاطة انفسنا بشبكة دولية من الاصدقاء » .

وفي الجلسة الثانية قال فيليب تقلا بلسان المعارضة : « لا يجوز لنا ان نتبع سياسة خارجية لا يؤيدها كل اللبنانيين . لذلك فاننا نأخذ على شارل مالك انه اسقط من حسابه قسما كبيرا من اللبنانيين الذين يعارضون سياسته . فأدخل لبنان في مشروع ايزنهاور الذي لا يمكن ان تقبل به اية دولة مستقلة . ثم وقّع اتفاقية ريتشاردز التي تجعل لبنان مشتركا في الحرب ضد الشيوعية . وعندما توحدت سوريا ومصر ترددت الحكومة اللبنانية اسبوعا قبل ان تعترف بالدولة العربية الجديدة ، نحن ضد كل المعاهدات العسكرية مع الخارج ، وضد مشروع ايزنهاور ، الذي هو امتداد للتفكير الاستعماري . مع اني لا اريد ان يصبح لبنان بلدا شيوعيا ، ان استقلال لبنان لا يدعم من الخارج مهما كانت الظروف والضمانات ، بل ان اتفاق اللبنانيين بأغلبيتهم الذي ينشط الضمان الوحيد لاستقلال لبنان » .

والدول العربية ، اعتبر المسلمون ذلك بمثابة خرق للميثاق واتخذوا ذلك الموقف المعارض من الحكم والموالي للقاهرة وجمال عبد الناصر ؟ الامر الراهن الوحيد هو ان كل موقف من الموقفين ، ولا سيما من تطرفه واستغلاله من قبل السياسيين ، كان يزيد الموقف المقابل ابتعادا عن الميثاق .

في الواقع ليس من السهل القول بأن المسلمين والمسيحيين ، كطائفة أو حتى كجماعات سوسيولوجية ، أم كرأي عام، هم المسؤولون عن تدهور الوضع ثم عن خرق الميثاق الوطني . الا ان الامر الذي يمكن تأكيده هو ان بعض السياسيين ، سواء في الحكم أم في المعارضة، قد فوجئوا بالتطور السريع الذي وقع في المحيط العربي وعلى صعيد العلاقات الدولية ، فبدلا من ان يتعاونوا ، بشكل اتحاد وطني ، لابعاد مضاعفات تلك التطورات عن لبنان ، راحوا يستفيدون منها لتحقيق مغانم شخصية ومكاسب سياسية ، وذلك بتحريكهم الرواسب الطائفية التي كانت لم تنطفىء تحت رماد ميثاق ١٩٤٣ .

فلا « ناصرية الناصريين » ولا « تغرّب » المسيحيين ، كانا كافيين وحدهما لتصديع الميثاق الوطني . فلبنان منذ ١٩٤٣ ، لم يكف عن الانفتاح على الغرب ولا عن اعتبار القاهرة ودمشق اقرب عاصمتين عربيتين اليه . ولكن هنالك عوامل اخرى مستجدة واخرى شخصية وثالثة سياسية محلية ، « سخّنت » التيار الناصري في لبنان واعطته صبغة طائفية ووجهته ضد المصالح المسيحية . كما ان عوامل وعناصر مماثلة حوّلت تعاطف الحكم الشمعوني مع الغرب الى معاداة للعرب . ان ما حدث عام ١٩٥٨ هو نموذج للحالات التي لا تكفي الاوضاع الداخلية لتحريكها بل تحركها عوامل خارجية لا علاقة لها بالاوضاع الداخلية ، بل مرتبطة باشخاص وباخلاق ومناقبية الفئة السياسية التي هي في الحكم او في المعارضة .

فلا المسلمون ولا المسيحيون ارادوا نقض ميثاق ١٩٤٣ . واكبر دليل على ذلك هو أن ما من زعيم او سياسي مسلم أو حزب عقائدي ، عندما أصبح ثلثا البلاد واقعا تحت سيطرة المعارضة وخارج نطاق السلطة ــ طالب بالاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة . دليل آخر ،

ان عددا من كبار الزعماء المسيحيين كانوا ضد سياسة الحكومة (البطريرك الماروني ، قائد الجيش ، وزراء ونواب) . دليل ثالث : بعد اسبوع من انتهاء الحوادث كانت مظاهر الوئام بين المسلمين والمسيحيين في كل مكان على افضل ما يكون .

يقول الباحث الاميركي هوروفيتز(٥١) : « ان الميثاق الوطني ، قد تضمن ، في ما تضمن ، نزع الطابع السياسي عن العلاقات بين لبنان والعالم العربي المسيحي ، كما تضمن نزع الطابع السياسي ، ولكن بصورة اخف ، عن العلاقات بين لبنان والدول العربية المجاورة ، أي ان لبنان ، كما تصوره الميثاق ، باعتباره ارضا عربية ، مفترض فيه الاشتراك في السياسة العربية الاقليمية ، ولكن ضمن حدود سيادته وبدون ان يرهن هذه السيادة . وهذه القواعد تفترض بدورها على لبنان التزام الحياد بين الدول العربية بل وبالنسبة لكل العالم . فلبنان عليه أن يبتعد عن كل النزاعات والمحاور العربية ، اما عندما تتخذ هذه النزاعات طابع الصراع العقائدي فان حياد لبنان يصبح ، عندئذ ، صعبا . كذلك عندما اشتدت الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو عام ١٩٥٦ في الشرق الاوسط ، اصبح الحياد اللبناني اصعب . من هنا يمكننا القول بأن التغييرات السياسية العميقة ، على المستوى الاقليمي والدولي ، أوقفت العمل بالميثاق الوطني ، وافرغت المجتمع والدولة في لبنان من قدرتهما على استيعاب الشعب ودمج فئاته ، وذلك لمدة سنوات »(٥٢) .

ج ــ في عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨ - ١٩٦٤)

عندما تسلم مقاليد الحكم ، بعد احداث ١٩٥٨ ، اختار الرئيس فؤاد شهاب سياسة خارجية مختلفة عن تلك التي اتبعها سلفه . في خطوطها الكبرى كانت هذه السياسة مستوحاة من تلك التي اتبعها الشيخ بشارة الخوري قبل عام ١٩٥٠ ، أي محاولة للالتزام بالميثاق الوطني التزاما دقيقا : لا احلاف عسكرية مع الغرب ، تعاون مخلص

(٥١) راجع كتاب « بايندر » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠ .
(٥٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

ووثيق مع الدول العربية ، حياد بين المحاور العربية . ثمة مبدأ أساسي آخر الا وهو ارتهان السياسة الخارجية بالتوازن الطائفي الداخلي وبمقتضيات الوحدة الوطنية .

هذه السياسة الخارجية ، التي اتبعت ، بوجه عام ، المبادىء التي وضعها ميثاق ١٩٤٣ ، لم تكن خالية من بعض التعديلات في أسلوب التطبيق ، لضرورة ملاءمتها مع الاوضاع الجديدة التي نشأت في الشرق العربي من جهة وفي لبنان بعد احداث ١٩٥٨ .

كان اول عمل قام به الرئيس شهاب على الصعيد الخارجي هو اعتبار اتفاق «ريتشاردز_مالك» ، الذي بموجبه انضم لبنان الى مشروع ايزنهاور بحكم الملغى(٥٣) كما طلب خروج القوات الاميركية من لبنان(٥٤) .

كما اعادت الحكومة اللبنانية سفير الجمهورية العربية المتحدة ، عبد الحميد غالب ، الى بيروت ، بعد ان كانت حكومة الرئيس شمعون قد طلبت ابعاده . لقد اراد العهد الجديد بهذه البادرة تأكيد استعداده للتعاون الوثيق مع القاهرة . كما تلا هذه العودة اجتماع عقد على الحدود اللبنانية بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس فؤاد شهاب(٥٥) .

---

(٥٣) في الواقع لم يعلن الغاؤه بقانون او مرسوم او بيان ، بل امتنعت الحكومات اللبنانية ، في بياناتها الوزارية ، عن ذكره ، كذلك الحكومة الاميركية . الا انه في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠ ، أعلن وزير الخارجية اللبنانية ، ردا على سؤال نائب في المجلس يقول : « ان مشروع ايزنهاور قد مات ودفن » . (راجع حمدي الطاهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣١) .

(٥٤) غادرت القوات الاميركية لبنان في ١٩٥٨/١١/٢٧ .

(٥٥) جرى الاجتماع التاريخي في كوخ بني على عجل في المنطقة الحيادية التي تفصل الحدود اللبنانية عن الحدود السورية ، والسبب في ذلك هو ايجاد حل لعقد الاجتماع باعتبار ان زيارة الرئيس شهاب للقاهرة كانت ستحدث اثرا سلبيا في الاوساط المسيحية التي اتهمت القاهرة بافتعال الاحداث اللبنانية ، كذلك مجيء عبد الناصر الى لبنان ، كان من شأنه خلق مشكلة . في هذا الاجتماع اكد الرئيس عبد الناصر للرئيس شهاب احترامه للسيادة وكيان لبنان . واكد ←

بعد تصفية الخلافات والامور العالقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، اشرف الرئيس شهاب بنفسه على رسم وتنفيذ السياسة الخارجية ، يعاونه في ذلك وزيران شبه دائمين للخارجية هما حسين العويني(٥٦) وفيليب تقلا . وكان الرئيس شهاب دقيقا في وزن الامور نظرا للحساسيات العديدة التي خلفتها احداث ١٩٥٨ في الاوساط المسيحية والاسلامية .

يمكن تلخيص الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية التي اتبعت في عهد الرئيس شهاب ، والمستوحاة من الميثاق الوطني . بالنقاط التالية :

اولا : تعاون صريح وتضامن كامل مع الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية ، لا سيما في الامور التي تجمع الدول العربية عليها .

ثانيا : حياد لبنان بين المحاور العربية ونزاعاتها .

ثالثا : الحياد الايجابي بين الشرق والغرب . (اشترك لبنان عام ١٩٦١ في مؤتمر الدول غير المنحازة في بلغراد) . ورفض كل الاحلاف العسكرية او المعاهدات التي تمنح امتيازات للدول الكبرى(٥٧) .

الرئيس شهاب للرئيس العربي سياسة لبنان الايجابية في الميدان العربي . وبعد هذا اللقاء قام بين العاصمتين تعاون مخلص ووثيق استمر حتى وفاة جمال عبد الناصر .

(مقتطفات من حديث شخصي مع حسين العويني ، وزير الخارجية اللبنانية ، يومذاك ، وكان حاضرا اللقاء) .

(٥٦) كانت اول مرة يعين فيها مسلم وزيرا للخارجية في لبنان .

(٥٧) حدد فيليب تقلا ، سياسة لبنان الخارجية ، في خطاب له بمجلس النواب قال فيه :

« اولا : ان تركيب لبنان الداخلي يفرض عليه ايجاد علاقة وثيقة بين اوضاعه الداخلية وسياسته الخارجية . فأسس السياسة الخارجية تنبع من اوضاعه الداخلية . اما طريقة تنفيذ هذه السياسة الخارجية ، فيجب ان تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات وحدة الجبهة الداخلية .

ثانيا : من الميثاق تنبع اسس السياسة الخارجية على الصعيدين العربي ←

تلك كانت الخطوط الكبرى لتطبيق الميثاق الوطني في عهد فؤاد شهاب على الصعيد الخارجي . اما بالنسبة للتفاصيل ولبعض الظروف المعينة ، فكان هنالك بعض التعديلات الملائمة لهذه الظروف .

مثال على ذلك فأن الرئيس شهاب لم يقم بزيارة القاهرة ، رغم الدعوات العديدة التي وجهها اليه الرئيس عبد الناصر ، نظرا لما كانت تلك الزيارة سوف تثير من تأويلات في الاوساط المسيحية آنذاك .

لقد اتبع فؤاد شهاب سياسة الانفتاح على الغرب والدول الكبرى كما وضعت عام ١٩٤٣ ولكن مع بعض التعديلات . فلم يقاطع الاتحاد السوفياتي واعتبرت الدول الاشتراكية دول صديقة خلافا للسياسة التي اتبعت من قبل ، أي في الوقت الذي كان فيه لبنان والشرق الاوسط واقعين تحت النفوذ الغربي بدون منازع ، فالحزب الشيوعي اللبناني ظل غير مصرح له بالنشاط ، ولكن نشاطه لم يعد يقمع . بالنسبة للولايات المتحدة ، ظل التعاون قائما ، ولكن طبيعة الرئيس شهاب ، كانت تلتزم ببعض التحفظ بالنسبة لواشنطن نظرا لمماشاتها لاسرائيل التي كانت تثير العرب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية(٥٨) . واحتفظ بالعلاقات الودية ، ولكن غير الحارة ، مع

والدولي . فعلى الصعيد الدولي وحدها شرعة الامم المتحدة تلزم لبنان . فلا قواعد عسكرية ولا معاهدات ولا امتيازات لأي دولة ، ولا دخول في معسكرات ، بل تعاون مع الجميع على اساس الاحترام والمصالح المتبادلة . اما على الصعيد العربي فلبنان يلتزم باحترام ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ، والتعاون الاقتصادي . فلا يتدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة عربية ، ويحترم اختيار كل دولة لنظامها ويطلب من كل الدول العربية ان تحترم استقلاله وسيادته وان لا تتدخل في شؤونه الداخلية . ان لبنان متضامن مع الدول العربية في كل القضايا التي تتعلق بالمصير المشترك ، وفي طليعتها قضية فلسطين ويرفض لبنان اتخاذ موقف من الخلافات التي تقع بين الدول العربية بل يؤثر التزام الحياد في هذه النزاعات (راجع محاضر المجلس ، جلسة ١٩٦٢/٨/٩) .

(٥٨) في كل مرة كان الاسطول السادس الاميركي ينوي زيارة مرفأ بيروت ، كانت الاوساط اليسارية تثير ضجة معتبرة الزيارة بمثابة انحياز لبناني الى الغرب . ولم تكن الحكومة تمانع في هذه الزيارة (لانها كانت «تجلب بعض الدولارات» التي كان ينفقها البحارة الاميركيون) ولكنها لم تكن ترحب بالزيارة علنا .

بريطانيا . ولأن الجنرال ديغول دشن ، بعد ان انهى حرب الجزائر ، سياسة منفتحة على العرب ، استطاع فؤاد شهاب ان يقيم مع فرنسا علاقات تعاون وثيق ، لا سيما وان فرنسا بعد اتباعها سياسة الانفتاح على العرب ، حظيت بتأييد المسلمين والمسيحيين اللبنانيين(٥٩) .

لقد بقي لبنان ، في عهد فؤاد شهاب ، اقرب الى المعسكر الغربي منه الى المعسكر الشيوعي ، نظرا للروابط الاقتصادية والثقافية التي تربطه به . الا ان الرئيس شهاب حرص على ان لا يعطي لهذا الانفتاح طابع الافضلية او الامتياز الذي اعطاه اياه الرئيس شمعون . ففي سياسته العربية ، راعى الحياد بكثير من الدقة ، غير انه «ساير» القاهرة والرئيس جمال عبد الناصر اكثر من غيره كما انه مدّ يد التعاون الصادقة الى سوريا(٦٠) .

وفي عهد الرئيس شهاب انضم لبنان « كعضو مشارك » في السوق المشتركة الاوروبية(٦١) . كما انشأت «جامعة المغتربين

(٥٩) كانت عملية التوازن بين الغرب والشرق ، في سياسة الرئيس شهاب ، دقيقة للغاية . في عام ١٩٦٢ عندما بدأت محاكمات الحزب القومي السوري وخشيت بعض الاوساط الغربية واليمينية من ان يؤدي ذلك الى تقوية التيار اليساري المعارض للحزب القومي ، عمدت دوائر القضاء العسكري الى احالة بعض الصحف الشيوعية الى المحاكمة وحكمت على بعض قادة الحزب الشيوعي دون ان تنفذ فيهم العقوبة .

(٦٠) كان الرئيس شهاب يردد دائما امام الاوسط المقربة اليه : « انهم يتهمونني بمسايرة جمال عبد الناصر اكثر مما اساير الرؤساء العرب الآخرين . وهذا صحيح ولاسباب منها انه يمثل لدى الشعوب العربية شيئا أهم من كونه رئيس دولة . ثم ان نصف لبنان يحبه » . وهكذا عندما وقع الانفصال بين سوريا ومصر مرت علاقات لبنان بدمشق بمرحلة صعبة .

(٦١) كانت الغاية من دخول لبنان في السوق الاوروبية المشتركة موازنة الميزان الميزان التجاري اللبناني مع الدول الاوروبية . وعندما انتقده بعض النواب التقدميين على اعتبار انه يربط لبنان بالغرب ، اجابت الحكومة بان هذا الانضمام لا يؤثر في استقلال لبنان الاقتصادي ولا على انفتاحه على سائر الدول ولا على احتمال دخوله في سوق عربية مشتركة ، محتملة .

اللبنانيين في العالم»(٦٢) . واعتبرت هاتان البادرتان من ابرز مظاهر السياسة الخارجية اللبنانية .

لقد تمكن فؤاد شهاب ، باتباعه هـذه السياسة الخارجية ، الحكيمة والمتوازنة بدقة ، ان يبعد لبنان عـن النزاعات الاقليمية والعربية ، كما استطاع المحافظة على التوازن الداخلي والوئام بـين الطوائف . ويمكن القول ان هذه السياسة الخارجية كانت مستوحاة من المبادىء التي ارساها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ أي : السيـادة الوطنية ، التضامن العربي ، الحياد والانفتاح الدولي . وكان من نتائجها ان مرّ لبنان بست سنوات من الاستقرار والسلام مع الدول العربيـة .

د – في عهد شارل حلو (١٩٦٤ – ١٩٧٠)

بالنسبة لكثيرين من المراقبين والسياسيين ، لم يكن عهـد شارل حـلو سوى امتداد لعهد فؤاد شهاب(٦٣) ، فلقد خيَّم نفوذ الرئيس السابق على العهد الجديد من خلال الاكثرية النيابية التي كانت تدين له بالولاء ومن خلال ضباط الجيش اللبناني ، والشعبة الثانية ، الذين كانوا يعتبرون « ابناء » الرئيس السابق . لا سيما بعد ان برز دورهم في قمع محاولة الانقلاب القومية السورية عـام ١٩٦٢ واصبحوا بمثابة « مكتب تنفيذي » للسياسة الشهابية .

هذه الاستمرارية الشهابية تجلت في مواصلة السياسة الخارجية على الصعيدين العربي والدولي . غير ان الرئيس حلو ، وهو دبلوماسي وصحافي سابق ، بالاضافة الى الاوضاع العربية التي استجدت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، أعطى هذه السياسة الخارجية ابعادا واخراجا جديدين .

---

(٦٢) هذه الرابطة وجدت لتخلق بين المغتربين اللبنانيين الموزعين في العالم روابط اقتصادية وثقافية ، تعود على لبنان والدول العربية بالنفع . وقد كانت هذه الصيغة حلا وسطا موفقا بين ضرورة ابقاء الروابط مع المغتربين ولكن بدون أن يؤثر ذلك على التوازن الطائفي في لبنان .

(٦٣) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٤٧ .

اول ظاهرة هامة في تجسيد سياسة التضامن العربي كانت اشتراك لبنان في مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الاسكندرية عام ١٩٦٤(٦٤) .

لقد كانت مؤتمرات القمة تحولا جديدا في مجرى سياسة لبنان العربية . ذلك انه حتى عام ١٩٦٤ كان لبنان ، كسائر الدول العربية المحاذية لاسرائيل ، يحترم اتفاقية الهدنة المعقودة عام ١٩٤٩ ، أي يعتبر نفسه في حالة حرب مع اسرائيل ولا يعترف بها ، غير انه لا يقوم بأي عمل عسكري يخرق اتفاقية هدنة رودوس . وبالرغم من ان معظم الدول العربية كانت قد طبقت ، بعد حرب ١٩٤٨ ، نظام الخدمة العسكرية الالزامية ، وعكفت على تقوية طاقتها العسكرية ، فان لبنان أحجم عـن الاستعداد الحربي ، واكتفى بالانضمام الى معاهدة الدفاع العربية واشتراكه في مجلس الدفاع العربي الذي كان ينعقد في اطار جامعة الدول العربية .

لذلك فوجىء لبنـان بقرارات مؤتمر الملوك والرؤساء العرب القاضي بتحويل مجرى مياه الاردن وحماية هـذا العمل عسكريا ، الامر الذي كان يحتم على لبنان ، مسؤولية عربيـة جديدة ، وهي مسؤولية المشاركة الفعلية في خطة عسكرية عربية مشتركة .

قبل لبنان بدون تردد الدور الذي اعطي له في هذه الخطة(٦٥) ، وذلك بعد ان ابدى الرئيس جما لعبد الناصر تفهما عميقا ومخلصا لواقع لبنان وامكاناته(٦٦) .

---

(٦٤) الرئيس عبد الناصر هو الذي قام بمبادرة الدعوة الى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ، في اطار جامعة الدول العربية . وهذه الصيغة الجديدة للتعاون العربي كان لها ميزة الابقاء على صيغة جامعة الدول العربية مع أفضلية الخروج عن روتين اجتماعاتها الدورية التي كانت الشعوب العربية تنتقدها .

(٦٥) كان على لبنان ان يقوي سلاحه الجوي ودفاعه وان يقيم محطة للرادار على احدى قمم جبالـه . واهم شيء في جهاز الدفـاع الجوي كان شراء صاروخ « كروتال » الفرنسية ، وكان على الصندوق العربي المشترك للدفاع ان يقدم له ثمن هذه الاستعدادات العسكرية البالغ خمسين مليون ليرة استرلينية .

(٦٦) في الواقع ، بعد السياسة التي اتبعها الرئيس شهاب وما حدث عام ١٩٥٨ ، اصبح الرئيس عبد الناصر ، في كل المحافل السياسية العربية ، مدافعا عن « وضع لبنان الخاص » ومقدرا لظروفه (أكد ذلك ، الرئيسان شارل حلو وحسين العويني في احاديث خاصة) .

هذا البعد السياسي الجديد لسياسة التضامن مع العرب ، سوف يكون له ذيول ونتائج ليست كلها ايجابية ولا قابلة للتوفيق مع التوازن الداخلي ، الذي يفرضه الميثاق الوطني .

اولى هذه النتائج هي المعارضة العلنية حينا والخفية احيانا ، للدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الاميركية ، التي رأت في هذا التضامن العسكري اللبناني خروجا عن سياسة اللاحرب الذي كان لبنان يلتزمها ، فعليا ، منذ عام ١٩٤٨ ، بالرغم من انضمامه الرسمي الى معاهدة الدفاع العربي ، وهو خروج ، من شأنه ، في نظرها ، أن يثير ردات فعل اسرائيلية وان يخفف من «ارتباط» لبنان بالغرب .

ردّة الفعل الثانية كانت في الاوساط المسيحية عامة ، والفئات البورجوازية والمحافظة منها بنوع خاص ، التي رأت في انضمام لبنان الى المخطط الدفاعي العربي الجديد ، انجرافا نحو مزيد من «التعرب» وخطوة من شأنها التأثير وفي المدى الطويل على بنيَّات الاقتصاد اللبناني المرتكزة على الحرية المطلقة وعلى السياحة والتجارة مع الغرب .

ثمة نتيجة ثالثة، على الصعيد الفلسطيني، وهي ان الفلسطينيين ـ كانوا قد بدأوا في تنظيم فصائلهم الفدائية ـ اصطدموا بالجيش اللبناني الذي تولى منع تسرب اي فصيلة فدائية فلسطينية عبر الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية(٦٧) .

ولكن بالرغم من هذه الاعتراضات والذيول فان الحكومات اللبنانية المتعاقبة التزمت بهذه التعهدات واستطاعت ان تؤمن نوعا من التوازن بين هذه الابعاد الجديدة لسياسة التضامن مع الدول العربية ، ومقتضيات الوفاق الطائفي والسياسي الداخلي . وقد ساعدت العلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين بيروت والقاهرة ، على

---

(٦٧) كان مجلس الدفاع العربي قد اجاز لقيادة كل جيش عربي حق منع أي عمل عسكري لا يدخل في نطاق الخطة العسكرية العربية المشتركة . استنادا الى هذا القرار قام الجيش اللبناني بمنع اول فصائل للمقاومة الفلسطينية من اجتياز الحدود . وقد كان لهذه الاصطدامات الاولى مع المقاومة ، أثر كبير في ما بعد ، اذ خلقت جوا من التوتر والخصام بين الجيش اللبناني والمقاومة .

تهدئة الاوساط الشعبية الاسلامية ذات النزعات القومية او التقدمية، كما عملت اجهزة الجيش الخاصة (المكتب الثاني) على قمع كل حركة تعارض او تعرقل هذه السياسة(٦٨) .

غير ان هزيمة مصر والجيوش العربية في حرب حزيران ١٩٦٧ ، ما لبثت ان عطلت هذا التوازن بل وشلَّت كل المعطيات التي كانت تؤمن حسن سير المعادلة السياسية التي أرسيت قواعدها بعد ١٩٥٨ ، تطبيقا لروح الميثاق الوطني .

فأول أزمة مرّ بها لبنان كانت فور وقوع حرب ١٩٦٧ ، اذ انقسم اللبنانيون بين موقفين : احدهما يلتزمه المسلمون ، بشكل عام ، وكان يقول باشتراك لبنان في القتال، والثاني ويلتزمه المسيحيون وهو محبذ للابتعاد عن المعركة . غير ان هذا الانقسام الشعبي لم يصل الى داخل مجلس النواب ، اذ منح المجلس ، بالاجماع ، الحكومة اللبنانية الصلاحيات المطلقة لاتخاذ كل التدابير التي تقتضيها مصلحة لبنان . ولكن سرعة توقف القتال وفرَّت على لبنان الاشتراك في القتال ودخول تجربة لم يكن مستعدا لها(٦٩) ، لا عسكريا ، ولا وطنيا(٧٠) .

الا ان نجاة لبنان من نتائج عسكرية مع اسرائيل لم توفر عليه نتائج الانقسام الداخلي ، ولا ردود الفعل الخارجية .

---

(٦٨) في تلك الفترة بدأ الصراع المكشوف بين « المكتب الثاني » للجيش ، والاحزاب السياسية المسيحية المحافظة . هذا الصراع الذي سوف يتحول الى معارضة مسيحية قوية للشهابية .

(٦٩) كان الرئيس شارل حلو في مطلع الازمة التي قادت الى الحرب ، ميالا لاشتراك لبنان في الحرب ، ولو بشكل رمزي ، وقد ابلغ رؤساء مصر وسوريا موقفه هذا . ولعل اكثر من كان يثير مخاوفه هو ان يؤدي احجام لبنان الى مضاعفات داخلية ، والى ردود فعل في الاوساط القومية العربية والتقدمية . الا ان توقف القتال ، بعد ايام ، انقذ الحكومة من الاحراج وربما انقذ قسما من الاراضي اللبنانية . (حديث شخصي مع الرئيس شارل حلو) .

(٧٠) من دلائل ازدواجية الموقف الشعبي وانقسام الرأي العام ، الاشاعة التي انتشرت في كل الاوساط آنذاك والقائلة بأن رئيس الحكومة ، رشيد كرامي ، وقائد الجيش ، اميل بستاني ، قد اشتبكا خلال اجتماع عقد في القصر الجمهوري ، بسبب خلافهما على اشتراك او احجام لبنان عن دخول الحرب .

كان اول ردة فعل – كما يقول الدكتور ادمون رباط[71] – انبعاث اللاجئين الفلسطينيين المائتي الف الذين كانوا يعيشون حتى تلك الفترة في مخيماتهم وتحولهم رويدا رويدا الى فصائل فدائية مقاتلة .

هذا البروز العسكري العقائدي الفلسطيني ، تحت شعار القومية والراديكالية والماركسية ، طرح مشكلة تعايش الثورة العقائدية التحريرية في اطار دولة ليبرالية غير مقاتلة ومرتكزة على تسوية سياسية وثيقة الشروط .

لقد ادى بروز المقاومة الفلسطينية ، الى ردود فعل اسرائيلية عنيفة ومن ثم الى اتساع شقة تباين وجهات النظر بين المسيحيين والمسلمين ، وما يستتبع ذلك من ايمان بالوحدة الوطنية وعرقلة تطبيق الميثاق الوطني .

النتيجة الثانية للهزيمة العربية كانت في جعل المعادلة الميثاقية : « الانفتاح على الغرب / التضامن العربي » ، صعبة التنفيذ . ذلك ان لبنان كان يعتمد ، لحماية حدوده الجنوبية ، على معاهدة الدفاع المشترك العربية وعلى الاعتقاد بأن اسرائيل لن تجرؤ على مهاجمة بلد عربي بدون ان تتعرض لهجوم الجيوش العربية ، او على الاقل الجيش المصري . ولا ريب في ان هذا « الاتكال » اللبناني على الدول العربية هو الذي كان يبرر عدم استعداد لبنان العسكري . اما بعد هزيمة ١٩٦٧ ، التي جعلت حدود لبنان بدون حماية فعلية واصرار المقاومة الفلسطينية على عبور هذه الحدود للقيام بأعمال العنف ضد اسرائيل ، فان لبنان وجد نفسه في موقف شديد الاحراج .

لقد اختار الرئيس شارل حلو ، لمواجهة هذا الوضع الخطر سياسة لينة ودقيقة .

فهو لم يكن قادرا ، من جهة ، على اغضاب الشارع الاسلامي ، والاحزاب اليسارية ، بالانعزال عن التضامن العربي وطلب حماية

---

(71) راجع ادمون رباط ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٥٤٩ .

غربية للبنان ، ولكنه ، من جهة اخرى ، لم يكن بامكانه ان يعتمد على القوى العربية لحماية حدوده واراضيه ضد اسرائيل .

لقد حاول الحصول ، بطريقة سرية ، على ضمانات من الدول الكبرى[72] كما حاول تقوية الجيش اللبناني ، ولكن بدون حماس[73] .

لقد كانت هذه السياسة في نظر الرئيس حلو ، هي الوحيدة التي يمكن اتباعها تطبيقا لروح الميثاق الوطني ، ذلك انه لم يكن بامكانه التنصل من الالتزامات العربية بدون ان يخرق الميثاق[74] ، كما لم يكن بامكانه الاتكال على القوة العسكرية العربية ليحمي الاراضي اللبنانية .

هذه السياسة التي كانت في الظاهر والواقع موزونة ومعقولة ، تدل على مدى ترابط السياسة الخارجية بالتوازن الداخلي ، ولكنها تدل ايضا على دقة هذه الارتهان ، اذ ان حدوث أي تغيير في الخارج ، لا رأي ولا ارادة للبنانيين فيه ، يكفي للاخلال بالتوازن الداخلي . وليس أدل على ذلك من ان اعتداء القوات الاسرائيلية على مطار بيروت ، في شهر كانون الاول ١٩٦٨ والاضطرابات التي وقعت بين قوى الامن اللبناني والفلسطينيين في ايار ١٩٦٩ ، سوف يكشفان عن فداحة ضعف الوحدة الوطنية .

---

(72) قام وزير الخارجية آنذاك بزيارة العواصم الغربية الكبرى ، كما زار موسكو والفاتيكان ، بحثا عن ضمانات ، ولقد ظلت هذه المحادثات سرية كي لا تكون لها مضاعفات في الداخل .

(73) تقدم من مجلس النواب بمشروع منح الجيش ٢٠٠ مليون ليرة لتعزيز تسلحه ، الا ان هذا المشروع لم يحظ بموافقة النواب ولا سيما كبار الزعماء المسيحيين ، الذين رأوا في هذه الزيادة تعزيزا «للقوى الشهابية» في الجيش ولا سيما «المكتب الثاني» المعروف بولائه للرئيس شهاب .

(74) قال الرئيس حلو ، في خطاب القاه في المؤتمر الثالث للمغتربين اللبنانيين في ١٩٦٨/٧/٢٦ : « ان الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ لا يمكن ان تضعف من التزامنا العربي ، بل على العكس ، فانها تقويه ، لان هذا الالتزام ليس نتيجة ظروف عابرة ، بل تجسيدا لعلاقات لها طابع تاريخي وجغرافي ومصير مشترك » . راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٦٨/٧/٢٧ .

لقد حاول الرئيس حلو جهده ونجح في معظم الاحيان ، وكما يقول الدكتور ادمون رباط(٧٥) في تخليص لبنان من التجارب التي كانت مشكلة المقاومة الفلسطينية تقوده اليها . غير ان هذه التجارب تركت في نفوس اللبنانيين جراحا عميقة وخلايا تفكك كان من المستحيل بعد حدوثها ، انقاذ الميثاق الوطني من مضاعفاتها .

في الباب الثالث من الاطروحة ، سنعالج الاحداث التي تعاقبت، بعد عام ١٩٦٩ ، أي في عهد الرئيس سليمان فرنجية ، اذ انها تتعلق بانهيار الميثاق اكثر منها بتطبيقه . ونكتفي ، الآن ، بالقول ، خلاصة لتحليلنا للسياسة الخارجية ، كما طبقت في عهد الرئيس حلو ، ان هذه السياسة كانت امتدادا للسياسة التي رسمها الرئيس فؤاد شهاب بعد عام ١٩٥٨ . فلقد التزم بسياسة التقارب والتعاون الوثيق مع القاهرة والرئيس جمال عبد الناصر ، الامر الذي اثار انتقاد بعض الدول العربية الاخرى التي كانت قد بدأت تكشف عن معارضتها للرئيس المصري، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ومنها العراق والمملكة السعودية.

والحقيقة ان المبرر الرئيسي للسياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس حلو ، كان حرصه على عدم اثارة المسلمين اللبنانيين الذين كانوا في اكثريتهم لا يزالون من مؤيدي الرئيس عبد الناصر .

ففي عام ١٩٦٧ ، وقف لبنان مع الدول العربية من دون ان يخوض الحرب . الا ان هزيمة ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية ، وتفجر التناقضات الاجتماعية والطائفية ، مستثارة ومتأثرة بالتحولات الاساسية التي حصلت في المنطقة العربية وعلى الصعيد الدولي ، ثم اصطدام الجيش الاردني بالمقاومة الفلسطينية في ايلول ١٩٧٠ ووفاة الرئيس عبد الناصر في الشهر ذاته ، كل ذلك كان من شأنه ضرب التوازن الوطني اللبناني ، في أساسه .

وجاء انتصار القوى اليمينية والمحافظة المسيحية في الانتخابات النيابية (عام ١٩٦٨) ومن ثم في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠ ،

(٥) المرجع السابق الذكر ، ص ٥٤٧ .

لتسقط آخر الاعمدة الادارية والاجهزة التي كانت تسند هذا التوازن المهترىء داخليا .

منذ عام ١٩٧٠ ، دخل الميثاق الوطني ، في المرحلة الصعبة التي سوف تنتهي بانفجاره عام ١٩٧٥ .

التحديد النظري والرسمي للسياسة الخارجية

من المستحسن ، اختتام هذا الفصل المخصص لتطبيق الميثاق على صعيد السياسة الخارجية ، بذكر بعض النصوص والتصريحات الرسمية التي ، وان لم تعكس ، دائما ، حقيقة موقف الحكومات التي أدلت بها ، تعبّر عن الايديولوجية الرسمية للنظام السياسي الذي حكم لبنان بعد ١٩٤٣ او ، على الاقل ، عن تفكير الرجال الذين تولوا وضع الميثاق موضع التنفيذ .

الخطوط الكبرى لهذا التوجيه السياسي النظري ، يمكن العثور عليها في الخطب الرسمية التي القاها رؤساء الجمهورية وفي البيانات الوزارية ، كذلك في تصريحات وزراء الخارجية .

أ - الخطوط العريضة للسياسة الخارجية من خلال النصوص الرسمية

ان نظرة سريعة الى خطب رؤساء الجمهورية والبيانات الوزارية، تتيح لنا استخلاص الخطوط الكبرى التالية :

اولا : ان كل رئيس للجمهورية كان يبرز ناحية او ناحيتين ، كان يعتبرهما اساسية . فبشارة الخوري ، مثلا ، كان يعتبر التعاون مع الدول العربية وضمان الكيان اللبناني من اهم اهداف السياسة الخارجية . بالنسبة لكميل شمعون كان الاهم « تعزيز جامعة الدول العربية التي تضمن السيادة اللبنانية » . بالنسبة لفؤاد شهاب كان الاهم « الحفاظ على الوحدة الوطنية الداخلية » ، بالنسبة لشارل حلو كانت مؤتمرات القمة العربية والتوازن بين السيادة والتغطية

الفلسطينية، هذه النقطة بالذات كانت محطّ اهتمام سليمان فرنجيه .

ثانيا ، في البيانات الوزارية ، كانت ملامح السياسة الخارجية تبدو اكثر تفصيلا . فرياض الصلح كان يصر على « دور لبنان العربي، وعلى الكيان اللبناني ، والتعاون مع الدول العربية » . ذلك ان لبنان كان ، في مطلع الاربعينات ، حديث العهد بالاستقلال وكان من الضروري اقناع اللبنانيين بمزايا الاستقلال ، بعد ١٩٤٨ ظهرت المشكلة الفلسطينية في البيانات الوزارية . في عهد كميل شمعون ، كان كل رئيس وزارة يصر على المطالبة ، في بيانه الوزاري ، بالوحدة الاقتصادية مع سوريا . الا انه يمكن ملاحظة ثلاث مراحل في سياسة لبنان الخارجية ، اثناء العهد الشمعوني :

١) من ١٩٥٢-١٩٥٥ : كانت البيانات الوزارية تكرارا للبيانات السابقة .

٢) من ١٩٥٥-١٩٥٧ : كان رؤساء الوزارة (اليافي ، كرامي) يؤكدون على تضامن لبنان مع الدول العربية (خلافا لحقيقة اتجاه الرئيس شمعون) .

٣) من ١٩٥٧-١٩٥٨ حيث تبنى رئيس الحكومة ، سامي الصلح سياسة الرئيس شمعون ووزير الخارجية شارل مالك ، فأصبحت عبارات : السيادة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية ، تتردد في البيانات الوزارية . في هذه الفترة برزت فكرة الموازنة بين معارضة الدول العربية للسياسة الغربية مع موالاة للغرب ، وكانت هذه الفكرة تعبيرا عن مخاوف المسيحيين في لبنان ازاء المدّ الثوري العربي .

في عهد فؤاد شهاب برزت العودة الى سياسة عدم الانحياز ، والحرص على الوحدة الوطنية وتعزيز جامعة الدول العربية .

في عهد شارل حلو وسليمان فرنجية ، كان ابرز نقاط البيانات الوزارية التوفيق بين مصلحة المقاومة الفلسطينية ومقتضيات السيادة اللبنانية .

ثالثا : الملاحظة الثالثة التي يمكن الادلاء بها ، في هذا الصدد ، هي ان السياسة الخارجية ، كما كانت تحدد ، لم تكن تطابق في التفاصيل الحقائق السياسية المعيوشة ، ذلك ان السياسة الخارجية، في عهد الشيخ بشارة الخوري ، كانت اكثر انفتاحا على الغرب منها على الدول الاشتراكية ، اما على الصعيد العربي ، فكانت مركزة ، اساسا ، على التحالف مع دمشق . وفي عهد كميل شمعون ، اصبحت السياسة الخارجية ، فعليا ، منحازة الى الغرب ومعادية للمعسكر الاشتراكي ، موالية لبغداد ومناوئة للقاهرة .

في عهد فؤاد شهاب ، التقت السياسة الخارجية اللبنانية مع القاهرة مع محافظتها ، شكليا ، على الحياد بين العواصم العربية . اما على الصعيد الدولي فقد ظلت منفتحة على الغرب ، ولكن مع شيء من التحفظ بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة ، أما بالنسبة للمعسكر الاشتراكي ، فقد تخلى لبنان عن « معاداته » له ولكنه استمر متحفظا ازاءه .

في عهد شارل حلو استمر اللقاء مع القاهرة ولكن مع بعض الانفتاح على عواصم عربية اخرى . في عهد سليمان فرنجية ، اصبحت المشكلة الفلسطينية هي الشاغل الاول .

وهكذا نرى ان السياسة الخارجية كما كان الرؤساء يعبرون عنها لم تكن منطبقة كل الانطباق على حقيقة مجراها وتفاصيلها وتياراتها الخفية .

ب - السياسة الخارجية كما حددها وزراء الخارجية

ثلاث وثائق تلخص الخطوط الكبرى والمبادىء العامة النظرية ، لسياسة لبنان الخارجية بعد الاستقلال :

- محضر « طاولة مستديرة » عقدت بين خمسة وزراء سابقين للخارجية .
- كتاب وضعه احد الامناء العامين السابقين لوزارة الخارجية.
- محاضرة لوزير خارجية سابق .

أ - خلاصة مناقشات خمسة وزراء سابقين للخارجية ، عام ١٩٦٩

في صيف ١٩٦٩ دعت مجلة « قضايا معاصرة »(٧٦) خمسة وزراء سابقين للخارجية ، الى مناقشة في سياسة لبنان الخارجية ، حول طاولة مستديرة . اشترك في المناقشة كل من : هنري فرعون (١٩٤٥)، حسين العويني (وزير خارجية في ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥) ، موسى مبارك (١٩٥٢) ، البير مخيبر (١٩٥٨) ، فؤاد بطرس (١٩٦٨) وامين الحافظ (رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب) . وفي ما يلي ابرز ما ورد على لسان هؤلاء الوزراء الذين ساهموا في صنع السياسة الخارجية وتطبيقها :

قال هنري فرعون : « .. ان اساس سياسة لبنان الخارجية هو ميثاق ١٩٤٣ : لبنان بلد عربي ولكنه بلد مستقل . من هنا يفسر دخوله جامعة الدول العربية بشكل طبيعي . من مصلحتنا التمسك بعروبتنا وباستقلالنا . هذه المعادلة لا تتحمل أي تعديل لا نحو المزيد ولا نحو الانتقاص . وكل محاولة لتغييرها او للخروج عنها تولد مشاكل داخلية ، لقد كان التعاون العربي عام ١٩٤٣ سهلا لأن معظم الدول العربية كانت موالية لبريطانيا . اما الآن فان نشوء اسرائيل قد ادى الى الانقسامات الداخلية . والسبب هو تباين وجهة النظر بين اللبنانيين حول السياسة الافضل التي يجب اتباعها للمحافظة على مصلحة لبنان » .

البير مخيبر : « .. ان الميثاق الوطني يعرقل حسن تنفيذ سياسة لبنان الخارجية . فمنذ ١٩٤٣ تتساءل الاجيال الصاعدة : لماذا لم تحل « المواطنية » محل تسوية عام ١٩٤٣ ؟ لقد تغيَّر العالم العربي كثيرا منذ ١٩٤٣ . والايديولوجيات تملأ الجو السياسي اللبناني .

امين الحافظ : « .. لقد اوصلنا الميثاق الوطني الى الحياد بين الانظمة العربية . ولكن هنالك الآن الثورة الفلسطينية . فما هو

---

(٧٦) راجع مجلة «قضايا معاصرة» - دار النهار - بيروت - عدد تشرين الثاني ١٩٦٩ .

الموقف الذي يجب على لبنان اتخاذه ازاء القضايا التي لم تكن واردة عام ١٩٤٣ ؟ » .

حسين العويني: « .. لقد اتبعنا سياسة « النعامة ». كنا ننتظر البلاد العربية قبل ان نقرر . ليس لنا سياسة خارجية واضحة . لا نملك الشجاعة لنعلن موقفنا من قضية ما خشية ان ينشب النزاع بين المسلمين والمسيحيين » .

هنري فرعون : « .. انا موافق على المبدأ القائل بأن على لبنان أن يتبع السياسة الخارجية التي تتبعها الدول العربية . ولكن علينا ايضا ان يكون لنا رأينا الخاص وقدرتنا على التعبير عنه » .

موسى مبارك : « .. في أول عهد الاستقلال لم يكن هنالك من صعوبة لتوفيق سياستنا مع سياسة الدول العربية . اما اليوم فالامر يختلف . كل بلد عربي له سياسته . ولقد اصبح لبنان معزولا بل وعلى خلاف مع كل الدول العربية . فالشرق ليس ممنونا منا والغرب لا يقدر موقفنا . حتى فرنسا فأنها تفضل اليوم الاتجاه نحو الدول العربية » .

البير مخيبر : « .. ان السياسة الخارجية لبلد ما ترتكز ، عادة ، على عاملين : الاقتصاد والامن . فقبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، كان لبنان سائرا في ركاب الدول العربية . بعد ١٩٦٧ اصبح من حق لبنان ان يكون حرّا في اختيار سياسته الخارجية . لأن الانظمة في الدول العربية اخذت تتبدل بسرعة . هذا لا يعني ان عليه الانسحاب من جامعة الدول العربية ، بل ان يكون اكثر حرية في تقرير سياسته الخارجية . من حقه ان يقرر اين هي المصلحة العربية وان ينفذ ذلك حتى ولو لم توافق الدول العربية . لقد مضى علينا عشر سنوات ونحن نسير وراء العرب وقد آن الوقت لكي يسيروا هم مع وجهة نظرنا . ان مصلحة لبنان هي في الدفاع عن القضايا العربية . ولكنني ارى ان يوالي لبنان اميركا والغرب لان هذه هي مصلحته ومصلحة العرب. اكرر : على لبنان ان يتحرر بعد ١٩٦٧ ، لانه قبل هذا التاريخ لم يكن حرّا في تقرير سياسته الخارجية نظرا للضغوط التي كانت تمارس عليه » .

فؤاد بطرس : « .. لقد كان من السهل على لبنان مماشاة الدول العربية عندما لم يكن هنالك تيارات ثورية وثورة فلسطينية . اما اليوم فأن اللبنانيين منقسمون حول « ثمن » الالتزام اللبناني بالقضايا العربية .

حسين العويني : « .. ليس على لبنان ان يتبع ، بشكل اعمى ، الدول العربية . ولكن ليس بامكانه ان يفرض عليها السياسة الخارجية التي يختار » .

البير مخيبر : « .. ان لبنان موال للغرب بسبب المهاجرين اللبنانيين . ولكن هذا لا يعني ان عليه ان يعادي الكتلة الشرقية . ان موالاتنا للغرب موقف تمليه علينا مصلحتنا الاقتصادية وامتنا » .

حسين العويني : « .. علينا ان لا نقدر انفسنا أكثر مما نستحق . فالاميركيون نزلوا في لبنان عام ١٩٥٨ بسبب الثورة في العراق لا بسببنا . ان قوتنا الوحيدة هي تضامننا في الداخل » .

موسى مبارك : « .. ان مصلحتنا مع الغرب حيث يوجد مليون مغترب من اصل لبناني . ولكن هذا لا يعني ان علينا ان نعادي الشرق. ثم ان هنالك كتلة ثالثة ، فلبنان لم يرتم لا في احضان الغرب ولا في احضان الشرق . ولكن لماذا علينا ان نقطع علاقاتنا مع الغرب كما فعلت بعض الدول العربية ؟ ! » .

امين الحافظ : « ان لبنان ينتمي رسميا الى كتلة الدول غير المنحازة . وفي الامم المتحدة يقترع لبنان مع دول الكتلة الشرقية اكثر مما يقترع مع الدول الغربية » .

ردا على سؤال : من يرسم سياسة لبنان الخارجية ، اجاب وزراء الخارجية السابقين كما يلي :

حسين العويني : « الظروف » .

موسى مبارك : « رئيس الجمهورية يرسمها ووزير الخارجية ينفذها . اما دور مجلس النواب ولجنة الشؤون الخارجية ، فدور متواضع » .

فؤاد بطرس : « اعتقد ان الخطوط الكبرى لسياستنا الخارجية يحددها الميثاق الوطني وثلاثة اشخاص يقررونها : رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية . »

امين الحافظ : الشعب ، عامة ، هو الذي يرسم السياسة الخارجية !

٢ ـ السياسة الخارجية كما حددها فؤاد عمون

يقول فؤاد عمون(٧٧) في كتابه « سياسة لبنان الخارجية » : ان المبادىء التي يطبقها لبنان في علاقاته الخارجية بعد ١٩٤٣ ، هي ذاتها التي وضعها الامير فخر الدين المعني في القرن السادس عشر .

وهذه المبادىء هي :

ـ السياسة الخارجية مصدرها ارادة الشعب .

ـ منطلقها الميثاق الوطني الذي تجسَّدت فيه ارادة الشعب عام ١٩٤٣ .

ـ نتائجها : دخول جامعة الدول العربية (١٩٤٥) ومعاهدة الدفاع الجماعي العربية (١٩٥٠) .

اهداف هذه السياسة :

ـ ان دخول لبنان الامم المتحدة كان له نتيجتان : ضمان استقلال كل دولة وحقها في تقرير مصيرها والمساواة بين الدول .

ـ ان غاية السياسة الخارجية اللبنانية هي الدفاع عن المصالح اللبنانية والعربية والشعوب المناضلة من اجل حريتها . بعد باندونغ : اضيف الى هذه المبادىء التعاون مع الكتلة الاسيوية ـ الافريقية وكتلة عدم الانحياز .

---

(٧٧) وزير سابق للخارجية ، وامين عام وزارة الخارجية لسنوات طويلة . نشر وجهة نظره هذه في كتاب بعنوان : « سياسة لبنان الخارجية » ـ دار النهضة .

بالنسبة لفؤاد عمون : مبادىء الميثاق الوطني هي التي ارست مبادىء السياسة الخارجية اللبنانية . وهذه المبادىء هي :

ـ الكيان اللبناني الحالي .

ـ الاستقلال .

ـ لا حماية اجنبية .

ـ سياسة اخوة وتعاون مع الدول العربية .

ـ لا امتياز ولا مركز ممتاز لأي دولة .

اما الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية المنطلقة من هذه المبادىء فهي :

ـ على الصعيد العربي: على لبنان ان ينسق سياسته الخارجية مع سياسة الدول العربية وان يتعاون عسكريا معها .

ـ على الصعيد الدولي : لا احلاف ولا امتيازات ولا مراكز ممتازة لأي دولة كبرى .

لقد استشار الشيخ بشارة الخوري ، كل رؤساء الاحزاب والكتل النيابية ، والزعماء السياسيين ، اللبنانيين ، قبل ان يرفض مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط . (مشروع اميركي ـ بريطاني) . وفي نظر فؤاد عمون خرق كميل شمعون الميثاق الوطني في تحالفه مع الغرب . فمشروع ايزنهاور ، مناف ، في نظره ، لسياسة لبنان الخارجية . وفي الغاء الرئيس شهاب « لاتفاق ريتشاردز » ، عودة الى روح الميثاق .

٣ ـ محاضرة جورج حكيم

في المؤتمر الذي عقد في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٥ ، وموضوعه « السياسة في لبنان »(٧٨) ، القى الدكتور جورج حكيم ، وهو وزير خارجية سابق ، محاضرة ، جاء فيها قوله :

---

(٧٨) راجع كتاب بايندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

« ان سياسة لبنان الخارجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية كما تعكس ، بصورة عامة ، افكار ومصالح الطبقات الوسطى . فالحكومة تتبع سياسة عدم الانحياز في مواقفها العربية والدولية . ومن مصلحة لبنان ان يعمل للتوفيق بين الدول العربية لان الوفاق العربي امر ضروري لتأمين الوفاق بين الطوائف اللبنانية وتدعيم الوحدة الوطنية. ان لبنان متمسك بصيغة جامعة الدول العربية . والتعاون الاقتصادي مع الدول العربية . ان الدول العربية تتبع سياسة عدم الانحياز منذ عام ١٩٦١ . ولقد اتبع لبنان هذه السياسة لتأكيد تضامنه مع الدول العربية ، ولأن مقتضيات وحدة ابنائه تفترض ذلك . »

الفصل الثالث

كيف طبق الميثاق الوطني على الصعيد الداخلي

اذا كانت السياسة الخارجية التي اتبعها رؤساء الجمهورية والحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال ، تعكس ، في مراحل نجاحها ،مبادىء الميثاق الوطني وترسم ، في حالات فشلها ، حدود هذا الميثاق ، فأن هذه المعايير تنطبق على السياسة الداخلية .

وفي الحقيقة ، ان الحديث عن تطبيق الميثاق الوطني ، في حقل السياسة الداخلية ، يعني الحديث عن النظام السياسي اللبناني وعن السياسة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال .

غير انه لا بد من الملاحظة بأن النظام السياسي اللبناني يعود الى عشرين سنة قبل الاستقلال . وبما ان رجال ١٩٤٣ لم يعدلوا الدستور اللبناني (باستثناء المواد المتعلقة بالانتداب) يمكن القول بأن النظام السياسي الذي اتبع قبل الاستقلال ظل متبعا بعده ، في أسسه الكبرى . بل يمكن القول ، ايضا ، بأن بعض التقاليد والاعراف التي كانت متبعة قبل الاستقلال ، دون ان يكون لها ذكر او تكريس في الدستور ، ظلت متبعة بعد الاستقلال .

الا انه يجب الاعتراف بأن ثمة قواعد وممارسات قد اضيفت الى القواعد والممارسات التي سبقت الاستقلال ، لا سيما على مستوى السلطة التنفيذية ، والتوازن الطائفي والوحدة الوطنية .

يقول البعض ان تطبيق هذه القواعد هو تطبيق الميثاق الوطني ، اما البعض الآخر فيقول ان الابقاء على دستور ١٩٢٦ وعلى بعض الممارسات والتقاليد الدستورية التي سبقت الاستقلال ، انما يدخلان في محتوى الميثاق ويعبران عن تطبيقه .

من هنا تبرز الصعوبة الاولى وهي تتلخص في التساؤل عما اذا

كان من الضروري ، لابراز معالم تطبيق الميثاق الوطني على الصعيد الداخلي ، دراسة النظام السياسي او الاكتفاء بدراسة التقاليد التي استجدت بعد ١٩٤٣ أم دراستهما كلاهما ؟

اما الصدمة الثانية فهي في ان هذه التقاليد والقواعد والممارسات لم تطبق باسم الميثاق الوطني بل ، بالعكس ، حين كان الحكم يمر بمرحلة استقرار والحياة السياسية اللبنانية تجتاز فترة وئام وهدوء ، لم يكن أحد من السياسيين يذكر او يتذكر الميثاق الوطني . اما عندما كانت الاوضاع السياسية تمر بأزمة ، فأن جميع الفرقاء المتنازعين كانوا يستشهدون بالميثاق ليبرروا مواقفهم السياسية او ليحرجوا مواقف اخصامهم . وفي تلك الفترات كان المراقبون يلاحظون ان كل فريق في لبنان له نظرة الى الميثاق مختلفة عن نظرة الفريق او الفرقاء الآخرين .

من هنا نتساءل : هل يجب علينا ، لتصوير معالم تنفيذ الميثاق، التركيز على كيفية عمل النظام السياسي اللبناني في فترات الهدوء والوئام والاستقرار .. أم يجب علينا ، انطلاقا من الازمات وتضارب الآراء ، تلمس مقاييس تطبيق الميثاق ؟

لو كان الميثاق مكتوبا لما كان هنالك من صعوبة . اما وان الحياة السياسية اللبنانية مركزة منذ عام ١٩٤٣ على نصوص دستورية من جهة ، وعلى اعراف وتقاليد غير مكتوبة ، من جهة اخرى ، يعود بعضها الى عهود سبقت الاستقلال والبعض الآخر الى فترة ما بعد الاستقلال ، فأننا ملزمون بمقاربة الموضوع من زاوية خاصة :

لذلك فاننا سنحاول دراسة تطبيق الميثاق ، على الصعيد الداخلي ، من زوايا ثلاث :

اولا : الميثاق كما طبق على صعيد المؤسسات السياسية .

ثانيا : كيف طبق الميثاق داخليا في مختلف العهود . .

ثالثا : الصيغة النظرية والرسمية لسياسة الحكم في الداخل .

كيف طبق الميثاق على مستوى المؤسسات السياسية

من الاسباب الرئيسية للنزاع شبه الدائم بين المسلمين والمسيحيين ، وبين اليمين واليسار ، في لبنان ، السؤال التالي : هل أن النظم الدستورية المتبعة هي جزء أم لا من الميثاق الوطني ؟ او بتعبير آخر : هل الدستور اللبناني ، وقاعدة التمثيل والتوازن الطائفي في الحكومة ، وفي قانون الانتخابات وفي الادارة ، وهل استقلال الطوائف في ادارة شؤون احوالها الشخصية ، تدخل أم لا في الاتفاق الوطني- السياسي الذي تم عام ١٩٤٣ ؟

هذا الجدل السياسي الطائفي ، حول علاقة الميثاق بالدستور لم يبرز الا ابتداء من عام ١٩٥٥ وبنوع خاص ابتداء من عام ١٩٥٨ ليصل الى ذروته في مطلع السبعينات .

ففي الخمسينات بدأ الجدل بسبب الانفصال الاقتصادي الذي وقع بين لبنان وسوريا ثم بسبب الازدهار الاقتصادي الذي عرفه لبنان وجعل المسلمين ، بعد احساسهم بالغبن ، يطالبون بالمشاركة في الحكم ، عن طريق اثارة قضية صلاحيات ودور رئيس الوزارة .

اما الجدل حول صلاحيات رئيس الجمهورية فقد حرك الموقف الذي اتخذه الرئيس كميل شمعون ابان رئاسته ، من الاحلاف العسكرية الغربية . كذلك الجدل حول قانون الانتخابات .

وفي عهد فؤاد شهاب اثار حرصه على تطبيق التوازن الطائفي ، بدقة ، جدلا حول مضار الطائفية السياسية وانقسم اللبنانيون الى فريقين : فريق يرى ان تطبيق الدستور بشكل حرفي انما يشكل تطبيقا للميثاق وفريق آخر راح يطالب ، باسم الميثاق ، بالغاء الطائفية وتعديل الدستور .

وابتداء من عام ١٩٦٩ ، بعد بروز مشكلة المقاومة الفلسطينية عاد الجدل ، وبشكل حاد هذه المرة ، حول علاقة الدستور بالميثاق .

لقد بدأ الجدل والخلاف بين اللبنانيين حول علاقة الدستور بالميثاق ، بعد عشر سنين من ولادة الميثاق ، غير ان هذا الخلاف لم يحل دون استمرار المؤسسات والحكم من العمل طيلة ثلاثين عاما . لقد كان كل رئيس جمهورية او رئيس حكومة يختلف عن الآخر في اسلوبه السياسي وفي تطبيقه لبعض مبادىء الميثاق . ولكن الجميع كانوا متمسكين بالاسس أي : الدستور ، التوازن الطائفي ، استقلال الطوائف في شؤون احوالها الشخصية .

ويبدو لنا من المستحسن قبل البت في مشكلة علاقة الميثاق بالدستور ، ان نستعرض كيفية عمل المؤسسات العامة والحكم ، انطلاقا من ارتكازها على الدستور وعلى التقاليد والاعراف التي اعتبرها البعض داخلة في الميثاق واعتبرها الفريق الآخر خارجة عنه .
لقد جرت الممارسة الوطنية ـ السياسية على خمس مستويات :
- على المستوى الدستوري .
- على مستوى السلطة التنفيذية .
- على مستوى قانون الانتخابات والتمثيل الشعبي .
- على مستوى حقوق الطوائف وامتيازاتها .

أ ـ الميثاق والدستور

هل كان الابقاء على دستور ١٩٢٦ ، جزءا من ميثاق ١٩٤٣ ؟

لا يمكننا الجواب على هذا السؤال الا بالايجاب ، فدستور ١٩٢٦ ظل قائما ومطبقا بعد ١٩٤٣ . وفي كل مرة كان فريق ما يطالب بتعديل الدستور ، كانت ردود الفعل الطائفية والسياسية تجابههم بعنف .

الامر الثابت ، هو ان الشيخ بشارة الخوري ، في رسالاته وخطبه ، كان يشير الى احترام الدستور كجزء من اتفاق ١٩٤٣[١]

(١) خطاب عيد المولد في آذار ١٩٤٤ ، رسالته الى المغتربين في ١٩٤٤/١٠/٢٠ . راجع مجموعة خطب ، مرجع سبق ذكره .

كذلك الرئيس فؤاد شهاب ، فلقد كان دائم الاستشهاد بالدستور[٢] .

كل رؤساء الجمهورية طبقوا دستور ١٩٢٦ واحترموه ولم يمسوه[٣] . الا ان ثمة سؤالا ظل يتردد وهو : هذا الدستور الموضوع في عهد الانتداب ، عشرين سنة قبل الاستقلال ، وفي زمن كان نصف اللبنانيين لا يعترفون بالكيان اللبناني ، لماذا بقي قائما ومصونا ومقدسا الى حد ان كل مطالبة بتعديله كانت تثير ازمة وطنية ؟

هل كان التمسك بهذا الدستور بسبب النظام البرلماني الذي كان ينص عنه ؟

أم هل كان السبب ، الحدود والكيان اللذان تكرسهما المادة الاولى منه ؟[٤]

أم هل هو الفصل الثاني منه ، المتعلق « بحقوق اللبنانيين » في حرية الضمير وفي احترام الاحوال الشخصية ومصالح الطوائف الدينية (المادة ١٠) ما يبرر التمسك به ؟

أم هل هو الفصل الرابع ، المتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية ما حمل كل الرؤساء على المحافظة عليه ؟

أم هل هي المادة ٩٥ المتعلقة بتمثيل الطوائف بشكل عادل في الوظائف العامة والوزارات ، ما جعل رؤساء الوزراء المسلمين يقبلون بتطبيق الدستور ويطالبون بمنح المسلمين حقوقا ينازعهم عليها المسيحيون المتقدمون علميا وثقافيا عليهم ؟[٥]

(٢) عبارته المأثورة « ماذا يقول الكتاب » ؟ (أي الدستور) .
(٣) باستثناء حالة واحدة عندما عدل الدستور في ١٩٤٨/٥/٢٧ ، ليتاح انتخاب الشيخ بشارة الخوري مرة ثانية .
(٤) الدستور اللبناني هو من الدساتير القليلة التي تذكر فيها الحدود الجغرافية للبلاد بالتفصيل . (المادة الاولى)
(٥) كتب النائب نصري المعلوف ، يقول : « الدستور ، لا الميثاق ، هو الذي يكرس الطائفية ، فالميثاق كان اتفاقا عقائديا . اما حقوق الطوائف في الوظائف فقد نص عليها دستور ١٩٢٦ ، قبل الميثاق بسبعة عشر عاما ، والدليل على ذلك ←

ان الجدل حول الدستور وعلاقته بالنزاعات الداخلية هو من أهم المشاكل السياسية في لبنان . بدأ هذا الجدل بعد الاستقلال بقليل ، لا سيما حين ادى تعديل قانون الانتخابات الى شبه تفرد رئيس الجمهورية بالحكم .

ولقد ادى غياب عدة وجوه سياسية اسلامية بارزة عن المسرح السياسي(٦) الى بروز قيادات سياسية بورجوازية جديدة ، من الوسط التجاري وعالم الاعمال ، تحمل شعارات جديدة ابرزها الاعتراض على تفرّد رئيس الجمهورية بالسلطة والمطالبة بمزيد من الحصص في الحكم والمنافع العامة والخاصة . ابتداء من تلك الفترة رفعت الاوساط المسيحية شعار الدفاع عن الدستور وتطبيقه حرفيا ، باعتباره جزءا من الميثاق الوطني . كما رفع المسلمون شعار تعديل الدستور او تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية(٧) . وكلما كانت النزاعات الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم والخلاف على السياسة الخارجية يشتد بين اللبنانيين كان الجدل حول الدستور يستجد ويشكل الموضوع الرئيسي للخلاف السياسي والطائفي في لبنان .

بالنسبة للمسيحيين المحافظين ، فان المحافظة على الدستور واحترامه كانا يشكلان ضمانة للكيان الوطني وللحريات العامة والخاصة . فدستور ١٩٢٦ يكرس حرية التعليم والعبادة كما يكرس سلطات رئيس الجمهورية الواسعة .

بعض المفكرين السياسيين المسيحيين (امثال ميشال شيحا وشارل حلو ، ورينه عجوري) ، برروا المحافظة على دستور ١٩٢٦

ان خير الدين الاحدب وعبدالله اليافي وخالد شهاب وكانوا رؤساء وزارة قبل الاستقلال . وقد انتخب صبري حمادة ، كشيعي ، رئيسا للمجلس قبل ميثاق ١٩٤٣ . ان المادة ٩٥ من الدستور هي التي تكرس الطائفية » . (راجع جريدة « الانوار » العدد الصادر في ١٩٧٤/٦/٢٩) .

(٦) عبد الحميد كرامي (١٩٤٦) ، رياض الصلح (١٩٥١) ، عمر بيهم (اعتزل) .

(٧) منذ عام ١٩٤٧ كان بعض القادة السياسيين المسلمين قد رفعوا الصوت مطالبين بتعديل الدستور (عبد الحميد كرامي في جلسة نيابية بتاريخ ١٩٤٧/١/١٠) . ولكن رياض الصلح وعبدالله اليافي عارضا هذا الطلب يومذاك .

وعلاقته العضوية بميثاق ١٩٤٣ ، بأنه يكرس النظام البرلماني الديمقراطي القائم على التمثيل الطائفي ، الذي بدونه لا يستقيم الوئام بين الطوائف وبالتالي لا يستقر السلام الداخلي .

اما سكوت المسلمين على بقاء دستور ١٩٢٦ فيختلف عن الاسباب المسيحية ، في المنطلق والغاية . هذا السكوت كان ملموسا في السنوات الاولى للاستقلال ولكن بعد ١٩٥٥ خرج المسلمون عنه ، وبعد الستينات اصبح تعديل الدستور مطلبا اسلاميا .

في الواقع ، وبدون الرجوع كثيرا او التوقف طويلا عند عهد الانتداب ، او الفترة التي وضع خلالها الدستور ، وقد وضع بدون مشاركة المسلمين مشاركة فعلية فيه ، يمكننا القول بأن بعض ما برر رفض المسلمين للنظام السياسي اللبناني هو اصرار الاوساط المسيحية على تبني هذا النظام وتجميده والدفاع عنه بشدة(٨) .

الا انه بالرغم من ذلك ، فان كل رؤساء الحكومات والوزراء الذين مثلوا الطوائف المسلمة في الحكم ، قد قبلوا بالدستور وطبقوه بل ودافعوا عنه ، معتبرينه جزءا من الميثاق الوطني ، صحيح ان الزعماء المسلمين ، في اثناء وجودهم خارج الحكم ، او بصدد ازمة وزارية ، كانوا ينتقدون بشدة الدستور اللبناني وصلاحيات رئيس الجمهورية التي تجعل من رئيس الوزراء « باش كاتب »(٩) . وصحيح،

---

(٨) ان معارضة شرعية دستور ١٩٢٦ لم تطرح على بساط البحث الا في الستينات ، بصدد الجدل حول صلاحيات رئيس الجمهورية ، والسؤال الذي طرح كان : هل الدستور اللبناني « منحة » من الانتداب الفرنسي لدولة لبنان الكبير التي انشأها عام ١٩٢٠ وتحولت الى جمهورية لبنانية عام ١٩٢٦ ؟ أم ان هذا الدستور قد وضعه ممثلو الشعب اللبناني عام ١٩٢٥ ؟ يقول الباحث السياسي بيار راندو (راجع مقال « لبنان في مؤسساته السياسية » مجلة « اوريان » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥) : « ان دستور لبنان قد جاء مطابقا للواقع اللبناني . واذا كان المسلمون قد استنكفوا في الجواب عن الاسئلة التي وجهت اليهم عام ١٩٢٥ ، فان ممثلي الطوائف قد اجابوا ولقد نجح الدستور في تشكيل قواعد للتعايش الاسلامي-المسيحي ، ولكن هذا التعايش كلف غاليا لان التمثيل الطائفي قد تحول مع الايام الى طائفية سياسية بشعة » .

(٩) عبارة مأثورة عن المرحوم سامي الصلح قالها عام ١٩٥٢ .

ايضا ، ان بروزالبورجوازيـة الاسلامية الوسطى وانتشار العلم في الاوساط الشعبية والريفية الاسلامية ادى الى انتشار الوعي السياسي وبالتالي الى بروز ولاءات وتطلعـات سياسية جديـدة (القومية ، التقدمية، الماركسية) الامر الذي حمل السياسيين المسلمين التقليديين، وهم مرشحون دائمون لرئاسة الوزارة ، الى اثارة مشكلة الدستور والمشاركة في الحكم تبريرا لعجزهم او تقصيرهم في تلبية مطالب ابناء طوائفهم ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن هذا لا يمنع من الملاحظـة بأن ممثلي الاسلام اللبناني في الحكم لم يطالبوا ، خلال ثلاثين سنة ، مرة واحدة بتعديل الدستـور ، بل طبقوه بكل دقة واخلاص معتبرين ان هذا الدستور مـع الميثاق الوطني يلبيان حاجات المسلمين المادية والمعنوية . قد لا تكون اسباب القبول الاسلامي بالدستور هي ذاتها او كلها الاسباب المسيحية ولكن ثمة اسبابا مشتركة حتى ولو كانت المنطلقات او المصالح متضاربة احيـانا .

وهكذا ، مثلا ، نرى ان النظام الطائفي الذي تكرسه المادة ٩٥ من الدستور ، يعطي رئيس الحكومة حق تأمين حقوق متساوية ، في الشكل والكمية على الاقل ، في الوظائف العامة ، لابناء طائفته ، في الوقت الذي ما كانت هذه الحقوق او الحصص لتصل لو طبقت قاعدة الجدارة والكفاءة وحدها(١٠) . كما ان الدستور اتاح للمسلمين فرصة المحافظة على حرية التعليم والاحوال الشخصية والتراث الثقـافي الاسلامي الذي كان تفوق التعليم في المعاهـد والجامعات المسيحية والاجنبية يهدده بالزوال(١١) ولقد استند المسلمون على المادة ٩ من

(١٠) في منتصف الستينات اصبح عدد المسلمين المتعلمين المتقدمين للوظائف العامة يفوق عدد المسيحيين ولم تعد قاعدة الكفاءة تعمل لمصلحة المسيحيين فقط . ولكن ثمة سببا آخر لانصراف المسيحيين عن الوظائف العامة بعد الستينات وهو ارتفاع مستوى المعيشة في الوقت الذي لم ترتفع فيه المعاشات الحكومية .

(١١) في عام ١٩٦١ قررت الجمهورية العربية المتحدة افتتاح معهد للحقوق في بيروت . فقامت ضجة كبيرة في اوساط المحامين والجامعيين المسيحيين ضد هذا المعهد . ولكن رئيس الحكومة يومذاك ، صائب سلام ، استند الى المادة ١٠ من الدستور ليسمح لمعهد الحقوق العربي بأن يفتح ابوابه في بيروت .

الدستور التي تكفل المصالح الدينيـة للطوائف واحـترام احوالهم الشخصية . ليكفلوا لرؤساء مؤسساتهم الدينية (المفتي ، الامام ، شيخ العقل) المراكز الرسميـة والبروتوكولية التي كان البطاركـة والمطارنة المسيحيين يتفردون بها . ومن ثم ليخلقوا مؤسسات طائفية او دينية ما وجدت يوما لا في لبنان ولا في أي بلد اسلامي (المجلس الاسلامي الاعلى ، المجلس الشرعي الاسلامي ، الجمعيات الخ ..)(١٢) .

خلاصة الجدل القائم حول علاقة الدستور بالميثاق تطرح على الشكل التالي :

١ ـ هل ان الابقاء على دستور ١٩٢٦ ، بدون تعديل ، بعـد الاستقلال ، يعني ان هذا الدستور يشكل جزءا لا يتجزأ من الميثاق الوطني ؟

٢ ـ اذا كان الدستور جزءا من الميثاق ، فهل ذلك يعود الى انه يكرس النظام البرلماني أم يكرس النظام الطائفي ؟

٣ ـ اذا كان الميثاق الوطني يعني « وظيفيا » ، الوئام الوطني ، والتفاهم بين الطوائف ، فما الذي يؤمن هذا الوئام : تطبيق النظام البرلمـاني الذي يكرسه الدستور ام تطبيق التوازن الطـائفي الذي يكرسه هذا الدستور ايضا ؟

٤ ـ في حال وقوع خلاف على ممارسة الحكم ، ما الذي يتقدم على الآخر : الميثاق أم الدستور ؟ !

(١٢) ان ظاهرة بروز هذه المؤسسات الدينيةـالطائفية الاسلامية في لبنان ، فريدة من نوعها ولا تخلو من بعض الدلائل الجديرة بالذكر . ففي الاسلام لا يوجـد كهنوت ولا كنيسة (بالمعنى المسيحي للعبارة) . فالمفتي ، في ايام السلطنـة العثمانية ، كان يعتبر عالما دينيا نوعا من « دكتور في الاسلام » ، في مصر ، لم يكن المفتي يتقدم على الوزراء بروتوكوليا . وفي الدول الاسلامية لا يلعب المفتي او القاضي او الامام ادوارا سياسية بارزة . ولكن نظام التوازن الطائفي اللبناني ادى الى اعطاء الرؤساء الدينيين المسلمين ، مركزا بروتوكوليا وسياسيا بارزا ، وحين زيارتهم للقصر الجمهوري يعاملون كرؤساء دول ، تقريبا ، وذلك اسوة برؤساء الطوائف المسيحية ولا سيما البطريرك الماروني .

ان الاجوبة على هذه الاسئلة كانت مرهونة بالظروف السياسية التي تجتازها البلاد . فعندما كان السلام والوئام سائدين في الداخل، كان المسيحيون والمسلمون يسلمون بأن تطبيق الدستور هو جزء من تطبيق الميثاق الوطني ، ولم يكن هنالك من داع لاثارة الاسئلة المتعلقة بالتوازن الطائفي او نظام الحكم . اما عندما كانت البلاد تمرّ بأزمة ، فالتوازن الطائفي ونظام الحكم كانا يطرحان على بساط البحث(١٣) .

وحدها الاحزاب العقائدية القومية والماركسية كانت تطرح ، وبصورة دائمة ، مشكلة العلاقة بين الدستور والميثاق ، لانها كانت ، عقائديا ، ترفض النظام السياسي اللبناني وقاعدتيه : الدستور والميثاق .

اما الانتقادات الموسمية التي كانت تبديها البورجوازية المسلمة ، والسياسيون المسلمون التقليديون ، فانها لم تبلغ درجة الجدّ الا في نهاية الستينات عندما اضطرتها الى اتخاذ هذا الموقف المبدئي ، القوى والاحزاب السياسية والعقائدية الجديدة المؤلفة من ابناء الطبقات الوسطى او المحرومة .

ولنحاول ، الآن ، ان نرى كيف « تزاوج » الدستور اللبناني ، والميثاق على مختلف اصعدة الحكم والسلطة في لبنان .

ب – الميثاق والسلطة التنفيذية

الفصل الرابع من الدستور مخصص للسلطة التنفيذية ، فمن ثلاث وعشرين مادة : تتحدث اربع عشرة عن رئيس الجمهورية، وتسع عن الحكومة والوزراء .

ان النظام السياسي اللبناني هو نظام برلماني ، السلطة التنفيذية

(١٣) في عام ١٩٦٥ كتب جميل مكاوي ، أحد رؤساء حزب « النجادة » السابقين ، يقول : ان الميثاق الوطني يتقدم على الدستور ، ذلك ان تعديل الدستور كما هو منصوص في المادة ٧٦ والمواد التالية ، يتطلب اقتراع ثلثي اعضاء المجلس ، بينما تعديل الميثاق يتطلب اجماع الشعب اللبناني . (راجع مجلة « الحوادث » العدد الصادر في ١٩٦٥/٩/١٢) .

فيه ذات رأسين(١٤) . لرئيس الجمهورية فيه صلاحيات خاصة ويتقاسم الصلاحيات الاخرى مع حكومة يرئسها رئيس للوزراء .

ينتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات من قبل اعضاء مجلس النواب . وهو يرئس السلطة التنفيذية ويتمتع بصلاحيات واسعة . فهو يعين ويقيل الوزراء (٥٣) ويستطيع حل مجلس النواب (المادة ٥٥) وينشر القوانين (المادة ٥٦) ويستطيع رد القوانين الى مجلس النواب لمناقشتها مرة ثانية (المادة ٥٧) ويستطيع بمرسوم ان ينشر القوانين التي تكون قد أرسلت الى المجلس معجلة ولا يكون المجلس قد اقترع عليها في مهلة اربعين يوما (المادة ٥٨) . ورئيس الجمهورية ليس مسؤولا عن الافعال التي يقوم بها اثناء ممارسته لوظيفته باستثناء حالة خرق الدستور او الخيانة العظمى (المادة ٦٠)(١٥) .

اما صلاحيات الوزراء فقد حددتها المادة ٦٤ وما يليها . فالوزراء يشرفون على ادارة شؤون الدولة ويؤمنون تطبيق القوانين والانظمة (المادة ٦٤) . والوزراء متضامنون امام المجلس عن سياسة الحكومة العامة التي يرسمها ويعرضها امام المجلس بشكل برنامج ، رئيس الوزراء (المادة ٦٦) . وفي حال اعلان المجلس عن عدم ثقته بالحكومة او بأحد الوزراء ، فأنه ملزم بالاستقالة (المادة ٦٨) .

هنالك ، ايضا ، نصّان دستوريان يحددان اطار وقواعد السلطة التنفيذية : المادة ١٧ : « يمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية بمعاونة الوزراء » . والمادة ٥٤ : « كل قرار يتخذه رئيس الجمهورية يجب ان يوقع عليه الوزراء او الوزير المختص » .

ان السلطة التنفيذية ، كما هي محددة في الدستور ، بالرغم من منحها لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ، تبدو وكأنها تلجم

(١٤) راجع شارل رزق « النظام السياسي اللبناني » – اطروحة الدكتوراه – باريس – ١٩٦٨ ، ص ١٢٩ .

(١٥) دستور ١٩٢٦ لم يكن ، في الاصل ، يمنح كل هذه الصلاحيات لرئيس الجمهورية، التعديلان اللذان اجريا في ١٧ تشرين ١٩٢٧ و٨ ايار ١٩٢٩ اللذان عززا السلطة التنفيذية عن طريق تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية .

استعمال هذه الصلاحيات وذلك باخضاع كل افعاله ، باستثناء تعيين واقالة الوزراء ، الى موافقة الحكومة وتوقيع الوزير المختص .

هل يعتبر رئيس الجمهورية في لبنان رئيس دولة « يملك ولا يحكم » وفقا لمنطق النظام البرلماني الذي نصّ عليه دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، الذي منه استوحيت معظم مواد الدستور اللبناني ؟ !(١٦) أم هل هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية كما كانت تصرّ الاوساط السياسية المسيحية على القول بعد محنة ١٩٥٨ ، في ردّة فعلها على انتقادات اليسار والبورجوازية السنية ؟ !(١٧) .

ان الجدل حول صلاحيات رئيس الجمهورية وعلاقاته برئيس الحكومة والوزراء قد شغل الاوساط السياسية اللبنانية منذ الاستقلال ، قبل ان يصبح في السنوات الاخيرة التي سبقت حرب ١٩٧٥ ، احد الاسباب الرئيسية للنزاعات السياسية والطائفية . ولنكتف الآن بالبحث عن معادلات تطبيق الميثاق الوطني على مستوى السلطة التنفيذية .

اول ظاهرة هي في أن الرجال الذين اوجدوا صيغة الميثاق ، عام ١٩٤٣ ، لم يمسوا النصوص الدستورية التي ترعى السلطة التنفيذية . ولكن هذه النصوص لم تطبق حرفيا كما جاءت في الدستور .

مثلا : لا نصّ هنالك في الدستور يكرس الطائفية التي يجب ان ينتمي اليها رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء او الوزراء . ولكن منذ ١٩٤٧ ، ورئيس الجمهورية ينتخب ، بصورة دائمة ، من بين السياسيين او الشخصيات المارونية ، وينتمي رئيس الوزراء ،

---

(١٦) كان الرئيس فؤاد شهاب يردد دائما : « نحن نعيش في ظل الجمهورية الثالثة الفرنسية » ، راجع شارل رزق ، المرجع السابق الذكر ، ص ١٣٩ .

(١٧) عدة اساتذة للقانون الدستوري دافعوا عن هذه النظرية نذكر منهم : جان باز ، انطوان عازار ، جان سالم .

حكما ، الى الطائفة السنية ، ورئيس المجلس الى الطائفة الشيعية ، أما الوزراء فيختارون من بين ممثلي الطوائف الست الاكثر عددا(١٨) .

وسواء كان هذا التوازن او بالاحرى هذه « الدوزنة » الطائفية تعود الى المادة ٩٥ من الدستور الذي لم يشأ رجال الاستقلال تعديله ، أم كانت متبعة قبل الاستقلال ، فأن الامر الثابت هو أن التوزيع الطائفي للوظائف العامة ظل متبعا وبدقة منذ عام ١٩٤٣ ، بدون ان يكون هنالك نص صريح ينظم ذلك في الدستور او القوانين(١٩) .

الامر الثالث الآخر ، ان هو المادة ٥٣ من الدستور لم تطبق الا في حالات استثنائية قليلة العدد ، لا من حيث النص ولا من حيث المحتوى . فرئيس الجمهورية لم « يعين ولم يقل الوزراء ، كما تنص هذه المادة ولم يعين من بينهم رئيسا للوزراء » ! بل بالعكس فان العرف المتبع منذ ١٩٤٣ هو أن يستشير رئيس الجمهورية النواب ثم يكلف احدى الشخصيات المسلمة السنية التي ترشحها الاكثرية لتأليف الحكومة حتى اذا تم اختيار الوزراء ، بالتشاور بينه وبين الرئيس المكلف ، اصدر مرسوما اولا يقضي بتعيين رئيس الحكومة ثم

---

(١٨) في مطلع عهد الاستقلال جرت محاولتان لتجاوز هذه القاعدة الطائفية : محاولة النائب يوسف سالم ، (روم كاثوليك) ترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب منافسا صبري حماده (شيعي) . وقد نال ٢٣ صوتا مقابل ٣٢ لمنافسه . ومحاولة النائب حبيب ابي شهلا (روم ارثوذكس) الذي انتخب رئيسا لمجلس النواب في عام ١٩٤٥ ، هاتان الظاهرتان تؤكدان ان ثمة روحا وطنية كانت تعصف في مطلع عهد الاستقلال وان تجاوز الطائفية كان امرا غير مستحيل .

(١٩) اول حكومة استقلالية كانت مؤلفة من ٦ اعضاء رئيس سني ووزراء يمثلون الموارنة ، الروم الارثوذكس ، الشيعة ، الروم الكاثوليك والدروز . عندما كان عدد الوزراء ينخفض او يرتفع كان التمثيل الطائفي يختلف . فحكومة مؤلفة من ٤ وزراء كانت تضم عادة وزيرين موارنة ووزيرين من السنة ، اما حكومة مؤلفة من عشرة وزراء فكانت تضم : ٢ موارنة ، ٢ سنة ، ٢ شيعة ، ١ روم كاثوليك ، ١ روم ارثوذكس ، ١ درزي ، اما حكومة مؤلفة من ١٤ وزيرا فكانت تضم : ٣ موارنة ، ٣ سنة ، ٢ شيعة ، ١ ارثوذكس ، ٢ دروز ، ١ كاثوليك .

مرسوما ثانيا ، موقعا هذه المرة منه ومن رئيس الحكومة ، بتعيين الوزراء(٢٠) .

ان هذا العرف الذي لا يطابق المادة ٥٣ من الدستور ، يعتبر ، في نظر البعض ، تطبيقا او تنفيذا للميثاق الوطني . اذ انه يكرس المشاركة الفعلية لرئيس الحكومة (ممثل المسلمين) في الحكم وفي ممارسة السلطة ، كما انـه يعزز التعاون والاتفـاق بـين المسلمين والمسيحيين اكثر مما يعززه الدستور ، حيث لا دور هـام لرئيس الوزراء(٢١) .

الباحثان السياسيان ، المتخصصان في الشؤون اللبنانيـة : الفرنسي بيار راندو ، والاميركي « مالكوم كيد » ، حاولا استخلاص معادلة بين الميثاق والسلطة التنفيذية . فكتب راندو يقول : « ان الميثاق الوطني لم يكرس في نص، ولكنه قائم بالفعل ويجب اعتباره كجزء لا يتجزأ من الدستور ، ان الانتداب الفرنسي الذي اوجد هذه الصيغة أي رئيس جمهورية مـاروني ورئيس وزراء مسلم »(٢٢) .

---

(٢٠) هذا العرف بدأ تطبيقه في عهد الانتداب . في بعض الحالات ، عندما كان الدستور معطلا ، كان الشخص الثاني في السلطة التنفيذية ، شخصية مسلمة سنية ، يطلق عليها لقب « سكرتير الدولة » . وكان يوقـع على المراسيم والقرارات ليكسبها الصفة الشرعية وللمصادقة عليها ، وقد استمر هـذا العرف بعـد الاستقلال، بالنسبة لرئيس الحكومة ، وهو عرف ينمي العلاقات بينه وبين رأس السلطة التنفيذية . وقد اعتبر هذا التعاون الوثيق كجزء او كمظهر من مظاهر الميثاق الوطني ، في ما بعد اصبح هذا العرف مصدرا للنزاع الطائفي .

(٢١) يقول شارل رزق في اطردحته (مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٨) : « نظريا ، يذكر وضع رئيس الجمهورية اللبنانية ، بوضع رئيس الجمهورية في الجمهورية الفرنسية الثالثة ، اما عمليا ، فوضعه أهم وأقوى . وثمة تقليد قديم بالنسبة للسلطة في الشرق تجعل الحاكم في نظر الشعب ذا سلطة اوسع مما تمنحه اياها القوانين ، لا سيما وان النظام الطائفي والتنافس بين ابناء الطائفة الواحدة على الحكم يؤديان الى اضعاف المسؤولين الذين يفترض ان يتقاسموا السلطة التنفيذية مع رئيس الجمهورية ، غير ان سلطة الرئيس في لبنان تبقى نسبية . فهي سلطة غير مباشرة ومحدودة وكثيرا ما يستمدها الرئيس لا من شخصه أو من الدستور بل من ضعف المجلس والحكومة وانقسامات الرأي العام .

(٢٢) راجع مقاله في مجلة « اوريان » ، مرجع سبق ذكره ، العدد ٦ ، سنة ١٩٥٨ .

ويمضي راندو في شرح هذه النقطة فيقول : « ان تحقيق الوئام الطائفي عن طريق تمثيل الطوائف في مجلس النواب ، لم يكن كافيا ولم يؤد الى انشاء روابط متينة بين الطائفة السنية والكيان اللبناني لذلك كان لا بد مـن ايجاد روابط على مستوى قمـة الحكم حتى يشعر المسلمون فعلا بالمشاركة في الحكم . وكان ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢ ، هو الذي طرح قضية هوية رئيس الجمهورية الطائفية . وقد عبَّر خير الدين الاحدب يومذاك عن وجهة نظر المسلمين في مقال جاء فيه قوله : ان الرئاسة الاولى يجب ان تعود الى طائفة ذات اكثرية ، مارونية كانت أم سنية . وقد تبنى الانتداب الفرنسي هذه الصيغة منذ عام ١٩٣٥ . ففي كل مرة كان رئيس الجمهورية مارونيا كان رئيس الوزراء سنيًا(٢٣) . ويختتم راندو مقاله بقوله : « ان الخلاف الذي نشأ عام ١٩٤٣ بين السلطات الفرنسية واول حكومة للاستقلال ، وحَّد بين الطائفتين المارونية والسنية ، واقنعهما باقتسام الحكم . وهذا الاقتناع يعتبر جزءا من الميثـاق الوطني » . لذلك فان تبني النظام الطائفي من قبل رجال الاستقلال ، عام ١٩٤٣ ، اكَّد ازدواجية السلطة التنفيذية وجعل من توزع المراكز الكبرى بين الطوائف ، عنصرا اساسيا في التوازن الوطني ، فالميثاق ، من هذه الزاوية ، كان تكريسا للمشاركة ، بالرضى والتساوي ، بين المسلمين والمسيحيين في الدولة اللبنانية »(٢٤) . أما رمز هذه المشاركة فهو قسمة السلطة التنفيذية على صعيد القمة . فالسلطة التنفيذية ، وفقا لروح ميثاق ١٩٤٣ ، لها رأسان في لبنان(٢٥) .

لسوء الحظ ، هذه الازدواجية في السلطة التنفيذية التي كرسها الميثاق الوطني والتي ساعدت على وضعه موضع التنفيذ ، كانت هي المصدر الرئيسي لازدواجية الحكم وللتناقضات ومولدا للنزاعات التي ادت الى ايهان الميثاق ونسفه عام ١٩٧٥ . فرئيس الجمهورية ،

---

(٢٣) حبيب باشا السعد ، مع عبدالله بيهم ، اميل اده مع خير الدين الاحدب ، عبدالله اليافي ، خالد شهاب (١٩٣٧ – ١٩٣٩) ، الفرد نقاش مع سامي الصلح (١٩٤٢) .

(٢٤) راجع بيار راندو ، المرجع السابق الذكر .

(٢٥) راجع جريدة « الاوريان » ، العدد الصادر في ١٩٥٤/١/٢٤ .

الماروني حكما ، لم يكن بامكانه الا الدفاع عن اماني طائفته وممارسة صلاحياته كاملة ، بينما عليه ، وفقا لروح الدستور ونصه ، ان يكون فوق الاحزاب وغير مسؤول . اما رئيس الوزراء ، وهو حكما سنّي وبالتالي ممثل للاسلام اللبناني ، فهو دستوريا رئيس الاكثرية البرلمانية . كذلك الوزراء فأنه كان من الصعب عليهم التمييز بين دورهم كرؤساء للادارات العامة ودورهم كممثلين لطوائفهم في الحكم . اما الاكثرية النيابية ، وهي مصدر السلطة في الانظمة الديمقراطية البرلمانية ، فأنها لم تكن موجودة ومستقلة في لبنان ، بل كانت دائما موالية لرئيس الجمهورية الماروني الذي كان « يجيّرها » لرئيس الوزارة السني .

يقول البحاثة الاميركي « مالكوم كيد » المتخصص في شؤون لبنان والشرق الاوسط : « ان الديمقراطية اللبنانية كانت توزيعا للضمانات بين الطوائف المتعايشة ، لكي تتمكن كل واحدة من الدفاع عن مصالحها(٢٦) . والميثاق الوطني جاء ليؤكد لا لينقض النظام الطائفي . كان الميثاق يقضي بأن الاستقلال يجب ان لا يغيّر النظام السياسي(٢٧) . فقرارات السلطة التنفيذية يجب ان تراعي التوازن السلبي ، والحكومة لا تؤلف من اجل وضع برنامج للحكم بل لكي تعكس وتوازن بين مصالح الفرقاء المختلفين المتنافسة »(٢٨) .

ويصف شارل رزق في اطروحته(٢٩) كيفية تداخل الميثاق الوطني والدستور في ممارسة الحكم فيقول :

« ان ميثاق ١٩٤٣ يرتكز على فكرة اساسية وهي ان ان لبنان ليس وطن دينين كبيرين ، الاسلام والمسيحية ، بل وطن اثني عشر طائفة . فالوظائف العامة لا تقسم تقسيما بسيطا بين المسلمين والمسيحيين ، بل توزع بين الطوائف بنسبة عدد كل منها . فرئاسة

---

(٢٦) راجع كتاب بايندر ، « مؤتمر شيكاغو » مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٨ .

(٢٧) المرجع ذاته ، ص ١٨٩ .

(٢٨) المرجع ذاته ، ص ١٩٠ .

(٢٩) « النظام السياسي اللبناني » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

الجمهورية لا تعود الى المسيحيين ، باعتبارهم اكثرية في البلاد ، بل الى الموارنة باعتبارهم اكبر الاقليات عددا . وبما ان السنيين يأتون عدديا ، في المرتبة الثانية ، فأنه من الطبيعي ان تكون رئاسة الوزارة من حصتهم . وكما ان النائب ، بصرف النظر عن انتمائه الطائفي ، يجري اختياره من قبل كل الناخبين الذين يقترعون في دائرته ، كذلك فان رئيس الجمهورية ، يجري انتخابه من قبل جميع النواب ، رغم مارونيته . بالطبع ان الصفة التمثيلية الطائفية لرئيس الجمهورية تبقى اقوى وأهم من الصفة التمثيلية للنائب . ولكن عندما يجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية ، فانه يعكس البنية التعددية الطائفية للوطن . ويؤدي الى النتيجة التالية وهي ان المرشح الاكثر حظا للوصول الى الرئاسة هو اكثر المرشحين اعتدالا بين الموارنة » .

اما عن علاقة رئيس الجمهورية والوزراء فيقول شارل رزق :

« ان رئيس الجمهورية ، غير مسؤول دستوريا ، يمارس ، بالفعل ، سلطةقوية ، بمقدار ما يكون المجلس منقسما على نفسه والحكومة ضعيفة . ولكن اذا لم يكن رئيس الجمهورية مسؤولا امام المجلس ، فان الوزراء ، هم ، عكس ذلك ، مسؤولون . كما انهم مسؤولون ، ايضا ، امام رئيس الجمهورية . في الواقع ، ان رئيس الجمهورية في لبنان ، يحكم ولكن من خلال الوزراء . وكل قراراته يجب ان يوقع عليها وزير . فهنالك سلطة رئاسية وصلاحيات حكومية » .

ج – الميثاق كما طبق في الحياة النيابية والنظام الانتخابي

المادة ١٦ من الدستور تعطي حق التشريع للمجلس النيابي الذي يملك ، مع رئيس الجمهورية ، حق اقتراح القوانين (المادة ١٨) . ويحدد الفصلان ، الثاني والثالث من الدستور ، صلاحيات مجلس النواب المؤلف من اعضاء منتخبين ، اما طريقة انتخابهم فمتروكة للقوانين الانتخابية المرعية الاجراء (المادة ٢٤) .

وفقا للمادة ٢٧ «يمثل النائب الامة جمعاء» ، ولا مانع من الجمع بين النيابة والوزارة (المادة ٢٨) . وللنائب الحق المطلق في محاسبة الوزراء ومنحهم الثقة او حجبها عنهم (المادة ٣٧) . وينتخب مجلس

النواب رئيس الجمهورية (المادة ٤٩) . كما ان الوزراء مسؤولون امام المجلس (المادة ٦٦) . وللوزراء حق حضور جلسات مجلس النواب وحق الكلام عندما يطلبونه (المادة ٦٧) وعندما يعلن المجلس حجب الثقة عن احد الوزراء فعليه ان يستقيل (المادة ٦٨) . ويحق لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب بقرار يتخذ بموافقة مجلس الوزراء ، قبل نهاية ولايته (المادة ٥٥) .

من مراجعة هـذه النصوص الدستورية ، يتبين ان النظـام السياسي اللبناني هو اقرب ما يكون الى النظام البرلماني الذي مورس في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة ، اما في الواقع ، فان هذا النظام لم يطبق حرفيا كما ورد في الدستور ، فالنائب اللبناني ، لا يمثل ، الا نظريا ، الامة اللبنانية ، ذلك ان توزيع المقاعد النيابية يجري في لبـنان بشكل مزدوج ، بعضه مستوحى مـن الانظمة الديمقراطية الليبرالية الغربية وبعضه مستوحى من الواقع اللبناني .

فعدد النواب في لبنان يجب ان يكون عددا قابلا للقسمة بـ ١١ (٥٥ ، ٧٧ ، ٦٦ ، ٩٩) ، وفقا للاتفاق الذي تم عام ١٩٤٣ ، عشيـة الاستقلال ، بين الزعماء المسلمين والمسيحيين ، باشراف المنـدوب البريطاني الجنرال سبيرس ومباركة بعض الدول العربية ، والذي بموجبه يكون للمسيحيين في مجلس النواب عدد من النواب يفوق عدد نواب المسلمين بسدس (معادلة ٦/٥)(٣٠) .

المعيار الثاني للتطبيق الطائفي للنظام البرلماني في لبنان ، هو توزيع المقاعد ضمن هذه المعادلة ، بين الطوائف ، تبعـا لعددهم . فالموارنة يأتون في المقدمة ، ثم يليهم السنة ثم الشيعة ، ثم الارثوذكس، ثم الدروز ، ثم الكاثوليك ، ثم الارمن الارثوذكس ثم الطوائف المسماة بالاقليات(٣١) .

---

(٣٠) يقول الباحث السياسي الاميركي مالكوم كيد ان هذا الاتفاق ٦/٥ ، هو أساس منطلق ميثاق ١٩٤٣ ، لانه مهد للاتفاق الاسلامي المسيحي (راجـع كتـاب « بايندر » ؤ السياسة في لبنان » ـ جامعة شيكاغو) مرجع سبق ذكره .

(٣١) في قانون ١٩٦٠ الانتخابي وزعت المقاعد على النحو التالي : موارنة ٣٠ مقعدا ، السنة ٢٥ ، الشيعة ١٩ ، الارثوذكس ١٢ ، الدروز ٦ ، الكاثوليك ٥ ، الارمن الارثوذكس ٤ ، الانجيليون ١ ، ارمن كاثوليك ١ ، اقليات ١ .

المعيار الثالث للتمثيل الشعبي ، هو في اشتراك عدة طوائف في انتخـاب النائب ، ذلـك ان كل طائفة من المفروض بهـا ان تتمثل في المجلس ولكن بدون ان تكون « دولة ضمن الدولة » . لذلك فأن كل مرشح يجب عليه ان يعتمد على اصوات طوائف اخرى غير طائفته عن طريق تطبيق نظام اللوائح المتعددة الطوائف وتقسيم البلاد الى دوائر انتخابية تحتوي على مناطق يسكنها ناخبون منتمون الى عدة طوائف . فكل نائب ، يمثل ، في النتيجة ، طائفته ومنطقته والامة جمعـاء .

ان النظام الانتخابي اللبناني ، على حـد قول الدكتور شارل رزق(٣٢) ، هو نظام خاص ، لانه يجمع بين الحرص على التمثيـل النسبي ، لا لمختلف المناطق فحسب ، بل لمختلف الطوائف التي يتألف منها سكان لبنان .

ثمة مظاهر اخرى تدل على الدقة والصعوبة اللتين يمتاز بهما عمل السلطة التشريعية في لبنان . فرئيس المجلس النيابي ، مثلا ، هو حكما أحد النواب الشيعة. ونائب رئيس المجلس، روم ارثوذكس. في اللجان النيابية عندما يكون رئيس اللجنة مسلما فالمقرر ، حكما ، يكون مسيحيا ، والعكس بالعكس . فالتوازن الطائفي يطبق في تأليف اللجان النيابية وتوزيع رئاساتها .

ان النظام البرلماني اللبناني مشدود الى الطائفية . فهو يجسد الطائفية وهو ضحيتها في آن معا(٣٣) .

هذا النظام ، في نظر البعض . « لا يرتكز على الاسس الحقيقية للنظام البرلماني، لان الشعب مقسم فيه الى طوائف لا الى احزاب»(٣٤) .

في نظر آخرين ، ان المجلس النيابي في لبنان يمثل « الموزاييك »

---

(٣٢) راجع «النظام السياسي اللبناني» ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦١ .

(٣٣) راجع شارل رزق ، المرجع السابق الذكر ، ص ٣٠ .

(٣٤) تصريح ريمون اده ، راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٦٠/٧/١٩ .

اللبنانية ، فالمهم فيه ليس تمكينه من تأليف اكثرية نيابية قادرة على الحكم والتقرير ، بل تمثيل الطوائف تمثيلا صحيحا(٣٥) .

في نظر فريق آخر ، ليس للمجلس النيابي في لبنان سوى حسنة واحدة وهي « نقل الصراع من الشارع الى ندوة مغلقة ورفع مستواه »(٣٦) .

في نظر احد رؤساء الوزراء « ليست المعارضة النيابية هي التي تلزم الحكومة على الاستقالة حتى ولو توفرت لها اكثرية الاصوات ، فدور المعارضة النيابية ثانوي في لبنان ، عندما « يأتي » وقت استقالة الحكومة »(٣٧) .

في نظر الباحث الاميركي ، ليونارد بايندر(٣٨) :

« ان النظام الانتخابي بل نظام الحكم في لبنان ، هما افضل وسيلة لحصر نطاق النزاعات الطائفية ، غير انه بدلا من ان تكون غاية النظام هي الوحدة الوطنية او هدفا اقتصاديا معينا ، فالغاية هنا اقامة نوع من الموازنة (Contre valeur) . فالنظام قد يبدو سهلا وبسيطا ، ولكن ، في الواقع ، فأنه ليس بالنظام الديمقراطي ولا بالشرعي ، بمعنى انه لا يعمل لصالح اكثرية بالشعب ولا يستهدف الخير العام . بل هو مرتكز على مبادىء لا يحبذها الشعب بحماس ولا يرفضها بشدة » .

ثمة ملاحظة اخيرة : نظرا الى ان معظم الحكومات تتألف ، عادة ، من وزراء يجري اختيارهم من بين النواب ، وفقا لمبادىء التمثيل النسبي الطائفي والاقليمي ، لذلك فأن مجلس الوزراء ، قد حل محل

(٣٥) تصريح النائب عدنان الحكيم ، راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٦٠/٧/٢٠ .

(٣٦) تصريح النائب بيار الجميل ، راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٦٠/٧/٢٠ .

(٣٧) تصريح الرئيس صائب سلام ، راجع جريدة « كل شيء » ، العدد الصادر في ١٩٦٣/٥/٤ .

(٣٨) المرجع المذكور سابقا ، الصفحة ٢٨٣ .

مجلس النواب من حيث الفعالية والتشريع . كذلك ساهم في تصفير دور البرلمان ، الدور البارز الذي يلعبه رؤساء الطوائف الدينية من جهة والاحزاب السياسية والعقائدية من جهة اخرى(٣٩) .

تلك هي الخطوط الكبرى لعمل السلطة التشريعية وللتمثيل الشعبي . والسؤال هو معرفة ما اذا كانت هذه الخطوط الكبرى مستمدة من الميثاق الوطني ، أم انها احدى تعابيره أم انها غريبة عنه ؟

المشكلة التي اعترضتنا بالنسبة للسلطة التنفيذية ، واردة هنا ايضا : أي هل أن تطبيق النظام الانتخابي ، وعدم توفر اكثرية نيابية ثابتة ، والتوازن الطائفي الممزوج بالتوازن الاقليمي ، كذلك تلك الفدرالية الطائفية الممزوجة مع وحدوية الدولة ، .. هل هذا كله من نتائج ميثاق ١٩٤٣ ، أم انها تقاليد واعراف سبقت ١٩٤٣ وحافظ عليها رجال ١٩٤٣ بغية تأمين نوع من الاستقرار السياسي الداخلي ؟

الامر الاكيد ، هو ان الاتفاق على ان تكون النسبة الطائفية في المجلس النيابي هي ٦ على ٥ ، لمصلحة المسيحيين ، قد تم في حزيران ١٩٤٣ أي ثلاثة اشهر قبل اتفاق الشيخ بشارة الخوري مع رياض الصلح . البيان الوزاري (٧ تشرين الاول ١٩٤٣) لم يأت على ذكر هذا الاتفاق ، بل يتحدث عن تعديل قانون الانتخابات واجراء احصاء للسكان .

من الراهن ايضا ان بعض زعماء المسيحيين ربما ما كانوا ليشتركوا بمثل الحماس الذي اشتركوا فيه ، في معركة الاستقلال ، لو لم ينالوا هذه الاكثرية النيابية ، مع تكريس مسيحية رئاسة الجمهورية ، فهذه الضمانة (أي الاحتفاظ بالاكثرية النيابية وبرئاسة الجمهورية) هي التي اقنعت المسيحيين ، بوجه عام ، والموارنة بوجه خاص ، بالتخلي عن مبدأ الحماية الغربية . هذا ما اكده اكثر من زعيم مسيحي في اكثر من مناسبة(٤٠) .

(٣٩) راجع بيار راندو « المؤسسات السياسية في الجمهورية اللبنانية » ، مرجع سبق ذكره .

(٤٠) راجع تصريحات الشيخ بيار الجميل ، كذلك راجع كتاب اميل بستاني « الميثاق ولبنان المستقبل » ، مرجع سبق ذكره .

السياسيون المسلمون واليساريون ، يرفضون هـذه المقولة ، مؤكدين أن هذه الاكثرية المسيحية المكرسة ، ليست واردة في ميثاق ١٩٤٣ ، بل ان الميثاق ، عكس ذلك ، كان يستهدف ، فيما يستهدف، الغاء الطائفية في وظائف الدولة وفي التمثيل الشعبي .

الا انه من الراهن، ان معظم هذه الاعراف والممارسات السياسية والطائفية ، تعود الى الانتداب ــ وبعضها الى العهد العثماني ــ أي الى حقبة سبقت ١٩٤٣ .

فالمبادىء والقواعد التي ارتكزت عليها معظم القوانين الانتخابية التي سنَت بعد ١٩٤٣ ، كانت قد وضعت ومورست في عهد الانتداب الفرنسي : مثـلا : القوائم الانتخابية ، تقسيم الدوائر الانتخابية ، توزيع المقاعد النيابية بين الطوائف بالنسبة لحجمها(٤١) .

لذلك فأنه من الافضل التزام موقف متحفظ ازاء القائلين بأن هذه الاعراف والممارسات هي جزء من الميثاق الوطني ، ولكن مـن الخطأ ايضا القول بأن هذه المبادىء والتقاليد ، غريبة عن الميثاق ، باعتبار ان تطبيقها طوال الثلاثين عاما التي تلت الاستقلال ، قد ادّى الى تعزيز الوئام الوطني وتنمية التعاون بين مختلف الطوائف ، كما أدّى الى تسيير دولة ونظام ديمقراطي برلماني .

بصرف النظر عن قيمة هذه المبادىء وحسن أو سوء سير نظام الحكم الذي ارتكز عليها ، ودوره في صهر اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة أم لا ، (وهذا ما سوف نعالجه في الفصول المقبلـة) نكتفي ادّى الى تسيير دولة ونظام ديمقراطي برلماني .

اولا : ان تطعيم النظام البرلماني بالنظام الطائفي ، هو ما أدى الى اضعاف المجلس النيابي وعجز النظام البرلماني عن تحويل الطوائف اللبنانية الى شعب وعن ايجاد ديمقراطية صحيحة .

ثانيا : الا ان تطبيق النظـام الطائفي ، رغم ذلك ، قـد أمن

(٤١) التعديلات التي ادخلت بعد الاستقلال على قانون الانتخابات هي : الغاء نظام البالوتاج ، تصغير حجم الدوائر ، اقتراع المرأة ، الاقتراع السري ، مع بعض تعديلات شكلية اخرى .

للمؤسسات العامة ، حدّا ادنى من الاستقرار النسبي الذي بدونه لم تكن هذه المؤسسات لتعمل .

ثالثا : اذا كانت احدى غايات الميثـاق الرئيسية ، هي تدعيم التآلف الطائفي وتسيير الحياة الوطنية والسياسية ، فأن تطبيـق النظام الطائفي على مستوى الحياة النيابية ، يؤلف جزءا من الميثاق ، ولكن ، بالعكس : اذا كان ميثاق ١٩٤٣ خطوة اولى نحو تجاوز النظام الطائفي وعقلنة الحياة الوطنية وتحديث الحياة السياسية وبالتالي نحو خلق وطن مشترك يعلو فوق مصالح الطوائف ، عندئذ ، فان ابقاء النظام الطائفي بعد عام ١٩٤٣ ، يعتبر ، ولا ريب ، نقضا للميثاق او على الاقل ، نقطة ضعف فيـه . ذلك ان تطبيق الحياة النيابيـة والنظام الانتخابي قد ادى ، في النتيجة ، الى ابقاء اسباب النزاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حية وفاعلة .

د ـ التوازن الطائفي في الوظائف الادارية

في مقال نشرته مجلة « الصياد » في عام ١٩٧٣(٤٢) كتب الاستاذ منح الصلح : « ان الميثاق الوطني لا دخل له في توزيع الوظائف العامة أوا الادارية بين مختلف الطوائف ، بنسبة تعدادها ، فالبيان الوزاري الاستقلالي (٧ تشرين الاول ١٩٤٣) لم يأت على ذكر الطائفية الا من قبيل ادانتها وتمني تجاوزها يوما . لذلك لا يجوز الزعم بأن ميثاق ١٩٤٣ تضمن اتفاقا على التوزيع الطائفي للوظائف العامة ، والواقع ان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح هما اللذان اعطيا الميثاق ، بعد ١٩٤٣ ، هذه الصفة التطبيقية التي جعلت منه اتفاقا طائفيا على توزيع الواجبات والحقوق بين الطوائف » .

وجهـة النظر هذه ، تبنتهـا الاحزاب اليساريـة والمسلمون التقدميون في السنوات الاخيرة التي سبقت حرب ١٩٧٥ لا سيما بعد ان تمسك المسيحيون المحافظون باعطاء الميثاق محتوى طائفيا .

الا انه بصرف النظر عن هـذا الجدل السياسي حول محتوى

(٤٢) العدد الصادر في ١٩٧٣/٧/٧ .

الميثاق ، فالامر الراهن هو ان توزيع الوظائف بين الطوائف يعتبر الحجر الاساسي في نظام الادارة اللبنانية ، وذلك منذ الاستقلال .

فمن عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٥٩ ، كان هذا التوزيع يتم بصورة طبيعية وعفوية ولكن غير دقيقة ، لا سيما وان الادارة اللبنانية لم تكن قد تركزت بعد على اسس حديثة . فرئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء والوزراء كانوا يعينون ، بدون الارتكاز على قوانين ادارية او المرور بأجهزة ادارية ضابطة ، اقاربهم واصدقاءهم و« ازلامهم » في الادارات العامة . وكان المدراء العامون من بعدهم يقولون ، بهذا المبدأ . فكانت سياسة التوظيف تستهدف ، أكثر ما تستهدف ، في السنوات الاولى للاستقلال ، كسب أكبر عدد من ابناء الطبقة البورجوازية المسيحية والاسلامية ، الى فكرة الاستقلال الممزوجة بفكرة الولاء الشخصي لرجال الاستقلال .

كان التوازن الطائفي يتم على مستوى المرسوم او القرار الذي يتضمن التعيينات ، ويحتوي على عدد من « الاسماء المسيحية » مواز لعدد « الاسماء الاسلامية » ، أو قريب منه . غير ان هذه الموازنة لم تحل دون بقاء الموظفين المسيحيين اكثر عددا في الادارات الرسمية. وسبب ذلك ، ان نسبة التعليم ، آنذاك ، بين المسيحيين كانت اعلى واقبالهم على الوظائف اكبر . وقد ادى هذا الامر الى احتجاج دائم من قبل المسلمين بعد الاستقلال(٤٣) .

الظاهرة الثانية في التوزيع الطائفي للوظائف ، كانت في احتفاظ الموارنة والسنة بحصة الاسد ، على حساب الطوائف الاخرى(٤٤) .

---

(٤٣) راجع مذكرة « الهية الوطنية » ، عام ١٩٥٥ .

(٤٤) في عام ١٩٤٦ كانت نسبة التمثيل الطائفي في الوظائف الادارية كما يلي : الموارنة ٣٨،٧ بالمائة ، السنة : ٢٩ بالمائة ، الشيعة ٢،٢٣ بالمائة ، الروم الارثوذكس : ١٩،٣ بالمائة ، الروم الكاثوليك : ٤،٣ بالمائة ، الدروز : ٦،٤ بالمائة . في عام ١٩٥٥ اصبحت النسبة كما يلي : الموارنة : ٤٠ بالمائة ، السنة : ٢٧ بالمائة ، الشيعة : ٣،٦ بالمائة ، الروم الارثوذكس : ١١،٧ بالمائة ، الكاثوليك : ٩،٢ بالمائة ، الدروز ٧،٢ بالمائة .

وجاء عهد الرئيس فؤاد شهاب ، بعد انتفاضة ١٩٥٨ ، يعطي الميثاق الوطني ، تطبيقا جديدا ، على مستوى الوظائف العامة . يقول الدكتور ادمون رباط : « ان تفكير فؤاد شهاب كان مشبعا بضرورة ازالة شعور الغبن من قلوب المسلمين ، فأخذ بصيغة المناصفة في الوظائف ، بين المسلمين والمسيحيين ، وهي صيغة مستقاة من الواقع اللبناني » .

وجاء المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ ، المؤرخ في ١٢ حزيران ١٩٥٩ ، المتعلق بنظام الموظفين ، يكرس قانونيا هذه المناصفة الطائفية. فالمادة ٩٦ من هذا المرسوم تنص صراحة على ان السلطة التنفيذية ملزمة بالرجوع الى المادة ٩٥ من الدستور عند تعيين الموظفين .

منذ ذلك التاريخ دخل التوزيع الطائفي للوظائف العامة والادارية في لبنان مرحلة جديدة وانشىء « مجلس للخدمة المدنية » ووضعت ملاكات دائمة للدولة . واصبح بالامكان مراقبة وضبط التوازن الطائفي في الوظائف .

ثمة قاعدتان جديدتان طبقتا بعد عام ١٩٥٩ ، اولا : كل مرسوم يتضمن تعيينات في الوظائف العامة ، يجب ان يحتوي عددا متساويا من الاسماء المسلمة والمسيحية . ثانيا : ضمن كل نصف ثمة توزيع آخر بين مختلف الطوائف الاسلامية والطوائف المسيحية(٤٥) . وكانت الامور تتعقد احيانا عندما لم يكن الرقم قابلا للقسمة بشكل دقيق . حتى ان بعض المراسيم والتعيينات كانت تتأخر عن الصدور أو تجمد حتى يتمكن مجلس الخدمة المدنية من ايجاد حل لمشكلة التوازن والتوزيع . ثم أن التوازن لم يكن يقتصر على كل مرسوم بل ايضا

اما نسبة الطوائف العددية فكانت (تقريبا) عام ١٩٥٥ (ارقام غير رسمية) : الموارنة ٢٠ بالمائة ، السنة : ٢٠ بالمائة ، الشيعة : ١٨ بالمائة ، الارثوذكس : ١٠ بالمائة ، الكاثوليك : ٦ بالمائة ، الدروز : ٦ بالمائة . راجع بايندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٢ .

(٤٥) مثل على ذلك : في مرسوم يتضمن تعيين ٢٠ موظفا ، كان التوزيع يتم على النحو التالي : موارنة ٥ ، روم ارثوذكس ٣ ، روم كاثوليك ٢ ، المجموع ١٠ . سنة ٤ ، شيعة ٤ ، دروز ٢ ، المجموع : ١٠ .

على المجموع العام للموظفين ، ولا سيما على مستوى موظفي الدرجة الاولى والثانية .

هذه القواعد الطائفية ، ساعدت ، ولا ريب ، بعد ١٩٥٨ ، على تهدئة النزاعات الطائفية حول الوظائف العامة وارضت المسلمين بوجه عام . وكان الرئيس فؤاد شهاب مقتنعا بأن هذه المناصفة تتلاءم مع روح الميثاق الوطني ومن شأنها تدعيم الوفاق بين الطوائف(٤٦) .

لسوء الحظ ، لم تؤد هذه الصيغة كل ما كان يرجى منها . يقول ادمون رباط : « ان المادة ٩٦من المرسوم الاشتراعي ١١٢ ، كرست قانونيا التوصية التي تضمنتها المادة ٩٥ من الدستور والتي حرص المشترع عام ١٩٢٦ على ان يعطيها طابعا « مؤقتا » وان لا يضر تطبيقها بالمصلحة العامة . وهكذا تحولت هذه التوصية التي هي اقرب الى نوع من الحرص السياسي ، الى نص ملزم في القانون الاداري »(٤٧) .

انحراف آخر عن الغاية التي استهدفها فؤاد شهاب من وراء تطبيق المناصفة ، كان في اصرار الزعماء الموارنة ، المعارضين لسياسة الرئيس شهاب ، المنفتحة على المسلمين ، على تكريس « مارونية » بعض الوظائف الكبرى والحساسة(٤٨) . الامر الذي حمل زعماء سائر الطوائف على التمسك بالوظائف الرئيسية وحتى الثانوية التي كانت من « حصتهم » بعد ١٩٥٩ . وهكذا عرفت الادارة اللبنانية ، بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ ، تصعيدا للتنازع الطائفي بين الموظفين ، وبالتالي بين المواطنين ، في الوقت الذي كانت غاية الاصلاح الاداري الذي اجري عام ١٩٥٩ ، هي العكس تماما(٤٩) . حتى ان « الطوائف الاقلية » أي

---

(٤٦) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٤٤ .

(٤٧) المرجع السابق .

(٤٨) هذه المراكز الادارية الحساسة التي اصر الزعماء الموارنة على الاحتفاظ بموظف ماروني على رأسها كانت : قيادة الجيش ، مديرية رئاسة الجمهورية ، الامن العام ، الجمارك ، التربية الوطنية ، الاعلام ، الخارجية ، الداخلية ، رئاسة محكمة التمييز ، المدعي العام التمييزي ، رئاسة مجلس الخدمة المدنية .

(٤٩) راجع جورج قرم : « المجتمعات المتعددة الطوائف » (بالفرنسية) ، ص ٢٧٩ .

غير الطوائف الست الاكثر عـددا ، شعرت بالغبن وراحت تطالب بحصصها في الوظائف العامة ، فاللاتين والسريان والارمن راحوا يعارضون استئثار الموارنة والروم والكاثوليك بكامل الحصص المسيحية ، كما ان الشيعة راحوا يعترضون على احتلال السنة لقسم من حصتهم(٥٠) .

وهكذا بدلا من ان تكون هذه الصيغة التوازنية الطائفية وسيلة للقضاء على الشعور بالغبن الطائفي ، ادت ، لسوء الحظ ، الى تجديد المنازعات الطائفية .

صحيح ان قاعدة التوازن الطائفي في الوظائف العامة ، تعود الى عهد « متصرفية جبل لبنان » (١٨٦١) وان الانتداب الفرنسي ، هو الذي كرسها في الدستور (المادة ٩٥) والرسائل الملحقة بالمعاهدة والمشهورة بعبارة ٦ و٦ مكرر . وصحيح ايضا ان البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ قد أدان الطائفية وأوصى بضرورة تجاوزها في المستقبل . الا ان ذلك لا يحول دون الظن بأن المحافظة على مبدأ التوازن الطائفي في الوظائف الادارية ، لم يغب عن بال واضعي أسس ميثاق ١٩٤٣ ، لقناعتهم بأن هذا التوازن من شأنه تدعيم الوفاق بين اللبنانيين وتعزيز الوحدة الوطنية.

في المرحلة الاولى من الاستقلال ، اعتقد رجلا الاستقلال ان الوئام الوطني يتحقق عن طريق توزيع الوظائف بين العائلات البورجوازية المسيحية والاسلامية التي كان تأثيرها السياسي في مناطقها كبيرا(٥١) .

---

(٥٠) في عام ١٩٤٦ ، كما ذكرنا ، كان المسلمون السنة ، بسبب تقدمهم التعليمي على اخوانهم الشيعة ، يستأثرون بمعظم الوظائف العائدة للمسلمين ، ولكن مع نهضة الطائفة الشيعية الاقتصادية والعلمية ، اصبحت مطالبة الشيعة بحصتهم امرا طبيعيا .

(٥١) من بين وسائل كسب اكبر عدد من العائلات الاقطاعية او ذات النفوذ السياسي كان تعيين المرشح الساقط في الانتخابات النيابية ، او المنسحب منها ، في وظيفة ادارية عالية ، وهكذا تكونت احلاف واحزاب سياسية انطلاقا من تزاوج الادارة بالسياسة عن طريق العائلات السياسية .

اما بعد انتفاضة ١٩٥٨ التي كان من بين ظواهرها ، بروز الطبقات الوسطى ، كان لا بد من ادخال تعديل على طريقة تنفيذ التوازن الطائفي . فهذا التوازن كان يتم حتى ١٩٥٩ ، على حساب الكفاءات احيانا ، الا انه تبين في مطلع الستينات وفي ما بعد ، ان كل الطوائف تضم عددا كافيا من اصحاب الكفاءة والتخصص ، لذلك كان نظام المباراة لدخول الوظائف واعتماد الشهادات الجامعية (بدلا من بطاقة التوصية من زعيم) سببا في دخول ابناء الطبقات المتوسطة الى الوظائف الكبرى ، وادى بالتالي الى مزيد من الالتقاء والاندماج بين الطبقات الوسطى الاسلامية والمسيحية ، مما كان من شأنه ان يعزز الوئام الوطني على نطاق اوسع من اتفاق العائلات الكبرى والزعامات السياسية .

كان الرئيس شهاب يأمل في أن تعطي هذه السياسة ثمارها ، في مدة عشر سنوات تتلوها خطوة اخرى لصهر الطوائف تدريجيا في مجتمع وطني واحد . وهذه السياسة ، كانت ، في نظره ، منسجمة مع روح الميثاق الوطني ، « لأن الميثاق هو ، في النتيجة ، كل ما من شأنه تكريس وتدعيم الوحدة الوطنية »(٥٢) .

الا ان التطورات السياسية والاقتصادية في لبنان ، والمحيط العربي ، لم تحقق لسوء الحظ ، آمال الرئيس شهاب .

لقد حاولت الدولة من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٣ ، ادخال بعض التعديلات على هذه القاعدة التوازنية ، وذلك بزيادة حصة الطائفة الشيعية لملاءمتها مع تزايد عدد ابنائها ، وبنزع احتكار الطائفة المارونية لمعظم الوظائف الحساسة الكبرى(٥٣) . ولكن هذه المحاولة جاءت متأخرة أو ربما لم تكن كافية لخنق النزاعات الطائفية التي كانت عوامل اخرى خارجية وداخلية تحركها .

---

(٥٢) حديث خاص للرئيس شهاب مع المؤلف لم ينشر بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦ .

(٥٣) التشكيلات الادارية التي جرت في ظل حكومة الرئيس تقي الدين الصلح ، عام ١٩٧٣ لم تراع القاعدة الاستئثارية لبعض الوظائف .

هـ – استقلالية الطوائف بالنسبة الى الاحوال الشخصية والتعليم

بالرغم من ان الاحوال الشخصية تتبع القانون الخاص فأن الكيانات الطائفية في لبنان جعلت من هذه الاحوال الشخصية قضايا ذات علاقة مباشرة بنظام الحكم وبالميثاق الوطني .

ذلك ان عدم وجود قانون موحَّد للاحوال الشخصية يرعى شؤون الزواج والطلاق والارث ، ويطبق على كل اللبنانيين ، بالاضافة الى وجود عدد كبير من المعاهد والجمعيات الطائفية ، والى اعتراف الدولة وتقديمها للرؤساء الدينيين ، كل ذلك ادى الى تكوين سبعة عشر « دولة » شبه مستقلة ضمن الدولة اللبنانية .

ان « تطبيق » الاحوال الشخصية والتعليم وتكريس المقامات الدينية ، تشكل بالنسبة لبعض منظري الواقع اللبناني ، الحواجز الثلاثة التي تحول دون تبلور وحدة وطنية حقيقية ، بل دون تكوّن « شعب لبناني » . ويعتقد البعض الآخر ان تكريس هذه المؤسسات والخصائص الطائفية أمر لا بد منه ، بل أمر ضروري ، باعتبار ان هذه « الحقوق » كانت ولا تزال تعتبر حقوقا مكتسبة ، من قبل الطوائف ، بالاضافة الى انها تؤمن معاملة متساوية لكل اللبنانيين ، عبر طوائفهم ، الامر الذي يساعد على تعزيز الوحدة الوطنية .

الا انه بصرف النظر عن التقييم الحقيقي لوجهتي النظر – وهو ما سنحاوله فيما بعد – فأن الدولة تنازلت ، منذ ١٩٤٣ عن كثير من حقوقها للطوائف الدينية ولرؤسائها الروحيين ، مكملة بذلك ، اعرافا كانت متبعة قبل الاستقلال(٥٤) .

---

(٥٤) طيلة عشرة قرون ، تقريبا ، كانت الطوائف غير الاسلامية ، تتبع القوانين المستمدة من الشريعة الاسلامية . الا أن الامبراطورية العثمانية اعطت هذه الطوائف ، تدريجيا ، حق التصرف بالنسبة لاحوالها الشخصية . وفي القرن التاسع عشر اعطيت هذه الطوائف دستوريا نظاما خاصا كرس حقها بالنسبة لاحوالها الشخصية وشؤونها الخاصة (خط همايوني ١٨٥٦) . ثم جاء الانتداب الفرنسي

لقد جرت محاولتان في عام ١٩٤٣ – كما يقول البروفسور ادمون رباط(٥٥) – للتخلص من هذا النظام ، الاولى في البيان الوزاري الاول لحكومة رياض الصلح ، اذ جاء فيه قول رئيس الحكومة « .. ان اليوم الذي نتمكن فيه من ازالة الطائفية ، سيكون ساعة وعي وطني مبارك في تاريخ لبنان »(٥٦) . والثانية ، في البيان الوزاري الثاني لرياض الصلح الذي جاء فيه قوله : « .. ان عقبات داخلية عديدة تحول دون السير قدما ، ولعل اشدها ثقلا هو النظام الطائفي ، وان تجربة الحكم زادتنا قناعة بالثقل الذي يشكله هذا النظام »(٥٧) .

الا ان التكريس التدريجي والرسمي للنظام الطائفي ما لبث ان جرف معه كل الحكومات التي تعاقبت على لبنان منذ عام ١٩٤٣ .

ان تعديل الدستور في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، لم يتطرق الى المواد المتعلقة بحقوق الطوائف فالمواد ٧ الى ١٥ والمادة ٩٥ من الدستور ، كذلك القرار رقم ١٤٦ ، ظلت سارية المفعول . كذلك وافق مجلس النواب بدون مناقشة على مشروع القانون المتعلق بصلاحيات المحاكم الروحية للطوائف غير المحمدية (أي المسيحية والاسرائيلية) (قانون ٢ نيسان ١٩٥١) . بموجب هذا القانون اعطيت هذه الطوائف صلاحيات النظر في كل ما يتعلق بالاحوال الشخصية (الزواج ، الطلاق ، الخطبة ، التبني ، البنوة ، الوصاية ، النفقة ، الولاية) وبالاضافة الى ذلك ، اعطى قانون ٢ نيسان ١٩٥١ للطوائف

موصيا بهذه الحقوق في المادة ٦ من نظام الانتداب التي نصت على « وضع نظام قضائي يحترم الاحوال الشخصية لمختلف الجماعات ولمصالحها الدينية » الا ان سلطات الانتداب ، عممت هذه التوصية على كل الطوائف ، الاسلامية والمسيحية، وذلك بواسطة المواد ٧ الى ١٥ م الدستور اللبناني ، وبواسطة القرار رقم ٦٠ ل.ر. تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ والقرار رقم ١٤٦ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، (راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٨٠ . مراجع اخرى : محاضرات الاساتذة : صبحي محمصاني ، اميل تيان ، بيار غناجه في جامعة القديس يوسف – كلية الحقوق – بيروت) .

(٥٥) المرجع المذكور اعلاه ، ص ٩٧ .

(٥٦) راجع البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الاولى بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٧ .

(٥٧) راجع البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الثانية تاريخ ١٩٤٤/٧/٣ .

صلاحيات عامة على ما يتعلق بالاملاك الطائفية (الاوقاف) والكنائس والاديرة والمقابر والمؤسسات التعليمية (المادة ٨) .

أثار هذا القانون الذي يتعارض ، ولا ريب ، مع مفهوم الدولة الحديثة ضجة كبيرة في اوساط المحامين ورجال القانون(٥٨) وكان من نتائجه تعزيز استقلالية الطوائف وتكريس الفوارق بين ابناء المجتمع اللبناني عن طريق اخضاع البعض الى قوانين مختلفة عن القوانين التي يخضع لها البعض الآخر ، واقامة عقبات دون التزاوج بين ابناء الشعب الواحد(٥٩) .

ثمة قانون آخر سنّ بعد الاستقلال وادى الى اضافة فوارق جديدة بين الطوائف ، وهو القانون المتعلق بارث المرأة المسيحية . لقد ظلت المرأة المسيحية حتى عام ١٩٥٩ ترث وفقا للشرع الاسلامي(٦٠) ، وعلى اثر حملة قادتها الحركات النسائية مطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل ، سن قانون (بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٩) متعلق بالارث « للطوائف غير المحمدية » ، مستوحى من القوانين الغربية ، يحقق المساواة التامة في الارث بين المرأة والرجل . ولقد كان من نتائج هذا القانون ، على الصعيد السوسيولوجي ، تحقيق مساواة اصبحت اليوم امرا راهنا في معظم المجتمعات المتقدمة ، اما من جهة اخرى ، فقد كرّس الفوارق بين المسلمين والمسيحيين في لبنان .

اما بالنسبة للمسلمين اللبنانيين ، فان اوضاع قوانين احوالهم الشخصية ظلت متأرجحة في عهد الانتداب ، وعلينا انتظار عهد

(٥٨) اعلن المحامون في بيروت ، ومعظمهم مسيحيون ، الاضراب احتجاجا على هذا القانون ، وقد استمر اربعة اشهر ، ولكن دون جدوى ، لان همّ الحكومة آنذاك كان منصبا على ارضاء الاكليروس المسيحي .

(٥٩) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ١٠٢ .

(٦٠) ادخل هذه القاعدة الامير بشير الشهابي في مطلع القرن التاسع عشر ، واعتبرت آنذاك «ثورة» نظرا لان المرأة المسيحية في النظام الاقطاعي كانت محرومة من الارث.

الاستقلال لكي يقبل المسلمون بأن تسنّ لهم تشريعات طائفية خاصة(٦١) .

المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ ، تاريخ ١٣ حزيران ١٩٥٥ ، المعدّل في ٥ آذار ١٩٦٧ ، يعتبر « دستورا شرعيا » للطائفة السنية في لبنان اذ انه اعطاها السيادة التامة على كل ما يتعلق بالاحوال الشخصية وبالشؤون الدينية في نواحيها الادارية والاجتماعية والمالية .

المادة الاولى من هذا القانون تنص علنا : « ان المسلمين السنيين، يتمتعون باستقلال تام في شؤونهم الدينية واوقافهم . وان السلطة العليا في الطائفة يمثلها مفتي الجمهورية اللبنانية الذي يعتبر « الرئيس الديني لكل المسلمين وممثلهم بهذه الصفة لدى السلطات العامة . ويتمتع المفتي بالحصانة ، وبنفس الحقوق والحصانات التي يتمتع بها سائر رؤساء الطوائف ، بدون تمييز ولا استثناء »(٦٢) .

اما الطائفة الشيعية ، التي ظلت ، لقرون عديدة ، معتبرة جزءا غير مميز قانونيا عن الاكثرية السنية في الامبراطورية العثمانية ، والتي كانت المحاكم الشرعية السنية تنظر في قضايا احوالها الشخصية ، فقد اعلنت طائفة مستقلة عام عام ١٩٢٦(٦٣) وذلك بمناسبة انشاء محاكم جعفرية ، وقد نظمت هذه المحاكم الجعفرية بموجب القانون رقم ٦٧/٧٢ تاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٦٧ ، الذي كرس استقلالية

(٦١) كان المسلمون خاضعون في العهد العثماني الى قانون الدولة العثمانية المستمد من الشرع الاسلامي ، ولقد عارضوا في عهد الانتداب الفرنسي ، عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٨ ، محاولات المفوض السامي ، لوضع قوانين خاصة باحوالهم الشخصية ، ولم يقبلوا الا بتنظيم المحاكم الشرعية ــ راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ١١١ .

(٦٢) المقصود من هذا النص تحقيق المساواة التامة بين الطوائف ورؤساء الطوائف ولا سيما بالنسبة للبطريك الماروني الذي كان يتمتع منذ تأسيس « لبنان الكبير » عام ١٩٢٠ بوضع مميز ومتقدم على سائر رؤساء الطوائف .

(٦٣) القرار رقم ٣٥٠٣ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

الطائفة الشيعية استقلالا تاما عن الطائفة السنية(٦٤) . والجدير بالذكر ان هذا القانون لم يقتصر على اعلان استقلال الطائفة الشيعية في ما يتعلق بأمور احوالها الشخصية ومؤسساتها بل يجيز خضوعها لرأي السلطات الشيعية العليا في العالم « أي للامام الاعظم المقيم في النجف (العراق) »(٦٥) .

اما الطائفة الدرزية فانها ، على غرار الطائفة الشيعية ، كانت تعتبر في العهد العثماني تابعة للاسلام وخاصة بالتالي للقضاء والشرع السني . وقد نالت الطائفة الدرزية استقلالها بالنسبة لاحوالها الشخصية في عهد الانتداب . الا انه يجب انتظار عام ١٩٦٢ لكي يكرس هذا الاستقلال قانونيا . وذلك بموجب قانونين صدرا في ١٣ تموز ١٩٦٢ ، الاول يتعلق بانتخاب الرئيس الديني (شيخ العقل) والثاني يتعلق بتأليف المجلس الاعلى للطائفة الدرزية ، ويرئس شيخ العقل ، على غرار المفتي السني والامام الشيعي ، مجلس الطائفة الاعلى ، ويمتاز تنظيم الطائفة الدرزية بازدواجية مشيخة العقل ، على اعتبار ان الدروز ، منقسمون تاريخيا وسياسيا الى يزبكيين وجنبلاطيين ، هذه الازدواجية كرستها المادة ٢ من قانون انتخاب شيخ عقل الدروز(٦٦) .

والمعروف ان كل المحاكم الناظرة بالاحوال الشخصية والارث ، الخاصة بالطوائف الاسلامية الثلاث ، يرئسها رجال دين من

(٦٤) حاول المسلمون جهدهم الحؤول دون هذا الانقسام ، غير ان بروز طبقة بورجوازية ووسطى متعلمة في اوساط الطائفة الشيعية اوجد هذا الشعور بالتميز الطائفي على اساس ان السنة كانوا ، قبل ذلك ، يحتكرون الوظائف العامة باسم المسلمين . ثمة مصالح واسباب سياسية داخلية وخارجية ، ساعدت ايضا على تكريس التمييز .

(٦٥) هذا الخضوع لسلطة دينية خارجية لا يقتصر على الطائفة الشيعية بل ينطبق ايضا على بعض الطوائف المسيحية (روما بالنسبة للموارنة ، بطريركية دمشق بالنسبة للاورثوذكس ، وبطريرك بغداد او اميركا بالنسبة لبعض الطوائف السريانية والارمنية) .

(٦٦) الا انه يلاحظ انه منذ وفاة احد مشايخ العقل عام ١٩٦٨ . لم يجر انتخاب خلف له ، وبقي شيخ عقل واحد للطائفة .

هذه الطوائف . اما القوانين المطبقة في هذه المحاكم ، فانها قوانين طائفية خاصة بها ، الفرق الوحيد بين الطوائف الاسلامية والمسيحية، على صعيد المحاكم ، هو ان المحاكم الشرعية والمذهبية الاسلامية تابعة لوزارة العدل اللبنانية ونفقاتها واردة في الموازنة العامة للدولة(٦٧) .

ان تكريس استقلالية الطوائف أو تأسيس النظام الطائفي ، لم يقتصر على اعطاء الطوائف سيادة على احوالها الشخصية ، بل تعداه الى امور طائفية اخرى .

فالاعياد الدينية ، على طراز الاعياد الوطنية ، اعتبرت اعيادا تعطل من اجلها الدوائر الرسمية(٦٨) ، واصبح رؤساء الطوائف الدينيون يعاملون معاملة رؤساء الدول(٦٩) .

والى جانب رؤساء الطوائف ومجالسها انشئت رابطات ومجالس وجمعيات طائفية ، اعطت لنفسها حق التكلم باسم الطوائف او الدفاع عن مصالحها(٧٠) .

الا ان الظاهرة الاعمق اثرا في تكريس الطائفية الاجتماعية ، كانت تقسيم مساعدات الدولة الاجتماعية والثقافية ، على اساس طائفي .

فقبل عام ١٩٥٩ ، كانت الدولة تساعد ، بشكل محدود ورمزي، المدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية التابعة للطوائف . وبعد

(٦٧) هذا الوضع حمل بعض الطوائف المسيحية على ان تطالب بالمعاملة بالمثل . مع العلم ان التبعية المالية تؤدي في النتيجة الى الخضوع لمراقبة تفتيش الدولة .

(٦٨) الاعياد المعطلة في لبنان هي : عيد الجامعة العربية (٢٢ آذار) اول ايار ، الشهداء (٦ ايار) ، الاستقلال (٢٢ تشرين الثاني) ، الجلاء (٣١ كانون الاول) . الاعياد المسيحية : رأس السنة ، مار مارون ، الجمعة المقدسة (الكاثوليك) ، اثنين الفصح ، الصعود ، العذراء ، جميع القديسين ، الميلاد . الاعياد الاسلامية : الاضحى ، الفطر ، رأس السنة الهجرية ، مولد النبي ، عاشوراء .

(٦٩) تأخذ لهم التحية الرسمية ثلة من الدرك او الجيش لدى سفرهم او حضورهم الى القصر الجمهوري .

(٧٠) كالرابطة المارونية ، والمجلس الاسلامي الاعلى ، والمجلس الشيعي الاعلى ، ورابطة العلماء ، ورابطة الجمعيات الاسلامية ، الخ .

عام ١٩٥٩ ، التزمت الدولة بذلك ، بعد انشائها مصلحة الانعاش الاجتماعي وتبنيها سياسة « الانماء الوطني »(٧١) ، وكانت غاية هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، تنمية القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) وتأمين خدمات للمناطق المحرومة ، (ذات الاكثرية الاسلامية) . لقد اختارت الدولة تنفيذ هذه السياسة من خلال النظام القائم والمؤسسات الموجودة .

انشئت مصلحة الانعاش الاجتماعي لتساعد الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية الموجودة . واضيف الى ميزانية وزارة التربية ، اعتمادات وافرة لمساعدة المعاهد الخاصة . كذلك في ميزانية وزارة الصحة ، بالنسبة للمستشفيات التابعة للطوائف(٧٢) .

الرئيس فؤاد شهاب ، وهو واضع هذه السياسة الانمائية والاجتماعية ، كان يعتقد بأن الادارة الحكومية ليست مؤهلة لكي تتولى هي تنفيذ هذه السياسة وتولي ادارة المؤسسات الصحية والتربوية والاجتماعية ، خصوصا وان النظام السياسي الاقطاعي الطائفي المتسمك بالاقتصاد الحر والرافض للتجارب الاشتراكية في الجوار العربي ، كان يعارض أي سياسة تقود الى التأميم او تعزيز القطاع العام . فبانتظار ان يعطي الاصلاح الاداري نتائجه ، بعد سنوات طويلة ، وان « تتعقلن » الحياة السياسية في لبنان ، اختار الرئيس شهاب تنفيذ سياسة الانماء الاجتماعي عن طريق المؤسسات الاجتماعية الموجودة ، وكانت في معظمها ذات منطلق او اهداف طائفية .

وعلى نحو ما حصل على صعيد التمثيل الشعبي وصعيد الاحوال الشخصية ، فان هذه السياسة التي كانت غايتها البعيدة تخفيف حدة الطائفية والتوصل ، يوما ما ، الى تجاوزها عن طريق

(٧١) هذه السياسة اوصى بها الاب لوبريه ، مؤسس بعثة ايرفد .

(٧٢) هذه المساعدات ، احدثت حركة ضمن الطوائف ، فنشأت جمعيات ومؤسسات عديدة للاستفادة منها . لسوء الحظ ، ادت ضرورات التوازن الطائفي الى كثير من الهدر والاستغلال .

تعميم العدالة الاجتماعية والانماء الاقتصادي على جميع الفئات والمناطق ، ادت ، على المدى القصير ، الى شحذ المتطلعات الطائفية والى تعميق جذور النظام الطائفي .

صحيح ان هذا التوزيع الطائفي للخدمات الاجتماعية ، رافقه تعميم من نوع آخر للخدمات العامة (التعليم ، الضمانات ، التجهيزات الكهربائية والمائية)(٧٣) ، كان من نتائجه تعزيز مركزية الدولة وانماء نوع من العلاقات المباشرة بين الدولة والمواطنين ، الا ان هذه الاصلاحات لم تحل ، لسوء الحظ ، دون انحراف الحياة السياسية والولاءات الشعبية نحو مزيد من الطائفية .

بالنسبة لفؤاد شهاب ، لم يكن من الطبيعي ان يبقى الميثاق الوطني مقتصرا على النواحي الوطنية او السياسية ، بل كان مؤمنا بأن للميثاق الوطني ابعادا اجتماعية واقتصادية ، ولكي يتمكن من تطبيق الميثاق الوطني تطبيقا صحيحا وسليما ، ادخل على الحكم في لبنان البعد الاجتماعي والاقتصادي . في نظره كان الانماء الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة على اكبر عدد ممكن من المواطنين ، هما الوسيلتين لتأمين السلام الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين .

ولسوء الحظ ، بلجوئها الى المؤسسات الطائفية واعتمادها مبدأ التوازن الطائفي ، سقطت الدولة ، مجددا ، في فخ التفكير الطائفي . وخرج الميثاق الوطني من هذه التجربة اكثر ضعفا ، لا سيما وان مصالح داخلية وخارجية اخرى كانت تعمل ايضا على اضعافه ، لاسباب مختلفة .

---

(٧٣) منها انشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي . وزيادة ميزانية وزارة التربية ثلاثة اضعاف في مدة اربع سنوات ، وتعميم الماء والكهرباء والطرقات على اكثر من الف قرية وبلدة كانت محرومة منها حتى عام ١٩٦٥ .

كيف تطور تطبيق الميثاق الوطني في السياسة الداخلية خلال « العهود » السياسة المختلفة التي تعاقبت على الحكم

يقول الدكتور ادمون رباط(٧٤) : « ان الحياة السياسية في لبنان امتازت ، منذ بلوغ الاستقلال ، بأن اهم التحولات فيها اقترنت بشخص رئيس الجمهورية » . فمع تسليمنا بصحة هذه الملاحظة ، لا يسعنا الا ان نلاحظ ، ايضا ، بأن هذه الحياة السياسية قد تميزت ، رغم الحوادث الطارئة التي تعرضت لها طائفيا وعربيا ، باستمرارية أهم مظاهرها الداخلية هي التالية :

١ ـ التعايش السلمي بين اللبنانيين أو ما يسمى بالوئام الوطني (باستثناء الاشهر الستة في عام ١٩٥٨) .

٢ ـ محاولة المساواة في الحقوق بين مختلف الطوائف .

٣ ـ ممارسة حق الانتخاب والنظام البرلماني .

٤ ـ المحافظة على النظام الاقتصادي الحر(٧٥) .

لقد عرفنا من خلال المواقف الرسمية التي التزمت بها الدولة منذ عام ١٩٤٣ ، كذلك من خلال دراسة طريقة سير المؤسسات العامة التي ترجم اليها الميثاق ، كيف ان هذا الميثاق قد وضع موضع التنفيذ ، نظريا ومؤسسيا . الا ان المؤسسات والنظريات لا تعكس الا «الوجه الجامد» من الميثاق . اما الوجه المتحرك او ديناميكية الميثاق فأنها اقترنت ، اكثر ما اقترنت عمليا ، باسلوب الحكم الذي اتبعه

---

(٧٤) راجع كتاب « تكوّن لبنان السياسي والطائفي » ـ بالفرنسية ـ مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٦ .

(٧٥) راجع كتاب « فلسفة الميثاق الوطني » لكمال الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

كل رئيس للجمهورية ، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الرئيس في توجيه سياسة البلاد .

فاستعراضنا السريع ، للسياسة الفعلية على الصعيد الداخلي التي اتبعها كل رئيس للجمهورية بعد الاستقلال ، يمكننا تمييز الاوجه العملية لتنفيذ الميثاق وبالتالي معرفة ما كان يجمع أو يفرق اللبنانيين .

أ — في عهد الشيخ بشارة الخوري (١٩٤٣ — ١٩٥٢)

اذا كان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، يعتبران واضعي الميثاق الوطني الاساسيين ، وبطلي الاستقلال ، فان ذلك لا يحول دون الاعتراف بأن عهدهما الذي امتد طوال السنوات الثمان او التسع التي تلت الاستقلال ، هو العهد الذي تركزت خلاله فئة «الزعامات» و« القيادات » السياسية والاقتصادية ، التي حكمت لبنان طيلة ثلاثين عاما(٧٦) .

كان الشيخ بشارة الخوري يختار وزراءه وكبار معاونيه الاداريين من الشخصيات السياسية او الادارية التي يثق بولائها له(٧٧) . ويسمي مايكل هدسون ، (وهو عالم اميركي متخصص بالشؤون اللبنانية والعربية) ، هذا النوع من الحكم (Factionalisme) ، بمعنى الفئوي الحزبي(٧٨) وغايته حفظ التوازن لا بين الطوائف فحسب ، عن طريق ارضاء الطبقات النافذة فيها ، بل ايضا عن طريق استخدام رجال السياسة وفقا للظروف ، لمصلحة النظام القائم(٧٩) . كان للشيخ بشارة الخوري ، يؤمن بضرورة اقناع « الوجهاء » بالاستقلال عن طريق اشراكهم في الحكم والادارة . كان تغيير الحكومات في عهده يستهدف اشراك أكبر عدد ممكن من السياسيين والوجهاء في منافع

(٧٦) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٣١ .

(٧٧) المرجع ذاته ، ص ٥٣٢ « Precarious Republic » .

(٧٨) مايكس هدسون ، « الجمهورية غير الثابتة » (بالانكليزية) ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣٢ .

(٧٩) المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

الاستقلال . اما الحكومة فكانت غطاء لرئيس الجمهورية الذي كان يرمز الى الوحدة الوطنية . وكان استغلال الخلافات بين الزعماء والسياسيين ، لمصلحة الرئاسة ، من ابرز أساليب الحكم .

بيد ان من حسن حظ الشيخ بشارة الخوري ان يكون شريكه في الحكم ، رياض الصلح ، الذي كان المسلمون اللبنانيون ، يعتبرونه ممثلا لهم نظرا لماضي جهاده . فطالما كان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح متفقين سياسيا ، كانت المشاحنات الطائفية في ادنى درجاتها . ولقد صمد هذا التعاون في وجه ازمات عديدة وخطيرة تعرض لها لبنان في اول سنوات استقلاله ونذكر منها ، الشكوى من الفساد ، الحرب الفلسطينية ، « تزوير » انتخابات ١٩٤٧ ، تعديل الدستور وتجديد ولاية الشيخ بشارة الخوري . ويعتقد الكثير ان مقتل رياض الصلح عام ١٩٥١ ، احدث خللا في هذه المعادلة التوازنية للحكم وادى الى استقالة الشيخ بشارة الخوري قبل نهاية ولايته .

ولقد تبلورت حول شخصي الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، ظاهرتا « الاسلام اللبناني » و« المسيحية اللبنانية » ، اللتان هما من اختراع سياسيين محترفين وتكتلات طائفية ركزوا مصالحهم على أساس ان لبنان منقسم الى طوائف ذات مصالح متضاربة وان الحكم يجب ان يكون قائما على مبدأ مشاركة بين رؤساء وزعماء الطوائف وفقا لمعادلة موضوعة(٨٠) .

تعليل آخر « لتطييف » الميثاق في العهد الاستقلالي الاول هو قول البعض بأنه كان يجب ان يتبع حركة الاستقلال ، برنامج بناء دولة . غير ان ابطال الاستقلال ، تحولوا ، بعد الاستقلال ، من قادة الى طبقة ، راحت تبرر فشلها في بناء دولة حديثة بالتذرع بالميثاق وبجعله حجة لتجميد الوحدة الوطنية في نوع من الفيدرالية الطائفية(٨١) .

(٨٠) راجع محاضرة عصام نعمان « الميثاق والطائفية » ، ص ١٦ .

(٨١) راجع مقال نشر في مجلة « الصياد » ، تاريخ ١٩٧٣/٦/١٩ .

هذا التعليل يفتقر ، في نظرنا ، الى الموضوعية او لعله يعبر عن وجهة نظر عقائدية ضيقة ، ذلك ان الطائفية ، رغم الاستقلال ورغم الميثاق ، كانت لا تزال حيَّة في النفوس ومخرجا اساسيا للمواقف السياسية(٨٢) .

من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٨ ، لم يصدر عن أي مرجع سياسي او ديني اسلامي أي مطلب ذي طابع طائفي(٨٣) . وفي عام ١٩٤٦ انشىء مجلس اسلامي اعلى .

الا انه بالرغم من مظاهر النقمة والتوجس وبالرغم من المنازعات الطائفية ، فأن السنوات الاولى للاستقلال كانت مفعمة بروح وطنية ايجابيـــة . وقلما برزت مواقف تعترض او تنتقد الوحدة الوطنيـــة والاستقلال ودخول لبنان جامعة الدول العربية(٨٤) . فالمسلمون كانوا

(٨٢) مثال على ذلك : يوم اعلن المحامون اضرابهم الشهير ضد قانون الاحوال الشخصية الجديد الذي يعطي المحاكم الروحية صلاحيات واسعة ، وقف رجال الدين المسيحيين والمسلمين معا ضد المحامين ففشل الاضراب . مثال آخر : في عام ١٩٥٠ ، حمل السيد هنري فرعون الى رئيس الجمهورية عريضة موقعة من البطريرك الماروني والكرادلة اغاجانيان وتبوني ، تحمل وجهة نظر طائفية معينة بالنسبة لقانون الانتخابات (راجع مذكرات الشيخ بشارة الخوري « الجزء الثالث ، ص ٣٠٥ ») . مقال ثالث : في عام ١٩٤٧ اعلن مطران بيروت الماروني ، اغناطيوس مبارك ، تأييده لقيام وطن قومي يهودي في فلسطين وقيام وطن قومي مسيحي في لبنان . وقد اضطر رياض الصلح الى اقناع النواب الموارنة بشجب هذا الموقف ، تهدئة للخواطر .

(٨٣) في جلسة نيابية بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٣١ ، طالب كل مـــن عبد الحميد كرامي وعبدالله اليافي وصبري حماده بالغاء الطائفية . وفي الواقع فأن الغاء الطائفية واحصاء السكان وتعديل الدستور كانت تشكل المطالب السياسية الاسلامية الدائمة في لبنان .

(٨٤) لا بد من الملاحظة ان المخاوف المسيحية عادت فبرزت منذ عام ١٩٤٦ ، بالنسبة لسياسة التضامن العربي (مقالات كسروان لبكي في « الاوريان » ومقالات بيار الجميل في « العمل ») . وكان رد انيس نصولي (راجع جريدة « بيروت » تاريخ ١٩٤٦/٦/٨) بأن جامعة الدول العربية ليست خطوة نحو الوحـــدة بل هي تكريس لكيان لبنان واستقلاله . وقـــد حاول انيس النصولي في سلسلة مقالات اثبات قدم التعايش الاسلامي–المسيحي في لبنان واصالته .

يشعرون بالرضى بعد خروج القوات الفرنسية مـــن البلاد وتأكدهم تضامن لبنان مع الدول العربية في حرب فلسطين(٨٥) . لذلك لم تنجح حملات الضغط التي قامت بها الحكومة السورية ، عند وقوع الخلاف بين دمشق وبيروت ، حول السياسة النقدية ، في اثارة المسلمين ضد حكومة رياض الصلح ، بل استطاع رياض الصلح اقناع المجلس النيابي والنواب المسلمين بالموافقة على اتفاقية النقد الموقعة مع فرنسا بدون ان يتأثر بالضغط الشعبي الاسلامي(٨٦) . وعندما وقـــع الانفصال الاقتصادي بين لبنان وسوريا (١٩٥٠) كشفت ردّة فعل المسلمين عن حالة التردد والتخبط التي هم واقعون فيها بسبب تأييدهم لرياض الصلح ضد دمشق(٨٧) .

ومن مظاهر تطبيق الميثاق الوطني في عهد الشيخ بشارة الخوري، القمع الذي جوبه به الحزب القومي السوري أثر محاولته القيام بثورة مسلحة عام ١٩٤٩ ، وادى الى اعدام زعيمه ومؤسسه، انطون سعاده، والى اصدار قرار بحل الاحزاب ذات الطابع العسكري(٨٨) .

بوجه عام ، ماذا يمكننا ان نقول في الحكم على الميثاق الوطني وطريقة تطبيقه في عهد الشيخ بشارة الخوري ؟

هل نقول ، مـــع العقائديين ، بأن الميثاق الوطني كان في البدء اتفاقا سياسيا لبلوغ الاستقلال ، وان الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح قد « طيَّفاه » وجعلا منه اداة للتوازن الطائفي ووسيلة لحماية الطبقات والفئات الحاكمة ؟

(٨٥) راجع نجلا عطيه ، المرجع السابق الذكر ، ص ١٩٤ .

(٨٦) المراجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٨٧) يقول الشيخ بشارة الخوري في مذكراته (الجزء الثالث ، ص ٢٨٧) ، ان ردة فعل المسلمين ازاء الانفصال الاقتصادي بين لبنان وسوريا ، كانت اضعف من تلك التي واجهوا بها اتفاقية النقد ، قبل سنتين . ولكنه أشار الى الضغط الذي مارسته بعض الاوساط الاسلامية لاجبار الحكومة على عدم اغضاب دمشق . ويقول الشيخ بشارة : ان رياض الصلح لعب دورا هاما للتخفيف من حدة ردود الفعل لدى الجماهير الاسلامية .

(٨٨) راجع مذكرات الشيخ بشارة الخوري ، الجزء الثالث ، ص ٢٤٦ .

أم نتبنى ما قاله الشيخ بشارة الخوري عن الميثاق ، بأن سياسة التوازن الطائفي « المعقلنة » والمنسجمة مع الدستور والواقع اللبناني، والتي كانت الوسيلة الوحيدة لتدعيم الاستقلال ولاقناع اللبنانيين ، مسلمين ومسيحيين ، الحديثي العهد بالاستقلال بأن يتناسوا مخاوفهم وان يلمسوا حسنات تعايشهم وتعاونهم ؟

انه من الصعب ، في بلد كلبنان ، التمييز بين اسباب الاحداث ونتائجها، ولكن اذا كانت الامور مرهونة بخواتمها فأن العهد الاستقلالي الاول اعطى لبنان ثمانية اعوام من الاستقرار والوئام الوطني بل والحماس الوطني . وظلت المنازعات والحزازات الطائفية هامشية .

يرد البعض اسباب هذا الوئام الوطني الى الوفاق الذي كان قائما بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ويخلصون الى القول بأن الميثاق الوطني هو ، قبل كل شيء ، المشاركة الفعلية في الحكم بين ممثلي الاسلام وممثلي المسيحية اللبنانية .

اما البعض الآخر فيعلل هذا الوئام الوطني بالتوافق بين مقتضيات الوحدة الوطنية في الداخل وتطورات التيار القومي العربي في الخارج . فاذا تعارضت مصلحة عربية مع مصلحة لبنانية صرف ، تعرضت الوحدة الوطنية وبالتالي الميثاق الوطني الى الخطر .

خلاصة القول ان الميثاق الوطني ، قد ترجم عمليا ، في عهد الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح بالمواقف والمبادرات والخطوات التالية :

١ _ اكتساب ولاء الوجهاء المسيحيين والمسلمين للاستقلال عن طريق توزيع المنافع والمناصب عليهم .

٢ _ تدعيم الوحدة الوطنية « من فوق » ، أي بتعزيز العلاقات بين الدولة والبنيات الاقطاعية والطائفية والاجتماعية العليا في المجتمع.

٣ _ سياسة تضامن مع الدول العربية وبنوع خاص مع سوريا .

٤ _ مقاومة الايديولوجية القومية والثورية المتنافية مع الميثاق الوطني (الشيوعية ، الوحدة السورية) .

٥ _ التعاون الوثيق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وفقا للمعايير التالية : لرئيس الجمهورية الصدارة والكلمة النافذة مبدئيا وظاهريا . ولرئيس الحكومة الحرية الواسعة في التنفيذ والممارسة العلنية للحكم . هذا المعيار لم يطبق دائما وبصورة دقيقة بسبب الازدواجية الحاصلة بين الدستور والاعراف المتبعة من جهة ونظرا لان العلاقات بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح كانت تمرّ احيانا بفترات توتر(٨٩) .

اما الوجه الآخر (السلبي) لهذا التطبيق «الخوري_الصلحي» للميثاق الوطني فكان : تكريس الطائفية ، و« الولائية الشخصية » ، وتسخير الادارة لمصالح الزعماء والسياسيين ، واضعاف الحياة البرلمانية الديمقراطية واهمال القضايا الاقتصادية والاجتماعية والاصلاح الاداري والسياسي . وقد تذرعت المعارضة المؤلفة من مجموعة اخصام الشيخ بشارة بهذه الاسباب للمطالبة باستقالته(٩٠) .

ولقد حرص الشيخ بشارة الخوري قبل تقديم استقالته على ان يقوم ببادرة تؤكد مفهومه للميثاق الوطني . فعيَّن اللواء فؤاد شهاب

(٨٩) من مظاهر هذه العلاقة الشخصية بين الرجلين ان بعض اقرباء واصدقاء الشيخ بشارة الخوري ممن كانوا يعارضون تجديد ولايته (ميشال شيحا وهنري فرعون) ارادوا اقناع رياض الصلح بذلك فكان جوابه : « انا لست مستعدا لابكل زر الجاكيت ، امام كميل شمعون او حميد فرنجيه ، فاذا لم يجدد الشيخ بشارة فأنا مزمع على ترشيح نفسي للرئاسة » (راجع مذكرات يوسف سالم ، ص ٣١٧). ظاهرة اخرى : عندما اختلف رياض الصلح مع شقيق الشيخ بشارة « السلطان » سليم ، بسبب مداخلات هذا الاخير في شؤون الحكم والادارة ، اوعز رياض الصلح لاهالي حي البسطة برفع الاعلام الفرنسية تعبيرا عن استيائه . مما حمل الشيخ بشارة على الايعاز لاخيه بالابتعاد عن السياسة . وفي عام ١٩٥١ اتفق الشيخ بشارة مع رياض الصلح على ان يبقى هذا الاخير فترة خارج الحكم وعلى ان يتعاقب على رئاسة الحكومة كل من حسين العويني ، عبدالله اليافي وصائب سلام (راجع مذكرات الشيخ بشارة الخوري ، الجزء الثالث ، ص ٣٣٩) ، ولكن ابعاد رياض الصلح عن الحكم ثم مقتله حرما الشيخ بشارة من تأييد الشارع والاوساط الاسلامية عامة ، الامر الذي عجل في تركه للحكم .

(٩٠) التقى كميل شمعون وحميد فرنجيه وبيار اده وحزب النداء القومي ، وكمال جنبلاط والحزب الشيوعي والحزب القومي في كتلة معارضة واحدة .

قائد الجيش (ماروني) رئيسا للحكومة ، وناظم عكاري (سني) ، وباسيل طراد (روم ارثوذكس) اعضاء في الحكومة . كما سلم رئيس الحكومة نسخة من الدستور اللبناني قائلا لـه : « انه في عهدتـك فاحرص عليه » .

وفي ختام مذكراته يقول الشيخ بشارة الخوري : « ان على اللبنانيين ان يتمسكـوا بالميثـاق الوطني ، لانـه الشرط الاساسي لحياتهم المشتركة »(٩١) .

ب – في عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ – ١٩٥٨)

الاجماع الذي تحقق في الاوساط الشعبية ثم في المجلس النيابي لانتخاب كميل شمعون لرئاسة الجمهورية كان ، في الظاهر ، تعبيرا جديدا عن الميثاق الوطني ، وفي الواقع تعبيرا عن الاستياء الذي كان قد تفشى بين الشعب من جراء الفساد الاداري والحزبية واختلال التوازن الطائفي على مستوى قمة الحكم بعد اغتيال رياض الصلح .

الا ان هذا الاجماع الاسلامي–المسيحي انتهى ، عند اقتراب ولاية كميل شمعون من نهايتها ، بثورة مسلحة ذات طابع طائفي ، مما حمل الدكتور ادمون رباط على القول : « ان عهد الرئيس شمعون يعتبر نموذجيا للتعبير عن وضع خطير ، يكون فيه لبنان مهددا مـن جراء تراخي خيوط ميثاقه الوطني(٩٢) .

اما كيف تحول الاجماع الوطني الذي تمّ عام ١٩٥٢ الى انشطار طائفي عام ١٩٥٨ ، وهل ان ميثاق ١٩٤٣ هو الذي بطل مفعوله بعد عام ١٩٥٥ وادّى الى ثورة ١٩٥٨ ... أم هل كان سوء تطبيق هذا الميثاق هو الذي ادّى الى احداث ١٩٥٨ ؟

يتفق معظم الدارسين لسياسة كميل شمعون الخارجية على القول بأن هـذه السياسة كانت في اساس الخلاف السياسي الذي تحول الى انشطار وطني . فلقـد اختار سياسة منحازة للغرب في

(٩١) « حقائق لبنانية » ، الجزء الثالث ، ص ٤٦٣ و٤٧٩ .

(٩٢) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٣٦ .

الوقت الذي كانت فيه الاجيال العربية واللبنانية الطالعة والرافضة لهزيمة فلسطين ، تعتبر الغرب، وعن حق ، حليفا لاسرائيل ومستعمرا للقسم الاكبر من العالم العربي ، وبالتالي خصما ان لم نقل عدوا(٩٣) .

ربما كان بالامكان التخفيف من وقع انعكاسات هذه السياسة الخارجية على الوحدة الوطنية لو ان السياسة الداخلية التي أتبعت في عهد الرئيس شمعون كانت منسجمة مع روح الميثاق الوطني . يقول مايكل هدسون(٩٤) : « ان سياسة بشارة الخوري كانت اشبه « بلعب الشطرنج » أي انه كان « يلعب » بأصدقائه وباخصامه . اما كميل شمعون فكانت سياسته اشبه « بلعبة حرب » أي انـه كان يحاول ازالة اخصامه . فعنـد وصوله الى الحكم عيَّن حكومة من خارج البرلمان مؤلفة من اربعة موظفين(٩٥) وحصل لها على سلطات استثنائية من المجلس مكنتها من اصدار قوانين بمراسيم اشتراعية في حقول الادارة والصحافة والانتخاب » .

خفض كميل شمعون عدد النواب من ٧٧ الى ٤٤ بحجة رفـع مستوى التمثيل الشعبي . وجاء في انتخابات ١٩٥٣ بأكثرية نيابية مدينة له بانتخابها . وكان من نتائج تلك الانتخابات اقصاء عدد كبير مـن الشخصيات السياسية عـن المجلس ، فشكلوا نواة معارضـة شخصية له(٩٦) .

(٩٣) حتى عام ١٩٥٥ كان الغرب العربي لا يزال خاضعا لفرنسا والخليج العربي لبريطانيـا .

(٩٤) المرجع السابق الذكر ، ص ٨٥ .

(٩٥) الامير خالد شهاب ، وكان سفيرا في عمان ، والسفراء موسى مبارك ، سليم حيدر ، جورج حكيم .

(٩٦) يعتقد الكثيرون ان تعديل قانون الانتخابات عام ١٩٥٣ هو الذي احدث الشق الاول الذي تسربت منه كل اسباب تصديع الميثاق الوطني . ذلك ان تقسيم لبنان الى دوائر انتخابية كبيرة (المحافظات) متعددة الطوائف ، كان من شأنه اجبار المرشحين على التزام سياسة وطنية معتدلة ، بعيدة عن التعصب الطائفي ، سعيا وراء كسب اصوات الطوائف التي لا ينتمي اليها او يمثلها . وهكذا كان التآلف الوطني يتم على مستوى الانتخابات النيابية ، قبل ان يتجسد في مجلس النواب . اما عندما قسمت البلاد الى دوائر انتخابية فردية ، وخفض عـدد النواب فان المرشحين اصبحوا غير ملزمين باتباع تلك السياسة . فضعف الولاء الوطني واستفاقت الغرائز والمصالح الطائفية والاقليمية والعائلية .

في الظاهر ، كان هذا الاصلاح الانتخابي يستهدف مزيدا من الديمقراطية (اضعاف الاقطاعية ، اعطاء المرأة حق الانتخاب) ، أما في الواقع فقد قاد الى نتائج سلبية على الصعيدين الوطني والديمقراطي(٩٧) .

ادى تفرد الرئيس شمعون بالحكم الى ردّة فعل في الاوساط الاسلامية بدأت بمطالبة ثلاثة رؤساء وزراء ، هم سامي الصلح وعبدالله اليافي وصائب سلام بتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وتعيين نائب للرئيس(٩٨) ، كما طالبت « الهيئة الوطنية » و« النجادة » بالاحصاء العام للسكان وبالتوازن الطائفي في الادارة(٩٩) ردا على تزايد سلطة رئيس الجمهورية .

ولقد احدثت تقديم الهيئات الاسلامية لمذكرتهم ردود فعل طائفية ، لاول مرة منذ الاستقلال ، اذ أجاب الشيخ بيار الجميل على المذكرة برسالة مفتوحة(١٠٠) جاء فيها قوله : « ألا يخشون (يعني المسلمين) بمطالبتهم بالمساواة في الادارة ان يرد عليهم بأن المسيحيين في لبنان يدفعون ٨٠٪ من الضرائب بينما لا يدفع المسلمون سوى ٢٠٪ »(١٠١) .

(٩٧) بتخفيض عدد النواب الى ٤٤ اصبحت الاكثرية النيابية مؤلفة من ٢٣ نائبا . وبما ان الحكومة كانت تؤلف من عشر وزراء (نواب) فانها لم تكن بحاجة الى اكثر من ١٣ صوتا للبقاء في الحكم ، ونظرا لعدم اقتصار الحياة السياسية على الاحزاب المنظمة ، كما هي الحال في اوروبا الغربية ، كان أي رجل اعمال او زعيم عشيرة أو عائلة كان بامكانه ترشيح نفسه والحصول على ٢٠٠٠ صوت ليصبح نائبا . وقد ادى ذلك الى انخفاض مستوى نوعية النواب ، والى دخول عدد اكبر من الاقطاعيين الى المجلس ، واختفت الكتل النيابية من اللعبة البرلمانية .

(٩٨) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٥٣/٣/٢٤ .

(٩٩) راجع « مذكرة الهيئات الاسلامية » ، عام ١٩٥٥ .

(١٠٠) راجع جريدة « العمل » عام ١٩٥٥ .

(١٠١) هذه الحجة القوية في الظاهر ، لا تعكس الا جزءا من الحقيقة . فلربما كانت هذه النسبة صحيحة في ما يتعلق بالضرائب المباشرة او ضريبة الدخل ، ولكن مجموع ضريبة الدخل لا يتجاوز ١٠٪ من الواردات العامة . بينما تؤلف الرسوم والضرائب غير المباشرة ٩٠٪ ، وهي تأتي من الاستهلاك .

الا انه سواء كان هذا التوتر الطائفي عائدا الى ان الطبقات الاسلامية الوسطى كانت قد بدأت تعي حقوقها او الى ان الرئيس شمعون مارس نوعا من التفرد في الحكم جاعلا من رؤساء الوزارة والمجلس مجرد ادوات في خدمة سياسته(١٠٢). يبقى انه ، منذ ١٩٥٥، كانت معظم الازمات السياسية ترتدي الطابع الطائفي او تثير ، على الاقل ، ردود فعل طائفية(١٠٣) .

تقول نجلا عطيه في اطروحتها « موقف المسلمين السنة من الدولة اللبنانية(١٠٤) ان المسلمين في عهد الرئيس شمعون تأثروا بعوامل ثلاثة :

١ ـ الثورات العربية التي ايقظت الجماهير العربية وحركت الاحزاب العقائدية .

٢ ـ وعي المسلمين لواقعهم الاقتصادي والاجتماعي المتخلف عن واقع المسيحيين .

٣ ـ غياب زعامة اسلامية قادرة على السيطرة على مسرح السياسة » .

ابتداء من عام ١٩٥٥ ، شعر المسلمون في لبنان بأن ثمة ما يدعمهم في المحيط العربي الا وهو ظهور الثروة النفطية من جهة والتيار الناصري من جهة اخرى . وقد ادى تغلغل الاحزاب اليسارية في الاوساط الشعبية الاسلامية الى ادخال البعد الاشتراكي الى المطالب الطائفية . وكان تزاوج نضال القوى اليسارية مع مطالب المسلمين في لبنان ظاهرة طبيعية نظرا لأن بعض الانظمة العربية كانت تتبنى المبادىء

(١٠٢) كتبت جريدة « الاوريان » (العدد الصادر في ١٩٥٦/٦/١٧) : « ان رئيس الجمهورية اصبح يشكل كل السلطة التنفيذية ، بحيث انه اذا غاب تعطل الحكم».

(١٠٣) في عام ١٩٥٥ نشر كتاب يتضمن تجريحا بالرسول ، مؤلفه شخص يدعى « شكر » اثار ضجة في الاوساط الاسلامية ، فقامت مظاهرات بتحريض من احد السياسيين المسلمين الطامعين برئاسة الوزارة احراجا للحكومة القائمة ، وكانت الاعياد الدينية تتحول الى مظاهرات تحد بين الطوائف .

(١٠٤) مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٨ .

الاشتراكية ولأن المسلمين في لبنان كانوا تقليديا معارضين للغرب(١٠٥).

بدلا من ان يأخذ كميل شمعون هذه الظاهرة الطبيعية ، بعين الاعتبار ، ويحاول التوفيق بينها وبين مقتضيات الوحدة الوطنية والميثاق الوطني ، اعتبرها تشكل خطرا عليه ، شخصيا ، وعلى النظام الاقتصادي الذي كان مصدر ازدهار لبنان ، وعلى السياسة الخارجية الموالية للغرب التي كان مقتنعا باتباعها . ولا ريب في ان الميثاق الوطني أصبح في خطر منذ تلك اللحظة .

فبينما راح المسلمون يطالبون باعادة الوحدة الاقتصادية مع سوريا وباحصاء السكان وبالغاء الطائفية وبرفع مستوى المناطق(١٠٦) ويقاطعون مأدبة الافطار التي كان يقيمها رئيس الجمهورية كل عام (١٩٥٥) ، راح حزب الكتائب يثير قضية تمثيل المغتربين في المجلس النيابي، مع العلم بأن المعارضة الاسلامية ، لم تتعرض ، كما كان الامر ايام الانتداب ، الى الكيان او الدولة ، بل كانت تؤكد ولاءها للبنان ولكن للبنان « يكون للمسلمين فيه كلمتهم »(١٠٧) .

ثمة ظاهرة اخرى في مجرى السياسة والحكم ، تجلت ابتداء من عام ١٩٥٥ : لقد اصبح رؤساء الوزارة يتخذون مواقف مستقلة نوعا ما عن رئيس الجمهورية . واصبحت الحكومة تبدو كسلطة ذات رأسين أو كتحالف بين ممثلي فريقين غير متفقين كل الاتفاق : المارونية السياسية الكيانية الغربية الهوى والمحافظة ، والاسلام السياسي العروبي الثائر على الواقع والاستعمار الغربي واسرائيل .

ثمة ظاهرة اخرى رافقت ـ او ربما كانت وراء ـ هذه الازدواجية، الا وهي الهوة التي قامت بين « الزعامات » الاسلامية والجماهير . حتى ذلك التاريخ كان الزعماء المسلمون ، وهم ينتمون في معظمهم الى عائلات بورجوازية ذات ماض سياسي ، قادرين على التحكم بقاعدتهم الشعبية . ولكن عندما جرفت « الناصرية » الجماهير العربيةواللبنانية

(١٠٥) نجلا عطيه ، المرجع السابق الذكر ، ص ٢٤٠ .

(١٠٦) راجع جريدة « بيروت » ، العدد ٤٩٢٨ ، تاريخ ١٩٥٥/٨/٤ .

(١٠٧) خطاب الحاج حسين العويني في المؤتمر الاسلامي ، راجع جريدة « بيروت » ، العدد الصادر في ١٩٥٥/٩/١٢ .

في تيارها ، انفصلت تلك الجماهير عن زعاماتها التقليدية بل اجبرت تلك الزعامات على تبني شعاراتها .

وجاءت انتخابات عام ١٩٥٧ لتوسع شق التباعد بين المسلمين والمسيحيين في لبنان . فالرئيس شمعون في حرصه على تأمين اكثرية نيابية مؤيدة له ، او ربما لمنع المعارضة المؤيدة لعبد الناصر من الوصول الى المجلس ، عمل على اسقاط الزعماء المسلمين في الانتخابات(١٠٨) .

وهكذا بينما كان القانون الانتخابي المعمول به حتى ذلك الوقت يستهدف ، في ما يستهدف ، اشتراك الطوائف في اختيار ممثلين عنها يعزز انتخابهم الوحدة الوطنية ، كانت انتخابات ١٩٥٧ ذات نتائج عكسية ، اذ اقترعت الطوائف ضد بعضها البعض(١٠٩) .

لقد كان عام ١٩٥٧ عام التوتر الطائفي والسياسي بين جبهة المعارضة(١١٠) والحكم الموالي للغرب ، وهو التوتر الذي ظل يتصاعد حتى اوصل البلاد الى ثورة ١٩٥٨ .

هل كان سبب التوتر ومن ثم الانفجار يعود الى تصميم القاهرة على تغيير السياسة التي اتبعها الرئيس شمعون(١١١) ، أم هل كان

(١٠٨) فشل صائب سلام وعبدالله اليافي في انتخابات بيروت رغم اقتراع اكثرية المسلمين لهم . ذلك ان دائرة بيروت الانتخابية كانت تضم ٤٠٪ من المسيحيين ، الذين اقترعوا ضد لائحتهما . كذلك فشل كمال جنبلاط في الشوف واحمد الاسعد في الجنوب .

(١٠٩) جاء في تصريح ادلى به حميد فرنجيه ، أحد زعماء المعارضة ، قوله : « ان الانتخابات لم تجر على اساس السياسة الخارجية ، بل استخدمت هذه السياسة كذريعة ، لتحقيق اهداف داخلية ابرزها تجديد ولاية رئيس الجمهورية . ولقد نجح المسؤولون في اقصاء رئيس سابق للمجلس ورئيسي وزارة وعدة وزراء سابقين عن الحياة النيابية ، فكيف يمكن القول بأن المجلس يمثل الشعب بعد هذه المناورات ؟ » . (راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٥٧/٦/٢٠) .

(١١٠) كانت اللجنة الادارية لهذه الجبهة مؤلفة من سياسيين مسلمين ومسيحيين امثال حميد فرنجيه ، فيليب تقلا ، الياس الخوري ، فؤاد عمون ، بالاضافة الى صائب سلام وعبدالله اليافي ، حسين العويني ، عبدالله المشنوق ، احمد الاسعد وصبري حماده .

(١١١) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٤٠ .

السبب عزم كميل شمعون على تجديد ولايته ، هو السبب في تحويل النزاعات السياسية الى نزاعات طائفية ؟ ان الخلاف والجدل حول هذين السببين ما زال مستمرا . غير ان الامر الاكيد هو ان الرئيس شمعون وحكومته ، وهما مسؤولان دستوريا وسياسيا عن وحدة البلاد وميثاقها الوطني ، لم يقوما بما يمليه عليهما واجبهما لوقف تدهور الاوضاع منذ ازمة حرب السويس واستقالة حكومة عبدالله اليافي في خريف ١٩٥٦ . وعندما نشبت الثورة المسلحة عام ١٩٥٨ لم تفعل السلطة شيئا لاخمادها – كما فعل الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٥٢ ، مثلا – بل أصر الرئيس شمعون على قمعها بالقوة . وبالرغم من ان قائد الجيش لم يماش رئيس الجمهورية في هذا التصميم الذي كان من شأنه تصديع وحدة الجيش ، فان الرئيس شمعون أصرّ على موقفه واستعان بقوات الامن الداخلي ليستمر في الحكم حتى نهاية ولايته(١١٢) .

ان ثورة ١٩٥٨ قسمت لبنان الى سلطة ذات طابع مسيحي ومعارضة ذات طابع اسلامي . فعاد لبنان ، كما كتب غسان تويني ، مائة سنة الى الوراء . وهدم اللبنانيون في بضعة ايام ما بناه اللبنانيون الوطنيون في مائة عام(١١٣) .

كان كميل شمعون يقول مدافعا عن موقفه : « ان المشكلة ليست مشكلة رئاسة ، بل مشكلة بقاء لبنان ام لا ، بلدا حرا في الشرق الادنى ، فالجمهورية العربية المتحدة تدخلت في الشؤون الداخلية(١١٤)

(١١٢) ان اللواء فؤاد شهاب هو الذي ساعد الرئيس شمعون على البقاء حتى آخر يوم من ولايته ، كما حال دون قمع الثورة بالقوة . وقد كان يبرر موقفه هذا بقوله : « اني احترم الدستور والميثاق الوطني » ، فالجيش ، في رأيه ، كان عليه ان يحترم السلطة الشرعية ويحميها كما عليه ان لا يقمع « الثورة الاسلامية » بالقوة ، كي لا يحمل المسلمين على مزيد من التطرف والخروج عن لبنانيتهم .

(١١٣) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ٢٠ ايار ١٩٥٨ .

(١١٤) في شباط ١٩٥٨ ، توحدت مصر وسوريا تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » ، واصبح عبد الناصر حاكما في دمشق في الوقت الذي بلغ فيه المدّ الوحدوي اوجه . الامر الذي الهب حماس الجماهير الاسلامية واثار بالتالي مخاوف المسيحيين في لبنان .

بهدف تغيير نظامه السياسي وبنيته الوطنية . لقد ارادت القاهرة ان تجبر لبنان على اتباع السياسة التي تريدها . وهذا ما يستطيعه لبنان لأن صداقاتنا وخياراتنا هي من العمق بحيث يصعب علينا تغييرها »(١١٥) .

هل هي السياسة التي اتبعها كميل شمعون منذ وصوله الى الحكم هي التي اوصلت الى ثورة ١٩٥٨ ؟

أم هو بروز الناصرية وتيار القومية العربية الوحدوي ، المشوب بالثورية والاشتراكية ، ما جرف المسلمين في لبنان نحو مواقف متطرفة اعتبرها المسيحيون خروجا عن الميثاق .. فكانت الفرقة ؟

من نقض الميثاق قبل الآخر ؟

هل هم المسلمون ، بتأييدهم الوحدة العربية واعلان ولائهم لزعيم غير لبناني (عبد الناصر) مدللين بذلك على ان قبولهم بالميثاق الوطني عام ١٩٤٣ لم يكن صادقا وانهم لم « يتلبننوا ؟ »

أم هم المسيحيون ، بتأييدهم لسياسة كميل شمعون ، الذين آثروا الغرب على دولة عربية (مصر) ، واختاروا سياسة الاحلاف العسكرية بدلا من التضامن العربي ، مدللين بذلك على ان قبولهم بالميثاق الوطني ، لم يكن مخلصا وانهم لم « يتعربوا » ؟

صحيح ان الضربات التي تلقاها الميثاق الوطني جاءته من نزاعات خارجية ، ولكنه صحيح ايضا ان السياسة الداخلية التي اتبعها الرئيس شمعون ساهمت في ايهان الوحدة الوطنية او على الاقل لم تكن غايتها رأب الصدوع التي كانت الاحداث التاريخية تحدثها فيها .

ان تعديل قانون الانتخابات عام ١٩٥٣ ، مثلا ، كان من نتائجه عزل اللبنانيين عن بعضهم البعض – طائفيا واقليميا وعائليا – بينما كانت العائلات والمناطق والطوائف تشترك ، قبل ذلك ، في عملية

(١١٥) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٦٨/٥/٢٢ .

انتخابية واحدة ، وهي مشاركة كانت تعزز الوحدة الوطنية والوئام الطائفي .

ان تعلق الرئيس شمعون بالحكم وممارسته الاستئثارية لصلاحياته الدستورية خلقت شعورا بالحرمان في الاوساط الاسلامية التي شعرت بأنها على هامش الحكم .

كما ان السياسة الاقتصادية المفرطة ، بدون اي ضابط اجتماعي لها ، كان من نتائجها حصر الازدهار الاقتصادي في اوساط بورجوازية معينة أكثريتها مسيحية ، وحرمان أكثرية المسلمين منها ، الامر الذي جعل هذه الاكثرية تتحسس بتخلفها . وقد ساعدها على هذا الوعي الاحزاب اليسارية المأخوذة بالانظمة الاشتراكية في الدول العربية المجاورة .

فبدلا من ان يأخذ الحكم بعين الاعتبار هذا الوعي الطبقي-الطائفي ، اعتبره « تهديدا لمصالح لبنان الاقتصادية الاساسية » .

خلاصة القول هو اننا نتساءل مع الكثيرين : هل ان الميثاق الوطني هو الذي اضعف الوحدة الوطنية فلم تصمد امام الاحداث .. أم ان سوء تطبيق الميثاق الوطني ، في عهد الرئيس شمعون ، هو الذي أدّى الى الانشطار الوطني عام ١٩٥٨ ؟

نجد انفسنا هنا مجددا ، امام معضلة الميثاق ، ونتساءل ايضا : هل ان سياسة التوازن الطائفي الدقيق والتوفيق الدقيق بين اماني ومطالب الطوائف ، التي اتبعها الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح، هو تطبيق للميثاق ؟ وفي هذا المجال هل ساعدت هذه السياسة على التقريب بين الطوائف وتدعيم الوحدة الوطنية ؟

أم هل ان هذه السياسة تركت الطوائف مستقلة عن بعضها البعض ، مؤلفة دولا ضمن الدولة ومتعايشة ؟ وهل التعايش السلمي بين الطوائف هو غاية الميثاق الوطني ؟ أم ان غايته «دمج» هذه الطوائف وصهرها في وحدة وطنية متماسكة ؟ وهذا التلاحم او الاندماج الوطني ، هل يتم ، كما اراده الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، ببطء وتدريجيا و« من فوق » .. أم يتم ، كما اراده أو ادعاه كميل

شمعون ، عن طريق اضعاف الزعماء الاقطاعيين ، وتركيز سياسته على الازدهار والانفتاح الواسع على الغرب ؟

اذا كانت الامور مرهونة بخواتيمها ، فان السياسة التي اتبعها كميل شمعون ، ايا كانت اسبابها ومبرراتها ، أدت الى انشطار البلاد طائفيا ، ومن ثم الى شبه حرب اهلية طائفية ، أي الى نقض الوئام الوطني والتعايش السلمي بين الطوائف ، اللذين كان لبنان يعيشهما منذ ١٩٤٣ .

ج - في عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨ - ١٩٦٤)

ينقسم عهد فؤاد شهاب الى مرحلتين : مرحلة المصالحة الوطنية واعادة ترميم الدولة المصدعة من جراء احداث ١٩٥٨ ومرحلة الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .

فعلى اثر الاحداث الدامية التي بدأت بعصيان اسلامي مسلح وانتهت بعصيان مسيحي مضاد ، تولدت قناعة عامة بين اللبنانيين بأن الوئام الوطني والاستقرار لا يمكن تحقيقهما الا باتفاق اسلامي-مسيحي ، أي ببعث الميثاق الوطني . وهذا ما عمل فؤاد شهاب على تطبيقه(١١٦) .

فبعد ان قام بالخطوات والمبادرات اللازمة لتصفية ملف الخلافات اللبنانية-العربية ، (اجتماعه بعبد الناصر ، اعادة السفير المصري ، التخلي عن مشروع ايزنهاور ، انسحاب القوات الاميركية) بدأ فؤاد شهاب بتنفيذ جديد للميثاق الوطني .

تضمنت سياسة فؤاد شهاب عدة ممارسات وعلى اكثر من صعيد .

---

(١١٦) في خطابه الاول ، عند تسلمه السلطة ، في ٢٣ ايلول ١٩٥٨ ، قال الرئيس شهاب : « ما من مطلب او بادرة يجب ان تمس الوحدة الوطنية . ولا شيء يتقدم، في نظر اللبنانيين ، على هذه الوحدة الوطنية » (مجموعة خطب الرئيس فؤاد شهاب) .

لقد كان فؤاد شهاب مقتنعا بضرورة انصاف الطوائف الاسلامية التي كانت قد اعلنت العصيان عام ١٩٥٨ .

وكان دائما يردد : « وراء احداث ١٩٥٨ يجب تبصر الابعاد الاجتماعية » .

لسوء الحظ ، لم يكن من الممكن ارضاء الطوائف الاسلامية سياسيا خارج حدود المطالب التي كان قد تقدم بها الزعماء السياسيون المسلمون آنذاك وهي تلخص : بالمساواة في الوظائف وبتعديل قانون الانتخابات بحيث يكون التمثيل اكثر التصاقا او تعبيرا عن الواقع الطائفي ، وهكذا جاءت المراسيم الاشتراعية التي صدرت عام ١٩٥٩ ، تكريسا للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني .

وجاء قانون الانتخابات الجديد منسجما مع هذا الاتجاه : اذ تخلى عن الدائرة الفردية التي كان قانون الانتخابات السابق قد اعتمدها والتي ادت الى اثارة النعرات الطائفية من جديد ، ولكنه لم يرجع الى الدائرة الكبرى نظرا لمعارضة الاحزاب لها ، بل اختار الدائرة الوسطى التي تنطبق على التقسيم الاداري (القائمقامية) . لم يؤثر القانون الجديد على الزعامات التقليدية الا قليلا ولكنه حافظ على مبدأ تعددية الطوائف في انتخاب النائب ، كما ادخلت بعض الاصلاحات على عملية الاقتراع (البطاقة الانتخابية ، الاقتراع السري ، المعزل ...) .

لقد روعي في قانون الانتخاب الجديد الشعور الطائفي الذي ولدته احداث ١٩٥٨ ، كما استهدف اعادة الوئام بين الطوائف وبين اللبنانيين . ولم يجرؤ العهد الجديد على وضع قانون انتخاب من شأنه وضع اسس جديدة للوحدة الوطنية ، ولذلك ادى هذا القانون الى عكس غايته ، اذ حافظ على الانقسامات الطائفية عن طريق تجميدها ، وحافظ على الزعامات الاقطاعية والاقليمية وهو يسعى الى تجاوزها(١١٧) .

ولقد تكشفت ناحية اخرى من نواحي تطبيق الميثاق في ما سمّي

(١١٧) راجع شارل رزق ، «النظام السياسي اللبناني» ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨ .

بالنهج الشهابي للحكم او بتعبير آخر في اسلوب فؤاد شهاب للحكم . من ذلك ان الرئيس شهاب كان حريصا على تطبيق الدستور تطبيقا دقيقا وعلى مراعاة التوازن الطائفي مراعاة اكثر دقة ، فلم يجز أي تغيير في المؤسسات السياسية . الا انه كان حريصا ايضا على ان لا يقع في خطأ التفرد بالحكم ، فأشرك معه على مستوى رئاسة الوزارة الشخصيات الاسلامية التي كانت احداث ١٩٥٨ قد ابرزتها الى الصفوف الامامية : كصائب سلام ورشيد كرامي وحسين العويني .

رفض فؤاد شهاب ، رغم سلطته على الجيش وتربيته العسكرية، ان يفرض حكما عسكريا على البلاد، بل آثر النظام الديمقراطي البرلماني الطائفي ، ليعيد للمؤسسات العامة دورانها(١١٨) .

لقد ادرك فؤاد شهاب ان النظام اللبناني المنقول عن نظام الجمهورية الفرنسية الثالثة يقيد، الى حد ما، يدي رئيس الجمهورية،

(١١٨) في ٢٠ تموز ١٩٦٠ ، اثر الانتخابات النيابية ، وبعد ان عادت البلاد الى حياتها الطبيعية فاجأ الرئيس شهاب الشعب بتقديم استقالته من رئاسة الجمهورية . ولم يعد عن هذه الاستقالة الا بعد اجمع النواب الذين احاطوا به في منزله على رفض الاستقالة واحراق كتاب الاستقالة . ومن بين التصريحات التي وردت على لسان النواب آنذاك التالية :

قال صائب سلام : « ان وجودك ، يا فخامة الرئيس ، على رأس الحكم هي ضمانة للبنان . »

وقال كمال جنبلاط : « انت تجسد الوحدة الوطنية فاذا غادرت الحكم اعدنا النظر في موقفنا من الدولة . »

وقال بيار الجميل : « انت كلبناني صميم تخلق باستقالتك ازمة خطيرة . »

وقال ريمون اده : « انت جندي . وتعرف واجبك اكثر من السياسيين . فالواجب يملي عليك ان تبقى ستة اعوام والبلاد بحاجة اليك فاذا لم تعد عن استقالتك استقلنا جميعا معك . »

وقال رشيد كرامي : « الربان لا يغادر السفينة عندما تكون في خطر . »

وقد أجاب الرئيس فؤاد شهاب على هذه الاقوال بقوله : « لقد رفضت الرئاسة عام ١٩٥٢ لانني كنت حريصا على ان لا أزج بالجيش في السياسة . ولقد اضطررت عام ١٩٥٨ على قبول الرئاسة لانقذ وطني . والآن وقد انتخب الشعب مجلسا جديدا وكل شيء عاد الى حالته الطبيعية ، فانتخبوا رئيسا جديدا فأنا لا أحب السياسة . »

(راجع جريدة « النهار » الصادرة في ١٩٦٠/٧/٢١)

فاختار اسلوبا خاصا للحكم ، هذا الاسلوب يلخص بأن تبقى الحكومة اطول مدة ممكنة في الحكم(١١٩) ، (خلافا لاسلوب بشارة الخوري الاسترضائي) . وان تصدر القوانين الهامة بمراسيم معجلة استنادا الى المادة ٥٨ من الدستور . ومن هذه القوانين الهامة التي لم يناقشها المجلس النيابي ، قانون الانتخابات النيابية ، قانون الاصلاح الاداري ، قانون النقد والتسليف ، قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، قانون مصرف الانماء . وكانت هذه القوانين قد ارسلت الى مجلس النواب حيث بقيت اشهرا بل سنوات نائمة في الادراج .

الوجه الثالث لاسلوب فؤاد شهاب في الحكم ، تجلى في اعتماده على الخبراء والتقنوقراطيين و« الشعبة الثانية » في الجيش من اجل تسيير اجهزة الحكم وحمايتها من استغلال الاقطاعيين والسياسيين الطائفيين وتأثير العناصر الخارجية .

كان فؤاد شهاب مؤمنا بضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية بأي ثمن ولكنه كان مؤمنا ايضا بضرورة الاصلاحات الادارية الى الدولة وبتحديث الدولة ، لكي تتدعم الوحدة الوطنية . فوجد ان ابقاء الزعماء السياسيين التقليديين في واجهة الحكم وتكليف التقنوقراطيين والخبراء وبعض العسكريين الذين يثق بهم ، بتسيير عجلة الحكم فعليا من وراء الستار او من مراكز ادارية وفنية ، هو الاسلوب الوحيد للتوفيق بين مقتضيات الوحدة الوطنية الشكلية ومقتضيات تدعيمها من الداخل ببناء دولة حديثة وعادلة .

ولقد كان حقل الاقتصاد والاجتماع هو الحقل الذي كان فؤاد شهاب يرى فيه المجال الافضل لتطبيق الميثاق الوطني . فالقضية الاجتماعية كانت في نظره هي القضية الاساسية التي تنبع منها النزاعات الطائفية(١٢٠) .

---

(١١٩) معدل عمر الحكومات في العهود الاخرى كان ٦ الى ٩ اشهر ، في العهد الشهابي كان المعدل من ١٦ الى ٢٤ شهرا .

(١٢٠) يقول شارل رزق في اطروحته « النظام السياسي في لبنان » (مرجع سبق ذكره ، صفحة ٥٠) : « لم يكن للبنان منذ استقلاله سياسة اقتصادية واضحة ←

هذه السياسة الاجتماعية تجسمت في انشاء مؤسسات مكلفة بالانماء الاقتصادي والاجتماعي : كالمصرف المركزي ، ومجلس التخطيط ، ومصلحة الانعاش الاجتماعي الخ .. كذلك في تخصيص جزء كبير من الموازنة العامة لمشاريع التنمية(١٢١) وكان انشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصرف الانماء ، من آخر المنجزات التي قام بها الرئيس شهاب قبيل انتهاء ولايته .

في نظر الرئيس شهاب كانت غاية الانماء الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المحرومة ، انصاف المناطق والطبقات المحرومة ، ذات الاكثرية الاسلامية ، التي كان شعور ابنائها بالغبن والحرمان يشكل سببا من أهم اسباب التوتر السياسي الذي يهدد الوئام الوطني . كان يقول : « ان اشعار المسلمين بوجود دولة ترعى شؤونهم هو الذي ينمي ولاءهم للبنان ، وليس من العدل تطبيق القوانين المطبقة في نظام ديمقراطي حديث ، كما هو الحال في الغرب ، على مواطنين لا ماء عندهم ولا كهرباء ولا طرقات ومدارس ولا ضمانات اجتماعية(١٢٢) .

كان تطبيق الميثاق الوطني ، في نظر فؤاد شهاب ، يمرّ بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ولا يقتصر على التوازن الطائفي والسياسي الذي اعتمده الشيخ بشارة الخوري . وكما رفض فؤاد شهاب ضرب الثورة عام ١٩٥٨ خوفا من ان ينقسم الجيش ، رفض كذلك سياسة البطش والشدة بالنسبة للمعارضة الداخلية وذلك حرصا على الوحدة الوطنية .

لقد كانت الشهابية « ميثاقا جديدا »(١٢٣) . جاء برجال جدد الى

المعالم والاهداف ، بل ترك الاقتصاد حرا وعلى غاربه ، استجلابا للازدهار . ولقد ادت الحرية الاقتصادية غير المنظمة الى اختلال في التوازن ، بين المناطق اللبنانية ولذلك كان لا بد من تصحيح هذا الخلل بالتخطيط والانماء المنسجم والطبيع والمحافظة على البادرة الفردية . »

(١٢١) اكثر من ١٧٠٠ قرية في المناطق المحرومة ، ذات اكثرية اسلامية اوصلت اليها مياه الشرب والكهرباء والطرقات . وتضاعفت موازنة وزارة التربية ٣ مرات في العهد الشهابي .

(١٢٢) في حديث خاص مع المؤلف .

(١٢٣) راجع مايكل هدسون ، المرجع السابق الذكر ، ص ٢٨٧ .

مراكز الادارة الحساسة ، وادخل التخطيط والعدالة الاجتماعية الى الحكم ، مع محافظة على الاقتصاد الحر والنظام الطائفي . كان استمرار الدولة بالنسبة اليه يتقدم كل شيء . وكانت سياسته تستهدف تصحيح الميثاق الوطني او تحديثه ، باعطائه محتوى اقرب الى مفهوم العروبة المتطور واوفر عدالة اجتماعية(١٢٤) .

لقد انهى فؤاد شهاب ولايته في جو من الوئام الوطني والسلام الداخلي والوحدة الوطنية بالرغم من وجود معارضة مؤلفة من سياسيين ، في معظمهم من المسيحيين والزعماء التقليديين الذين ابعدوا عن الحكم في عهده او من الذين كانوا يعارضون سياسته الاقتصادية والاجتماعية . اما المسلمون اللبنانيون فكانوا ، مع عدد كبير من الطلائع التقدمية المسيحية ، يحبذون سياسته(١٢٥) لدرجة ان اكثرية المجلس النيابي والرأي العام ارادت تجديد ولايته عند انتهائها عام ١٩٦٤(١٢٦) .

تلك كانت الخطوط الكبرى لتطبيق الميثاق الوطني في عهد الرئيس فؤاد شهاب . فهل يمكننا القول بأن هذا التطبيق كان عودة

---

(١٢٤) المرجع ذاته .

(١٢٥) كانت اسباب المعارضة : اما الاقصاء عن الحكم او الاعتراض على تدخل « المكتب الثاني » في شؤون الحكم والسياسة .

(١٢٦) بعض اسباب تجديد الولاية نجدها في تصريحات بعض الزعماء والسياسيين آنذاك . صرح كمال جنبلاط بقوله : « نحن على سلاحنا . فاذا لم يتم التجديد فأننا سنفرض الرئيس الذي نريد . واذا فشلنا سنلجأ الى اثارة القلاقل » . (راجع جريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٦٤/٧/٤) . وصرح رشيد كرامي : « لا شهابية بدون فؤاد شهاب . والمعركة مستمرة . وان مصلحة لبنان تقضي بتعديل الدستور والتجديد لفؤاد شهاب («النهار» العدد الصادر في ١٩٦٤/٧/٧) وقالت الهيئة الوطنية في بيان لها : (راجع جريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٦٤/٧/٢١ : « ان الرئيس شهاب قد عزز الوحدة الوطنية واصلح الادارة وحافظ على العهود في مواقفه العربية والتزم بالحياد على الصعيد الدولي » . ولقد ايدت الاحزاب اليسارية التجديد ايضا (راجع جريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٦٤/٧/٢٨) .

الى الاصول أي الى قواعد التوازن الطائفي والسياسي التي وضعها الشيخ بشارة الخوري وانحرف عنها الرئيس شمعون ؟

الجواب ليس ايجابا كليا ولا نفيا قاطعا . فالرئيس شهاب اتبع ولا ريب ، بعض القواعد « الخورية » في الحكم كالتوازن الطائفي واشراك الزعماء الطائفيين التقليديين في الحكم (صبري حمادة ، كامل الاسعد ، صائب سلام ، رشيد كرامي ، جوزف سكاف ، سليمان العلي ، بشير العثمان) بل ذهب الى ابعد من بشارة الخوري في تقسيم الوظائف الادارية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وفي « دوزنة » التوازن الطائفي بدقة(١٢٧) ولكنه ادخل الى الميثاق الوطني بعدين جديدين هما : البعد الاجتماعي الذي كانت غايته التخفيف من حدة النزاعات الطائفية وتحديث الدولة الذي كانت غايته تحسين دور الادارة وفعالية السلطة التنفيذية لتأدية دورهما في الديمقراطية الحديثة .

هذا المزج بين « الطائفية المعقلنة » وتحديث الدولة ، بالاضافة الى ادخال الاهداف الاجتماعية الى مفهوم الازدهار الاقتصادي ، كانت تشكل المرتكزات الاربعة للميثاق الوطني كما طبقه فؤاد شهاب ، وقد ساعد هذا التطبيق على تأمين الاستقرار والوئام بين اللبنانيين .

لسوء الحظ ، هذا الوئام لم يستمر ولم يكن كاملا . ذلك ان « الطائفية المعقلنة » هذه ما لبثت ان فجرت تناقضات جديدة منها تخوف المسيحيين من فقدان السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية بعد ان اعطيت للمسلمين فرص التطور وبلوغ نوع من المساواة .

---

(١٢٧) لتأليف الحكومة كان يجب الاخذ بعين الاعتبار العناصر والعوامل التالية : تمثيل الطوائف الست الكبرى ، تمثيل المناطق ، تمثيل الاحزاب ، تمثيل الكتل النيابية . بعد هذا التمثيل المتوازن ، كان من المفروض تأمين توازن على مستوى توزيع الحقائب الوزارية العامة وفقا لقاعدة طائفية وسياسية تؤمن عدم طغيان فئة او طائفة او منطقة على الاخرى . فاذا اعطيت حقيبة المالية لمسيحي كان من المفروض اعطاء حقيبة الداخلية لمسلم ...

في وجه الاصلاح الاجتماعي والتخطيط الانمائي ، رفع المعارضون شعار الحرية الاقتصادية التي تشكل السبب الرئيسي للازدهار اللبناني ، كما برزت الحجة القائلة بعجز القطاع العام عن مجاراة القطاع الخاص في فعاليته .

في وجه سهر اجهزة الامن ، ولا سيما « المكتب الثاني » في الجيش ومراقبتهما للحركات الثورية ، رفع شعار الدفاع عن الحرية الفردية والديمقراطية .

في وجه سياسة الوفاق مع القاهرة والرئيس عبد الناصر ، رفع المعارضون شعار تعريض لبنان لمخاطر الاشتراكية والتعريب التي تهدد لبنان بالذوبان في المحيط العربي او الانقطاع عن الغرب وبالتالي فقدان خصائصه الحضارية .

صحيح ان اكثرية مجلس النواب وربما اكثرية الشعب كانت مرتاحة الى النهج الشهابي في الحكم ومؤيدة للاهداف التي يسعى اليها . ولكنه يصعب علينا الانكار بأن شعورا من الكبت السياسي ومن التململ كان يتفشى في الاوساط المسيحية . ولقد استغل بعض السياسيين الموارنة هذا الشعور ليثيروا حفيظة الرأي العام المسيحي ضد الشهابية ، معدين بذلك الاجواء التي تحولت ابتداء من عام ١٩٧٠ الى انقسامات وطنية عميقة الجذور .

هل يعني ذلك ان فؤاد شهاب ، في تطبيقه للميثاق على النحو الذي طبقه ، اخمد بعض النزاعات واثار اخرى ؟ ام علينا ان نسلّم بأن طبيعة الميثاق الغامضة والمزدوجة تفرض دائما ان لا ترضى فئة من اللبنانيين دون ان تغضبَ فئة اخرى ؟ أم ترى هي الاحداث الخارجية التي لا صلة للبنانيين فيها ، هي التي أثرت على تطبيق الميثاق ، واجبرت المسؤولين اللبنانيين على تغيير طريقة تطبيق الميثاق وفقا للظروف والاوضاع الراهنة ، وحالت دون عثورهم على صيغة لهذا الميثاق ، ثابتة ونهائية ؟

في مطلق الاحوال ، جاء فؤاد شهاب الى الحكم والبلاد منقسمة طائفيا وفي حالة نزاع مسلح . فاستطاع اقالتها من عثرتها وسلمها بعد ست سنوات ، الى خلفه ، دولة مزدهرة متماسكة ، يسودها الوئام الوطني . فاذا كان هذا الانجاز قد تم باسم الميثاق الوطني وتحت شعاره ، فذلك يعني انه اعطى الميثاق الوطني محتوى جديدا يختلف عن المحتوى الذي اعطاه اياه سلفه ، باعتبار ان خاتمة العهدين لم تكن واحدة .

د – في عهد شارل حلو (١٩٦٤ – ١٩٧٠)

اكثر المراقبين السياسيين اعتبروا الرئيس شارل حلو امتدادا لولاية فؤاد شهاب . ففؤاد شهاب هو الذي اختار شارل حلو لبخلفه ، والاكثرية التي انتخبته رئيسا كانت اكثرية شهابية في المجلس النيابي . ولقد احتفظ الرئيس حلو حوله بمعظم الموظفين والاعوان الذين كان الرئيس شهاب قد اختارهم ليعاونوه ، كما اعتمد على «المكتب الثاني» لمساعدته في تنفيذ سياسته التي أكدّ في أكثر من مناسبة انها استمرار للنهج الشهابي(١٢٨) .

سياسيا ، تعاون الرئيس حلو ورشيد كرامي ، زعيم الاكثرية الشهابية في المجلس ، ومع الحاج حسين العويني ، القريب من الشهابيين ، كما حافظ على التوازن السياسي–الوطني الذي كان

---

(١٢٨) رغم كل هذه الظواهر فان ثمة جدلا قام حول حقيقة علاقة الرئيس حلو بالشهابية والشهابيين . فبينما اعلن الرئيس حلو في خطاب تسلمه سلطته انه سينهج نهج « سلفه الكبير » ، وبالرغم من انه استدعى المعاونين الاساسيين للرئيس شهاب الى القصر الجمهوري ليعاونوه (الياس سركيس واحمد الحاج) فأنه ما لبث ان انفتح على المعارضة واهمل المشاريع الاجتماعية والانمائية التي كان الرئيس شهاب قد اطلقها . مما ادى الى تدهور العلاقات بينه وبين سلفه . وظل ضباط المكتب الثاني يلعبون دور الوسيط بينه وبين الرئيس السابق ، مما اعطى لهم اهمية كبيرة على الصعيد السياسي وتأثيرا مباشرا على الاحداث ، وادى الى استغلال المعارضة لهذه الظاهرة وتهديم الشهابية ككل . ولقد ترك الرئيس حلو الامور تتفاعل بشكل طبيعي ملتزما موقفا حياديا في الظاهر ، ومشجعا للمعارضة في السر ، لا سيما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ .

الرئيس شهاب قد اقامه باشراكه كل من كمال جنبلاط وبيار الجميل في كل الحكومات .

ان شارل حلو، بصفته من تلامذة الشيخ بشارة الخوري ومدينا برئاسته لفؤاد شهاب ، طبق الميثاق الوطني بشكل مكّنه من المحافظة على الوئام الوطني وذلك بالرغم من تجدد النزاعات الطائفية وتصعيدها من قبل أيد عربية واجنبية . الا ان البعض يقول بأن هذه السياسة غير الواضحة التي اتبعها شارل حلو هي التي وضعت لبنان على المنزلق الذي ادّى الى انفجار ١٩٧٥ .

في الواقع ، لم يكن عهد شارل حلو عهدا سهلا وهادئا . فهزيمة عبد الناصر عام ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية وتحول الحركات القومية والثورية نحو الراديكالية والماركسية ، واتخاذها لبنان مركزا لنشاطها ، كل ذلك جعل من فترة ١٩٦٤ــ١٩٧٠ ، فترة صعبة . فالوحدة الوطنية اللبنانية المرتكزة على التوازن الدقيق بين العروبة والكيانية، وبين المصالح الفئوية والطائفية، لم يكن باستطاعتها الصمود امام ردود فعل الاجيال اللبنانية والعربية ازاء هزيمة ١٩٦٧ العسكرية. وكما ان التيار القومي الوحدوي ــ الاشتراكي شكّل ردة الفعل الطبيعية على هزيمة ١٩٤٨ ، فان تيارا راديكاليا ماركسيا ثوريا ومعاديا للامبريالية الغربية ومركزا على الثورة الفلسطينية ، شهد النور بعد هزيمة ١٩٦٧ ، متخذا من لبنان مستقرا ومنطلقا له . وعلى غرار ما حدث في الخمسينات فقد أثار هذا التيار ردود فعل في الاوساط البورجوازية الرأسمالية والمتطلعة الى الغرب وهي في اكثريتها مسيحية ، وترجمت احدى ردات الفعل في قيام ما سمي بالحلف الثلاثي الذي ضم ثلاثة احزاب مارونية هي الكتلة الوطنية (ريمون اده) ، الوطنيون الاحرار (كميل شمعون) والكتائب (بيار الجميل) .

من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠ ، اصبحت مشكلة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان الشاغل الاول للاوساط السياسية وللدولة . فأخذت مختلف الاوساط تطرح الميثاق الوطني على بساط البحث . غير ان « دبلوماسية » شارل حلو وتفهم جمال عبد الناصر للمشكلة اللبنانية ، ساعدا على ابقاء الميثاق الوطني . ولقد ساعد الشهابيون في الحكم

وفي الادارة وفي الاجهزة الخاصة على تدعيم الميثاق وسدّ كل الثغرات التي كانت تفتح فيه ، باللجوء الى تدابير وخطوات لا تعتبر كلها « مثالية في ديمقراطيتها » .

لقد كانت المشاكل العربية أهمّ ما اعترض الرئيس شارل حلو في تطبيقه للميثاق الوطني . ولكن حتى بدون هذه المشاكل العربية الطارئة وبصرف النظر عن هزيمة ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية ، فأن الرئيس شارل حلو ما كان ليطبق الميثاق الوطني كما طبقه الرئيس فؤاد شهاب .

ذلك ان الرئيس شهاب كان يؤثر ابقاء الحكومات اطول مدة ممكنة في الحكم ، بينما كان الرئيس حلو ميالا الى احداث تعديل وزاري موسمي . كان الرئيس شهاب يفضل التعاون مع زعيم سني واحد (رشيد كرامي) ، بينما اختار الرئيس حلو طريقة بشارة الخوري التي تقضي بتدوير رئاسة الحكومة بين اكبر عدد من الزعماء المسلمين . خلال عهد الرئيس حلو برزت مشكلة المشاركة الفعلية للمسلمين في الحكم كردّة فعل على هذا « التدوير » الوزاري واصبحت تهدد الميثاق الوطني والنظام السياسي القائم .

يلخص فادي تيان ، في اطروحته عن « السلطة التنفيذية في لبنان »[١٢٩] ، علاقة رئيس الجمهورية برئيس الحكومة في عهد الرئيس حلو بهذه العبارات : « في عام ١٩٦٤ ، اثر الانتخابات النيابية، آثر الرئيس حلو تكليف الحاج حسين العويني تأليف الحكومة ، بدلا من صائب سلام او رشيد كرامي اللذين كانا قد فازا في الانتخابات . وقد ألّف الحاج حسين العويني ، وهو من خارج المجلس ، الحكومة من وزراء شهابيين وكتائب ووزير ينتمي الى الكتلة الوطنية .

قدم الحاج حسين العويني استقالة حكومته عام ١٩٦٥ بعد ان اتهم الشهابيون وزير الداخلية ، آنذاك ، بمساعدة خصمهم ، ريمون اده ، في الانتخابات النيابية الفرعية . ولقد طرحت استقالته ، دون استشارة الوزراء ورغم حيازته لثقة المجلس ، مشكلة جديدة من

(١٢٩) جامعة القديس يوسف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، عام ١٩٧٠ .

مشاكل الحكم وهي تلخص بهذا السؤال : هل يحق لرئيس الحكومة ان يستقيل دون موافقة الوزراء ورئيس الجمهورية ؟

كلف رشيد كرامي ، بصفته زعيم الاكثرية النيابية الشهابية تأليف الحكومة الجديدة ، ولكنه ازاء معارضة كمال جنبلاط آثر تأليف حكومة من خارج المجلس . ولكن حكومة رشيد كرامي ما لبثت ان استقالت تحت ضغط النواب المستوزرين وصرح رئيسها بقوله : « ان النظام الديمقراطي البرلماني يحملني على تقديم استقالة حكومتي لأفسح في المجال امام قيام حكومة نيابية كما تريد اكثرية النواب » . ويعلّق فادي تيان على هذه الحادثة بقوله : « الوقائع صحيحة ولكن الاعذار واهية اذ كان على الرئيس كرامي وفقا للاصول الديمقراطية البرلمانية ، ان يتقدم من مجلس النواب مدافعا عن سياسة حكومته » .

ولعل الظاهرة الاكثر غرابة في « رقصة » الحكومات هذه ، في عهد شارل حلو ، هو ان رشيد كرامي ، بعد تقديم استقالة حكومته الاكسترا ـ برلمانية ، كان ينتظر تكليفه تأليف الحكومة الجديدة نظرا لحيازته على تأييد اكثرية المجلس ، الا انه فوجىء بتكليف عبدالله اليافي ـ ولم يكن عضوا في المجلس ـ تأليف الحكومة الجديدة . لقد أراد الرئيس حلو ، باختياره عبدالله اليافي ، ان يكرس حقا اعطاه الدستور لرئيس الجمهورية وهو حق تعيين رئيس الحكومة ، وان يعلن عن عزمه على ممارسة صلاحياته كرئيس للجمهورية . هذه البادرة ، أدّت الى اغضاب رشيد كرامي الذي انتقدها علنا في مجلس النواب واتهم رئيس الجمهورية بالخروج عن الاعراف الدستورية التي تقضي عليه القيام باستشارة النواب قبل التكليف .

يعلق فادي تيان على ذلك بقوله : « ان تعيين عبدالله اليافي رئيسا للحكومة ، يدل على السلطة الكبيرة التي يملكها رئيس الجمهورية في الحياة السياسية اللبنانية . فبالنظر الى التعددية الطائفية ، بدا رئيس الجمهورية ، الماروني ، في تفرده بتعيين رئيس الحكومة ، وكأنه يفرض على المسلمين قيادتهم » .

الا ان الرئيس حلو ما لبث ان استدعى رشيد كرامي الى الحكم ،

بعد ان ادرك انه لا يستطيع ان يحكم بدون رضى الاكثرية النيابية و« القوى » الشهابية .

في المجلس النيابي الجديد الذي انبثق من انتخابات ١٩٦٨ ، التي خسر فيها الشهابيون الاكثرية المطلقة في المجلس ، حاول الرئيس حلو تأليف حكومة تعكس ميزان القوى الجديد في المجلس ولكنه اصطدم بالقوى الشهابية . الامر الذي حمله على تقديم استقالته ، في مناورة بارعة ، ساعدته على تجاوز « الفيتو » الشهابي وتأليف حكومة استثنائية من اربعة وزراء : (العويني ، اليافي ، الجميل ، اده) .

غير ان هذه الحكومة ما لبثت ان استقالت اثر الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي ، وكلف رشيد كرامي تأليف الحكومة الجديدة . الا انه في ربيع ١٩٦٩ وعلى اثر اصطدام بين المقاومة الفلسطينية وقوات الامن الداخلي اللبنانية، قدم رشيد كرامي استقالة حكومته . وانقسمت البلاد طائفيا في هذه الازمة . فلم يشأ رئيس الجمهورية قبول الاستقالة او رفضها ، اذ ادرك ان البلاد كانت على حافة الهاوية ، وان كل محاولة او مناورة سياسية تقليدية كان من شأنها نقض الميثاق الوطني ، وما يستتبع ذلك من اخطار(١٣٠) .

استمرت الازمة الوزارية تسعة اشهر ظلت خلالها البلاد بدون حكومة ، تصرف امورها الحكومة المستقيلة .

في ٣٠ ايار ١٩٦٩ وجه الرئيس حلو « رسالة الى اللبنانيين » أكّد فيها « حق رئيس الجمهورية في ممارسة ما يمليه عليه قسمه الدستوري عندما يكون استقلال البلاد وسلامتها وسيادتها في خطر » . هذه الرسالة أبرزت انقسام البلاد الى فريقين ، « فمن جديد عبَّر المسيحيون في لبنان ، بلسان رئيس الجمهورية الماروني عن رفضهم لموقف المسلمين ، وكان من المفروض ايجاد حلقة جديدة لجمع اطراف الميثاق الوطني »(١٣١) .

---

(١٣٠) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٥١ .

(١٣١) المرجع ذاته ، ص ٥٥٢ .

ولم تنته الازمة الا بعد ان تدخل الرئيس جمال عبد الناصر وجامعة الدول العربية ، فذهب قائد الجيش اللبناني الى القاهرة حيث وقّع مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات ، « اتفاقية القاهرة » ، هذه الاتفاقية التي ابقيت نصوصها سرية ، وكانت كافية لزرع القلق في نفوس المسيحيين ، اذ كرست حق الفدائيين الفلسطينيين في ممارسة نضالهم المسلح انطلاقا من الاراضي اللبنانية .

كانت هذه الاتفاقية وحملة التجريح للشهابية التي شنها زعيمان مارونيان بارزان (كميل شمعون وريمون اده) وشاركهما فيها البطريرك الماروني ، بالاضافة الى المعارضة التي حركها زعماء مسلمون ومسيحيون تقليديون ابعدوا عن الحكم ، كافية لحمل الرأي العام المسيحي على معارضة عودة فؤاد شهاب الى الحكم عام ١٩٧٠ . اما الرأي العام الاسلامي الذي ظل مؤيدا لفؤاد شهاب طوال سنوات ، ما لبث ايضا ان لحق به بعض الفتور بسبب تأثير الاحزاب اليسارية والمقاومة الفلسطينية عليه ، وذلك لمعارضتها « للمكتب الثاني » الذي كان يقف في وجه نشاطاتها . اضف الى ذلك ان معظم الزعامات التقليدية الشيعية والسنية ، كانت مستاءة من الحكم الشهابي المستند الى ضباط الجيش والتقنوقراطيين .

ولكن بالرغم من هذه المعارضة الواسعة النفوذ فأن عودة الرئيس فؤاد شهاب الى الحكم كانت تشكل في نظر عدد كبير من اللبنانيين ، فرصة اخيرة لانقاذ الوحدة الوطنية . الا ان الرئيس حلو كان ، على ما يبدو ، يرى غير ذلك اذ ساعد ، بشكل خفي، ولكن اكيد، المعارضة. ففي نظره كانت عودة الشهابية تعني « عودة العسكر »(١٣٢) .

في ٤ تموز ١٩٧٠ اعلن فؤاد شهاب عزوفه عن ترشيح نفسه للرئاسة(١٣٣) ، « منسجما بذلك مع نفسه ، اذ كان يرى من الصعب

(١٣٢) من تصريحات ريمون اده في تلك الاثناء قوله : « هنالك ثلاثة اخطار تهدد لبنان : الشيوعية والصهيونية والشهابية » . (راجع جريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٧٠/٦/١) .
(١٣٣) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق ، ص ٥٥٣ .

تحقيق اهدافه بدون اجماع لبناني ، في الوقت الذي كان الرأي العام المسيحي يعارضه »(١٣٤) .

اختارت الاكثرية الشهابية الياس سركيس ، حاكم البنك المركزي ، مرشحا لها واختارت المعارضة سليمان فرنجية ، ففاز هذا الاخير بصوت واحد .

اعتبر انتخاب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية هزيمة للشهابية وانتصارا مسيحيا . فاشتعلت الجبال بالطلقات النارية احتفالا بانتخابه .

لقد كان عهد شارل حلو عهد ازدواجية سياسية واضحة . وكان الميثاق الوطني يطبق بطريقتين مختلفتين متوازيتين حينا ، ومصطدمتين احيانا ، فالاكثرية النيابية الموالية لفؤاد شهاب و«المكتب الثاني» الشهابي ، كانا يسهران على تنفيذ الطريقة الشهابية في المحافظة على الوحدة الوطنية اي تأليف حكومة تقليدية مؤلفة من سياسيين مسيحيين معتدلين مع ممثلين عن الكتائب والحزب الاشتراكي ، وذلك على اساس برنامج انماء اقتصادي واجتماعي مستوحى من دراسة « ايرفد » ومرتكز على توازن طائفي واداري ـ سياسي دقيق .

اما الرئيس حلو فبالرغم من انه لم يكن مبدئيا معارضا لهذا النهج في تطبيق الميثاق الوطني ، الا انه كان يرى التوازن السياسي قائما على أسس مختلفة ، نظرا لاقتناعه بأن الرأي العام المسيحي كان يعارض هذا النهج .

هل كان الرئيس حلو بانفتاحه على المعارضة ، يسعى الى تخفيف حدة توتر الرأي العام المسيحي وبالتالي الى انقاذ الوحدة الوطنية ؟ أم انه غرق في المشكلة الفلسطينية والنزاعات العربية ، بعد عام

(١٣٤) في البيان الذي اصدره اعلن فؤاد شهاب « ان لا اصلاح في البلاد بدون تغيير في النظام السياسي ، وان البلاد في الوقت نفسه هي غير مؤهلة لقبول هذا التغيير » .

١٩٦٧ ، فأصبحت كل الاعتبارات الداخلية ثانوية ، فلم يشعر ، وهو يحاول سد الثغرات الخارجية ، ان الميثاق الوطنيَ كان يهترىء من الداخل ايضا ؟

لقد نجح شارل حلو ، لا ريب ، في ابقاء الوحدة الوطنية قائمة حتى نهاية ولايته ولكنه تركها معلقة بخيط رفيع .

حتى عام ١٩٧٠ كان لبنان ، في الظاهر ، محكوما بالميثاق الوطني، اما في الواقع فأن كل عوامل واسباب النزاعات التي سوف تقوده الى الحرب الاهلية كانت قد توفرت .

التعبير النظري والرسمي عن السياسة الداخلية

الخطاب الذي كان يلقيه كل رئيس للجمهورية عند قسمه اليمين الدستورية كان يتضمن مبدئيا(١٣٥)، الخطوط الكبرى للسياسة التي ينوي اتباعها. كذلك كانت بعض الاعياد او الاحتفالات(١٣٦) مناسبة ليجدد رئيس الجمهورية الاعراب عن سياسة الدولة . ولقد كانت خطب كل رئيس للجمهورية تجمع قبيل نهاية ولايته ، في كتاب يصدر عن وزارة الاعلام .

اما بالنسبة لرئيس الحكومة فان « البيانات الوزارية » كانت تشكل المناسبة التي يعبر فيها عن مبادىء وخطوط السياسة التي تنوي حكومته اتباعها . ولقد جمعت هذه البيانات الوزارية في كتاب صدر عام ١٩٦٥(١٣٧) .

من مطالعة خطب رؤساء الجمهورية والبيانات الوزارية ، يمكننا استخلاص الخطوط الكبرى المبدئية او النظرية للسياسة الداخلية التي اتبعتها الدولة منذ عام ١٩٤٣ ، تطبيقا للميثاق الوطني ، كما

---

(١٣٥) كل رؤساء الجمهورية مكثوا ست سنوات في الحكم باستثناء الشيخ بشارة الخوري الذي جددت ولايته ولكنه لم يكملها ، فمكث في الحكم تسع سنوات .

(١٣٦) العيد الوطني في ٢٢ تشرين الثاني ، رأس السنة ، تخريج الضباط في المدرسة الحربية .

(١٣٧) « البيانات الوزارية » جان ملحمه ـ منشورات خياط ـ بيروت ، ١٩٦٥ .

يمكننا استخلاص اكثر من تعبير عن هذه السياسة الداخلية(١٣٨) .

أ ـ المواضيع العامة للسياسة الداخلية كما يمكن استخلاصها من خطب رؤساء الجمهورية

أهم المواضيع التي كانت تتردد بصورة دائمة في خطب رؤساء الجمهورية هي : الحرص على التوازن الطائفي ، احترام الدستور ، المحافظة على النظام البرلماني ، المحافظة على الاقتصاد الحر .

أ ـ كان لكل رئيس للجمهورية موضوع هام يركز عليه، فبالنسبة للشيخ بشارة الخوري : احترام الدستور . لكميل شمعون : الاقتصاد الحر والديمقراطية . لفؤاد شهاب : الانماء والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية والاصلاح الاداري. لشارل حلو : العدالة الاجتماعية المرهونة بالازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي . لسليمان فرنجية : تطبيق القانون وتوظيف الرساميل .

ب ـ هذه المواضيع الهامة لم يكن التركيز عليها يعود الى قناعات الرؤساء الشخصية فحسب ، بل ايضا الى الظروف الموضوعية التي كانت تحيط بحكمه . فالشيخ بشارة الخوري لم يركز على القضية الاجتماعية لانها لم تكن قضية ملحة في الفترة التي تلت الاستقلال والحرب العالمية الثانية . اما كميل شمعون فقد جاء على اثر «انقلاب ابيض» موجه ، مبدئيا ، ضد الفساد ولذلك فلقد ركز في خطبه على الاصلاح الاداري والانتخابي . واما فؤاد شهاب فلقد جاء الى الحكم على أثر ثورة مسلحة فكّكت الميثاق الوطني ، لذلك فان المشكلة

(١٣٨) ملاحظة اولى : ان رؤساء الجمهورية لم يدرجوا على كتابة خطبهم بأنفسهم باستثناء الشيخ بشارة الخوري وشارل حلو . اما سائر الرؤساء فانهم كانوا ينصون على أحد الكتاب او الموظفين القريبين الافكار الرئيسية ، فيتولى صياغتها . ولذلك فان بعض ما ورد في هذه الخطب يمكن ان تكون من بنات افكار الكاتب او الموظف المذكور اعلاه ، الا ان تبني الرؤساء لها كان يعطيها الطابع الرسمي .
ملاحظة ثانية : خطب رؤساء الجمهورية كانت تتضمن مبادىء عامة وخطوطا كبرى . اما تفاصيل المشاريع فيجب البحث عنها في البيانات الوزارية .

الاجتماعية شغلت باله وركز على الانماء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتحديث الدولة . شارل حلو كان الرئيس الوحيد الذي جاء الى الحكم بدون أزمة ، لذلك فقد استمر في تنفيذ النهج الشهابي، الا ان الازمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد ، بعد حادث بنك انترا ، جعلته يركز كثيرا على الناحية الاقتصادية ، بينما ركز سليمان فرنجية على الديمقراطية والحرية الاقتصادية ، باعتباره انتخب ضد مرشح الشهابية ، التي صورها البعض بأنها تحدٍّ من هذه الحرية .

ج ـ من هنا يمكننا القول بأن الخطوط الكبرى للسياسة الداخلية ، كما تبرز من خلال خطب رؤساء الجمهورية ، لمدة ثلاثين عاما من تطبيق الميثاق الوطني ، هي :

- احترام الدستور
- المحافظة على التوازن الطائفي
- الحرص على الوحدة الوطنية ، أي الوئام بين الطوائف
- الابقاء على الاقتصاد الحر
- العدالة الاجتماعية
- التنمية الاقتصادية والتخطيط
- المحافظة على النظام البرلماني
- الحرص على الديمقراطية والحرية السياسية .

ب ـ السياسة الداخلية كما حددتها البيانات الوزارية

٤٧ حكومة تعاقبت على الحكم في ٣٢ عاما بعد الاستقلال ، رأستها ١١ شخصية سياسية سنية اختيرت من بين النواب او من خارج المجلس(١٣٩) . معدل عمر الحكومات تراوح بين ٦ اشهر و٢٤

(١٣٩) رؤساء الوزارة الذين تعاقبوا على الحكم منذ ١٩٤٣ هم : رياض الصلح ، عبد الحميد كرامي ، سعدي المنلا ، سامي الصلح ، حسين العويني ، عبدالله اليافي ، خالد شهاب ، صائب سلام ، رشيد كرامي ، تقي الدين الصلح ، رشيد الصلح . ثلاثة آخرون هم : ناظم عكاري ، وامين الحافظ ، ونور الدين الرفاعي ، عينوا رؤساء وزارة ولكنهم لم يدلوا ببيانات وزارية . ثمة رئيس وزراء مسيحي واحد هو اللواء فؤاد شهاب ، الذي عينه الشيخ بشارة الخوري عند استقالته عام ١٩٥٢ .

شهرا . وما من حكومة قدمت استقالتها بعد حجب الثقة عنها في المجلس كما ينص الدستور . بعد تأليف كل حكومة كان رئيسها يتقدم من المجلس النيابي ببيان وزاري يطلب على اساسه الثقة من النواب . البيان الوزاري لم يكن من وضع رئيس الحكومة بل كان يشترك اكثر من وزير في صياغته ، قبل ان يقرأ على الوزراء ويوافقون عليه ، بحضور رئيس الجمهورية .

كل بيان وزاري كان ، في خطوطه الكبرى ، تكرارا للبيانات الوزارية السابقة . الا انه باختلاف الرؤساء والعهود ، كانت بعض الافكار تختلف او بعض البرامج تبرز . وكان بعض رؤساء الوزراء ، رغم اتفاقهم المبدئي مع رئيس الجمهورية ، حريصين على ابراز مواقف خاصة تمليها عليهم صفتهم كممثلين للمسلمين ، وكانت ازدواجية السلطة التنفيذية تسمح بذلك . فبعض خطوط البيان الوزاري كانت تبررها الصفة التمثيلية لرئيس الحكومة اما المواقف الاخرى فكان مبررها ان الحكومة مؤلفة من ممثلين عن سائر الطوائف لا من كتلة حزبية واحدة . فالبرنامج الوزاري ، في النتيجة ، كان مجموعة او خلاصة مطالب مختلف الطوائف .

أ - في عهد الشيخ بشاره (١٩٤٣ - ١٩٥٢)

ركز رياض الصلح في اول بيان وزاري(١٤٠) على نقاط اساسية ثلاث هي : « تقريب قلوب اللبنانيين الى بعضها البعض » ، محاربة « الروح الطائفية » ، « تنظيم الاستقلال » . النقاط الهامة الاخرى كانت « تشجيع الصناعة» ، « تعميم التعليم المجاني » ، « توحيد البرامج المدرسية » ، « ارساء العدالة الاجتماعية » .

اما عبد الحميد كرامي فقد ركز في بيان حكومته(١٤١) على : « الاصلاح المالي والاداري » وعلى « تنظيم العلاقات بين رب العمل والعامل » .

(١٤٠) بيان ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ ، وهو البيان الاستقلالي الشهير .
(١٤١) ٩ ايار ١٩٤٥ .

سامي الصلح(١٤٢) أكد عزم حكومته على « ارساء العدالة الاجتماعية » وتنفيذ برنامج للطرقات والماء والكهرباء .

سعدي المنلا(١٤٣) وعد بتعديل قانون الانتخابات النيابية ونظام التعليم ، كما وعد بالحد من التعيين الاعتباطي للموظفين وباصلاح النظام الضرائبي وبوضع قانون للعمل .

رياض الصلح في بيان حكومته الثانية(١٤٤) وعد بمعالجة مشكلة المغتربين ، كما قال ان الاستقلال غايته تحرير الشعب من الفقر والجهل والمرض . واكد ان الاصلاح هو مطلب عام .

في بيان حكومته الثالثة(١٤٥) وعد رياض الصلح بوضع قانون جديد للانتخابات منسجم مع روح الاستقلال . كما وعد بتعزيز الديمقراطية والحرية وبتشجيع قيام احزاب سياسية بعد انتهاء مرحلة الصراع ضد الاجنبي .

في بيان حكومته الرابعة(١٤٦) وعد رياض الصلح بالغاء القاعدة الطائفية من الانتخابات البلدية ، كما وعد باصلاح الادارة والمحاسبة العامة وبسنّ قانون لخدمة العلم .

في بيان حكومته الخامسة(١٤٧) وعد رياض الصلح بتحسين حالة القضاء ، بتعزيز الجيش وقوى الامن ، « بوضع سياسة تربوية تؤمن للشباب اللبناني ثقافة وطنية » .

في اول حكومة ألفها بعد رياض الصلح ابرز عبدالله اليافي(١٤٨) في بيانه تشجيع القطاعات الاقتصادية والصناعية ، كما ابرز احترام حرية التجارة واصلاح النظام الضرائبي بحيث تستخدم وارداته

(١٤٢) ٢٢ آب ١٩٤٥ .
(١٤٣) ٢٢ ايار ١٩٤٦ .
(١٤٤) ١٤ كانون الاول ١٩٤٦ .
(١٤٥) ٧ حزيران ١٩٤٧ .
(١٤٦) ٢٧ تموز ١٩٤٨ .
(١٤٧) اول تشرين الاول ١٩٤٩ .
(١٤٨) ٧ حزيران ١٩٥١ .

لتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما وعد بانشاء جامعة لبنانية ، وتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية ووضع مشروع للضمان الاجتماعي(١٤٩) . كما وعد بتحقيق لامركزية الادارة .

سامي الصلح في بيان آخر حكومة من حكومات عهد الشيخ بشارة الخوري ، تحدث عن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ، عن اللامركزية الادارية وعن تعزيز الجيش اللبناني .

ب - في عهد كميل شمعون (١٩٥٢ - ١٩٥٨)

خالد شهاب ، أول رئيس وزارة في عهد كميل شمعون اعلن في بيانه الوزاري عزم الحكومة على « محاربة البطالة وتحقيق تدريجي للضمان الاجتماعي ، وعن انشاء مصرف للانماء الصناعي وعن وضع ضريبة دخل تصاعدية » ، كما وعد بتنفيذ التدريب العسكري في المدارس وتعديل قانون الانتخابات على اساس الدائرة المنفردة ، كذلك وعد بتحقيق لامركزية الادارة وانشاء مجلس للتخطيط والانماء الاقتصادي وسن قانون خاص لمقاومة الاثراء غير المشروع(١٥٠) .

صائب سلام في اول حكومة ألّفها حدد النقاط الاساسية لبرنامجه الوزاري بما يلي(١٥١) : المحافظة على الحريات العامة ، تدعيم النظام البرلماني ، الامن ، العدالة والسلام ، بالاضافة الى تطهير الادارة ووضع خطة اقتصادية تشجع وتضمن استثمار الرساميل الاجنبية . كما وعد بتحقيق العدالة الاجتماعية وبتعزيز الجيش .

عبدالله اليافي الذي عاد الى الحكم(١٥٢) وعد « باقامة التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، وبتخفيف الضرائب عن كاهل الطبقات المحرومة ، كما وعد بتخطيط اقتصادي وبوضع نظام للحياة الحزبية وتشجيع وانشاء شركات صناعية كبرى .

(١٤٩) لم ينشأ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الا في عام ١٩٦٤ أي بعد ١٣ سنة من هذا الوعد .

(١٥٠) في ١١ شباط ١٩٥٢ .

(١٥١) في ٣٠ نيسان ١٩٥٣ .

(١٥٢) في ١٦ آب ١٩٥٣ .

سامي الصلح جدّد ، بعد اليافي(١٥٣) الوعود ذاتها واضاف ثلاثة مشاريع جديدة هي : انشاء وزارة للتصميم ، زيادة عدد النواب(١٥٤) وبناء المساكن الشعبية .

رشيد كرامي عند تأليف اول حكومة له(١٥٥) جدد وعد الحكومة السابقة بزيادة عدد النواب ، وتحدث عن حقوق المسلمين وعن اللامركزية ، وعن اصلاح البرامج المدرسية وفقا لحاجات البلاد وعلى ضوء تعزيز الوئام الوطني . كما وعد بوضع ضرائب جديدة شرط الا يؤدي ذلك الى هروب الرساميل .

عبدالله اليافي ، من جديد في الحكم(١٥٦) تحدث عن انشاء مصرف للتسليف العقاري الطويل الامد ، وعن مشروع للضمان الاجتماعي ، وعن تعزيز الجيش وزيادة عدد النواب .

أما سامي الصلح ، فبعد تكليفه تأليف الحكومة ، اثر حرب السويس(١٥٧) خصص الجزء الاكبر من بيانه الوزاري للشؤون الخارجية . اما على الصعيد الداخلي فقد وعد بالمحافظة على الاقتصاد الحر ، وبتعديل قانون الانتخابات(١٥٨) .

في وزارته الثانية ، وعد سامي الصلح بانشاء مساكن شعبية وبوضع قانون الضمان الاجتماعي(١٥٩) .

وبعد التعديل الوزاري ، اثناء احداث ١٩٥٨ ، وعد سامي الصلح بمحاربة اعمال الشغب والمشاغبين وبتعجيل وضع الخطة الاقتصادية .

(١٥٣) في ١٦ ايلول ١٩٥٤ .

(١٥٤) كان قانون ١٩٥٣ قد خفض عدد النواب الى ٤٤ نائبا ، الامر الذي اغضب الاوساط السياسية .

(١٥٥) في ١٩ ايلول ١٩٥٥ ، وكان عمره ٣٥ سنة .

(١٥٦) في ١٩ آذار ١٩٥٦ .

(١٥٧) في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

(١٥٨) في ١٨ آب ١٩٥٧ .

(١٥٩) في ١٤ آذار ١٩٥٨ .

د – في عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨ – ١٩٦٤)

في أول حكومة تألفت(١٦٠) في عهد الرئيس فؤاد شهاب كانت برئاسة رشيد كرامي وسميت « حكومة الانقاذ الوطني » ، اذ تألفت بعد ستة اشهر من العصيان الطائفي المسلح(١٦١) . شعار هذه الحكومة كان « لا غالب ولا مغلوب » وتضمن بيانها الوزاري النقاط التالية :

– الميثاق الوطني هو طريق الحكومة وسياستها ، والوحدة الوطنية شعارها ورائدها

– يجب بناء دولة وفقا للمبادىء التي تضعها النخبة وتلائم مصلحة الشعب وطموح المواطنين

– الحرص على سيادة لبنان واستقلاله .

في عام ١٩٦٠ وعلى اثر الانتخابات النيابية ألف صائب سلام حكومته وجاء في بيانها(١٦٢) :

– انصاف المناطق المحرومة

– تخطيط الانماء الاقتصادي والاجتماعي

– اصلاح النظام الضرائبي وفقا لحاجات التطور مع احترام الاقتصاد الحر

– انشاء المساكن الشعبية

– تعزيز الجامعة اللبنانية .

رشيد كرامي ، بعد عودته الى الحكم ، وعد(١٦٣) :

– بمزيد من العدالة الاجتماعية لتخفيف الفروقات بين الطبقات والمناطق

---

(١٦٠) في ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨ .

(١٦١) تألفت من اربعة اعضاء هم : رشيد كرامي ، حسين العويني (عن المسلمين) ، ريمون اده وبيار الجميل (عن المسيحيين) .

(١٦٢) في ١٨ آب ١٩٦٠ .

(١٦٣) البيان الوزاري المدلى به في ٣١ تشرين الثاني ١٩٦١ .

– المحافظة على مبدأ الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية في اطار المصلحة العامة

– تخطيط الانماء

– اللامركزية

– رفع مستوى التعليم الرسمي .

د – في عهد شارل حلو (١٩٦٤ – ١٩٧٠)

في اول حكومة تألفت في عهد الرئيس شارل حلو اكد رئيسها الحاج حسين العويني(١٦٤) على :

– السياسة الاقتصادية التي توفق بين مصلحة لبنان : كالتخطيط والانماء والعدالة الاجتماعية وبين مقتضيات الازدهار الاقتصادي أي : الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية .

– على الصعيد الاجتماعي : العدالة الاجتماعية ، العقود الجماعية ، المساكن الشعبية ، التعاونيات .

في حكومته الثانية(١٦٥) وعد الرئيس العويني :

– الاصلاح الاداري وتطهير الادارة

– تعاون القطاع الخاص والقطاع العام في المشاريع الاقتصادية والانمائية

– مقاومة الاحتكارات

– حماية المستهلك

– اكمال ابنية الجامعة اللبنانية

– تعزيز الجيش .

---

(١٦٤) البيان الوزاري : بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٦٤ .

(١٦٥) البيان الوزاري بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٥ .

رشيد كرامي ، بعد عودته للمرة الرابعة الى الحكم ، اعلن في بيانه الوزاري(١٦٦) :

– ايمانه بالنظام الديمقراطي البرلماني والاقتصاد الحر
– اصلاح نظام الضرائب
– مزيد من العدالة الاجتماعية .

اما عبدالله اليافي ، فبعد انقطاع دام عشر سنوات استدعي الى الحكم واعلن في بيانه الوزاري(١٦٧) :

– مقاومة الاحتكارات والفوضى في الاقتصاد
– الوحدة الوطنية لا ترتكز على المساواة في الحقوق بل على الانماء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية
– يجب تطوير دور الدولة نحو مزيد من المساهمة في الانماء الاقتصادي .

رشيد كرامي ، بعد تأليفه حكومته السادسة اعلن في بيانه الوزاري(١٦٨) :

– تركيز الاقتصاد على أسس سليمة
– تعزيز « الديمقراطية الاجتماعية »(١٦٩)
– توسيع نطاق تطبيق الضمان الاجتماعي
– تعزيز وسائل الاعلام .

اما البيانات الوزارية التي ادلى بها عبدالله اليافي(١٧٠) ورشيد كرامي(١٧١) في عام ١٩٦٨ ، فأنها لم تأت بشيء جديد يستحق الاشارة

---

(١٦٦) في ٢٥ تموز ١٩٦٥ .
(١٦٧) ٢٧ نيسان ١٩٦٦ .
(١٦٨) في ٢٠ شباط ١٩٦٦ .
(١٦٩) لاول مرة ذكرت هذه العبارة في البيانات الرسمية .
(١٧٠) في ١٦ شباط ١٩٦٨ .
(١٧١) في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩ .

اليه في الحقل الداخلي ، نظرا لان السنتين الاخيرتين من عهد الرئيس حلو كانتا مليئتين بالمشاكل الخارجية والعربية .

٥ – في عهد سليمان فرنجية بعد ١٩٧٠

أعلن صائب سلام في أول حكومة ألّفها ، بعد عشر سنوات من الابتعاد عن الحكم ، عزم حكومته على(١٧٢) :

– وضع حدّ لتدخل الجيش في السياسة
– سن قانون لخدمة العلم
– تنفيذ اللامركزية
– تعميم الضمانات الصحية
– انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي
– اصلاح الادارة .

بعده ، اعلن تقي الدين الصلح في اول مرة يصل فيها الى الحكم في بيان حكومته(١٧٣) وكان النزاع الفلسطيني–اللبناني قد بدأ يستعر:

– سنّ قانون خدمة العلم قبل شهرين
– انشاء مجلس وطني للثقافة
– توسيع نطاق الضمان الاجتماعي الى الحقل الزراعي .

اما رشيد الصلح ، فقد أعلن بعد تكليفه تأليف الحكومة ، لاول مرة ايضا ، وكانت الاحزاب والقوى التقدمية واليسارية تؤيده ،(١٧٤) عن رغبة حكومته في :

– تعديل قانون الجيش لتأمين توازن وطني فيه(١٧٥)

---

(١٧٢) في ١٧ تشرين الاول ١٩٧٠ .
(١٧٣) في ٢٥ تموز ١٩٧٣ .
(١٧٤) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ .
(١٧٥) كانت القوى اليسارية والوطنية (الاسلامية) تتهم قيادة الجيش اللبناني آنذاك باشتراكها او مساعدتها في تأسيس ميليشيات الاحزاب المسيحية .

- تطبيق خدمـــة العلم
- انشاء مناطق صناعية
- حماية المستهلك
- انشاء بطاقة اعاشة لمقاومة غلاء المعيشة
- حلّ مشاكل السكن .

اما آخر حكومة تألفت في عهد الرئيس فرنجية فقـد رأسها رشيد كرامي الذي عاد الى الحكم بعد خمس سنوات من المعارضة ، وعلى أثر انفجار النزاع اللبناني ـ الفلسطيني ، وسميت حكومـة « الانقاذ الوطني » ، ووعدت في بيانها الوزاري(١٧٦) بـ :

- تطبيق خدمة العلم
- تعزيز الجيش وتأمين التوازن الوطني فيه
- حل مشكلة اكتساب الجنسية اللبنانية(١٧٧)
- تطوير النظام السياسي لبلوغ مجتمع العدالة والحرية .

من استعراضنا السريع هذا ، للبيانات الوزارية التي ادلت بها الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٤٣ ، يمكننا الخلوص الى الاستنتاجات التاليـة :

اولا : بعض المواضيع كانت تتكرر بشكل شبه دائم في كل البيانات الوزارية : الاصلاح الاداري ، العدالة الاجتماعية ، تعزيز الجيش ، تعديل قانون الانتخابات ، تحقيق اللامركزية ، تطبيق خدمة العلم ، رفع مستوى التعليم الرسمي .

هذا التكرار يدل من جهة على حرص كل الحكومات على تلبية حاجات مفقودة . ولكنه يدل من جهة ثانية على عجز كل الحكومات عن تحقيق هذه الاصلاحات الاساسية التي تشكل الحد الادنى من الانجازات في المجتمعات والدول الحديثة .

---

(١٧٦) في ١٥ تموز ١٩٧٥ .

(١٧٧) كان هنالك شكوى دائمة في الاوساط الاسلامية من ان الجنسية اللبنانية تمنح بسهولة أكبر للمسيحيين .

ثانيا : بعض المواضيع التي كانت احدى الحكومات تعد بها لم تكن تنفذ الا بعد سنوات عديدة وعلى يد حكومة اخرى ، كالضمان الاجتماعي مثلا ، الذي وعد به في عام ١٩٥١ وبدأ تنفيذه عام ١٩٦٤ ، او كالتخطيط والانماء ، او كخدمة العلم التي لم تنفذ ابدا .

ثالثا : كل عهد رئاسي كان يبدأ بوعود تدل على تطور الواقـع الاقتصادي والاجتماعي . ففي عام ١٩٤٣ كان الحرص على وحـدة اللبنانيين هو الموضوع الاساسي . ابتداء من عام ١٩٥٢ اصبح الانماء والتخطيط هما الموضوعين الرئيسيين . بعد ١٩٥٨ ، باتت الوحـدة الوطنية وبناء الدولة الحديثة والعدالة الاجتماعية تشغل بال الحكم . وبعـد ١٩٦٥ أخذت المشكلة الاجتماعية مـع خدمة العلم ، مركز الاهتمام الاول .

رابعا : بعض المواضيع التي كان ذكرهـا يتردد تـدل عـلى استمرارية القلق السياسي كاصـلاح قانون الانتخابات والاصـلاح الاداري واللامركزية .

خامسا : من مجمل هذه البيانات الوزارية يمكننا القول بأن الحكم في لبنان كان ، نظريا ، منذ ١٩٤٣ ، يسعى الى تحقيق الاهداف التاليـة :

- المحافظة على نظام الاقتصاد الحر
- السهر على الوحدة الوطنية
- احترام الدستور وتطبيقه
- المحافظة على النظام الديمقراطي البرلماني
- تعديل قانون الانتخابات النيابية باتجاه ارضاء اكبر عدد ممكن من القوى السياسية .

قبل ١٩٥٢ ، كانت الحكومات اللبنانية تعتقد ان توحيد كلمة اللبنانيين يتم عن طريق مقاومة النزاعات الطائفية . بعد ١٩٥٢ اصبح الازدهار الاقتصادي يشكل هدف الحكم الرئيسي . بعد ١٩٥٨ برزت المشكلة الاجتماعية وتحديث الدولة . من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ ، اصبح

الموضوع الرئيسي : التوازن بين مقتضيات العدالة الاجتماعية واسباب الازدهار . اما بعد ١٩٧٠ فكان الموضوع الرئيسي : تقوية الجيش والاصلاح الاجتماعي .

من هنا يمكننا ، ايضا ، القول بأن الحكومات اللبنانية اتبعت ، منذ الاستقلال سياسة داخلية متأرجحة بين المتناقضات التالية :

تناقض اول : كيف يمكن تدعيم الوحدة الوطنية من جهة وارضاء المطالب الطائفية التي لا يمكن ان يستجاب لها الا بتكريس الفروقات بين اللبنانيين ؟

تناقض ثان : كيف تمكن المحافظة على الاقتصاد الحر ، وهو مصدر الازدهار ، مع ارساء قواعد العدالة الاجتماعية التي تتطلب نوعا من التقييد للحرية الاقتصادية المطلقة .

تناقض ثالث : كيف يمكن بناء دولة حديثة وديمقراطية برلمانية أكثر عقلانية ، واقتصادا وطنيا اصلب دعائم ، في الوقت الذي يجب ارضاء الزعامات التقليدية والطائفية ـ العشائرية وحلفائهم كبار المتمولين ورجال المال والاعمال الذين تتعارض مصالحهم الآنية مع بناء دولة عصرية .

هل استمرت هذه التناقضات تشل فعالية الحكم لأن الصيغة التي وجدت عام ١٩٤٣ كان من شأنها ان تقود حتما اليها وان تكرسها؟ أم لأن الذين تسلموا الحكم بعد عام ١٩٤٣ ، اتخذوا صيغة الميثاق وجمدوها لكي يحافظوا على مصالحهم وامتيازاتهم ؟ أم ترى كان للدولة اللبنانية « سياسة عليا » سرية لا يؤتى على ذكرها في البيانات الوزاريـة ؟

من استعراضنا للمقاطع ذات المحتوى العقائدي « من خطب رؤساء الجمهورية » والبيانات الوزارية ، يمكننا القول بأن « عقيدة » الدولة اللبنانية بعد الاستقلال ـ اذا جاز التعبير ـ تلخص بما يلي :

اولا : ان الوحدة الوطنية (أو الوفاق الوطني بين الطوائف) كان منطلق كل حكومة وكل سياسة وغايتهما .

ثانيا : ان هذه الوحدة الوطنية هي منطلق الاستقلال وضمانته .

ثالثا : ان الاقتصاد الحر والنظام البرلماني والتوازن الطائفي هي المرتكزات الاساسية للنظام السياسي اللبناني .

رابعا : بعد عام ١٩٥٨ ادخل مرتكز جديد هو الانماء الاقتصادي والتخطيط والعدالة الاجتماعية ، كدعائم للوحدة الوطنية ، على ان تحل هذه الدعائم الجديدة محل المرتكزات التقليدية ، أي التوازن الطائفي والاقتصاد الحر والنظام البرلماني ، وتكون غايتها ، نظريا ، صهر الطوائف اللبنانية ، في بوتقة مجتمعية ملتحمة واحدة .

خلاصة : محاولة تحديد الميثاق الوطني انطلاقا من تطبيقه

حاولنا في الفصل الاول من هذا الباب الثاني ، ان نحدد محتوى الميثاق الوطني الذي تم الاتفاق عليه عام ١٩٤٣ ، اعتمادا على شهادات (تصريحات ، مقالات ، احاديث) اعطاها سياسيون شاركوا في الحياة الوطنية والسياسية اللبنانية ، قبل وبعد الاستقلال ، واعتمادا على دراسات او محاضرات اخصائيين في العلوم السياسية او القانون العام ، من لبنانيين وغير لبنانيين ، ممن حاولوا تحليل النظام السياسي اللبناني او « تنظيره » . ولقد التقت وجهات نظر السياسيين وعلماء السياسة حول بعض النقاط الاساسية . أما بشأن تحديدهم للمحتوى الحقيقي للميثاق ، فقد انقسموا الى مدرستين : مدرسة تعطي للميثاق محتوى طائفيا ومدرسة اخرى تعطيه محتوى وطنيا صرفا .

ولاحظنا ان هذا الخلاف الاساسي بين المدرستين وغيره من التباينات ، تعود الى ان كل شهادة او رأي تنبع من منطلق عقائدي او فكرة سياسية مسبقة ، ثم ان هذه التحديدات كانت تعطى في ظروف سياسية متأزمة ، أي في اوقات كان فيها الميثاق الوطني يجتاز مرحلة اعادة نظر او نقد ، الامر الذي يقودنا الى القول بأن هذه التحديدات للميثاق انما هي « تمنيات » أي ان المتحدثين عن الميثاق

ومحلليه كانوا يتحدثون عنه « كما يجب ان يكون » لا كما هو او كما تمّ الاتفاق عليه عام ١٩٤٣ .

لذلك كان لا بد من تتبع تطبيقات هذا الميثاق ، لتبصر مزيد من الحقائق عن محتواه . وللتمكن من ايجاد تحديد موضوعي له .

أ ـ محاولة تحديد محتوى الميثاق انطلاقا من السياسة الخارجية التي اتبعها لبنان من عام ١٩٤٣ الى عام ١٩٧٠

يمكننا القول بأن تطبيق الميثاق الوطني على صعيد السياسة الخارجية ، مرّ بعدة مراحل : ففي عهد الشيخ بشارة الخوري ، ترجم الميثاق بالمنجزات والخطوات التالية : استكمال الاستقلال ، جلاء الجيوش الاجنبية ، دخول لبنان جامعة الدول العربية ، الاشتراك في حرب فلسطين . حول هذه التطبيقات الاربع شبه اجماع لبناني (علني على الاقل) . اما التطبيقان اللذان انقسم حولهما اللبنانيون فكانا: الانفصال الاقتصادي عن سوريا ورفض لبنان دخول الاحلاف العسكرية الغربية .

بالنسبة للانفصال الاقتصادي عن سوريا ، اختار الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ما اعتبراه محققا للمصلحة اللبنانية العليا ، وذلك بالرغم من معارضة الاوساط الاسلامية اللبنانية التي رأت في هذا الانفصال تعزيزا للفكرة الانعزالية او على الاقل ابتعادا عن «وحدة المصير» العربي الذي كرسه ميثاق ١٩٤٣ وان لم يحدد اطاره الايديولوجي وشكله الجيو ـ سياسي . في نظر الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح لم يكن الانفصال خطوة تضعف من عروبة لبنان ، كما ارادها الميثاق ، باعتبار ان هذه العروبة ليست ذات اتجاه واحد أي ان المصالح الاقتصادية والوطنية اللبنانية انما هي امور يمكن المسلمين والمسيحيين في لبنان ان يتفقوا عليها . لقد انتقد السوريون والمسلمون موقف رياض الصلح ، باعتباره ممثلا للمسلمين ومناضلا قوميا عربيا ، ولكن رياض الصلح ، على ما يبدو ، كان مؤمنا بأن موقفه كان من شأنه تدعيم الوحدة الوطنية على اساس ان رئيس الحكومة

المسلم في لبنان ، من واجبه ان يفضل مصلحة لبنانية صرفة على مصلحة عربية عامة(١٧٨) .

اما رفض الشيخ بشارة الخوري لمشاريع الاحلاف الدفاعية العسكرية البريطانية ، فلقد كان يبرره ، ايضا ، الحرص على وحدة اللبنانيين الوطنية(١٧٩) .

لذلك يمكننا القول بأن الميثاق الوطني في هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٥٢ كان يعني : استكمال الاستقلال ، دخول جامعة الدول العربية ، رفض الاحلاف العسكرية الغربية او بتعبير آخر : السيادة التامة ، عدم الانحياز ، التضامن العربي والانفتاح الاقتصادي على الغرب . وكان من نتيجة هذا التطبيق ، على صعيد العلاقات العربية والدولية للميثاق ان نعم لبنان بتسع سنوات من الوئام الوطني .

في عهد كميل شمعون تبدلت معالم واتجاهات السياسة الخارجية تبدلا ملموسا اذ انحازت مع الغرب والتزمت بالانظمة العربية الموالية للغرب . وقد ادى ذلك الى انقسام اللبنانيين طائفيا ، أي الى اضعاف الوحدة الوطنية ثم الى نسفها عام ١٩٥٨ . في نظر المسلمين اللبنانيين ، لم يطبق كميل شمعون الميثاق الوطني أو طبقه بشكل غير صحيح ، لأن التضامن العربي يمرّ في نظرهم قبل الانفتاح على الغرب . اما في نظر المسيحيين(١٨٠) فان كميل شمعون انما سار في خط

---

(١٧٨) يبرر البعض الانفصال الاقتصادي بأنه كان نتيجة ضغط البورجوازية التجارية اللبنانية ، ذات العلاقات الاقتصادية والمالية مع الغرب ، التي رأت في السياسة الاقتصادية الموجهة التي اتبعتها سوريا بعد الاستقلال خطرا على مصالحها .

(١٧٩) عندما ابلغه السفير البريطاني رغبة حكومته في اشراك لبنان بالاحلاف العسكرية جمع الشيخ بشارة الخوري في قصر الرئاسة عددا من الشخصيات السياسية من مختلف الطوائف واطلعهم على المشروع فانقسم السياسيون بين محبذ ومعارض . وكان الانقسام شبه طائفي ، ومن اجل المحافظة على الوحدة الوطنية رفض المشروع البريطاني (راجع « حقائق لبنانية » ، الجزء الثالث) .

(١٨٠) عندما نقول « المسلمون » او « المسيحيون » انما نعني الرأي العام الطائفي بوجه عام .

الميثاق الوطني عندما عارض التيار القومي العربي الوحدوي الاشتراكي الذي تزعمه جمال عبد الناصر ، والذي أيده الاتحاد السوفياتي . لأن هذا التيار ، في نظرهم ، كان يطرح قضية الكيان اللبناني المستقل على بساط البحث ، ويضيفون ان دولا عربية عديدة ، كانت موالية للغرب ، باستثناء مصر وسوريا ، وان لبنان بالانحياز الى معسكرهم لم يخرج عن مبدأ التضامن العربي .

من مقابلتنا الحجج « المسيحية » بالحجج « الاسلامية » ، يمكننا الاستخلاص بأن الظروف الموضوعية العربية عام ١٩٥٥ ، كانت قد تغيَّرت عن الظروف التي وضع فيها ميثاق ١٩٤٣ . ففي ذلك العام كانت كل الدول العربية موالية للغرب . ولم يكن الاتحاد السوفياتي قد دخل الى حلبة الصراع في المنطقة ولم تكن اسرائيل موجودة والاجيال العربية لم تكن بعد قد وعت ابعاد المأساة الفلسطينية .

لذلك فأن كميل شمعون في اصراره على تنفيذ الميثاق كما اراد انما تجاهل التحولات الكبرى التي حصلت في المحيط العربي او خرج عن غاية الميثاق الاساسي وهي المحافظة على وحدة اللبنانيين واستقلالهم . لقد كان باستطاعته اتباع أي سياسة خارجية اخرى ، من شأنها المحافظة على وحدة اللبنانيين ، التي هي منطلق الميثاق وغايته(١٨١) .

من هنا يمكننا القول بأن السياسة الخارجية التي اتبعها كميل شمعون أدت الى نقض الميثاق الوطني ، لانه لم يأخذ بعين الاعتبار التطور الذي حصل في المحيط العربي وتأثيرها على الواقع اللبناني ، سياسيا واجتماعيا . ومن هنا ايضا **يمكننا القول بأن الميثاق الوطني**

---

(١٨١) في احدى جلسات مجلس النواب عام ١٩٥٧ قال وزير الخارجية آنذاك ، الدكتور شارل مالك ، مبررا دخول لبنان في مشروع ايزنهاور : « بين الخير والشر لا بد من اختيار الخير » . واجابه حميد فرنجيه ، باسم المعارضة : « الخير كل الخير هو ما يوحد بين اللبنانيين ، والشر كل الشر هو ما يصدع الوحدة الوطنية » .

ليس له محتوى جامد ومحدد نهائيا ، بل انه يقضي باتباع السياسة الخارجية الكفيلة بتدعيم أو على الاقل بالمحافظة على الوحدة الوطنية ؟

حتى اذا استعرضنا السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس فؤاد شهاب ، لاحظنا انها ترتكز على نوعين من المبادىء : تلك التي تعود الى عام ١٩٤٣ واخرى مستوحاة من الواقع العربي والدولي المتطورين . فالمبادىء « الثلاثأربعينية » ، هي : اولوية الوحدة الوطنية وافضلية التضامن العربي ورفض الاحلاف العسكرية الغربية ، اما المبادىء « الظرفية ـ الموضوعية » ، فكانت : حياد لبنان بين النزاعات العربية(١٨٢) ، عدم الانحياز الدولي ، الانفتاح على الغرب ، وبنوع خاص على فرنسا الديغولية ، ولكن بدون معاداة للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

اما الرئيس شارل حلو فلقد طبق صيغة « خورية ـ شهابية » للميثاق الوطني على صعيد العلاقات العربية والدولية . أي سياسة التضامن العربي ، الحياد بين الانقسامات العربية ، والانفتاح على الغرب والاولوية للوحدة الوطنية ، الا انه ابتداء من عام ١٩٦٧ ، اي العام الذي حصلت فيه تحولات جذرية في المعطيات السياسية والعقائدية العربية ، فأن هذا النهج التطبيقي الميثاقي ، اصطدم بصعوبات .

ذلك ان جمال عبد الناصر ، رغم هزيمة ١٩٦٧ ، ظل محتفظا بهالته وشعبيته في الاوساط الشعبية الاسلامية اللبنانية . الا ان هذه الاوساط اصبحت ايضا ميدانا لنشاطات القوى الراديكالية والثورية الماركسية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية . وكان ذلك عنصرا مستجدا لم يدخل في المعادلات الميثاقية .

---

(١٨٢) للذين كانوا يأخذون على الرئيس شهاب صداقته لعبد الناصر كان يقول : « انني أحكم بلدا نصف سكانه يحبون عبد الناصر ويعتبرونه بطلا قوميا وتجسيدا لآمالهم في التحرر من السيطرة الاجنبية . أوليس من واجبي ، ان لم يكن من قبيل الحكمة ان اسايره بنسبة ١٠ او ٢٠ بالمائة اكثر من سائر الانظمة العربية ، بصرف النظر عن موقفي من نضاله في سبيل العرب ، ونحن منهم » ، (حديث شخصي) .

لم يكن الميثاق الوطني مؤهـلا لحل مشكلة تواجد المقاومـة الفلسطينية وممارستها لنشاطها الثوري ولحرب التحرير انطلاقا من الاراضي اللبنانية ، لا سيما بعـد ان ازداد وعي الجماهير اللبنانية وتمكنت الاحزاب والقوى القومية واليسارية من ايجاد لحمة بـين الثورة الفلسطينية وهذه الجماهير ، بشتى الوسائل .

من حق شارل حلو ان يعترف لـه بقدرته على تأخير انفجار الميثاق الوطني ازاء هـذه التحديات الجديدة التي لم يكن مؤهـلا لمجابهتها . كما يجب الاعتراف لجمال عبد الناصر بأنه بذل جهـده للتوفيق ، عبر وساطته ، اكثر من مرة بين مقتضيات الميثاق الوطني اللبناني ومستلزمات الثورة الفلسطينية . الا انه لا بد من التسليم بأن لبنان ، مرة ثانية ، وجد نفسه امام معضلة تتلخص بأن تناقضات الواقع العربي وتشابكها او تفاعلها مع الواقع اللبناني ، كان مـن شأنها «الضغط» على الميثاق الوطني وتخفيض فعاليته الى ادنى درجة.

بالنسبة لشارل حلو كان الميثاق الوطني يعني ، على صعيد السياسة الخارجية : افضلية المحافظة على الوحدة الوطنية ، الحياد ازاء النزاعات العربية ، اللاانحياز دوليا ، التضامن العربي (مؤتمرات القمة) التوازن بين مقتضيات السيادة اللبنانيـة ومصلحة الثـورة الفلسطينية ، الحرص على صداقة القاهرة والرئيس عبد الناصر ، الذي كان قد أصبح عام ١٩٧٠ ، عامل تطمين للمسيحيين اللبنانيين ، وبالتالي عامل تدعيم للميثاق الوطني .

ب – محاولة لتحديد محتوى الميثاق الوطني انطلاقا من السياسة الداخلية التي اتبعها لبنان من عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٧٠

اذا كانت السياسة الخارجية التي اتبعها رؤساء الجمهورية والحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال قد ساعدتنا على تحديد محتوى ميثاق ١٩٤٣ ، فأن هذا التحديد لا يكتمل الا اذا اضفنا اليه ما يمكن استخلاصه مـن استعراض السياسة الداخلية التي اتبعتها تلك الحكومات .

غير ان مشكلية (Problématique) لتحديد الميثاق من خلال تطبيقه، تبدو هنا ، اكثر صعوبة ، لأن من غير الجائز القول **بأن كل ما نفذته الحكومات من سياسة على الصعيد الداخلي يعتبر تطبيقا لميثاق ١٩٤٣ . أو كل ما قصرت في القيام به نقضا او انحرافا عن الميثاق .**

بيد ان كل رئيس جمهورية ، رغم النهج الذي يتميز به في حكمه تابع تطبيق قواعد واعرافا كان اسلافه قد اتبعوها ، حتى ولو كانت نتائجها وتأثيراتها على الوحدة الوطنية مختلفة .

فالشيخ بشارة الخوري طبق مبدأ التوازن الطائفي ، مع ابقاء اكثرية ضئيلة لمصلحة المسيحيين (٦/٥ في المجلس ، والوظائف الكبرى الاساسية) . وكان هذا التوازن مع تقسيم لبنان الى دوائر انتخابية كبيرة (المحافظات) واستجلاب ولاء العائلات السياسية والاقطاعية الكبرى ، القواعد الثلاث لسياسته الداخلية .

ففي نظر الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح كان تـدعيم الوحدة الوطنية يتحقق « من فوق » أي باكتساب الزعماء السياسيين وابناء العائلات السياسية ورجـال الدين والصحافـة الى صيغـة الاستقلال الطري العود ، ولقد نجحت هذه السياسة في السنوات الاولى للاستقلال في تأمين الاستقرار السياسي الذي ساعد لبنان على التحرك عربيا ودوليا لاستكمال الاستقلال .

غير ان هذه السياسة ادت الى حصر الحكم والتمثيل الشعبي والوظائف الادارية وبعض المرافق الاقتصادية ببعض العائلات المحظوظة مما ادى الى اثارة نقمة شعبية ما لبث ان استغلها اخصام الشيخ بشارة الخوري ، لا سيما بعد اغتيال رياض الصلح ، ليحملوه على الاستقالـة .

في نظر البعض اضطر الشيخ بشارة الخوري الى الاستقالة لانه خسر ، بعد غياب رياض الصلح ، الدعم الشعبي الاسلامي ، أي « الجناح » الآخر للوحدة الوطنية . ويرى البعض الآخر ان السياسة البريطانية هي التي ساعدت على تأزيم الاجواء ضده لاسباب تتعلق بموقفه من الاحلاف العسكرية . وان استقالته لا علاقة لها بالسياسة الداخلية . ولكن ايا كان السبب الحقيقي او المباشر في انهاء عهـد

الشيخ بشارة الخوري ، فلا مناص من الاعتراف بأنه استطاع خلال السنوات التسع من حكمه ، المحافظة على الوحدة الوطنية وان النزاع الذي حمله على الاستقالة لم يكن طائفيا .

في عهد كميل شمعون اتخذ تطبيق الميثاق الوطني على صعيد السياسة الداخلية ، ابعادا واهدافا اخرى .

ففي تعديله لقانون الانتخابات النيابية ، قصد كميل شمعون اضعاف « الاقطاع السياسي » ، ولكن المشكلة هي في ان معظم ما يسمون « بالاقطاعيين » كانوا من الزعماء المسلمين التقليديين الذين لم يكن المجتمع الاسلامي في لبنان قد خرج عن ولائه لهم ، بعد . ولقد ادى تخفيض عدد النواب من ٧٧ الى ٤٤ ، بالاضافة الى تقسيم الدوائر الانتخابية ، الى اقصاء معظم الزعماء السياسيين المسلمين عن الحكم أي عن المشاركة في تطبيق ميثاق ١٩٤٣ ، وذلك في الوقت الذي لم يكن فيه الرأي العام الوطني قد تبلور او كانت الاحزاب السياسية او العقائدية قادرة على تأليف شبكة التعبير عن اتجاهات الرأي العام .

التطبيق الخاطىء الثاني للميثاق الوطني ، في عهد الرئيس كميل شمعون ، كان في محاولة التطبيق الحرفي للدستور اللبناني وبالتالي هيمنة رئيس الجمهورية هيمنة تامة على السلطة التنفيذية .

كان الشيخ بشارة الخوري حريصا على الدستور وعلى صلاحياته ولكن وجود « شريك » فعلي له في الحكم ، ممثلا بشخص رياض الصلح ، كان يشعر المسلمين بأنهم ليسوا غرباء عن الحكم . اما الرئيس كميل شمعون فقد امضى السنوات الاولى من ولايته وهو يختار ويبدل رؤساء الوزارة وفقا لرغباته ومصلحته تاركا لنفسه حق التفرد باتخاذ القرارات الهامة .

هذا التفرد في الحكم ، مضافا الى اضعاف الزعامات الاسلامية صادف انتشار الوعي السياسي في الاوساط التقليدية البورجوازية الوسطى والشعبية الاسلامية ، وذلك في الوقت الذي كان الازدهار الاقتصادي منطلقا ، الامر الذي ادى الى ازدياد غنى الفئات التجارية (المسيحية في أكثريتها) ، والى تعرض الطبقات الوسطى والفقيرة (الاسلامية في أكثريتها) الى المشاكل الاجتماعية .

ان اضعاف الزعامات الاسلامية والتفرد في الحكم ، بالاضافة الى تنفيذ سياسة خارجية منحازة للغرب ، شكلت « الانحرافات » الثلاثة عن الميثاق الوطني ، في عهد الرئيس كميل شمعون .

يقول المدافعون عن العهد الشمعوني بأن كميل شمعون اراد محاربة الاقطاع السياسي ، لتحقيق اماني الاجيال اللبنانية الطالعة ، كما أراد مقاومة « التخريب الثوري » ، حرصا على الديمقراطية ، وانه في النتيجة كان يطمع الى بناء الوحدة الوطنية على أساس ديمقراطي حديث يرتكز على الازدهار الاقتصادي .

هذا الدفاع ربما كان معقولا لو أن السياسة التي اتبعها أدت الى ابقاء الوحدة الوطنية او على الاقل الى الحؤول دون وقوع احداث ١٩٥٨ . صحيح ان السياسة الخارجية المنحازة للغرب والمعادية للقومية العربية ، هي التي فجّرت النزاعات الطائفية والسياسية في نهاية عهده ، ولكنه صحيح ايضا ان اصرار كميل شمعون على التفرد في ممارسة الحكم ، والتصدي للمعارضة ، كانا كافيين لتفجير الوحدة الوطنية .

الرئيس فؤاد شهاب ، أعاد الى تطبيق الميثاق بعض القواعد التي اتبعها الشيخ بشارة الخوري ، مع اضافة قواعد جديدة اليها ، فزيادة عدد النواب وتوسيع الدائرة الانتخابية كانت الغاية منهما تدعيم الوحدة الوطنية « من فوق » واتاحة الفرصة لاكبر عدد من السياسيين للمشاركة في تحمل المسؤوليات والمحافظة على مبدأ اشراك اكثر من طائفة في انتخاب النائب او اللائحة .

القاعدة الثانية من قواعد تطبيق الميثاق ، كانت مراعاة التوازن الطائفي بشكل دقيق في الوظائف .

قاعدة ثالثة : اشراك رئيس الحكومة المسلم ، فعليا في الحكم .

هذه القواعد « الخورية » الثلاث من قواعد تطبيق الميثاق ، مع تصحيح انحرافات السياسة الخارجية ، اعادت الى الوحدة الوطنية لحمتها ، بعد احداث ١٩٥٨ . غير ان الرئيس شهاب ادرك ان المشكلة الاجتماعية ، بعد ١٩٦٠ ، اصبحت أكثر الحاحا واخطر ابعادا مما

كانت عليه عام ١٩٤٣ ، وان تدعيم الوحدة الوطنية « من فوق » لم يعد كافيا ، بل اصبح من الضروري الاهتمام بتدعيمها في العمق ، لذلك وضع قواعد جديدة اعتبرها اساسية للمحافظة على الميثاق وهي : تحديث الدولة ، الانماء الاقتصادي ، والعدالة الاجتماعية . وقد شكلت هذه القواعد ابعادا اضافية للميثاق الوطني بعد عام ١٩٦٠ .

لقد اقلقت التطبيقات الشهابية للميثاق الوطني قسما من الاوليغارشية اللبنانية ، كما اغضبت بعض السياسيين التقليديين الذين اشتكوا من احلال موظفي الدولة (التقنوقراطيين وضباط الجيش) في مراكز التقرير كمنافسين لهم على التحكم بالمقدرات العامة ، الا ان هذه المعارضة لم تحل دون انتهاء العهد الشهابي في جو من الوحدة الوطنية والتأييد الشعبي — أو على الاقل الرضى — على سياسة الدولة .

هل يعني ذلك ان الميثاق الوطني ، كما طبقه فؤاد شهاب ، يمكن تحديد محتواه بالعدالة الاجتماعية والانماء الاقتصادي معطوفين على التوازن الطائفي والنظام الديمقراطي البرلماني ومحاطين بالتعاون الوثيق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ؟ أم يمكننا القول بأن الميثاق الوطني ليس ، في النتيجة ، سوى السياسة التي تراعي المعطيات التقليدية للحياة الوطنية والسياسية في لبنان ، وتأخذ بعين الاعتبار ، في الوقت ذاته ، مقتضيات التطور الاجتماعي والاقتصادي في الداخل والظروف الموضوعية للمحيط العربي ويكون لها هدف واحد لا يتغير الا وهو المحافظة على الوحدة الوطنية ؟ او اللحمة بين اللبنانيين ؟

لقد نفذ شارل حلو الطريقة الخورية في تطبيق الميثاق الوطني عربيا وحافظ على معطيات التوازن ، ولكنه ، على الصعيد الداخلي ، كان أقل توفيقا . لقد دفعت التحولات والاحداث العربية اللبنانيين ، بعد ١٩٦٧ ، في اتجاهين متطرفين : المسلمون نحو راديكالية ثورية مؤيدة للمقاومة الفلسطينية ، والمسيحيون نحو شوفينية انعزالية

معادية للثورة(١٨٣) فلم يتمكن شارل حلو من توجيه اللبنانيين في الطريق الثالث الذي كانت الشهابية تحاول شقه بين المتطرفين . لقد ظل متنازعا بين الفئة السياسية التقليدية التي كانت تسعى لاسترداد الحكم والسلطة من الشهابيين ، وبين يسار ثوري كان يريد اضعاف الدولة لتحقيق اهدافه . وبين التيارين اهمل الرئيس حلو الاصلاح الاجتماعي والانماء الاقتصادي .

وهكذا طبق شارل حلو الميثاق الوطني شكليا ولكن بعد ان أفرغ من محتوياته الاقتصادية والاجتماعية التي كان فؤاد شهاب قد اضافها اليه . ولعل هذا ما يفسر تصاعد النزاعات الاجتماعية ابتداء من عام ١٩٦٨ وتدهور علاقات الثقة بين الطوائف .

في نهاية عهد الرئيس حلو كانت الوحدة الوطنية ما تزال قائمة ، وهذا ما يلزمنا القول بأنه احترم وطبق القواعد الاساسية للميثاق ، غير ان هذا الميثاق كان « معلقا بخيط واه » لأن الانقسام المسيحي — الاسلامي حول المصير الوطني والنظرة العقائدية والموقف من المقاومة الفلسطينية كان قد ظهر . ولأن اسقاط المحتويات الاجتماعية والاقتصادية من الميثاق ، بعد ان ادخلها فؤاد شهاب فيه ، كان اهمالا لا يغتفر . فالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية عند مصادفتها للنزاع الايديولوجي العربي واصطدامها بمشكلة تواجد المقاومة الفلسطينية في لبنان ، كانت كفيلة بتفجير الميثاق الوطني بعد عام ١٩٧٠ .

---

(١٨٣) اسباب هذا الانقسام تحتاج الى دراسة خاصة ، ولا سيما الاسباب الخارجية والتحولات الاقتصادية .

الباب الثالث

سقوط الميثاق الوطني

الفصل الاول

الجدل حول الميثاق : طبيعته ، قيمته ، جدواه

مقدمة

في تحليلنا لمحتوى ميثاق ١٩٤٣ وغاياته انطلاقا من اقوال الذين اتفقوا عليه ومن ثم وضعوه موضع التنفيذ ، (الباب الثاني) يتبين لنا ان ثمة خلافا في الرأي حول هذا المحتوى ، مردّه اما الى جهل او تجاهل بعض الظروف الموضوعية التي احاطت بولادته واما الى نظرة عقائدية مسبقة او انتهازية سياسية .

فالبعض راح يخلط بين الدستور والميثــاق الوطني ، ويعتبر « قداسة » الدستور وعدم مسه ، شرطا من شروط حسن تطبيق الميثاق . البعض الآخر راح يعتبر الميثاق دستورا اعلى من دستور ١٩٢٦ . ثمة بعض أنكر وجود مثل هذا الميثاق .

ثم انه تبين لنا ، من خلال استعراضنا للسياسة الداخلية والخارجية التي اتبعتها مختلف العهود والحكومات تطبيقا للميثاق ، كيف انه من السهل الخلط بين النظام السياسي والميثاق أو بين تاريخ لبنان السياسي بعد الاستقلال وبين هذا الميثاق .

كل هذه الالتباسات يمكن تبريرها بأنه كان علينا تحديد «شيء» غير موضوع في نص مكتوب ، انطلاقا من افعال سياسية علاقتها الوحيدة بالميثاق هي في أنها كانت تضعف او تدعم الوحدة الوطنية بين اللبنانيين . ولكن المشكلة هي في ان هذه الافعال السياسية لم تكن الغاية منها ، دائما ، الحرص على الوحدة الوطنية ، او ما يسمى بالمصلحة الوطنية ، لكي نعتبرها معايير ميثاقية او محكا لطبيعة الميثاق(١) .

من هنا يبدو لنا انه ، قبل الخلوص الى تحديد واضح لمحتوى وابعاد واهداف ميثاق ١٩٤٣ لا بد لنا من ان نحاول تبصر او تفهم طبيعته وقيمته الدستورية والقانونية .

---

(١) في عام ١٩٥٣ حلت الحكومة التي كان يرئسها صائب سلام مجلس النواب واشرفت على انتخابات نيابية ، على اساس القانون الانتخابي الجديد الذي كان قد صدر بمرسوم اشتراعي في مطلع عهد كميل شمعون . القانون الجديد ، كما اشرنا سابقا ، اضعف الزعامات الاقطاعية او التقليدية في المناطق التي كانت اكثريتها اسلامية ، الامر الذي اضعف ، عمليا ، المشاركة الاسلامية في الحكم . وبالتالي اثر على الوحدة الوطنية التي كانت ، في تلك الحقبة ، تمر بوفاق الطبقات العليا من المجتمع اللبناني ، بالطبع لم يكن هذا هو هدف الرئيس صائب سلام من حل المجلس ، بل وافق كميل شمعون على هذا الحل ، للتخلص من معارضة نيابية كانت تهدد حكومته . ولم يكن رئيس الجمهورية بعيدا عن تحريك هذه المعارضة لحمل رئيس الحكومة على موافقته على التخلص من مجلس كانت اكثريته موالية للشيخ بشارة الخوري .
حوادث عديدة كهذه تدل على ان بعض الخطوات او الافعال السياسية التي دعمت او آذت الوئام الوطني اتت نتيجة اعتبارات وظروف لا علاقة لها بالنتائج التي ترتبت عنها .

القسم الاول

طبيعة الميثاق

كيف يمكن الحديث عن طبيعة ميثاق غير مكتوب ؟

اذا سلمنا ، جدلا ، ان الميثاق الوطني ، هو ذلك الاتفاق الذي تم عام ١٩٤٣ وكانت الغاية المباشرة منه بلوغ الاستقلال ، وانه ارتكز مبدئيا على تخلي المسيحيين ، بوجه عام ، عن مطلب الحماية الغربية وتخلي المسلمين ، بوجه عام ، عن مطلب الانضمام الى سوريا ، ومن ثم قبول المسلمين والمسيحيين بكيان وطني مستقل،ذي وجه عربي،وكانت الغاية الدائمة من تطبيقه ، المحافظة على الوحدة الوطنية .. اذا سلمنا بذلك ، يبقى علينا ان نتساءل، عن المعايير القانونية والسياسية، لتقييمه ؟

هل نلجأ الى التصنيفات القانونية ، أم السوسيولوجية ، أم الماركسية)٢(لتقييم النظام السياسي اللبناني الذي جاء نتيجة للميثاق او تحكم به الميثاق ؟

ام هل نعتمد التفريق بين « الدساتير التقليدية » و« التقاليد الدستورية » ، لنقيس الميثاق اللبناني بها ؟(٣)

أم يجب علينا البحث خارج الاطر القانونية الشكلية عن معايير نحدد بها طبيعة الميثاق ونصنفه وفقا للنموذجية الحديثة لتصنيف الانظمة السياسية(٤) .

---

(٢) راجع موريس دوفرجيه « السوسيولوجية السياسية » ، ص ١١٨ ، وما يلي .
(٣) راجع جورج بوردو « القانون الدستوري والمؤسسات السياسية » ، ص ٥٥ ، وما يلي .
(٤) راجع ر. شوازرنبرغ « السوسيولوجية السياسية » ، ص ١٩ ، وما يلي .

لقد كان من الانسب تجنب المعايير القانونية والنماذج السياسية ـ الاجتماعية الغربية من فرنسية وانكلوساكسونية ، لتحليل النظام السياسي اللبناني وتحديد طبيعة الميثاق . الا انه يبدو ، ايضا ، من الصعب تحديد هذه الطبيعة بدون الرجوع الى بعض المقاييس والمعايير القانونية والدستورية التي كرسها علم القانون الدستوري في الغرب .

ولذلك سنحاول ، اولا ، تحديد الميثاق قبل ان نبحث عن طبيعته القانونية ومن ثم عن طبيعته الاجتماعية ـ السياسية .

أ ـ تحديد الميثاق الوطني

هل الميثاق الوطني اللبناني الذي تم الاتفاق عليه عام ١٩٤٣ ، « قاعدة غير مكتوبة » تتقدم على الدستور(٥) أم هي صيغة توفيقية(٦) و(٧) (Modus-Vivendi, Consensus) ؟

هل يؤلف الميثاق جزءا من الدستور ام هو ملازم له ؟(٨) ؟ أم هل هو « الدستور الحقيقي » للبنان ؟ ازاء دستور ١٩٢٦ الذي هو « الدستور الشرعي » ؟(٩)

بعض علماء السياسة الاميركيين المتخصصين بالنظام اللبناني ، يرون الميثاق وكأنه «اتفاق تسيير الاعمال» (Modus Operandi) (١٠) ، أكثر منه قاعدة لمجتمع سياسي قابل للحياة ، او نوعا من الاتفاق لتوزيع الضمانات بين فئات متعايشة تدافع عن حدّ ادنى من المصالح

---

(٥) راجع فلوري وموبران « الانظمة السياسية في الدول العربية » ، منشورات « تيميس » ، ص ٤٣١ .
(٦) راجع جورج غوروتيش « درس في السوسيولوجية » الجزء الثاني ،١٩٦٢ ، ص ١٢ .
(٧) راجع ادمون رباط ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥١٧ .
(٨) راجع بيار راندو ، كتاب « السياسة في لبنان » ، بايندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢٨ .
(٩) راجع بيار راندو ، مجلة « اوريان » ، الجزء الاول عام ١٩٥٨ ، ص ٣٤ .
(١٠) راجع حبيب يمق ، محاضرة ـ كتاب « السياسة في لبنان » ، المرجع السابق الذكر ، ص ١٤٧ .

المشتركة(١١) . او ربما كان « اتفاقا عمليا عقده عدة سياسيين فيما بينهم »(١٢) أو « قاعدة اساسية في السياسة اللبنانية »(١٣) .

عالمان سياسيان مصريان، درسا النظام السياسي اللبناني، فحددا الميثاق بأنه « تعهد معنوي بين ممثلي الطوائف الدينية ووثيقة اساسية تتقدم على دستور ١٩٢٦(١٤) » أو وثيقة غير مكتوبة دون دستور ١٩٢٦ ، لانها لم تفرض على الشعب(١٥) .

البروفسور موريس دوفرجيه ، في حديث له عن النظام السياسي اللبناني يقول : « ... الى جانب الدستور يوجد ميثاق غير مكتوب هو الذي يتحكم بطريقة تسيير الحكم »(١٦) .

وفي مقال نشرته احدى المجلات اللبنانية(١٧) ، حدد الميثاق « بأنه في الاصل صيغة تعاون بين اللبنانين لبلوغ الاستقلال وتكريس عروبة لبنان . الا انه اصبح ، فيما بعد ، اتفاقا بين الطوائف وصيغة لحل المشاكل الداخلية » .

الاب جبرائيل مالك ، اليسوعي ، حدد الميثاق بأنه « انعكاس لمرحلة اجتماعية من مراحل تاريخ الحياة في لبنان »(١٨) .

اما خليل تقي الدين ، وكان من رفاق ابطال الاستقلال ، فقد كتب يقول : « لقد كان الميثاق تعهد شرف غير مكتوب ، بين رجلين كانا يمثلان

---

(١١) راجع محاضرة ملكوم كيد ، المرجع المذكور اعلاه ، ص ١٨٧ .
(١٢) راجع محاضرة ليونار بايندر ، المرجع المذكور اعلاه ، ص ٣١٩ .
(١٣) راجع مايكل هدسون « الجمهورية غير الثابتة » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .
(١٤) راجع حمدي الطاهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .
(١٥) راجع محمود ابو زيد « النظام البرلماني اللبناني » ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ، ١٩٦٦ .
(١٦) راجع مجلة « ماغازين » ، بيروت ، نيسان ١٩٧٣ ، دراسة ادوار جورج .
(١٧) راجع مجلة « الحوادث » ـ الرد على بيار الجميل ـ العدد الصادر في ١٩٧٠/٣/١٢ .
(١٨) راجع « الندوة حول الطائفية » ـ اوتيل كارلتون ، ١٩٦٩ ، نشرتها جريدة « العمل » في عدد خاص .

لبنان ويستهدفان غاية نبيلة هي وحدة اللبنانيين ازاء حدث تاريخي بعد بلوغ الاستقلال »(١٩) .

ويقول عصام نعمان ، معبرا عن النظرة القومية اليسارية الى الميثاق : « ان الميثاق الوطني كان ميثاقا طائفيا اكثر منه وطنيا . فهو اقرب الى « عقد اجتماعي » فريد من نوعه بين « فريق » اسلامي و« فريق » مسيحي اتفقا على التعايش في اطار دولة تتطلع حينا الى الشرق وحينا الى الغرب »(٢٠) .

اما المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك فقد كتب يقول : « الميثاق لم يدوّن خطيا في وثيقة خاصة بل لم يعلن بشكل نصّ . كان اتفاق « جنتلمن » في روحه واهدافه »(٢١) .

« عقد اجتماعي طائفي يعبر عنه سياسيا النظام البرلماني »(٢٢) أم « دستور مختار »٢٣ أم « اتفاق نهائي أم مؤقت »(٢٤) أم « وثيقة في نفس مستوى الدستور »(٢٥) ، أم « اتفاق لا علاقة له بالاعراف الدستورية التي سبقت ١٩٤٣ »(٢٦) أم « اتفاق جنتلمن » أم « عقد اجتماعي ، او «صيغة تعاون»(٢٧) . . كل هذه التحديدات والاحكام والتقييمات المتناقضة للميثاق ، تحملنا على طرح السؤال التالي : أولا يجوز ان يكون ميثاق ١٩٤٣ ، « أداة ذات اوجه ومحاور متحركة » ، تمكن ملاءمتها مع الظروف

---

(١٩) راجع جريدة « الانوار » العدد الصادر في ١٩٧٤/١١/١٢ .
(٢٠) راجع محاضرات « النادي الثقافي العربي » ، نشرة خاصة تتضمن محاضرة عصام نعمان .
(٢١) راجع مجلة « ماغازين » ، العدد الصادر في ١٩٥٨/٨/١٤ .
(٢٢) راجع تحقيق ادوار جورج في مجلة « ماغازين » ، مرجع سبق ذكره .
(٢٣) راجع الشيخ بشارة الخوري « حقائق لبنانية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ ، الجزء الثاني .
(٢٤) راجع انطوان مسرّه ، جريدة « الاوريان ـ لوجور » ، عدد خاص ، في ١٩٧١/١١/٢٠ .
(٢٥) راجع فؤاد بطرس ، ذكره انطوان عازار في مجموعة محاضراته عن النظام السياسي اللبناني ١٩٧٠ ، الجامعة اليسوعية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الثانية .
(٢٦) راجع مجلة « الحوادث » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٢/٤ .
(٢٧) راجع كمال جنبلاط ، المرجع المذكور اعلاه .

والتطورات الاجتماعية والسياسية للبلد . . أو ربما هو ميزان لمعادلة القوى السياسية ازاء الدستور المكتوب الذي هو ميزان لمعادلة السلطات؟

في الواقع ، لا يسعنا الا الدهشة ازاء تعدد هذه التحديدات للميثاق وتناقضها لبعضها البعض .

الجميع متفقون على القول بأن الميثاق لم يكرس في نصّ او وثيقة مكتوبة . ولكن البعض يعتبره « دستورا ثانيا » بينما البعض الآخر يعتبره « متقدما على الدستور » او الدستور الحقيقي للبلاد .

هذه العلاقة بين الدستور والميثاق طرحت مشكلة سياسية دائمة في لبنان ، اذ تساءل الكثيرون عما يجب ان يتقدم على الآخر : احترام الدستور أم المحافظة على الوحدة الوطنية ؟

ثم هل ان هذا الميثاق كان اتفاقا نهائيا وغير قابل للتغيير او النقض أم كان اتفاقا مؤقتا ظرفيا ، غايته بلوغ الاستقلال ؟ السؤال هام واساسي لأن من الجواب عليه يتقرر مصير هذا الميثاق .

هل كان الميثاق تكريسا لممارسات سياسية سابقة أم كان « عقدا اجتماعيا » ؟ في الحالة الاولى يمكن القول عنه بأنه اقرب ما يكون الى ما يسمى بالدستور العرفي . ويجيز القول بأن اللبنانيين كانوا قد وجدوا قبل ١٩٤٣ ، وسيلة للتعايش وللحكم . . اما في الحالة الثانية فيمكن القول بأنه اقرب ما يكون الى « اتفاق جديد » غايته مساعدة اللبنانيين على ان يجدوا لانفسهم نظام حكم يسهل لهم التعايش والتعاون .

ثمة سؤال آخر حول طبيعة الميثاق وهو المتعلق بشرعيته . فالبعض يرى فيه اتفاقا تمّ بين رجلين هما الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح وان الشعب او ممثليه لم يشتركوا في صنعه بل اخذوا علما به فيما بعد واعتادوه تدريجيا . اما البعض الآخر فيرى فيه اتفاقا بين طائفتين ، من اصل ١٧ طائفة ، هما الطائفة المارونية والطائفة السنيَّة ، وان ما من طائفة غيرهما استشيرت ، فعلا ، بشأنه .

هذه الاعتراضات على شرعية الميثاق لم تبق بدون ردّ . والجواب عليها يبدأ بالقول بأن الانتفاضة الشعبية التي اجمع عليها اللبنانيون في تشرين ١٩٤٣ ، تدل على ان الشعب كان مؤيدا للاستقلال وللاتفاق . ثم ان تأييد المجلس النيابي لتعديل الدستور جاء يكرس ما قام به بشارة الخوري ورياض الصلح . ثم ان البيانات الوزارية والخطب الرسمية التي ادلى بها رؤساء الجمهورية والوزارة منذ عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٧٠ ، والتي تتضمن الخطوط الكبرى للميثاق ، تكسب هذا الميثاق شرعيته .

من كل هذه التساؤلات حول طبيعة الميثاق يمكننا استخلاص الامور التالية :

١ ـ ان الميثاق ليس ، في الشكل ، دستورا مكتوبا ولا دستورا عرفيا او غير مكتوب ، ذلك لأن محتواه لم يحدد بصورة واضحة ولا كان هنالك اجماع على التعبير عنه . كما انه لم يحظ بالتطبيق ذاته في كل العهود السياسية .

٢ ـ ان الميثاق ليس « عقدا اجتماعيا » لأن غايته كانت بلوغ الاستقلال وتكريس الوحدة الوطنية وليس تنظيم امور حكم مجتمع ما .

٣ ـ ان الميثاق ليس « عرفا دستوريا » ، لأن هنالك ثمة ازدواجية بين الدستور اللبناني وبين تطبيق التوازن الطائفي ، مما يدل على نوع من الانفصال ، ان لم نقل التناقض بين ما اتفق عليه عام ١٩٢٦ (الدستور) وما اتفق عليه عام ١٩٤٣ (الميثاق) .

ولكن اذا لم يكن الميثاق دستورا ولا عقدا اجتماعيا ، ولا عرفا ، فما هي طبيعته الحقيقية ، واين يمكن ان نضعه في التصنيفات الدستورية او السياسية المعروفة ؟

ب ـ الطبيعة القانونية للميثاق

اولا : هل يمكن اعتبار ميثاق ١٩٤٣ دستورا ؟

اذا حاولنا تمحيص النظام السياسي اللبناني لوجدنا فيه معالم

وخصائص « الاوليغارشيّة » والجمهورية ، والنظام البرلماني والنظام الرئاسي ، كذلك معالم وخصائص الدولة الموحدة (Unitaire) والدولة المتحدة (Fédérale) .

فالدستور ، من جهته ، يكرس الشكل الجمهوري للدولة وبرلمانية النظام ، كذلك وحدوية الدولة . ولكن ممارسة الحكم ، من جهة ثانية ، تعطي رئيس الجمهورية دورا طاغيا على دور الحكومة والمجلس . فالمجلس النيابي هو اقرب الى جمعية اتحادية للطوائف . اما السلطة الفعلية في البلاد فهي في يد حلف قائم بين كبار رجال المال والاعمال وبين رجال اقطاع سياسي وسياسيين تقليديين . ان النظام السياسي اللبناني ، كما يصفه شارل رزق في اطروحته(٢٨) ، هو نظام ذو طبيعتين من الصعب تصنيفه في أي فئة من فئات الانظمة السياسية المعروفة .

ويقول الرئيس الاسبق شارل حلو عن النظام السياسي اللبناني: « ان ديمقراطيتنا البرلمانية ليست مهمتها تأمين التوازن بين مختلف سلطات الدولة فحسب، بل، ايضا، تأمين التوازن والثقة والعدالة بين مختلف الطوائف الدينية »(٢٩) . ويضيف المعلق السياسي رينه عجوري : « يؤخذ على النظام السياسي اللبناني طبيعته المزدوجة لأنه غير مكتمل . ففي الاصل لم يكن النظام التمثيلي الذي وضع للبنان يستهدف انبثاق سلطة تنفيذية عنه بل كانت قاعدته تمثيل الطوائف في المجلس . في الانظمة البرلمانية يمثل المجلس ، مبدئيا السيادة الوطنية ويمارس رقابته على السلطة التنفيذية ، بينما يرتكز المجلس في لبنان على مبدأ ارضاء الطوائف عن طريق تمثيلها وتسهيل تعايشها في سلام »(٣٠) .

هذه الطبيعة المزدوجة والفريدة من نوعها للنظام السياسي اللبناني ، الا تحملنا على التساؤل عن دور الميثاق الوطني فيها ، خصوصا ان الدستور ، اذا ما أخذ به حرفيا ، لا يبررها ؟ ومن هنا

---

(٢٨) « النظام السياسي في لبنان » ، مرجع سبق ذكره .

(٢٩) راجع مجلة « ماغازين » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٤/١٦ .

(٣٠) راجع مجلة « ماغازين » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٤/٢٣ .

الا يجدر بنا ، في محاولتنا تحديد طبيعة الميثاق الوطني ان ندرس ، بالاحرى ، علاقته او تداخله مع الدستور ؟

هل الميثاق « أعلى » من الدستور أم « ادنى » منه ؟

هل هو مكمل للدستور أم مناقض له ؟

هل له صفة ملزمة أم ان تطبيقه أمر اختياري ؟

هل يجب ان يكون تطبيقه دقيقا وصارما أم انه من الليونة بحيث يستطيع الحكم ان يطبقه ويؤوله كما يرى ؟

حول المكانة التي يحتلها الميثاق بالنسبة للدستور ، يوجد ثلاثة مواقف : الاول يرى انه متقدم على الدستور والثاني يقدم الدستور عليه ، والثالث يعتبره دستورا ثانيا في مستوى دستور ١٩٢٦ ذاته .

الذين يقولون بتقديم الدستور على الميثاق يبررون قولهم بأن الدستور اللبناني وضع عام ١٩٢٦ وان الميثاق الوطني الذي جاء عام ١٩٤٣ ، لا يمكن ولا يجوز الا ان يكون منسجما معه . ويضيفون ان دستور ١٩٢٦ قد وضع ونوقش واقرّ وطبق من قبل ممثلين شرعيين عن الشعب بينما ميثاق ١٩٤٣ كان اتفاقا بين سياسيين في الحكم(٣١) . ويستطرد هؤلاء قائلين : ان ميثاق ١٩٤٣ ، أيا كانت قيمته التاريخية والوطنية والسياسية ، لا يجوز ان يقاس بالدستور لأن هذا الاخير هو الذي يشكل قاعدة « الدولة » اللبنانية . فصحيح ان ميثاق ١٩٤٣، قد عزز « الكيانية اللبنانية » ، بتكريس اعتراف المسلمين اللبنانيين والدول العربية بها . ولكن خارج هذا المكسب الوطني الكبير، لا يتضمن الميثاق اي نص او عرف دستوري يمكن اعتباره اساسيا بالنسبة للمؤسسات العامة اللبنانية . بل بالعكس – كما يقولون – فأن علاقة الميثاق بالدستور قد حددها الشيخ بشارة الخوري في احدى خطبه(٣٢) حين قال : « ان الميثاق هو عهد شرف بين جميع اللبنانيين ، غاياته : الاستقلال والسيادة والمحافظة على دستور البلاد » .

(٣١) هذه النظرية دافع عنها الاستاذ مصطفى ابو زيد في كتابه « النظام البرلماني في لبنان » ، ص ٣٢٧ .

(٣٢) خطاب المولد عام ١٩٤٥ .

ويختم هؤلاء دفاعهم عن اولوية الدستور بقولهم ان الميثاق لا يمكن ان يكون مخالفا للدستور او للمعايير الدستورية وان تلك كانت نية الذين وضعوه عام ١٩٤٣(٣٣) .

بيار راندو يدافع ايضا عن نظرية تكامل الدستور والميثاق ولكن من زاوية اخرى اذ يقول : « ان الميثاق الوطني الذي اعلن عام ١٩٤٣ – بالرغم من عدم وضعه في نص مكتوب ، يمكن اعتباره جزءا مكملا لدستور ١٩٢٦ ، اذ انه اخذ بعين الاعتبار اشراك مختلف الفئات التي يتألف منها الشعب اللبناني ، على اساس العدل والتوازن في الحكم وتوزيع المراكز الكبرى بين الموارنة والسنة والشيعة وغيرهم من الطوائف ، واعتبار المسلمين والمسيحيين شركاء متساوين في امة ودولة واحدة . وهذه المشاركة مجسمة في قسمة السلطة التنفيذية بين رئيس جمهورية (ماروني) ورئيس وزراء (مسلم سني)(٣٤) .

ولكن اذا تطلعنا عن كثب الى العلاقات الوظيفية بين الدستور والميثاق لتبين لنا ما يلي :

اولا : ان المساواة والعدل والمشاركة في الحكم ، هي امور ملحوظة في دستور ١٩٢٦ . المادة ٧ : « كل اللبنانيين متساوون ... » – المادة ١٧ : « السلطة التنفيذية هي لرئيس الجمهورية الذي يمارسها بمعاونة الوزراء » المادة ٤٥ : « كل اعمال رئيس الجمهورية يجب ان

(٣٣) من الملاحظ ان الذين دافعوا عن « دستورية » الميثاق الوطني ينتمون الى نزعتين سياسيتين مختلفتي الغايات ، فهنالك « النزعة الاسلامية » التي قالت بعدم تعارض الميثاق مع الدستور لتؤكد على برلمانية النظام وبالتالي على لا مسؤولية رئيس الجمهورية (المادة ٦٠ من الدستور) لتجعل من رئيس الوزارة السني الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية . اما « النزعة المسيحية » فأنها تقول بأن الذين وضعوا الميثاق عام ١٩٤٣ ، بعدم تعرضهم لدستور ١٩٢٦ ، ارادوا ابقاء صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة كما نصت عليها المواد ٥٢ و٥٣ و٥٨ من الدستور .

(٣٤) راجع كتاب « السياسة في لبنان » ، بالانكليزية ، محاضرة بيار راندو ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

يوقع عليها الوزير او الوزراء ذوو العلاقة» . المادة ٩٥ التي تنص على تمثيل الطوائف بشكل عادل في الوظائف العامة . وبالتالي فأن الميثاق لم يأت بها ولم ينقضها .

ثانيا : انه من ممارسات رؤساء الجمهورية المتعاقبين للحكم يتبين، ان الميثاق الوطني لم يكن دائما متوافقا مع الدستور. فالمسلمون الذين اشتكوا من طغيان سلطة رئيس الجمهورية طالبوا بتعديل الدستور . وعندما كان احد المسلمين يعلن عن رغبته في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية باعتبار ان الدستور لا ينص على « طائفية » رئيس الجمهورية ، كان المسيحيون يردون بأن الميثاق هو الذي يجب ان يتبع لا الدستور . وان الميثاق « ينص » على « مارونية » رئيس الجمهورية .

اما النظرية القائلة بأولوية الميثاق على الدستور فيشرحها مايكل هدسون في اطروحته(٣٥) بقوله : « بالرغم من ان الميثاق الوطني لا يشكل ، الا بالكاد ، حلا لمشكلة الكيان اللبناني ، فأنه ظل خلال ربع قرن يشكل أساس السياسة اللبنانية ، فبدون الميثاق كان من الصعب على الدولة اللبنانية ان تعيش » ويستشهد بما كتبه بيار راندو : « اذا كان دستور ١٩٢٦ هو دستور البلاد الشرعي فان ميثاق ١٩٤٣ هو دستورها الفعلي » .

ويدافع حمدي الطاهري ، في اطروحته(٣٦) عن أولوية الميثاق فيقول : « ان الميثاق هو مجموعة مبادىء غير مكتوبة اعتبرها اللبنانيون دستورهم غير المكتوب(٣٧) ... صحيح انه لا يوجد نص او وثيقة مكتوبة يمكن الرجوع اليها ولكن من الاكيد ان هنالك اتفاقا شفويا بين ممثلي الطوائف التي يتألف منها لبنان . والاكيد ايضا انه لا يوجد سوء تفاهم حول روح الميثاق واهدافه بالرغم من اختلاف التحديدات التي تعطى له وفقا لشخصية معطيها ولغاياته السياسية » . ويخلص

(٣٥) مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .
(٣٦) « سياسة الحكم في لبنان » ، المطبعة الاهلية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
(٣٧) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

حمدي الطاهري الى القول : بأن الميثاق الوطني هو الشرعة الاساسية في لبنان وان دستور ١٩٢٦ هو شرعة ثانوية .

ولقد نشرت مجلة «الحوادث»(٣٨) مقالا يدافع فيه كاتبه ــ الذي لم يوقع ــ عن وجهة النظر هذه بقوله : « ان ميثاق ١٩٤٣ كان تعديلا غير مكتوب لدستور ١٩٢٦ . والغاية منه الحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية كما نص عنها الدستور . ولأن صلاحيات رئيس الجمهورية الدستورية هي سلطات كبيرة ولا تتفق مع التوازن الطائفي ولا النظام البرلماني ، فلقد جاء ميثاق ١٩٤٣ ليصلح الدستور . فالميثاق يقضي بأن يكون رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السني شريكين فعليين في الحكم ، وان السياسة الصحيحة والشرعية هي التي يتفق عليها القابضان على السلطة التنفيذية بصفتهما ممثلين للقوتين الرئيسيتين في البلاد » .

وقد جاء في خاتمة المقال : « ان اهم شيء في الامر هو بقاء الفريقين متفقين وهذا يعني ان دستور ١٩٢٦ ليس ابدى من الميثاق . فالنص الدستوري الذي يعطي رئيس الجمهورية سلطة الحكم بمعاونة الوزراء، قد حل محله ، عمليا ، بعد ١٩٤٣ ، مبدأ التعاون والاتفاق على مستوى السلطة التنفيذية ...

لذلك ، وبالنسبة لسلّم الاولويات والعلاقة بين الدستور والميثاق ، يمكننا الخلوص الى ما يلي :

أ ــ ان الميثاق ليس « اعلى » من الدستور ولا ادنى منه ، بل هو « مواز » له واحيانا مختلط به وبعض الاحيان متشابك به .

ب ــ ميثاق ١٩٤٣ تضمن ، ولا ريب ، ضرورة الاحتفاظ بدستور ١٩٢٦ ولكنه تضمن ايضا ضرورة تطبيق بعض مواده بشكل يختلف عن النص الحرفي ، (تعيين الوزراء ، مثلا) .

(٣٨) راجع العدد الصادر في ١٩٧٥/٢/١٢ ويرجح ان يكون كاتبه او صاحب افكاره الرئيس الاسبق للحكومة تقي الدين الصلح .

ج ـ بالنسبة لالزامية او لاختيارية تطبيقه ، فأنه لا يجوز الجزم بها قبل الاتفاق على تحديد محتواه . فالذين يعطونه محتوى محض وطني ، يرون فيه اتفاقا الزاميا ويبررون موقفهم بقولهم انه في كل مرة خرج الحكم فيها عن قواعد الميثاق الوطنية (أي السيادة والعروبة) تعرضت الوحدة الوطنية للخطر وتعطلت المؤسسات وفي مقدمتها تطبيق الدستور . اما الذين يعطون الميثاق محتوى طائفيا عمليا فيقولون بأن تطبيقه او عدم تطبيقه انما هو امر غير الزامي ، لأن التوازن الطائفي مكرس في الدستور (المادة ٩٥) ، وانه كان ممارسا قبل الاستقلال .

د ـ اما بالنسبة لمشكلة « جمود » الميثاق او « ليونته » ، فأننا نميل للاعتقاد بأنه ليّن ، وذلك لسبب بديهي بسيط وهو انه لم يدوّن في نص . وقد رأينا كيف ان كل رئيس للجمهورية طبقه بشكل يختلف عن الآخر . ولكن هذه الليونة ليست مطلقة ولا بدون حدود . بل ان مجال ممارستها كان جدّ ضيق ، وعند تجاوز هذا المجال كان الميثاق يرتدي طابع الالزامية و« القداسة » .

ثانيا : هل يمكن اعتبار الميثاق عرفا دستوريا ؟

لا بد ، بادىء ذي بدء ، من التمييز بين العرف الدستوري (Coutume Constitutionnelle) والدستور العرفي (Constitution coutumière) فالعرف الدستوري ، ممارسة تنبع من صميم حياة دستورية تمارس في بلد يرعاه دستور مكتوب . بينما الدستور العرفي انما هو مجموعة تقاليد وقواعد وممارسات نيابية وحكومية لا يرعاها دستور مكتوب .

كان الشيخ بشارة الخوري في احدى خطبه قد اشار الى ان احد مبادىء ميثاق ١٩٤٣ ، يقضي بالمحافظة على دستور ١٩٢٦ . انطلاقا من هذا التحديد حاول البعض استخلاص الميثاق من الدستور أو اكساب الدستور شرعيته انطلاقا من الميثاق . وكان لكل فريق بعض الحجج التي تدعم وجهة نظره .

الا انه يتبين ان معظم التقاليد الدستورية او بالاحرى ممارسات الحكم والحياة البرلمانية في لبنان ، لا ترعاها نصوص دستورية :

كتوزيع الرئاسات الثلاث بين الموارنة والشيعة والسنة ، او كتوقيع رئيس الوزراء على كل المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية ، ولا سيما مرسوم تعيين الوزراء(٣٩) .

هل يمكننا القول بأن هذه الممارسات التي لا نص دستوري يرعاها ، والمنبثقة ـ كما يقول بعض الميثاقيين الفلاة ـ عن ميثاق ١٩٤٣ تعطي هذا الاخير طابع « الدستور العرفي » ؟

الجواب بالايجاب كان سهلا لو لم يكن هنالك فريق آخر من الفلاة يقول بأن هذه الممارسات كانت معروفة ومتبعة قبل ١٩٤٣ وان الرجال الذين صاغوا الميثاق لم يفعلوا شيئا سوى مواصلة تطبيقها .

من هذه الزاوية يبدو الميثاق اقرب الى « العرف الدستوري » التابع للدستور ، وجاء اتفاق ١٩٤٣ ليعطيه نوعا من الشرعية .

ان هذا البحث عن طبيعة الميثاق صالح في نظر الذين اعطوا هذا الميثاق محتوى طائفيا في علاقته بقواعد حكم لبنان . غير ان هنالك مدرسة اخرى ترفض كل محتوى طائفي للميثاق . هذه المدرسة ترى ان للميثاق ابعادا وطنية وسياسية وايديولوجية (الاستقلال، السيادة، العروبة ، التوازن الوطني ، الحياد ، الخ ..) وعلى هذا المستوى فان الميثاق يرتدي طابع الدستور العربي ، على اعتبار ان هذه المبادىء لم ينص عنها في دستور ١٩٢٦ .

من هنا يمكننا القول بأن الميثاق يمكن اعتباره ، في الوقت ذاته ، دستورا عرفيا وعرفا دستوريا ، وفقا للمحتوى الذي يعطى له . ولسوء الحظ فان تحديد هذا المحتوى كثيرا ما يكون منطلقا من فكرة مسبقة او من مصلحة سياسية آنية .

(٣٩) يقول مالكوم كير ، الاخصائي الاميركي في شؤون لبنان والشرق الاوسط ، ان توزيع الوظائف الكبرى بين الطوائف انما كان تكريسا للتقليد الذي كان جاريا في ايام العثمانيين لا تخليا عنه (راجع محاضرته في كتابه « السياسة في لبنان » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٨) .

ثالثا : الطبيعة السياسية ـ الاجتماعية للميثاق

اذا كانت العلاقات غير الواضحة بين الدستور والميثاق ، بالاضافة الى ممارسات الحكم وتقاليد السياسة اللبنانية ، ومن ثم عدم وجود اي نص مكتوب للميثاق والخلاف حول محتواه ، قد جعلت من الصعب تعيين طبيعته القانونية وتصنيفه بين الانظمة الدستورية المتبعة في العالم ، فأنه ليس من الصعوبة ذاتها الاحاطة بطبيعته السياسية ـ الاجتماعية . ولقد حاول ذلك اكثر من عالم سياسي ودستوري من الذين عكفوا على دراسة النظام السياسي اللبناني .

ركز هؤلاء العلماء درسهم الميثاق الوطني اللبناني على ثلاث طبائع:

١ ــ Consensus-Modus-Vivendi أي اتفاق على طريقة عيش مشترك .

٢ ــ عقد اجتماعي خاص بلبنان .

٣ ــ عقيدة وطنية ودستور مختار .

ولنحاول التمحيص ، قليلا ، في ما توصل اليه هؤلاء العلماء .

أ ــ الميثاق الوطني اللبناني هو اتفاق على طريقة للعيش المشترك

يقول ادمون رباط(٤٠) ان الميثاق كان نوعا من الاتفاق العام او « التراضي العام » Consensus général لم يدون ولم تعلن صيغته رسميا . لقد كان في الحقيقة نوعاً من «الاتفاق على العيش المشترك» شكل، مع تطبيقاته المتعاقبة، العوامل الغالبة على الحياة اللبنانية(٤١) .

(٤٠) المرجع السابق الذكر ، ص ٥١٧ .

(٤١) نظرية الاتفاق العام (Croyance Générale) صعبة التحديد . فالاتفاق العام يختلف عما يسمى برأي الاكثرية . بل هو اقرب الى قبول شبه اجماعي بشيء ما تسلم به الجماهير او الرأي العام ولا يخالفه الا القائلون بايديولوجية معينة (راجع موريس دوفرجيه في كتابه « سوسيولوجية الانظمة السياسية » ، كذلك كتاب جورج غوروفتش « السوسيولوجية » الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، ص ١١٢) .

ويقول لبيب يمق(٤٢) : « لم يكن الميثاق الوطني وهو صيغة عامة للتضامن المجتمعي ، اكثر من اتفاق على التعامل المشترك ، Modus operandi وذلك رغم كل الجهود التي بذلت لجعله اساسا لمجتمع سياسي قابل للحياة » .

ويوضح مايكل هدسون(٤٣) هذه الطبيعة بقوله : « بالرغم من ان الطوائف ظلت ، في سرها ، تشك في نيات بعضها البعض ، الا ان منطقة من « الاتفاق السلبي » ، قد اقامها الميثاق الوطني بينها » وهذا ما اتاح للبنان ان يتقدم في مضمار التحديث .

الا ان الذي توسع في دراسة هذه الطبيعة للميثاق ، كان انطوان مسرّة ، استاذ العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف ، الذي كتب يقول(٤٤) :

« يجب اعتبار الميثاق تعبيرا عن ارادة العيش المشترك بالرغم من كل الفروقات والاختلافات . كما يجب اعتبار النظام الطائفي ، نوعا من الوسيلة العملية مستوحاة من تجربة معيشة مشتركة عمرها عدة قرون » .

ويمضي انطوان مسرّة في شرح نظريته قائلا :

« كثيرون هم الذين يسمون الميثاق الوطني « اختراعا لبنانيا » . ولقد تبين من الابحاث الحديثة عن طريقة تكوّن الامم ، ان تكوّن لبنان المستقل ، يشبه تكوّن عدد كبير من الدول . فمنذ سنوات يحاول الاخصائيون في التاريخ والعلوم السياسية ، ان يضعوا نموذجا عاما او نظرية عامة ، تساعد على فهم طريقة تكوّن الامم . ولقد نظم مؤتمر خبراء برعاية منظمة الاونسكو في صيف ١٩٧٠ للتعمق في هذه الدراسة ولمقابلة النظريات مع حقيقة اوضاع بعض الدول، وكان مؤتمر

(٤٢) راجع محاضرته في كتاب « السياسة في لبنان » ، بايندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

(٤٣) راجع مايكس هدسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(٤٤) راجع جريدة «اوريان ـ لوجور » ، العدد الخاص الصادر في ٢٥ تشرين

الخبراء هذا اكمالا لندوة مماثلة عقدت ، برعاية الاونسكو ، في السويد عام ١٩٦٨ (٤٥) . ولقد اتى على ذكر لبنان عالمان هما: (Arend Lipjphart et Gerhard Lehmbruch) في دراستهما عن «الديمقراطية بالاتفاق» . فتعبير «الديمقراطية بالاتفاق» (٤٦) (Par consociatio ou consociationnelle) قد استعمله Lipjphart لوصف طبيعة النظام السياسي القائم في كل من النمسا وهولندا وسويسرا ، كذلك في كولومبيا والاوروغواي ولبنان . اما العالم هانس دالدر Hans Daalder ، ففي تحليله للنظامين الهولندي والسويسري ، قال: «ان الحياة السياسية في هولندا وسويسرا قد ارتكزت، خلال قرون عديدة على مجموعة من الطوائف ذات الخصائص المختلفة، لا على تعاون شركاء متساوين... فهولندا وسويسرا اصبحتا مجتمعين سياسيين مستقلين بدون ان يكون لهما حكومة مركزية قوية او هوية وطنية واضحة المعالم .. ان التقاليد الهولندية والسويسرية اعتبرت الحكم قائما على تحالف منبثق من البنيات الاساسية للدولة الحديثة ومن وجود عدة مجموعات من المصالح، بالاضافة الى الاسلوب الذي به تتخذ القرارات.. والجدير بالذكر ان العنف او القمع او التهديد بالانفصال دخلت في حياة هذه الانظمة. بل بالعكس فان احترام السيادة،

(٤٥) العدد ٣ ، لعام ١٩٧١ من الجزء الثالث والعشرين من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، (الاونسكو) ، مخصص لهذا الموضوع بعنوان « التكون الوطني في مناطق مختلفة » . وهو يتضمن بعض الدراسات التي قدمت في الندوة التي عقدت في (Cerisy-La-Salle) والمقتطفات الواردة اعلاه مأخوذة منه .

(٤٦) العبارة اللاتينية (Consociatio) تستعمل اكثر فأكثر للدلالة على نمط من الحياة السياسية تتوصل فيها نخبة من المجموعات البشرية الى انشاء دولة تعددية قابلة للحياة . وكان دافيد ابتر David Apter هو اول من ادخل هذه الفكرة في العلوم الاجتماعية الحديثة . وقد التقطها Arend Lipjphart فجعل منها معيارا عاما للتصنيف . وذلك في الوقت الذي كان فيه علماء اجتماع هم : Gerhard Lehmbruch, Jurg Steiner, Rodney Stiefbold يعملون على تحليل الوقائع السياسية القابلة للمقارنة ويستعملون تعابير اخرى كعبارة : Proporz demokratie ou «Kondor danz demokratie»

واعتماد التمثيل النسبي بل وقبول « الفيتو » احيانا ، كانت من خصائص الحياة السياسية . وخلافا لما هو منتظر فان الاحترام الفطري لهذا التنوع في المجتمعات سهل عملية الاندماج في المجتمعات الحديثة » .

ويختتم انطوان مسرّة مقاله بقوله : « ان لبنان يشكل مثلا من امثلة نجاح الديمقراطية « بالتراضي » (Par Consociatio) .

ب – ميثاق ١٩٤٣ هو عقد اجتماعي خاص بلبنان

هذه المقولة ، التي تتعارض الى حد ما مع مقولة الاتفاق أو التراضي العام ، قد دافع عنها الذين ارادوا تفريغ الميثاق من كل محتوى تاريخي او ايديولوجي .

كتب ليونارد بايندر(٤٧) ان ميثاق ١٩٤٣ كان اتفاقا ظرفيا عقد بين عدة سياسيين . وكتب ادوار جورج ، في خلاصة التحقيق الذي اجراه لمجلة « ماغازين »(٤٨) يقول : « ان الميثاق كان عقدا اجتماعيا وقد ارتكز على امر راهن وهو ان لبنان مؤلف من خمس عشرة طائفة كلها من الاقليات اكثر من كونه مؤلفا من عقيدتين دينيتين احداهما تشكل اكثرية » .

وكتب « جان خوري »(٤٩) يقول : « ان كلمة ميثاق تعني لغويا : تعهد واتفاق اكثر مما تعني « عقدا » ، فالميثاق هو بالتالي اتفاق ذو طابع لبناني خاص ، ولا ينطبق الا على شعب معين وبلد معين . وقد تم في ظرف معين وكانت له غاية معينة هي الاستقلال .

ج – ميثاق ١٩٤٣ هو عقيدة وطنية و« دستور مختار »

يدافع عن هذه النظرية الدكتور كمال الحاج(٥٠) في كتابه :

(٤٧) راجع محاضرته في كتاب « السياسة في لبنان » – ندوة شيكاغو – مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ .

(٤٨) راجع العدد الصادر في ٤ نيسان ١٩٧٥ .

(٤٩) راجع جريدة « الانشاء » – طرابلس – العدد الصادر في ١٩٦٨/٤/٧ .

(٥٠) استاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية ، اغتيل اثناء الحرب اللبنانية .

«فلسفة الميثاق الوطني» . وقد وصفه بذلك الشيخ بشارة الخوري في أكثر من خطاب ، وتبنى هذه النظرية ، الى حد بعيد ، حزب الكتائب . فلقد صرح الشيخ بيار الجميل بقوله(٥١) : « ان الميثاق الوطني هو قبل كل شيء تكريس لاجماع اللبنانيين على امرين : الولاء للبنان وبلوغ الاستقلال . انه تكريس للهوية اللبنانية » . وقال الشيخ بشارة الخوري : « ان الميثاق هو بالنسبة للبنانيين ، خيار مقدس ودستور مختار »(٥٢) .

ولكن سواء كان الميثاق اتفاقا بالتراضي السلبي او الايجابي ، أم عقدا اجتماعيا ، ام اتفاقا ظرفيا ، ام عقيدة ، فمن الراهن انه في طبيعته ، كما في تحديده ومحتواه ، موضوع اختلاف . الطبيعة الوحيدة التي لا خلاف عليها هي ان الميثاق هو نوع من الميزان العملي يستعمل لقياس نسبة القوى الداخلية والخارجية التي تهدد التوازن الاجتماعي والطائفي والسياسي للمصالح الطائفية . اما كفّات هذا الميزان فتتغير تبعا لنوعية المشكلة وابعادها . وميثاق ١٩٤٣ ليس فريدا من نوعه في العالم ، ولكنه يتفرد عن المواثيق الاخرى بأنه لم يدون في نص مكتوب وانه حمل في مضمونه اعرافا وتقاليد سياسية ينكرها عليه الذين ينكرون محتواه الدستوري والقانوني .

ثمة تحديدان للميثاق يقتربان في نظرنا من حقيقته ويعتبران اكثر موضوعية من غيرهما وهما اللذان اوردهما كمال جنبلاط وعبدالله لحود .

يقول كمال جنبلاط : « ان فكرة الميثاق هي فكرة غامضة بحد ذاتها ، ككل اتفاق شعبي يعقد في ظروف عاجلة . وربما ان الزعماء الذين وضعوه لم يريدوا توضيحه ولا تحديد كل بنوده وابعاده . فغايتهم كانت ايجاد صيغة ، او قاسم مشترك ، قادر على استجلاب الجماهير الشعبية » .

وكتب عبدالله لحود يقول : « ... يرى البعض في الميثاق الوطني

(٥١) راجع كتاب « لبنان واقع ومرتجى » ، منشورات « العمل » ، ١٩٧٠ .
(٥٢) مجموعة خطب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

تسوية بين الطوائف . ويعتبره البعض الآخر سندا للطائفية . وثمة آخرون يرون فيه حجر الزاوية في الكيان اللبناني . كل ذلك خطأ . فالميثاق الوطني ليس تسوية (فواضعوه لم يكونوا يحملون تفويضا من الطوائف) : بل هو محاولة تقريب بين تيارين مختلفين كان المسلمون والمسيحيون يشتركون في تبنيهما : تيار الانعزالية وتيار الاندماج . جاء الميثاق ليوفق بين التيارين . فالطائفية لم تكن موضوع الميثاق الاساسي . والميثاق لم يكن حجر زاوية لبنان بل مصدرا للتوجيه الوطني صالحا لفترة معينة من تاريخ لبنان .

قيمة الميثاق

رأينا ، في ما تقدم ، ان الميثاق في نظر البعض ، كان يعني الطريقة التي يحكم بها لبنان منذ عام ١٩٤٣ ، أي ما قبلت به الارادة الشعبية من تقاليد ترجمت اليها رغبة العيش المشترك بين مختلف الطوائف . بهذا المعنى يتضمن الميثاق الدستور اللبناني ، واتفاق بشارة الخوري ورياض الصلح عام ١٩٤٣ على طريقة تطبيق الدستور ، كما يتضمن السياسة التي يجب اتباعها على الصعيدين الداخلي والخارجي كي يستمر الوئام الوطني ويبقى الاستقلال ويحافظ على كيان وسيادة لبنان .

ورأينا ، ايضا ، ان الميثاق في نظر البعض الآخر ، لا علاقة له لا بالدستور ولا بالنظام السياسي الطائفي او الاقتصادي الذي سار عليه رجال الاستقلال واتبعه الذين تعاقبوا بعدهم على الحكم . بل انه يقتصر على هذا الاتفاق الذي تمّ بين المسلمين والمسيحيين في لبنان والذين تخلوا فيه عن افكارهم المسبقة (الحماية الغربية ، بالنسبة للمسيحيين والاندماج مع الداخل السوري ، بالنسبة للمسلمين) والعيش في وطن واحد مشترك مستقل ومتضامن مع المصير العربي . في نظر هؤلاء لم يكن للتوازن الطائفي و« للضمانات » المسيحية ولخصائصية عروبة لبنان ، اي علاقة بالميثاق ، بل اعتبروها تقاليد الصقت بالميثاق الصاقا . وهي تخالف روحه وغايته .

لسوء الحظ ، لا يسعنا الا ان نسلم بأن كل من الفريقين يملك حججا كافية لدعم وجهة نظره .

فبالنسبة للفريق الاول لا يسعنا الا ان نسلم معه بأن احترام الدستور والمحافظة على النظام الديمقراطي البرلماني ، ولو شكليا ،

كذلك على التوازن الطائفي ، والاقتصاد الحر ، هي التي اتاحت للبنانيين فرصة المحافظة على الاستقرار وبالتالي على الاستقلال والوئام الوطني وتضامن لبنان مع محيطه العربي .

كذلك لا يسعنا الا ان نسلم مع الفريق الآخر، بأن هذه الممارسات هي التي حالت دون اندماج اللبنانيين عضويا اي صهرهم في بوتقة وطنية تزول بها وفيها الطائفية السياسية ، وساعدت على بقاء الوحدة الوطنية في حالة ضعف وارتهان دائمين كما ابقت عروبة لبنان مشوبة بالتحفظ والتردد .

كذلك فأن النظام الاقتصادي الحر بل المفرط في حريته وعدم انضباطه ، معطوفا على النظام البرلماني الطائفي ، هما ما اعطيا للسياسيين الاقطاعيين واصحاب المصالح المالية الكبرى فرصة السيطرة على الحكم وتسخيره لمصالحهم . وحال بالتالي دون تبلور شعور وطني عام وبلوغ الوحدة الوطنية الحقيقية عن طريق الانماء الاقتصادي الحقيقي والعدالة الاجتماعية .

ولكن من كان ، في النتيجة ، على حق من الفريقين ؟

اذا نظرنا الى الازمات العميقة التي مرّ بها لبنان منذ الاستقلال وبنوع خاص احداث ١٩٥٨ ، لا يمكننا الا ان نعطي الحق للفريق الثاني أي فريق الرافض للميثاق ، اي الذين رأوا ويرون فيه ، كما طبق ، اداة لتكريس الطائفية ولمنع تبلور شعور وطني عام .

اما اذا نظرنا الى الازمات الصغيرة التي تعثر بها الحكم (كالتوازن الطائفي ، والمشاركة ، والتخطيط الاقتصادي) لا يمكننا الا ان نوافق مع « الميثاقيين » ، بأن هذه الازمات ما كانت لتحدث الا لأن رئيس الجمهورية او الحكومة او الاحزاب ، انحرفوا عن الميثاق ولم يسيروا على الخط الذي رسمه ميثاق ١٩٤٣ .

السؤال ، في النتيجة هو : هل يجب ان نحكم على الميثاق انطلاقا من الازمات التي حدثت أم انطلاقا من فترات الوئام الوطني التي هي نتيجة لحسن تطبيقه ؟

هذه المشكلية كانت بحد ذاتها صعبة الحل قبل ١٩٧٥ ، فكيف حين جاءت حرب السنتين تزيدها اشكالا وصعوبة . الا ان ثمة امرين ملموسين : الاول وهو ان النظام السياسي اللبناني المرتكز على الميثاق الوطني قد « عمل » ثلاثين عاما . والثاني هو ان هـذا الميثاق ، لم يستطع بعد ثلاثين عاما من تطبيقه ، ان يحول دون انفجار الوحـدة الوطنية ، وان يمنع الوئام الوطني من ان يسقط ، والسيادة الوطنية ، من ان تزول .

ان معالجة حرب عام ١٩٧٥ التي أعطت الحق لخصوم الميثاق ، متروكة للفصل الثالث من هذا الباب ، ولا سيما ان مصير لبنـان والميثاق الوطني مرهونان بنتائجها . ونكتفي في هذا الفصل بدراسة ثلاث نظريات متعلقة بأهمية الميثاق وقيمته وهي :

أ ـ النظرية القائلة بابقاء الميثاق

ب ـ النظرية القائلة بنقض الميثاق

ج ـ النظرية القائلة بتجاوز الميثاق .

أ ـ النظرية القائلة بابقاء الميثاق

الذين دافعوا عن الميثاق الوطني لا ينتمون الى مدرسة او فريق سياسي واحد ، ودفاعهم عن الميثاق لم يكن للسبب ذاته ، وقد جرى في مراحل مختلفة من الحياة السياسية اللبنانية .

فبين الذين دافعوا عن الميثاق نجد زعماء مسيحيين محافظين (بيار الجميل) ، كذلك نجد عقائديين اصلاحيين (فؤاد شهاب) ، كما نجد زعماء مسلمين محافظين (صائب سلام) . كذلك نجـد عقائديين قوميين لبنانيين (كمال الحاج) وعقائديين « تيولوجيين » (شارل مالك) . اما بين الباحثين الاجانب المتخصصين بالشؤون اللبنانية فنجد اكثر من واحد دافع عن الميثاق ، امثال بيار راندو .

ولا داع للقول بأنه ليس من حقنا ان نجمع تحت لواء واحـد السياسيين والباحثين والعقائديين الذين تحدثوا عن مزايا الميثاق

او دافعوا عنه ، لأن الآراء التي ادلوا بها ، انما ادلوا بها في ظروف معينة وانطلاقا من نظرة سياسية معينة ارادوا اثبات صحتها .

والتفسير الوحيد لهذه الآراء هو انها لم تكن ذات هدف واحد . فالبعض كان يدافع عن محتوى الميثاق الطائفي لا عن الميثاق ككل ، اما البعض الآخر فكان يدافع عن الاهداف الوطنية للميثاق وثمة من كان يدافع عن مبدأ تعايش الطوائف في معرض ثنائه او تمسكه بالميثاق .

ثمة سبب آخر يبدد هذه التناقضات يعود الى الفاصل الزمني بين هذه التصريحات والآراء . ذلك ان الاسباب التي كانت تدعو البعض للتمسك بالميثاق في السنوات الاولى للاستقلال تختلف عن الاسباب التي حملت على التمسك به عام ١٩٥٧ . كما ان الذين دافعوا عنه عام ١٩٥٨ ، يختلفون في اهدافهم عن الذين دافعوا عنه عام ١٩٧٠ .

بالنسبة لابطال الاستقلال (مسلمين ومسيحيين) كان احترام الميثاق يعني تدعيم الاستقلال الطري العود والوحدة الوطنية الحديثة العهد . اما بالنسبة للذين دافعوا عنه عام ١٩٥٦ و١٩٥٨ (وهم في أكثريتهم كانوا في صفوف المعارضة) فأن احترام الميثاق كان يعني في نظرهم التخلي عن سياسة الانحياز للغرب التي اتبعها كميل شمعون واحترام مبدأ تضامن لبنان مع الدول العربية . اما الذين دافعوا عنه، بعد احداث ١٩٥٨ (أي الشهابيون والكتائب والمسلمون المعتدلون) فأن سبب دفاعهم كان يعود الى حرصهم على تدعيم الوحدة الوطنية التي صدعتها الاحداث . اما الذين تمسكوا به بعد عام ١٩٦٨ واصروا على تطبيقه بشكل صارم (اليمين المسيحي) فأن ما كان يشغلهم كان الدفاع عن النظام السياسي ، والاقتصادي مع ما يحملان معهما من مكاسب وامتيازات للمسيحيين وللموارنة بنوع خاص ، بل لأن الجبهة الاسلامية ـ التقدمية التي كانت قـد بـدأت معالمهـا تتبلور قبيـل السبعينات ، طرحت الميثاق الوطني على بساط البحث واعادة النظر ، فكانت ردة الفعل المسيحية ، التمسك بالميثاق والدفاع عنه .

الا انه ايا كانت الاسباب المباشرة او غير المباشرة للدفاع عـن الميثاق ، فأن هذه الدفاعات تبرز امامنا حسناته والنواحي الايجابية فيه وهي :

١ ـ دور الميثاق في تدعيم الكيان والدولة اللبنانية

اكثر من سياسي وعالم سياسة تحدث عن دور الميثاق في تدعيم الكيان والدولة اللبنانية . فالميثاق الوطني ، في نظرهم ، كرّس الكيان اللبناني(٥٣) و« هوية لبنان اللبنانية »(٥٤) . انه تكريس للمشاركة الطوعية والعادلة بين المسلمين والمسيحيين في دولة واحدة(٥٥)" . بالنسبة لمايكل هدسون(٥٦) ، لم يشكل الميثاق الا حلا جزئيا لمشكلة الكيان اللبناني بل كان لسنوات عديدة ، المؤسسة الاساسية للسياسة اللبنانية التي اتاحت للدولة ان تستمر . لقد كان من نتائج الميثاق ان « تلبنن » المسلمون و« تعرّب » المسيحيون(٥٧) .

٢ ـ الميثاق : حلف « الامة » اللبنانية

هذه المقولة ذات الابعاد الايديولوجية دافع عنها بحرارة كمال الحاج وجزئيا كل من الاستاذين انطوان مسره وانطوان عازار .

بعض غلاة القومية اللبنانية ، من مؤرخين موارنة وأدباء (كسعيد عقل) يرجعون تاريخ « الامة » اللبنانية ، الى العهد الفينيقي او الى القرن السادس عشر ، عهد الامارة المعنية ، واحيانا الى القرن الثامن اي تاريخ نزوح الموارنة الى وادي قاديشا ، مازجين بذلك بين تاريخ «الامة» اللبنانية وتاريخ الطائفة المارونية . اما كمال الحاج فانه ينطلق من عام ١٩٤٣ في بحثه عن الايديولوجية القومية اللبنانية .

يقول كمال الحاج(٥٨) : « بدون الميثاق الوطني ، لا يوجد قومية لا بالفعل ولا بالقانون وكل المشكلة اللبنانية تلخص في معرفة ما اذا كان

(٥٣) راجع محمود فهمي « النظام البرلماني في لبنان » ، ص ٣٢٧ .
(٥٤) راجع كتاب « لبنان واقع ومرتجى » ، مرجع سبق ذكره .
(٥٥) راجع بيار راندو « المؤسسات السياسية للديمقراطية اللبنانية » ، مجلة « اوريان » ، عدد تشرين الاول ١٩٥٨ .
(٥٦) مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .
(٥٧) راجع تحقيق ادوار جورج ، الذي نشر في مجلة « ماغازين » في نيسان ١٩٧٣ .
(٥٨) راجع «فلسفة الميثاق الوطني» ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

لبنان وطنا نهائيا او موقتا . وفي عام ١٩٤٣ اصبح لبنان وطنا نهائيا لكل اللبنانيين . ان القومية اللبنانية ولدت عام ١٩٤٣ ولا مكان لقوميات اخرى في لبنان . هذا لا يعني ان القومية اللبنانية تتعارض مع العروبة . ولكن يجب التمييز بين العروبة والقومية العربية . فالعروبة وحدة روحية ولغوية واحدى خصائص القومية اللبنانية ، بينما القومية العربية ، وحدة جغرافية ـ سياسية تنكر لبنان . هذا التمييز له نتيجتان : اولا : ان الميثاق لا قيمة له بدون عروبة . ثانيا : ان القومية العربية تهدد عروبة لبنان . من هنا فان الميثاق ليس تسوية سياسية بل هو اساس وجودنا »(٥٩) .

ويتناول انطوان مسرّه الموضوع ذاته فيقول(٦٠) : « ان الميثاق الوطني كان في اساس ايجاد الامة اللبنانية ، وبه يتعلق مصير هذه الامة . وبالرغم من ارتباطه بالواقع الطائفي ، فان الميثاق له علاقة بمجرى تكوّن الامة اللبنانية . ويجب ، بالتالي ، ان يعتبر كواقع دائم كما هي الامة نفسها » . ويمضي انطوان مسره فيقول : « يجب التمييز بين الميثاق والنظام الطائفي . فالميثاق مرتبط بفكرة الامة والنظام الطائفي مرهون بفكرة الطوائف والاصول المختلفة ، لذلك لا يمكن التشكيك بقيمة الميثاق دون ان نشكك بوجود الامة اللبنانية » .

يرى انطوان مسره ان توضيح مفهوم الميثاق له اهمية كبيرة وذلك من اجل توطيد الاستقلال . بل من اجل خلق دولة الاستقلال . فالاكيد هو ان الطوائف في لبنان تشعر اكثر مما مضى « بارادة العيش المشترك » التي هي من اهم قواعد نشوء الامم . « فالميثاق يجب ان يكون مرجعنا لاعادة النظر بالطائفية لا ان تكون الطائفية سببا في اعادة النظر بالميثاق » . ان الميثاق ليس سوى هذه الارادة في العيش المشترك (وهذا شيء هام) يجب ان يكون ثابتا كما هي تلك الارادة . لذلك فان الميثاق بهذه الصورة يحتفظ بقيمته كعامل تقارب بين السكان وكعنصر

(٥٩) راجع « فلسفة الميثاق الوطني » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢ .
(٦٠) راجع جريدة « الاوريان ـ لوجور » ، العدد الصادر في ١٩٧١/١١/٢٠ .

انصهار . بطبيعته، يشكل الميثاق تجاوزا للطائفية . والتشكيك بقيمة الميثاق ومداه ، يعني زعزعة اسس الدولة اللبنانية »(٦١) .

٣ ـ الميثاق : قاعدة الوئام الطائفي والاستقرار السياسي

القائلون بهذه النظرية سياسيون ينتمون بوجه عام الى المدرسة الواقعية .

احد بيانات حزب الكتائب وصف الميثاق بأنه « ثمرة عبقرية جيل امضى حياته في البحث عن افضل صيغة يمكن ان توفر للبنان السلام ولابنائه وحدتهم »(٦٢) .

وقد قال نائب كسروان السابق ، الدكتور فيليب الخازن : « ان الميثاق هو فعل ثقة وفعل ايمان اوصلنا الى التعايش والازدهار اللذين بدورهما جددا الايمان والثقة . كما ان الميثاق كرس الخصائص اللبنانية واوحى بالانفتاح على العالم ، وكل لبناني ، ايا كان موقعه الاجتماعي او ايا كانت مآخذه على المجتمع او السلطة ، يتمتع بمكاسب العيش في بلد مزدهر ، تسوده الحرية وتطبق فيه شرعة حقوق الانسان وتؤمن فيه حرية الفكروالقول. ولذلك يجب ان لا نبتعد عن القاعدتين الاساسيتين في نظامنا السياسي وهما الميثاق الوطني والديمقراطية البرلمانية »(٦٣) .

ويقول ايليا حريق ، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاميركية : «ان التجربة اللبنانية قد برهنت على ان النظام الذي يسلم بوجود فروقات بين الطوائف ، والاشتراك بالحكم على اساس طائفي ، قد نجحت حتى الان ، واثبتت جدارة استمرارية التعايش الطائفي(٦٤) .

---

(٦١) راجع بيان « الحزب الديمقراطي » ، جريدة « لوجور » ، العدد الصادر في ١٩٧٠/٣/٢٢ .

(٦٢) راجع جريدة « العمل » ، العدد الصادر في ١٩٥٧/٤/٢٠ .

(٦٣) راجع كتيب « المارونية ولبنان » ، جونيه ، تاريخ ١٩٧٤/٥/١٩ ، ص ١٩ .

(٦٤) راجع مقالة « الثورة العرقية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط » ، في المجلة الدولية للدراسات الشرق اوسطية، العدد ٣ ، الجزء ٣، عام ١٩٧٢، ص ٣٠٤ .

ان هذا النظام يسمح بتوزيع « المغانم » بشكل عادل بين الطوائف ، كما يعطي المسلمين فرصة اللحاق بالمسيحيين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي »(٦٥) .

الى هذه الصفات يزيد الشيخ بيار الجميل صفات اخرى اذ يقول : « يجب ان يبقى الميثاق لانه يشكل عامل ثقة واستقرار ، فهو يحدد قواعد سياسة لبنان العربية اي التعاون الذي يتوقف عند حدود السيادة ، لذلك فان على اللبنانيين ان يكونوا اوفياء للميثاق حتى وهم يسعون الى الاندماج العضوي »(٦٦) . وفي مناسبة اخرى يقول رئيس الكتائب : « بالنسبة الينا ، هذا الخيار هو خيار نهائي واننا نتمسك به لانه يشكل الصيغة الوحيدةالتي يمكن ان تنقذ لبنان من الضياع »(٦٧) .

ويدافع كمال الحاج عن الميثاق وعن محتواه الطائفي حين يقول : « هنالك وجه ايجابي للطائفية اذا ما طبقت بشكل عادل وواع . فهي اداة لتطمين الذين يخافون ووسيلة لانصاف الذين يشكون من غبن »(٦٨) .

اما انطوان عازار فيقول : « ان الميثاق يدعم الدستور باعتبار انه يعززالوفاق بل الاتحاد بين الفريقين اللذين ينقسم اليهما الشعب . فضرورة الميثاق اكيدة وتبدو ضرورية كلما انحرفنا عن المقاييس الوطنية واوشكت الدولة على الانفجار »(٦٩) .

في نظر هؤلاء المدافعين عن الميثاق من مسيحيين محافظين او من القائلين بالواقعية السياسية ، يبدو الميثاق مرادفا للواقع الوطني والدستوري والاقتصادي . ولكنه يبدو ، في الوقت ذاته ، مرادفا لكل سياسة من شأنها ابقاء اهل النظام في الحكم ، والمحافظة على الاقتصاد

---

(٦٥) المرجع المذكورة اعلاه ، ص ٣٣٧ .

(٦٦) راجع حديثه لمجلة « الاسبوع العربي » ، العدد الصادر في ١٩٦٥/١١/١٢ .

(٦٧) راجع جريدة « العمل » ، العدد الصادر في ١٩٦٧/١٠/١٢ .

(٦٨) راجع كتاب « فلسفة الميثاق الوطني » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(٦٩) راجع مجموعة محاضراته عن « النظام السياسي في لبنان » ، كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف ، بيروت ، ١٩٧٠ .

الحر ودستور ١٩٢٦ ، كذلك على النظام البرلماني الطائفي ، وعلى الوحدة الوطنية والسيادة والديمقراطية الشكلية . تلك هي الاسباب التي حملتهم على التمسك بالميثاق والتي تحدد في نظرهم ، محتواه ومجال تطبيقه . ويجب ايضا اضافة اسباب اخرى الا وهي الاحتفاظ برئاسة الجمهورية للموارنة وباكثرية عددية نيابية مسيحية والابقاء على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الغرب ، وهي علاقات من شأنها خدمة المصالح المسيحية في لبنان بحجة خدمة المبادىء الديمقراطية والنزعة الانسانية .

وللحكم على هذه الحجج التي يدافع بها عن الميثاق ، فلنحاول مقارنتها بالحجج التي يلجأ اليها رافضوه .

ب - النظرية القائلة بنقض الميثاق

خلافا للمدافعين عن الميثاق ، الذين هم من المحافظين والاصلاحيين والديمقراطيين الاحرار والمعتدلين ، فان الذين يرفضونه هم ، بوجه عام ، من المتطرفين يمينا او يسارا .

القوميون « الشوفينيون » اللبنانيون والقوميون السوريون والماركسيون الدوغماتيون ، رفضوا الميثاق لاسباب مختلفة واحيانا متناقضة .

بالنسبة للشوفينيين اللبنانيين (ويطلق عليهم مجازا اسم الانعزاليين) ، « الامة اللبنانية » موجودة منذ فجر التاريخ واجداد اللبنانيين الحاليين هم الفينيقيون . لذلك فهم يعتبرون ميثاق ١٩٤٣ ، « اهانة » بل « خيانة » ، لأنه كرس الطائفية وأدخل صفة « العروبة » على لبنان .

اما القوميون السوريون فأنهم يعتبرون اتفاق ١٩٤٣ تكريسا لانفصال لبنان عن الكيان القومي السوري . واما الماركسيون فأنهم اكثر ليونة في تقويمهم للميثاق اذ يأخذون عليه تكريسه للطائفية التي اصبحت سلاحا تدافع به الطبقة البورجوازية والاقطاع السياسي عن مصالحهما . كما تشكل حاجزا في وجه الانماء الاقتصادي وتسيير

الحكم على اساس ديمقراطي صحيح ، بالاضافة الى ان الصراع الطائفي يعطل الى حد كبير الصراع الطبقي ».

الى جانب هذه المواقف الثلاثة الرافضة للميثاق توجد احكام اخرى ، أوفر موضوعية ، أدلى بها علماء سياسة اجانب ولبنانيون عن نتائج الميثاق . ولنستعرض مختلف الحجج التي ادلى بها رافضو الميثاق وهي ثلاث :

- الميثاق عقبة في وجه الاندماج الوطني
- الميثاق عقبة في وجه الديمقراطية الصحيحة
- الميثاق عقبة في وجه التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

١ - الميثاق عقبة في وجه الاندماج الوطني

كتب جمال فاخوري ، احد قادة الحزب القومي السوري يقول : « ان الميثاق الوطني كان خدعة بين الطوائف وكان من شأنه تعميق الخلافات بين طوائف كانت تعيش معا منذ قرون »(٧٠) .

منظّران آخران من منظري الحزب القومي السوري ، هما : هنري حاماتي الذي كتب يقول ان الميثاق « عبر عن ارادة المتعصبين ، وان الطائفية هي التي تكرس قيمة الميثاق وليس الميثاق هو الذي يكرس الطائفية »(٧١) . والياس العشي الذي كتب يقول : « ان الميثاق لم يكن له من هدف سوى الخير العام ولكنه استخدم لمعالجة اوضاع معينة مردها عدم تبلور وعي قومي في البلاد »(٧٢) .

اما لبيب زويّا يمق ، فقد كتب في تقويمه للميثاق يقول : « ان الميثاق الوطني لا يجوز اعتباره قاعدة صلبة للتضامن الوطني لانه بدلا

---

(٧٠) راجع العدد الخاص لجريدة « العمل » الذي نشر مناقشات « الندوة حول الطائفية » التي عقدت في شهر نيسان ١٩٦٨ .

(٧١) راجع جريدة « العمل » ، المرجع السابق الذكر .

(٧٢) راجع جريدة « العمل » ، الملحق العدد الصادر في ١٩٦٦/٣/١٢ .

من أن يرتفع فوق ما يقسم اللبنانيين . نراه يكرس تلك الانقسامات الطائفية باعترافه بحق الطوائف بتمثيل الشعب »(٧٣) .

وفي اطروحته عن نظام الحكم في لبنان(٧٤) ، يشرح حمدي الطاهري « كيف انه خلال السنوات الاولى للاستقلال استطاع الميثاق ان يطمئن الفريقين . اذ استقبل الجميع فكرة الاستقلال بحماس . ولكنه ثبت مع الوقت بأن الميثاق كان دواء مؤقتا ومسكنا للأذى القديم الذي يدعى الطائفية . فهو كما فهم وطبق كان يكرس الطائفية ويستخدمها بدلا من ان يستعان به لتجاوز الطائفية . لقد استطاع الميثاق ان يقسم اللبنانيين الى فريقين متنازعين ، فحاول كل فريق انتزاع كمية اكبر من الامتيازات والمغانم » . فلبنان الرسمي ، كما يقول الطاهري ، لم يشأ ان يتخذ موقفا من هذه التحديدات بل لم يفعل شيئا لتجاوز اسطورة « الوطن الملجأ » . فالمسيحيون كانوا يتصرفون وكأن البلاد ملك لهم قبل غيرهم . وكان المسلمون يشعرون بنوع من الغربة عن لبنان . ولذلك راحوا يتطلعون الى « ملجأ » خارج حدودهم(٧٥) .

يقول كلوفيس مقصود ، منظرا الميثاق من المنطلق الاشتراكي :
« ... عندما وضع الميثاق اعتبر خطوة ايجابية ونقطة انطلاق ، لا كما اراده او يريده الفريق المحافظ ، نهاية مطاف . ذلك انه اذا سلمنا بالتعايش قبلنا بمعطيات هذا التعايش أي غياب وحدة عضوية بين اللبنانيين وعدم وجود رابطة تجمع المواطن بالدولة »(٧٦) .

وقال كمال جنبلاط عن الميثاق ، بعد ٢٥ سنة من وضعه(٧٧) :
« ان اللبنانيين لا يشكلون مجتمعا ، وليس هنالك متحد لبناني . ليس هنالك وحدة اجتماعية لبنانية ، ان لبنان هو مجموعة طوائف دينية وكيانات طائفية ـ اجتماعية . اذن لا وطن هنالك ولا امة . ولذلك

(٧٣) راجع « السياسة في لبنان » ـ بايندر ـ مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧ .
(٧٤) مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .
(٧٥) المرجع المذكور اعلاه .
(٧٦) راجع جريدة « الاهرام » المصرية ، العدد الصادر في ١٩٦٦/٤/٣٠ .
(٧٧) راجع مجلة « قضايا معاصرة » ، الجزء السادس ، تشرين الثاني ١٩٦٩ .

فأنه من الطبيعي ان تنهار الدولة التي تحكمه . انا لا اعتقد انه بالامكان حل المعضلة اللبنانية انطلاقا من لبنان . اذ لا يوجد شيء اسمه الوطنية اللبنانية ، هنالك قومية عربية تسود العالم العربي . ولقد اعترف القوميون السوريون بذلك في النهاية . وان الفكرة العربية هي التي سوف تنتصر في النهاية ، ولكن يجب ان نجد لها اطارات فيدرالية تسمح لبعض الكيانات ، كلبنان وسوريا ، ان تحافظ على نوع من الحكم الذاتي . لقد كان بامكان لبنان بلوغ مرحلة يكوّن فيها لنفسه شخصية مختلفة عن الشخصية السورية او العراقية ، لو انه اختار التقدم والتطور . لسوء الحظ ، لقد آثر المحافظة على امتيازات الموارنة . ولقد شعر سائر اللبنانيين بأنهم غرباء . لذلك فأن الحل الوحيد للمشكلة اللبنانية هو في الاندماج الاجتماعي على اساس اشتراكي » .

وكتب جورج قرم في اطروحته(٧٨) : « ان الاندماج الاجتماعي يتوقف في لبنان على الطبقة السياسية الحاكمة ويقتصر على الاحياء الغنية . اما على مستوى الشعب ، فكل شيء يدعو الى تطييف السكان وتدعيم المؤسسات الطائفية . والسلطات لا تفعل شيئا كثيرا لكسر وسائل التطييف ، بل بالعكس ، فأن الدولة تعززها . وطالما ان النظام السياسي الراهن ما زال قائما وطرأت احداث ذات خطورة او حصل تدخل جماعي في خدمة دول اجنبية ، فلا شيء يضمن استمرار الوئام بين الطوائف » .

وفي احدى دراسات جوزف مغيزل ، احد مؤسسي « الحزب الديمقراطي اللبناني » ، عن الميثاق يقول ، مستشهدا بالبروفسور دوفرجيه عن الاندماج(٧٩) : « ان الاندماج يبدو في بعض النواحي ، كنهاية للنزاعات . وعوامل التفكك في المجتمعات هي : تعدد القوميات والهويات الطائفية والثقافية واللغوية ومستويات المعيشة ، كذلك الرواسب القبلية وضعف السلطة . ولقد اختار لبنان منذ عام

(٧٨) « مساهمة في دراسة المجتمعات المتعددة الطوائف » ، ١٩٧١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٢ .
(٧٩) راجع كتاب « السوسيولوجية السياسية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٥ .

١٩٤٣ النظام الطائفي الذي يشكل عقبة في سبيل تبلور الشعور الوطني المشترك . فالميثاق الوطني لم يؤد الى شيء ، فلا دولة الاستقلال ولدت ولا الوئام بين المواطنين تحقق . ذلك ان الميثاق قائم على تكريس التعددية الاجتماعية وعلى التسوية الوطنية وعلى الموازنة بين الاتجاهات المتناقضة ، ولذلك كان اعجز من ان يحل اي مشكلة(٨٠) .

ومن اعنف الانتقادات التي وجهت الى الميثاق ما كتبه بول طنوس في مجلة « مغازين » عام ١٩٦٩(٨١) وقد جاء فيه قوله : « ان تكريس مجابهة فئة من الشعب لفئة اخرى ورفع هذه التجربة الى مستوى القيمة العليا ، قد ادى الى قتل لبنان . فلبنان قد مات لفرط ايمانه بأنه مدين بكل شيء للميثاق . ولانه لم يفعل أي شيء ليكون بحد ذاته . ان تعايشا مجردا هندسيا وجامدا هو امر مستحيل . فهل هذا ما كان يرمي اليه واضعو الميثاق ؟ ان اللبنانيين في عام ١٩٦٩ ، يبحثون ، بعد ، عن هوية وطنية ، عن اتفاق جديد ، لكي يستمروا في العيش ؟ ولكن ماذا تعني الوطنية بدون وطن ؟ ان كل فريق من اللبنانيين يدعي انه صاحب المفهوم الصحيح للوطنية . ان الميثاق ، ايا كانت غايته الاساسية ، قد جاء بمواليد عجائب على الصعيد الوطني ، والاخلاقية الوطنية الآن هي اخلاقية قائمة على الخوف ، ويغذيها الكبت ، وتستهدف سيطرة كل من الفريقين على كل لبنان » .

ولا بد لنا من ذكر الانتقاد للميثاق ، الذي وجهه احد كبار الصحفيين المرحوم جورج نقاش ، في السنوات الاولى للاستقلال حين كتب مقاله الشهير : « سلبيتان لا يؤلفان امة »(٨٢) والذي جاء فيه قوله : « ... ماذا عنت ، في النتيجة ، ثورة تشرين ١٩٤٣ ؟ لقد استولى على الحكم فريق ظل مبعدا عنه عشرين عاما . وهذا الاستيلاء صادف ظروفا دولية كانت تقضي باخراج فرنسا من المشرق وبدمج

(٨٠) راجع « مجموعة محاضرات الانماء السياسية » ، من منشورات ندوة الدراسات الانمائية ، عويدات ، ١٩٧٠ ، ص ٩٥ .

(٨١) العدد الصادر في ١٦/١١/١٩٦٩ .

(٨٢) راجع جريدة « الاوريان » ، العدد الصادر في ١٠/٥/١٩٤٩ .

المسلمين اللبنانيين في دولة « عربوية » « Arabojde » دائرة في فلك الدولة البريطانية . في الواقع الملموس ترجم هذا كله بعملين : قيام جامعة الدول العربية والتسوية الاسلامية المسيحية المسماة الميثاق الوطني ، غير ان هذا الميثاق الشهير الذي يعتمد الشرعة الاساسية للاستقلال اللبناني ، يحمل في طياته التناقضات التي تجعل الحكم مستحيلا . ولقد اثبتت التجارب ذلك بشكل أليم : « لا غرب ولا وحدة » . بهذا الرفض المزدوج عقد الاسلام والمسيحية في لبنان تحالفهما . ولكن أي نوع من الوحدة يمكننا ان نستخرج من هذه الصيغة ؟ أن نصف اللبنانيين يرفض ما يريده النصف الآخر . هذا ما نعرفه . اما ما لا نعرفه فهو ماذا يريد النصفان ؟ ان لبنان الذي صنعوه لنا هو وطن مؤلف من « طابورين خامسين » . والجنون هو أن نجعل من تسوية عقيدة للدولة ، هو ان نعتبر الحادث امرا ثابتا ، بعد ان نعتقد بأن « لاءين » يمكن ان تؤلفا « نعم » . اننا ندفع ثمن النفاق التاريخي بين « الجميزة » و« البسطا » . ان الدولة ليست حصيلة عجزين . وان سلبيتين لا تؤلفان امة »(٨٣) .

٢ ـ الميثاق يشكل عقبة في وجه الممارسة الوطنية الصحيحة

كتب حمدي الطاهري يقول(٨٤) : «ان الميثاق قد ادّى الى اتباع سياسة داخلية شوهاء . ولم يحقق الغايات التي وضع من اجلها عام ١٩٤٣ . ولذلك يجب تعديل الدستور لازالة كل آثار الميثاق منها ووضع دستور يتلاءم مع التطورات التي تمت في لبنان خلال العشرين سنة الاخيرة » .

(٨٣) في اواخر حياته غير جورج نقاش نظرته ، وكتب في « الاوريان » يقول : « في وسط هذا الشرق المليء بالتحولات ، نشكل نحن اللبنانيين ، الانفتاح الوحيد على البحر . نحن لا نصنع التاريخ ولكن التاريخ يصنع عندنا . ان الدول العربية باتت تدرك انه لو لم يكن لبنان موجودا لكان من الواجب أختراعه . هذا المثل في التعايش استمددناه من تجاربنا الخاصة ، فلكي نحل تناقضاتنا ، او نوازن بين القوى التي تتجاذبنا ، وضعنا نطاقا دقيقا للتوازن هو نظامنا السياسي الذي ادهش العالم » . (راجع جريدة «الاوريان»، العدد الصادر في ٨/٥/١٩٦٦).

(٨٤) مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥ .

ويقول عبدو عويدات ، في كتابه « النظام الدستوري »(٨٥) : « ان تكريس الاقطاعية دستوريا ، بفضل الميثاق ، قد افقد الدولة سلطانها السياسي وجعل منها اداة في خدمة الاقطاعيات السياسية – الطائفية . وان تطييف الادارة وتسييسها عطلا قدرتها على الاصلاح والعمل » .

اما انيس صايغ فيقول في اطروحته « لبنان الطائفي »(٨٦) « ان الميثاق لم يكن سوى وسيلة استخدمها الطائفيون لتغطية تفكيرهم الطائفي وايًا كانت نية الذين وضعوه فأنه اصبح اداة طائفية في خدمة السياسيين الطائفيين » .

واما ناصيف نصّار فقد ابرز لاديمقراطية الميثاق في قوله : « صحيح ان التسوية الطائفية قد امّنت نوعا من الاستقرار السياسي وقطعت الطريق على المغامرات السياسية . ولكن هذا التمييز بين مواطني بلد واحد ليس ديمقراطيا . ان التسوية اذا ما اتخذت كمبدأ دائم تؤدي الى الجمود . فهي تجمد وضعا معينا من اجل استغلاله . ان فكرة الوظيفة العامة تبقى مشوهة لانها لا تكون مرتبطة بالصالح العام »(٨٧) .

ووجه رئيس الحكومة الاسبق رشيد كرامي انتقادا الى الذين يتمسكون بتطبيق الميثاق تطبيقا حرفيا ، اذ قال : « ان الميثاق الوطني(٨٨) قائم على فكرتين : المشاركة في الحكم والمساواة في الحقوق بين كل اللبنانيين ، ففي عام ١٩٤٣ ، ما كنا لنقبل بأن يكون رئيس الجمهورية مارونيا وان يكون عدد النواب المسيحيين زائدا على عدد نواب المسلمين ، الا لكي نبلغ الاستقلال . اما الآن ، فان المشاركة الاسلامية في الحكم غير متوفرة ، فرئيس الجمهورية يمارس وحده السلطة التنفيذية ، والمساواة في الحقوق غير موجودة ، فأما ان نطبق الميثاق وتتحقق المشاركة والمساواة واما ان نطبق الدستور حيث لا

(٨٥) منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٥٨٣ .
(٨٦) « لبنان الطائفي » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .
(٨٧) راجع كتاب « نحو مجتمع جديد » مرجع سبق ذكره ، ١٩٧٠ ، ص ١٠٣ .
(٨٨) راجع مجلة « الحوادث » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٢/١٢ .

نص يعطي الطائفة المارونية الرئاسة . في مطلق الاحوال هذه الازدواجية وهذا الغموض يجب ان يزولا » .

حتى رينه عجوري ، وهو الصحفي الذي عرف بدفاعه عن النظام السياسي اللبناني في جريدة « الاوريان » فأنه لم يستطع تجاهل المفارقات اللاديمقراطية التي كان يسببها تشابك الميثاق بالدستور فكتب يقول : « وفقا للدساتير البرلمانية ، تنبع السلطات من الارادة الشعبية ويمثل المجلس النيابي السيادة الوطنية ويراقب الحكم ، بينما المجلس في لبنان يقوم على مبدأ تمثيل الطوائف تأمينا للوئام والتعايش السلمي بين العائلات الروحية التي يتألف منها لبنان . ان هذا النظام عاجز عن اعطاء السلطة التنفيذية قاعدة ثابتة كما انه عاجز عن تأمين مراقبة السلطة »(٨٩) .

كذلك بيار راندو ، رغم دفاعه عن النظام اللبناني ، لم يستطع الا توجيه الانتقاد التالي اليه حين كتب يقول(٩٠) : « ان التجانس الاسلامي المسيحي كان ثمنه غاليا . لأن مبدأ تمثيل الطوائف في الحكم قد تحول الى نزاعات طائفية ، فشلّ المجلس وحلّ التوازن الطائفي محل الكفاءة وسيطر رؤساء الطوائف على الساحة السياسية . وبالرغم من ان رياض الصلح والسياسيين ، قد ادانوا الطائفية فأنه من الصعب ان تزول من النفوس قبل ان تتهذب النفوس وتتنور . ان الغاء النظام الطائفي لا يكفي لنزع الشعور الطائفي من القلوب والنفوس . ان النظام السياسي اللبناني رغم ما اتاحه من حرية وتسامح ووئام لا يزال نظاما متخلفا يعطل التطور والتحديث والفعالية . ان الديمقراطية اللبنانية جديرة بالاهتمام ولكنها بحاجة الى تحسين » .

ويصدر مالكوم كيد ، حكما قاسيا على الميثاق حين يقول(٩١) : « ان الصيغة التوفيقية اللبنانية ، قائمة فقط في شكلها السلبي ، بمعنى ان كل فريق طائفي يحرص على ان لا يحظى الفريق الآخر بامتيازات على حسابه » .

(٨٩) راجع تحقيق مجلة « ماغازين » ، مرجع سبق ذكره ، العدد ١١ .
(٩٠) مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ .
(٩١) راجع كتاب « السياسة في لبنان » ، بايندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٧ .

ويشرح ادوار شيلز(٩٢) هذه الفكرة فيقول : « ان الدستور اللبناني جامد بسبب الميثاق الوطني ، الذي يمنع المجلس النيابي من ان يكون حلبة تصارع الافكار ويحول دون ان تكون الانتخابات مجالا لتصارع الاحزاب السياسية . ان الميثاق يحدّ من فعالية الادارة بجعله التوازن الطائفي معيارا لاختيار الموظفين . ان ما من مجتمع عصري يمكنه العيش والنمو انطلاقا من « تسوية » . فالمجتمع بحاجة الى مؤسسات حكومية قادرة على اتخاذ القرارات التي لا يمكن للتسوية ان تؤدي اليها . ان « الاتفاق الرضائي » اللبناني (Le Consensus) لا تمكن مقارنته بالاتفاقات الرضائية التي حصلت في الولايات المتحدة الاميركية او بريطانيا لأن الاتفاقات في الدول المتقدمة ثابتة بسبب الاحترام المتبادل بين الفرقاء . وليست تلك هي الحالة في لبنان . ان الاتفاق اللبناني لا يعرف الا شيئا واحدا هو الميثاق الوطني . أو على وجه التحديد ، مبدأ النسبية والاحصاءات التي تتعلق بها ، وهذا من شأنه تصغير الاسس الدستورية للدولة » .

٣ ـ الميثاق : عقبة في وجه الانماء والعدالة الاجتماعية

اليسار اللبناني والماركسيون ، بوجه عام ، دأبوا على رفع هذا الشعار :

فكريم مرّوة ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني كتب يقول(٩٣) : « ان مشكلة الديمقراطية مرتبطة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية . ولقد حمل تطبيق الميثاق والدستور البورجوازية المالية والاقطاعيين على التحالف . لذلك يجب تجاوز الميثاق لانه قائم على الطائفية وهدفه المحافظة على مصالح البورجوازية الكبرى » .

وكتب موريس نهرا ، وهو ايضا من اعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي يقول :

« نحن الشيوعيين ، نعتقد ان الميثاق الوطني ليس صالحا لبناء دولة او وطن على أسس حديثة ، كالتخطيط والعلم والتقدم . لقد

(٩٢) راجع كتاب « السياسة في لبنان » ، بايندر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .
(٩٣) راجع مجلة « الطريق » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٤/٤ .

كان الميثاق في ظروف معينة لخدمة مصالح طبقة بورجوازية ، ثم استخدم لضمان مصالح الاحتكارات وكبار الرأسماليين . واليوم يوجد صراع طبقي ولذلك فأن الميثاق لا ينفع في حل مشاكل العلاقات بين اللبنانيين ، ولم يعد بالامكان الدفاع عن الميثاق الذي لم يعد ينفع الا للدفاع عن مصالح البورجوازيين الاغنياء »(٩٤) .

وجهة النظر هذه كررها وفصلها مقال غير موقع نشرته جريدة « الاوريان »(٩٥) عام ١٩٧١ وقد جاء فيه ما يلي : « ان الميثاق ليس ظاهرة فريدة من نوعها ولا عجائبية . بل هو نتيجة ستة قرون من الاغتراب عاشها اللبنانيون تحت ظل الحكم العثماني والانتداب الفرنسي . كما هو ، في الوقت نفسه ، وبصورة متوازية ، حصيلة ظروف تاريخية معينة ، اختار فيها لبنان نظاما اقتصاديا وسياسيا معينين توجهما برؤية معينة للحرية وللوجود الوطني . ولقد كان من جراء ذلك ان تبلورت تسوية عقائدية اصطناعية بين البورجوازية الاسلامية والبورجوازية المسيحية ، تجاوبت مع اماني الاقطاعيين والعشائريين في تلك الفترة ، غايتها تدعيم قواعدهم وتجميد كل اتجاه نحو الاندماج . وهذه العقيدة التي تضمن استمرار امتيازات رجال الدين وسيطرتهم على الشعب واستقرار مداخيلهم واستثماراتهم ، هذه العقيدة التي تكرس ، على الصعيد الاقتصادي ، قيام رأسمالية طفيلية ، تجارية ، تستغل الداخل العربي تحت ستار العروبة . لقد وجدت الطبقة المسيطرة في الميثاق افضل اداة لتجميد كل بلد وشعب بتجميد مفهوم السيادة والاستقلال والحرية والخصائص » .

ج ـ النظريات القائلة بتجاوز الميثاق

بين الفريق الذي دافع عن الميثاق وقدّسه والفريق الذي رفضه وانكره واعتبره مصدرا لكل الشرور والنزاعات ، يوجد فريق ثالث وهو فريق الذين يعترفون للميثاق بشرعيته ومبرر وجوده

(٩٤) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٢/٦/١٨ .
(٩٥) راجع جريدة « الاوريان ـ لوجور » العدد الصادر في ١٩٧١/١٢/١٠ .

وحسناته ، ولكنهم في الوقت نفسه ينتقدون نواحيه السلبية ويطالبون بتجاوزه .

خلافا « للميثاقيين » الذين ينتمون ، في معظمهم الى فريق المسيحيين المحافظين واعداء الميثاق الذين ينتمون ، في معظمهم ، الى اليسار المتطرف او اليمين الشوفيني ، فأن اصحاب هذا الموقف الثالث ينتمون الى فئات وطوائف متعددة ، بعضهم ينتمي الى البورجوازية الاسلامية التي حكمت باسم الميثاق ودافعت عنه ولكنها ، تحت ضغط اليسار اخذت تطالب بتجاوز الميثاق في السنوات الاخيرة التي سبقت حرب ١٩٧٥ . البعض الآخر ينتمي الى اليسار الديمقراطي العلماني الذي ينادي بتجاوز الطائفية ويعترف للميثاق بأنه ، بالرغم من كل شيء نجح بأن يشكل اساسا لنظام حكم استمر فاعلا ٣٠ عاما ولديمقراطية برلمانية لم تتعطل ، ولنظام اقتصادي لا تخفى نتائجه . ثمة فئة ثالثة طالبت بتجاوز الميثاق وهي التي ينتمي افرادها الى المدرسة السياسية الواقعية .

ولنحاول ، باختصار ، ان نستعرض آراء واحكام هذا الفريق الثالث .

يقول محمد علي حماده(٩٦) : « ان الميثاق لا يتعارض مع التكوين العضوي للمجتمع اللبناني : اي الطائفية والاقطاعية . انه لا يعترف « بقدسية » التقاليد والاعراف السياسية التي ورثناها عن العهد العثماني والانتداب الفرنسي . انما نعتقد ان الميثاق لم يعد يناسبنا وانه ليس الا ذكرى حدث تاريخي ، لان عروبة لبنان وكيانه لا يشكلان مواضيع قابلة للمناقشة ، ان اتفاق ١٩٤٣ كان في حينه ، عملا خلاّقا لبنانيا في كافة القطاعات لحل مشاكل الحياة السياسية والوطنية في لبنان » .

ويقول الشيخ ميشال الخوري ، نجل الشيخ بشارة الخوري ، ورئيس الحزب الدستوري(٩٧) : « ان ميثاق ١٩٤٣ ومفهوم الوحدة الوطنية قد تكشفا ، بعد الاستقلال ، عن حقيقتين وهما : انهما كانا

(٩٦) راجع ملحق جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٦٣/١١/٢٠ .

(٩٧) راجع جريدة « الاوريان ـ لوجور » ، العدد الصادر في ١٩٧٠/١١/١٨ .

ضروريتين وفي الوقت ذاته كانا اشبه بسرابين . والآن بعد ثلاثين سنة من الاستقلال ، اعتقد مخلصا ان الزمن قد تجاوزهما . ان الزمن لم يتجاوز المبادىء والاهداف التي انطلقا منها ، بل بالعكس اننا اليوم اكثر ما نكون حاجة الى التجانس والوئام وارادة العيش المشترك ونؤمن بأنها شروط لا بد منها لكل سياسة . ولكننا لا نستطيع ، بعد اليوم ، ان نعتبر هذه الشعارات دواء شافيا لكل علل المجتمع وحلا لكل المشاكل » .

ويأتي حمدي الطاهري في اطروحته عن النظام السياسي اللبناني، على ذكر هذه الناحية فيقول(٩٨) : ان فريق اللبنانيين ، غير المتعصب وغير السياسي ، يقول بأنه لا يجوز التخلي عن الميثاق لان ذلك لا يخدم البلاد . بل يجب تحويله الى اداة اكثر فعالية وذلك بادخال معطيات التطور اليه ونزع القاعدة الطائفيةمنه لكي يتساوى اللبنانيون. وثمة فريق آخر من المثقفين المسلمين والمسيحيين يرى أنه لا يجوز الغاء الميثاق طالما انه يشكل قاعدة الوحدة الوطنية بل من الافضل وضع نصه في وثيقة رسمية واعطاؤها الصفة الدستورية . ذلك ان كتابته تظهر اهدافه وتجعل مبادئه الزامية وتسمح باتخاذ كل التدابير الضرورية لمعالجة الانحراف او الخروج عنه . ان كتابة الميثاق تزيل عنه تلك الصفة التي تجعل منه تسوية تمت بين رجال السياسة قبل الاستقلال وتجعل منه شرعة رسمية ملحقة بالدستور . وبذلك يكون حاضرا امام اعين الاجيال المقبلة ، لا مجرد اتفاق شفهي تمّ بين سياسيين عام ١٩٤٣ » .

وتبرز نجلا عطيه ناحية اخرى من وجهة النظر القائلة بتجاوز الميثاق فتقول في اطروحتها(٩٩) : « بين المدافعين عن ميثاق ١٩٤٣ ومعارضيه ، يوجد موقف ثالث ، وهو موقف الذين يأخذون المعطيات اللبنانية السياسية والاجتماعية منطلقا لهم . هؤلاء يعتقدون انه تجب تنمية الوسائل والاسباب التي تقرّب بين مستويات معيشة الفئات السائدة والفئات المحرومة ، كتحديث الادارة ورفع مستواها،

(٩٨) مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

(٩٩) « موقف المسلمين في لبنان من الكيان اللبناني » ، لندن ، ١٩٧٣ ، ص ٣٣٩ .

وكحماية الحريات العامة والخاصة وكتنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا . هذا الطريق يساعد على التقريب بين اللبنانيين وازالة كل ما يفصل بينهم ونهايته هي الغاء الطائفية من النظام السياسي اللبناني . وبما ان في كل طائفة توجد عدة طبقات ، فان هذا البرنامج لا بد ان يلاقي تأييدا شعبيا . اما الاسباب التي تدعو الى تبني هذا الطريق الثالث فهي :

أ — ان الطائفية عميقة الجذور لكي نتمكن من اقتلاع جذورها دفعة واحدة . فاللبناني يجد في الانتماء الطائفي نوعا من الاطمئنان والقدرة على الدفاع عن النفس .

ب — ان الغاء النظام الطائفي فجأة يمكن ان يقود الى التفكك .

ج — ان الغاء النظام الطائفي يعارضه بعض رجال الدين والسياسيون الذين يستفيدون منه .

د — ان النظام الطائفي يساعد على الاقل على استمرار التمثيل الشعبي والحياة النيابية ولو شكليا .

هـ — عندما تبرز اولى بوادر تغلب الشعور الوطني على شعور الانتماء الطائفي،عندئذ تجب المبادرة فورا الى الغاء الطائفية السياسية.

و — مع العلم بأن تجاوز النظام الطائفي اصبح ملحا اكثر فأكثر لان اتفاق ١٩٤٣ يبدو اليوم مزعزعا .

ز — ان التغيير الذي طرأ على النسب الطائفية في تعداد السكان يمكن ان يؤدي الى خضات خطيرة ، فالمسيحيون يصرون على المحافظة على اولويتهم وامتيازاتهم في لبنان . على اعتبار انه « الملاذ » المسيحي الوحيد في الشرق الاوسط.وقد يطالب المسلمون، ان هم أحسوا بأنهم اصبحوا اكثرية ، بالحكم وذلك بتشجيع من جيرانهم » .

وتختم نجلا عطيه وجهة نظرها بقولها : « اذا لم يتبلور ويطغى الشعور الوطني وفشلت الطائفية السياسية ، فأنه ليس من السهل الغاء الطائفية . بالعكس ، ان كل محاولة لالغاء الطائفية من شأنها خلق جو من التوتر يساعد المتطرفين المسلمين والمسيحيين على البروز» .

اما النائب والوزير ، فؤاد بطرس فيقول(١٠٠) : « ان الميثاق الوطني يمثل مرحلة تاريخية هامة وربما كان افضل صيغة في حينه لمعالجة المشاكل التي رافقت ظروف الاستقلال . اما اليوم فأن الاجيال الجديدة تنظر الى الميثاق من مواقع ثلاثة :

أ — كونه يمثل سوء تفاهم مزدوج

ب — كونه يمثل اتفاقا بالتراضي

ج — كونه يمثل مرحلة من مراحل التطور الوطني والسياسي .

ويضيف فؤاد بطرس قائلا : « كل من هذه المواقع يحمل معه شيئا من الحقيقة وبعض الخطأ . اننا نتساءل هل ان الحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال قد حاولت تجاوز الميثاق او توسيع نطاقه او اعطاءه محتوى حقيقيا وديناميكيا . اننا نلاحظ أنه لم يبذل جهد عميق في هذا الاتجاه ، لأن الوسائل الحقيقية لصهر المجتمع اللبناني هي : الزواج بين الطوائف وقيام احزاب سياسية لا طائفية . وطالما ان هذين الامرين لم يتحققا فالميثاق يبقى مجرد ورقة . ان لبنان والعالم العربي قد تغيرا منذ عام ١٩٤٣ . والذين صنعوا الميثاق زالوا من الوجود . واذا اردنا مجابهة الحقيقة بجرأة علينا ان نخلق اكبر عدد من القواسم المشتركة بين اللبنانيين . وبتطوير الميثاق وتعميق تطبيقه نتمكن من المحافظة على جوهره وغايته » .

اما شارل رزق فيقول في اطروحته(١٠١) : « ... سيأتي يوم نضطر فيه الى فقء الدملة . فميثاق ١٩٤٣ اصبح مهددا . البعض يتحدث عن ترشيح غير ماروني لرئاسة الجمهورية . صحيح ان من حقنا تمني انتهاء مرحلة توزيع الجبنة بين زعماء الطوائف . ولكن النظام السياسي لا يهدم دفعة واحدة . بل يحل محله نظام آخر . لذلك يجب علينا ان نجد بديلا عن النظام الطائفي ليحل محله في قاعدة الحكم . ويجب ان يتم ذلك قبل فوات الاوان . يجب ، منذ

(١٠٠) راجع مجلة « قضايا معاصرة » ، شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ ، الجزء الثاني ، ص ٦٤ .

(١٠١) « النظام السياسي اللبناني » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩ .

الآن تنظيم مرحلة الانتقال هذه ، لكي نصل الى نظام سياسي واقعي ومحرر للانسان في آن معا » .

ويقول مايكل هدسون في اطروحته(١٠٢) : « ان الميثاق الوطني لم يحل مشكلة الهوية اللبنانية الا جزئيا بالرغم من انه شكل القاعدة الاساسية للسياسة اللبنانية خلال عشرين عاما . بدون الميثاق كان من العسير على الدولة ان تحيا . فالميثاق كان مسكنا لعوارض الطائفية لا علاجا لها . ولقد ساعد على توظيف الوجهاء والزعماء السياسيين المسلمين في خدمة النظام وعلى اقصاء المتطرفين . وبالرغم من استمرار وجود الشكوك الطائفية تحت الرماد ، فان ثمة منطقة « وفاق سلبي » قد اقيمت بينها بواسطة الميثاق . وهذا ما اتاح للبنان ان يسير في طريق التحديث . ان الميثاق والدستور كانا ضروريين لاستقرارية لبنان ونجاحه النسبي » .

ونختتم هذه السلسلة من الاحكام القيّمة للميثاق بشهادات اربعة سياسيين لبنانيين ، نعتبرها اقرب ما تكون احاطة بحقيقة الميثاق وابعاده . وهي شهادات كل من : صائب سلام ، كمال جنبلاط ، الشيخ ميشال الخوري ، وريمون اده .

يقول صائب سلام في حديث طالب فيه بتجاوز الميثاق(١٠٣) : « ان الميثاق كان ضروريا عام ١٩٤٣ لانه كان من الضروري تطمين المسيحيين بالنسبة لمواقف المسلمين الوحدوية . ولكن بعد كل تلك السنوات ، فأن المسلمين اعطوا اكثر من برهان على ولائهم للبنان . ولذلك فلا مبرر ، بعد اليوم ، ليحتفظ المسيحيون بامتيازاتهم ولا بأولوياتهم . وان من حق المسلمين ان يطالبوا بالمساواة التامة مع المسيحيين . ومن هنا نقول ان الميثاق الوطني يجب ان يحل محله ميثاق اجتماعي واقتصادي » .

اما الشيخ ميشال الخوري ، فيرى تجاوز الميثاق على نحو آخر اذ يقول(١٠٤) : « ان الميثاق كان تسوية ، عام ١٩٤٣ ، بين المسلمين

(١٠٢) مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(١٠٣) راجع مجلة « الحوادث » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٥/١٢ .

(١٠٤) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٢/٦/١٨ .

والمسيحيين لبلوغ الاستقلال . ولم يكن يتضمن فكرة بناء دولة حديثة . والآن يجب تجديده . ان اللبنانيين لا يزالون متفقين على الاسس التي تكرست عام ١٩٤٣ . ولكن الصراع اليوم اصبح بين اليسار واليمين ولذلك يجب تغيير نظام الحكم ، يجب ان لا نربط بين النظام السياسي والكيان اللبناني . بل تجب علمنة الدولة وتطبيق اشتراكية لبنانية » .

وللعميد ريمون اده رأي خاص في الميثاق ومصيره اذ يقول(١٠٥) : « ان الميثاق الوطني الذي نعتبره دستورنا غير المكتوب ، لا حدود له ، فالبعض يقولون انه يقضي بأن يطبق لبنان سياسة لا غربية ولا شرقية (بيان رياض الصلح) والبعض الآخر ، يقول ان الميثاق يقضي باعطاء رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة المجلس للشيعة ورئاسة الحكومة للسنة وان الحكومة يجب ان تضم ممثلين عن الطوائف الست الكبرى . ثمة آخرون يقولون بأن الميثاق يقضي بأن يشارك رئيس الحكومة في الحكم بصورة اكثر فعالية وان يوقع على كل المراسيم والقرارات . في الواقع ان كل ما يمكن ان يتفق عليه رؤساء الطوائف يمكن ادخاله في محتوى الميثاق . والميثاق ، في النهاية ، هو ما قاله صائب سلام أي « التفهم والتفاهم » . وفقا لروح الميثاق ، يجب ان يكون رئيس الجمهورية اكثر اسلامية منه مسيحية وان يكون رئيس الوزراء اكثر مسيحية منه اسلامية . والدليل هو ان رئيس الجمهورية ينتخب عادة من قبل اكثرية اسلامية ورئيس الوزراء يحكم بواسطة اكثرية مسيحية » .

ولقد نحا كمال جنبلاط منحى ريمون اده حين قال(١٠٦) : « ان الميثاق الوطني كان وسيلة للتعاون ومحورا للتأليف بين الفكرة العربية والفكرة اللبنانية وغايته كسب اكبر كمية من التأييد الشعبي للتخلص من الانتداب . ففكرة الميثاق غامضة بحد ذاتها ككل اتفاق شعبي يعقد في ظروف ملحة . ربما ان الزعماء الذين وضعوه لم يشاؤوا توضيحه او تحديد كل مجالات تطبيقه ومبادئه ، بل كانت غايتهم ايجاد « قاسم مشترك » كفيل باستجلاب تأييد الجماهير الشعبية » .

(١٠٥) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٩/١٠ .

(١٠٦) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٦٩/٩/١١ .

الفصل الثاني

الميثاق المطعون بـه

اذا سلمنا بأن الميثاق كان تعبيرا عن ارادة التعايش الاسلامي المسيحي في اطار كيان وطني مستقل مشترك وفي ظروف ايديولوجية واقتصادية متوازنة سياسيا ، من شأنها طمأنة المسيحيين وتلبية حاجات ومطالب المسلمين ، لاحظنا انه ، خلال الثلاثين سنة التي تلت الاتفاق عليه ، لم يوضع هذا الميثاق موضع التنفيذ الصحيح والكامل مرة واحدة . فكل رئيس للجمهورية وكل رئيس للوزراء بل كل مسؤول حاول جهده تطبيق الميثاق او السير على هدى مبادئه ، ولكنه كان من الصعب عليهم اعطاء تفسير جامد لتسوية هي في اساسها متحركة وذات ابعاد مقبولة ، مع تبدل الاوضاع والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، ناهيك بالظروف الموضوعية العربية والدولية.

ان معظم النزاعات بين اللبنانيين كانت موجودة قبل ١٩٤٣ ، فجاء ميثاق ١٩٤٣ يخفف من حدتها او يجمدها ، ولكنه لم يزلها من الوجود . لقد اتفق على الميثاق في ظروف دولية وعربية معينة . فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية لم تكونا قد بسطتا نفوذهما على منطقة الشرق الاوسط . كما ان البورجوازية الوطنية العربية كانت تستعد لقطف ثمار نضالها الطويل من اجل الاستقلال . الا ان هذه الظروف والاوضاع ما لبثت ان تغيرت ابتداء من عام ١٩٤٨ ، عام هزيمة العرب في فلسطين ، وقيام دولة اسرائيل . كذلك استمرت تلك الظروف في التحول والتبدل بعد عام ١٩٥٥ وهو العام الذي بدأ فيه الصراع بين موسكو وواشنطن على الشرق الاوسط .

لقد ارتبط احتدام النزاعات اللبنانية او هدوؤها ، منذ تلك

الفترة ، باحتدام او هدوء الاوضاع العربية . ففي كل مرة كانت تنتاب المنطقة العربية انتفاضات ثورية او تحولات اجتماعية واقتصادية هامة او تتعرض لحرب باردة او لتوتر في العلاقات السوفياتية ـ الاميركية ، ناهيك بما كانت اسرائيل تخطط له او ترتكبه من اعمال عدوانية تنفيذا لاستراتيجيتها. كان ذلك ينعكس مباشرة على الاوضاع الداخلية اللبنانية .

الا ان تأثير ذلك على الوضع الداخلي كان يختلف باختلاف القائمين على الحكم في لبنان . فاذا كان على رأس الحكم اشخاص عاقلون ومدركون لدقة الميثاق الوطني ، وساعدتهم ظروف اقتصادية مؤاتية ، كان لبنان ينجو برأسه من احتدام النزاعات العربية والدولية. اما عندما كان في الحكم او في المعارضة اشخاص يسعون الى الاستفادة من الازمات الاقليمية والنزاعات الدولية ، ليحققوا مكسبا ماديا او سياسيا ، كان لبنان يشهد احتدام نزاعاته الداخلية ويوضع الميثاق الوطني على مشرحة التقويم من جديد .

لقد احترم الميثاق الوطني في عهدي بشارة الخوري وفؤاد شهاب ، احتراما دقيقا ، ولم تساعد الظروف العربية والدولية شارل حلو على تطبيقه بدقة وحزم . اما خلال عهدي كميل شمعون وسليمان فرنجيه فقد طرح الميثاق على بساط البحث .

هل كانت سياسة رئيس الجمهورية هي السبب في حسن او سوء تطبيق الميثاق الوطني واحتدام النزاعات بين اللبنانيين ، كما يدعي الزعماء المسلمون التقليديون ؟ أم كانت مواقف رؤساء الوزراء من بعض الشؤون العربية هي السبب ، كما يدعي الزعماء المسيحيون؟ أم هل هي الظروف الموضوعية العربية غير المستقرة والمليئة بالانقلابات وبالصراع بين الانظمة هي التي اثرت على موقف المسلمين اللبنانيين وبالتالي غيَّرت من ابعاد الميثاق العربية وادت الى خرقه ، كما يدعي القوميون اللبنانيون ؟

أم هل ان البورجوازية اللبنانية المتحالفة مع الاقطاعيين السياسيين ، ورجال الدين والمرتبطة بالرأسمالية الغربية ، هي التي كانت تصطنع الازمات الطائفية وتثير النزاعات لتعطل الصراع الطبقي ،

كلما تفاقمت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية ، وتهـدد النظام السياسي ، كما يدعي الماركسيون ؟

أم هي اسرائيل والامبريالية اللتان ايقظتا واثارتا النزاعات بعمل نفساني وسياسي طويل الامد ، لكي تثبتا صعوبة التعايش بين الطوائف المختلفة وتبررا الوجود الاسرائيلي في المنطقة ، عن طريق تفكيك لبنان الى دويلات طائفية ، كما يدعي القوميون العرب ؟

قبل ان نجزم في السبب او الاسباب الحقيقية ، التي ادت الى وضع الميثاق الوطني على صعيد الجدل والطعن به ، فلنحاول ان نستعرض ، بشكل سريع ، الاحداث التي تعاقبت على لبنان بـين ١٩٧٠ و١٩٧٥ والتي ادت الى اثارة النزاعات ثم احتدامها ومن ثم ان نرى (القسم الثاني) كيف تم الطعن في الميثاق ونقضه .

القسم الاول

الصراعات المتفاقمة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥

استقبل انتخاب سليمان فرنجية ، مرشح المعارضة التي ضمت كلا مـن كميـل شمعون المسيحي المحـافظ وصـائب سلام المسلم البورجوازي وخصم الشهابيـة وكمال جنبلاط التقـدمي حليـف المقاومة الفلسطينية ، بموجة عارمة من الفرحة الشعبية خاصة في الاوساط المسيحية التي اعتبرت هذا الانتخاب بمثابة نصر مسيحي . أما بالنسبة للفلسطينيين فقد كان فوز فرنجية بمثابة انتصار يسجل نهاية عهد المكتب الثاني الشهابي وحكم الجيش الذي كانت علاقاته معهم متأزمة منذ ١٩٦٥ . والرئيس الجديد ينتمي الى اسرة سياسية ساهمت في نيل الاستقلال ووضع الميثاق الوطني ، ولم ينضم الى الحلف الماروني ، لكنه أسس مع زعيمين مسلمين من المحافظين (كامل الاسعد وصائب سلام) « جبهة الوسط » . طرح ترشيحه من قبل الحلف المسيحي بعدما فشل هذا الحلف في تأمـين الاكثرية لأحـد اقطابه ، ولمنع كمال جنبلاط وكتلة نوابه التقدميين مـن التصويت لمرشح شهابي لانهم ما كانوا في حال من الاحوال ليختاروا مرشحا من الحلف . انتهت المعارضة الى اختيار سليمان فرنجية الرجل القوي ، المعروف بمارونيته العريقة وبتطرف وطنيته . وقد اتسم عهد سليمان فرنجية بتفاقم الصراعات الى اقصى حدودها وتفجر الميثاق الوطني وحرب سنتي ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ .

وعلى الصعيد العربي فان هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ شهدت وفاة جمال عبد الناصر ، وتصفية المقاومة الفلسطينية

في الاردن وانتقالها الى لبنان كما انها شهدت حرب ١٩٧٣ العربية الاسرائيلية ومؤتمر القمة في الرباط حيث تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، وظهور المملكة العربية السعودية كقوة عربية رئيسية . وقد كانت هذه الفترة شاهدة على انقسام العالم العربي الى معسكرين : انصار سلام عادل ومشرف مع اسرائيل ، وجبهة رفض تعارض السلام .

على صعيد السياسة الداخلية فان هذه الفترة تميزت بتصفية الشهابية في الجيش اللبناني وتحالفه السري مع الاحزاب المسيحية المحافظة . كما انها تميزت بعودة السياسيين الطائفيين والاقطاعيين التقليديين الى الحكم مع كل ما تحمله هذه العودة من عواقب سلبية بالنسبة للاصلاح الشهابي اداريا ، اجتماعيا واقتصاديا . ومن سمات هذه الفترة ايضا تطور الاعتداءات الاسرائيلية وتزايدها وبالتالي الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية .

اغلب الظن انه يجب ان ننتظر سنوات لنعرف الاسباب الحقيقية لكل هذه الاحداث الاقليمية والمحلية التي ساهمت في تصعيد الصراعات اللبنانية ، ونتمكن من وضع علاقة السبب بالنتيجة في هذه الاحداث ، او تحديد المسؤوليات بالنسبة الى كل ما كان يدور حولها .

الا انه من الواضح أن طبيعة العلاقات بين موسكو وواشنطن ، والتوازن القليل الاستقرار بين مصالح القوى العظمى أثرت على الاحداث العربية . كما ان الاوضاع الاقليمية والعالمية كان لها آثار مباشرة وقاطعة على تطور الحالة في لبنان . اما عن معرفة اسباب وكيفية تأثير الاحداث العالمية المحلية والاقليمية بعضها على بعض فانه لا يكفي ان تكشف الملفات السرية لوزارات خارجية القوى العظمى والدول العربية واسرائيل فحسب بل يجب كشف ملفات اجهزة الاستخبارات .

ولتعذر كتابة التاريخ وتحديد الاسباب ونتائجها بالضبط تمكن متابعة تطور الوقائع والاحداث على صعيدين قد يوضحان لنا اذا

اجتمعا تفاقم الصراعات اللبنانية قبل انفجار ١٩٧٥ :

– الصعيد العالمي والعربي .

– الصعيد السياسي الطائفي الداخلي .

أ – الصعيد العالمي والعربي

كان من المستغرب ان ترحب واشنطن وموسكو معا ومعظم العواصم العربية بانتخاب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية . « فالشهابية الجديدة » (١٩٦٤ – ١٩٧٠) كانت قد انتهت الى اثارة استياء جميع العواصم العربية المعنية التي كانت قد اتخذت من لبنان مركزا لمختلف نشاطاتها . هذه العواصم كانت ترجو استعادة حرية تحركها . غير ان عهد فرنجية صادف قيام تحولات مهمة على المسرح الدولي والعربي ، الامر الذي ادى تدريجيا الى تلاشي آمال هذه العواصم . وبالفعل فانه ابتداء من ١٩٦٩ ، دخلت الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن مرحلة جديدة (اتفاقية فلاديفوستوك) ، بعد أن أصبح الشرق الاوسط مخزن الطاقة النفطية الرئيسي بالنسبة الى الغرب واتخذ الصراع العربي الاسرائيلي احجاما جديدة .

لقد اصبح السلام في الشرق الاوسط بعد ١٩٧٠ ، مسألة أكثر اهمية او حيوية بالنسبة الى القوى العظمى والمتوسطة وحلت مكان الصراعات التي كانت تقسم العالم الى ثلاث كتل : سوفياتية ، غربية ، وعالم ثالث ، صراعات اخرى أكثر عددا وتشعبا ودقة : صراع اقتصادي: اوروبا – الولايات المتحدة . صراع عقائدي: الصين – الاتحاد السوفياتي . وولدت كتل داخل العالم الثالث : كتلة عربية ، كتلة افريقية ، كتلة اسلامية ، كتلة دول النفط ، كتلة الدول النامية ، الخ ... واتخذت الصراعات العالمية مضافة الى الاستراتيجية العسكرية الشاملة للقوى العظمى مظاهر جديدة : أزمة طاقة ، الحد من التسلح ، التطور او الثورة في العالم الثالث .

على الصعيد العربي طبعت بداية عهد فرنجية بحدثين مهمين : ضرب المقاومة الفلسطينية على يد الجيش الاردني، ووفاة عبد الناصر. فبعد ان منيت بخسائر جسيمة في الاردن (ايلول الاسود) التجأت المقاومة الفلسطينية الى لبنان الذي اصبح ابتداء من هذا التاريخ ، قاعدتها الرئيسية . وافقد موت عبد الناصر لبنان صديقا عربيا قويا كان قد اصبح مقتنعا بضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية في لبنان . واهمية عبد الناصر اللبنانية كانت في انه كان الزعيم الوحيد القادر على التأثير على الجماهير الاسلامية والفلسطينية للجم عنفوانهما الثوري .

من سنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ كان تأثير تصادم هذه التحولات العالمية والعربية على الاوضاع الوطنية والسياسية اللبنانية قويا بحيث انه زعزع التوازن الوطني ولكن دون ان يحطمه . فسياسة الرئيس السادات الذي حل محل عبد الناصر لم تكن قد وصلت بعد الى القطيعة مع موسكو ، ورؤيته لحل النزاع العربي الاسرائيلي لم تكن قد بلغت حد الخلاف مع المقاومة الفلسطينية . كما ان سوريا كانت قد بدأت بانتهاج سياسة انفتاح اقتصادي وسياسي مع تولي حافظ الاسد الرئاسة واعطت ثقتها للرئيس فرنجية . واما دول النفط العربية (السعودية والكويت) فكانت قد رأت في رجوع رجال السياسة المحافظين الى السلطة دعما للاقتصاد اللبناني الحر حيث كانت رؤوس اموالهم موظفة .

وهكذا عندما اصطدم الجيش اللبناني بالمقاومة الفلسطينية في نيسان ١٩٧٣ اسرعت الدول العربية بايفاد الامين العام لجامعة الدول العربية لتسوية النزاع. اما بعد حرب تشرين ١٩٧٣ فان تأثير التحولات العميقة التي حدثت في العالم العربي على الاوضاع اللبنانية كان له أثر مفجّر . ولم يعد بوسع تطور النزاعات المتفاقمة منذ عام ١٩٦٧ الا ان تدخل مرحلتها القابلة للانفجار .

كانت نتيجة حرب تشرين ٧٣ العسكرية والسياسية نقطة تحول في سياسة مصر التي تغيَّر دورها كعدوة رئيسية لاسرائيل وكحاملة لواء القضية الفلسطينية وكحليفة للاتحاد السوفياتي في صراعه ضد

الامبريالية ، ليصبح دور الدولة المسالمة التي تتطلع الى الغرب مجددا مقتنعة بأن حل السلام في الشرق الاوسط هو بين يدي الولايات المتحدة .

وكان الاثر المباشر لهذا التحول المصري : انقسام العالم العربي الى معسكرين احدهما واقعي يقبل بمبدأ حل سلمي للنزاع العربي- الاسرائيلي ترسمه الدول الكبرى ، لا سيما الولايات المتحدة ، والآخر يريد متابعة القتال وحرب التحرير الفلسطينية . المعسكر الاول كانت تقوده مصر وتشجعه السعودية والاردن بمقدار . اما المعسكر الثاني فكانت تقوده ليبيا علنا والعراق والجزائر بأقل علانية . اما سوريا التي لم يكن بوسعها الا الوقوف في الوسط بين جبهة الرفض ومعسكر « السلام » . ولما كانت سوريا قد اصبحت وحيدة في ساحة المجابهة بعد ان وقعت مصر اتفاقية فك الارتباط في سيناء سنة ١٩٧٣ ، لم يعد بوسعها ان تحصل بسهولة على انسحاب كامل او جزئي للقوات الاسرائيلية من الجولان بواسطة اتفاق مماثل من دون ان تصطدم بالمقاومة الفلسطينية وبالدول العربية الرافضة . ويعتبر المراقبون ان الوضع الحرج الذي وجدت سوريا نفسها فيه بعد ١٩٧٣ هو نقطة انطلاق هامة في صيرورة انفجار الصراعات اللبنانية ، ويعتقد آخرون ان اجهزة المخابرات الاسرائيلية اختارت هذا التاريخ لتنفيذ خطتها بتصفية المقاومة عن طريق تفجير حرب اهلية في لبنان وتغذيتها .

ثمة من يرى ان الدول الكبرى اختارت ايضا هذا التاريخ لتنفخ في نار الخلافات اللبنانية بهدف تعجيل مسيرة السلام في الشرق الاوسط .

ولكن في مطلق الاحوال وبانتظار ان يكتشف المؤرخون في المستقبل جميع اسرار هذه الفترة الحرجة فان كل ما يمكننا قوله هو ان من اهم معطيات الوضع الاقليمي والعربي المتفجرة لهذه الفترة هي :

١ ـ ضرورة تخلص سوريا من وضع حرج .

٢ ـ الانقسامات العربية .

٣ ـ الحرب الباردة الاميركية ـ السوفياتية .

٤ ـ تكتيك المقاومة الفلسطينية .

ولنستعرض ، بسرعة ، هذه المعطيات :

١ ـ ضرورة تخلص سوريا من موقف حرج :

لأنها كانت عرضة لحملة من قبل النظام البعثي العراقي الذي قوي بعد ارتفاع اسعار النفط واستقطب المقاومة الفلسطينية التي كانت تعمل انطلاقا من لبنان فانه لم يعد بوسع سوريا الا ان تتحرك لتدافع عن نفسها . فأصبح لبنان مسرحا للصراعات السورية ـ العراقية التي كانت تجري بواسطة الفلسطينيين واللبنانيين .

ولانها كانت مرغمة على الاختيار بين اتفاق فصل قوات كامل مع اسرائيل ، لم يكن بوسعها قبوله بدون ان تخاطر بالحط من مكانتها عربيا ، وبين حل عربي ـ اسرائيلي شامل كانت تعرضه الولايات المتحدة ، فأن سوريا لم تكن قادرة على ترك المقاومة الفلسطينية ان تصبح هي قائدة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، كما انها لم تكن لتقبل تصفيتها ، فبات تدخلها في لبنان ملحا .

اما الدافع الثالث للتدخل السوري في الحرب اللبنانية فتجب رؤيته من زاوية ان سوريا كانت لا تنظر بعين الارتياح الى بروز حركتين عقائديتين متطرفتين في جوارها : الحركة الاسلامية الدينية ذات الطابع السني والحركات الثورية ذات العقيدة الماركسية .

٢ ـ الانقسامات والنزاعات العربية :

ثاني المعطيات الداعية الى الانفجار كان انقسام العالم العربي الى معسكرين خاصة في منطقة الشرق الاوسط وبالتحديد : الدول المحاذية لاسرائيل التي تسمت دول المواجهة : المعسكر الذي كان يقبل بمبدأ التوصل الى حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والمعسكر الذي كان يرفض هذا المبدأ .

وكانت « جبهة القبول » مؤلفة من مصر ، الاردن ، تدعمهما السعودية واقطار الخليج وكذلك الدول العربية البعيدة عن التيار السوفياتي .

اما جبهة الرفض فكانت مؤلفة من العراق ، ليبيا والجزائر ، اما سوريا فكانت من حيث المبدأ عضوا في جبهة الرفض ولكن بدون ان تعلن معارضتها للمعسكر الثاني جهرا .

واختارت الجبهتان لبنان ليكون قاعدة تحرك من جهة والاحزاب اللبنانية ومعها الفلسطينيين ليكونوا اداة في النزاع .

صدرت عدة صحف في بيروت تسندها الانظمة العربية المتصارعة.
لكل هذه الاسباب ولغيرها من الاسباب الاقل اهمية قررت سوريا الدخول في لعبة الصراعات اللبنانية لا لزيادتها بل ربما لاحتوائها وتسخيرها لخدمة اهدافها التكتيكية او لمصالح استراتيجية كانت تدافع عنها .

ومهما كانت نيات سوريا واهمية دورها فالواقع هو ان تدخلها المباشر في النزاع اللبناني اعطى هذا الاخير حجما جديدا تجاوز احكام التوازن اللبناني الذي وضع سنة ١٩٤٣ . ولم تحصل احزاب اليسار واليمين وجميع المنظمات الفلسطينية على العشرات من ملايين الليرات كمساعدات مالية فحسب ، بل حصلت في الوقت نفسه على اسلحة وذخيرة . واصبح للدول العربية صحفها وانصارها ومصارفها ومنظماتها الفدائية . وبانتظار المواجهة التي كانت آتية لا محالة راح المعسكران العربيان الخصمان يراقبان بعضهما بعضا ويقويان وسائل تحركهما في لبنان . وان البلاد العربية التي اغناها ارتفاع أسعار النفط لم تكن تنقسم على نفسها بسبب المسألة الفلسطينية بل بالنسبة الى خياراتها العقائدية والسياسية التي كان يطرحها هذا الغنى المفاجىء امام النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

بالنسبة الى البعض ، فان الثروة العربية كانت توجب عليه استخدامها لتحرير فلسطين . وهو اختيار قومي مرتبط باختيار ثوري . اذ حرب التحرير من شأنها ان تتسبب في اضعاف الانظمة

المحافظة المتحالفة موضوعيا مع الولايات المتحدة حامية اسرائيل ومن شأنها ايضا ان تهيىء للثورة في جميع الدول العربية .

اما بالنسبة الى البعض الآخر ، فان الاموال العربية عليها ان تساعد على تطوير العالم العربي . اذ ان التطور على مدى طويل هو الحاجز الوحيد لمواجهة الخطر الذي تمثله الظاهرة الاسرائيلية . بالاضافة الى ان الحل الثوري لا يخدم الا مصالح الاتحاد السوفياتي ويجر بالنهاية الى صلح مع اسرائيل بشكل آخر .

عقيدة دينية في مواجهة عقيدة ماركسية . انظمة محافظة في مواجهة انظمة ثورية . احزاب سياسية في مواجهة انظمة عسكرية . جميع هذه التناقضات العربية كانت تتهيأ ابتداء من ١٩٧٣ للانفجار في لبنان . وكان من شأن الحرب الباردة المصغرة في الشرق الاوسط التي كانت مستعرة بين موسكو وواشنطن ان يخلق وضعا آخر قابلا للانفجار .

٣ ـ ثالث المعطيات ، التي مهدت للانفجار كان الصراع الاميركي ـ السوفياتي للسيطرة على العالم العربي بعد وفاة عبد الناصر :

كان لبنان قد دفع ثمن هذه الحرب الباردة في الخمسينات . فحلف بغداد ومشروع ايزنهاور كانا في اساس الخلافات العربية التي اطلقت شرارة ثورة ١٩٥٨ ثم غذتها . ومنذ ١٩٦٠ ارتبطت أكثر التغييرات في الانظمة او في السياسة داخل العالم العربي بهذا السباق على السيطرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

قبل سنة ١٩٦٧ كان الاتحاد السوفياتي يعتمد بالدرجة الاولى على مصر الناصرية ، اما بعد حرب ٥ حزيران فقد ركز جهوده على سوريا والعراق والمقاومة الفلسطينية .

بعد موت عبد الناصر وعودة مصر تدريجيا الى صف الدول العربية المحافظة والموالية للغرب بتأثير من المملكة العربية السعودية ، وجّه الاتحاد السوفياتي أكثر فأكثر اهتمامه الى المقاومة الفلسطينية معتبرا اياها ، عن حق ، المادة الثورية الجديدة في الشرق الاوسط .

اضافة الى ان حرب ١٩٧٣ العربية الاسرائيلية وارتفاع اسعار النفط كان من نتائجهما ان ضعف المد الثوري في بعض الانظمة العربية التقدمية وتقوّى دور العربية السعودية القيادي في الشرق الاوسط .

كما ان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اتخذت بعد سنة ١٩٧٣ شكلا جديدا واختارت مسرحا آخر . فقد ادرك الاتحاد السوفياتي أن واشنطن تعمل على ابعاده عن الساحة باقناع العرب والاسرائيليين بضرورة التفاوض على الصلح تحت رعاية الدولتين العظميين . وكان ان راهن على المقاومة الفلسطينية بحيث اصبحت بعض المنظمات المحرك المستقطب للحركات الثورية العربية والعالمية ..

ولمواجهة هذه الآلة الثورية الجديدة عمدت واشنطن الى انشاء هيئة لمكافحة الارهاب وعلى الارجح لم تر المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية التي تعيش فيها جالية فلسطينية غنية ، لم تر مانعا من ان تدعم المنظمات الفلسطينية غير الماركسية .

وهكذا باتفاق ظاهري على العمل معا في الشرق الاوسط ، كانت واشنطن وموسكو تواصلان حربهما بواسطة اللبنانيين والفلسطينيين وبالطبع بواسطة اجهزة استخباراتهما .

٤ ـ المعطى الرابع كان بالطبع تطور بنيات المقاومة الفلسطينية وخطها السياسي بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ .

منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ لم يكن فلسطينيو الارض المحتلة او الضفة الغربية ، وحتى القاطنون في البلاد المحاذية لاسرائيل قد انشأوا حركة مقاومة ، ولم تبرز القضية الفلسطينية ،بحد ذاتها ، خلال ٢٠ عاما من النزاع العربي الاسرائيلي . ولكن بعد ١٩٦٧ وجدت هذه القضية نفسها اكثر ارتباطا بالمصالح الحيوية للبلاد العربية المجاورة لاسرائيل وذلك لثلاثة اسباب :

١ ـ احتلال القوات الاسرائيلية لجزء من الاراضي المصرية السورية و« الاردنية » .

٢ ـ وجود فدائيين فلسطينيين في هذه الدول .

٣ ـ محاولة بعض الدول العربية استخدام المقاومة في خلافاتها مع دول عربية اخرى .

ولكن قبل ان تصبح المقاومة الفلسطينية موضوعا لمزيد من الخلافات العربية ومسرحا لها ، كانت مشاكلها في لبنان قد برزت . فبالفعل ، ومع بداية تحركها في لبنان ، اصطدمت المقاومة الفلسطينية بالمخابرات العسكرية في الجيش اللبناني (المكتب الثاني) التي كانت تعامل الفدائيين بقسوة في أول عهدهم . وسواء كان ذلك لاسباب امنية عسكرية على الحدود ، أم اتقاء لفقدان توازن داخلي فقد وجد الجيش اللبناني نفسه منذ بداية عهد المقاومة في حالة خلاف معها . ومن سنة ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ استمر هذا الشق في الاتساع مع تطور المقاومة وخاصة مع المنظمات الماركسية فيها ، ومع تزايد عمليات الانتقام الاسرائيلية على لبنان .

كان موقف الجيش اللبناني السلبي عندما هاجمت القوات الاسرائيلية مطار بيروت الدولي سنة ١٩٦٨ ، سببا في تصعيد الخلاف. فبنظر المقاومة وانصارها (احزاب اليسار والقوميين العرب) كان الجيش اللبناني قد قصَّر في واجبه عندما لم يدافع عن نفسه ضد اسرائيل التي كان لبنان في حالة حرب معها .أما بنظر الجيش فان اي تصد عسكري كان بمثابة انتحار نظرا لتفوق اسرائيل العسكري الساحق .

من سنة ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ ازدادت حالة التوتر بين الدولة اللبنانية والمقاومة ، ولم يجد أي حوار بينهما .

في اعتقاد الدولة اللبنانية كان على المقاومة الفلسطينية ان توقف هجماتها ضد اسرائيل انطلاقا من لبنان خاصة ان الجيش اللبناني لم يكن قادرا على الدفاع عن نفسه ، كما ان الجيوش العربية لم تكن بعد قد عوضت هزيمة ١٩٦٧ .

اما برأي الفلسطينيين واليسار اللبناني فقد كان هذا الوقت هو الافضل لتقوية الجيش اللبناني وتأكيد هوية لبنان العربية .

وأخذت الدولة اللبنانية على المقاومة الفلسطينية تحالفها مع اليسار والاحزاب العربية الثورية العاملة في لبنان ، الامر الذي يهدد التوازن الطائفي والسياسي الداخلي ويساعد اليسار على تولي الحكم .

وكان رد الفلسطينيين ان أيًا من النظامين السياسي والاقتصادي اللبنانيين كان عليهما ان يقفا في وجه المقاومة في معركتها . وكانت احزاب اليسار تضيف الى هذا ان « أي نظام سياسي لا يسهل النضال ضد اسرائيل ، عليه ان يقلب لكونه حليفا موضوعيا لاسرائيل وللامبريالية » .

وحوار الطرشان هذا لم يكن بوسعه الا ان ينتهي الى صدام . وابتداء من نيسان ١٩٦٩ اخذت الحرب الباردة بين الجيش والمقاومة ابعادا خطيرة وانتهت الى مجابهات عسكرية بكل معنى الكلمة .

واحتجاجا على الاجراءات المتخذة من قبل الجيش ضد الفدائيين العاملين على الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية دعت الاحزاب اليسارية في نيسان ١٩٦٩ الى تظاهرة في بيروت وسائر المدن الاخرى . فقمعت هذه المظاهرات من قبل قوات الامن مما حمل حكومة رشيد كرامي على الاستقالة من جراء الضغط السياسي الاسلامي واليساري . وسجلت صدامات اخرى في الجنوب والبقاع ، بالرغم من وساطة الرئيس عبد الناصر .

استمرت المجابهة عدة اشهر في ظل أزمة داخلية حادة الى ان تم التوقيع على « اتفاقية القاهرة » بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتعرضت هذه الاتفاقية التي تضفي صفة الشرعية للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان مع احترام لسيادة لبنان ، تعرضت لانتقادات فئة من اليمين المسيحي كما انها لم تحترم من قبل الطرفين .

في آذار ١٩٧٠ ، حصلت مجابهة عسكرية جديدة في الكحالة نتج عنها مقتل ٢٠ فلسطينيا .

بالنسبة الى المقاومة الفلسطينية كانت سنة ١٩٧٠ حاسمة . فبعد اصطدامهم بالجيش في الاردن انتقل الفدائيون الفلسطينيون الى

لبنان . وفي نفس هذا التاريخ توفي الرئيس جمال عبد الناصر ففقد لبنان والمقاومة وسيطا مؤثرا في الازمة الفلسطينية ـ اللبنانية المتمادية.

الا ان المقاومة ما لبثت ان اضطرت الى سلوك نهج التسوية بعد هذه الاحداث وقدمت تنازلات كثيرة . غير ان تخفيف حدة النزاع لن يكون الا ظاهريا ومؤقتا ، وعام ١٩٧٣ سيشهد بذلك .

وقامت بعض الانظمة العربية بايحاء من الدولتين الكبريين او ربما للدفاع عن نفسها ، بمحاولة سد الفراغ الذي احدثه غياب جمال عبد الناصر ، خاصة ان هزيمة ١٩٦٧ كانت قد اضعفت قوة المد الناصري ، وراح الماركسيون و« العقائديون المسلمون » يتنازعون ميراث عبد الناصر الذي ظلت الشعوب العربية وخاصة الفلسطينية متعلقة به رغم هزيمته .

ان اختفاء عبد الناصر عن مسرح الاحداث سوف يشرع الابواب امام جميع التيارات الايديولوجية والصراعات العربية التي رأت في لبنان ارضا خصبة للنزاعات ، وفي المقاومة حقلا للتجارب . فعمدت كل دولة عربية الى انشاء منظمة فلسطينية او تبنيها .

وفي الوقت الذي اكدت فيه المنظمة الفلسطينية الكبرى « فتح» ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات قرار الفلسطينيين بعدم التدخل في الخلافات العربية او في الشؤون الداخلية اللبنانية ، كانت منظمات اخرى كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتخذ مواقف علنية ضد الانظمة العربية «الرجعية والحليفة موضوعيا للصهيونية والامبريالية» وتدعو الى ثورة عربية على اساس ماركسي تكون فيها المقاومة الفلسطينية رائدة ، وتكون حرب التحرير وسيلة التحرك ، واحزاب اليسار العربية القوة الدافعة ونقطة الارتكاز .

وهذه المنظمات الفلسطينية الثورية التي قامت تشجعها بعض الدول العربية (العراق ، ليبيا ، اليمن الجنوبية ، الجزائر) وعلى الارجح الشيوعية العالمية ، التقت بشكل طبيعي وتحالفت مع احزاب اليسار اللبناني ونجحت في استقطاب تأييد المسلمين في لبنان وهم المتقبلون لكل نضال ضد اسرائيل والاستعمار الغربي .

وهكذا عندما نزلت قوة اسرائيلية في ١٠ نيسان ١٩٧٣ على

شاطىء قريب من بيروت واغتالت ثلاثة من قادة الفلسطينيين في منازلهم انفجرت أزمة العلاقات بين المقاومة والدولة اللبنانية .

وقدم صائب سلام ، اسوة برشيد كرامي سنة ١٩٦٩ ، استقالة حكومته بعد ان اتهم القائد الاعلى للجيش العماد غانم ، بالتقصير ، ولم ينل موافقة رئيس الجمهورية على اقالته من قيادة الجيش .

وكان مأتم القادة الفلسطينيين عرضا للقوة من قبل المقاومة . اذ سار آلاف الفدائيين المسلحين في شوارع بيروت .

وبعد مضي ايام معدودة ، وعلى اثر حوادث صغيرة بين عناصر فلسطينية متطرفة وبعض جنود من الجيش اللبناني ، قام هذا الاخير بمحاصرة المخيمات ونشبت اشتباكات عنيفة في ضواحي بيروت . وقصف سلاح الطيران اللبناني المخيمات القريبة من المطار .

تعرض لبنان لازمة حكم اضافة الى الازمة الدامية ، فكلف رئيس الجمهورية النائب امين الحافظ بتشكيل الحكومة الجديدة . الا ان الزعماء التقليديين المسلمين ، بتشجيع من الاحزاب اليسارية والمقاومة الفلسطينية عارضوا الحكومة الجديدة معتبرين ترئيس الحكومة لعنصر شاب وجديد دليل تصميم رئيس الجمهورية على فرض ارادته فلسطينيا دون الالتفات الى الرأي العام المسلم في لبنان.

في هذا الوقت الذي كان الفلسطينيون في معركة مع الجيش اللبناني ، استقالت حكومة الحافظ ، الا ان القتال ما لبث ان توقف نتيجة لتوقيع اتفاقية جديدة في ١٨ ايار ١٩٧٣ ، تفسر وتكمل اتفاقية القاهرة . وقد تبين فيما بعد انها غير فعالة وعديمة الفائدة .

كانت نتيجة هذه الاشتباكات خطيرة : فعسكريا ، اصطدم الجيش اللبناني هذه المرة بقوات فلسطينية زادت قوتها ثلاثة اضعاف عما قبل . واحست الاوساط المسيحية اكثر فأكثر بمرارة ، اذ رأت تحزب الاوساط الاسلامية مع الفلسطينيين، لا سيما ان هذه الاوساط اختارت هذا الوقت لتطرح قضية المشاركة في الحكم . وما لبث هذا الشعور بالمرارة ان تحول الى اقتناع بأن الفلسطينيين والاحزاب اليسارية تحالفوا نهائيا بغاية الاستيلاء على الحكم في لبنان ، الامر الذي حمل الاحزاب المسيحية على افتتاح معسكرات لتدريب

الميليشيات لمواجهة المنظمات الفلسطينية المسلحة . وحجتهم انه من المستحيل قبول الفلسطينين بمقتضيات السيادة اللبنانية ، وان المسلمين في لبنان يرفضون التفسير المسيحي للسيادة .

ومن سنة ١٩٧٣ الى ١٩٧٥ استمرت الاحزاب المسيحية المحافظة والمنظمات الفلسطينية في زيادة طاقاتها العسكرية وتحضير اللبنانيين نفسيا للصدام المسلح المحتوم .

فوزعت الاحزاب المسيحية المحافظة في الاحياء والقرى المسيحية كميات من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة . كما عمدت المنظمات الفلسطينية الى انشاء « منظمات للدعم » في المدن والمناطق الاسلامية تمولها وتسلحها بمساعدة بعض الدول العربية .

وهكذا اصبح لبنان ، بين ١٩٧٣ و١٩٧٥ ، كالقنبلة الموقوتة تنتظر « ساعة الصفر » لتنفجر ، وكانت حرب ١٩٧٣ مع اسرائيل وتحول مصر نحو المعسكر الغربي من جهة ، وخلق جبهة الرفض اليسارية الفلسطينية التي يدعمها العراق وليبيا من جهة اخرى ، من اهم الاسباب التي ادت الى الانفجار .

ومنذ عام ١٩٦٧ كان من الواضح عدم توافق الدفاع عن لبنان مع الكفاح المسلح الفلسطيني ، بالاضافة الى تناقض مبدأ السيادة اللبنانية مع حرية تحرك المنظمات الفلسطينية المسلحة . ويجب الاعتراف بأن بعض المسؤولين اللبنانيين حاولوا كثيرا الحدّ من هذه التناقضات كما ان بعض القادة الفلسطينيين عملوا في سبيل اقامة توازن بين ما تفرضه السيادة اللبنانية وما يحتمه الكفاح المسلح .

لكن هذه المحاولات كانت تفشل لأن لبنان لم يكن قادرا على الدفاع عن نفسه بوجه الاعتداءات الاسرائيلية كما انه لم يكن بمقدور المقاومة ، دون ان تفقد سبب وجودها ، التوقف عن ضرب اسرائيل عبر الحدود العربية الباقية او انطلاقا من البلد العربي الوحيد الذي كان لها فيه حرية التحرك . لم تكن اسرائيل بحاجة الى مبادرة الفلسطينيين كي تعتدي على لبنان . واعتداءاتها العنيفة على الفلسطينيين والقرى اللبنانية ، التي كانت تصفها بالوقائية ، كان من بين اهدافها خلق تناقضات داخل المقاومة بين المتطرفين والمعتدلين

واثارة الخلافات مع السلطات اللبنانية .

لقد عاش لبنان منذ ١٩٧٣ الحالة المعقدة التالية :

بالنسبة للدولة والاوساط المسيحية كان بقاء المقاومة يشكل عدة اخطار : فوجودها وعملياتها كانت تجرّ الاعتداءات الاسرائيلية وتحمل الجنوبيين على الهجرة الى بيروت ، وتخلق بالتالي مشاكل اجتماعية واقتصادية ، كانت احزاب اليسار ، تستغلها في تصعيد الصراع الطبقي .

بالنسبة الى المقاومة كان التنسيق مع المصلحة اللبنانية مستحيلا نظرا لضعف امكانيات الجيش اللبناني . الخطتان العسكريتان كانتا متناقضتين ، اضف الى ذلك ان المقاومة الفلسطينية بعد اصطدامها بالجيش الاردني كانت تريد ان تتجنب مثل هذا الموقف في لبنان ، فلعبت ورقة مساندة الشعب لها ، ولعدة اسباب (طائفية ، اجتماعية، سياسية ، جغرافية) سعت الحكومة الى كسب دعم الطبقات الوسطى والشعبية الاسلامية وعقدت تحالفات مع الاحزاب اليسارية والمثقفين الثوريين اللبنانيين ، والعرب المقيمين في لبنان . ثمة حجة فلسطينية اخرى وهي التي تقول بأن عجز الجيش عن الدفاع عن المخيمات ضد الاعتداءات الاسرائيلية اجبر المقاومة على اللجوء الى وسائلها الخاصة للدفاع عن نفسها ، بالاضافة الى حمل السلاح في الخارج ووضع اسلحة ثقيلة داخل المخيمات .

في نظر عدد من المراقبين الموضوعيين ، كان على المقاومة ان لا تستقدم هذه الاسلحة الثقيلة التي يصعب استعمالها ضد اسرائيل انطلاقا من بيروت او طرابلس اضافة الى انه كان من الافضل ان لا تتحالف مع الاحزاب اليسارية والقوى الشعبية الاسلامية مما ادى الى اختلال التوازن الوطني الطائفي في لبنان .

الا ان مراقبين آخرين يرون انه كان على الدولة اللبنانية والجيش واصحاب الرأي من المسيحيين ان لا يدعوا مجالا لكي تتسع الهوة بين متطلبات الدفاع الوطني والمقاومة الفلسطينية التي كانت تحوز على تأييد قسم كبير من الشعب اللبناني بالاضافة الى الشعوب العربية .

ان المقاومة الفلسطينية لم تكن وحدها مسؤولة عن تفاقم

الازمات اللبنانية . فمنذ عام ١٩٧٠ عمد سياسيو لبنان واحزابه الى زيادة التناقضات الطائفية والاجتماعية والاقتصادية وارادوا الاستفادة منها لاغراض سياسية حزبية ولمآرب شخصية . وهذا هو السبب الخامس من الاسباب التي مهدت لانفجار ١٩٧٥ .

ب – الصعيد السياسي الطائفي الداخلي

اذا كانت المقاومة الفلسطينية قد لعبت دور الفتيل بالنسبة الى هذه الصراعات والى الاوضاع الدولية والاقليمية التي ذهب لبنان ضحيتها ، فان الاوضاع اللبنانية السياسية مضافة الى تفاقم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية كان لها دور فاعل .

هناك ثلاثة افتراضات حول علاقة النظم والاوضاع اللبنانية الصرف وبين النزاعات الاقليمية والدولية :

١ – افتراض اول يلصق المسؤولية بالسياسيين والاحزاب اللبنانية الذين سببت اخطاؤهم الشخصية والسياسية الانفجار (الافتراض السياسي) .

٢ – افتراض ثان يقول بأن النظام السياسي اللبناني (الميثاق – الدستور) هما المسؤولان باعتبار ان الزمن تجاوزهما وان اخطاء السياسيين والاحزاب كانت محتمة وان المواقف المبدئية التي اتخذتها الطوائف كانت ستؤدي حتما الى الانفجار ، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر (افتراض سياسي – طائفي) .

٣ – افتراض ثالث يقول بأن تطور البنيات الاجتماعية والاقتصادية بصرف النظر عن أي اعتبار آخر كان كافيا لتفاقم الصراعات وانفجارها (الافتراض العقائدي اليساري) .

ان تحليل هذه الافتراضات الثلاثة يبدو ضروريا لمعرفة مقدار المسؤولية اللبنانية في هذه الازمة ذات الابعاد المتعددة ، ولتحديد المسؤول عن انفجار الميثاق الوطني .

١ – الطرح السياسي :

في الوقت الذي كانت المقاومة الفلسطينية تتحالف فيه مع اليسار

اللبناني وكان العالم العربي ينقسم الى معسكرين متعاديين وكانت اسرائيل تعتدي على لبنان والصراعات الاجتماعية والاقتصادية تزداد حدة ، كان السياسيون التقليديون والحزبيون اللبنانيون لا ينفكون عن المزايدات الطائفية وعن تصفية الحسابات الشخصية . ونكتفي بتعداد بعض الاخطاء السياسية والفضائح من قبيل الدلالة .

فتحت ستار تقليص « الشهابية » من الجيش اللبناني وابعاده عن السياسة ، أحيل ضباط « المكتب الثاني » القدماء الى المحكمة العسكرية التي برأتهم مما نسب اليهم . هذا الاجراء افقد الجيش اعتبار الرأي العام واضعف معنويات ضباطه .

مثل آخر : قررت الحكومة الغاء صفقة صواريخ « الكروتال » المعقودة مع فرنسا لاسباب عديدة ، فأحيل القائد السابق للجيش على القضاء وحكم عليه بالسجن ٥ سنوات فضاعف ذلك في ايذاء سمعة الجيش وافقده احترام الرأي العام معطلا دوره على الصعيد الوطني .

نموذج ثالث للاخطاء السياسية الفادحة ، هو رفض الحكومة تزويد الجيش بمعدات حديثة بحجة الخوف من ان تصبح عملية الشراء سببا لفضائح جديدة ، وعدم زيادة افراد الجيش مخافة أن يتزعزع التوازن الطائفي ، كل ذلك ادى الى هدم معنويات الجيش وافقاده فعاليته بعد ان شكل العمود الفقري للدولةمنذ سنة ١٩٥٨ .

ولسوء الحظ ، ساهمت الاحقاد الشخصية التي يحملها بعض السياسيين للضباط الشهابيين ، بالاضافة الى الاخطاء ثم الفضائح التي ارتكبها بعض الضباط في عملية « تهديم » الجيش معنويا .

ومن المظاهر الاخرى لتردي الحياة السياسية والوطنية : عودة الاقطاعية والسياسية التقليدية الى الحكم وسعيها الى تغيير اصلاحات العهد الشهابي الادارية تحت ستار « اعادة الديموقراطية » . فبتراجع « التكنوقراطية » امام الحزبية والعشائرية وجدت الادارة نفسها غارقة في مصالح السياسيين ، وتوقفت مشاريع التخطيط والانماء والعدالة الاجتماعية والتطوير ، او ذهبت ادراج الرياح . وكان من جراء عملية ابعاد ضباط المكتب الثاني وتخفيف نشاط اجهزة الامن في البلاد باسم

الديموقراطية ، ان فتحت ابواب البلاد امـام المخابرات الاجنبيـة والعربية والاسرائيلية .

وكانت الخلافات الشخصية بـين زعماء سياسيين ينتمون الى طائفة واحدة ، على الحكم ، تحتل عنـاوين الصحف ، والفضائـح تتزايد ، كذلـك المصارف التي تفيض بالودائـع باتت ترفض فكرة التوظيف المحلي ، وتقدم القروض الى الخارج وراح الحاكمون يعيّنون اقاربهم في أعلى الوظائف العامة او الخاصة غير عابئين بأحد ولم تعـد ضرائب الدخل تجبى .

صحيح ان بعض الاصلاحات الايجابية تحققت ، كاقرار قانون الخدمة العسكرية (نظريا) ، وتوسيع نطـاق الضمان الاجتماعي ، ومشروع المدارس الرسمية في المناطق ، وزيادة رسوم الجمرك على الكماليات وانشاء مصرف للتنمية وتخفيف القيود الطائفيـة لبعض المراكز الادارية ، ولكن جميع هذه المحاولات او الاصلاحات وصلت الى طريق مسدود او بقيت حبرا على ورق ، او تعطلت قبل ان تنفذ .

لقد بلغت الفوضى السياسية اقصى حدودها من عام ١٩٧٠ـ ١٩٧٥ . بالطبـع ، يرى البعض ان جميـع التجاوزات والفضائح وتصفية الحسابات الشخصية والمفاضلة والمحاباة لم يكن لها الا اثر ثانوي بالنسبة للاحداث .

اما البعض الآخر فيرى ان السياسيين الذين تعاقبوا على الحكم او المعارضة او تسلموا بعض المسؤوليات لم ينسوا واجبهم بتخليص الوطن من الاخطار المحدقة به فحسب ، بل استفادوا من الاوضـاع المتأزمة ليدعموا مراكزهم السياسية او الطائفية او ليسلحوا انصارهم او ليحققوا مكاسب مادية شخصية .

اننا نعتقد بأن الفضائح ، والحزبية العمياء ، والمحاباة ، وكل الاخطاء الشخصية ساهمت بالطبع في تدهور الدولة وتشويه الاخلاق السياسية وزيادة سخط الشعب ، ولكن أثرها كان يبقى ثانويا لو لم يقترف الزعماء السياسيون اخطاء أكثر خطورة على الصعيد الوطني والسياسة العامة .

فصحيح ان تسلح الفلسطينيين وتحالفهم مع اليسار العربي والشارع الاسلامي، ادّى الى تهديد السيادة اللبنانية والتوازن الوطني ولكن ألم يكن من الافضل تقوية الجيش بدلا من انشاء الميليشيات الطائفية المسلحة او عقد تحالفات مع الدول العربية والاجنبية التي كانت تسعى الى ضرب المقاومة الفلسطينية ؟

ان انقاذ السيادة الوطنية المبدئي لا يكون بالتنكر الفعلي لسلطة الدولة . ولا يقدّم التوازن الوطني عن طريق نقضه .

لقد كان انشاء الميليشيات الطائفية المسلحة و« تطييف » الجيش خطأين « مسيحيين » كبيرين وبدايتين لفسخ الميثاق الوطني .

اما بالنسبة لاخطأ « المسلمين » فقد كان التأييد اللامشروط العام للمقاومة الفلسطينة ، اهمها ، لأن في هـذا التأييد اغفال عـن معطيات الواقـع اللبناني ، يضاف الى ذلك اثارة الزعمـاء المسلمين التقليديين لمطالب طائفية (المشاركة، عطلة الجمعة، الخ..) ، في الوقت الذي كان فيه الرأي العام المسيحي يجتاز مرحلة خوف سياسي ووطني.
ان روح الميثاق الوطني تقضي على المسيحيين بأن يأخذوا بعين الاعتبار شعور المسلم اللبناني في تضامنه مع كل قضية عربية ، كما تقضي على المسلمين بأن يأخذوا بعين الاعتبار ايضا شعور «الخوف» الذي ينتاب مسيحيي لبنان ، كل مرة يتعرض وضع الاقليات المسيحية الى خطر ضغط اسلامي داخلي او خارجي .

ان انشاء الميليشيات المسيحية المسلحة ، لا يشكل سببا لكي يلتحم المسلمون مع المقاومة الفلسطينية كما ان تبني المسلمين للقضية الفلسطينيـة او مطالبتهم بالمساواة لا يعطي المسيحيين حـق حمل السلاح .الموقفان يشكلان سببا لنقض الميثاق الوطني . وقد يكون من الصعب أو من غير المجدي الجزم في أي من الفريقين سبق الآخر في نقض الميثاق ؟

اما الخطأ الثالث الكبير فقد اقترفته الاحزاب اليسارية اللبنانية. لقد استفادت من الظروف الاقتصادية الدقيقة التي لم تصل الى حد الكارثة ومن عامل الثورية المتمثل بالمقاومة الفلسطينية في لبنان . لم

يكن البرنامج المشترك « لجبهة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » برنامجا ثوريا ، ولكن تصرفات الثوريين واليساريين لم تكن منسجمة مع هذا البرنامج الاصلاحي .

فقسم منهم كان يتسلح ويتدرب ردا على تسلح وتدرب اليمين المسيحي ، وبعضهم كان يأتمر مباشرة ببعض العواصم العربية التي كانت تموله . اما القسم الثالث فكان يتمرن كفصيل تابع للمنظمات الفلسطينية. كانوا يعتمدون خطا ثوريا انطلاقا من معطيات شخصية أو غير لبنانية . وكان خطأهم مثلثا :

١ ـ في الاعتماد على انظمة عربية كان بامكانها ان تتركهم في منتصف الطريق .

٢ ـ في عدم أخذهم بعين الاعتبار المعطيات الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية التي لم تكن مؤاتية لاندلاع ثورة طبقات اجتماعية .

٣ ـ في انهم لم يعرفوا ان اعتمادهم على الطبقة الاسلامية الوسطى وتبنيهم لمطالب الطبقات الكادحة وتحالفهم مع المقاومة الفلسطينية ، كانت ستؤدي الى اثارة تكتل مسيحي في وجههم بالاضافة الى معارضة البورجوازية الاسلامية والانظمة العربية المحافظة ، التي لم تكن لتترك لبنان يتحول الى دولة اشتراكية .

كان اليسار اللبناني محقا بعض الشيء باتهامه اليمين والاحزاب المحافظة المسيحية باضفاء الصبغة الطائفية على الخلافات الاجتماعية والاقتصادية،لقطع الطريق بوجه صيرورة الصراع الطبقي،كما كان محقا في تخوفه من استعدادات اليمين العسكرية لضربه ، ولكن ذلك لا يجيز اعلان « ثورة لبنانية » اعتمادا على قوى غير لبنانية ومزج الشعارات الثورية مع المطالب الطائفية والاعتبارات المحلية مع الاماني العربية .

اخطاء متراكمة وردود فعل سلبية متشابكة ، تلك كانت مواقف الاحزاب اليمينية واليسارية ، على السواء .

بعض علماء النفس او الاجتماع يعزون هذه الاخطاء التي ارتكبها

السياسيون والاحزاب، الى ان التطرف والفوغائية، هما احيانا، ذواتا مردود ، وان الاثراء والتطرف هما نتيجة للروح المركنتيلية العريقة عند اللبنانيين وللازدهار السريع الذي عرفته بعض الدول العربية التي اختارت لبنان مسرحا لتصفية نزاعاتها . هذا التفسير ، في نظرنا ، لا يكفي وحده لتوضيح وتحديد جميع مسؤوليات اللبنانيين في عملية تخريب لبنان، لأن البنيات السياسية والمؤسسات كانت قد اصبحت اكثر من الرجال ، عاجزة عن مجابهة التحديات التي كانت تعصف بلبنان .

٢ ـ الطرح السياسي ـ المؤسسي :

في سنة ١٩٧٥ كان عمر المؤسسات السياسية اللبنانية ما بين الثلاثين والخمسين عاما . فالدستور يعود الى سنة ١٩٢٦ . والقانون الانتخابي الذي عدّل عدة مرات ظلّ يحتفظ بالمبادىء الاساسية ، لا سيما التمثيل الطائفي ، وعلى صعيد المناطق وانتخاب النائب عن طريق تصويت عدة طوائف . وكذلك الجيش الذي انشىء على أساس التوازن الطائفي والذي كان يلعب دورا وطنيا لا خلاف فيه: لا الانتداب الفرنسي ولا الاستقلال حتى ولا ثورة ١٩٥٨ او الاصلاح الشهابي لم تأت بتغييرات جذرية او مبدئية في هذه المؤسسات . فما الذي حدث بعد عام ١٩٧٠ حتى تعطلت هذه المؤسسات ؟

ان سلطات رئيس الجمهورية كانت قد تعرضت عدة مرات للانتقاد من قبل . ولكن لا الدستور ولا الامتياز الماروني في رئاسة الجمهورية كانا عرضة لاعادة النظر من قبل الزعماء المسلمين . لقد كان الغاء النظام الطائفي مطلبا من مطالب الاحزاب والسياسيين التقدميين ولكن بعد سنة ١٩٧٠ اصبح هذا الموضوع لازما ومحط كلام .

اصبحت المؤسسات اللبنانية تنتقد بشدة : من تعديل للدستور، الى الغاء النظام الطائفي ، الى تجاوز للميثاق الوطني ، وكان لهذا الانتقاد وجهان : لقد كان يعكس الشعور الذي يحمله الشباب اللبناني المتشبع بالافكار الغربية الحديثة (ديموقراطية، ماركسية، اشتراكية، علمانية ، عدالة اجتماعية) والذي كان يرفض نظاما سياسيا يعود الى

القرن التاسع عشر . غير ان هذا الرفض لم يكن يمثل مظاهر احتجاج ورفض الشباب ، فحسب ، بل كان يمثل شعورا عاما بعجز الدولة وقلة فعاليتها ازاء التحديات التي كان لبنان عرضة لها .

في نظر اليمين المسيحي ، بوجه عام ، كانت هذه المؤسسات ، بالرغم من قلة فعاليتها ، تؤمن التوازن والتعايش . اما في نظر اليسار والمسلمين ، بوجه عام ، فانها كانت تكرس الظلم وقلة الفعالية . .

سلطة فعالة ام سلطة متوازنة ؟ دولة حديثة أم دولة تقليدية ؟ التحام أم تعددية ؟ قتال أم تسامح ؟ كل هذه التساؤلات التي كانت تطرحها قضية الحكم ومبرر وجود الدولة كانت الاحزاب السياسية تثيرها بالحاح بل وبعنف ، الامر الذي عرّض المؤسسات اللبنانية لفقدان مصداقيتها ، وابتداء من ١٩٧٠ ، ظهر الطلاق بين الدولة والمواطن .

صحيح ان التحديات التي تعرض لها لبنان من الداخل والخارج تجاوزت امكانيات الدولة ومؤسساتها ، ولكن من الصحيح ايضا ان دولة حديثة ومؤسسات صلبة قوية وديموقراطية فاعلة وتمثيل شعبي كامل كان بامكانها ان توقف سير الصراع وان تحمي البلد من تفاقمها وتسخيرها لغايات غريبة عن لبنان وغير ديموقراطية .

هل كان عدم فعالية وعجز المؤسسات هو السبب في تعدّي الخلافات المصالح اللبنانية الصرفة؟ أم أن الخلافات المتفاقمة والمشحونة من الخارج والتي استفاد منها السياسيون هي التي طفت على المؤسسات واغرقتها ؟

سياسيا : يبدو انه من الصعب بل من المستحيل الاجابة عن هذا السؤال . عقائديا : يقدم البعض فرضية ثالثة وهي ان التناقضات الاجتماعية والاقتصادية كانت اقوى من الاشخاص والمؤسسات ، وانه كان لا بد من انفجارها .

٣ ـ الطرح الاجتماعي ـ الاقتصادي :

كانت البنيات الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية تبرز في نهاية

الستينات أوجها قابلة للتنازع . ابرزها : اعتماد البورجوازية على المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، وهيمنة القطاع المالي والتجاري والاستقطاب الغربي ، من جهة ، ومن جهة اخرى، سيطرة البورجوازية الكبرى وضعف الطبقة العاملة ، وظهور الطبقة المستغلة العاملة .

ومن المظاهر المتناقضة الاخرى : القطيعة التاريخية بين جبل لبنان وبيروت حيث الاكثرية المسيحية التي تعتمد على المبادلات مع الخارج وبين المناطق اللبنانية الاخرى حيث الاكثرية وهي الاسلامية ، التي تعتمد في معيشتها على الاجرة .

مجموع هذه التناقضات كان سببا في تركيب طبقي سريع التطور على مستوى قاعدته الاقتصادية وفي وضع توازن هش على مستوى البنيات ـ الفوقية السياسية والعقائدية .

الا انه منذ سنة ١٩٧٠ ، حدثت تغييرات بنيوية هامة اوجدت اسبابا لتطور صراعات طبقية جديدة وكانت هذه التغييرات :

١ ـ الرأسمالية التي امتدت في الريف وسببت أزمة اقتصادية للعاملين في الاراضي المستغلة المحدودة ، وادت الى هجرة كبيرة من الريف الى ضواحي بيروت .

٢ ـ حركة التصنيع التي لم تستطع ان تمتص سوى قدر ضئيل من القوة العاملة المتوفرة من جراء أزمة الريف .

٣ ـ الاحتكار وخاصة احتكار الاقلية الاقتصادي الذي قطع الطريق على كل نشاط جديد وتسبب في تضخم كبير لم تخفف من حدته عملية رفع الاجور .

٤ ـ في مواجهة تزايد السكان الكبير ٢٫٨٪ وحركة النزوح من الارياف وتزايد عدد خريجي المعاهد والجامعات عجزت القطاعات الاقتصادية اللبنانية عن تأمين وظائف لـ ٢٠،٠٠٠ شاب كانوا برسم العمل ، ومما زاد الضائقة ان قطاع الخدمات كان قد بلغ ذروة الاستيعاب .

الى هذه التحولات التي تحدد شروط ازمة اجتماعية اضيفت،

طوال هذه الفترة ، صراعات اجتماعية منوعة وعنيفة في بعض الاحيان حدثت في عكار والجنوب حيث حاولت عدة حركات فلاحية الوقوف بوجه الازمة الزراعية . وكانت الاحزاب اليسارية و«حركة المحرومين» التي يقودها الامام موسى الصدر تقود هذه الحركات وتشجعها . اما في المدن فقد برز الصراع حول مسألة الرواتب وزيادة الاجور لمواجهة موجة الغلاء بالاضافة الى شروط العمل والصرف الكيفي من الخدمة . وتوالت الاضرابات وزاد الوعي الطبقي . وساعد انشاء «جبهة القوى التقدمية» على تطوير الحركة الشعبية المرتكزة على الدفاع عن الحريات ، وكان من الحركة الطلابية ان لعبت بواسطة الجناح المتعاطف مع اليسار ورقة التضامن مع صراع العمال ومع المقاومة الفلسطينية التي كانت مخيماتها تجاور المناطق الشعبية .

هذه الحركات الطلابية كانت تعبر عن قلق الشباب حيال البطالة ، وانتقاص قيمة الشهادات .

وهكذا بينما كانت الطبقة البورجوازية المسيطرة تؤمن بسياسة الانتاج الاقتصادي وتخشى نشوء اقتصاد لبناني متحرر ، كانت طبقات اجتماعية جديدة مؤلفة من ريفيين تركوا مناطقهم واستقروا في ضواحي بيروت ، لا تقوى على تأمين عمل واسباب حياة لائقة .

ان التضخم المتزايد أدى الى افقار الطبقات الوسطى والاجراء ثم ان الطبقة العاملة الفقيرة المؤلفة بأكثرها من لبنانيين من الجنوب وسوريين وفلسطينيين واكراد (مسلمين في معظمهم) كانت تبرز المظهر المستغل ازاء البورجوازية التجارية والصناعية والمصرفية (جلّها مسيحية) المرتبطة بالرأسمالية الدولية والتي كانت تستغل اكثر فأكثر الاسواق والزبائن العرب (المسلمين) محققة بذلك ارباحا طائلة وبدون ان تدفع الضرائب التي من شأنها ان تسمح للدولة باقرار النظم الحديثة القادرة اما على حماية النظام السياسي والاقتصادي واما التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية .

رأسمالية جشعة ، محسوبة على الخارج واحتكارات وتضخم من جهة ، ومن جهة اخرى ، طبقة عاملة مستغلة ، وتراجع للطبقات

الوسطى ، وظلم اجتماعي ، كل هذا اوصل لبنان الى مفترق طرق أو على الاقل الى طريق مسدود .

ان الخلافات العربية ومشكلة المقاومة الفلسطينية وأخطاء السياسيين والاحزاب اللبنانية انما جاءت لتعطي هذه البنيات الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة ما كان ينقصها من عناصر الانفجار .

انه لمن الصعب ، وقد يكون من المستحيل ، تحديد الاسباب الحقيقية او الجهات المسؤولة عن تفاقم النزاعات اللبنانية بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ والتقدير الصحيح لمدى حصة مسؤولية كل فريق .

ذلك ان كل الاوضاع ساهمت في تجميع النزاعات اللبنانية وتضخيمها وشحنها : الصراع على النفوذ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، الخلافات العربية ، العقائدية والسياسية ، الوجود الثوري للمقاومة الفلسطينية ، عدم فعالية المؤسسات السياسية ، جرائم واخطاء الاحزاب والسياسيين اللبنانيين ، ولا ننسى اسرائيل . تلك كانت الينابيع الستة التي غذّت وعجّلت في تفاقم الصراع والنزاعات .

ان الذين يركزون على اهمية احد هذه المعطيات الستة هذه يحاولون اما التخفيف من مسؤولية الخمسة الاخرى وما تبرير موقف عقائدي أو سياسي معين . ولكن من وجهة نظر موضوعية يمكننا القول بأن المعطيات اللبنانية الخالصة بالنسبة الى النزاع كانت بالفعل أقل أهمية بكثير من الخلافات العربية والدولية ، وانه كان من الصعب ان يتجنب المسؤولون والسياسيون اللبنانيون تأثير ومضاعفات هذه الخلافات ، الا ان ذلك لا يلغي مسؤوليتهم بالنسبة للاخطاء الفادحة التي كان بالامكان تفاديها ، كما انه لا يبرر التعصب والجشع اللذين كان بعضهم يمارسهما لتحقيق مكاسب سياسية شخصية ومادية .

القسم الثاني

النزاع على الميثاق

ان تفاقم الخلافات اللبنانية ، بعد ١٩٧٠ كان لا بد ان يؤدي الى محاولة نقض الميثاق الوطني ، ولقد تراوحت هذه المحاولة بين المواقف السياسية ، الطائفية والعقائدية المخالفة لروح هذه التسوية والنقاشات النظرية بين مختلف الاحزاب السياسية التي حاولت تفسير الاحداث او تسلسل الازمات . ولما كان البلد منقسما الى معسكرين « اسلامي ـ تقدمي ـ عربي » و« مسيحي ـ محافظ ـ لبناني » وكان من الواضح ان يتولى أحد المعسكرين الدفاع عن الميثاق الوطني بعكس المعسكر الآخر الذي راح يعارض هذا الميثاق، فثمة ثلاث خصائص دقيقة تستحق التوقف عندها في عملية اعادة النظر بالميثاق الوطني بعد ١٩٧٠ .

الاولى هي ان جميع المسيحيين المحافظين لم يكونوا محبذين لصيغة ١٩٤٣ . وبينما كان بعض المعتدلين يصرون على تجميد الميثاق بالابعاد التي وضع فيها عام ١٩٤٣ ، كان غيرهم من المتطرفين او المتعصبين للبنانيتهم لا يعترفون بأسس هذه الصيغة ويرفضون ابعادها العربية والطائفية .

الخاصة الثانية تتعلق بالمسلمين اللبنانيين ، ففي هذا الفريق كان الزعماء التقليديون يعترضون على تطبيق الميثاق سياسيا رافعين شعار « المشاركة » في الحكم وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية . بينما كان المسلمون اليساريون يطالبون باعادة النظر في شكل ومضمون الميثاق . أما البورجوازية الاسلامية الوسطى فكانت تعترض على بعض معطيات الميثاق وتطالب بتطبيق البعض الآخر منها .

أما ثالثة الخصائص فانها تتعلق بوجود موقف ثالث مستقل يعترض على الميثاق الوطني ، ذلك ان الموقفين الطائفيين كانا يحجبان مواقف عقلانية اخرى ، كموقف الاحزاب اللاطائفية ، وموقف الاجيال الجديدة العلماني والديموقراطي . اصحاب هذه المواقف كانوا يعترضون على الميثاق الوطني لا من زاوية طائفية بل لقناعتهم بأن الاعتراضين الطائفيين كانا ينطلقان من معطيات رجعية وسلفية ، وان المهم هو ايجاد صيغة تحافظ على الوحدة الوطنية وتعطيها اسسا جديدة .

أ ـ الاعتراض الطائفي على الميثاق

منذ الاستقلال ـ كما كتب مروان حماده(١) ـ كان المسلمون اللبنانيون يتذمرون مما يعتبرونه اخلالا بالتوازن في توزيع السلطة السياسية والامتيازات الاقتصادية في وطن حل التعلق الاكيد به محل التشكيك به . هذه المطالبة الطائفية التي كانت سياسية حتى ١٩٥٨ واجتماعية فيما بعد ، عبرت عنها شرعة الجمعيات الاسلامية(٢) في أبرز نقاطها وهي :

١ ـ الغاء الطائفية السياسية وتعديل الدستور .

٢ ـ تأمين التوازن في الوظائف الاساسية .

٣ ـ اعتماد معايير جديدة لوضع الميزانية فيما يتعلق بالمشاريع الانمائية .

٤ ـ تحقيق احصاء عام للمواطنين اللبنانيين وحل مشكلة التجنيس .

٥ ـ عطلة رسمية يوم الجمعة .

٦ ـ قانون انتخابي جديد .

---

(١) راجع مجلة « Travaux et Jours » ، بيروت ، كانون الاول ، ١٩٧٤ .

(٢) المرجع اعلاه .

٧ ـ تعديل قانون الجيش .

٨ ـ التعاون مع المقاومة الفلسطينية .

وقد ترجم زكي نقاش ، شعور المسلمين في كتيِّب صدر في بيروت سنة ١٩٧٠(٣) ، اذ قال :

« لقد ضحى « الوحدويون » المسلمون بأغلى ما عندهم عندما قبلوا سنة ١٩٤٣ بالتخلي عن المطالبة بالوحدة السورية : الوحدة الطبيعية مع الذين يرتبطون معهم بوحدة اللغة والمجاورة والتاريخ والمصير ... بينما تخلى الانعزاليون المسيحيون عن ارتباطهم مع الغرب الذي لم يكن ارتباطا حقيقيا ، لأن هذا الاخير كانت له مطامع استعمارية . وبعد سبع وعشرين عاما من الاستقلال لا يزال الميثاق الوطني يطبق على حساب المسلمين . فالدستور لم يتغير مما يتعارض مع مبدأ التطور . ولقد اهملت اللغة العربية وعاد الكلام عن « اللغة اللبنانية » و« ازدواجية اللغة » . اما الطائفية التي وعد رياض الصلح بمحاربتها فما زال تدعيمها مستمرا . اما القانون الانتخابي فلم يتغير في مضمونه والاحصاء لم يتم ، واما بالنسبة للتعاون مع الدول العربية ، فالانعزالية ما زالت ناشطة ضده » .

الا ان الموضوع الذي اخذ يثير اعتراض المسلمين بعد ١٩٧٠ فهو موضوع صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني) . فرشيد كرامي يرى ان دور رئيس الجمهورية اكبر مما يخوله دستور ديموقراطي لرئيس . بينما رئيس الوزراء يعتمد على أكثرية برلمانية تعتمد بدورها على رئيس الجمهورية . ولذلك يجب تصحيح هذا الخلل باعتماد النظام الرئاسي او تعديل الدستور لجعل رئيس الجمهورية حكما يملك ولا يحكم(٤) .

بالنسبة الى عبدالله اليافي : « العمل المتوازن للمؤسسات والسلطات تعطله الامتيازات المارونية باستئثارها برئاسة الجمهورية .

(٣) « اضواء على المارونية » ، دار لبنان ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٤) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/١٠/٧ .

ان رئيس الجمهورية يحكم وحده بالرغم من انه غير مسؤول دستوريا. لذلك يجب وضع حد لهذه « الهرطقة »(٥) .

ويقول صائب سلام : « لرئيس الوزراء المكلف من قبل رئيس الجمهورية كل الحرية في اختيار وزرائه ، فشعور المسلمين بالغبن تولد يوم ضعف رئيس الوزراء بوجه رئيس الجمهورية . لقد كان ميثاق ١٩٤٣ صالحا لوقته ولكنه غير كاف اليوم لذلك تجب اقامة ميثاق اجتماعي يكرس المساواة الفعلية بين اللبنانيين ووضع حد لشعور الغبن »(٦) .

أما أسامة فاخوري المرشح السني لانتخابات بيروت ، فأنه يرى أن الميثاق لا يعني بأي حال من الاحوال فك ارتباط لبنان العربي . ويقول : « انا أكثر اللبنانيين اصالة وأريد أن يكون هذا البلد سيدا مستقلا ، ولقد تخليت عن فكرة الوحدة العربية لأكون لبنانيا ولكن التخلي عن الامل بالوحدة العربية لا يعني التخلي عن عروبة لبنان وعن علاقاته مع الدول العربية . بصفتي لبنانيا اطالب بازالة الطائفية وتطبيق العدالة الاجتماعية والاتفاق مع المقاومة الفلسطينية »(٧) .

ويقول مفتي الجمهورية اللبنانية ، الشيخ حسن خالد : « ان المسلمين سيستمرون في معارضة النظام السياسي اللبناني طالما بقي طائفيا ، لأن المشاركة لا تتحقق عبر الطائفية »(٨) .

في الواقع ان الزعماء المسلمين التقليديين لم يعيدوا النظر في روح ميثاق ١٩٤٣ أي في ارادة التعايش المشترك مع المسيحيين في وطن مستقل ، ولكنهم ارادوا تغيير النظام السياسي والمضمون الطائفي للميثاق ، لانهم كانوا يعتبرون انهما يحرمان المسلمين اللبنانيين حق التمتع كمواطنين بحقوق كاملة ، ولانهما كانا يعطلان العدالة الاجتماعية ويمنعان المسلم من ان يحيا شعوره بالتضامن العربي . ولبلوغ

(٥) راجع جريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٧٢/٧/١٤ .

(٦) راجع جريدة « الانوار » ، عدد ١٩٧٣/٦/١٩ .

(٧) راجع جريدة « المحرر » ، عدد ١٩٧٣/٧/١٢ .

(٨) راجع مجلة « الصياد » ، عدد ١٩٧١/١٠/٦ .

الاهداف الثلاثة هذه كان يجب ، اما تغيير الدستور ، واما الغاء الطائفية أي اعادة النظر في النقطتين الاساسيتين التي ترتكز عليهما الحياة السياسية منذ ١٩٤٣ .

ب – الاعتراض اللاطائفي على الميثاق

لم تكن هذه كل الاسباب التي دعت الكثيرين الى المطالبة باعادة النظر في ميثاق ١٩٤٣ . ولا كان المسلمون هم المعترضين الوحيدين .

ففي مقال له كتب كمال جنبلاط سنة ١٩٦٩ يقول: «الانفصاليون (أي المسيحيون) يؤلهون الكيان اللبناني والآخرون (أي المسلمون) يتصورون ان العروبة لا يمكن تطوير محتواها . الا ان نمو القومية العربية ، وفكرة التحرير والثورة الاجتماعية سببت القلق في لبنان ، فعادت فكرة الحماية الاجنبية الى صفوف المسيحيين واخذت تفسيرات المسيحيين للميثاق الوطني منذ ذلك الوقت تعطي صورة مشوهة : فبالنسبة اليهم يتضمن الميثاق الوطني الاعتراف النهائي من قبل الدول العربية بالنظام السياسي اللبناني . اما المسلمون فقد فهموا هذا الميثاق على انه تعريب يوازن الكيانية والنظام السياسي . ان الحكومات المتعاقبة ادخلت الطائفية على المؤسسات وحاربت كل حركة تقدمية . وهكذا ضاعت فرصة خلق شعب لبناني انطلاقا من الميثاق(٩) .

ويقول منح الصلح :(١٠) « ان الشعب اللبناني تقبَّل صيغة الميثاق دون التعمق فيها ولذلك ظهرت النوايا الحقيقية بعد حين ، فلجأ الانعزاليون الى فكرة لبنان السرمدي ، وبهذا خابت آمال المسلمين سريعا » .

بالنسبة للماركسيين والتقدميين بوجه عام ، « الميثاق كرس فكرة التسوية وشلّ كل تطور ديناميكي للبلاد باتجاه انسجام التحام

(٩) راجع جريدة « الانباء » ، العدد الصادر في ١٩٦٩/٩/١٣ .

(١٠) راجع مجلة « الصياد » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/١١/١٠ .

الطوائف »(١١) . « انه نقطة ارتكاز للبنية الاقتصادية التي هي اساس جميع الازمات اللبنانية »(١٢) . « وهو يجعل من الدولة قطعة جبنة ، ويجب الغاؤه »(١٣) . « لقد كان وسيلة للتخلص من الانتداب الفرنسي، لذا يجب الآن وضعه جانبا والغاء الطائفية او تطبيقها بحذافيرها »(١٤) . « لقد كان ميثاقا بين بورجوازيتين واقطاعيتين : الاسلامية والمسيحية »(١٥) . لقد ولى زمانه ويجب تجاوزه او تطويره لخلق مجتمع اكثر انسجاما »(١٦) . « الذين يطالبون اليوم بميثاق جديد يهدفون الى ميثاق طائفي جديد . ولكن المطلوب هو ميثاق وطني تقدمي يدمج الشعب اللبناني في وحدة اجتماعية ويخلق دولة علمانية »(١٧) .

ويرى كاظم الصلح(١٨) : « ان الميثاق لم يكن في الاصل له علاقة مع النظام السياسي . لقد كان يكرس تطور دولة ذات طابع خاص الى دولة عربية كسائر الدول العربية الاخرى . الا انه بعد ٣٠ عاما من الميثاق فان الشعور القومي ضعف ، كما ان الشعور الوطني اختل . فلماذا كل هذه المحاولات لفصل لبنان عن التاريخ وعن الواقع وعن المصير العربي »(١٩) .

ويقول بول طنوس(٢٠) : لقد اصبح الميثاق الوثيقة الدستورية التي تربط مجموعتين غير متجانستين ، وجدتا ونظمتا وربيتا على العيش في نزاع دائم . عمليا ومهما كانت غايته الاصلية فقد اجهض على الصعيد الوطني » .

(١١) راجع جورج قرم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(١٢) كريم مروه ، راجع كتاب « الاحزاب السياسية في لبنان » (بالانكليزية ، لمايكل سليمان) ، ص ١٨٨ .

(١٣) عبدالله سعاده ، رئيس الحزب القومي السوري ، المرجع اعلاه ، ص ١١٤ .

(١٤) عدنان الحكيم ، رئيس حزب النجادة ، المرجع اعلاه ، ص ٢٠٨ .

(١٥) محمد كشلي ، مفكر يساري ، المرجع اعلاه ، ص ١٨٧ .

(١٦) كمال جنبلاط ، المرجع اعلاه ، ص ٢٢١ .

(١٧) كمال جنبلاط ، « الاحزاب السياسية » لامين السباعي ، ص ٣٧ .

(١٨) الذي يعتبره الكثيرون واضع فكرة الميثاق الوطني .

(١٩) راجع جريدة « النهار » ، العدد الخاص الصادر في عيد الميلاد ١٩٧٥ ، ص ٨٦ .

(٢٠) راجع مجلة « ماغازين » ، العدد الصادر في ١٩٦٩/١١/٢٢ .

ويقول الشيخ ميشال الخوري(٢١) : « ان اكثر المعطيات التي كانت موجودة سنة ١٩٤٣ والتي ادّت الى وضع الميثاق لم تعد قائمة سنة ١٩٧٠ . فقد ولدت اسرائيل على حدودنا ، ودخل الاتحاد السوفياتي الشرق الاوسط ، وانقسم العرب عقائديا ، والمقاومة الفلسطينية موجودة على اراضينا ، ولقد اصبح اللبنانيون ثلاثة ملايين نصفهم دون سن العشرين ... يجب ايجاد حلول جديدة لمواجهة تحديات جديدة . وقد يلزمنا ثورة تطويرية واشتراكية لبنانية » .

اما الاب يواكيم مبارك(٢٢) : فيرى ان : « المحافظة على الطوائف المسيحية وعلى لبنان حرّ تحت ستار الاتفاق الطائفي هو نفاق لا يحتمل ، فهذه السياسة لا تحمي الذين هم بحاجة الى حماية . ومفهوم لبنان كملجأ للمذاهب الاقلية هو مفهوم مرّ عليه الزمن » .

« ميثاق قديم » ، « اتفاق موقت » ، « اتفاق يكرس انقسام الشعب » ، « اتفاق فقد سبب وجوده » ، « اتفاق يضعف الدولة » ، « اتفاق مغاير للديمقراطية » : كل هذه الاحكام التي تدين الميثاق ملأت ، ابتداء من سنة ١٩٧٠ الصفحات الاولى من الصحف باسم اكثرية المثقفين والاحزاب اليسارية والسياسيين الشباب .

البورجوازية الاسلامية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والاحزاب التقدمية والاشتراكية والماركسية ، والمسيحيون اليساريون ، والمتعصبون لوطنهم من اليمين ، كلهم اخذوا يهاجمون الميثاق والنظام السياسي الطائفي الذي يرتكز على الدستور وميثاق ١٩٤٣ ، ولكن هل كانت صيغة الميثاق هي التي ارادوا اعادة النظر فيها ام كانت مبادئه الاساسية ؟ في الواقع ان الاعتراضات لم تكن توجه الى التعايش الاسلامي المسيحي ولا الى سيادة الكيان اللبناني ولا الى الاستقلال بل الى عجز الدولة ، والنظام السياسي المتزعزع والى عجز الوفاق الوطني في مواجهة الاختيارات الكبرى ومنطلق الطبقة الحاكمة

(٢١) راجع مجلة « الاسبوع العربي » ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٠ .
(٢٢) راجع جريدة « الاوريان_لوجود » ، العدد ٨٠ تاريخ ١٩٧١/١/٢٧ .

بالميثاق الذي اصبح قيدا يلجم كل تطور ويسد الطريق امام كل اصلاح جذري . وكل الذين ارادوا « لبنانا جديدا » ، « لبنانا آخر » اخذوا يهاجمون الميثاق ويطالبون باعادة النظر فيه .

ج — رد المسيحيين المحافظين على الذين يهاجمون الميثاق

على الاتهامات الاسلامية_التقدمية للميثاق الوطني ردّت الاحزاب المحافظة بالاخص والمسيحية عموما بانتقاد الميثاق ولكن بشكل آخر .

يقول بيار الجميل رئيس حزب الكتائب : « للمرة الاولى منذ ٢٠ عاما يتساءل المسيحيون عن مصيرهم ويشعرون بأنهم غرباء في وطنهم »(٢٣) .

وفي رده على المطالب الاسلامية يقول بيار الجميل :

« ان المناطق الاسلامية ليست وحدها المتأخرة في لبنان .

ان المشاركة الاسلامية في الحكم مؤمنة .

انه يجب على رئيس الجمهورية ان يحافظ على صلاحياته .

انه يجب تطمين المسيحيين .

ان رئاسة الجمهورية هي ضمانة للمسيحيين .

لأن الاستقلال بالنسبة الى المسلمين هو خطوة نحو شيء آخر »(٢٤) .

وفي تصريح آخر يوسع بيار الجميل(٢٥) النظرة المسيحية فيقول:

« اذا كان المسلمون يطالبون بتوزيع عادل للحصص ، فنحن المسيحيون نطالب ان يكون ذلك على اساس الكفاءة وبحسب نسبة

(٢٣) راجع جريدة « الاوريان_لوجور » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٧/٧ .
(٢٤) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٩/١٩ .
(٢٥) راجع جريدة « العمل » ، العدد الصادر في ١٩٧٤/٤/٢٠ .

الواجبات ، فثمانون بالمئة من الضرائب يدفعها المسيحيون ، واذا كانت التجمعات الاسلامية تريد الغاء الطائفية لماذا لا تعلمن الدولة علمنة كاملة ؟ يجب ان يحافظ لبنان على وجهه المسيحي فيفيد العرب . نحن مستعدون لاعادة النظر في الميثاق والتعاون مع الشيطان للمحافظة على لبنان كواحة حضارة وحرية في الشرق . ومن مصلحة الاسلام والعرب تجنب كل ما يمكنه ان يثير خشية المسيحيين ومخاوفهم ، حتى لو اجبر المسلمون على التضحية بمصالحهم وحقوقهم » .

في مؤتمر الرابطة المارونية في جونية ، في ايار ١٩٧٤ اعلن ادوار حنين النائب الماروني :

« .. ان كيان لبنان مهدد ، فأحد اسباب وجوده هو انه المقام الروحي لكل المسيحيين في الشرق، وبكركي (البطريركية المارونية) هي فاتيكان الشرق »(٢٦) .

وفي المناسبة ذاتها اعلن شارل مالك : « ان الموارنة هم اكثر من اللبنانيين الآخرين ، مسؤولون عن لبنان وعليهم ان يقرروا مصير لبنان الذي ، رغم سيادته من الناحية السياسية ، يجب ان يبقى متعلقا من الناحية الثقافية بالغرب »(٢٧) .

وجاءت مقررات هذا المؤتمر الماروني لتعلن : « المارونية تراث روحي وثقافي ، الميثاق الوطني هو قبل كل شيء قضية ثقة وايمان بتاريخنا وبأنفسنا »(٢٨) .

وفي مذكرة نشرت عام ١٩٧٣ ، رفض حزب الكتائب مبدأ تعديل الدستور ، او الغاء الطائفية : « فالقضية هي قضية حذر كما تقول المذكرة . وهذا الحذر لن يتلاشى قبل اتحاد افكار اللبنانيين حول لبنان »(٢٩) .

---

(٢٦) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٤/٥/١٩ .
(٢٧) المرجع اعلاه .
(٢٨) المرجع اعلاه .
(٢٩) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/١٢/٧ .

لقد أعاد المسيحيون المحافظون النظر في الميثاق الوطني مشددين على تفسير طائفي ومتشدد للوطن في مفهومهم للميثاق « .. فالدستور يجب ان يبقى وان لا يمس ، والطائفية ضرورة للمحافظة على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني . وعلى المسلمين ان لا يطالبوا بالمساواة التامة في الحقوق لان المسيحيين لا يثقون بولائهم اللبناني ويخشون من تزايد شعور تضامنهم مع القضايا العربية . وسلطة الاكثرية العددية يجب ان لا تؤثر ، ولأنه اذا تسلم المسلمون الحكم باسم الاكثرية ، فالمسيحيون يصبحون في وضع الاقليات كما كانوا ايام السلطنة العثمانية الاسلامية . ولأن العروبة والاسلام هما شيء واحد في عقل المسلمين ولأن الشريعة الاسلامية تفرض قوانين لا يعتقد المسيحي بأنه مجبر على التقيد بها »(٣٠) .

ان مطالعة هذا البيان تحمل على القول بأن اللبنانيين عام ١٩٧٤ اصبحوا بعيدين كل البعد عن روح الثقة والتسامح والوفاق التي اوصلتهم الى الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ .

في الواقع ، منذ ١٩٧٣ سقطت « الاقنعة » واكتشف اللبنانيون انهم عاشوا كـ «أخوة اعداء» . من جهة المسلمين ، اصبحت المواقف طائفية (بالنسبة الى الزعماء التقليدين) وثورية (بالنسبة الى الجماهير) . ومن جهة المسيحيين اغلق الباب بوجه جميع المطالب الاسلامية واعتبر رفض أي تغيير هو الموقف اللازم .

ولكن جميع المسلمين لم يكونوا ثوريين او رافضين ، ولا جميع المسيحيين محافظين او متعصبين . بل كان هنالك فئة ثالثة من اللبنانيين ، « الاكثرية الصامتة » كما كانوا يسمونها ، لم تشارك ، بسبب عدم تنظيمها وقلة اهتمامها ، بهذه المزايدات ولكنها كانت تعترض على تطبيق الميثاق لاسباب اخرى مختلفة .

---

(٣٠) بيان الكتائب ، نشرته جريدة « البيرق » ، تاريخ ١٩٧٤/٩/٢٨ .

د – الاعتراض على الميثاق في شكله ومعطياته ، مع المحافظة على اهدافه

الذين انتقدوا الميثاق من مسلمين ومسيحيين كانوا اما رجال سياسة طائفيين تقليديين وكان سبب وجودهم منذ ١٩٤٣ الدفاع عن حقوق طوائفهم وبالتالي تبرير وجودهم عن طريق المزايدات الطائفية، واما رؤساء احزاب ثورية ، واما رجال سياسة شبانا ذوي طموح ، متعصبين لوطنيتهم ، واما شيوعيين متطرفين ، او حتى عملاء في خدمة بعض الانظمة العربية او القوى الخارجية . المهم انهم نجحوا ، للاسف ، في جرّ البلاد الى دوامة الخلافات حول الميثاق ، بفضل الوسائل المالية الاعلامية التي وضعت تحت تصرفهم . ولكن اكثرية اللبنانيين كانت تتخوف من هذا التعصب الطائفي المؤدي الى سقوط الميثاق ، فراحت تتعلق به لا كصيغة سياسية مثلى ، ولكن كوسيلة للحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى الوئام بين الطوائف .

وهكذا طالب الحزب الديموقراطي بالاصلاح الجذري للنظام السياسي وتجاوز التوازن الطائفي الى وحدة وطنية اكثر عضوية » .

اما الاستاذ انطوان مسرّة فبعد ان يلاحظ فقدان نظرية للميثاق الوطني يجمع الشعب عليها كما حدث سنة ١٩٤٣ يرى في الميثاق «تعبيرا لتعايش اللبنانيين مع بعضهم ، وبالتالي معطى ثابتا» اما عن معناه الاداري او تطبيقه السياسي فانه يعتبر أن « طريق الاعتراض والتغيير يجب أن يظل مفتوحا »(٣١) .

وينتقد الحزب الدستوري(٣٢) اليسار اللبناني « الذي يرى في الميثاق تكريسا للطائفية وعائقا في وجه التطور والعدالة الاجتماعية الحقيقية ، كما يرفض تفسير اليمين له ويعلن ان « الميثاق ليس كتابا مقدسا » أو دواء لكل الامراض ولكنه يبقى الصيغة الافضل لسياسة لبنانية ، بشرط ان يكمل باعطائه محتوى (اجتماعيا ـ اقتصاديا) .

---

(٣١) راجع جريدة « الاوريان ـ لوجور » ، عدد ١٩٧١/١١/٢٢ .

(٣٢) محاضرة اميل الكك في النادي الثقافي العربي . راجع مجموعة المحاضرات .

ويرى الحزب انه من الواجب « الابقاء على الميثاق ، كنقطة انطلاق ، ولكن يجب تطبيقه اجتماعيا واقتصاديا » .

بالنسبة لريمون اده : « الميثاق ليس الا وفاقا وكل ما يمكننا ان نتفق عليه موجود في الميثاق »(٣٣) .

الاستاذ ادمون رباط يطرح مسألة الميثاق بطريقة اخرى ، السؤال بالنسبة اليه هي معرفة ما اذا كان الميثاق قابلا للتغيير اذا اريد تغييره أم لا ، اذا كان عقدا ابديا أم لا ؟ وهل يحق لفريق من الفريقين نقضه طالما انه غير محدد بمدة . ليس بامكان هذا الميثاق ان يبقي الى الابد على التوازن بين الطوائف في لبنان ، فبامكان القوى النابذة في كل وقت الظهور والتسبب في تفكيك لبنان(٣٤) .

بوجه عام ، يمكننا ان نتساءل بعد عرض كل هذه التصريحات السياسية المتعلقة بالميثاق الوطني والتي ادلي بها بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ ، اذا كانت هذه التصريحات مظاهر فشل الميثاق أم انها كانت ترثي لسوء تطبيقه ، أم اذا كان السياسيون والباحثون السياسيون اللبنانيون يعبرون عن مخاوفهم امام وضع وطني وسياسي متدهور متذكرين المبادىء التي تفاهم عليها اللبنانيون سنة ١٩٤٣ ، أم ان هؤلاء الساسة والباحثين كانوا ، من جراء الازمة والخلافات المتفاقمة قد بدأوا فعلا في الشك بفعالية هذا الميثاق ؟

في الواقع كان اليمين المسيحي المتطرف والمتعصب للبنانيته او لطائفته يتلاقى مع بعض اليساريين الثوريين او العروبيين في رفض الميثاق . فالتسوية ، والتوازن ، وانصاف الحلول ما كان بامكانها في نظرهم ان تحل المسائل الخطيرة التي كانوا يطرحون . وكان من الواجب ، في نظرهم ، الفصل والبت . اما المعتدلون فأنهم رأوا في هذه المزايدة وهذا العناد ، الاسباب التي أدّت الى سقوط لبنان .

اولوية السيادة التي كان ينادي بها المسيحيون ازاء « حرية تحرك المقاومة» ، كانت منسجمة مع روح الميثاق الوطني ولكن تشكيل

---

(٣٣) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٣/٣/١٠ .

(٣٤) راجع ادمون رباط ، مرجع سبق ذكره .

« الحلف الثلاثي » الماروني سنة ١٩٦٨ لم يكن كذلك . ولا ننس انشاء الميليشيات المسلحة . من الجانب المسلم كانت المطالب الاجتماعية والاقتصادية ، وحق المساواة وواجب لبنان في احترام مواقف التضامن العربي ، مواقف مطابقة لروح الميثاق ، ولكن الدعم غير المشروط للمقاومة والارتباط العضوي بل التبعية السياسية لبعض الانظمة العربية واللجوء الى العنف الثوري لم تكن مواقف « ميثاقية » .

هل فشل الميثاق أم هل نقض اللبنانيون الميثاق ؟ هل تفسخ الميثاق تحت ضغط المتطرفين والعملاء ، أم طرح على بساط البحث لاسباب تكتيكية سياسية ، بغية احتواء الصراعات الاجتماعية ـ الاقتصادية الداخلية والصمود امام الضغوط الخارجية ؟

في الواقع ان الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ وخاصة بعد ١٩٧٣ شهدت تدهور الوضع السياسي وتفاقم الصراعات بشكل سريع . فالتشكيك بمؤسسات الميثاق الوطني وبكل القيم الوطنية والسياسية لم تكن الا مظهرا او على الاقل تعبيرا ، او ربما نتيجة للصراعات المتفاقمة .

ولقد حملت سنة ١٩٧٥ معها انفجار الصراعات والحرب الاهلية وانهيار الدولة مؤكدة فشل ميثاق ١٩٤٣ .

الفصل الثالث

إنفجار الميثاق الوطني

ابتداء من سنة ١٩٧٣ اصبح الميثاق الوطني معلقا بخيط رفيع . فالازمة الوزارية التي اعقبت حوادث ١٩٧٣ اكدت تصدع الميثاق في الميادين السياسية والوطنية والاجتماعية ـ الاقتصادية .

شكلت حكومتان من سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥(١) على اسس الميثاق ومثلت فيها الفئات اليسارية والاوساط المسيحية والمسلمة المحافظة . اقدمت الحكومتان على الاصلاحات على الصعيد الداخلي لاعادة التوازن الطائفي ـ السياسي المعترض عليه(٢) او لتخفيف الخلاف الفلسطيني اللبناني ولكن من دون جدوى لان التحالف الاسلامي ـ الفلسطيني ـ اليساري كان يقوى ويزداد تأثيره يوما بعد يوم ، على الاحداث ، كما ان راديكالية الاحزاب السياسية المحافظة والتحضيرات العسكرية كانت تتزايد .

في الواقع ان الخيوط التي كانت « تجمع » الميثاق الوطني او بالاحرى تربط اللبنانيين بميثاقهم كانت تتقطع يوما بعد يوم ، وقد استغرق تقطعها سنتين قبل ان يسقط الميثاق وينفجر !

وكان من أزمة حكومة امين الحافظ (ازمة المشاركة) ان حطمت اول مبدأ اساسي في الميثاق : وهو مبدأ المشاركة المتوازنة في الحكم

---

(١) حكومة برئاسة تقي الدين الصلح وحكومة برئاسة رشيد الصلح .

(٢) توزيع بعض الوظائف الحكومية التي كانت « مخصصة » لبعض الطوائف ، على طوائف اخرى .

على مستوى القمة . اذ فشل التعاون بين الفئة الحاكمة المسيحية والفئة الحاكمة المسلمة .

اعتبر الزعماء التقليديون المسلمون ان المشاركة الاسلامية في الحكم يجب ان تتبدل عما كانت عليه سنة ١٩٤٣ وانه يجب الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية كي يستقيم التوازن الوطني وان هذه المشاركة لا تتم الا باعطاء المسلمين الحق في الوصول الى السدة الرئاسية او باختيارهم هم ، لا رئيس الجمهورية ، ممثليهم في الحكم أو بأن يكون لمن يكلف تشكيل الوزارة كل الحرية في اختيار وزرائه لا ان يفرضوا عليه .

غير ان هذا التصدع الاول في الميثاق لم يكن الاهم والاخطر . لأن الثاني والاعمق ، كان قد بدأ منذ سنة ١٩٧٣ ، وهو الاغتراب الذي حصل بين الشارع الاسلامي والشارع المسيحي . فبالفعل لو لم يلاحظ الزعماء التقليديون المسلمون « اغتراب » الشارع الاسلامي عن الدولة اللبنانية لما طرحوا مسألة المشاركة . فقد كان الشارع الشيعي يتبع « حركة المحرومين » التي يقودها الامام موسى الصدر . أما الشارع السني المنقسم الى ناصريين ويساريين وقوميين عرب ، فقد كان متأثرا بالاحزاب العقائدية الرافضة لمبدأ الميثاق نفسه . اما الطبقة الوسطى فقد كانت تعترض علنا على الامتيازات التي كان المسيحيون يعتبرونها جزءا من الميثاق . اجمالا كانت اكثرية المسلمين يرون انفسهم في حالة اغتراب بالنسبة الى الدولة اللبنانية ، ابتداء من سنة ١٩٧٣ .

المسيحيون كانوا كذلك ، بطريقة اقل علانية ولكن حقيقية . فأنشاء الميليشيات المسلحة كان يعني رفضا للدولة . والرفض التام للمطالب الاسلامية كان يكرس انفصاما طائفيا ظاهرا .

الصدع الثالث في الميثاق كان الخصام الاسلامي المسيحي بالنسبة الى الوجود الفلسطيني في لبنان . ففيما كان المسيحيون عموما يعتبرون الوجود الفلسطيني خطرا يهدد التوازن اللبناني وسيادة الدولة كان المسلمون عموما يشعرون بالتضامن مع الفلسطينيين .

بالفعل كل شيء كان قد اصبح موضع خلاف قبل انطلاق الاحداث التي كانت ستضع الحلف « الفلسطيني الاسلامي اليساري » بمواجهة الاحزاب المحافظة المسيحية ، هذه المواجهة التي تحولت الى حرب اهلية ذات احجام عربية وكرست نهاية التعايش الطائفي وانهيار الدولة اللبنانية ومؤسساتها بالاضافة الى فقدان استقلال لبنان وسيادته وبطبيعة الحال : الميثاق الوطني .

دامت المواجهة العسكرية حوالى السنتين تحولت خلالها مواقف المعسكرين عدة مرات بالنسبة الى ميثاق ١٩٤٣ وذلك تبعا للمراحل التي كان يمر بها القتال .

في محاولتنا البحث عن الخطوط الكبرى لتطور هذه المواقف قد نتمكن من الاحاطة بمسألية الميثاق بعد انفجاره .

يمكننا جليا ان نميز خلال فترة تفجر الميثاق مرحلتين :

مرحلة انفجار الميثاق مع بقائه معلقا شكلا (قتال مسلح ، انشقاق طائفي–عقائدي مع حكم وطني واحد وجيش موحَّد ومحاولات صلح) .

مرحلة السقوط الفعلي للميثاق (توقف المؤسسات عن العمل ، تفسيخ الجيش ، تعرض البلاد للفوضى والنهب) .

كل شيء في هذه المرحلة اصبح موضع خلاف الا ان الميثاق **«اعيد تلصيقه»** من فوق (انتخاب رئيس جمهورية ، تشكيل حكومة ، تدخل سوري ، توقف المعارك) .

انطلاقا من توضح هاتين المرحلتين من مراحل انفجار الميثاق قد نتمكن من ان نستنتج اما الفشل النهائي او الموقت للميثاق او ضرورة اعطاء لبنان ميثاقا جديدا او مصيرا جديدا .

الميثاق ينفجر فعلا ويستمر شكلا

أ – الوقائع

تعود طلائع حرب السنتين الى بداية سنة ١٩٧٥ عندما اذان حزب الكتائب الوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب وطالب باستفتاء شعبي حول الوجود الفلسطيني في لبنان واعادة فرض السيادة اللبنانية . بعدها بعدة ايام جرح النائب السابق معروف سعد خلال مظاهرة في صيدا ، فبدأت موجة من المظاهرات في كل مكان للاحتجاج على عمل الجيش الذي انسحب من صيدا بعد اصابة عدد من جنوده وضباطه في اشتباكات مع الاحزاب والمنظمات الفلسطينية . على اثر هذا نظمت الاحزاب المسيحية المحافظة مظاهرات لدعم الجيش في بيروت ، وفي السابع من آذار سار اكثر من ١٥٠،٠٠٠ شخص في جنازة معروف سعد الذي لفّ نعشه بالعلم الفلسطيني .

في الثالث عشر من نيسان تعرض اوتوبوس ينقل فلسطينيين وافرادا تابعين لأحد الاحزاب اليسارية اللبنانية الى هجوم مسلح في حي عين الرمانة ولاقى سبع وعشرون من الركاب حتفهم . وبعد ساعات بدأت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والمليشيات المسيحية في ضواحي بيروت ولم تتدخل الحكومة لوقف الاشتباكات والمعارك الدائرة وما لبث الوزراء المسيحيون ان استقالوا مما ادى الى استقالة حكومة رشيد الصلح . وبسبب المصاعب التي لاقاها رئيس الجمهورية في تشكيل حكومة جديدة والتوتر المتزايد بين المسيحيين والمسلمين وبين التقدميين والمحافظين وبين الفلسطينيين واللبنانيين لجأ الرئيس فرنجية الى اختيار حكومة مؤلفة من عسكريين يرئسها ضابط سني متقاعد هو العميد نور الدين الرفاعي . ولكن الضغط اليساري

والفلسطيني والاسلامي حمل رئيس الحكومة على تقديم استقالته (للمرة الاولى تظهر في الاحياء الاسلامية مليشيات اسلامية ويسارية) .

غير ان الاحداث الدامية ما لبثت ان توقفت بعد وساطة سورية فكلف رئيس الجمهورية رشيد كرامي تشكيل الحكومة . وللمرة الاولى جاءت عملية التشكيل نتيجة « لفرض » اسلامي لا نتيجة لعبة سياسية ـ طائفية ـ برلمانية .

وبرغم التوتر واعمال العنف التي وقعت بين الجيش اللبناني والفلسطينيين ، وبين اليمين المسيحي والتحالف الاسلامي اليساري شكل رشيد كرامي حكومة « انقاذ وطنية » استثنى منها الكتائب والتقدميين وقصرها على الوجوه السياسية التقليدية .

كان اساس البرنامج الحكومي اعادة الامن واصلاح الجيش . ولكن برغم هذه « المصالحة الوطنية » الظاهرية عادت الاشتباكات تمتد على الارض اللبنانية . ومرت فترة هدوء نسبي بين تموز وايلول ١٩٧٥ مع استمرار التوتر . وبالرغم من تعيين قائد جديد للجيش هو العماد حنا سعيد مكان العماد اسكندر غانم (الذي اتهمه التحالف الاسلامي اليساري « بتطييف » الجيش ومساندة الاحزاب المحافظة) وبالرغم ايضا ، من التدخل السوري لاعادة الحوار بين الفريقين والذي ادّى الى تأليف « هيئة وطنية للحوار » كان التوتر يتصاعد والهوة تتسع بين اللبنانيين واصرّ رئيس الحكومة ، وهو وزير الدفاع ، على رفض اعطاء الامر لتدخل الجيش في المعارك الدائرة والتي عادت تنشب في كل مكان .

طالبت الاحزاب المسيحية المحافظة بتدويل النزاع (١٦ تشرين الاول ١٩٧٥) ، ثم بتدخل دول الجامعة العربية . ولاول مرة اخذت الاوساط المسيحية تتحدث عن « التقسيم » . ورغم مجيء بعثات « للمصالحة » ، من مبعوث البابا بولس السادس الكاردينال برتولي الى مبعوث الرئيس فاليري جيسكار ديستان ، كوف دو مورفيل . وبالرغم من نداءات مشتركة وجهها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء استمرت المعارك في احتدامها حتى عمَّت كل البلاد . واتخذت

الاشتباكات في بيروت طابعا طائفيا بشعا ، من اعمال خطف وتعذيب وقتـل .

كل المحاولات في سبيل المصالحة واعادة الوفاق ظلت بـدون جـدوى .

ومع بداية سنة ١٩٧٦ ، اخذت « الميليشيات المسيحية » تهاجم المخيمات الفلسطينية الموجودة في مناطـق مسيحية (تل الزعتر ، ضبيه ، الكرنتينا) وتندد باتفاقية القـاهرة . وتمّ اقتحام مخيمين فلسطينيين ، وقتل قسم من سكانهما وهجِّر الآخرون الى الاحياء الاسلامية . وكان رد الفلسطينيين وحلفائهم اليساريين عنيفا ، فاحتلوا قرى مسيحية واقعة جنوبي بيروت ودمروا بلدة الدامور وهجَّروا اهلها . وقد ادى دخول « جيش التحرير الفلسطيني » من سوريا الى فرض وقف اطلاق نار جديد . وعادت الوساطة السورية من جديد وانتهت باعلان برنامج من خمس نقاط اعلنه الرئيس سليمان فرنجية في الرابع عشر من شباط سنة ١٩٧٦ . وتختتم هذه المرحلة الاولى من الحرب اللبنانية .

ب – المضاعفات الطائفية :

انقطاع الحوار الاسلامي – المسيحي

ان المذكرات التي قدمت الى « هيئة الحوار الوطني » والمناقشات التي جرت خلال اجتماعاتها ، تبرز التصدع و« الرضوض » التي اصابت الميثاق الوطني بعد هذه الاحداث .

ففي مذكرة قدمها صائب سلام يأخذ رئيس الحكومة السابق على الميثاق الوطني « انه قاد الى فقدان التوازن بين اللبنانيين كما ادّى الى الفوضى الاقتصادية »(٣) . أما حزب البعث فانه أخذ على الميثاق كونه ادى الى اختلال التوازن بين السلطات السياسية(٤) . واجاب

(٣) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٩/٣٠ .

(٤) المرجـع ذاته .

بيار الجميل « ان كل تعديل او تغيير يجب ان يتم باجماع اللبنانيين كما طالب بعلمنة الدولة(٥) . وطالب كمال جنبلاط بالغاء الطائفيـة وبالتوازن بين السلطات وباللجوء الى الاستفتاءات الشعبية فيما يتعلق بالقضايا الهامة ، كما طالب بانتخاب جمعية تأسيسية »(٦) .

وفي اجتماع آخر ظهر التصدع الطائفي بشكل اوضح : فأصرّ بيار الجميل على ابقاء النظام الاقتصادي الحر(٧) . فأجـاب كمال جنبلاط بقوله ان كل المصائب متأتية من هذا النظام . ودافع صائب سلام عن النظام الحر وهاجم استغلاله . اما ريمون ادّه فأثار احتمال « التقسيم » اذا استمرت الخلافات ، فكان رد كل اعضاء اللجنة هو رفض فكرة التقسيم(٨) . وطالب عبدالله اليافي بالغاء الطائفية وبابقاء رئاسة الجمهورية للموارنة ولكن بعد تحديد صلاحياته . رفض ممثلو حزب الكتائب هـذا التحديد كما رفضوا مبـدأ المناصفـة في عـدد النواب(٩) . واتهم بيار الجميل اليسار وبعض الزعماء التقليديين بأنهم اضعفوا هيبة الجيش . فأجاب كمال جنبلاط بأن الجيش ليس دوره حماية مصالح طبقة مميَّزة وان استمرار النظام الراهن هو امر غير مقبول ، لأن الفقراء اصبحوا لا يطيقون الظلم(١٠) .

وخلال الجلسة السادسة « لهيئة الحوار الوطني » اعلن النائب الكتائبي ادمون رزق بأن حزبه ضد الغاء الطائفية لكنه يوافق عـلى العلمنة الشاملة والزواج المدني(١١) . فأجاب ممثل الحزب التقدمي الاشتراكي بأن هدف حزبه ليس محاربة الاديان ولا الغاء المؤسسات الروحية وانمـا خلق روابط عضوية قـدر المستطاع بـين الدولـة والمواطنين(١٢) .

(٥) المرجـع ذاته .

(٦) المرجـع ذاته .

(٧) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٩/٣١ .

(٨) « النهار » ١٩٧٥/١٠/٣ .

(٩) « النهار » ١٩٧٥/١٠/١٩ .

(١٠) المرجع ذاتـه .

(١١) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١٠/١٣ .

(١٢) المرجع ذاتـه .

ويعلن الدكتور حسن عواضه ، امام الهيئة بأن لا مانع عنده بأن تبقى الرئاسة في يد المسيحيين وان يظل لبنان مسيحيا ولكن بشرط تحقيق العدالة الاجتماعية(١٣) واستشهد بمقالة للبروفسور موريس دوفيرجيه نشرتها صحيفة « الموند » بتاريخ الاول من نيسان ١٩٧٣(١٤) وأضاف « أن الذين يطالبون بالتغيير السياسي لا يريدون احلال نظام اشتراكي بل نظام ديموقراطي ليبرالي ، نظام رأسمالي ولكن منظم . فنظامنا الاقتصادي لا مثيل له في العالم . والاصلاح الاداري الذي قام به فؤاد شهاب لم يبلغ اهدافه لانه احجم عن القيام باصلاحات سياسيـــة » .

في الاجتماع السابع « لهيئة الحوار الوطني » ابرزت المناقشات الابعاد الحقيقية للصراع الطائفـي . فصارح ممثـل حزب الكتائب الحاضرين « بالمخاوف المسيحية » ، قال :

« ... ان بعض ممثلي اليسار يقبلون بأن يحتفظ المسيحيون بالاولوية وبأن يحتفظ لبنان بطابعه المسيحي الا اننا نحن الكتائبيين لا نطالب لا بالمفاضلة ولا بالاولوية ولا بالتسلط على الآخرين ولكننا نشدد على الحرية ، وعلى مستوى الحضارة ، نريد ان نجد معـا كيفيـة المحافظة على هذه المؤسسات . فالمسألة ليست مسألة دين ولا طائفة، ولكننا نلاحظ أن في الاوساط المسيحية خوفا وقلقا بالنسبة لما يمكن أن يصيب الكيان اللبناني كبلد مستقل . لهذه الاسباب نحاول التفاهم لايجاد قاسم مشترك . ولكن عندما نقرأ مقررات « الجبهة المساندة للثورة الفلسطينية » او تصريحات كمال جنبلاط نخاف من الضغوط الخارجية التي تمارس على صعيد سياستنا الداخلية . والقـاسم

---

(١٣) المراجع ذاتــه .

(١٤) جاء في مقال البروفسور دوفرجيه : « ان الرئيس فؤاد شهاب ، قال له اثناء اجتماعه به : « ان المشكلة الاساسية في لبنان هي المشكلة الاجتماعية . ويجب ان يكون هنالك توازن اجتماعي . هذا كان هدفي في الحكم . فالتوازن الاجتماعي وحده يمكن ان يقود الى التوازن السياسي . ان الميثاق الوطني شيء مهم ، ولا ريب ، ولكن العدالة الاجتماعية تتقدم في الاهمية عليه ، واذا كان ثمن الوفاق الوطني تعطيل العدالة الاجتماعية فانه يصبح خطرا » .

المشترك هو سيادة لبنان والدولة اللبنانية . حلفنا ليس طائفيا انما يخص حرية الانسان والمعتقد . اما عن الامتيازات الطائفية فاني أقول بأن امتيازات رجال الدين المسلمين تعدت التي للمسيحيين ، فللمفتي سلطة تنفيذية » .

ويجيب صائب سلام قائلا :

« ان الكتائب لا يمثلون جميع المسيحيين ولا جميع الموارنة ، وقد قال ممثل الكتائب ان لبنان مناقض للعروبـة فتارة يخلط العروبة بالدين وطورا يتحدث عنها وكأنها دولة . انا لبناني بقدر ما هو لبناني ولا ارى في العروبة خطرا . صحيح انني قبل سنة ١٩٤٣ لم أكن اعتبر نفسي لبنانيا ، ولكنني بعد ١٩٤٣ ارفض ان يعتبر أي انسان نفسه لبنانيا اكثر مني . تريدون حماية لبنان من الشيوعية ، انظروا حولكم . لقد ساعدتم على تكبير حجم الشيوعية ٢٠ مرة ... فلنحاول الآن الغاء ما يمكننا الغاؤه من النظام الطائفي فنحن نريد تعديل النظام لا تغييره » .

ويضيف عبدالله اليافي قائلا : « ... في مطالبتكم بالعلمنة ، تحاولون احراج المسلمين والوصول الى قضية زواج الفتاة المسلمة الذي يحول الشرع دونه . انه موضوع دقيق . بل وتعجيز . والمادة ٩٥ من الدستور موقتة ، وتقضي بالنظر الى الكفاءة ولا علاقـة لها بالزواج »(١٥) .

وبالرغم من الخلافات الاساسية التي ظهرت بين ممثلي المسلمين والمسيحيين وبين التقدميين والمحافظين في « الهيئة الوطنية للحوار » والتي جعلت كل اتفاق مستحيلا ، فقد اجتمع ، وذلك لاول مرة في تاريخ لبنـان ، الرؤساء الروحيون للطوائف الاربع الكـبرى وهم : البطريرك الماروني ومفتي الجمهورية السني وامام الشيعة وشيـخ عقل الدروز . فأدانوا الطائفية السياسية ، داعين اللبنانيين الى حوار عميق ومستمر لوضع حد للصراع الطائفي واعلنوا المقررات التالية :

---

(١٥) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١٠/١٤ .

١ ـ لقد جمعنا الله مسلمين ومسيحيين ، ويمكننا باحترام القيم الروحية التفاهم وتخليص بلدنا .

٢ ـ نصرّ على صيغة التعايش ونرفض التقسيم وكل ما يقترب من هذه الصيغة .

٣ ـ يجب تطوير النظام السياسي والتقدم بلبنان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، عن طريق العدالة ، والتنمية والمساواة في الحقوق بين المواطنين .

ولكن على هامش الحوار والنداءات للوفاق الوطني فقد عاد « المتطرفون » المسلمون والمسيحيون الى اشعال نار الجدل والنزاع(١٦) .

نشر رؤساء الرهبانيات اللبنانية بيانا اكدوا فيه اصرارهم على بعض الضمانات التي يجب ان يحصل عليها المسيحيون لمواجهة الاسلام الذي هو دين دولة .

يقول البيان : « اذا كان المسلمون يريدون صيغة اخرى للتعايش فنطالبهم بالاعتراف بلبنان كوطن نهائي لا كمقاطعة « ذات صفة » (أي العربية) واذا كانوا يريدون الغاء الطائفية السياسية عليهم ان يقبلوا بالعلمنة الشاملة ... » وينتهي البيان قائلا : « ان الرهبان ما كانوا في يوم من الايام مع التقسيم لان التجربة اللبنانية فريدة ومثال يحتذى ، ونطالب بأن تتحرك الحكومة قبل ان يصبح التقسيم واقعا» .

وجاءت الردود الاسلامية سريعة . فحسين القوتلي قال : « لماذا تضع الرهبانيات الحوار على مستوى غير صحيح ، أي على مستوى الدولة المسيحية او الاسلامية ؟ ان ما نعترض عليه هو امتيازات الموارنة السياسية وليس الهدف اقامة دولة اسلامية في لبنان »(١٧) .

ويضيف رئيس المجلس الاسلامي الاعلى شفيق الوزان : « لقد

(١٦) قد تكون الاسباب الحقيقية لاستئناف القتال والنزاع خارجية . ولكننا نكتفي بما لدينا من معلومات ظاهرة ومنشورة .

(١٧) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١٠/١٠ .

اقترف بعض المسيحيين اعمالا ارهابية (عين الرمانه) ووجود الميليشيات المسيحية هو الذي يجعل من الدولة عاجزة . وسبب انسحاب السلطة من بعض المناطق هي الطائفية التي تمنع زيادة عدد قوى الامن . لماذا لا ننتفض ضد اعتداءات اسرائيل على سيادة لبنان بينما نبرز الاخطاء التي ارتكبها بعض المنظمات الفلسطينية ؟ »(١٨) .

وتعود « الرابطة المارونية » والرهبانيات الى الهجوم فيعلنون في مذكرة جديدة : « ان لبنان هو في طريقه الى الهاوية ، فالتقسيم واقع ، والتعصب والحرب الدينية مسيطرة ، ولبنان وقع تحت الاحتلال الفلسطيني وقد منع الجيش من التدخل ، لذلك يجب ان تعاد السيادة على كل الاراضي قبل اصلاح أي شيء ، خاصة ان المناطق المحتلة هي ذات اكثرية اسلامية .. يجب طرح قضية الوجود الفلسطيني في لبنان واحتلالهم وتدخلهم في شؤوننا امام جامعة الدول العربية والامم المتحدة وقبل هذا نرفض اي كلام عن أي اصلاحات » .

ج – النتائج العقائدية :

الانقسام الاجتماعي والاقتصادي

صراع الطبقات ، وتضاد وطني

وفيما كانت مواقف الرؤساء الدينيين ، ورجال السياسة التقليديين والاحزاب المحافظة تدل على الانقسام الطائفي وتكرسه ، كانت النقاشات والمواقف الاخرى تدل على ان الخلاف بين اللبنانيين هو عقائدي كما هو طائفي وان الصراعات كانت « طبقية » بالاضافة الى كونها طائفية .

فبالنسبة « لجبهة القوى والاحزاب الوطنية والتقدمية » ، كانت الاحزاب المحافظة المسيحية تحاول عزل لبنان عن المنطقة العربية ، وما اصرارها على الدفاع عن الاقتصاد الحر الا لأنه يبقي على الاحتكارات . وما هدف الدفاع عن النظام السياسي الا حماية امتيازات اقتصادية اجتماعية وسياسية(١٩) .

(١٨) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١٠/١٧ .

(١٩) جريدة « النهار » ١٩٧٥/٨/١٢ .

ورأى نسيب نمر (مثقف ماركسي مستقل) :

« ... ان ما يقسم اللبنانيين هو اسباب اقتصادية واجتماعية. ولقد اخطأت الاحزاب اليسارية في طرح المسألة الاجتماعية على صعيد طائفي انطلاقا من الشارع الاسلامي . وان التغيير الجذري للاسس الاقتصادية والثقافية والسياسية قد يحل الازمة »(٢٠) .

وقال اليساريون المسيحيون (جيروم شاهين) :

« تجب اعادة تحديد لبنان موضوعيا وعلميا ، يجب تغيير النظام الاجتماعي ـ السياسي والاقتصادي المبني على المصالح الفردية والاستغلالية الجشعة ، والعشائرية ، والفوضى والطائفية والعنصرية ، والنظام الديني الحليف للمصالح الاقتصادية والبعيد عن روح الدين الحقيقية »(٢١) .

اما الأب ميشال حايك المفكر المسيحي ، فرأى ان « جميع الصراعات متأتية من تحريف الديمقراطية ومن فساد المجتمع اللبناني .. ليس المهم ـ كما قال ـ ان يكون لبنان عربيا او لا ، ولكن على العروبة في لبنان أن تكون سببا لتجديد معنى العروبة وجعلها ذات قيمة انسانية .. » « .. المطلوب هو احياء الاديان والايمان . فالرجوع الى الينابيع والتخلي عن الامتيازات والاثراء والطائفية وفقدان الصواب والفوضى هي امراضنا الحقيقية »(٢٢) .

وكتبت جريدة « السفير » تقول :

« ان الاسباب العميقة للأزمة ليست طائفية ولا سياسية ، انما هي عودة الاقطاعيين السياسيين الى الحكم سنة ١٩٧٠ وتجميد الاصلاحات الشهابية ، وسيطرة الغرباء على قطاع المصارف وازدياد قوة اليسار . كل هذه الاسباب اجتمعت لتفجر النزاع والاوضاع » .

---

(٢٠) جريدة « النهار » ١٩٧٥/٧/١١ .

(٢١) جريدة « النهار » ١٩٧٥/٧/٧ .

(٢٢) جريدة « النهار » ١٩٧٥/٩/٤ .

(٢٣) العدد الصادر في ١٩٧٥/١١/١٩ .

ويدين فضل شلق (مسلم علماني) الانعزاليتين ، الاسلامية والمسيحية ، ويتهمهما بالتسبب في الشقاق الوطني ، ويقول « ان الايديولوجية الطائفية هي اساس الانعزالية ، فهي التي جعلت من المسيحية تيارا ضد الوحدة العربية ومن المسلمين تيارا مضادا للعلمنة. التياران هما على تناقض مع الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي . ان العقيدة المسيطرة في العالم العربي هي الاسلامية ، خاصة السنية . وبالنسبة الى بعض المسلمين « فان المسلم لا يكون متوافقا مع دينه الا اذا كانت الدولة دولة اسلامية» . ان هذا الموقف هو موقف رجعي لأنه يخالف مبادىء المساواة والديمقراطية ، والعقل والتطور . وان هذا الموقف يغلب في الكثير من الدول العربية وهو السبب في ان المجتمع العربي عاجز عن مواجهة التحدي الاسرائيلي وتحدي العصر الحديث. انه موقف طائفي يمزق الولاء الوطني »(٢٤) .

وفي موعظة دينية القاها في الشوير هاجم بطريرك الروم الارثوذكس الذين جعلوا من انفسهم حماة للبنان . وقال بأن « لبنان لم يحصد من سيطرتهم الا الفوضى والطائفية ، وتدني الاخلاق . ان اعداء لبنان هم رجال السياسة الذين يستغلون الايمان لاجل غاياتهم السياسية . فأين هي المساواة ؟ كيف يحق للماروني ان يصبح رئيسا للجمهورية وان لا يحق للارثوذكس ذلك او الدرزي او حتى للشيعي ؟ ان لبنان هو للبنانيين لا للموارنة ولا للشيعة او السنة ويجب على لبنان ان ينفتح على العالم العربي »(٢٥) .

وهاجم المطران جورج خضر ، مطران الروم الارثوذكس في جبل لبنان ، فكرة حماية المسيحيين بقوله(٢٦): «لم يعد بوسع احد ان يحمي مسيحيي لبنان . فالولايات المتحدة انسحبت من فيتنام التي هي أهم من لبنان بالنسبة اليها . ولبنان لا يملك نفطا وليس له وزن عالمي . مع هذا كله فاننا نعالج مشاكلنا بعقلية القرن الماضي . خلال اثنين وثلاثين عاما ادركنا انه ليس بوسعنا الا ان نعيش معا مسلمين

---

(٢٤) راجع جريدة « الانباء » العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/١٢ .

(٢٥) راجع جريدة « السفير » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/١٦ .

(٢٦) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٥/٦ .

ومسيحيين ومرتبطين بالعرب . ان ضمانتنا الوحيدة هي الجار العربي . فلبنان الكبير هو الصيغة الوحيدة والقادرة على البقاء ، والانعزالية هي الانتحار . يجب على « الفكرة اللبنانية » ان لا تصبح طائفية ضيقة توزع شهادات في « اللبنانية » . وحدها ارادتنا هي التي اوجدت لبنانا واحدا . فالخلافات لا يمكن ان تخفف عن طريق التناقضين اللذين كرسهما ميثاق ١٩٤٣ . بل على العكس يجب اعتبارها نقطة انطلاق . وقد اصبح المسلمون يشكلون ٦٠٪ من السكان وهم يطالبون بالغاء الطائفية (عدا الاحوال الشخصية) . فماذا باستطاعة المسيحي المتفتح والتقدمي ان يجيب ؟ اذا اصررتم على الابقاء على النظام الطائفي من دون المساس بالدستور ، فانكم تقعون في تناقض . ثم انكم وسط محيط عربي ومسلم لا يمكن تجاهله . يجب ان تتوقفوا عن التصرف بتعال . وواجب المسيحيين ليس المحافظة على لبنان كواحة للحرية فحسب بل المحافظة على مسيحيي العالم العربي » .

ولقد تجلّى المظهر الثالث للنتائج العقائدية لسقوط الميثاق في الخلاف حول قومية لبنان (لبنانية او عربية) وعلاقتها بتطور العالم العربي وخاصة القضية الفلسطينية .

فكتب الاب ميشال الحايك يقول : « بصفتي مسيحيا عليّ ان ادافع عن كل مضطهد اذا اختار الحرية . وبصفتي لبنانيا ، لا يمكنني الا ان ارفض العنصرية والتيوقراطية وكل ما يجعلني اصبح ضد الصهيونية ، ... ان ضعف الحكم في لبنان وفقدان التوازن الاجتماعي شوها دور لبنان ، فبدلا من ان يتبنى القضية الفلسطينية اصبح يدفع ثمنها . الرؤية اللبنانية تختلف عن الرؤية الفلسطينية التي تتوخى قيام وطن عربي كبير . ولكنها لا تهدف ايضا الى الانعزال على طريقة اسرائيل . اننا نريد اعطاء مثل عن دولة تخطت البنى الطائفية ، وليس من مستغرب ان يراد تحطيم المثال اللبناني لأنه تحد لكل العقائد الدينية والقومية والعنصرية »(٢٧) .

---

(٢٧) جريدة « النهار » ١٩٧٥/٥/٦ .

وتؤكد نجلاء عطيه « ان الازمة الوطنية تكمن في فقدان الضمير الشعبي الوطني الذي يتيح للطبقة الاقطاعية والطائفية استغلال البلد ... ان التعايش الاسلامي-المسيحي مرهون « بالشارع الاسلامي » المرتبط بتيارات سياسية وعقائدية في نزاع . ففي كل مرة يتحرك الشارع الاسلامي نتيجة لتأثير التيارات العقائدية العربية ، يقوم « الشارع المسيحي » بردة فعل عنيفة . وهو يرى في تيار المطالب الاسلامية اضرارا بامتيازاته التي هي ضمانته .. ولقد انشغل الزعماء السنيون بالمشكلة العربية فيما ظل الشعور المسيحي هو الخوف من فقدان الكيان اللبناني ، ولأن الارادة الوطنية منقسمة فان المشكلة الفلسطينية اخذت احجاما طائفية، فالمسلمون والمسيحيون على السواء يؤيدون القضية الفلسطينية ولكن لأسباب مختلفة . فالمسيحيون يخشون من تهديد العمل الفلسطيني لوضعهم ، أما المسلمون فيؤيدونهم للتأكيد على هوية لبنان العربية . واما اليسار فيؤيده انطلاقا من موقف عقائدي ماركسي او قومي عربي او لاسباب تكتيكية سياسية . وهكذا أصبحت القضية الفلسطينية طرفا في النزاع اللبناني الداخلي »(٢٨) .

ويتساءل كمال الصليبي ، استاذ التاريخ في الجامعة الاميركية : « ما هو الكيان اللبناني ؟ أهو نهائي أم موقت ، بعد خمسين عاما من التعايش ؟ ما هي علاقة لبنان بالمصير العربي ؟ هل سيبقى الميثاق الوطني محترما ومدعما لوحدتنا الوطنية لارتباطاتنا مع المحيط العربي ام انه سيبقى عرضة للاستغلال والمزايدات ؟ هل من الممكن حل الخلافات بعيدا عن الميثاق الوطني والدستور ؟ نحن عاجزون امام العنصر الخارجي الذي يستغل خلافاتنا لكن علينا ان نقوم بالمستحيل لحل الخلافات الداخلية . الحل هو في تطبيق الميثاق والدستور في روحيهما وبوضوح وحسن نية »(٢٩) .

جاء في بيان «للمسيحيين الملتزمين» صدر في حزيران ١٩٧٥(٣٠) :

---

(٢٨) راجع جريدة « النهار » ، الاعداد الصادرة في ٦ ، ٧ ، ٨ ايار ١٩٧٥ .
(٢٩) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٥/١٢ .
(٣٠) راجع جريدة « المحرر » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٦/٨ .

« نحن نفهم انفعال المسيحيين وتخوفهم امام خطر اجتياح اسلامي- عربي . ولكن المسيحيين هم الذين يخلطون العروبة بالاسلام . فلقد كان هذا صحيحا تاريخيا لكنه لم يعد صالحا اليوم . الاسلام دين شامل ، وتقسيم لبنان مستحيل بالنظر الى التداخلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . واللجوء الى السلاح لا يمكنه ان يقود الى غلبة فريق على آخر . الحل يكون في ان يساهم المسيحيون في خلق عروبة منفتحة خالية من مضمون ديني مما يجعلهم عربا خلصا بل طليعة عربية . ولا يجوز الحكم على المقاومة من خلال اخطائها والمزايدات الطائفية اللبنانية، لأن العدو هو اسرائيل لا الفلسطينيين».

د – انفجار الميثاق مع بقائه معلقا

هذه المذكرات والتصريحات والمواقف ان دلت على شيء فانما على سقوط الميثاق وعلى ان التعاون الاسلامي المسيحي على مستوى السلطة التنفيذية كان يزداد صعوبة . وكان المسلمون والمسيحيون يتواجهون بالسلاح ويتقاتلون والدولة تتشتت بالاضافة الى المؤسسات التي كانت تتوقف تدريجيا عن العمل . وكان الميثاق لا يزال محترما وقائما في الشكل. وكانت التصريحات التي تطالب بالابقاء عليه تتجاوز التي كانت تشهر به . وانقسمت الاوساط اللبنانية بالنسبة الى الميثاق الى ثلاث فئات : الذين كانوا يأخذون على « الفريق الآخر » الاساءة في التطبيق ، والذين كانوا يجعلون منه سببا للخلافات ، عددا ، التي كانت تشهر به. وانقسمت الاوساط اللبنانية بالنسبة الى والذين كانوا يعلنون بطلانه وعدم فعاليته .

فالرئيس سليمان فرنجيه اعلن في مجلس الوزراء : « ان الاصلاح السياسي والدستوري مقبول بشرط ان يتم عبر المؤسسات »(٣١) .

كما « أكد ان الدستور الحقيقي للبلاد هو ميثاق ١٩٤٣ »(٣٢) .

وجاءت مقررات المؤتمر السنوي للكتائب تؤكد على ضرورة

(٣١) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١١/٢٧ .
(٣٢) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١١/١٦ .

« الابقاء على لبنان موحدا ، ذا نزعة عربية ومثالا للتعايش في الاديان والحضارات »(٣٣) .

واعلنت « الجمعيات المارونية » : « ان كل محاولة لتغيير الميثاق الوطني في هذه الظروف لا يقبل بها المسيحيون ، وان التوازن بين مختلف نزعات الطوائف هو اساس ضروري للميثاق ، والوجود المسلح الفلسطيني يقطع التوازن الوطني والدعم الجارف للفلسطينيين من قبل المسلمين قد حطم الميثاق »(٣٤) .

وصرح غبطة البطريرك الماروني قائلا :

« لا يجوز تغيير الميثاق ، لانه يعبر عن ارادة في التعايش الاخوي، فهو يعطي الرئاسة للموارنة و« المشاركة » واردة في المادة ٦٥ من الدستور »(توقيع الوزراء)(٣٥) .

ولقد كان من جراء الاصرار من قبل المسيحيين المحافظين على الابقاء على الميثاق وتطبيقه واحترامه ان اصرّ المسلمون على التمسك بالميثاق ، ولكن انطلاقا من أسس واسباب مختلفة .

فأعلن المجلس الاسلامي الاعلى : « ان الميثاق كان ، عام ١٩٤٣ ، خطوة اولى نحو بناء دولة حديثة والالتحام الوطني ، الا انه لم يطبق كما كان يجب »(٣٦) .

وصرح المفتي الشيخ حسن خالد : « ان الميثاق هو التفاهم ، وغني عن القول ان كل تفاهم يفترض توافق ارادة كل من الفريقين . ولذلك اذا رأى احد الفريقين ان الميثاق لم يعد صالحا افليس من واجب الفريق الآخر ان يفهم ؟ ان الميثاق يعني التطور في العلائق لا تحجيرها »(٣٧) .

(٣٣) جريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/١٨ .
(٣٤) « النهار » في ١٩٧٥/١١/٢١ .
(٣٥) مجلة « موندي مورننغ » في ١٩٧٥/٧/٦ .
(٣٦) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٥/٨ .
(٣٧) راجع جريدة « النهار » العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/٢ .

وصرح الامير مجيد ارسلان : « انا ضد تغيير الميثاق او تعديله، لانه يحافظ على الوحدة الوطنية ، واذا ذهب الميثاق ذهبت البلاد معه »(٣٨) .

وجاءت مذكرة اصدرها المؤتمر الدائم للرهبانيات تقول : « ان الميثاق يتجاوز الدولة والمؤسسات ، وانه لن يكون وسيلة لتحديد العلاقات بين اكثرية واقلية ، بل كتسوية بين نزاعات تقوم بين فريقين بصرف النظرعن نسبتهما العددية .. وان الظروف التي ادت الى قيامه ، لا تزال قائمة ، وان الامكانية الوحيدة لتصحيح الصيغة اللبنانية أي الاتحاد الوثيق بين المسلمين والمسيحيين تكمن في اعادة الحياة الى الميثاق الوطني وفقا لمعناه الحقيقي ، حسب روحه ونصه ، او بمعنى آخر : الحفاظ على الضمانات المكرسة سنة ١٩٤٣ ، أي نفس نسبة التمثيل على مستوى الحكم، أي ان يكون رئيس الجمهورية من طائفة معينة بالاضافة الى احترام صلاحياته الدستورية »(٣٩) .

وتنتهي المذكرة باعلان رفض أية اصلاحات جذرية وعميقة لا تأخذ بين الاعتبار هذا التحديد للميثاق .

وجاء الرد « الاسلامي » و« التقدمي » على هذه المذكرة ، بعد ايام ، فأكد المجلس الاسلامي في بيان له صدر في الاول من كانون الاول ١٩٧٥ : « ان المصلحة اللبنانية تتقدم على كل اعتبار ، الا انه لا يجوز اعطاؤها معنى مخالفا للمصالح العربية ، التي يرتبط بها لبنان . فلبنان مرتبط بالعالم العربي عضويا ، وقانونيا ، وجغرافيا ، ولغويا ، وثقافيا ، وسياسيا ، واذا قبل المسلمون بأن يكون رئيس الدولة مارونيا فذلك عن حكمة واحتراما لتقليد ، وليس لأن ميثاق ١٩٤٣ نص على ذلك . وما كان المسلمون ليثيروا هذا الموضوع لو ان الرؤساء المسيحيين لم يفشلوا في خلق دولة حديثة وعادلة. فالمسلمون لا يهمهم ان يكون رئيس البلاد مسيحيا او لا ، او ان تكون الاكثرية في البلاد مسيحية او مسلمة ، انما هم يرفضون التمييز السياسى .

(٣٨) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/١٨ .

(٣٩) راجع جريدة « الاوريان ـ لوجور » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١١/٩ .

وهم لا يعتبرون دعمهم للمقاومة مخالفا للميثاق ولا مضرا بالسيادة اللبنانية . ولكن معنى السيادة هو الذي يفصلهم عن المسيحيين . فاذا كانت هناك تجاوزات من قبل المقاومة فبتصحيح هذه التجاوزات يمكن الحفاظ على السيادة اللبنانية لا بمهاجمة المقاومة وخدمة اسرائيل . اذا كان المسلمون يدعمون المقاومة او يهتمون بالقضايا العربية فلأنها قضايا قومية عادلة ولا علاقة لموقفهم هذا بالولاء الوطني او بالتعصب الديني . ان المسلمين رغم حرمانهم لم يتوانوا ، منذ سنة ١٩٤٣ في الدفاع عن الكيان اللبناني ولم يتنكروا لوطنهم ، لكنهم كانوا دائما يطالبون بالعدالة والمساواة فحسب . والمسلمون يعتقدون بأن صيغة التعايش لا يجوز ان تخضع لأي شرط من الشروط بل يجب ان تستند الى المقومات الطبيعية لأي وطن واول هذه المقومات المساواة في الحقوق .

ان الميثاق لم ينصّ على اي ضمان من الضمانات ، لأي فريق من اللبنانيين ، لكنه كرس اتفاقا للابقاء على الكيان اللبناني . اما الامور الاخرى فهي تقاليد واعراف لا حقوق مكتسبة ... وختاما ، فان الميثاق لم يعد موجودا ولم يبق أي سبب لبقائه لأن الظروف التي كانت قائمة عام ١٩٤٣ زالت اليوم . ان الجمهورية اللبنانية ، الآن ، اصبحت من دون قواعد ، والمسلمين يطالبون بأن تكون الديمقراطية والمساواة قاعدتي الميثاق . لقد ساعد الميثاق في الحصول على الاستقلال وهذه نقطة انطلاق يحترمها المسلمون ولكن المطلوب اليوم هو اتفاق جديد لبناء وتطوير لبنان »(٤٠) .

وردّ كمال جنبلاط باسم « القوى الوطنية والتقدمية » على مذكرة الرهبانيات بقوله(٤١) : « ان الميثاق يتضمن فكرة تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وان « الانعزاليين » هم الذين لم يحترموا الميثاق والذين يحاولون منذ عام ١٩٥٨ (مشروع ايزنهاور ، طلب مساعدة من الاسطول السادس) اعادة الحماية الغربية، وان انشاء المليشيات المسيحية هو خرق للميثاق» .

(٤٠) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١٢/١ .

(٤١) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/١١/١٤ .

واما الشيخ حسن خالد ، فقد كان قد سبق له طرح هذه الفكرة حين قال : « ان الممارسة السياسية منذ ١٩٤٣ قد افسدت الثقة بين المواطنين والدولة وشوهت الوجه العربي للبنان ، لهذا فان الميثاق لم يعد صالحا . وكم من تبدل طرأ منذ عام ١٩٤٣ على الساحة العالمية . وهذا ما يجعلنا نقول بأن الميثاق ليس مقدسا او لا يجوز مسه »(٤٢) .

واما الرئيس صائب سلام فقال : « ان الميثاق قد ولّى زمانه بعد ان حقق اهدافه . فقد كان على المسلمين ، بعد ١٩٤٣ ، تطمين المسيحيين ، وقد فعلوا ذلك كما فعل العرب . والدليل على ذلك هو ان الدولة والاستقلال قد تدعما . انا استغرب الحديث عن وجود « عقدة » عند المسيحيين ، انها مزايدة يقوم بها بعض السياسيين لانه لا يوجد لبناني واحد يرفض لبنان او عربي يرفض الكيان اللبناني »(٤٣) .

بين هذين التفسيرين الطائفيين ، ظهر موقف ثالث اعربت عنه شخصيات و« مقامات » لم تتدخل في النزاع .

فقد اعلن بطاركة الطوائف الكاثوليكية : « ان الميثاق الوطني الذي يتجاهله بعضهم ، ويقول البعض الآخر ان زمانه قد ولّى ، اتفقت عليه الاطراف اللبنانية بغية خلق ثقة متبادلة تحل مكان ثقة كان اللبنانيون يعلقونها على الشرق او الغرب . ان نظام توزيع الوظائف العامة على الطوائف ، بالرغم من محاذيره ، لم يكن الا وسيلة لضمان الثقة المتبادلة ، بين المواطنين . وفي اعتقادنا ان نقض الميثاق الوطني وابطال قاعدة التوازن الطائفي قبل ايجاد صيغة بديلة لاعادة الثقة ، يمكنهما ان يؤديا الى انهيار لبنان »(٤٤) .

وصرح ريمون اده قائلا : « ما دام الميثاق الوطني لم يكتب ،

---

(٤٢) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/٢ .
(٤٣) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/٨ .
(٤٤) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٧/٢٤ .

وبما ان النظام الذي ينص عنه الدستور لا بأس به لانه يؤمن مشاركة جميع الطوائف في الحكم ، فلماذا نعدل او نغير الميثاق »(٤٥) .

وقال النائب والوزير السابق ، يوسف سالم : « ان الميثاق مرتبط بالتوازن الطائفي ، والمسألة هي في معرفة ما اذا كان يجب المحافظة على الطائفية أم لا ؟ صحيح ان الطائفية هي مظهر من مظاهر التخلف ولكن الوقت لم يحن بعد لعلمنة لبنان »(٤٦) .

اما الدكتور ادمون رباط فقال(٤٧) : « ان الميثاق لم يكتب في يوم من الايام ولم يوضع له أي تفسير رسمي ولا تحديد لمحتواه ولربما اراد اصحاب الميثاق «لبننة» المسلمين و« تعريب »المسيحيين . ومن الواضح ان المشاركة العادلة في الوظائف الادارية والعامة كانت جزءا من اتفاق سنة ١٩٤٣ وان الميثاق كان جزءا من الدستور وقد ادّى غياب نص مكتوب له الى نقاشات حاول فيها كل فريق ان يهمل احد مظاهره . وانه يمكننا عن طريق الميثاق لا الدستور ان نفسر النظام السياسي اللبناني » .

من كل هذه الآراء يمكننا القول بأن سنة ١٩٧٥ كرست واقعا فريدا من نوعه : انفجار فعلي للميثاق الوطني مع اصرار على الابقاء عليه في شكله ، او تعديل مضمونه وابعاده لتكريس فعاليته وجدارته . وبالرغم من المجابهات الدموية التي جرت بين مسلمين ومسيحيين وبين قوى محافظة وتقدمية فقد استمرت المؤسسات اللبنانية في العمل قدر المستطاع . فكانت الحكومات تتألف فيما عدا بعض الاستثناءات ، حسب المبادىء والاعراف القائمة منذ عام ١٩٤٣ . ومع انهم كانوا قد اصبحوا « خصوما » ، ان لم نقل اعداء ، فان ممثلي الطوائف كانوا يجتمعون ويتحاورون ويتنازعون شرف الدفاع عن الميثاق الوطني والتعايش الاسلامي ـ المسيحي والتضامن اللبناني مع القضية الفلسطينية !

---

(٤٥) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/١٨ .
(٤٦) المرجع ذاته .
(٤٧) المرجع ذاته .

ولكن بالرغم من كل هذه المظاهر التي تؤكد الرغبة في المحافظة على الميثاق ، فان الشق كان يتوسع بين فريقين متضادين (فريق مسيحي لبناني محافظ وفريق اسلامي عروبي تقدمي) . اما الذين كانوا يرفضون الاشتراك في الاعمال العسكرية والنزاع فكانت اصواتهم غير مسموعة . ومن هذا الوقت كان الميثاق والدستور قد اصبحا ميدانين تدور عليهما الصراعات الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية المتفاقمة التي كانت قد انفجرت بين اللبنانيين ، وجاءت سنة ١٩٧٦ لتؤكد فشل الميثاق الوطني .

القسم الثاني

تمزق الميثاق وسقوطه عام ١٩٧٦

أ – الوقائع

بدأت سنة ١٩٧٦ بفترة هدوء جاءت نتيجة للوساطة السورية ، فأعادت المدارس الرسمية فتح ابوابها كذلك المصارف واستمر التعاون بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة بالرغم من القتال الجاري بين الاحزاب المسيحية المحافظة والفلسطينيين والقوى الوطنية اليسارية . ولكن في مطلع العام حدثت اول عملية انقسام في الجيش اللبناني اذ انفصل حوالى مئة عسكري بقيادة الملازم الاول احمد الخطيب ، الذي اعلن انشاء « جيش لبنان العربي » . واستمرت الجهة «الاسلامية التقدمية »في المطالبة باصلاحات دستورية جذرية فيما بقي موقف الاحزاب المسيحية المحافظة هو نفسه اي رفض القيام بأي اصلاح تحت الضغط .

وفي بداية شهر شباط ١٩٧٦ قام رئيس الجمهورية ، سليمان فرنجية ، بالاجتماع بالرئيس السوري حافظ الاسد ، في دمشق . وقد وضع على اثره برنامج من ١٤ نقطة سمي «بالوثيقة الدستورية» ، واعلن في الرابع عشر من شباط ١٩٧٦ .

استقبلت العواصم العربية هذا البرنامج بالترحيب ، بينما انتقد الفريقان المتقاتلان في لبنان هذه الوثيقة . وفي آذار اخذت حركة احمد الخطيب الانفصالية ترتدي حجما كبيرا . فأعلن ضباط مسيحيون ولاءهم لرئيس الجمهورية كرد على حركة الخطيب . وألّفت لجنة عليا للارتباط غايتها السهر على الهدنة . وبينما كانت الاوساط السياسية مشغولة بتشكيل الوزارة الجديدة وتمديد ولاية

المجلس ، اخذت الحالة تتدهور من جديد في الشمال . فحركة الانفصال داخل الجيش اللبناني اخذت تمتد لتشمل عدة ثكنات واقعة في المناطق الاسلامية والمسيحية . وصرح كمال جنبلاط أن ساعة التغيير الجذري قد دقت . وفي الحادي عشر من آذار ، وعلى اثر الازمة التي نشأت بين كبار ضباط الجيش ورئيس الجمهورية اعلن قائد موقع بيروت العميد عزيز الاحدب قيامه بانقلاب ، على شاشة التلفزيون وانذر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بالاستقالة. رفض رئيس الجمهورية الاستقالة ، وما لبثت الاحزاب والقوى المتصارعة ، بعد تردد ان سحبت مساندتها لحركة الاحدب .

الا ان حركة الاحدب اطلقت تحركا سياسيا يدعو الرئيس فرنجية الى الاستقالة ، حيث وقع ثلثا اعضاء المجلس النيابي عريضة تطالبه بذلك . لكن الرئيس رفض واعلنت الاحزاب المسيحية المحافظة تأييدها للشرعية . اما « جيش لبنان العربي » فبعد ان نجح في تفكيك الجيش طائفيا ، وساعده على ذلك موقف بعض الضباط المسيحيين اعلن تعاونه مع القوات الفلسطينية والتقدمية، فبدأت «معركة الجبل» التي كان هدفها احتلال لبنان الاوسط ، الذي هو مركز ثقل القوات المسيحية المحافظة .

وقام « جيش لبنان العربي » بقصف قصر بعبدا ، وعلى اثره غادر الرئيس فرنجية القصر ملتجئا الى قرية مسيحية في كسروان .. ووجه بيار الجميل نداء الى المسلمين داعيا اياهم الى تحمل مسؤولياتهم قبل ان تنقطع آخر خيوط التعايش الاسلامي-المسيحي.

ولاول مرة يبرز التفكير المسيحي بالتقسيم جديا ، بعد ان دخلت القوات الاسلامية التقدمية الفلسطينية المشتركة المناطق الجبلية .

في هذه الاثناء ارسلت الولايات المتحدة المستر « براون » بمهمة استقصاء في لبنان . ووجهت عدة دول الى اللبنانيين نداءات لوقف القتال بين الاخوة .

وفي العاشر من نيسان قام مجلس النواب بتعديل المادة ٧٣ من الدستور تمهيدا لانتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل انتهاء ولاية

الرئيس فرنجيه . واعلنت جبهة « القوى الوطنية والتقدمية » قيام « ادارة محلية » مهمتها ادارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها العسكرية بينما تألفت في المناطق التي سيطرت عليها القوات المسيحية سلطة ادارية مستقلة . ولكن بالرغم من كل ذلك ظلت الدولة مستمرة في دفع معاشات الموظفين المسيحيين والمسلمين المتقاتلين او المبعدين في مناطقهم .

أعلن كمال جنبلاط رفضه لأي حلول لا تأخذ بعين الاعتبار برنامج القوى التقدمية . وبرز ترشيح شخصيتين لرئاسة الجمهورية : الياس سركيس وريمون اده . وبضغط القوى التقدمية الاسلامية ارجئت جلسة الانتخاب من الاول الى الثامن من ايار . وطلبت القوى والاحزاب الاسلامية والتقدمية من سوريا سحب قواتها من لبنان وحاولت بجميع الوسائل منع انتخاب الرئيس الجديد . ولكن سبعون نائبا ، بالرغم من قصف البرلمان بمدافع القوات المشتركة ، ينتخبون الياس سركيس رئيسا .

اعتبرت الاحزاب المسيحية المحافظة هذا الانتخاب « كدليل لارادة اللبنانيين في حل مشاكلهم سياسيا » . اما الجبهة الاسلامية التقدمية فقد رفضت الاعتراف بهذا الانتخاب .

الا ان المعارك ما لبثت ان استؤنفت ممتدة الى قلب المناطق المسيحية . في هذا الوقت بدا وكأن دمشق غيَّرت موقفها بالنسبة الى الحرب اللبنانية . فأعلنت منظمة « الصاعقة » انفصالها عن الجبهة الفلسطينية-اليسارية واتهمت رؤساءها بجر المقاومة الفلسطينية واللبنانيين الى مؤامرة تهدف الى تقسيم البلاد .

واتهمت «الجبهة الاسلامية التقدمية» بدورها سوريا بالتآمر مع الولايات المتحدة لتصفية المقاومة الفلسطينية وحركات التحرير . ورفضت أي تدخل عربي في النزاع .

وساند كل من العراق وليبيا الجبهة الاسلامية-التقدمية . وطلبت مصر من العواصم العربية والاجنبية عدم التدخل في لبنان وترك مسؤولية معالجة المشكلة للسياسيين اللبنانيين .

في اول حزيران ١٩٧٦ دخلت قوات من الجيش السوري الحدود عن طريق البقاع وتمركزت على بضعة كيلومترات من مناطق المعارك . اتهمت « الجبهة الفلسطينية الاسلامية التقدمية » سوريا بمساعدة القوات المسيحية المحافظة ودعت الى « التصدي للغزو السوري » . وكان رد دمشق ان سعت الى تفكيك الجبهة الاسلامية الفلسطينية . واتهمت زعماءها « بالعمل على تقسيم لبنان وانشاء دولة فلسطينية في الجنوب وخلق دويلات طائفية في المنطقة » . واعلنت الاحزاب المسيحية المحافظة تأييدها للتدخل السوري . وطوال شهر حزيران ١٩٦٧ تابعت القوات السورية توغلها في الاراضي اللبنانية بالرغم من محاولة القوات الفلسطينية واليسارية وقفها بالقوة في صوفر وصيدا . وسجلت اشتباكات عنيفة بين السوريين والفلسطينيين . وما لبث موقف المسلمين ان تحول لوقوعهم بين « نارين » . فمع رغبتهم في ان ينهي التدخل السوري المعارك ، كان المسلمون اللبنانيون لا يريدون ان تسحق القوات الفلسطينية ـ التقدمية لمصلحة القوى المحافظة المسيحية . ومما أخّر وقف القتال ، التصدي العنيف الذي ابدته القوات الفلسطينية واليسارية في مواجهة السوريين .

واجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة وقرروا ارسال قوات عربية للفصل بين المتقاتلين .

فرفضت القوى والاحزاب المسيحية المحافظة هذا التدخل العربي مؤيدة التدخل السوري فيما اعلن الاتحاد السوفياتي معارضته لأي تدخل اجنبي في النزاع اللبناني وذلك على اثر النداء الذي وجهته اليه جبهة الاحزاب التقدمية والمقاومة . وانعكست مواقف المحاربين . فبينما كانت الاحزاب المسيحية تطالب قبل ستة اشهر بتعريب وتدويل النزاع باتت ترفض ذلك بعد دخول سوريا وفي الوقت الذي راحت جبهة الاحزاب اليسارية والمقاومة تطالب به .

في هذا الوقت قررت الاحزاب المسيحية المحافظة مهاجمة المخيمات الفلسطينية الموجودة في مناطقها وتصفيتها بعد ان ظلت تحاصرها عدة اشهر ونشبت حرب دامية بين الفلسطينيين والمسيحيين كان من نتيجتها اتساع الشق بين اللبنانيين . فانقسمت البلاد الى

منطقتين طائفيتين منفصلتين : مناطق مسيحية خالية من اي وجود مسلم او فلسطيني (خلافا للمناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الاسلامية التقدمية) . في الجانب المسيحي كانت ديناميكية الحرب « طائفية » في الواقع و« وطنية » مبدئيا ، اما في الجانب الاسلامي فكانت الحرب « وطنية » مبدئيا ، ايضا ، ولكن ، في الواقع ، طبقية .

ازاء جيش منقسم على نفسه الى مجموعتين تحارب كل واحدة منهما في معسكر انهارت المؤسسات وتعطلت اجتماعات مجلس الوزراء، ولجأ رئيس الجمهورية الى المنطقة المسيحية وراح يقيل الوزراء ويعزل الحكومة دون اخذ رأي رئيس الحكومة الذي ظل مقيما في « المنطقة الاسلامية » واعلن انه يعتبر هذه القرارات مخالفة للدستور وخطوة اولى نحو تقسيم لبنان .

في اواخر شهر حزيران اخذت القوات العربية تصل الى بيروت وتتمركز رمزيا بين المتقاتلين فيما استمرت القوات السورية في التقدم متحاشية الدخول في معارك مع الفلسطينيين واليساريين . وبينما استمرت «القوات المسيحية» في حصار آخر المخيمات الفلسطينية الواقعة في مناطقها وقصفها ، صرح الشيخ بيار الجميل مهاجما بعض البلدان العربية «التي تريد منع احلال السلام» ملمحا الى «اعادة النظر في انتساب لبنان الى الاسرة العربية » ، وراح كمال جنبلاط يتهم الدول العربية بالتآمر على المقاومة الفلسطينية .

ويشهد شهر تموز تطورات هامة : فيتهم رشيد كرامي ، الذي كان لا يزال يعتبر نفسه رئيسا للحكومة ، رئيس الجمهورية بالاعتداء على صلاحياته ، وينتقد صائب سلام الوثيقة الدستورية بعنف ، ديجاريه عدد من الزعماء المسلمين . ويوجه بيار الجميل نداء جديدا الى المسلمين اللبنانيين داعيا اياهم الى ترك الفلسطينيين واليسار « وتخليص لبنان باتفاق جديد بين المسلمين والمسيحيين كاتفاق ١٩٤٣ » .

وفي خطاب طويل يشرح الرئيس السوري ، حافظ الاسد ، اسباب التدخل السوري في لبنان . ويحمل على زعماء المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية متهما اياهم « بخيانة الاهداف القومية،

وبأنهم يلعبون لعبة الذين يريدون تقسيم لبنان وتصفية المقاومة » . وبينما يصفق زعماء الاحزاب المحافظة لهذا الموقف السوري ، يعلن كمال جنبلاط عن قيام مجلس سياسي مركزي غايته القيام بأعباء السياسة والادارة في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات التقدمية . ويهدد بيار الجميل ومعه الزعماء المسيحيون بتدويل النزاع ونقله الى الامم المتحدة .

وفي شهر آب بدأت القوات المسيحية اقتحامها لمنطقة النبعة ذات الاكثرية السكانية الشيعية ، ويرفض كميل شمعون الاجتماع بممثلي الجبهة الاسلامية التقدمية ، ويصرح كمال جنبلاط بأن لا امل بالمصالحة وانه لم يبق الا القتال . ويقول بيار الجميل ان بعث التعايش الاسلامي ـ المسيحي يحتاج الى فتح حوار بين المسلمين والمسيحيين لا بين « اليسار العالمي » والمسيحيين .

في السادس عشر من آب يتهم كمال جنبلاط ـ ويشاركه في ذلك الرئيس انور السادات ـ الزعماء المسيحيين المحافظين بالعمل على تقسيم لبنان وانشاء دول طائفية ويرفض الرئيس كرامي فكرة « اللامركزية السياسية » التي يعلنها الرئيس فرنجية ويعتبرها شكلا من اشكال التقسيم .

وفي التاسع عشر من آب يتزايد القصف بين المنطقتين الاسلامية والمسيحية في بيروت ، ويطلب كل من كميل شمعون وصائب سلام ورشيد كرامي عقد مؤتمر قمة عربية فيما يصر كمال جنبلاط على الانسحاب السوري كمدخل الى الحل .

وفي بداية ايلول تبدأ موجة من الانفصال التدريجي للزعماء المسلمين التقليديين عن جبهة القوى التقدمية واليسارية ، فيهاجم صائب سلام كمال جنبلاط بعنف ويرد جنبلاط بعنف مماثل . ومع كمال جنبلاط ومعظم الزعماء المسلمين تنشر الرهبانيات انتقادا للوثيقة الدستورية وتعلن رفضها لها . وعشية استلام الرئيس الجديد لسلطاته ، يعلن اتفاق وقف اطلاق النار بين المتقاتلين .

ادّى الرئيس الجديد الياس سركيس ، في ٢٣ ايلول ، اليمين

الدستورية امام ٦٧ نائبا . ودعا البطريرك الماروني اللبنانيين الى دعم الرئيس الجديد والى اعادة الحوار لاجل احياء المؤسسات والديموقراطية . وأعلن قائد المقاومة الفلسطينية وقف اطلاق النار لتسهيل مهمة الرئيس الجديد . وصدرت عن واشنطن وباريس تصريحات تدعم الرئيس سركيس . ولكن القتال لم يتوقف على جميع الجبهات والميادين بل ازدادت معركة الجبل عنفا . وتنتقل القوات الفلسطينية واليسارية الى الهجوم باتجاه المناطق المسيحية ، لفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية . فتتصدى لها القوات السورية ثم تهاجمها وتساهم القوات المسيحية المحافظة بهذا الهجوم بطريقة غير مباشرة .

دعا المجلس السياسي للاحزاب التقدمية الى مؤتمر وطني للتنديد بمؤامرة « التحالف السوري الاسرائيلي المسيحي » وتعرضت الاحياء المسيحية والاسلامية في بيروت لقصف مركز ونشرت مجلة « تايم » الاميركية مقالا جاء فيه ان اسرائيل امدت القوات المسيحية بأسلحة وذخائر .

وانعقد مؤتمر قمة عربية في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية ، في الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٧٦ حضره رؤساء خمس دول عربية (مصر ، السعودية ، سوريا ، الكويت ولبنان) ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وطلب المؤتمر الى جميع الاطراف وقف اطلاق النار نهائيا وقرر ارسال قوات مسلحة عربية للردع ، غايتها فرض احترام وقف اطلاق النار ووضع هذه القوات تحت تصرف رئيس الجمهورية اللبنانية مباشرة . واكد المؤتمر رفضه لأي مشروع لتقسيم لبنان ، ودعا اللبنانيين الى حل خلافاتهم بطريق الحوار ، كما اعلن احترامه لوحدة لبنان وسيادته واستقلاله .

وفي مؤتمر قمة آخر انعقد في القاهرة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٦ ، صدّق جميع رؤساء الدول العربية مقررات قمة الرياض .

اما ردود الفعل اللبنانية على مقررات القمة العربية فقد كانت دقيقة المرامي ومتنوعة الالوان : ايدها المسلمون المحافظون وانتقدها التقدميون بشدة وقبلها المسيحيون المحافظون ، بتحفظ . وبينما

كان حزب الكتائب يؤيد الرئيس سركيس ، من دون تحفظ ، كانت الجبهة التقدمية تدافع عن النظام البرلماني الذي يحدّ من سلطات رئيس الجمهورية .

وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٦ بدأت قوة عسكرية عربية مؤلفة من ١٥٠٠٠ جندي و٤٠٠ مصفحة ، وضعها الرئيس سركيس في قيادة الضابط اللبناني العقيد احمد الحاج ، دخولها بيروت ومناطق المعارك الساخنة ، وتمركزت بين المتحاربين على طول خطوط القتال .

انتهى المحافظون والتقدميون والفلسطينيون ، بعد ان كانوا يعبرون عن بعض التحفظات والمخاوف ، بالاذعان للامر الواقع ووقف اطلاق النار . واخذ الزعماء التقليديون يجددون النداء الى الحوار ووضع ميثاق وطني جديد . ولكن هذا النداء من اجل « لبنان جديد » لم يتمكن من اخفاء الفواصل النفسية والسياسية التي قامت ، في الواقع ، بين المناطق التي اصبحت مسيحية صرفا ، وواقعة تحت سلطة الميليشيات المسيحية المحافظة ، وبين المناطق ذات الاكثرية الاسلامية التي سيطرت عليها ، خلال الحرب ، القوى الفلسطينية والتقدمية . وبينما استمرت الاحزاب التقدمية في اتهام الاحزاب المحافظة المسيحية بالعمل لتقسيم لبنان ، بالتنسيق مع اسرائيل ، أخذت بعض المنظمات المسيحية المتطرفة تتشدد في موقفها تجاه الفلسطينيين والمسلمين وتعيد النظر بشروط الصيغة والتعايش . وكان الرئيس سركيس يحاول ، وهو على رأس دولة معدومة البنيات لا تملك اية وسيلة للعمل ، ان يتخذ مكانا وسطا بين الطرفين ، داعيا اللبنانيين الى استعادة وحدتهم الوطنية ، واعادة بناء البلاد .

وفي الثامن من كانون الاول كلّف الرئيس سركيس سليم الحص ، تأليف حكومة من الاختصاصيين متوازنة طائفيا ، متحررة سياسيا ، لم يشترك فيها المتطرفون والمتقاتلون يمينيين كانوا او يساريين او مسلمين او مسيحيين .

وقد نالت الحكومة ثقة مجلس النواب على برنامج اصلاحات ادارية وسلطات استثنائية .

وانتهت سنة ١٩٧٦ بعودة سلطة تنفيذية لا اعتراض عليها وبوقف اطلاق نار نهائي يراقبه ثلاثون الف جندي سوري وعربي يحتلون جميع النقاط الستراتيجية باستثناء الحدود الجنوبية مع اسرائيل . الا أن جبهة القوى المسيحية المحافظة بقيت محتفظة بأسلحتها تواصل اقتراح صيغ جديدة لمستقبل لبنان . ولما كان التدخل العسكري السوري ، قد ساعد ، بشكل مباشر او غير مباشر في اخفاق مخططات القوى الفلسطينية والتقدمية ، فقد دعمت الجبهة المسيحية تعاونها مع سوريا ، وحاولت ، بالحوار او بالتشدد فرض نظرتها السياسية والوطنية ، فيما تراجعت جبهة القوى التقدمية التي دحرها السوريون عسكريا ، وفقدت تأييد الزعماء المسلمين التقليديين ، ودعم الفلسطينيين الذين شلتهم مقررات القمة العربية. ومع ذلك فقد استمر التقدميون في اتهام المحافظين المسيحيين بالعمل لتقسيم لبنان ، رافضين نظرتهم الى مستقبل لبنان .

اما الدولة اللبنانية ، الممثلة برئيس للجمهورية جرى انتخابه بصورة شرعية ودستورية ، وحظي باجماع البلدان العربية والدول الكبرى على تأييده ، وبحكومة فنيين لا سياسيين ، قامت على قواعد التوازن الطائفي المطبق منذ ١٩٤٣ ، ويلتف حولها خبراء كبار من موظفي الادارة ، فقد بذلت كل الجهود الممكنة لانتشال البلاد من الهوة ، ولبعث الادارات العامة والمؤسسات الخاصة ، حتى تعود الحياة السياسية والاقتصادية الى مجراها الطبيعي .

وفي انتظار المصالحة الوطنية، التي لا تتوقف على ارادة اللبنانيين وحسب ، بل يبدو انها مرهونة كذلك بعوامل عديدة اكثرها متصل عضويا ، بالقضية الفلسطينية المتصلة هي بدورها بقضية السلام في الشرق الاوسط ، فان الصيغة الجديدة للتعايش الاسلامي ـ المسيحي في نظام سياسي قائم على اتفاق وطني بقيت معلقة ومؤجلة التحقيق .

ب – نتائج سقوط الميثاق

ان انهيار الدولة وانقسام الجيش وامتداد المعارك الدامية بين المسلمين والمسيحيين والميليشيات التقدمية والمحافظة ، وتجزئة البلاد،

جغرافيا ونفسيا ، الى منطقتين طائفيتين يفصل بينهما جدار من الخوف والحقد ، كل ذلك ، كرس تفجر الميثاق الوطني وسقوطه .

ولكن على الرغم من الحالة المتردية التي كان لبنان يعيشها لم تتوقف الدعوات من كل الفرقاء الى المصالحة ، والاصرار على وحدة البلاد الوطنية ، واقتراح عدة صيغ جديدة لاعادة الوفاق والوحدة . ومع ان الشرعية كانت في وضع متزعزع فقد تم الحفاظ عليها ، فبقي رئيس الجمهورية في مركزه الى اليوم الاخير من ولايته ، ولم تقدم حكومة كرامي استقالتها الا بعد تولي الرئيس الجديد مقاليد الحكم . ولقد مدد المجلس دستورية ولايته لمدة سنتين وقام الرئيس الجديد الذي كان قد انتخب بصورة دستورية بتطبيق الدستور بحذافيره ، عامدا بعد تسلمه الحكم الى تأليف اول حكومة في ولايته وفقا للاعراف والقواعد التي تعتبر داخلة في الميثاق الوطني ، وكذلك فعل في ما يتعلق بالتعيينات في الوظائف الادارية الرئيسية .

بالطبع ، لم يكن من الجائز لهذه الحرب الدامية التي استغرقت سنتين ، ان تنتهي ، على الاقل بالنسبة للذين شاركوا فيها ، كما انتهت ثورة ١٩٥٨ أي بتبادل القبل وبرفع شعار « لا غالب ولا مغلوب » .

فالستون الف قتيل والعاصمة المشلولة والاقتصاد المحطم وربع السكان المهجرين وسنتان من المذابح والقصف والاشتباكات بين الاخوة كانت كافية لتغير بعض القناعات الوطنية والسياسية او لبلورة قناعات اخرى .

وخلال هذه المرحلة الثانية من انفجار الميثاق ظهرت عدة مواقف تمتد من اليسار المتطرف الى اليمين المتطرف وتعكس جميع العقائد والتيارات السياسية .

فبالرغم من عدد المنظمات والاحزاب والجبهات التي اشتركت في الاقتتال او التي اقترحت حلولا لانهائه (حوالى الخمسين) نستطيع حصر الاختيارات السياسية والعقائدية او الوطنية ، خلال هذه المرحلة الثانية من الحرب باربعة مواقف رئيسية :

١ ـ موقف المسيحيين المحافظين

٢ ـ موقف المسلمين المحافظين

٣ ـ موقف الاحزاب والقوى التقدمية واليسارية

٤ ـ غير المتقاتلين (مسيحيين ومسلمين معتدلين ، مثقفين وديموقراطيين) .

١ ـ موقف المسيحيين المحافظين :

تراوحت ردات الفعل المسيحية ، خلال المرحلة الثانية من الحرب بين التنكر للميثاق والمطالبة بتطبيقه كاملا او تعديله . وبرغم الوحدة العسكرية والسياسية التي تجمعهم فان المسيحيين المحافظين توزعوا بين تيارات عديدة : الشوفيني اللبناني ، والقومي المتزمت ، والمتعصب دينيا ، والديمقراطي الشخصاني . ومما يلفت الانتباه ان هذه المواقف لم تبق على جمودها بل كانت خلال جميع مراحل الاصطدام ، تتبدل تبعا لتطور الظروف .

وجاءت وثائق « معهد الكسليك » تعكس اكثر التيارات تزمتا ، واشدها خطرا ، بالنسبة الى الميثاق الوطني .

وفي كتيب صدر عنه بعنوان « رد على الوثيقة الدستورية » التي اعلنها الرئيس فرنجية في ١٤ شباط ١٩٧٦(٤٨) ، يتهم المؤلف المسلمين بالتقصير في ولائهم للبنان وباخضاع مصالحه للقضية الفلسطينية(٤٩) . ويقول ان المبدأين الواردين في رسالة الرئيس ـ أي عروبة لبنان والولاء الكامل المتوجب على المسلمين للبنان ـ لن ينجحا حيث فشلت سلبيتا ١٩٤٣(٥٠) . ويخلص الى ان سيادة لبنان المتفق عليها في ميثاق ١٩٤٣ «لم تعد الا ضربا من الخداع لانها اصبحت سيادة واقعة تحت

---

(٤٨) « القضية اللبنانية » ـ رقم ١١ ـ ١٩٧٦ ـ الكسليك .

(٤٩) المرجع ذاته ، ص ١٤ .

(٥٠) المرجع ذاته ، ص ١٦ .

سيطرة سوريا التي كان على الميثاق ان يكون درعا واقيا في وجهها»(٥١) . لذلك كان من الواجب ان نكشف هذه الخدعة .

وتؤكد نشرة اخرى عن الكسليك(٥٢) ان ميثاق ١٩٤٣ كان عهد ثأر للمسلمين(٥٣) الذين حاولوا انطلاقا منه « السيطرة على الدولة و«أسلمتها» تحت ستار التعريب »(٥٤) « وان الميثاق الوطني قاد البلاد نحو الانحطاط والافلاس ، فباسم التوازن الطائفي تعطى اكثر الوظائف حساسية الى عاجزين»(٥٥) و«ان تنازلات المسيحيين المستمرة ادت الى محو كل اثر مسيحي والى تعريب لبنان تعريبا كاملا »(٥٦) .

ويرى مؤلف هذا الكتيب ان الحل يبدأ بتأكيد المسيحيين اللبنانيين ان « يبقوا اسيادا في بلادهم » كما كانوا منذ بدء المسيحية(٥٧) وان يؤكدوا كذلك رفضهم « العيش بسلام » في وطن مسلم(٥٨) . ويدعو المؤلف الى المحافظة على ميزة لبنان الخاصة كاتحاد للطوائف(٥٩) . وينتهي الكتيب بمقطع يصف فيه المسيحيين بأنهم اجبروا على حمل السلاح للدفاع عن انفسهم ضد « هذه الزوبعة البربرية التي تهاجمهم والتي تريد النيل من حرية المسيحيين كما حدث في القرن الخامس والسابع والرابع عشر والتاسع عشر »(٦٠) .

وفي كتيب آخر عنوانه « ميثاق الحرب المقدسة »(٦١) ، يحاول المؤلف ان يثبت ان حرب لبنان هي حرب « مقدسة » اعلنها المسلمون

(٥١) المرجع ذاته ، ص ٢٠ .
(٥٢) تحمل الرقم – ٥ – .
(٥٣) المرجع اعلاه ، ص ٣٦ .
(٥٤) المرجع ذاته ، ص ٣٨ .
(٥٥) المرجع ذاته ، ص ٤٣ .
(٥٦) المرجع ذاته ، ص ٤٦ .
(٥٧) المرجع ذاته ، ص ٤٧ .
(٥٨) المرجع ذاته ، ص ٤٩ .
(٥٩) المرجع ذاته ، ص ٥٠ .
(٦٠) المرجع ذاته ، ص ٥١ .
(٦١) رقم – ١٥ – آب – ١٩٧٦ .

باسم الاسلام ضد المسيحيين الذين يقاومون باسم « الحضارة المسيحية »(٦٢) . ويقول ان المسلمين يريدون « أسلمة » لبنان ، اما المسيحيون فيريدون تحرير لبنان من الانتداب العربي الاسلامي(٦٣) .

وفي كتيب آخر صدر بعنوان « لبنان المستقبل »(٦٤) ، ادّعى مؤلفه بأن العقل الاسلامي « غير قادر على التطور »(٦٥) وبأن البنية العرقية لمسيحيي الجبل مختلفة عن المسلمين اهل الساحل ، وانه يجب على كل « عرق » ان يحافظ على خاصته الثقافية(٦٦) ، وان « الوحدة اللبنانية خديعة لأنها تجاهلت التعددية الثقافية »(٦٧) ... « وان المسلم يختلف عن المسيحي في نظرته الى الله وفي مفهومه للفن والحرية وفي علاقاته مع الآخرين(٦٨) وحتى في مفهومه للحب والجنس »(٦٩) .

وينتهي صاحب هذا الكتيب الى القول بأن المسلم غير قادر على ان يكون له ولاء للبنان « لأن هذا الولاء يذهب الى الامة الاسلامية وكلمة الوطن تتعارض مع الاسلام »(٧٠) .

فالعروبة ، اذا ، هي عنصرية دينية ، امبريالية توسعية تهدد المسيحيين اللبنانيين في وجودهم(٧١) .

ويؤكد كتيب صدر عن الكسليك في تشرين الاول ١٩٧٥(٧٢) بأن « المسيحيين قد أضاعوا تدريجيا منذ عام ١٩٤٣ اهم الحقوق التي

(٦٢) المرجع ذاته ، ص ١ .
(٦٣) المرجع ذاته ، ص ٢ .
(٦٤) وثائق الكسليك ، رقم ١٢ – حزيران ١٩٧٦ .
(٦٥) المرجع السابق ، ص ٥ .
(٦٦) المرجع ذاته ، ص ١٠ .
(٦٧) المرجع ذاته ، ص ١٥ .
(٦٨) المرجع ذاته ، ص ٢٣–٢٤ .
(٦٩) المرجع ذاته ، ص ٢٦ .
(٧٠) المرجع ذاته ، ص ٢٩ .
(٧١) المرجع ذاته ، ص ٣٤ .
(٧٢) رقم ١ – بعنوان « لبنان الكبير – مأساة نصف قرن » .

ناضلوا من اجلها : هويتهم الثقافية ، سيادتهم ، واقعهم ، وانه لمن الضروري تغيير صيغة ١٩٤٣ » .

واخيرا وفي كتيّب صدر بتاريخ تشرين الاول ١٩٧٦ نجد ان هناك اربع صيغ مقدمة لتكون بديلة عن الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣ :

— ميثاق وطني معدل حسب الوثيقة الدستورية (١٤ شباط ١٩٧٦) .

— دولة اتحادية علمانية .

— دولة فدرالية مؤلفة من مناطق مستقلة .

— دولة فدرالية تتبع نظام اللامركزية .

ويصرح المحامي موسى برنس ، احد المسؤولين في حزب « الوطنيين الاحرار » ان صيغة ١٩٤٣ لم تعد صالحة ، ويقترح اقامة « نظام فدرالي قادر على الحفاظ على الوحدة وعلى الخصائص الثقافية للبلاد او نظام كونفدرالي اكثر مرونة يحافظ على الحدود الجغرافية دون الغاء الخصائص المحلية »(٧٣) .

ولم ترفض المواقف المسيحية الراديكالية أسس صيغة التعايش الاسلامي المسيحي السياسية فحسب ، بل أسسا اخرى .

فكتب النائب ادوار حنين(٧٤) في مقالتين صدرتا في مجلة « الحوادث » ابرز فيهما معايب ميثاق سنة ١٩٤٣ قائلا : « لم يكن ميثاق ١٩٤٣ ميثاقا ولكنه كان « مقايضة » بين زعيم ماروني وزعيم سني ارادا التقرب من بعضهم وتطمين المسيحيين تطمينا زائفا ليستطيعا حكم البلاد ... ومنذ ذلك اليوم استشرى الكذب ولا يزال حتى الآن ، بالنسبة للذين يدعون بأن ميثاق ١٩٤٣ لا يزال صيغة صالحة لأجل لبنان الغد ... ولتطمين المسيحيين سنة ١٩٤٣ اعطوا رئاسة الجمهورية واكثرية المقاعد النيابية الا ان هاتين الضمانتين مرتبطتان بنسبة نمو السكان وهذا ما لم يراعه الميثاق » .

---

(٧٣) مجلة « الريفاي » ، عدد ١٩٧٧/٤/٧ .

(٧٤) راجع مجلة « الحوادث » ، عدد ١٩٧٧/٩/١٥ ، وعدد ٧٧/٩/١ .

وفي مقالته الثانية يقول ادوار حنين: «ليس باستطاعة المسيحيين ان يعودوا الى صيغة ١٩٤٣ التي سقطت كأوراق الخريف . فانسانان يتقاتلان من اجل اختلاف في الدين لا يستحقان العيش معا . وفي كل مرة كان استقلال لبنان يقوى كان كيانه يضعف والعكس بالعكس . لذلك فأن المسيحيين يرغبون في ان يبقى لبنان موحدا . ولكن النظام الفدرالي وحده هو القادر على منع تقسيم لبنان » .

واختار الرئيس السابق ، شارل حلو ، صيغة فدرالية ، اذ صرح بقوله : « انه لمن الافضل ، بعد ما حصل ، ان تعطى للمناطق المسيحية والاسلامية استقلالا اداريا لأنه من الصعب على الموظفين المسلمين والمسيحيين ان يعملوا بسهولة في المناطق المسمومة بالمذابح الطائفية »(٧٥) .

ورأى شارل مالك : « انه من الضروري اعادة النظر في صيغة ١٩٤٣ ولكن على اساس لبنان موحد شرط ان يشعر كل من المسيحي والمسلم ، على الصعيد الشخصي والاجتماعي ، باطمئنان فيما يختص بحياته ، وحريته ، ووطنيته ، وقيمه ، ومصيره ، وسيادته »(٧٦) .

وفي تحقيق اجرته جريدة « النهار العربي والدولي » في اوساط الزعماء المسيحيين الشباب ، الذين ابرزتهم الحرب صرّح دوري كميل شمعون : « ... ان الطلاق بين مسيحيين ومسلمين ، اي التقسيم ، كارثة . الحل الوحيد هو اعادة النظر في ميثاق ١٩٤٣ . فالبعض يطالب بالعودة الى هذه الصيغة ، ولكننا نحن الذين حاربنا ، نرفض ، اننا نريد نظاما سياسيا يكون فيه المسيحي مسؤولا عن منطقته لأنه ظهر لنا ان المسلم غير قادر على تحمل مسؤوليته حتى في مناطقه ، انه نظام اللامركزية السياسية ، نصف فدرالي ونصف كونفدرالي »(٧٧) .

وصرح الشيخ بشير الجميل (٧٨) « بأن الحرب لم تنته بعد ،

---

(٧٥) راجع مجلة « الحوادث » ، العدد الصادر في ١٩٦٧/٥/١٧ .

(٧٦) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في باريس ١٩٧٧/٦/١٨ .

(٧٧) راجع « النهار العربي والدولي » ، باريس ، ٨ ايار ١٩٧٧ .

(٧٨) المرجع ذاته .

ولن تنتهي الا بعد ان يحقق المقاتلون اهدافهم » . وبعد ان يعلن موقفه المعارض للتقسيم يقول : « لأننا لا نريد التنازل عن تراثنا الفينيقي في صيدا او صور ونعتبر ان عشرة آلاف كيلومتر مربع بالكاد تكفي كمجال حيوي للامة اللبنانية ... وان لبنان الجديد يجب ان يكون كيانا جغرافيا يجمع في وفاق « الكيانات البشرية » الموجودة فيه » .

اما الشيخ امين الجميل[٧٩] فقال : « ان المثل الذي كان لبنان يعطيه كنموذج للتعايش قد فشل . وعلينا ان نبحث عن مثال جديد . كالسويسري ، مثلا ، او التعددية ضمن الوحدة . يجب ان تبقى الدولة اللبنانية موحدة ، كذلك الامة والوطن ، ولكنه يجب ان يكون المسلمون والمسيحيون مطمئنين على حياتهم اذا تنقلوا ، لذلك فاننا بحاجة الى حلول موقتة ، والمثال السويسري هو مثال يحتذى » .

في ٢١ كانون الاول ١٩٧٧ عقدت خلوة مارونية في دير « سيدة البير » اشترك فيها خمسة احزاب ومنظمات مارونية لعبت دورا رئيسيا في الحرب . درست خلالها خمس وثائق عمل ثم صدر بيان في نهاية الخلوة يرسم الخطوط العريضة للمقترحات المقدمة بشأن الصيغة الوطنية والسياسية اللبنانية التي يتصدرها الجناح المسيحي المحافظ .

« فالجبهة اللبنانية » طالبت بتجاوز الوثيقة الدستورية (١٤ شباط ١٩٧٦) وبتبني نظام يكرس ويحمي التعددية في المجتمع اللبناني على صعيد الكيان والثقافة والحضارة .

وطالب حزب « الوطنيين الاحرار » بعلمنة الدولة ولكنه اوصى بلامركزية فدرالية او كونفدرالية .

اما حزب « الكتائب » فانه اختار صيغة تكرس التعددية والاقليمية اللبنانية توافق عليها جامعة الدول العربية والامم المتحدة ، اما عن تفاصيل هذه الصيغة فأنها لم تحدد .

(٧٩) راجع مجلة « المستقبل » ، العدد ١٣ ، الصادر في ١٩٧٧/٥/٢١ .

اما بالنسبة لجبهة « الكسليك » (الرهبانيات) فالحل يكمن في اللامركزية السياسية « اذ يجب ان يقسم لبنان الى مناطق مستقلة على الصعيد التشريعي والتنفيذي والقضائي مع سلطة مركزية » .

واوصت دراسة قدمها كل من شارل مالك وفؤاد ا. البستاني وادوار حنين وجواد بولس ، بالعودة الى لبنان ١٨٦١ الصغير . ولكن مع توسيع حدوده عدة كيلومترات شرقا وادخال بيروت فيها ليصبح لبنانا مارونيا ـ درزيا ، ويخرج منه السنيون الذين لم يستطيعوا ان يتلبننوا .

ولكن الامر الذي يستحق ان يشار اليه في المواقف المسيحية المحافظة هذه هو موقف الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب .

قام الشيخ بيار الجميل بدور بارز في الحرب كمعارض لليسار وحرية العمل الفلسطيني ، ولكنه برز خلال الحرب وبعدها كمدافع عن ميثاق ١٩٤٣ الذي كان احد صانعيه الاساسيين .

وهكذا نراه يصرح غداة اعلان الوثيقة الدستورية (٧٦/٢/١٤) : « .. ان على المسلمين ان يعيدوا الصيغة اللبنانية لان هذا الميثاق الجديد يتوقف على الثقة بين المسيحيين والمسلمين . لقد ربحنا رهان سنة ١٩٤٣ ، ولم تبدأ معالم التدهور في الظهور الا عندما تدخل اليسار الدولي لتهديم ما يمثله لبنان من رمز »[٨٠] .

وفي تصريح آخر له بتاريخ ايلول ١٩٧٧[٨١] : « بعد ٤٠٠ سنة من القلق المسيحي توصلنا الى صيغة كرسها ميثاق ١٩٤٣ . هذه الصيغة لم تتوقف عن التطور بنجاح حتى سنة ١٩٧٠ عندما اراد الفلسطينيون ، بدفع من التيارات الدولية ، قلب النظام اللبناني . وانني ما زلت ارى ان الحل هو في وفاق جديد بين المسيحيين والمسلمين من اللبنانيين ، هذا الوفاق الذي كان مثالا للتعايش السلمي بين الطوائف » .

(٨٠) راجع جريدة « الاوريان ـ لوجور » ، تاريخ ١٩٧٦/٢/١٥ .

(٨١) راجع مجلة « الوطن العربي » ، باريس ، ١٩٧٧/٩/١٢ .

٢ ـ موقف المسلمين المحافظين

لقد كانت ردود فعل السياسيين التقليديين والرؤساء الروحيين المسلمين مختلفة عن مواقف الزعماء المسيحيين ، ولكنها كانت اكثر تنوعا وعرضة للتبدل مع تطور الاحداث .

فبخلاف الزعماء المسيحيين المحافظين الذين تآلفوا وتضامنوا ابتداء من كانون الثاني ١٩٧٦ ، فقد وجد الزعماء التقليديون المسلمون انفسهم في وضع حرج بين التحالف الفلسطيني ـ اليساري الذي اضعف أسس زعامتهم وشلهم عمليا ، وبين الجبهة المحافظة المسيحية التي كانت تدفعهم الى اتخاذ مواقف طائفية ، ونجدهم يترددون في الاختيار بين سوريا والجبهة الفلسطينية ـ اليسارية وينوعون مواقفهم بل ويخفونها في بعض الاحيان . الا ان معظم المواقف وردود الفعل الاسلامية كانت ضد تقسيم لبنان ، وضد اضفاء الصبغة الطائفية على الخلاف وضد التخلي عن القضية الفلسطينية .

اولى ردات الفعل الاسلامية ظهرت في مقال كتبه السيد حسين القوتلي ، المدير العام للاوقاف الاسلامية (٨٢) ، جاء فيه قوله : « .. ان المسلم لا يمكن الا ان يكون له موقف من الدولة فاما ان تكون هذه الدولة اسلامية ويكون من واجبه حمايتها واما ان لا تكون كذلك ، فيجب عليه ان لا يقبل بها » .

وتابع القوتلي قوله : « ان المسلم اللبناني وجد نفسه رغما عنه في بلد محكوم وفقا لصيغة حققت السيطرة للمسيحيين ، لذا فقد وجد نفسه دائما في صف المعارضة ، فاذا كان المسلمون اللبنانيون قد قبلوا ، منذ ١٩٤٣ ، الرضوخ لسلطة غير اسلامية فلأن ثمة قومية عربية يعتبرونها بمثابة قاسم مشترك بينهم وبين المسيحيين ، على اساس المساواة في الحقوق وليس على اساس توازن طائفي هزيل . واذا كان المسلمون اللبنانيون قد تنازلوا ، اذن ، عن حكم اسلامي ، فعلى المسيحيين اللبنانيين ان يتنازلوا ، بدورهم ، عن

---

(٨٢) راجع جريدة « السفير » في ١٩٧٥/٩/١٨ .

المطالبة بالسيطرة على الحكم ، لا لاعطائه للمسلمين بل لتأمين المصلحة الوطنية اللبنانية ... فالمشكلة في نظرنا ليست مشكلة دينية او طائفية ، انها مسألة اخلاقية . فلا يجوز ان نصد ، من يطالب بالمساواة في الحقوق ، بحجة « الخوف » ، و« الضمانات » . ونحن نعتقد ان اللبنانيين يستطيعون بناء لبنان الغد ، بروح الاسلام والمسيحية معا ، ومن دون ان تكون الدولة مسيحية او اسلامية » .

وفي رده على الرهبانيات المسيحية كتب الشيخ صبحي الصالح (٨٣) : « ان الكراهية النفسية والاجتماعية في الاوساط المسيحية والاسلامية المتأتية من المجابهات الدموية يجب ان لا تقودنا الى التقسيم الجغرافي او القانوني للبنان . وان الذين يلوحون بهذا التهديد هم اقلية كانت دائما تدعو الى هذه الفكرة واليوم فانهم يستعملونها كسلاح لمنع المسلمين من الحصول على حقوقهم واهمها المساواة .. ان العلماء المسلمين لم يحملوا السلاح ولم يشتركوا في المعارك : اما رجال الدين المسيحي وللاسف فقد فعلوا ذلك وحولوا الاديرة الى مستودعات ذخيرة واسلحة ... لذلك فنحن نرفض قطعيا تقسيم البلاد كما اننا نرفض ايضا كل صيغة مماثلة : كانتونات، فدرالية ، لامركزية ، الخ ... » .

وقبيل دخول القوات السورية الى لبنان صرح رشيد كرامي : « نحن نرفض تقسيم لبنان ، لان التقسيم يهدد لبنان والعرب . كما اننا نرفض العنصرية والامتيازات الطائفية » (٨٤) .

وفي ١٢ تموز ١٩٧٦ انعقد مؤتمر قمة اسلامي ضم رؤساء الوزراء السابقين بالاضافة الى ممثلين عن البورجوازية الاسلامية ، واصدر بيانا اكد فيه المؤتمرون تعلقهم بوحدة الشعب والارض اللبنانية ، وبصيغة التعايش والسيادة وبعروبة الوطن اللبناني . كما اكد المؤتمر دعمه للقضية الفلسطينية العادلة وواجب حل الصعوبات

---

(٨٣) راجع مجلة « الحوادث » ، تاريخ ١٩٧٦/١/٩ .

(٨٤) راجع جريدة « النهار » ، تاريخ ١٩٧٦/٧/٢٣ .

المتأتية من وجود المقاومة الفلسطينية عن طريق الحوار لا عن طريق القــوة(٨٥) .

وفي رده على نداء الشيخ بيار الجميل الموجه الى المسلمين في تموز ١٩٧٦ ، قال المحامي شفيق الوزان رئيس المجلس الاسلامي :
« ... يجب ان تتوقف الاتهامات الموجهة الى مسلمي لبنان بأنهم خلطوا بين العروبة والاسلام . فكم من مشروع « ميثاق اسلامي او وحدة اسلامية » رفضوها ؟ اننا نؤمن بالقومية العربية لانها لا تفرق بين مسلم ومسيحي ولقد اعلنا الف مرة اننا لن نختار الوحــدة العربية الا بعد ان يكون المسيحيون قد اختاروها قبلنا ، واذا كنـا قد ساندنا المقاومة الفلسطينية فليس ذلك لان الفلسطينيين مسلمون بل لانهم عرب . واين ذنب المسلمين اذا كان اليسار قد تبنى مطاليبهم . اننا نود ان يكون لبنان وطن جميع اللبنانيين ونعتقد بأن ذلك يتحقق عن طريق الحوار والمحبة »(٨٦) .

وفي آب نشرت « وثيقة عمل » « للتجمع الاسلامي » تؤكد على مــا يلي :

« لقد اعتقد المسلمون انهم ابصروا في ميثاق ١٩٤٣ تباشير حياة وطنية جديدة خالية من كل تمييز ، ولقد كان من قبيل المكارمة وخدمة للمصلحة القومية العربية قبولهم بالنظام السياسي مع كل ما يحمله من غبن بحقهم » .

وتقول الوثيقة (٨٧) : « للاسف فان بعض المسيحيين بدلا من ان يروا في عروبة لبنان قوة وانفتاحا واغتناء ، اخذوا يتحججون بالعروبة ذريعة لاتهام المسلمين بالولاء للخارج او بعدم الولاء للبنان .

« ان المسلمين في قبولهم الميثاق الوطني لم يتنازلوا عن الوحدة مع سوريا ، فقد كانوا يؤمنون وما زالوا بأن وطنهم لبنان يشكل جزءا من الامــة العربية .

(٨٥) راجع جريدة « النهار » ، تاريخ ١٩٧٦/٧/١٣ .
(٨٦) راجع جريدة « السفير » ، تاريخ ١٩٧٦/٧/٢٧ .
(٨٧) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٨/٥ .

« ان رفض تفهم العروبة من قبل بعض الاوساط المسيحية هو اساس الخلاف ، وليس موقف المسلمين اللبنانيين من القضية العربية ، لأن هذا الموقف ، لا يجوز ، في أي حال من الاحوال ، اعتباره « عــداء للبنان » . ان الولاء لوطن هو الولاء للحرية ، للمساواة ، للديمقراطية وللتقدم ... هنالك خلاف بين اللبنانيين لا نستطيع انكاره وتغطيته وراء اتهام الفلسطينيين والعرب او المسلمين بأنهم مسؤولون عن هذه الحرب . ان المبادىء التي يجب ان يرتكز عليها لبنان الجديد هي :

١ ـ لبنان جمهورية عربية ، ديموقراطية برلمانية .
٢ ـ كيان جغرافي وعضوي واحد ، له سلطة واحدة .
٣ ـ رفض كل صيغ التقسيم .
٤ ـ الغاء الطائفية السياسية .
٥ ـ الديموقراطية الاجتماعية .
٦ ـ التضامن مع القضية الفلسطينية في اطار سيادة وامن لبنــان »(٨٨) .

وفي خطبة عيد الفطر قال سماحة مفتي الجمهورية : « لقد ادعى البعض بأن الصراع هو بين اليسار واليمين واقترحوا العلمنة كحل . اننا نرفض العلمنة لانها تتنافى مع مبادئنا الدينية كما انها تتنافى مع مصلحة لبنان . ان المسلمين ما كانوا في يوم من الايام ، مع يمين او يسار . فالاسلام اعطاهم نظرة شاملة للعالم ، للانسان وللحياة »(٨٩) .

وفي ١٨ ايلول ١٩٧٦ اعلنت « الجبهة الوطنية الاسلامية » عــن برنامج يؤكد « وحدة الارض والشعب اللبناني وعروبة لبنان ودوره الطليعي في الحضارة العربية . وفي البرنامج ان على لبنان ان يكون مجتمعا عربيا ديموقراطيا متقدما ودولة حديثة خالية من امتيازات سياسية او طائفية »(٩٠) .

(٨٨) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٨/٥ .
(٨٩) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٦ .
(٩٠) راجع جريدة « السفير » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٩/١٩ .

وفي مؤتمر اسلامي عقد في ١٤ تشرين الثاني في دار الفتوى – ولم يشترك فيه رؤساء الوزراء السابقون او الزعماء التقليديون – تم تبني التوصيات التالية :

« ان سبب الحرب هي مؤامرة اسرائيلية هدفها نسف التعايش الاسلامي ـ المسيحي وتحويل المقاومة الفلسطينية عن اهدافها واستنفاد الطاقة العربية بعد حرب ١٩٧٣ وبروز اهمية البترول العالمية . ونحن المسلمين نرفض معالجة المشكلة المطروحة من زاوية طائفية ، بل ان المعتقد الاسلامي يفرض على المسلمين الحوار والاخوة مع المسيحيين . ولكننا نرفض ، ايضا ، احتكار السلطة باسم المسيحية او الاسلام . ان العروبة بالنسبة الينا هي انسانية وحضارة وليست عنصرية او طائفية او دينية . العروبة ليست الاسلام ولا الاسلام هو العروبة . لقد قمنا بواجبنا الوطني والديموقراطي منذ عام ١٩٤٣ ولكن الدولة لم تقم بواجبها . لقد كان المحتوى الطائفي الذي اعطي للميثاق بمثابة حاجز بوجه الذين ارادوا استغلال الدولة والبلاد ... لقد كان ميثاق ١٩٤٣ مرحلة موقتة للوصول الى الاستقلال . ولكن الموقت اصبح دائما الى درجة ان كل فريق في لبنان كان يرى في هذا الميثاق تكريسا لامتيازاته الخاصة ويرهن مواطنيته بهذه الامتيازات . لذلك يجب التفريق بين النظام السياسي والكيان اللبناني ورفض فكرة التقسيم . اننا مع نظام سياسي جديد لأن القديم قد اصبح باليا ولكننا نريده ان يكون نتيجة لحوار حر » .

اما توصيات المؤتمر فترتكز على المبادىء التي يجب ان تكون اساسا للبنان الجديد والتي تتلخص بما يلي : هوية لبنان العربية ، الغاء الطائفية السياسية ، تبني الديموقراطية البرلمانية ، الانماء ، العدالة الاجتماعية ، تكريس الحريات العامة والقيم الاخلاقية والدينية[91] .

وفي عام ١٩٧٧ ، وبعد مرور اشهر على توقف القتال ادلى بعض الزعماء المسلمين التقليديين بتصريحات تستحق ان تكون دليلا على موقفهم بعد الحرب :

(٩١) راجع جريدة « السفير » ، في ١٩٧٦/١١/١٥ .

يعتقد رشيد كرامي بأن صيغة التعايش ، أي صيغة ١٩٤٣ ، لا تزال الافضل ولكنه يجب ان يدخل عليها بعض التعديلات التي يفرضها تطور لبنان في ثلاثين سنة . ويقول : اننا نستطيع ان نلغي الطائفية السياسية لتأمين الديموقراطية الصحيحة ولكن بدون الوصول الى العلمنة التي تتنافى والدين[92] .

ويعلن صائب سلام في ايلول ١٩٧٧ «انه يرفض الاعتقاد او القول بأن صيغة ١٩٤٣ قد ماتت . فقد صرح الشيخ بيار الجميل بأنه يتمنى لو ان صيغة ١٩٤٣ تعود ، باعتبارها لا تزال افضل صيغة . وانا افهم هذا لانها ، بالفعل ، افضل صيغة . ولكنه تم تحويرها والتلاعب بها ، ففي سنة ١٩٤٣ اتفق المسلمون والمسيحيون ليصبح لبنان وطنهم المشترك لكي يعيشوا فيه متساوين واحرارا ، ولكن بدلا من ان يتطور لبنان انطلاقا من هذا الوفاق اعتقد البعض او جعلوا الآخرين يعتقدون بأن الصيغة خاطئة . اكرر بأن الصيغة لا تزال صالحة وبدونها لا يكون لبنان . وبما اننا اوجدنا هذه الصيغة فعلينا ان نجد الاسس السياسية والدستورية والقانونية التي تمكن من التطور انطلاقا منها . والوسيلة الوحيدة لايجادها هو الحوار والتفهم والتفاهم »[93] .

بعد مضي عدة ايام على هذا التصريح ادلى مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد بتصريح جاء فيه : « ان السلام في لبنان يجب ان لا يكون بين مسلمين ومسيحيين ولكن بين الذين دافعوا عن الامتيازات والذين طالبوا بالمساواة في الحقوق . التفاهم يجب ان يكون بين القوى السياسية لا بين الفئات الطائفية . كما يجب تفريق السياسة عن الطائفية نهائيا وتبني الولاء للوطن . ان الذين يتكلمون عن « فراغ اسلامي » هم على خطأ لأن هذا الفراغ الاسلامي يثبت ان المسلمين اختاروا المصلحة الوطنية لا مصلحة طائفتهم »[94] .

(٩٢) راجع جريدة «النهار العربي والدولي» (باريس) ، العدد الصادر في ١٩٧٧/٥/٧ .
(٩٣) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٧/٩/٩ .
(٩٤) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٧/٩/١٤ .

٣ ـ موقف القوى والاحزاب التقدمية واليسارية

في بداية الحرب كانت الجبهة المتصدية للاحزاب المسيحية المحافظة متجانسة بل متضامنة . وكانت مؤلفة من جبهة القوى الوطنية التقدمية برئاسة كمال جنبلاط ومن ممثلين عن المقاومة الفلسطينية وعن الاسلام اللبناني بمختلف طوائفه ، وكان يصح تسميتها آنذاك ، وحتى سنة ١٩٧٦ « بالجبهة الاسلامية ـ الفلسطينية ـ التقدمية » . ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٦ وعلى وجه التحديد ، بعد التدخل السوري الذي تحرك في سبيل المصالحة وتجميد الخلافات والصراعات ، بدأ ممثلو البورجوازية الاسلامية والرؤساء الدينيون المسلمون بالابتعاد تدريجيا عن اليسار الثوري ، كما اخذوا يعدّلون مواقفهم . وبعد ان اصطدم اليسار بقيادة كمال جنبلاط بالتدخل السوري علنا ، انفصل السياسيون المسلمون التقليديون وبعض المنظمات التقدمية والقومية العربية (ناصريون ، بعث) عن اليسار ، معلنين تأييدهم لسوريا ، الا انهم حافظوا على مبدأ مساندتهم للقضية الفلسطينية . ولكن ، سواء كان ذلك قبل او بعد التدخل السوري فان الاحزاب اليسارية حافظت على موقف الرفض نفسه تجاه تقسيم لبنان وتجاه الطائفية التي كانت تدينها وكذلك تجاه النظام السياسي الذي كانت تطالب بتغييره ، وذلك على الرغم من تبديل تكتيكهم السياسي . فبالنسبة للميثاق الوطني كان اليساريون يرفضون مضمونه الطائفي ، ولكنهم كانوا يؤكدون تعلقهم بصيغته الوطنية أي بسيادة لبنان وعروبته .

وفي اليوم التالي لانتخاب الرئيس الياس سركيس صرح كمال جنبلاط «بأنه يجب تغيير النظام السياسي الحالي لانه يمثل اقلية ، وبأن الدول العربية لا تريد مثل هذا التغيير »(٩٥) .

وقال « قائد جيش لبنان العربي » احمد الخطيب ان سبب وجود جيش لبنان العربي هو التغيير الجذري لبنى المؤسسات في

---

(٩٥) راجع جريدة « السفير » في ١٩٧٦/٥/١٠ .

لبنان وتأمين العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق »(٩٦) .

وفي معرض رده على رشيد كرامي الذي صرح بأن المسلمين لم يرفضوا التدخل السوري ، قال كمال جنبلاط : « لقد رفضت الحركة الوطنية الوثيقة الدستورية (١٤ شباط ١٩٧٦) ونحن التقدميين الاشتراكيين ، القوميين العرب ، نمثل اكثرية مسلمي لبنان ، وليس انزعماء التقليديون »(٩٧) .

في تموز ١٩٧٦ هاجم كمال جنبلاط بعنف الامتيازات المارونية وندد بصيغة ١٩٤٣ و« الوثيقة الدستورية » قائلا : « ان المسلمين في لبنان مع المسيحيين الوطنيين يبلغون ٨٠ بالمائة من السكان . والمسلمون السنيون والشيعة والدروز يعدّون ٦٥٪ من الشعب . رغم ذلك فأن السلطة ليست في يد المسلمين او في يد المسيحيين الوطنيين بل في يد اقلية متعصبة تريد احياء دور الصليبيين بعد رحيل آخر واحد منهم .. وهذه الاقلية تستأثر بجميع مراكز القيادة. ... نحن التقدميين لا نطالب الا بالعدالة والديموقراطية والمساواة وبالغاء الطائفية ، لاننا لا نريد ان نعيش في لبنان كالسود في روديسيا »(٩٨) .

وفي ايلول ١٩٧٦ بينما كانت معركة الجبل على اشدها ، قبيل استلام الرئيس سركيس مقاليد الحكم ، اعلن كمال جنبلاط عن برنامج اليسار الاصلاحي مطالبا :

« ... بالغاء كامل للطائفية وبنظام انتخاب نسبي وبتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وباللامركزية وبرفض النظام الكونفديرالي المقترح من قبل الاحزاب المسيحية المحافظة » .

وفي جريدة « لوموند » كتب سمير فرنجية مقالا اتهم فيه الاحزاب المسيحية المحافظة « باستعمال التهويل بتقسيم لبنان لحمل اليسار والزعماء المسلمين التقليديين على العدول عن مطالبتهم

---

(٩٦) راجع جريدة « السفير » في ١٩٧٦/٥/١١ .

(٩٧) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٥/١٧ .

(٩٨) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٧/١٤ .

باصلاح النظام السياسي ، وللحصول على عودة الوضع الذي يكرس امتيازات الزعماء التقليديين الموارنة » . وقد جاء فيه قوله : « ان التقسيم مستحيل لان اليمين المسيحي لا يستطيع فرضه بالقوة ولأن جميع المسيحيين لا يؤيدونه واخيرا لان الدول العربيـة والفاتيكان واكثر الدول الاوروبية هي ضد هذه الفكرة . وبالرغم من هـذه العقبات يحاول اليمين المسيحي ان ينال دعما من الخارج ولأن موقف الولايات المتحدة غير واضح ، راح بعض زعماء اليمين يفكرون بمشروع اكثر قبولا ، مرتكز على تحويل لبنان الى دولة فدرالية »(٩٩) .

وفي رده على سؤال مراسل جريدة « لوموند » قال كمال جنبلاط في ايلول ١٩٧٦(١٠٠) : « ان الحل الوحيد هو ان يبقى لبنان موحدا . وانه لمن المستحيل أن نقبل بصيغة الكانتونات المرتكزة على الطائفية » .

اما كمال شاتيلا ، الامين العام لـ «اتحاد قوى الشعب العامل» ، فيقول : « ان التعددية الدينيـة يجب ان لا تقودنا الى التعددية السياسية . فتقسيم لبنان هو مشروع انتحاري . ونحن نريد الغاء الطائفية كما نريد العدالة الاجتماعية والانصهار الوطني »(١٠١) .

اما ممثلو حركة « المرابطين » ، سمير صباغ وسنان براج ، فيقولان : « نحن المسلمين اللبنانيين ، قوميون عرب . لسنا متعصبين. وعروبتنا ليست قائمة على المصلحة الاقتصادية . نحن نحمل الولاء للبنان ولكننا لم نشعر منذ ١٩٢٠ بأننا مواطنون كاملو الحقوق . لم نتنكر يوما للدستور او للاستقلال او للكيان اللبناني ، اما مطالبتنا بالوحدة العربية فمشروطة بقبول المسيحيين لها . لقد حافظنا على المسيحيين الذين ظلوا اثناء الحرب في مناطقنا . ولا مانع عندنا من الاتجاه نحو العلمنة . النظام السياسي الذي نريده يجب ان يطمئن المسيحيين ولكن دون ان يفقد لبنان عروبته . لا نعارض في بقاء رئيس الجمهورية مارونيا شرط ان تحدد صلاحياته ومسؤولياته »(١٠٢) .

---

(٩٩) راجع جريدة « لوموند » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/١/١٨ .
(١٠٠) العدد الصادر في ٥ ايلول ١٩٧٦ .
(١٠١) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٧/٥/١٤ .
(١٠٢) راجع مجلة « الاسبوع العربي » ، العدد الصادر في ١٩٧٧/٦/٨ .

٤ ـ موقف القوى الديمقراطية المعتدلة وغير المحاربة

عندما تشتد الازمات وينفجر الصراع ، وتتصلب المواقف ، تصبح القوى المقاتلة ، حتى ولو كان عددها ضئيلا ، وبسبب تصديها للقتال واخذها المبادرات ، اكثر تمثيلا للفئات التي تقاتل باسمها ، اما « الاكثرية الصامتة » فلا تلبث ، بعد انتهاء القتال ، ان تتمرد على تحكم هذه الاقلية المقاتلة وتحاول ابراز وجهة نظرها التي كتمتها اثناء الحرب ، خصوصا اذا لم تحقق الاقلية المقاتلة انتصارا حاسما .

بالنسبة الى لبنان ، الاكثرية الصامتة كانت موجودة ، بل يؤكد البعض ان المشاركين الفعليين في القتال ، من اللبنانيين ، لم يتجاوزوا الخمسة في المئة ، وان اعمارهم كانت تراوح بين ١٥ و٢٥ سنة . البعض منهم كان يحارب عن عقيدة ، او بشعور الدفاع عن النفس ، ولكن عدد المأجورين او المستغلين لم يكن ضئيلا . وهذا ما جعل « الحرب اللبنانية » ، برغم كل العقائد والمبادىء والشعارات التي طرحت اثناءها ، من اوسخ الحروب . ولذلك كانت ردة فعل الاكثرية الصامتة قوية . وما انتخاب الرئيس سركيس وتكليف سليم الحص تأليف الحكومة ، سوى تأكيد على ان الاعتدال هو الذي عاد فانتصر على التطرف ، وان الوطنية اللبنانية عادت فتغلبت على الايديولوجيات الطبقية والقومية ، وما تأييد كل الانظمة العربية والدول الغربيـة والشرقية لنظام الرئيس سركيس سوى دليل على ان الفرقاء المتقاتلين في لبنان لم يستطيعوا فرض ارادتهم .

لقد عبّر الكثيرون من المفكرين والعلماء والسياسيين من رجال الدين والاحزاب والقوى ، التي لم تشترك في الحرب ، عن آرائهم ومواقفهم ، ولكن ضوضاء الحرب اخفتت تلك الاصوات . الا ان التذكير ببعضها يعتبر شهادة حق .

فالبطريرك الماروني ، رد اسباب الاقتتال الى « الالحاد والجشع واللااخلاقية والفساد التي عمّت البلاد قبل الحرب »(١٠٣) .

---

(١٠٣) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٢/٢٨ .

اما المطران جورج حداد فيقول : « كلما قويت التكتلات الطائفية ضعفت سيادة لبنان . لذلك تجب علمنة لبنان وتحويل اكثرية اللبنانيين الحياديين الى اكثرية فاعلة »(١٠٤) .

واثر اجتماع ضم النائب ريمون اده وعددا من النواب ، نشر بيان اكد على « ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية في اطار الديموقراطية ، والحريات العامة ، وان بقاء لبنان ضرورة عربية ، وانه تجب مقاومة التقسيم وابقاء لبنان جمهورية عربية حرة مستقلة »(١٠٥) .

وفي حديث للمحامي كريم بقردوني ، ممثل « الجناح التقدمي » في حزب الكتائب ، يقول : « ان ميثاق ١٩٤٣ كان سلبيا وقائما على رفض مزدوج ، بينما الميثاق الجديد يجب ان يقوم على ايجابيتين : سيادة لبنان وعروبته . فالمسلم يجب ان يعلن ولاءه النهائي والكامل للبنان ، والمسيحي يجب ان يعلن انتماءه الى العروبة . المطلوب من الآن فصاعدا وجود مسلم ذي وجه لبناني ومسيحي ذي وجه عربي ، فالمسلم اللبناني عليه ان يحافظ على سيادة لبنان وعلى المسيحي ان يحافظ على عروبة لبنان . فلبنان لا يستطيع ان يكون مستقلا من دون رضى المسلمين . ولا ان يكون عربيا من دون رضى المسيحيين . العروبة مع المسيحيين تصبح حضارة ، ومن دونهم تصبح دينا ، وضدهم تصبح عدوانا . كذلك سيادة لبنان فأنها من دون المسلمين تبقى منتقصة وضدهم تصبح وهما او حربا ومعهم تصبح دولة قادرة على تطبيق القانون ومحترمة من كل دول المنطقة » .

الخلاصة : نحو ميثاق جديد

بعد عام ونصف من توقف القتال ، تبدو الاوضاع الدستورية والمؤسسات اللبنانية على الشكل التالي :

---

(١٠٤) راجع جريدة « الانوار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٢/١٦ .

(١٠٥) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٤ .

١ ــ ما زال دستور ١٩٢٦ ساري المفعول .

٢ ــ الحكومة القائمة ترتكز على القواعد والاعراف الدستورية والميثاقية المتبعة منذ ١٩٤٣ .

٣ ــ الجيش وقوى الامن في حالة تكوين جديدة .

٤ ــ جميع الفرقاء الذين تنازعوا يعترفون بشرعية الحكم القائم ، برغم احتفاظ معظم الفرقاء بتنظيماتهم العسكرية .

٥ ــ السلام المسلح ، بحماية « قوات الردع العربية » ، يخفي انقساما نفسانيا وجغرافيا واقعيا بين المواطنين .

٦ ــ برغم وجود الرقابة على الصحف فأن الحياة السياسية عادت الى نشاطها ولا تزال معظم الاحزاب والقوى السياسية قادرة على التعبير عن رأيها ، الى حد ما كبير .

٧ ــ برغم صعوبة التنبؤ بمصير المؤسسات الدستورية ونظام الحكم المقبل ، الا انه يمكن القول ان هنالك خمس صيغ للحكم مطروحة : صيغة رئيس الجمهورية ، صيغة « الجبهة اللبنانية » ، صيغة المسلمين التقليديين ، صيغة اليسار و« التقدميين » ، صيغة الاصلاحيين غير الملتزمين .

أ ــ الصيغة الرسمية :
تكريس الطائفية وتعديل الدستور

الخطوط الكبرى للصيغة الرسمية ، يمكن تلمسها في « الوثيقة الدستورية » ، ومن خطاب رئيس الجمهورية ، عند تسلمه سلطاته الدستورية وفي بيان حكومة الحص الوزاري .

في الوثيقة الدستورية تبرز النقاط الآتية :

ــ تكريس توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف المارونية والشيعية والسنية .

ــ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين .

ــ انتخاب رئيس الوزراء من المجلس .

— انشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

— اشتراك رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في توقيع كل المراسيم .

وتتضمن «الوثيقة الدستورية» اصلاحات اخرى اهمها : انشاء محكمة للنظر في دستورية القوانين ، اللامركزية الادارية ، الغاء الطائفية في الوظائف الادارية ، تحقيق العدالة الاجتماعية ، تعزيز قوة لبنان الدفاعية ، تعديل قانون الجنسية .

ولقد استقبلت « الوثيقة الدستورية » بالترحيب في بعض الاوساط كما انتقدت في اوساط اخرى الا ان دمشق والعواصم العربية اعتبرتها مرضية .

المآخذ على هذه الوثيقة هي انها :

— تكرس الطائفية علنا وعلى حساب الطوائف الصغيرة .

— تكرس الاقطاعية الطائفية والسياسية .

— تتعارض مع الديموقراطية والعلمانية .

اما حسنات هذه الوثيقة منذ جاء ذكرها في الخطاب الذي القاه الرئيس السوري حافظ الاسد ، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٦ حين قال : « ان تقسيم لبنان هو غاية اسرائيل ، اي يهمها ان تعطل صيغة التعايش الاسلامي — المسيحي في لبنان والشرق . ومن اجل احباط هذه المؤامرة الصهيونية تدخلت سوريا في لبنان . و« الوثيقة الدستورية » هي نتيجة مباحثات طويلة . ونحن نعتبرها نظرا وطنيا لبنانيا . لانها تكرس عروبة لبنان وتعقل الطائفية الضيقة في الوظائف الادارية ، وتفتح باب التجنس للمستحقين » .

خطاب الرئيس :

« الوثيقة » الثانية التي يمكن الرجوع اليها لاظهار معالم الصيغة

(١٠٦) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/٩/٢٤ .

الرسمية هو خطاب رئيس الجمهورية بعد تأدية اليمين الدستورية . وابرز ما جاء فيه(١٠٦) :

١ — الايمان بلبنان موحد .

٢ — ضرورة التغيير والتطور والاصلاح .

— تكريس فكرة الوطن المرتكز على الامن والحقوق .

٤ — سيادة لبنان وكيانه وحدهما لا يمسان .

٥ — لبنان الذي نريد هو لبنان العدالة الاجتماعية والقانون والمبادرة الحرة والمساواة في الفرص .

٦ — لبنان بلد عربي متضامن مع الدول العربية الاخرى .

٧ — القضية الفلسطينية هي قضية لبنانية وقضية كل بلد عربي .

البيان الوزاري :

يتضمن البيان الوزاري الذي القاه الرئيس سليم الحص النقاط البارزة الآتية :

١ — تشجيع المبادرة الفردية والحرية الاقتصادية المنظمة .

٢ — الغاء طائفية الوظيفة .

٣ — لبنان موحد وجزء من العالم العربي .

٤ اصلاح النظام السياسي بالحوار وبتطوير النظام الديموقراطي »(١٠٧) .

ب — الصيغ البديلة المطروحة

من القوى المسيحية المحافظة

الصيغ المطروحة من الاحزاب والقوى الملتقية في « الجبهة

(١٠٧) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/١٢/١٤ .

اللبنانية » تتشابه في مبادئها الاساسية ولكنها تختلف في بعض نواحيها »(١٠٨) .

فالكتائب ، بعد رفضها للتقسيم ، تطالب بالصيغة التي تمكن المواطنين «من ممارسة حريتهم والطوائف من ممارسة شعائرها الدينية وتنمية خصائصها والمحافظة على تراثها » . وتطالب الكتائب بلبنان موحد تعددي ، ذي خصائص ثقافية وحضارية متعددة ، سيد ، مستقل ، ديموقراطي ، تقدمي ، اجتماعي » . ولكن الوثيقة الكتائبية لا تحدد شكل الدولة الدستوري .

ويلاحظ حزب « الوطنيين الاحرار » فشل ميثاق ١٩٤٣ وانهيار الدولة المرتكزة عليه ويطالب بالعلمانية والزواج المدني والاعتراف بالقومية اللبنانية وبالكيان اللبناني كمعطيات نهائية ، واعلان لبنان كيانا سياسيا تاريخيا وجغرافيا تعدديا ذا خصائص .

ويطالب تجمع زعماء الشمال الموارنة بوضع حد لازدواجية السلطة التنفيذية ، وتكريس التعددية للوقوف في وجه تزايد نسبة احدى الطوائف الذي من شأنه الاخلال بالتوازن الوطني .

اما وثيقة الرهبان اللبنانيين ، فتقول ان ميثاق ١٩٤٣ قد سقط وان التقسيم اصبح امرا واقعا . ولذلك فهي تطالب باللامركزية السياسية .

ج ـ صيغة التجمعات الاسلامية التقليدية

ان عدم اشتراك الزعماء التقليديين المسلمين في القتال ابعدهم ولا ريب ، عن الجماهير والشارع التي تفاعلت مع الاحزاب والقوى التقدمية والفلسطينية . الا ان نشاط هؤلاء الزعماء التقليديين بعد توقف القتال ما لبث ان استؤنف . وبرغم التنافس القائم بينهم وعدم اتفاقهم الكلي ، فان ثمة نقاطا يجتمعون حولها ، واهمها :

١ ـ رفض فكرة التقسيم .

(١٠٨) راجع مجلة « العمل » الشهرية الصادر في بيروت في ١٩٧٧/٣/١ .

٢ ـ الغاء الطائفية السياسية .

٣ ـ تعديل النظام السياسي .

٤ ـ المحافظة على النظام البرلماني .

٥ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية .

٦ ـ تكريس انتماء لبنان العربي .

٧ ـ تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة .

٨ ـ اختيار رئيس الوزارة مباشرة من المجلس او منحه صلاحيات اوسع في تأليف الحكومة .

٩ـ اللامركزية الادارية .

١٠ ـ توحيد برامج التعليم .

١١ ـ وضع قانون جديد للجنسية اللبنانية .

١٢ ـ تغيير النظام الاقتصادي الحر الذي سبب الاحتكارات وحال دون تحقيق العدالة الاجتماعية بنظام اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية والضريبة التصاعدية(١٠٩) .

د ـ صيغة القوى اليسارية

مما لا ريب فيه انه برغم كل التطورات التي طرأت على المواقف العلنية للاحزاب والقوى « التقدمية » واليسارية منذ ١٩٧٥ ، فأن « البرنامج » الذي اعلنه كمال جنبلاط باسم هذه الاحزاب والقوى في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٧٥ ، (برنامج من اجل اصلاح ديموقراطي للنظام السياسي في لبنان) يبقى الوثيقة التي يمكن الرجوع اليها لتحديد معالم الصيغة الوطنية والسياسية للبنان في نظر القوى اليسارية . على الاقل في هذه المرحلة . فالقوى اليسارية في لبنان تعارض استمرار التيار الذي يريد عزل لبنان عن محيطه العربي ، كما تعارض الرأسمالية البدائية المولدة للاحتكارات ، كذلك الامتيازات الطائفية والاقطاعية .

(١٠٩) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٦/١١/١٥ .

اما لبنان الذي تريده فهو لبنان من دون نظام سياسي طائفي ، ومرتكزاته : قانون انتخابات ديموقراطي ومؤسسات عامة متوازنة وطنيا ، وجيش وطني حديث(١١٠) .

في الواقع ان الصيغة التي يقدمها هذا البرنامج لا تعبّر عن الايديولوجيات التي تؤمن او تدعو اليها هذه القوى – وهي تراوح بين القومية والماركسية والاشتراكية – الا انها تقتضي ، حتما ، تغييرا اساسيا في بنيات لبنان الاقتصادية وتغييرا جذريا للمؤسسات السياسية .

هـ – صيغة الاصلاحيين

« الفريق الثالث » ، الذي لم يشارك في القتال والاقتتال ، حاول ، بعد الحرب ، رسم معالم « طريق ثالث » للبنان جديد . حاول ، بعد الحرب ، رسم معالم «طريق ثالث» للبنان جديد . هذا الفريق الذي يتألف من « وسطيين » و« اصلاحيين » و«تقنوقراطيين» و« ديموقراطيين » و« انسانيين » ، ليس فريقا موحدا ولا منسجما ، وسائل الاعلام والضغط التي تجعل لآرائه تأثيرها على مجرى الاحداث.

ابرز معالم هذا « الفريق الثالث » هي :

– بالنسبة الى الحزب الديموقراطي(١١١) : « ... ان الحل هو ان يصبح لبنان بلدا عربيا ، سيدا مستقلا ، وديموقراطيا ، لا طائفيا ، حديثا ، تسوده العدالة الاجتماعية . يجب صهر اللبنانيين في مجتمع لا طائفي تسوده العدالة الاجتماعية والحداثة » . اما الوسائل لبلوغ ذلك فهي : « تجاوز الميثاق الوطني ، فصل النيابة عن الوزارة ، تعديل قانون الانتخابات ، تنظيم الحياة الحزبية ، الخدمة العسكرية ، توحيد البرامج المدرسية ، احترام الحريات العامة والخاصة ، المحافظة على الملكية الفردية والمبادرة الشخصية ولكن ضمن اطار مخطط شامل للتنمية الاقتصادية الموجهة لمصلحة الاكثرية » .

(١١٠) راجع جريدة « النهار » ، العدد الصادر في ١٩٧٥/٨/١٩ .

(١١١) راجع بيان الحزب الصادر في عام ١٩٧٦ .

بالنسبة الى فريق «لبنان الآخر»(١١٢) تجب مقاومة التقسيم ، تأكيد عروبة لبنان ، ووحدته وسيادته واستقلاله وعلمانيته . كما يجب احلال الدولة المدنية في لبنان عربي ، علماني ، ديموقراطي ، عقلاني ، متطور ، محل الدويلات الطائفية والاقطاعية » .

في محاولة لرسم معالم «لبنان الجديد» تقول الباحثة السياسية نجلا عطيه(١١٣) ان افضل صيغة لحكم لبنان هي التي كانت قبل حرب السنتين ، ولكن مع ادخال بعض التعديلات عليها بحيث يتحقق التوازن الطائفي والوطني الحقيقيان ، اما اسس هذه الصيغة فثلاثة وهي :

١ –اعادة الطمأنينة الى نفوس المسيحيين ، وذلك لا يكون الا اذا قبل المسيحيون بعروبتهم والا اذا اشترك المسلمون فعلا في الحكم وابتعدوا عن التطرف واعترفوا للاقليات بحقهم الكامل واقلعوا عن اعطاء الافضلية لتضامنهم مع العرب على ولائهم اللبناني .

٢ – تغيير القيادات السياسية بحيث يلعب ممثلو القوى الاقتصادية والمهنية الفعالة دورا اكبر على الصعيد السياسي .

٣ – تحديث واصلاح قواعد الحياة السياسية ، بحيث يلتزم المواطنون سياسيا وتتعصرن الادارة لتتمكن من تأدية اكبر قسط من الخدمات الى الشعب .

عمليا تقترح نجلاء عطيه :

– تحقيق مزيد من التوازن على مستوى السلطة التنفيذية .

– ابقاء بعض المراكز الحساسة في يد المسيحيين .

– تأمين التوازن الطائفي في مجلس النواب .

– تأمين التوازن الطائفي في الجيش .

(١١٢) نشرت مجموعة آراء المؤتمر في كتاب بعنوان « لبنان الآخر » .

(١١٣) لبنان : «المشكلة والمأساة» – بيروت ، ١٩٧٧ .

اما الخطوات التي تقترحها فهي : فصل النيابة عن الوزارة ، ابقاء رئيس الوزراء السني في الحكم مع رئيس الجمهورية الماروني ٦ سنوات ، الغاء الطائفية على مستوى الوظيفة الادارية ، تنظيم الحياة السياسية والحزبية ، انشاء محاكم لمراقبة الرؤساء والوزراء ومحاسبتهم .

أي ميثاق ؟ أي مصير ؟

ميثاق ١٩٤٣ انفجر وسقط عام ١٩٧٥ وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٦ مع انفراط الدولة اللبنانية . ولكن قبل ان يسقط مرّ ميثاق ١٩٤٣ بمراحل وازمات عديدة .

ففي العام ١٩٥٥ تلقى الميثاق الوطني اول ضربة مع قضية الاحداث العسكرية العربية وبروز الناصرية ، وفي العام ١٩٥٦ اهتز تحت تأثير حرب السويس وقضية قطع العلاقات مع الدول الشرقية. وفي العام ١٩٥٧ « تخلخل » مع مشروع ايزنهاور والانتخابات النيابية، اما في العام ١٩٥٨ فقد عرف اول مزق كبير فيه . الشهابية بعثت الميثاق وعززته في العام ١٩٥٩ حتى العام ١٩٦٤ . اما في عهد الرئيس حلو فقد ظل معمولا به ولكن مناقشته وتجريحه اصبحت موضة سياسية . عام ١٩٦٨ ، مع قيام «الحلف الثلاثي» والانتخابات النيابية الطائفية ، تصدع الميثاق من جديد . وابتداء من ١٩٦٩ ، مع قيام الميليشيات المسلحة اصبح الميثاق منقوضا ومطروحا على بساط الجدل ، وابتداء من ١٩٧٠ وخاصة عام ١٩٧٣ ، لم يعد الميثاق معلقا الا بخيط رفيع ، وانقطع هذا الخيط عام ١٩٧٥ وتحطم الميثاق عام ١٩٧٦ .

افلا يمكننا القول ، بعد هذا ، ان الميثاق على مدى ثلاثين عاما ، لم يحترم ويراع سوى فترة قصيرة : من ١٩٤٣ الى ١٩٥١ مع رياض الصلح والشيخ بشارة الخوري ، ومن فترة ثانية ١٩٥٩ـ١٩٦٤ مع فؤاد شهاب وانه خارج ذلك ، كان الحكام والسياسيون في لبنان يستعملونه او يختبئون وراءه ليحكموا البلاد وفقا لمصالحهم او لقناعاتهم الشخصية ؟

الاخذ بهذه النظرية يقود الى مشاركة اصحاب الرأي القائل ان الميثاق لم يكن يوما موجودا وانه لم يوضح او يتفق على مضمونه صراحة بين المسؤولين او ان النخبة السياسية لم تقبل به بصورة اجماعية او ان الشعب لم يعشه ولم يفهمه ولم يقتنع به ..

اننا لا نشارك في هذا الرأي بل نعتقد ان هنالك ميثاقا وطنيا اتفق عليه عام ١٩٤٣ ، وانه مع دستور ١٩٢٦ ، واحيانا اكثر منه ، كان يشكل مرجعا سياسيا ووطنيا لجميع السياسيين .

صحيح ان صيغته وبعض اسسه ومحتواه كانت موضع جدل او تأويل او نزاع بين السياسيين ، لكن مبادئه الاساسية لم تسقط الا عام ١٩٧٥ . (المبادىء الاساسية هي « اللا » المسيحية للحماية و« اللا » الاسلامية للانضمام الى سوريا ، و« النعم » المسيحية للعروبة و« النعم » الاسلامية للاستقلال والكيان) .

حتى العام ١٩٥٧ وفي ابان القتال ، ظل الميثاق مرجعا للجميع يستشهد به المقاتلون والمتنازعون كلما ارادوا تبرير شرعية مطالبهم . وانطلاقا من روح ميثاق ١٩٤٣ ، وضعت « الوثيقة الدستورية » في شباط ١٩٧٦ .

صحيح ان « الوثيقة الدستورية » لم توقف القتال وانها انتقدت ورفضت من قبل اكثرية الاحزاب المتقاتلة ولكن صحيح ايضا ان انتخاب الرئيس الجديد وتأليف الحكومة بعد الحرب واعلان البيان الوزاري ، كلها تمت وفقا لمبادىء ميثاق ١٩٤٣ ، أي : السيادة ، ووحدة لبنان ، وعروبته .

غير ان الجميع متفقون ، اليوم ، على القول ان ميثاق ١٩٤٣ قد مات وان لبنان في حاجة الى ميثاق جديد ، الى « صيغة جديدة ». الجميع يخجلون من ميثاق ١٩٤٣ . ولكن حتى الذين خرقوه ومزقوه وحملوه مسؤولية ما اصاب لبنان من ويلات يريدون اليوم العودة اليه ـ دون ان يعترفوا بذلك علنا ـ او على الاقل يريدون ان يتجاوزوه دون الانقطاع عنه . ذلك ان اللبنانيين بدأوا يدركون ، بعد حرب السنتين ، ان « لبنان الميثاق » لم يكن « عاطلا » الى الدرجة التي

صورها البعض ، بل انه عرف نوعا من الاستقرار والازدهار اهّلاه ليكون مركزا اقتصاديا وماليا دوليا ومثالا للتعايش السلمي بين الطوائف .

ان اللبنانيين ، اليوم ، يعيشون نوعا من الازدواجية والتناقض. فهم يتذكرون ماضيهم القريب بالخير وفي الوقت نفسه يخشون عودته ، انهم نادمون على الميثاق الوطني وثائرون عليه . وهذا امر طبيعي ، باعتبار ان من اهم ما يشغل بال شعب خارج من حرب اهلية ، هو السلام والاستقرار والوفاق الوطني ، ولكن اكثر ما يخشاه هذا الشعب ، هو العودة الى الوراء في عالم يسير قدما الى الامام .

ان اللبنانيين يبحثون عن ميثاق جديد يحفظ وحدة وطنهم ، واستقلاله ، والتعايش بين الطوائف ، ميثاق يحميهم في المستقبل ، من مضاعفات النزاعات الاقليمية المحتملة . انهم يدركون ان كل شيء قد تغير منذ ١٩٤٣ ، على الصعيدين الدولي والاقليمي والمحلي .

ففي عام ١٩٤٣ ، كان هنالك دولتان اوروبيتان كبيرتان تتصرفان بمصير الشرق الادنى : فرنسا وبريطانيا . ولم يكن « العالم العربي » سوى مجموعة صغيرة من دويلات وممالك عربية ، شبه مستقلة وموالية للغرب . اما في عام ١٩٧٧ فان ابعاد التوازن الدولي والاقليمي ومعطياته اصبحت مختلفة .

في عام ١٩٤٣ ، كان الاقتصاد اللبناني ، لم يخرج ، بعد ، عن المرحلة الحرفية والزراعية البدائية والتجارة البسيطة . اما في عام ١٩٧٥ فان الاقتصاد اللبناني كان قد تحول الى مجموعة من النشاطات الصناعية (ثلث الدخل الوطني) ، ومن قطاع ثالث نام ، يحتاج الى استقرار سياسي ودولة متطورة وادارة حديثة لكي يستمر في عمله .

في عام ١٩٤٣ كان بضعة آلاف من ابناء الجبل يهاجرون كل عام الى اميركا وافريقيا اما في عام ١٩٧٧ فان ثلث (ان لم نقل اكثر) السكان العاملين (كادرات ، حرفيون ماهرون ، اعمال حرة) ، بات يعمل في الدول العربية النفطية ، في الوقت الذي تكاد تزول فيه اليد العاملة الزراعية اللبنانية .

ان اللبنانيين يدركون ان المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الانسانية في هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، ليست هي ذاتها المشاكل التي كانت للمجتمعات في القرن التاسع عشر . وان مشكلة الطاقة والبنية وتزايد عدد السكان والنمو الاقتصادي ، والعلاقات بين شمال الكرة الارضية وجنوبها ومشكلة الغذاء ، هي المشاكل التي يطلب من المجتمع الدولي ومن كل مجتمع وطني ان يجابهها ويحلها ، لا تلك المشاكل التي ولّدها القرن التاسع عشر : كالطائفية والقومية والتوازن العائلي ـ الطائفي وحتى الصراع الطبقي .

انما عندما يكون المجتمع خارجا من حرب اهلية ، فأن ردود الفعل الغريزية والانفعالية تبقى ، الى حين ، مسيطرة على العقل ، جاذبة اياه في اخاديد ملتوية وعقيمة .

في ١٩٧٧ ، اصبح الميثاق الوطني رسميا ومبدئيا الذي اتفق عليه عام ١٩٤٣ غير ذي موضوع . هنالك دولة لبنانية ودستور لبناني وحكومة لبنانية ومجلس نيابي لبناني ، معترف بها دوليا واقليميا ، وهذه المؤسسات تشكل ــ وهنا المفارقة الكبرى ــ دليلا حيا وملموسا على ان المبادىء الاساسية لميثاق ١٩٤٣ ما زالت قائمة ومحترمة . غير انه يوجد امر راهن يعطل حسن سير هذه المبادىء وتشغيلها في خدمة الوطن والمواطنين .

فهل كتب علينا ان ننتظر حل مشكلة الشرق الاوسط ، (النزاع العربي ـ الاسرائيلي) وانتهاء وجود القوى المسلحة غير النظامية على الارض اللبنانية ، لكي نبدأ الحوار الوطني المؤدي الى وضع خطوط كبرى جديدة لميثاق وطني جديد ؟

أم هل يمكننا ، منذ الآن ، ان نقوم بمضاربات فكرية على المستقبل ، استنادا الى المعطيات الاقليمية والدولية الراهنة، معتبرين ان خيار اللبنانيين لا بد ان يتأثر بأحد العوامل (او بها مشتركة) التالية :

١ ــ ارادة اكثرية اللبنانيين الحرّة

٢ ــ مقتضيات التوازن الاقليمي العربي

٣ ـ مقتضيات التوازن الدولي الاوروبي ـ الاميركي ـ السوفياتي ؟

أ ـ الخيارات امام اللبنانيين

امام اللبنانيين ، الآن ، اربع رؤى للمستقبل ، بل اربعة خيارات عقائدية ، تتنازع مصير لبنان .

أ ـ الخيار العقائدي الديني :

الذي يعتبر ان الحفاظ على الدين والوجود الطائفي ، يتقدم على كل شيء . هذا الخيار ، على صعيد المسيحيين ، يتراوح بين فكرة قيام وطن مسيحي او ماروني مستقل منفصل عن العرب يحيا الحضارة الغربية ـ المسيحية (وهذا اقصى التطرف) وبين فكرة (متطرفة ايضا) يقول بها « المسيحيون الملتزمون » وهي تقضي باندماج المسيحيين اندماجا كليا بالعروبة ، ونسيان كل ما يسمى بالخصائص المحلية او الطائفية ليحيوا « كما اراد السيد المسيح » ، حياة مسيحية حقيقية ، اوصى بها المجمع المسكوني (فاتيكان الثاني) .

بين هذين التيارين المتطرفين ، توجد خيارات عقائدية دينية مسيحية عديدة ، ولكنها غير صريحة او واضحة وكثيرا ما تتجلبب بصيغ فلسفية او سوسيولوجية او سياسية(١١٤) .

في الجانب الاسلامي ، تتراوح الخيارات الدينية بين المناداة بقيام « دولة اسلامية » (الاخوان المسلمون ، حزب التحرير) ، وبين المطالبة بالمحافظة على قوانين الاحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين ،

(١١٤) تجدر الاشارة الى محاولتين فلسفيتين في هذا المضمار ، الاولى ، للاب يواكيم مبارك الذي يدعو الى لقاء الموارنة مع المسلمين واقتناعهم بالعروبة وانفتاحهم على الداخل السوري : محاضرة غير منشورة ، بعنوان « الموارنة والمسلمون » . كذلك محاولة الاب ميشال الحايك الذي يرى في التأليف بين الدينين : المسيحي والاسلامي ، الفرصة الوحيدة ليتمكن لبنان من ان يؤدي دوره على مستوى الانسان والحضارة (محاضرات غير منشورة ، ١٩٧٠) .

مرورا بتطبيق بعض النصوص الشرعية (تعطيل يوم الجمعة ، تطبيق الزكاة ..) .

ب ـ الخيار العقائدي القومي :

بالنسبة لهذا الخيار المهم هو الكيان الجغرافي والتاريخي والقومي والسياسي ، وهو في لبنان مثلث الابعاد : « قومي لبناني » ، « قومي سوري » و« قومي عربي » . هذه الاتجاهات القومية الثلاثة موجودة منذ ولادة لبنان الكبير ، وتتنازع اللبنانيين بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية ، مع الاشارة الى ان المنادين بالقومية العربية ، هم ، في اكثريتهم من المسلمين ، وان المنادين بالقومية اللبنانية هم ، في اكثريتهم ، من المسيحيين والموارنة بنوع خاص ، واما المنادون « بالقومية السورية » ، فهم ينتمون الى جميع الطوائف ، مع تغليب للطوائف الارثوذكسية والدرزية .

ج ـ الخيار العقائدي الماركسي :

المهم بالنسبة لهذا الخيار ، هي نظرية الحتمية التاريخية ، والجدلية المادية ورفض استغلال الانسان للانسان ، والتقدم الانساني وبالطبع ، الثورة . والقائلون بهذا الخيار في لبنان ، لا يرفعون شعار الثورة علنا ، ولكنهم يدعون الى صهر اللبنانيين في مجتمع وطني متلاحم مع المجتمعات العربية ، وقادر على « محاربة الامبريالية والصهيونية والتخلف » .

د ـ الخيار او بالاحرى الخيارات غير العقائدية :

هذه الخيارات ترفض ان يكون مصير لبنان مرهونا بانتصار عقيدة دينية او قومية او ماركسية . اصحاب هذه الخيارات غير العقائدية ينطلقون من نظرة او موقع سوسيولوجي ، تاريخي ، سياسي ، قانوني او اقتصادي ، ويبررون خيارهم بأن الخيارات العقائدية هي التي دمرت لبنان في حرب السنتين ، لا سيما عندما استغلتها قوى خارجية فطيفتها وجعلتها تتطرف .

اهم الخيارات اللاعقائدية هي :

١) **الانماء الشامل والمتكامل**(١١٥) الذي اعتمده الرئيس الراحل فؤاد شهاب والذي يهدف الى تحويل لبنان من دولة نامية الى دولة متطورة عن طريق اعتماد التخطيط العلمي وتجاوز الرأسمالية البدائية وتجنب الوصول الى الشيوعية او الاشتراكية الجماعية .

٢) **اعتماد القيم الروحية والاخلاقية**(١١٦) ، التي يوصي بها الدينان المسيحي والاسلامي : الله ، التقدم ، التضامن ، الحرية ، العدالة الاجتماعية ، وجعل لبنان محركا او جسرا للحضارات .

٣) **الانصهار والالتحام المجتمعي**(١١٧) ،من خلال الحوار الدائم بين الطوائف ، وعن طريق تبلور ولاء وطني مشترك وفصل الدين عن الدولة ، وتجاوز الطائفية وايجاد مرتكزات جديدة للمجتمع اللبناني .

٤) **انتصار القانون والكرامة والحقيقة والعقل والمحبة والايمان**(١١٨) : التي وحدها تستطيع انقاذ لبنان .

٥) **اقامة توازن طائفي جديد**(١١٩) : يجدد الثقة والتفاهم والتعاون بين اللبنانيين . وذلك عن طريق وضع صيغة جديدة للتعايش قائمة على توازن طائفي جديد وديموقراطية لا اكثرية فيها ، والرؤى العقائدية او الفلسفية .

ب – الواقع

الا ان بين هذه الخيارات النظرية واحتمال تحققها ، ترتفع جدران الواقع الدولي والاقليمي واوضاع محلية نشأت بعد حرب السنتين ، من شأنها ان تكون ، اكثر تأثيرا على المصير ، من النظريات والرؤيات العقائدية او الفلسفية .

---

(١١٥) راجع تقارير بعثة ايرفد : « لبنان على المفترق » ، ١٩٦٣ .

(١١٦) راجع مؤلفات رينه حبشي .

(١١٧) راجع حليم بركات ، مجلة « مواقف » ، ١٩٧٣ .

(١١٨) راجع « لبنان بذاته » ــ منشورات بدران ــ شارل مالك ، ١٩٧٣ .

(١١٩) راجع نجلا عطيه ، « لبنان المشكلة والمأساة » ، ص ١٨٣ .

فالاتفاق الاميركي ــ السوفياتي حول مبادىء اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وما يختبىء وراء هذا الاتفاق الظاهري من مصالح استراتيجية واهداف تكتيكية متضاربة ، يلقي بكل وزنه ، سلبيا وايجابيا ، على المصير اللبناني . كذلك « اتفاق قمة الرياض » الذي كان من بعض نتائجه ، وجود قوات عربية وسورية على الاراضي اللبنانية ، يشكل ، مع الوجودين المسلحين الآخرين : (الفلسطيني والميليشيات المسيحية والحزبية) مؤثرات على الصعيد اللبناني وعلى حرية تبلور الارادة اللبنانية ، ولا يمكن تجاهل الثقل الذي لاسرائيل واستراتيجيتها « التقسيمية » ، على اساس عنصري ــ ديني ، من تأثير ، خفي ولكن اكيد ، على مجرى التيارات الفكرية والاحداث . ولا ننس النزاعات بين الانظمة العربية والدور الهام الذي باتت تلعبه المملكة العربية السعودية ، في الشرق الاوسط ، وهو دور تشابك سلبيا وايجابيا ، مع معظم معطيات النزاعات اللبنانية ، العقائدية والسياسية .

هذا على الصعيد الخارجي ، اما على الصعيد الداخلي ، فان الدولة اللبنانية ، رغم كل ما اصابها ما زالت قائمة وشرعية الحكم لا نزاع ولا جدل حولها ، كما ان الجيش هو في طريق تكوّنه من جديد، واما الحياة الاقتصادية فقد استأنفت نشاطها وان كانت مجالات هذا النشاط ونتائجه وابعاده لم تتوضح بعد .

ومن الظاهر ان الدول العربية ، مجمعة على ان يبقى لبنان كيانا ودولة واستقلالا. وبديهي ان ما من فريق من المتقاتلين يستطيع الادعاء بأنه انتصر .

المتطرفون ، ما زالوا مصرين على مواقفهم تبريرا لاشتراكهم في القتال، وهذا الاصرار هو الذي سبب التوتر المستمر ويعزز مراكزهم . الا ان غالبية اللبنانيين باتت مقتنعة بأن عودة صيغة التعايش والتعاون المسيحي ــ الاسلامي امر لا بد منه وان الكيان اللبناني المستقل ضرورة وطنية وعربية وانسانية .

صحيح ان « الجراح » الطائفية التي تركتها الحرب، في النفوس، سوف تشكل ، ولمدة طويلة ، عائقا في وجه الانصهار العضوي الوطني،

ولكن اللبنانيين ، هم ، بعد هذه الحرب ، اكثر وعيا لحسنات الوطن اللبناني المستقل ولانفتاحه على العالم العربي .

انطلاقا من هذه المعطيات والوقائع ، لن يكون « لبنان الجديد »، جديدا بكل معنى الكلمة ، الا اذا اتخذ تطور الامور والاحداث في الشرق الادنى مجرى سلبيا او ادى الى انفجارات متتالية لا تعرف نتائجها . ولكن بانتظار ان تسمح الظروف الدولية والاقليمية باسقاط كل الاعتبارات التي تقيد الارادة اللبنانية وتعطل تبلور وعيهم ، فان الاحتمال الوحيد لتسوية جديدة ، او لميثاق جديد هو ان تتخذ « الوثيقة الدستورية » (١٤ شباط ١٩٧٦) اساسا لسلسلة من الاصلاحات السياسية والدستورية ، قد تكون خطوطها الكبرى هي التالية :

ج — مشروع ميثاق جديد

ان الخطوط الكبرى لمشروع « التسوية » اللبنانية الجديدة ، قد تكون التالية :

١ — تكريس سيادة لبنان وعروبته بنص دستوري .

٢ — تكريس توزيع الرئاسات الثلاث بين الموارنة والسنة والشيعة بنص دستوري .

٣ — تعديل قانون الانتخابات بحيث توزع المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ، وسن قانون انتخابات اكثر تمثيلية للقوى الشعبية .

٤ — تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة تحديدا واضحا .

٥ — انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من المجلس النيابي او اعطاؤه صلاحيات اوضح في اختيار الوزراء .

٦ — انشاء محكمة دستورية عليا .

٧ — اللامركزية الادارية والاقتصادية .

٨ — الغاء الطائفية على مستوى الوظائف الادارية تفصيلا مع ابقاء نوع من التوازن الاجمالي .

٩ — انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي .

١٠ — تأكيد حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية في نص دستوري او في مقدمته .

١١ — وضع قانون جديد للجنسية .

التوازن المثلث الابعاد

في العام ١٨٦١ ، عندما اجتمع ممثلو الدول الاوروبية في بيروت ليقرروا مع فؤاد باشا وزير الخارجية العثماني ، مصير جبل لبنان ، وجدوا انفسهم امام مطالب ومصالح دولية وطائفية متضاربة لا يمكن التوفيق بينها . فكان الحل الوحيد هو اغضاب جميع الفرقاء برفض المطالب الرئيسية لها وارضاءها بتلبية المطالب الثانوية . فللموارنة : رفضوا مطلب الاستقلال واعطوا « النظام الخاص » . وللدروز رفضوا تقسيم الجبل واعطوا حرمان الموارنة من الحاكمية . لفرنسا : رفضوا مطلب الحماية واعطوا مسيحية حاكم الجبل . ولانكلترا : رفضوا التقسيم واعطوا ابعاد الحماية الفرنسية . اما للامبراطورية العثمانية فقد رفضوا العودة الى نظام الحكم السابق واعطوا تبعية جبل لبنان السياسية للامبراطورية العثمانية .

وهذه المرة ، ايضا ، قد يكون مصير لبنان رهنا بتسوية جديدة، يرسم خطوطها توازن مثلث الابعاد :

— توازن بين الطوائف .

— توازن بين الدول العربية .

— توازن بين موسكو وواشنطن .

لقد حكم على اللبنانيين ان يعيشوا في ظل تسوية وطنية وسياسية دائمة ، ترعاها الدول الشرق اوسطية القوية ولا تتعارض

مع مصالح الدول الكبرى ، لذلك لا يمكن المصير اللبناني الا ان يكون معرضا دائما لتأثيرات القوى الخارجية ، كما لا يمكن اللبنانيين الا ان يعيدوا النظر ، كل عشر او عشرين او ثلاثين سنة ، بصيغة الوفاق الوطني ، ليناسبوها او ليلائموها او ليطابقوها مع التطورات الخارجية الاقليمية ومقتضيات التطور الداخلي .

ان اللبنانيين يمرون اليوم بأخطر وأصعب مرحلة من مراحل اختيار مصيرهم . فهم سياسيا ، واقعون بين التحدي الاسرائيلي الصهيوني والرفض العربي لقبول هذا الاستعمار الجديد .

وهم ، اقتصاديا وثقافيا ، منازعون بين الصحراء التي لم تعد صحراء بل اصبحت واحة للطاقة ، وبين الغرب الذي اصبح آخر همومه انقاذ المسيحيين في الشرق .

وهم عرضة لتحديين عقائديين لم يعرفوهما في الماضي : انبعاث الاسلام وتراثه من جهة وانتشار المبادىء والافكار الماركسية الثورية من جهة اخرى .

وهم ، اخيرا ، عرضة لنتائج التطور السريع وغير القابل للضبط ، لبنياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

فما العمل ؟

هل يعودون الى صيغة الميثاق ؟ او الى تسوية مشابهة ؟

قد يكون هذا هو الحل والاقرب الى الواقع والمعقول خاصة ان الدول العربية والعالم يحبذان ذلك .

الا ان اكثرية الاجيال الطالعة تعترض على هذه العودة وتتساءل: لماذا كان الخلاف ؟ لماذا كان القتال ؟!

ترى هل حكم على اللبنانيين ان يفرض عليهم نظام حكمهم من الخارج وهل قدر لهم ان تقرر مصيرهم تسوية تجعلهم كلهم مغلوبين على امرهم وهم يتصورون انهم غالبون ؟!

ما دام زعماء الطوائف الروحيون والسياسيون – وبنوع خاص زعماء الموارنة والسنة – يتمسكون بامتيازاتهم وخصائصهم ويتعلقون بقشور الدين ورواسب الثقافة لا بجوهرها – فان الحل الاوحد الممكن لمشكلة الحكم يبقى في تسوية لا تتناول جوهر الامور بل تكون اقرب ما تكون الى شراكة في المصالح وتسوية على حساب المبادىء الاساسية للحكم والمواطنية .

ان الشعوب ذات التاريخ الغني والارض الفقيرة ، تبحث دائما عن مصيرها خارج حدودها او خارج نفسها ! ولأن اللبنانيين عاجزون عن تكوين ارادة جماعية لتقرير مصيرهم ، فان الذين اوجدوا ميثاق ١٩٤٣ ثم حطموه ، سوف يعودون الى صيغة ميثاقية جديدة لا خيار للبنانيين في قبولها او رفضها .

ولكن من يدري ؟ فمن قعر الهاوية التي القى القدر لبنان فيها ، قد ترتفع بعد حين ، اصوات جديدة معبرة عن ارادة وطنية جديدة ، لا مجال فيها للتعصب الديني او للشوفينية او للمركنتيلية او للاقطاعية . اصوات تنادي بلبنان سيد ، مستقل ، ديموقراطي ، عربي ، لا طائفي ، مشارك اخوانه العرب في نضالهم ضد التخلف والتعصب ونوازع السيطرة والتسلط الدولية والاقليمية .

من يدري فبعد الحريق ، يمكن لبنان آخر ان يولد من الرماد .

هل نأمل في ذلك ، او بالاحرى ، هل في وسعنا ان نؤمن بغير ذلك ؟

باريس ٢٧ شباط ١٩٧٨

الملاحق

الوثيقة - ١ -

مشكلة
الاتصال والانفصال
في لبنان

بيان كاظم الصلح
بعد مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦

رسالة وطنية ووفاء
الى الاستاذ كاظم بك الصلح

ايها الوطني المجاهد

يتنازع هذا الشعب الساكن في لبنان طائفة من الاراء في السياسة والقومية اكثرها متنافر متشاكس . ومن هنا صحّت الى حد كبير ، التهمة التي تقول انه ليس في لبنان رأي عام .

ولكننا ونحن رجال يعرفون ما عليهم من واجبات الرجولة والوطنية ، لا يسعنا ان نقف مكتوفي الايدي امام هذه الحالة المؤسفة الخطرة . فاوجبنا على انفسنا ان نسعى في تكوين هذا الرأي العام الذي فيه قوة البلد وحياته .

ان هذا الرأي لا يمكن ان ينشا الا اذا كان له هدف واحد يتجمع حوله . فما هدفنا الذي نريد ان نقصده ونحمل الناس على التوجه اليه بنفس القوة والاقدام؟

في صميم هذه الحيرة وهذا التردد اللذين اصابانا نحن ايضا ـ تلفتنا نلتمس الرأي الافضل والمسلك الاصوب ، وبكلمة اخرى قمنا نضع الخطة ونرسم السبيل العملي لبلوغ هدفنا العالي . فلم نجد شيئا افضل مما قلت ايها الوطني ولا مسلكا اصوب مما سلكت .

لقد قلت منذ سنوات ما كان يظنه الناس ، بعضهم خروجا وجرأة ، والفريق الاكبر منهم ، حلما لذيذا يمرّ دون اثر او تحقيق .

ولكن لم ينقض على ذلك امد ما حتى اصبح المفكرون متفقين على انه العلاج الوحيد للحالة السياسية ، والحل لقضية متشابكة صعبة : قضية الفكرة الوطنية في لبنان ، وموقع هذا البلد من سائر البلاد العربية .

ان الماضي والحاضر يقدمان بين ايدينا الادلة التي لا ترد على ان قولك كان صائبا ، لكانك كنت ترسم خطوط الخطر وخطوط الخلاص رسما كرسم المهندسين . فلا عجب اذا عدنا مرغمين ، بل مطمئنين ، الى رأيك الذي قلت به ، اذ هو وحده الرأي الصواب الذي يجب ان نعتنقه كمبدأ او كخطة في توجيه ميولنا وافكارنا جميعا . وبالنتيجة في انشاء ذلك الرأي العام المطلوب ـ في المسالة اللبنانية ، في لبنان نفسه ، وفي سائر الاقطار العربية .

ان بيانك الذي نشرته ذات يوم في صحافة بيروت لم يعد بيانك وحدك ، بل اصبح بيان الشباب . اصبح دستورا لهم ، ويريدون بعد هذا ان يصبح دستورا للشعب .

لذلك رأينا ـ في سبيل تكوين ذلك الرأي العام الصالح المنشود ـ ان نتولى طبع ذلك البيان وتوزيعه ونشره على الناس اجمعين تمكينا لهم من الاطلاع عليه حتى يتخذوه برنامجا ومنهاجا فيتم بذلك غرضنا من نشره ، عسى ان يكون عملنا تتمة صالحة لما بدأت به .

بيروت في ٥ نيسان سنة ١٩٣٧

لفيف من اخوانك

ملاحظة :

في اوائل شهر آذار سنة ١٩٣٦ عقد في بيروت مؤتمر سياسي قرر مطالبة الحكومة الافرنسية بتحقيق الوحدة السورية وجملة مطالب اخرى . وكان الاستاذ كاظم الصلح بين المدعوين الذين حضروه . ولكنه اعتذر عن الموافقة على مقررات المؤتمر ، ونشر في اليوم التالي بيانا في الصحف البيروتية عرض فيه اسباب اعتذاره عن التوقيع ، وبسط آراءه في مقررات المؤتمر وفي السياسة الوطنية عموما .

وقد نشرت الصحف ذلك البيان على الشكل الذي يراه القارىء في الصحف التالية منقولا عنها بنصه :

نشرت الصحافة البيروتية منذ يومين نص العريضة التي تقدم بها « مؤتمر الساحل » الذي عقد في منزل السري الجليل سليم علي سلام ، الى حضرة ممثل فرنسا ، ونشرت الى جانب النص اسماء الذين حضروا الاجتماع ، فذهب الظن ان كل هؤلاء قد وقعوا على العريضة . مع ان الواقع هو غير ذلك . اذ انني اعتذرت عن الموافقة ، لاسباب منها شكلي ومنها اساسي .

اما الاسباب الشكلية فهي :

اولا – انني اعترضت على التسرع في ابرام قرار ما ، وطلبت ان تعقد جلسة اخرى للتبسط في البحث وفسح المجال امام الآراء ، التي لم تتمكن – مع قصر الوقت – من الانتشار على الحاضرين . وقلت للرئاسة المحترمة ان اصحاب هذه الآراء ، لم يستنسبوا ان يزاحموا غيرهم ويسابقوه على الكلام والمناقشة ، لانهم كانوا يحترمون المتكلمين عموما فلا يرغبون ان يسلبوا منهم وقت كلامهم ، فلما ضاق الوقت واحسست ان الاجتماع يكاد ينتهي ، قمت لاعرض الرأي بوجوب عقد جلسة اخرى ليستطيع الجميع فيها الاعراب عن رأيهم ، فقالت الرئاسة ان المناقشة قد انتهت واقفل البحث وصير الى التصويت على العريضة كما هي .

وامام هذا الاقتضاب الذي لم اقتنع بمبرراته ، قلت للرئاسة وللحاضرين ان الزمن ليس غاليا بالمقدار الذي يظنون ، فاذا عقدنا جلسة اخرى في الليل نفسه او في الصباح – وقد كان هذا كل ما نطلب – اتفقنا مع المنطق الذي يقول ان التاني خير من التعجل . فها هنا حظوظ امة تحت البحث . فليس كثيرا علينا ان نمد في عمر « الكلام » عنها ليلة او ليلتين !

ثانيا – انني اتفاقا مع خطتي المسلكية الناشئة عن عقيدتي الوطنية لم اوافق على ان يخاطب « فخامة المفوض ممثل فرنسا » كصاحب صلاحية في عملية قومية صرفة كهذه العملية . وقد كاشفت بذلك سماحة السيد عبد الحميد كرامي وصديقي الاستاذ علي ناصر الدين يفهم خطتي المسلكية تمام الفهم لانه يعتنقها ايضا ، فقلت لهما ان طلب التوحيد وازالة الانفصال يجب ان يصاغ بحيث لا يفهم منه الاقرار والاعتراف بمشروعية العمل الفرنسي الراهن في التجزئة . شاننا في هذا شاننا معه في الانتداب وفي كل اجراء لم نقره .

هذا ، الى ان طلب التوحيد يجب ان يجري فيه التخاطب والمفاوضة ، بين طالبيه وبين الفريق الآخر من اصحاب البلد الحقيقيين ، دون الاجنبي . اعني فريق اللبنانيين الذين اعربوا في يوم ما عن طلبهم الانفصال (او الاستقلال) باعتبار ان البحث في عملية فصل البلد اللبناني عن سوريا او عملية ضم الاراضي المتخلفة عن ولايتي بيروت ودمشق الى الجبل هي قضية قومية . واقول قومية اذ نحن نعتبر اولئك اللبنانيين جانبا نناجيه ونفاوضه رأسا وانا في هذا ايجابي كل الايجابية . اما اذا كنا في مناجاتهم ومفاوضتهم والاتفاق معهم والاختلاف معهم نفعل ذلك بواسطة « ممثل

فرنسا » فانني اعتبر القضية سياسية محضة ، فاكف عن المناجاة والمفاوضة والاتفاق والاختلاف والتحكيم ، وبكلمة اخرى اعود في الامر الى سلبيتي . الى ان اجد فرصة اخرى مناسبة ، تعود بها القضية فتلبس اللباس القومي بمعزل عن أي تدخل اجنبي ، فاستانف العمل .

وهذا الاعتبار كله قد خلت منه « العريضة » مع الاسف . وقد كنت آمل وارجح لو ان « المؤتمر » رضي بعقد جلسة اخرى ، ان اتقدم بصيغة شكلية قد ترضي جميع المنازع وتفي باكثر الغرض الذي رمى اليه المجتمعون . ولكن حظي في هذا لم يتم فكان اسفي عظيما .

* * *

اما الاسباب الاساسية ، التي حالت دون توقيعي وتوقيع بعض رفاقي على ما قرره المؤتمر فكثيرة ، ساحاول اجمالها هنا فاقول :

ان الفكرة الحقيقية في انشاء لبنان على شكله الحالي لم تكن بعيدة عن التصميمات الاستعمارية الفرنسوية . ولا اعني بذلك ان الكيان اللبناني قد خلق لخدمة فرنسا . بل اعني ان اتجاه اللبنانيين يوم خلق هذا الكيان لم يكن متنافرا مع اغراض السياسة الفرنسوية ومطامعها ، فاتفقت الرغبتان :

اولا – رغبة فرنسا الاستعمارية : (١) – بفصل المنطقة الساحلية عن حكم الدولة العربية الفيصلية (٢) – بانشاء حكومة طائفية ، وقد انكشف منها ذلك بعدئذ بانشائها حكومة « علوية » وحكومة « درزية » وحكومة « سنية » او اسلامية في دمشق .

وثانيا – رغبة اللبنانيين ، او بكلمة اخرى : غالبية المسيحيين ، بانشاء وطن لا يكونون فيه اقلية يسيطر عليها العنصر الاسلامي الذي كان يرمى بالتعصب ، فوجدوا لبنان الحالي .

وقد يكون هنالك منازع اخرى عند فريق من اللبنانيين كحب الاستقلال للاستقلال وكالمحافظة على الاستقلال في لبنان باعتباره ارثا تاريخيا . ولكن هؤلاء لم يكونوا عديدين يوم انشىء لبنان الحالي .

وقد ظلت الحال على هذا المنوال سنوات طويلة بعد الاحتلال ، فجعلت الاوضاع تستقر شيئا فشيئا على ذلك الشكل المؤسف ، حتى شملت كل مظاهر الحياة . فالسياسة والتجارة والاقتصاديات منفصلة متعصبة ، بل اللغة والقاموس اصابهما شيء من الرشاش فاصبحت كلمة « الوحدة » او « السورية » مرادفة « للاسلامية » واصبحت « اللبنانية » تفسر « بالمسيحية » . فكان كل مسلم موصوفا بانه من طلاب الوحدة السورية ولو لم يكن من طلابها . وكان كل مسيحي لبنانيا ولو لم يكن من

لبنان ، وكل لبناني مسيحيا بالبداهة ما لم يقم الدليل على انه مسلم ... ! واني لاذكر من ذلك ان اديبا ارسل الي منذ سنوات قصيدة لينشرها في جريدة « النداء » وقد عنونها بكلمة « الشاعر في وحدته » .فاستحسنت ان يبدل العنوان حتى لا يذهب في ذهن القارىء الى معنى آخر لم يرم اليه الشاعر ، فجعلت كلمة « العزلة » بدل « الوحدة » ، ولم اكن بتدقيقي هذا مبالغا ، بل كنت خاضعا للمعنى اللغوي الذي كان مطابقا لمفهوم العامة يومئذ !

ولكن الايام ما لبثت ان كشفت الستر عن اعين الناس جميعا . ففهم اللبنانيون — او بتعبير آخر — فهم المسيحيون ان السبب الذي جعلهم يتمسكون بلبنان السياسي، لم يبق جديرا بالاعتبار . فان الوطنية السورية في الداخل قد استطاعت ان تظهر بالنبل الذي يرفعها الى مستوى الايحاء . اذ اتضح بعد طويل التجريب انها قد تنزهت عن صفة الطغيان والاعتداء ، والتعصب المذهبي . بالرغم من ان بعض الاغيار كانوا يعرقلون تلك الوطنية ويسمون نزاهتها ويغرونها بالتعصب وكراهية الطوائف للطوائف . لذلك اعجب اللبنانيون بها بعد حذر ، ثم والوها وخدموها خدمة صادقة .

وصادف ذلك اخفاق امل اللبنانيين بفرنسا التي عرفوها في الكتب ، وتفتحت عيونهم فشاهدوا عوامل اقتصادية كثيرة الخطورة تجعل حظوظهم اليومية ومصائرهم المستقبلية مرتبطة ايما ارتباط بحظوظ ابناء سوريا الحالية ، فلانت الاعصاب وتنزهت النفوس والعقول من السخائم والسخائف . لذلك رأينا جموعا وطوائف من اللبنانيين الصميميين لا يكرهون ان يتحدثوا بامكان الوحدة التامة او الجزئية بين سوريا ولبنان على شكل مـا .

ورأينا من جهة اخرى جموعا من طلاب الوحدة الصميمين في لبنان وسوريا الحاليين يتساهلون في طلبهم التوحيدي ، تيسيرا للتفاهم والتساوي بين الرأيين اللذين كانا متنافرين جد التنافر . وفعلت الوطنية السليمة التي لا تمت الى بلد ولا عنصر فعلها في الصفوف فكان التقارب العاطفي ثم المصلحي الذي تزعمه وكرسه سيد بكركي والكتلة الوطنية في سوريا وتجند لخدمته فريق من المشتغلين بالسياسة القومية .

* * *

ان هذه المرحلة من تاريخ القضية يجب ان توصف باسهاب . اذ هي في الحقيقة من اعجب ما رأى تاريخ الشرق . ان بكركي التي كانت اكبر حجة لوجود فرنسا في لبنان وسوريا اصبحت ذات يوم فاذا بها موطـن المعارضة لذلك الوجود بشكله الحالي ، على اعتبار انه معطل للحيويات القومية والسياسية والاقتصادية . فجاءت الوطنية السورية بدورها تعجب بوطنية اللبناني الكبير وتواليه وتخدمه . وهكذا قام التعاون العاطفي والمادي بين الجانبين . وكان يتزايد مع الزمان بنسبة عظمى على نظام طبيعي ، كما تتزايد سرعة الكرة الثلجية المتدحرجة من اعلى الجبل .

واذا كان من ثمرة هذا التعاون ان قام المصلون في دمشق ، في الجامع الذي هتف المسلمون فيه بحياة مائة خليفة من خلفاء الاسلام ، يكبرون الله ثم يشكرون البطريرك — واذا كان من ثمرته ان سار مشيعو شهدائها يجهرون بالطعن على « شيخ » معروف ويقولون ان البطريرك هو الحبيب الى الله — فان هذا البطريرك من ناحيته قد بكى لبكائهم ولم ينسهم في زمن الشدة ، بل لبس السواد حدادا على كوارثهم وترك الارجوان التقليدي الذي ارتداه من قبله مائة حبر من احبار الكنيسة في بكركي .

ولست أشك بان كل رجل منا يعرف كثيرا من انواع التعاون في ما خلا هـذا الميدان العاطفي . فان النصرة المادية التي تقدم بها البطريرك واعوانه القائلون بقوله ، الى القضية السورية ، سواء بمعارضتهم الايجابية للسياسة الفرنسية الحالية ، ام بمعارضتهم السلبية ، قد ادت اجل خدمة لتلك القضية وللقضايا الاستقلالية عمومـا .

وحسبك من هذا كله انه قد خذل الدعوى القائلة بان فرنسا هي في هذه الديار لحماية النصرانية . فكان عمله هذا من حيث الضخامة التاريخية لا يقل ضخامة عن الدعاء له في صميم الجامع الاموي الكبير .

واذا كنت هنا آتي بالوثبة البطريركية كمثال على التطور الذي اصاب الجمود الذي كان مسيطرا على العصبية اللبنانية ، فان بوسعي ان آتي بمئات من الادلة الاخرى ، ولكني اجتزىء من هذا كله بالمثال الاول ، آخذا بان بكركي وسيدها هما نهاية النهايات في تلك العصبية .

ومع ذلك فاني لا اجري ولا اريد ان اجري وراء الخيال كثيرا . فلقد سمعت في مؤتمر امس لبنانيا يقول ان ثمانين بالمائة من سكان لبنان اصبحوا يطالبون بالوحدة السورية المطلقة . انني اعترف بان التطور الفكري من هذه الناحية عظيم ولكنني أثق بأنه لم يبلغ هذه النسبة ، اما اذا قيل لي ان تسعين او تسعة وتسعين بالمائة من اللبنانيين قد اصبحوا ينشدون الحرية السياسية الكاملة والسيادة القومية التامة فانا اصدق بل اتطوع لاعطاء البراهين على ذلك .

اظن ان هنا نقطة صالحة للالتقاء . لقد قال الاستاذ الشيخ احمد عارف الزين في المؤتمر « ان الوحدويين كانوا يكرهون لبنان حينما كان يطالب بالانتداب ويخاصم الحركة الاستقلالية ولكنهم الآن يحبونه لانه اصبح يسابق سورية الى طلب الاستقلال . اما الاتصال والانفصال فقضية ثانوية بالنسبة الى ذلك » .

اجل ان الوطنية الصحيحة ليس لها لون . فليس اسهل اذن من ذوبان الوطنية المتغلغلة في سوريا الداخلية بالوطنية المنتعشة في لبنان ، كما تتلاشى قطرتان من الماء الزلال احداهما في الاخرى .

ولكني مع اعترافي بهذه الحقيقة الملموسة اعود فاقول ان الوطنية في لبنان ما زال يعتورها الابهام والحذر وينقصها « الاخراج » المحكم .

ارجع هنا الى ما قلته في اعلى هذا المقال : ان كلمة « الوحدة » لم تعد تعني « الاسلامية » وسيطرتها « المتعصبة » كما كانت في مطلع عهد الاحتلال . ولكن الحق انه قد بقي شيء من هذا المعنى في اذهان كثير من اللبنانيين المسيحيين . فلا بد لك من جهد حتى يتضح لمخاطبك من هؤلاء انك لا تقصد بالوحدة معنى « الاسلامية » المتسيطرة ، بل تقصد جسما صحيحا غير مقطع الاوصال .

* * *

هنا يبدو النقص الذي سيطر على « مؤتمر الساحل » امس . فان غالبية المؤتمرين لم تنظر بعين الاعتبار الى تلك التطورات الحاصلة في الجو اللبناني . فلقد صيغت العريضة وعولج البحث فيها وفي الجلسة – على حد قول احد الحاضرين – كما لو كنا في مطلع عهد الاحتلال . فكانت كلمة « الغصب » و« الاغتصاب » عن الاراضي التي ضمت الى الجبل مادة العريضة . وهذا خطأ سياسي جسيم في وقت نسعى فيه جميعا الى استعمال ادق الصيغ والالفاظ واحكمها ، مما يحبب ولا ينفر . ودليلي على ان المؤتمر بوجه عام لم يراع التطورات المذكورة ، انه قال فيما قال عن « تعليل وجوده » انه ينبثق عن مؤتمرات ساحلية سابقة . والحال ان المؤتمرات السابقة كانت تخضع لمبررات واحوال طائفية لم يبق لها اليوم كبير موجب . ولقد ادلى احدهم بهذا القول في المؤتمر فاخذه الحاضرون اخذ المقتنع وخطب به سماحة الاستاذ كرامي . ولكن ذلك لم يمنع من ان المناقشة والعريضة ظلتا كما كانتا . فكان هذا سببا من اسباب امتناعي عن التوقيع على « قرار المؤتمر » .

ان هذا في مجمله يعيد الى كلمة « الوحدة » معنى « الاسلامية » وحدها . فلا اجد عجيبا ان يجفل اولئك اللبنانيون او المسيحيون في الساحل ، الذين يتطورون نحو الوحدة او نحو الوطنية الخالصة فيوقفون تطورهم حذرين .

بل لا اجد عجيبا ان يرى سيد بكركي نفسه محرجا بين البقية الباقية من قومه الذين يحاولون ايقافه عند حد في سياسته الوطنية المتوثبة ، فيقولون له : أرأيت ؟! أو يرى نفسه موضع الشماتة من « الجماعة » الذين يتنافى مع وجودهم في هذه البلاد ان يروا طوائفها تتفاهم وتتعاون وتتحد في الشعور والفكر والعمل ، فيضطر – لا سمح الله – الى ترك الميدان الوطني فتخسر القضية الوطنية وقضية الوحدة نفسها التي يحبها المؤتمرون ويعملون لها ، اكبر عضد في هذا الزمان الدقيق .

* * *

في الحق ان قضية الوحدة والانفصال اصبح ضروريا لها ان تشرح على بساط من الصراحة ورحابة الصدر . لان العوامل التي تتنابها في هذه الايام ذات اثر حاسم في مستقبلها . ولعل حظي يسعدني بأن اوفق الى بسط الرأي الذي اعتنقه وتبيان صوابه ، ويفعل غيري مثلما افعل . فيخرج من هنا وهناك جملة من الآراء يستعين بها المخلصون على « اخراج » حل لمشكلة الانفصال والاتصال .

ان الامر ليهون علي كثيرا حينما انظر الى القضية نظرة قومية لا نظرة سياسية . فانني اذ اقول انني احب الوحدة واريدها لا ارمي بذلك الى شكل من الاشكال الحكومية الادارية . بل ارمي الى بناء وطن كبير يستطيع ان يحوي عناصر الحياة . سكانه يحبونه واعداؤه يرهبونه . وليس هذا ميسورا في الكيان اللبناني ولا في الوحدة السورية ، بل هو قائم في مجال آخر اكثر اتساعا وشمولا . وجوده لا يتعارض مع هذه الاستقلالات المحلية لضخامة شانه وضآلة شانها . ذلك هو قوميتي العربية التي بها ادين واعتز ، وفيها اطلب لنفسي الفناء .

انني لم اعد اجد فائدة كبيرة في الجدل السياسي الذي يدور منذ عشرين سنة حول مشروعية « الاستقلال » في لبنان وحول الحاق اراضي الولايتين به او وجوب فصلها او الحاقها بسورية الداخلية . لا سيما ان الجدل في هذا كله – ولو كان بنية حسنة – يعود بنا في الخلاف الى النقطة التي خلقت الخلاف . وهي البحث في هل هذه الاراضي الملحقة « مغصوبة » أم غير مغصوبة . فاللبنانيون وبعض سكان الاراضي يقولون انها لبنانية صرفة ، والمعتنقون لفكرة الوحدة السورية يقولون انها سورية وان لبنان قد اغتصبها . اتصور هنا رجلين متنازعين على مال ما ، يريان ان طول النزاع يؤدي بهما كليهما الى اضاعة المال ، فيعمدان الى التفاهم ويقبلان مبدأ المصالحة ولكنهما يعودان اثناء المفاوضة الى الجدل البدائي الاساسي الذي بعث خلافهما وهو هل المال ملك لهذا او لذاك ؟ ! !

ان النتيجة الوحيدة لهذه الحالة هي استفزاز الاعصاب واثارة البغضاء وبقاء الجدل حيث هو وبقاء التهمة على الملكية والغصب حيث هو وبقاء التهمة على الملكية والغصب حيث هي . اما المال فلن يكون من نصيب احد من الرجلين ، فان رجلا ثالثا – كلنا نعرفه – يقع على الغنيمة الباردة ضاحكا في سره وفي جهره !

ها انا اذهب مع القائلين بوجوب فصل الاقضية والاراضي الملحقة بلبنان وضمها الى سوريا فاتصور ان قرارا قد صدر من الجانب الفرنسي بذلك . ستجد عندئذ كثيرين من سكان هذه الاراضي قد رفع عقيرته بالشكوى المريرة . ستجد اللبنانيين الاصليين الذين لم يقتنعوا بعد بالنظرية التوحيدية ينتفضون ويعود بهم الحذر الى عهد الشكوك . مع انهم كانوا قد تطوروا ولانوا واستساغوا الى حد كبير نظرية الوحدة باعتبار انها ضرورة وطنية خالصة تؤمن للبلاد مصالحها الاقتصادية على الاقل .

وهنا انا اتصور مرة اخرى لبنان الاصلي الذي ما زال منفصلا عن سوريا يترامى

ثانية في احضان فرنسا فيجعل مصيره مرتبطا بوجودها في ارضه . واتصور بيروت المدينة التابعة للحكومة السورية المستقلة يضطر افرادهـا او جنودها اذا شاؤوا الذهاب الى عاصمة دولتهم (دمشق) ان ياخذوا الجوازات من الحكومة اللبنانية اذ انهم سيمرون خلال نصف مرحلة السفر في ارضها الاجنبية ! ! !

ليس هذا ما نريده وليس هذا الذي يريده الوحدويون الانفصاليون في عهدهم الحاضر . ولكني على ثقة بان هذا هو الذي سيحصل اذا عولجت القضية السياسية بين لبنان واراضيه وبين سوريا على الشكل الذي عولجت به في مؤتمر الساحل امس وفي امثاله من التجمعات .

انني اسرع فاطمئن الاخوان الذين قد يشككهم بحثي الطويل هذا في وحدويتي فاقول لهم ان الوحدة التي تمتد اليها مطامحي وآمالي وخيالاتي قد لا تصل الى مثلها مطامحهم وآمالهم ! فانا اريد واحب ان تكون كل ارض يسكنها عربي ، وطني وتربتي . واذا جاز لي ان اسرق تعبيرا جغرافيا فانما اسرق من فخري البارودي تعبيره فاقول ان وطني يمتد من بغدان الى تطوان ! ولكني تعلمت بعد طويل التحليل والتجريب النزيهين الحكيمين ان الوطن شيء و« المنطقة » شيء آخر .

لذلك اقول واؤكد اننا في سبيل بناء وطننا الكبير يجب ان نقدم اعظم القرابين . فاذا كنا في بيروت او الساحل او الاقضية الاربعة ابناء منطقة نعتبرها مظلومة ، فاننا مستعدون لان نقدم مصلحة الوطن على كل مصلحة للمنطقة .

وحينما نقدم مثل هذا البرهان الجلي لاخواننا اللبنانيين الصميمين على نزاهة مرامينا القومية ، لا يمكن ان ننتظر منهم الا انهم سيدفعون حتى بلبنان الاصلي الى الدائرة المرنة التي يسمونها سوريا .

ان ابناء الساحل طلاب الوحدة سيرون انفسهم آنئذ امام وحدة اكبر واعرق من التي طلبوها . ولكن يجب ان يدركوا قبل كل شيء ان هذه الوحدة لا تتم بقرار من المفوض الفرنسي ولا بالتظاهرات . ولو تمت بأحد هذه الاشكال فهي لن تكون وحدة صحيحة بل تكون فتحا او « غصبا » كذلك الغصب نفسه الذي يعترض عليه ابناء منطقة الساحل بالنسبة الى لبنان !

نحن لا نريد ان نبني وطنا نصف سكانه اعداء له . وبكلمة اخرى نحن لا نريد ان يرغم ارغاما فريق كبير من سكان الساحل على الانضمام الى سوريا وطن الوحدة . فمن الخرق ان تجدد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير فجعلت من نصف سكانه اعداء له . بل نريد ـ اذا كان لا بد من انضمام لبنان وملحقاته الى الوطن السوري ـ ان يتم ذلك بالاتفاق والتراضي والاقتناع والايمان بأن هذا كان لخير الجميع لا لخير فريق واحـد .

لقد سألني سماحة السيد عبد الحميد كرامي : الى متى تريد ان ننتظر تمام

التطور نحو الوحدة ؟ فقلت له انكم هنا في المؤتمر سمعتم لبنانيا يقول ان التطور بهذا المعنى قد حصل حتى اليوم بنسبة ثمانين بالمئة فصدقتموه . فلماذا لا تفسحون المجال زمنا آخر ليستكمل هذا التطور نموه وقوته ويبلغ حد التمام ؟ قلت هـذا بالرغم من اني لست من الذين صدقوا تلك النسبة المئوية . فقال سماحته : اننا نحن في منطقة طرابلس لم نعد نستطيع ولا يخلصنا منه الا ان نلحق بدمشق . فقلت انني لست من هذا الرأي ، ولا يجوز ان نراعي مصلحة منطقة حينما نستهدف بناء وطن . وليس الصبر باغلى تضحية نقدمها . ولسنا اكثر وطنية ولا اكثر قوة من هتلر والالمان الذين صبروا خمس عشرة سنة حتى استردوا السار ومنطقة الرين ، ولا اكثر منهم وطنية ولا قوة وهم سينتظرون اعواما اخرى حتى يستعيدوا الرواق البولوني وميمل ودانزيغ وشلزويك وهولشتين والنمسا الجرمانية !

* * *

أعود فاقول ان التقسيم الحاصل في ديار الشام كلها تقسيم سياسي . فـلا يضيرنا نحن القوميين العرب أن نترفع عن الفناء الكامل بهذه التقسيمات ، الا بمقدار ما تسيء الى القومية العربية ، تلك القومية التي ستكون الضابط لوطنيات المستقبل والصفة التي ستتميز بها جميعا . واني لأرى في لبنان اليوم اتجاها قويا الى اعتناق الفكرة العربية . على اعتبار انها المخرج الذي سيوفق بين الشخصية اللبنانية الحرة وبين الشخصيات القطرية الاخرى في سائر بلاد العرب . وبعبارة اخرى ان القومية العربية ستعلو فوق الفكرات المحلية السياسية فتنزهها عن العصبيات الطائفية ، فتكون كالقاسم المشترك تجمعها في الصعيد الواحد الاكبر ولو كانت في جزئياتها متفرقة.

ولست أرى ـ اذا نظرت كعربي من هذا الطراز ـ لست ارى من الكوارث الكبرى ان يظل لبنان على شكله الحالي الى الاجل الذي يريد (على فرض انه متحرر من السيطرة الاجنبية) ، شريطة ان يعتنق منذ اليوم الفكرة والقومية العربيتين . فإن انفصاله عن سوريا الكبرى العربية هو عندي كانفصال سوريا العربية عن العراق العربي . أي انني لا اجد في هذا الانفصال بأسا ما دامت تلك القومية تترعرع وتصان في كل قطر ، الى ان تثبت لهذه الاقطار مصلحتها في الاتحاد فتتحد ، وان تزيد في الاتحاد بنسبة ما تجد لها من مصلحة . وفي هذه الحالة نرى اننا لم نكن مخطئين اذ تساهلنا في قبول التقسيم السياسي لقاء شمول الفكرة العربية وتغذيتها وصيانتها ، ولم نكن مخطئين اذ بثثنا في الارض العربية جمعاء ـ بما فيها لبنان ـ مادة تعاوننا في يوم من الايام المقبلة على حركة التوحيد الكبرى .

* * *

انني لا اغفل وانا اخاطب طلاب الوحدة السورية ان في الامر تضحية معجلـة لخيالهم العزيز يدفعونها « نقدا » لا وعدا . ولكني اسائلهم وهم الذين ما زالوا

يحفظون التعبير السياسي القائل من « طوروس الى العريش » هل ينطبق على هـذه الوحدة المنطلقة ان تلحق بقايا الولايتين بحكومة سوريا ، وان يبقى لبنان – لبنان المستاء النافر – خارجا عن هذه الدائرة فيضطر الى الارتماء ثانية في احضـان الاجنبي ! أتصور هذه الكارثة ، فارى لبنان ، الذي هو جزء عزيز من وطني الكبير ، قد اصبح ولاية فرنسية او « جبل طارق » فرنسويا او « مالطة » فرنسوية فتبني فيه تلك الدولة القلاع وتنشىء المرافىء الحربية وتقيم المطارات ليكون لها موطىء قدم في هذا الشرق وملجأ لاسطولها في شرق البحر المتوسط ، لان لبنان لن يكون صالحا آنئذ لغير هذا الضرب من الاستثمار . ثم اتصور انه من هذه القطعة الارضية سيخرج سعادة الاجانب ومعهم المال والفتنة الى سوريا الداخلية وسائر بلاد العرب فيثيرون هذه القبيلة وتلك على الحكومات السورية والعربية المستقلة ليمد اليها الاجنبي يد الاستثمار – اتصور كل هذا فافهم الى أي مقدار يجب ان ألح على طلاب الوطن الكامل الممتد من طوروس الى العريش بأن يضحوا ويصبروا . ثم افهم الى أي مقدار يجب ان يقتنع اللبنانيون عموما بصواب الفكرة الاستقلالية والتوحيدية في سوريا الكبرى .

لقد قام العراق بثورة طويلة عريضة على الانكليز لانهم ارادوا ان ينتزعوا من ارضه الف متر لتكون مطارا لهم . وذلك خوفا من ان تكون هذه الالف متر ، محطة للدسائس والمكائد على كيانهم . فأي قول يقوله طلاب الوحدة ، بالرغم من لبنان – اذا كان يقوم في صميم وطنهم «مطار» مساحته ملايين من الامتار هو لبنان المنفصل ؟

وبعد فانني الاحظ بعين الغبطة ان الوطنية المنتعشة في لبنان قد ازالت كثيرا من المشاق . هذه الوطنية التي تطالب بان تكون لها الكلمة العليا في تصريف شؤون البلاد والتحرر من سيطرة الاجنبي بشكل من الاشكال .

ان تلك الوطنية ستكون العامل الاول في تقريب لبنان كله من الاتحاد مع سوريا وهو راض ومبتهج. فان من أول شروط الوطنية ان يتولى المرء مقدرات نفسه.فاذا علمت ان مقدرات اللبنانيين هي اليوم في دوائر المصالح المشتركة في المفوضية الفرنسية ، وان اللبنانيين لا بد ان يستلموها يوما كما سيستلمها السوريون،علمت انهم وقفوا امام الامر الواقع.اذ ان الوحدة موجودة فعلا.فالمصالح المشتركة ما هي الا الجمارك والبرق والبريد والجيش والاثار والمشاريع الكبرى وسد عجز الموازنات الحكومية والتمثيل الخارجي لكلا القطرين الخ . فاذا زالت يد الفرنسي عن هذه الدوائر بتأثير الوطنية السورية والوطنية اللبنانية ، تلاقت الوطنيتان حتما بعدئذ وقامتا لتدبير ادارة مشتركـة يتولاها السوريون واللبنانيون بطبيعة الحال . وها هنا الوحدة المقتنعة الراضيـة المستقرة لا الوحدة « المغتصبة » المقهورة .

واني لاغتبط واسر ان اعلن ان المراجع اللبنانية الشعبية الكبرى قد وقفت امام هذه الحقيقة وجها لوجه . فلم تجد أي موجب للحذر . بل عمدت الى تشجيع

المطالبة بالسيادة القومية الكاملة وهي تعلم ان هذه السيادة تؤدي حتما الى الوحدة النوعية على الشكل الذي قدمت .

هذه هي الوحدة التي تفضل الف مرة على وحدة تقوم بين الولايتين ، وبين الدخل السوري مع بقاء لبنان الاصلي خارجا عنها .

* * *

قلت في بعض كلامي السابق :

– ان التطور الوطني الحاصل في لبنان مدهش

– وان التساهل المعقول عند كثير من المطالبين بالوحدة حري بالتقدير والاعجاب ايضـا .

– وان الفكرة العربية تجتاح القسم الاعظم من البيئات اللبنانية والسورية فعلى ضوء هـذه الحقائق الثـلاث اتمنى ان يقوم فريق مـن كرام الناس المفكرين فيجتمعوا او يتباحثوا او يتناجوا او يتشاوروا فيجدوا صيغة فكرية وبرنامجـا سياسيا قوميا يخرجون به الوطنية اللبنانية الانفصالية والوطنية « الوحدوية » الاتصالية من عالم الابهام والتنافر فيوفقون بينهما لخيرهما معا . وعندي من الادلة ما يبعث الامل ، بل الثقة ، في ان اجتماع هؤلاء المجتمعين سيكون مثمرا . ولا اذيع سرا اذا قلت ان الكتلة الوطنية وسائر محافل الوطنية السورية تعطف عليه وان غبطة البطريرك عريضة واللبنانيين المختصين يشجعونه ويغذونها بالقوة والبركة .

واني لا اجد مانعا – والنية عند الجميع حسنة – ان يكون الداعون الى مؤتمر امس هم انفسهم الداعين الى هذا الاجتماع الذي عرضت له ، او الحاضرين فيه على الاقل ، لاعتقادي ان مؤتمر الامس كان مقتضبا لم يتيسر فيه لمثل هذه الآراء ان تبسط وتذاع وتناقش .

هذا عرض لا بأس به لما كنت اريد ان اقوله في المؤتمر لو وافق الحاضرون على عقد جلسة اخرى . وهو كما يرى القارىء الكريم متناف مـع الروح الذي ساد الاجتماع واستولى على العريضة . لذلك رأيت ان اعتذر عـن توقيعها فاعتذرت وانا آسف .

* * *

ولا بد لي وانا اختم مقالي من ان اتوجه بملاحظة ورجاء الى الصحافة الكريمة والرأي العام : هما انني في حضوري المؤتمر واعتذاري عن التوقيع على قراراته وفي هذا البيان الذي ابسطه ، وفي هذه الدعوة التي ادعوها ، وفي كل ما عملته وساعمله ، لا اصدر الا عن وحي ضميري الوطني فقط . لذلك اراني انظر بأسف الى كل تعليق تطوف به الحزبيات المحلية المعروفة حول كلامي . اذ هو خالص لوجه الوطن وحده .

واني اعلن بهذه المناسبة انني ما زلت ـ كما كنت ـ مستعدا للخدمة الوطنية البريئة في أي ناحية رأيت الخدمة فيها مثمرة واجبة .

كاظم الصلح

الوثيقة ـ ٢ ـ

قصة الميثاق الوطني كما رواها يوسف ابراهيم يزبك ووافق على مضمونها الشيخ بشاره الخوري

نشر المؤرخ الاستاذ يوسف ابراهيم يزبك حول هذا الموضوع ، مقالا اولا ، باللغة الفرنسية في مجلة « ماغازين » اللبنانية ، الصادرة في بيروت ، العدد المؤرخ في ١٤ آب ١٩٥٨ تحدث فيه عن الحوار الذي تمّ بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح في صيف ١٩٤٣ . ثم عاد فنشر المقال ذاته ، مع بعض التوسيع والشرح ، في مجلة « الاسبوع العربي » ، بعد عامين ، في العدد الصادر في ١٢ ايلول ١٩٦٠ ، وقد نقلنا هذا النص عن كتاب الاستاذ ادمون رباط « تكوّن لبنان التاريخي والدستوري والسياسي » .

اللقـاء الاول :

كتب يوسف ابراهيم يزبك يقول : اجتمع بشارة الخوري ورياض الصلح في عاليه ، في صيف ١٩٤٣ ، وكانت الغاية منه بحث « ضرورة ايجاد اتفاق مسيحي ـ اسلامي في لبنان . وطال اللقاء وجرت الاحاديث في جو من الصراحة والوضوح بدون مواربة . وكان من نتيجة هذا اللقاء التوصل الى اتفاق سجله التاريخ بين اهم الصفحات المكتوبة في حياة العرب ، اذ انه كان تعهدا بين مسلم ومسيحي على بناء لبنان حر مستقل ووطن مشترك لكل ابنائه . لقد كان اتفاقا طائفيا في جوهره . وهذا هو الحوار الذي جرى بين الرجلين .

قال الشيخ بشارة الخوري :

ــ انت ، يا رياض ، تناضل منذ ثلاثين سنة في سبيل القضية العربية ولقيام امبراطورية عربية ، ولكنني اعرف انك لم تتنكر يوما لوطنك الصغير ، لبنان . بل آمنت بوجوده وكنت فخورا بالانتماء اليه ، فخورا بالدور الذي لعبه في سبيل العروبة في العهد العثماني ، ولقد عرفناك دائما مدافعا عن ابنائه المؤمنين به ، وعن كرامته وامانيه . ولقد قلت لي ولغيري وصرحت به في الصحف ، ان لبنان قادر على ان يكون وطنا عربيا مستقلا ، له طابعه الخاص ، يعيش المسيحيون ضمنه ، في اطمئنان تام ، احرارا ومصاني الكرامة . اعرف ذلك عنك . واعرف انك ، مع اخوانك المعارضين في لبنان ، قادرون على مساعدتنا في نضالنا وتسجيل صفحة جديدة في حياتنا الوطنية ، تمحو تلك التي اراد الاجنبي ان يفرضها علينا . فما رأيك في اتفاق بيننا على خطوط رئيسية ، واضحة ، وقابلة لارضاء الجميع ومؤهلة لأن تطبق في لبنان كله ، بكل طوائفه ، وان تكون في الوقت نفسه منسجمة مع النهضة العربية التي نتمنى لها كل الخير ؟

يقول يوسف يزبك : لم يكن بامكان رياض الصلح الا ان يوافق على هذه الفكرة ففعل ذلك ولكن بصيغة ملطفة تعكس المواقف الاسلامية .

قال رياض الصلح :

« ــ ان ماضي منذ ثلاثين سنة ، يحمل الدليل على ان ما قمت به من اجل القضية العربية ، انما قمت به ايضا من اجل لبنان . وانت تعرف ، يا شيخ بشارة ، ان بعض رفاقي انتقدوا مواقفي وقالوا ان سياسة رياض الصلح هي سياسة لبنانية واقليمية . ولقد اجبتهم : ان من يناضل من اجل الحرية في لبنان يناضل بالتالي من اجل حرية العرب ، بصرف النظر عن اقطارهم ، كذلك من يناضل من اجل حرية العرب انما يناضل من اجل لبنان. ولقد كنت، يا اخي الشيخ بشارة، اول من صفق لخطابي الذي اعلنت فيه انني افضل ان اكون مستقلا استقلالا حقيقيا ، في حدود كفرذبيان (قرية في كسروان) على ان اعيش في امبراطورية عربيــة تقيدها سلاسل الانتداب والاستعمار . هذه النظرة لم تتغير . وانا سعيد حقـا ان اسمع زعيما مسيحيا ، له مسؤولياته ومكانته ، كالشيخ بشارة الخوري ، يوافقني على ان لبنان بامكانه ان يكون وطنا عربيا له طابعه الخاص ووضعه الخاص . هذه يدي امدها اليك فاعطني يدك لكي نتفق . »

وطرح الشيخ بشارة الخوري ، عندئذ ، السؤال التالي :

« ــ هل تعتقد ، يا رياض ، ان اتفاقنا يمكن ان يحظى بتأييد اخواننا المسلمين وانهم سيقبلون لبنان كوطن نهائي لهم لا كمرحلة انتقالية او بعبارة اخرى : انهم لن يتوجهوا بانظارهم من جديد نحو دمشق كمحط لآمالهم ولاحلامهم ؟ »

وقاطعه رياض الصلح قائلا :

« ــ اذا كان اتفاقنا صريحا وشريفا ، بدون غبن لأحد وحافظا لكرامة المسلمين والمسيحيين معا ، مراعيا شعور الفريقين ، متضمنا توزيع الحقوق لمصلحة الجميع ، على قدم المساواة ، اي اذا كان النظام المفروض بنا ان نقيمه ، هو نظام عادل ومرن بالنسبة للمسلمين ، فانا لا اكتفي ، فيما يتعلق بي ، بان اضمن موافقة اخواني مسلمي لبنان فحسب ، بل اتعهد باقناع الحكام العرب وخصوصا السوريين ، بان من واجبهم الاعتراف باستقلال لبنان ، والمحافظة على حدوده الحالية ، نهائيا وابديا. وعندئذ يمكننا ان نطوي صفحة الماضي الاليم ونلغي معزوفة « الام الحنون » ونغمة « الالتحاق بدمشق » وندشن مرحلة جديدة من الوطنية ، تلك التي اشرت اليها في بداية الحديث ، وهي التي نطمح اليها . »

ويمضي يوسف ابراهيم يزبك فيقول :

« ــ تلك كانت الاحاديث التي تبادلها الرجلان في هذا اللقاء الذي لم يبق سريا . فكل رفـاق رياض الصلح اطلعوا على ما جرى فيـه ، ومن بينهم مناضلون عرب مشهورون ، كشكري القوتلي ، ولطفي الحفـار ، وجميل مردم بك ، وسعد الله الجابري ، وعمر بيهم ، وعبد الحميد كرامي ، كذلك رفاق رياض الصلح من الجيل الطالع وفي مقدمتهم كاتب هذه السطور . »

اللقـاء الثاني :

تلا اللقاء الاول الذي تمّ في عاليه ، لقاء آخر يرويه يوسف ابراهيم يزبك على النحو التالي :

ــ ان المبادىء الاساسية التي سيرتكز عليها الميثاق الوطني الذي كانت الغاية منه تدعيم استقلال لبنان ، قد وضعت خلال الاجتماع الثاني الذي تمّ بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، في منزل الشيخ بشارة ، في عاليه ، بعد ان انتهت الانتخابات النيابية بفوز الرجلين .

هذه المبادىء هي التالية :

١ ــ ان لبنان جمهورية مستقلة ، ذات استقلال تام . وهو سيد نفسه . لا تقيده اي معاهدة او اتفاق مع اي من الدول .

٢ ــ ان لبنان ذو وجه عربي ، ولغته هي العربية ، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي ، له طابعه الخاص . وهو ، على عروبته ، لا يجوز له ان يقطع الصلات الثقافية التي اقامها مع الغرب والتي كانت سببا في تقدمه .

٣ ـ ان دور لبنان هو في تعاونه مع الدول العربية ، ودخوله في الاسرة العربية بعد ان تعترف الدول العربية باستقلاله وبكيانه وبحدوده الراهنة . وعليه ان يحافظ على توازن ، في علاقاته مع جميع الدول العربية ، بدون تفضيل ولا تفريق .

٤ ـ يراعى في توزيع الوظائف الحكومية ، العدل ، بين الطوائف . اما بالنسبة للوظائف الفنية فتؤخذ الكفاءة بعين الاعتبار .

يقول يوسف ا. يزبك : لاقى هذا الاتفاق الصريح والواضح تاييد كل الذين كانوا يناضلون سياسيا مع الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ، فوافقوا على شروطه . فكانت طرابلس بلسان نائبها عبد الحميد كرامي اول مدينة لبنانية تحولت عن المعارضة واعلنت ولاءها اللبناني وتبعتها بيروت وصيدا وصور . وهكذا ، اتفق على ان يتخلى المسيحيون عن فكرة الحماية الغربية والاستنجاد بالحماية الفرنسية كلما حصلت هزة . وعلى ان يتخلى المسلمون عن فكرة الانضمام الى سوريا والالتحاق بدولة عربية كبرى .

موافقة الشيخ بشارة الخوري على ما ورد في مقالي يوسف ا. يزبك :

قبل ان ينشر يوسف ابراهيم يزبك هذا المقال ، عام ١٩٦٠ ، حرص على ان يطلع الشيخ بشارة الخوري عليه ، وكان معتزلا السياسة في دارته بالكسليك . وقد كتب اثر اجتماعه به واطلاعه على المقال يقول :

قلت للرئيس السابق :

ـ انت ، يا سيدي الرئيس ، صاحب الحق في قول الكلمة الفصل بهذا الامر : فهل تتكرم بأن تقول لنا ماذا عنيت بالميثاق الوطني ؟

واجاب الشيخ بشارة الخوري قائلا :

ـ ان ما ذكرت عن احاديثي مع رياض الصلح عن الميثاق الوطني هو مطابق للحقيقة . ولكنني اود ان اضيف ان احاديثنا حول استقلال لبنان لم نبدأها عام ١٩٤٣ بل اننا كنا قد تبادلنا هذه الآراء اكثر من مرة قبل الحرب . وكان رفيقنا المرحوم ميشال زكور مشتركا فيه(١) . وكان رياض الصلح قد بدأ منذ الثلاثينات

(١) تتضارب الروايات حول اجتماع بشارة الخوري ورياض الصلح . فهنالك من رفاق الرجلين ، اكثر من واحد ، اكد انهما لم يجتمعا قبل صيف ١٩٤٣ . وثمة من يقول انهما لم يكونا متقاربين سياسيا . والارجح ان الرجلين التقيا قبل ١٩٤٣ ولكنهما لم يتفقا على هذه الصيغة الا في هذه الاجتماعات التي تمت في صيف ١٩٤٣ . اما تقارب آراء رياض الصلح وميشال زكور ، منذ الثلاثينات ، فأمر ثابت .

يبدي تفهما للواقع اللبناني كما كنا قد بدأنا نشعر بضرورة اقامة افضل العلاقات الاخوية مع الدول العربية . ولذلك لم نكف عن الحديث عن الواجب الملحّ الذي يفرض وضع حد للانقسامات وعن ضرورة اعادة الحياة الدستورية . وانت تذكر ، كيف ان الذين كانوا يشاركوننا آراءنا ، بين السياسيين اللبنانيين والسوريين والعرب ، كانوا قلّة . وتذكر كيف ان بعض السياسيين المسيحيين ، شنوا حملة عنيفة ضدي واتهموني بانني خنت ديني . كذلك رياض لم ينج من انتقادات مرّة وجهتها اليه بعض الاوساط الاسلامية ، وانني اشكر الله ان الايام اثبتت صحة ما توصل اليه بشارة الخوري ورياض الصلح عندما وضعا الميثاق الوطني ، وان نتيجة عملهما كان تدعيم الكيان اللبناني الحر المستقل السعيد .

ومضى الشيخ بشارة الخوري يقول :

« اما الاهداف التي رمينا اليها عندما وضعنا الميثاق فكانت التالية :

ـ استقلال تام وناجز ، عن الدول العربية ، كل الدول العربية

ـ استقلال تام وناجز ، عن الدول الشرقية ، كل الدول الشرقية

ـ لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا مركز ممتاز لمصلحة ايّ من الدول

ـ التعاون الى اقصى حدود مع الدول العربية الشقيقة

ـ الصداقة مع كل الدول الاجنبية التي تعترف باستقلالنا الكامل وتحترمه .

« ولقد اعلنت ان الميثاق الوطني لم يكن مجرد تسوية بين طائفتين ، بل صهر عقيدتين ، واحدة كانت تدعو الى اذابة لبنان في دولة اخرى ، واخرى كانت تدعو الى ابقائه تحت حماية اجنبية . جاء الميثاق الوطني ليزيل ، بالتفاهم والوئام ، هاتين الحركتين المتضاربتين ، وليحل محلهما ايمانا وطنيا لبنانيا واحدا . وقد تجلى هذا الايمان في التعايش السلمي لكل الطوائف التي يضمها لبنان ، وكان منطلقا لبناء الدولة ولتكوين الميثاق . »

ويختم يوسف ابراهيم يزبك مقاله بقوله :

ـ تابع الشيخ بشارة حديثه قائلا : لنفترض ان الميثاق كان تسوية بين طائفتين او بين وسطين او بين عائلتين روحيتين لبنانيتين ، فكيف يمكننا ان نتجاوزه قبل ان نجد صيغة تعايش وتفاهم ووئام افضل ؟ هذا هو جوهر الميثاق : صحيح انه لم يدوّن ولكنني حددته في اكثر من مناسبة : في خطاب قسم اليمين الدستورية ، في بيان حكومة رياض الصلح الاولى ، وفي خطب القيتها في مناسبات عديدة . »

وتناول الشيخ بشارة كتابا يضم مجموعة خطبه وقرأ المقاطع التالية :

« .. هذا الميثاق هو عهد بين جميع اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم :

استقلال صحيح وسيادة قومية ، ومحافظة على دستور البلاد لا انتقاص فيها ولا هوادة ، ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الاقطار العربية ولبنان ، لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة وبروح العدل والانصاف » (خطاب ذكرى المولد النبوي في ٧ آذار ١٩٤٤) .

« ... لم يعد في لبنان لا سلبيون ولا ايجابيون ، لا مسلمون ولا نصارى بل اصبح اللبنانيون شخصا واحدا لبنانيا قوميا استقلاليا عربيا » (خطاب طرابلس ، ٥ تشرين الاول ١٩٤٥) .

« ... كان المسلمون في عهد الانتداب جد" حذرين ، فلما تحققوا ان الرسالة استقلالية بحتة آمنوا بالاستقلال وبلبنان وصاروا من اول عماله . ولما بزغ العهد الجديد خاف بعض النصارى ان يكون العهد مجحفا بهم وخافوا ان يزول الانتداب فيكونوا عرضة لأمرة ما من الداخل . ومن مصلحة الداخل ان يبقى لبنان مستقلا ولذلك قلنا لاخواننا نحن معكم ونماشي العروبة على ان تظل حقوقنا وحرياتنا محترمة تماما فقالوا نحن الى ما تريدون سباقون ، وما ذلك الا لانهم احرار ويحبون الحرية . هذا هو العهد بيننا لا ننكث ولا ينكثون . » (خطاب بشري ، ٧ تشرين الاول ١٩٤٥)

« ... لم نقصد استبدال انتداب بانتداب ، كما اننا لم نترك احضان الغرب لنرتمي باحضان الشرق . واذا آمنا برسالة لبنان في البلاد العربية ، وانضممنا عن طيبة خاطر الى جامعة الدول العربية ووقعنا ميثاقها في القاهرة فقد فعلنا ذلك راضين مختارين . واشتراكنا في هذه الجامعة انما هو اشتراك دولة مستقلة بحدودها الحاضرة المعترف بها من المتعاقدين معنا تعاقد الند للند . » (رسالة الى المغتربين ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٥)

الوثيقة - ٣ -

البيان الوزاري
لحكومة رياض الصلح الاولى
(٧ تشرين الاول ١٩٤٣)

حضرات النواب المحترمين

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدلت فاصبحت تقتضي الاضطلاع بالتبعات والمهمات الرسمية ، اقبلت على خوض المعترك الانتخابي ، وحمل رسالة الشعب الى هذه الندوة الكريمة ، مع حضرات الاعضاء الزملاء المحترمين ، ثم لبيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية ، اذ دعاني لتولي اعباء الحكم ، تحدوني اليه كما حدتني في كل ما عملت حتى اليوم ، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي اعتنقتها .

عهد الاستقلال

ان العهد الذي دخله لبنان اليوم ، عهد دقيق خطير ، لم يستقبل مثله من قبل ، عهد تطلع اليه احراره زمانا طويلا ، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية ، توفرت له العوامل والامكانيات التي تجعله استقلالا صحيحا اذا شاء بنوه ان يخلصوا الخدمة ، واذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم ، وباتحاد وفهم فانه فضلا عن حقنا الطبيعي الاصيل ، في الاستقلال والعيش الحر ، تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا ، وميثاق الاطلنطيك ، وعهدة الامم المتحدة ، وقد شفعت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات

لاول مرة منذ خمس وعشرين سنة ، فنمت بذلك الاسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح امرا ممكنا . فالحكومة التي أتشرف برئاستها قد أثبتت مع مجلسكم الكريم عن ارادة الشعب ، وهي لن تعرف لها غيره مرجعا ، كما انها لن تستوحي سياستها غير مصلحته الوطنية العليا ، فهي منه وله وحده اولا واخيرا . وهي من اجل ان يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين ، وحقيقة واقعية ملموسة ، قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير .

ايها السادة ،

قبلت مهمة الحكم على انها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن تلائم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد . وانا على ثقة انكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها انا وزملائي ونحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب اوضاع تاصلت مع الزمن ، وتركت حتى في النفوس اثارها العميقة . اننا نريد هذا الاستقلال استقلالا صحيحا ، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة ، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها . هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها ، وهذه هي الغاية التي قبلت من اجلها هذه المهمة واضطلعت باعبائها الجسيمة .

تنظيم الاستقلال

وعلينا قبل كل شيء ان ننظم هذا الاستقلال تنظيما محكما بحيث يصبح امرا واقعيا ، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة . ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم ينبض له قلوب بنيه جميعا ، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن ، وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قويا . فرائدنا الاول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون اذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم . ونحن نعلم ان في طليعة ما يحببه الى النفوس ان تتوفر فيه معاني العزة والاباء القومي ، فسنعمد الى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية . فسنبادر نحن ، وانتم ، متعاونين الى اصلاح الدستور اللبناني ، بحيث يصبح ملائما كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح . فان حضراتكم تعلمون ان في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال ، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه . وستعمد الحكومة حالا فتطلب الى مجلسكم الكريم ان يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال .

وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلقة باللغة العربية ، فقد جعلت لغة لبنان الرسمية ،وجعلت اللغة الفرنسية ايضا لغة رسمية في المواضع التي يحددها القانون ، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم . وسنسلك منذ الآن تلك الخطة المفترض تحديدها بذلك القانون بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية ، وذلك الى ان يتم

تعديل المادة الدستورية المشار اليها بما يتفق مع شروط الاستقلال والسيادة الوطنية وبما جرت عليه الامم المستقلة في دساتيرها . وهنالك عدا الدستور ، اتفاقات وانظمة متعددة من شانها ان تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية . فستعمد الحكومة الى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة .

ويقتضي تنظيم الاستقلال ان تعمد الحكومة الى تسلم جميع صلاحيتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة . وهي ، على ذلك ، ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على ادارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة .

ان الاستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين ايدينا ، وان كل فرد من افراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها ، كل بحسب ما بيده . وان الحكومة تتوجه من اليوم الى كل من يتولى مهمة رسمية من اكبرها الى اصغرها ان يتصرف على انه فرد من شعب مستقل ، وان يتحرر من كل قيد . ومرجع كل لبناني انما هو حكومته او ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الاعلى . وليس لاحد من موظفي الدولة حق الاجتهاد في هذا الامر .

والحكومة عازمة على ان تحاسب حسابا عسيرا كل من يفرط أي تفريط ، فيه مساس بمعنى الاستقلال .

تنظيم الحكم الوطني

وفيما تنظم الحكومة الاستقلال وتستكمل اسبابه بحيث يكون صحيحا ، ستعمد الى تنظيم الحكم الوطني ليصبح حكما صالحا تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالي الدستوري ، حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية ، الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما اساليب الماضي الشيء الكثير . فالاستقلال يجب ان لا يكون مجرد انانية قومية وارضاء لعزة النفس الوطنية فحسب ، بل يجب ان يكون نعمة تشمل حياة الشعب . ومن اجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الاستقلال هذا الفهم ان يشعر كل لبناني بمزايا العهد الاستقلالي الدستوري وتريد ان يظهر اثره في كل ناحية . هذه هي الروح التي ستنفخ في كل مكان ، وعلى اساسها ستعمد الى ادخال الاصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة .

انها لن تتعرف الى السياسة الضيقة التي ألهت اللبنانيين بامور محلية محدودة واورثت الاختلافات والاحقاد بينهم بل هي ستبعد بهم عنها كل الابتعاد لتخرج الى آفاق اوسع تليق بالذكاء اللبناني وبالنشاط اللبناني المشهورين . وان الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد ان تكون للبنان سياسة عليا يرتفع اليها ، ويساهم فيها كل لبناني فكرا وعملا ، على ان تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدمه . وهي ستعمل بجد واخلاص على جمع الصفوف وازالة الاحقاد ، لا سيما التي اضرمت في هذه المرحلة الانتخابية ، حتى تنصرف القوى والجهود الى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة .

معالجة الطائفية والاقليمية

ومن اسس الاصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها ، فان هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة اخرى فضلا عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني . وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت في معظم الاحيان اداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهانا يستفيد منه الاغيار ونحن واثقون انه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمانينة على الغـاء النظام الطائفي المضعف للوطـن .

ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان . وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله . ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي ، وسنعمل جميعـا بالتعاون ، تمهيدا واعدادا ، حتى لا تبقى نفس الا وتطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الاصلاح القومي الخطير .

وما يقال في القاعدة الطائفية ، يقال مثله في القاعدة الاقليمية التي اذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد اوطانا متعددة .

تعطيل قانون الانتخاب

وترى الحكومة ان في قانون الانتخاب الحالي عيوبا لم تخف آثارها على احد وكانت سبب شكاوى عديدة عادلة ، فهي لذلك ستقدم قريبا من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الانتخاب تعديلا يضمن ان ياتي التمثيل الشعبي اصح واكثر انطباقا على رغبة اللبنانيين . وهي تعتقد ان في اصلاح هذا القانون سبيلا لكفالة حقوق جميع ابناء الوطن دون تمييز بينهم .

الاحصاء العام

ومن الامور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة ، اجراء احصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع الى الكفاءة ، النزاهة والتجرد . وسنبادر الى هذا العمل قريبا ايضا .

التعاون مع الدول العربية المجاورة

ان لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم الى التعاون الدولي تعاونا يزداد وثوقا يوما فيوما . والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها . ولبنان من احوج الدول الى هذا النوع من التعاون ، وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه .

وستقبل الحكومة على اقامة هذه العلاقات على اسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة ، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب .

ان اخواننا في الاقطار العربية لا يريدون للبنان الا مـا يريده ابنـاؤه الاباة الوطنيون ، نحن لا نريده للاستعمار اليهم ممرا ، فنحن وهم اذن نريده وطنا عزيزا ، مستقلا ، سيدا حرا .

اعتراف مصر بالاستقلال

ويسرني ان احمل اليكم رسميا نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة ، وانتم ونحن جميعا والشعب اللبناني كله ، يدرك مغزى هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ولم تقدم عليه الا اليوم . فقد وثقت من ان استقلاله كائن هذه المرة استقلالا صحيحا ، كما وثقنا نحن ، فجاءت تعترف به بعد ان جئنا نوطده ونصونه . ونحن نقدر الربح العظيم الذي ربحه لبنـان بهذا الاعتراف . فاذا نحن وجهنا من على هذا المنبر الشكر الى الشقيقة مصر حكومـة وشعبا ، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم ، كما اتوجه بالشكر الخاص الى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا ، رئيس الحكومة المصرية ، فاننا نذكر في الوقت نفسه ان علينا لمصر الوفاء بهذا الفضل . وهو مبادلتها اخاء باخاء وودا بود ، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين .

فائـدة التعـاون

وانا واثق ان الحكومات العربية ستحذو حذو مصر قريبا ، فتكون النتيجة البديهية لذلك ان يشبع لبنان من الاطمئنان الى استقلاله واحترام حدوده . فيقبل مختارا على التعاون الذي تدعوه اليه شقيقاته العربية على قدم المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقدين التامة ، ويلبي كل دعوة الى التعاون بينها وبينه ويشاركها في جهودها واعيا تمام الوعي ان تعزيزها يعود عليه بالخير .

علاقاتنـا مـع الحلفاء

اما مع فرنسا التي تربطنا واياها روابط الصداقة ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فتلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب فستتابع حكومتنا احسن الصلات المبنية على الود والاحترام وهي تقدر المجهودات العظيمة التي تبذلها الامم الديموقراطية الصديقة لاعلاء كلمة الحق والوصول الى عالم افضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس كما انها تحيي هذه الامم وتعد بان تظل هذه البلاد مساهمة لها في ذلك المجهود العظيم بقدر ما تسمح به طاقاتنا وامكانياتنا .

وتحيي بهذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوعين الذين يجودون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي

هي قضيتهم ايضا ، الى جانب اخوانهم جنود الحلفاء . ونتمنى لهذه الامم نصرا قريبا حاسما يريح العالم من عودة مثل هذه العاصفة الهوجاء التي اسالت غالي الدماء وكادت تجتاح أسس المدنية والعمران .

وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي

يهمني ان اشير هنا الى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد ان اصبحت كل علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة . ومما سنخصه بالعناية امر التمثيل الخارجي فسنبادر الى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد .

الاصلاح الاداري

ان الحكومة تريد ان يشعر بنعمة الاستقلال وفضائله كل فرد من اللبنانيين في كل مرافق الحياة فيلمس ميزاته في حسن الادارة واستقامة العمل وشيوع المساواة وازدهار الاقتصاد الوطني ، ومن اجل ذلك ستعمد في الادارة الى ادخال اصلاحات جمة اولها توسيع صلاحيات الحكام الاداريين محافظين وقائمقاميين بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعا قليل الكلفة .

الموظفون

وتريد الحكومة من موظفيها كافة ان يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة فاننا سنتقاضاهم – بالحزم الكامل – النزاهة والنشاط وصدق الخدمة وانتظام العمل واحسان معاملة الجمهور ونحن لقاء ذلك لن نالو جهدا في تحسين حالة الموظفين . ونحن نعرف ما يعانون من هذه الازمة الشديدة ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتقاعدين كل العطف ، عطفا نعرف انهم يرجون ان يتحول تحسينا ماديا ، عسى ان تمكنا الظروف من هذا التحويل . وقد قررنا ان نمونهم من القمح المخصص للتموين العائلي على ان يحسم الثمن تقسيطا من مرتباتهم . وسنعمل على اصلاح الملاك بما يؤمن العدل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءة حقوقها .

القضاء

ومن اهم ما تعتزم الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيما نهائيا يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان . واذا كان العدل هو اساس الملك فهو كذلك دعامة اساسية من دعائم الاستقلال الصحيح .

فالحكومة ترى لزاما عليها ان يؤمن التنظيم المقبل استقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدسة بروح العدل والتجرد والنزاهة والطمانينة التامة . وستعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين فترفع مستواهم الى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي الذي هو اساس الطمانينة والاستقلال الادبي وسنؤمن توزيع العدالة في شتى انحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات

وحاجات الاهلين ومنها تامين سرعة الفصل في قضاياهم . وسنضمن لقضاة الملحقات ملاكا يرفع مستواهم ويحول دون هجرة العناصر الصالحة منهم نحو العاصمة ومحاكمها .

هذه هي المبادىء الاساسية التي سيبنى عليها التنظيم القضائي الجديد . وستتخذ هذه المبادىء شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية .

التموين

اما فيما يتعلق بالتموين فان الوزارة قد اطمانت الى تامين المقادير اللازمة من الحبوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل . وقد بوشر تموين المؤسسات العامة والمعاهد العلمية والمستشفيات بالحبوب الصالحة للطحن لمدة ثلاثة اشهر او ستة او تسعة ، وسيمونّ الافراد عن ثلاثة اشهر دفعة واحدة . وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والارز المخصصة حاليا ، وستعنى بتامين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة المواد الاولية « من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة لدى وزارة التموين » .

التبادل التجاري

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والامم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة وسائر الاقطار العربية وقد تحققت اخيرا حرية الاستيراد والاصدار بين لبنان وسوريا ، وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج عاملة على زيادة الاتصال بالاسواق العالمية .

مكافحة الغلاء

ومن الامور التي ستبادر الحكومة الى معالجتها بشدة وحزم الغلاء . انها ستدرس الاسباب فتعرف الحقيقي من المصطنع فتعالج الاول بالوسائل الممكنة وتحارب الثاني بالضرب على ايدي المستغلين وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار ، ونحن في هذا الموضوع نفضل ان نفعل اكثر مما نقول . وسنعمل بالاشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الاسعار نظرا لتماسك العلاقة الاقتصادية بين البلدين .

السياحة والاصطياف

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والاصطياف والاشتاء وستقدم الى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها وتقوم بالدعاية الواسعة في مختلف الاقطار ولا سيما العربية لتعزيز هذا المورد .

تشجيع الصناعة

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كل الصناعات الغريبة التي يمكن الاستغناء عنها . كما تعمل على تامين المواد الاولية اللازمة لها .

تحسين المواصلات

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام ، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية ولا سيما السيارات ولوازمها آملة ان تلقى من قبل الحلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشان كما انها ستعمل على اصلاح شبكات الطرق وزيادتها في جميع المناطق ولا سيما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم .

اصلاح النظام المالي

وترى الحكومة القائمة ان النظام المالي يحتاج الى اصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة . وهي ستدرس انواع الضرائب الموجودة وطرق الاصلاح التي تلائمنا ، لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على اساسها آملة ان تحقق ذلك قريبا .

الزراعة

وقد اثبتت هذه الحرب ان الزراعة في طليعة العناصر التي ترتكز عليها حياة الامة لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المؤدية الى تنمية الانتاج الزراعي ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وامدادها بالالات الزراعية وتعزيز وسائل الري وستبذل كل جهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية كالاسمدة الكيماوية والادوية لمكافحة الاوبئة والامراض وتحسين البذار .

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن بتعزيز التحريج العام وستواصل تشجيع الانعاش الزراعي بتعميم القروض الزراعية خصوصا على صغار المزارعين وتشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد . كما تقوم بتعميم الارشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة .

الصحة والاسعاف العام

وفي ناحية الصحة والاسعاف العام ستوفر التدابير الواقية من الاوبئة والامراض حفظا لصحة الاهلين ومن يقطن البلاد من اجانب وجيوش حليفة وستبذل جهدا خاصا لمحاربة ازمة الادوية وتموين البلاد بالادوية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة وستخابر الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج اليه منها .

تنظيم العمل

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال رغبة منها في ان تكفل للعامل خبزه مع كفالتها لحريته . وان تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة ، على ان يفهم العمال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة . وستسهر على القوانين الموضوعة لحماية العامل وتضع منها ما ينقص . وهي منذ الآن ستسعى لايجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء الحرب وانتشار البطالة .

المشروع الانشائي العام

ستضع مشروعا انشائيا عاما واسع النطاق ينطوي على عدة مشاريع مختلفة كالري وشق الطرق وتجديد المدن وانعاش القرى ، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات وستتقدم قريبا جدا الى مجلسكم بهذا المشروع وتخصص له موازنة مستقلة على ان يكون قانونا تتقيد به الحكومات المتعاقبة وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة .

كفالة العدل الاجتماعي

ولا بد ان تلتفت الى نتائج الغلاء وآثاره ولا سيما بين الطبقات الفقيرة . وستبادر الى معالجة الفاقة والبؤس الناشىء عنهما بما امكن من وسائل الاسعاف وهي لذلك ستمد المؤسسات الخيرية والانسانية باوفر ما يمكن من المعونة .

وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والاهتمام المشاريع العالية الموضوعة في هذه الحرب لتحسين حال المجتمع ولاقامة العدل الاجتماعي فتاخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد وما فيه كفالة القضاء على البؤس بالوانه .

مجهود المرأة

ولا يمكن ذكر العمل الخيري والانساني دون الاشارة الى مجهود المرأة وامكانياتها في هذا السبيل . ان حكومتنا تنظر بكثير من العطف الى النشاط الانساني والوطني الذي تبذله نساؤنا واذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الاقدام التي اوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق ، فانها تعد وعدا ثابتا بانها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها سيدات لخدمة الوطن والانسانية .

الصحافة

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها ، كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره وهي تريد لهذه الاداة المدنية الفكرية الخطيرة ان ترتقي الى الذروة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة . وستدرس الحكومة اسس التنظيم الذي من شانه ان يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع اصحاب العلاقة وهي تعلم ان من بعض اسسها

ايجاد نقابة للعاملين فيها ، وامدادها بالمساعدات الادبية والمادية المشروعة ؛ فيجب ان تكون لصحافة لبنان وصحافييه المنزلة اللائقة بهم . وترجو الحكومة ان تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحالية حلا مريحا فيتمتع الصحافيون بقدر اوفر من الحرية والورق .

التربية الوطنية

وتتجه انظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال الحالي في شتى مبادىء التربية الوطنية .

فستسعى الحكومة بان تربي النشء تربية وطنية صحيحة وبان يوجه منذ الآن توجيها صريحا نحو الحرية والعزة والاستقلال . وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية – لغة الوطن اللبناني – في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم ، وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما الى هاتين المادتين يجب ان ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج ابناؤنا وهم اعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم ، فنحن نريد ان نخرج نشئا واحدا موحد الهدف والشعور والوطنية .

وستجعل التعليم الابتدائي اجباريا وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضي على الامية قضاء تاما .

وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة .

وترى الحكومة ان توجد للشباب اللبناني آفاقا جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخمت في السنين الاخيرة وذلك بتعزيز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطا بالارض ومعتنيا باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة . وليكن لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة ويحوله عن تيار الوظائف ويضمن له عملا مفيدا ويسد فراغا كبيرا في حياتنا الاقتصادية .

الشباب والرياضة

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي اوساط الشباب . وستخص الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة ، فتعمل على تقويته روحا وجسدا حتى تكفل للوطن اجيالا قوية معنويا وماديا . والحكومة تنتهز هذه الفرصة للتوجه في هذا العهد الى الشباب وهي تعلم حماسته وحبه لوطنه معلنة اعتمادها على نشاطه واخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتمادا كبيرا .

المهاجرون

وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المعمور ، وراء الحياة والمجد ، فنحن لا ننسى ان اولئك المهاجرين الكرام قد تلفتوا الى كل نهضة وطنية

قامت هنا وامدوها بما ملكوا ، بل لا استطيع ان انسى تاييدهم لنا ايام كنا ندعوهم الى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه . ذلك فضلا عن الذكر الرفيع الذي اقاموه لبلادهم حيث حلوا واقاموا . وستسعى الحكومة الى توثيق الاتصال بيننا وبينهم حتى في زمن الحرب فاذا ما وضعت اوزارها قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية .

المعتقلون

واما اهتمام حكومتنا بامر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كل اهتمام . ومن اعرف مني بما يقاسيه المعتقلون ، من بؤس والم وما يكابدونه من عناء وسقم ، وانا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطرا وفي المنافي شطرا . وقد وفقنا الله الى نجاح المسعى وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى . ونحن لن تغمض لنا عيون حتى يعود آخر معتقل الى وطنه واهله . وعلى اني آمل ان لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا الى ديارهم وذويهم .

ايها الزملاء الكرام

لقد جاهدت هذه البلاد طويلا ، وصبرت على الآلام صبرا جميلا وقدمت من التضحيات قدرا جزيلا لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على قننها البيضاء وسهولها ظلا ظليلا .

وها هي امانيها محققة باذن الله وبنعمة الالفة والاتحاد المكين بين ابنائها ، والوعي القومي النامي بين ناشئتها ، بفضل اولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحوا حتى النفوس .

فمن هذا المنبر العالي ابعث الى اولئك جميعا بتحية الولاء ، وابعث بتحية الوفاء الى ذكرى الشهداء معاهدا الله والشعب وممثليه الكرام على ان نعمل بعزم وجهود وقوة على اساس هذا البرنامج الذي قدمته بين ايديكم والذي ارجو ان تمنحونا عليه انا وزملائي الوزراء ثقتكم اخذ الله بيدنا جميعا لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه .

الوثيقة - ٤ -

الوثيقة الدستورية

[نص النداء او البيان الذي اذاعه رئيس الجمهورية اللبنانية ، سليمان فرنجيه ، مساء السبت ١٤ شباط ١٩٧٦ وهو المشهور بـ « الوثيقة الدستورية » :]

ايها اللبنانيون ،

لم تكن صدفة هذه المبادرة ، التي طلعت علينا من دمشق يوم اشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان . فمنذ الزمن القديم ، عين من لبنان على سوريا الشقيقة وعين من سوريا على لبنان الشقيق ، وهي عين ود وصفاء .

من هنا كانت مبادرة الاخ الرئيس حافظ الاسد ، الذي انبرى لرد الاذى عن لبنان ، بدافع من اخوة لا تطلب غير الخير أجرا .

أنه لمن حقكم ، ايها اللبنانيون ، ونحن في نظام ديمقراطي حر ، ان تطلعوا على ما انتهت اليه المحادثات في دمشق .

لم تكن دمشق بحاجة للتعرف الى لبنان ، فلبنان معروف الهوية لديها . ولكننا رأينا ان نعرف العالم ، مرة اخرى ، الى هوية لبنان من دمشق ، ليعرف :

ان لبنان بلد عربي ، سيد ، حر ، مستقل .

انه مهد الدعوات ، التي شعت مشرقة في العالم العربي .

انه صاحب صيغة فريدة للتعايش بين الطوائف والاديان .

انه ملتقى حضارات العالم ، ومختبر انساني فذ .

وانه صوت العرب في الدنيا ، على يد ابنائه المقيمين والمغتربين .

ولم يكن ليغيب عن الاشقاء العرب ان من حق لبنان ان يبقى سيدا ، ليبقى ذلك اللسان الامين ، فيبقى وجه الحق مشرقا ، وخير الاشقاء المصون متالقا .

ولا كان الفلسطينيون بحاجة الى التذكير ان مؤتمر القمة العربية في الرباط عهد الى لبنان بالدفاع عن قضيتهم في الامم المتحدة ، ، وان لبنان انجز المهمة بايمان واقتناع ، لما هي القدس مهد المسيح واولى القبلتين وثالث الحرمين ، ولما هي القضية الفلسطينية قضية عدالة وحق .

أوكان الفلسطينيون بحاجة الى التذكير بأن تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على ارض متماسكة ضيقة كارض لبنان ، التي ليست في الاصل ارض الثورة بالذات ، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيدا من امعان النظر والتحسب والاحتراز ، لئلا يصطدم المنطقان ، فيحصل التفجر ، وبأن الوضع اليوم يفرض مزيدا من الالتزام بالاتفاقيات والتقيد بتنفيذها ، لا سيما اتفاقية القـاهرة ؟

فانطلاقا من هذا ،

وتحسسا بمسؤولياتنا عن شعب يظل هو هو ، مهما تعثرت خطاه وتخضب بالدم ثراه ،

ثم في سبيل حياة جديدة فضلى ،

في سبيل عدالة اجتماعية احسن توزعا واكثر شمولا واعمق اثرا في حياة الانسان ،

في سبيل انصاف ومساواة لا يدركان ، من طبعهما ، الا على مراحل وفي آخر الطريق ،

في سبيل قهر المخاوف والتزود بالاطمئنان ،

وفي سبيل توطيد قواعد الاساس لوطن شامخ الرأس ، راسخ الوجود ، واخذا بالرأي ، الذي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات ،

وتكريسا لواقع صار في تقاليدنا الديمقراطية ،

رأينا ان نرسي للبنان المقبل قواعد نؤمن بها ، كنا اعلنا عناوينها الكبرى ، في خطابنا عند ازاحة الستار عن تمثال فخر الدين ، في بعقلين ، بتاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥ ، بعد ان دعونا مجلس الوزراء الى درسها في جلسات مفتوحة ، حدد موعدها آنذاك يوم كانت المطالب لم تتبلور بعد في الخواطر ، وذلك عندما قلنا :

« المطالب القائمة ، من هنا وهناك ، مطالب لبنانية ، محض لبنانية ، لا لون لها ولا هوية . فما هو نابع من صميم الناس ينبع ، هو هو عفويا ، من ضمائر حكامهم. فلا نائل ولا منيل ، ان هي الا عدالة اجتماعية مستحقة_سوية . »

وقلنا : « ان الميثاق الوطني ، وهو صيغة تعايش اخوي كريم بين اللبنانيين ،

فرضته مقتضيات الاستقلال ، فسيبقى صيغة للتعايش الاخوي الكريم ، متجاوبا ابدا مع ارادة اللبنانيين ، ومتطورا مع طموحهم في نطاق الاستقلال . وما الدستور ، في نظرنا ، بالشيء المنزل ، انما الدستور تطوره ظروف الحياة . ولطالما تطـور دستورنا بالممارسة ، وسيظل ، حتى يتم لنا ما ننشد . فضرورة التطوير شيء والتعنت في التغيير شيء آخر . » وقلنا : « نظامنا هو النظام ، الذي ارتضيناه جميعا ، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء . والحرية ان لم تقهر نفسها في لبنان ، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها ، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق . اذ ذاك ، أي منقلب ننقلب ، وماذا يكون المصير ؟ »

وعندما قلنا : « لن يكون امن في لبنان ما لم يأمن اللبناني جانب اخيه اللبناني ، فيؤمنان معا ايمانا سويا بان ارض لبنان لجميع ابنائها ، وخيرات هذه الارض لهم جميعا بالسواء ، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والكد والاجتهاد . عندها يرى الجميع ان التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الامور ، التي تكون بداهة ولا تطلب . »

بهذه الروح كان لقاؤنا في دمشق ، ثم انسجاما مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا ، جرى بحث النقاط التالية :

ـ التأكيد على العرف الدائم ، بتوزيع الرئاسات الثلاث ، فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس المجلس النيابي مسلما شيعيا ، ورئيس الوزراء مسلما سنيا ، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين .

ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ونسبيا ضمن كل طائفة . وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك ، وبما يضمن تمثيلا افضل للمواطنين.

ـ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية ، لتشكيل الوزارة ، ويتم وضع اللائحة باسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية . وبعدها تصدر المراسيم .

ـ اعتماد اكثرية الثلثين بمجلس النواب ، في اقرار القضايا المصيرية ، واكثرية ٥٥٪ لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات ، التي تلي الدورة الاولى .

ـ وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين ، وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

ـ قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية امام رئيس الجمهورية .

ـ اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين ، بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وتحمل توقيعهما ، ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة واقالتها . ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات ، التي يمارسها عرفـا .

ـ وضع نص يضمن الاسراع في اصدار المراسيم والقرارات .

ـ تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا ، للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

ـ تعزيز اللامركزية في العمل الاداري .

ـ ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة ، مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى .

ـ انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء ، من مهامه وضع برامج الخطط الانمائية.

ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

ـ تعزيز التعليم العام ، بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني والزاميته ، وتطوير البرامج التربوية ، بما يرسخ الوحدة الوطنية .

ـ وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش .

ـ تكريس حرية مسؤولة للصحافة ، تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع ، في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

ـ تعديل قانون الجنسية .

هذه القواعد ، التي تطرح اليوم عليكم ، والتي يصير العمل بها تبعا لتنفيذ اتفاقية القاهرة ، ما هي ؟

انها اعلان نهج للعمل الوطني ، جرى تدوينه في وثيقة ، وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب ، وتكون ، الى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب ، ركيزة جديدة ، تضاف الى ركائز الحياة الوطنية في لبنان ، وتستمد قوتها من الولاء للبنان ومن الاخلاص في خدمته .

ايها اللبنانيون ،

ايا كان حكم التاريخ هذا ، فان حكما لا بد من اصداره اليوم ، وهو ان لبنان ، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه ، ابنائه كلهم ، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي ، غـير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب . بل هو يستحق ولاء جميع الذين فتح ابوابه واسعة في وجوههم .

وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته ، ويستحقه بالتالي ، ليظل قادرا على القيام برسالته : رسالته العربية ، ورسالته في تعايش الطوائف والاديان . هذا التعايش ، الذي يسعى العالم وراءه في حوارات تفتح ، شرقا وغربا ، على جميع المستويات ، وهو واقع راهن في لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين .

ان هذا البلد المحب ، يجب الا يرد عليه بغير المحبة .

ايها اللبنانيون ،

ان الدم الغزير الغالي ، الذي نزف من لبنان ، لا يكون هدرا مهدورا ، اذا طلع منه لبنان الجديد ، الذي كتب له ان يولد بالالآم والدموع ، على رجاء السعادة والهنـاء .

ولن تكون ولادة لبنان الجديد امرا عصيـا ، اذا استمر اللبنانيون في فرض القساوة على انفسهم ، واذا ما عرفوا ان يحشدوا طاقاتهم ، وقد قام عليها غير دليل ، في ارساء ركائز لبنان الغد ، لبنان الالفة والكرامة ، المتطور ابدا مع العصر ، والمتجاوب ابدا مع طموح ابنائه .

ايها اللبنانيون ، ثقوا ان ليس من شرف يفوق خدمة لبنان .

ولطالما خدمتموه في ما خدمتموه برأيكم الصريح الشجاع .

وانكم غدا مدعوون لابداء هذا الرأي .

فقولوا : نعم ، لكل ما يحفظ هذا الوطن ويحميه .

وقولوا لا ، لكل ما يمسه ويؤذيه .

ويا ايها اللبنانيون ، كل شيء يزول ، كل واحد منا زائل . اما لبنان ، له المجد ، فباق الى الابد . عاش لبنان!

المراجع

باللغـة العربيـة :

ابو العينين ، حسن سيـد احمد : دراسات في جغرافية لبنـان ـ **دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٦٨ .**

ابو شقرا ، حسين يوسف : الحركات في لبنان على عهد المتصرفية ـ **مطبعة الاتحاد** ـ بيروت ـ ١٩٥٢ .

اشقر ، اسد ، نظرات في تاريخنا واوضاعنا الحضارية ـ **دار الفن ـ بيروت ـ ١٩٦٨ .**

انطونيوس ، جورج : يقظة العرب ـ **دار العلم للملايين ، بيروت ـ ١٩٦٩ .**

اسمر ، ميشال : بعد المحنة وقبلها ـ **الندوة اللبنانية ـ بيروت ـ ١٩٥٩ .**

اسود ، ابراهيم : تنوير الاذهان في تاريخ لبنان ـ **المطبعة العلمية ـ بيروت ـ ١٩٣٠ .**

ابراهيم ، محسن : لماذا منظمة الاشتراكيين في لبنان ـ **دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٠ .**

ايرفـد : لبنان يواجه التنمية ـ **بيروت ـ ١٩٧٣ .**

اسماعيل ، عادل : تاريخ لبنان ـ **مطبعة حرب وبجاني ـ بيروت ـ ١٩٥٨ .**

ـ السياسة الدولية في الشرق العربي ـ **دار النشر العربية ـ بـيروت ١٩٥٩ـ١٩٧٠ .**

بيهم ، محمد جميل : قوافل العروبة ومواكبها ـ **دار الكشاف ـ بيروت ـ ١٩٥٠ .**

ـ لبنان بين شرق وغرب ـ **بيروت ـ ١٩٦٩ .**

ـ عروبة لبنان ـ **دار الريحاني ـ بيروت ـ ١٩٦٩ .**

ـ العهد المخضرم في سوريا ولبنان ـ **دار الطليعة .**

بليبل ، ادمون : تاريخ لبنان العام ـ **مطبعة المرسلين ـ جونيه ـ ١٩٤٦ .**

بولس ، جواد : تاريخ لبنان ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٢ .**

بستاني ، اميل : الميثاق الوطني ولبنان المستقبل ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٥٨ .**

ـ لبنان بين الامس والغد ـ **بيروت ـ ١٩٦١ .**

تقي الدين ، منير : ولادة الاستقلال ـ **دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٥٣ .**
تماري ، سليمان : السلطات الثلاث ـ **دار الفكر العربي ـ ١٩٧٣ .**
تويني ، غسان : الخطر الاحمر والعالم الحر ـ **بيروت ـ ١٩٥٩ .**

الجميل ، موريس : الرهان اللبناني ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٠ .**
الجميل ، بيار : الكتائب ـ **مطبعة جان دارك ـ ١٩٤٨ .**
جحا ، شفيق : دستور لبنان ـ **بيت الحكمة ـ بيروت ـ ١٩٦٨ .**
الجسر ، باسم (بالاشتراك مع داود الصايغ) : لبنان والتحدي الاسرائيلي ـ **دار الفنون ، بيروت ـ ١٩٦٩ .**
ـ نحو لبنان جديد ـ **دار الحياة ـ بيروت ـ ١٩٥٩ .**
ـ لبنان الجديد ـ **دار الحياة ـ بيروت ـ ١٩٦٤ .**
جنبلاط ، كمال : حقيقة الثورة اللبنانية ـ **دار النشر العربي ـ بيروت ـ ١٩٥٩ .**
ـ في مجرى السياسة اللبنانية ـ **دار الطليعة .**

حيدر ، احمد : الدولة اللبنانية ـ **مطبعة النجمة ـ بيروت ـ ١٩٥٣ .**
الحاج ، كمال : الطائفية البنّاءة ـ **مطبعة الرهبانية اللبنانية ـ بيروت ـ ١٩٦١ .**
ـ موجز الفلسفة اللبنانية ـ **مطبعة الكريم ـ بيروت ـ ١٩٧٤ .**
ـ القومية ليست مرحلة ـ **منشورات عويدات ـ بيروت ـ ١٩٥٩ .**
حكيم ، يوسف : سوريا والعهد الفيصلي ـ **المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ ١٩٦٦ .**
حقي ، اسماعيل : لبنان ـ **المطبعة الادبية ـ بيروت ـ ١٩٣٤ .**
حنا ، جورج : اللبنانيون ـ **دار الثقافة ـ بيروت .**
ـ من الاحتلال الى الاستقلال ـ **المطبعة الاهلية ـ بيروت ـ ١٩٤٦ .**
حريق ، ايليا : من يحكم لبنان ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٢ .**
الحسن ، حسن : الدستور في لبنان ـ **مطبعة الحياة ـ بيروت .**
حميدان ، سبع : من مفاهيم الانسان الجديد ـ **مطبعة دار الفن .**
حتي ، فيليب : تاريخ العرب ـ دار الكشاف ـ بيروت ـ ١٩٥٠ .
الحصري، ساطع: ابحاث مختارة في القومية العربية ـ **دار القدس ـ بيروت ـ ١٩٦٣ .**

خليل ، محسن : الدستور اللبناني ـ **مطبعة عيتاني ـ بيروت ـ ١٩٦٥ .**
خاطر ، لحد : عهد المتصرفية في لبنان ـ **المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٦٧ .**
الخطيب ، انور : الاصول البرلمانية في لبنان والبلاد العربية ـ **دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٦١ .**

خازن ، فيليب وفريد : لمحة تاريخية ـ **مطبعة الاخبار ـ مصر ١٩٢٠ .**
ـ كتاب الشهيد ـ **كتيب بدون مراجع .**
خازن ، سمعان : يوسف كرم في المنفى ـ **مطبعة الانشاء ـ طرابلس ١٩٥٠ .**
الخوري ، الشيخ بشارة : حقائق لبنانية (الجزء الاول) ـ **مطبعة باسيل ـ حريصا ـ ١٩٦٠ .**
ـ حقائق لبنانية (الجزء الثاني) ـ **(اوراق لبنانية) ـ بيروت ـ ١٩٦١ .**
ـ مجموعة خطب ـ **المطبعة البولسية ـ حريصا ـ 1951 .**
الخوري ، فؤاد : سوانح الخمسين ـ **بيروت ـ ١٩٦٣ .**
الخوري ، مراد : احزاب لبنان .

رباط ، ادمون : **الوسيط** في القانون الدستوري اللبناني ـ **دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٧٠ .**
ـ الوسيط في القانون الدستوري العام ـ **دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٦٨ .**
الريس ، رياض : ازمة التفاعل العربي ـ **بيروت ـ ١٩٧٥ .**
رياشي ، اسكندر : ايام لبنانية ـ **بيروت ـ ١٩٥٦ .**

زين ، زين : الصراع الدولي في الشرق الاوسط ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧١ .**
ـ نشوء القومية العربية ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٦٠ .**
زيادة ، بيار : التاريخ الدبلوماسي ـ **دار الاهلية ـ بيروت ـ ١٩٦٨ .**
زويا ، حبيب : الحزب القومي الاجتماعي ـ **دار ابن خلدون ـ بيروت ـ ١٩٧٣ .**

سعاده ، جورج : تاريخ الانتخابات في لبنان ـ **بيروت ـ ١٩٦٤ .**
سالم ، عبد العزيز : دراسات في تاريخ مدينة صيدا ـ **دار العهد ـ بيروت ـ ١٩٧٠ .**
سالم ، خليل : ميزان المدفوعات اللبناني ـ **بيروت ـ ١٩٦١ .**
سالم ، يوسف : خمسون سنة مع الناس ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .**
السودا ، يوسف : التعاون العربي وبروتوكول الاسكندرية ـ **بيروت ـ ١٩٤٤ .**
ـ تاريخ لبنان الحضاري ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٢ .**
ـ بين القديم والحديث ـ **بيروت ـ ١٩٢٢ .**
ـ في سبيل الاستقلال ـ **دار الريحاني ـ ١٩٦٧ .**
سيفي ، عبد الفتاح : المجتمع العربي ـ **دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ١٩٦٦ .**
سليم ، محسن : سيادة الدستور ـ **مطبعة سليم ـ بيروت ـ ١٩٦٦ .**
شمعون ، كميل : مذكراتي ـ **بيروت ـ ١٩٧٥ .**

شرابي ، هشام : مقدمة لدراسات المجتمع العربي ـ **الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .**

شيحا ، ميشال : لبنـان ـ **الندوة اللبنانية ـ ١٩٦٢ .**

شدياق ، طنوس : اخبار الاعيان في جبل لبنان ـ **العرفان ـ بيروت ـ ١٩٥٤ .**

شرارة ، عبد اللطيف : في القومية العربية ـ **عويدات ـ ١٩٥٧ .**

شرارة ، وضاح : في اصول لبنان الطائفي ـ **دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .**

الصلح ، سامي : احتكم للتاريخ ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٠ .**

الصلح ، عادل : حزب الاستقلال الجمهوري ـ **دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٠ .**

ـ سطور في رسالة ـ **دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٦٦ .**

صايغ ، ريمون : رئيس الجمهورية اللبنانية ـ **المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .**

صايغ ، انيس : لبنان الطائفي ـ **دار الصراع الفكري ـ بيروت ـ ١٩٥٥ .**

صارجي ، بشارة : تأملات لبنانية ـ **دار المخلص ـ بيروت ـ ١٩٥٩ .**

الصليبي ، كمال : تاريخ لبنان الحديث ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٦٧ .**

ـ الاسلام وتحديات الحياة العصرية ـ **دار الادب ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .**

صعب ، حسن : نظرة جديدة في الاتحاد العربي ـ **مكتبة الفرجاني ـ ليبيا ـ ١٩٧١ .**

طربين ، احمد : لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ـ **مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة ـ ١٩٦٨ .**

الطاهري ، حمدي بدوي : نظام الحكم في لبنان ـ **المطبعة الاهلية ـ القاهرة ـ ١٩٦٩ .**

عفلق ، ميشال : البعث والوحدة ـ **المؤسسة العربية ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .**

ـ دراسات في القومية ـ **كتيب .**

العقاد ، محمود عباس : الاسلام دعوة عالمية ـ **دار الهلال ـ مصر ـ ١٩٧٠ .**

علم الدين ، نجيب : الاسس الصحيحة لصناعة سياحية لبنانية ـ **الندوة اللبنانية ـ بيروت ـ ١٩٦٧ .**

عمون ، فؤاد : سياسة لبنان الخارجية ـ **دار النشر العربية ـ بيروت ـ ١٩٥٩ .**

عياشي ، غالب : اسرار الانتداب الفرنسي في سوريا ـ **مطبعة الاشقر ـ بيروت ـ ١٩٥٤ .**

عويدات ، عبدو : النظم الدستورية ـ **منشورات عويدات ، ١٩٦١ .**

ـ امراض الدولة اللبنانية ـ **عويدات ـ ١٩٦٩ .**

ـ الدستور اللبناني وانظمة الحكم ـ **منشورات عويدات ـ ١٩٧٢ .**

عكاوي ، نصوحي : الشيخ محمد الجسر ـ **بيروت ـ الجامعة اللبنانية ـ ١٩٧٣ .**

عنداري ، يوسف : دليل المدن والقرى اللبنانية ـ **مطبعة قلفاط ـ بيروت ـ ١٩٧٣ .**

غريب ، ميشال : الطائفية والاقطاعية في لبنان ـ **مطبعة سميا ـ بيروت ـ ١٩٦٣ .**

غصن ، فؤاد : مذكراتي خلال قرن ـ **دار الريحاني ـ بيروت .**

غيز ، هنري : بيروت ولبنان ـ **مطبعة دار المكشوف ـ بيروت ـ ١٩٤٩ .**

فهمي ، مصطفى ابو زيد : النظام البرلماني في لبنان ـ **الشرقية للنشر ـ بيروت ـ ١٩٦٩ .**

فرزات ، محمد حرب : الحياة الحزبية في سوريا ـ **دمشق ـ ١٩٥٤ .**

قازان ، فؤاد : لبنـان ـ **دار الفارابي ـ بيروت ـ ١٩٦٧ .**

قبرصي ، عبدالله : نحن ولبنان ـ **مطابع لبنان ـ بيروت ـ ١٩٥٤ .**

كرم ، فؤاد : الحلف الثلاثي ـ **بيروت ـ ١٩٦٩ .**

كشلي ، محمد : حول النزاع الرأسمالي واليسار في لبنان ـ **دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦٧ .**

لوتسكي : تاريخ الاقطار العربية الحديثة ـ **دار الفارابي ـ ١٩٧١ .**

معلوف ، عيسى اسكندر : تاريخ الامير فخر الدين المعني الثاني ـ **المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ ١٩٦٦ .**

معلوف ، جان : الموسوعة الانتخابية في لبنان ـ **المطبعة اللبنانية .**

محمصاني ، صبحي : الدستور والديمقراطية ـ **دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٩٥٢ .**

مجذوب ، محمد : دراسات في السياسة والاحزاب ـ **عويدات ـ ١٩٧٢ .**

مسعود ، جبران : لبنان والنهضة العربية الحديثة ـ **بيت الحكمة ـ بيروت ـ ١٩٦٧ .**

مطر ، فؤاد : رؤساء لبنان ـ **دار النهار ـ ١٩٧٠ .**

مرهج ، بشارة : معركة العروبة والديمقراطية في لبنان ـ **المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٤ .**

منسى ، جبرايل : الاقتصاد اللبناني على مفترق الطرق ـ **منشورات الجمعية الاقتصادية السياسية ـ بيروت ـ ١٩٥٠ .**

موسى ، سليمان : الحركة العربية ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٠ .**

مقدسي ، توفيق : الاحزاب السياسية في لبنان ـ **المطبعة الكاثوليكية ـ ١٩٥٩ .**

مالك ، شارل : لبنان كما هو ـ **مؤسسة بدران ـ بيروت ـ ١٩٧٣ .**

مفيزل ، جوزف : لبنان والقضية العربية ـ **عويدات ـ بيروت ـ ١٩٦٨ .**

نعمان ، عصام : الميثاق والطائفية ـ **كتيب .**

نجم ، انطوان : الوحدة اللبنانية ـ **مطبعة الجهاد ـ بيروت ـ ١٩٦٠** .
ناجي ، امين : فلسفة العقيدة الكتائبية ـ **منشورات فن الطباعة ـ بيروت ـ ١٩٦٠** .
نقاش ، زكي : لبنان بين الحقيقة والظلال ـ **المكتب التجاري للطباعة ـ بيروت ـ ١٩٧٢** .
— اضواء توضيحية على تاريخ الموارنة ـ **دار لبنان ـ ١٩٧٠** .
— دور العروبة في تراثنا اللبناني ـ **بيروت ـ ١٩٧٤** .
ناصر الدين ، علي : وسائل الوحدة الوطنية في لبنان ـ **كتيب** .
— قضية العرب ـ **عويدات ـ بيروت ـ ١٩٦٤** .
نصار ، ناصيف : نحو مجتمع جديد ـ **دار النهار ـ بيروت ـ ١٩٧٠** .
نوار ، عبد العزيز سليمان : الوثائق السياسية من تاريخ لبنان الحديث ـ **دار المهد ـ بيروت ـ ١٩٧٤** .

هوفانسيان ، نقولاي : النضال التحرري الوطني في لبنان (١٩٣٩ـ١٩٥٨) ـ **دار الفارابي ـ بيروت ـ ١٩٧٤** .

الولي ، طـه : تاريخ المساجد في بيروت ـ **دار الكتب ، ١٩٧٣** .
وهبه ، توفيق : دروب السياسة ـ **مطبعة سيفان** .

يكن ، زهدي : دستوريات لبنانية ـ **دار يكن للنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٤** .
يزبك ، يوسف ابراهيم : حكاية اول نوار ـ **دار الفارابي ، بيروت ـ ١٩٦٤** .
يونس ، منوال : حياد لبنان ، أي حياد ؟ ـ **الندوة اللبنانية ـ ١٩٦٣** .
— آراء في اصلاح لبنان ـ **دار الريحاني ـ ١٩٥٨** .

باللغة الفرنسية والانكليزية :

ANTONIOS Georges : *The Arab Awakening* - Khayats - Beyrouth.

ATIYAH Edouard : *The Arabs* - R. Clark Ltd. - Edinburg - 1955.

ATIYA Najla Wahid : *The attitude of the Lebanese Sunnis towards the States of Lebanon* - University of London - 1973.

BARAMKI Dimitri : *Phœnicia and the Phœnicians* - Khayats - Beyrouth - 1961.

BARRAT Denise : *Liban, escale du temps* - Ed. du Centurion - Paris - 1967.

BAYNES Norman H. : *The Bizantine Empire* - Oxford University Press - London - 1925.

BETTS Robert Brentom : *Christians in the Arabe East* - Lycabettus Press - Athènes - 1975.

BINDER Leonard : *Politics in Lebanon* - John Wiley and Sons Inc. - New-York - 1966.

Le développement d'une société politique - Séminaire de Chicago - 1965.

BITAR Joseph : *Armée de métier et service militaire au Liban* Imp. Catholique - Beyrouth - 1973.

BOULANGER Robert : *Lebanon* - Paris - 1968.

BOUSTANI Emile : *Doubts and Dynamite* - Shenval Press - London - 1958.

BRILL E.J. : *Aperçu sur les constitutions des Etats Arabes et Islamiques* - Leiden - Netherland - 1966.

BURDEAU Georges : *La démocratie* - Seuil - Bruxelles - 1956.
Droit constitutionnel et institutions politiques.

CATROUX Général : *Dans la bataille de la Méditerrannée* - Paris - 1949.

CHARPENTIER J. : *Institutions internationales* - *Dalloz* - Paris - 1966.

CHEVALIER Dominique : *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe* - Librairie Orientale - Paris - 1971.

CHIHA Michel : *Visage et présence du Liban* - Edition du Cénacle - Beyrouth - 1964.
— *Propos d'économie libanaise* - Edition Trident - Beyrouth - 1965.

CHRISTOPHER John B. : *Lebanon Yesterday and Today* - Holt Inc. - U.S.A. - 1966.

CONDE Bruce : *Tripoli of Lebanon* - Al Bayan Press - Beyrouth - 1961.

CORM Georges : *Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles* - Librairie Générale de Jurisprudence - Paris - 1971.

COULAND Jacques : *Le mouvement syndical au Liban* - Editions Sociales - Paris - 1970.

CREASY Edwards : *History of the Ottoman Turks* - Khayats - Beyrouth - 1961.

DUVERGER Maurice : *Sociologie politique* - Themis.

EUGENE Pierre : *Droit Politique* - Imp. de la Chambre des Députés - Paris - 1924.

FATTAL Antoine : *Le statut légal des non musulmans en pays d'Islam* - *Imprimerie Catholique* - Beyrouth - 1958.

— *Les procédures diplomatiques de réglement des différends internationaux* - Librairie du Liban - Beyrouth - 1966.

FLORY et MAUBRAN : *Régimes politiques des pays arabes* - Thémis.

GARDET Louis : *La cité musulmane* - Librairie Philosophique - Paris - 1954.

GEMAYEL Maurice : *Le Pari libanais* - Dar An Nahar - Beyrouth - 1970.

GEMAYEL Pierre : *Connaissance des Kataeb* - Imp. Jeanne d'Arc - Beyrouth - 1948.

GEORGES Talal : *Le système monétaire de la banque du Liban* Dar An Nahar - Beyrouth - 1970.

GODCHOT J.E. : *Les conditions du Proche et du Moyen-Orient* - Toulouse - 1928.

GURVITCH Georges : *Traité de sociologie* - Tome II.

HABACHI René : *Liban 61* - Cénacle Libanais - Beyrouth - 1961.

— *Philosophie chrétienne et philosophie musulmane et existentialisme* - (4 tomes) - Institut de Lettres Orientales - Beyrouth - 1957.

EL HAFEZ Mohamad Amin : *La structure et la politique économique en Syrie et au Liban* - Imp. Khalifé - Beyrouth - 1953.

HARB Emile Khoury : *The great lebanese heritage.*

HARDING G. Lankester: *Baalbeck* - Khayats - Beyrouth - 1963.

HARIK Elia : *Politics and change in a traditional society* - Lebanon 1711-1845 - Princeton Press - New Jersey - 1968.

HELOU Charles : *Mélanges* - (Tome I) - Dar Al Mashrek - Beyrouth - 1970.

HIMADEH Raja S. : *The Fiscal system of Lebanon* - Khayats - Beyrouth - 1950.

HITTI Philippe : *Lebanon in History* - Mac Millan - New-York - 1962.

HOURANI A.H. : *Syria and Lebanon* - Oxford University Press Great Britain - 1954.

HOWARD Harry N. : *The King Crane commission* - Khayats - Beyrouth - 1963.

HUDSON Michael : *The precarious Republic* - Random House New-York - 1968.

HOPWOOD Derek : *The russian presence in Syria and Palestine* - *1843-1914* - Clarendon Press - Oxford - 1969.

IRFID : *Besoins et possibilités de développement au Liban* - (Tome 1 et 2) - Helio Press - Beyrouth - 1962.

— *Les objectifs pour le développement du Liban.*

— *Besoins et possibilités de développement au Liban* - Beyrouth - 1961.

ISMAIL Adel : *Histoire du Liban* (Tome II) - Imp. Harb, Bijjani - Beyrouth - 1958 - (Tome I - 1955).

KEATING Margaret : *Costumes of the Levant* - Beyrouth - 1955.

KHAYAT Marie Karam : *Lebanon land of the cedars* - Khayats - Beyrouth - 1960.

KHOURY Enver M. : *The Patterns of Mass Movements in Arab revolutionary progressive states* - Mouton - Paris - 1970.

LEBRET Louis Joseph : *Le Liban au tournant* - Cénacle - Beyrouth - 1964.

LEWIS Bernard - *The Arab in history* - Hutchinson University Library.

LOHEAC Lyne : *Le Liban à la conférence de la paix* - Thèse - Paris - 1972.

LONGRIG Stéphan : *Syria and Lebanon under french Mandate* Oxford University Press - London - 1958.

LYAUTEH Pierre : *Liban moderne* - Julliard - Paris - 1964.

Mac DONAL Duncan : *The religious attitude and life in Islam* - Khayats - Beyrouth - 1965.

MA'OZ Moshe : *Ottoman reform in Syria and Palestine 1840-1861* - Clarendon Press - Oxford - 1968.

MOORE Elinor : *Some soldier Martyrs of the early christian Church in East Jordan and Syria* - Khayats - Beyrouth - 1964.

MALLAT Hiyam : *L'aménagement du territoire et de l'environnement au Liban* - Dar Ghandour - Beyrouth - 1971.

NACCACHE Georges : *Le Chéhabisme* - Cénacle libanais - Beyrouth - 1960.

NOUJAIM Paul : *Le question du Liban* - Imp. Biban & Co. - Jounieh - 1961.

NASSAR Salwa : *Beirut - Cross road of culture* - Librairie du Liban - Beyrouth - 1970.

NIMEH William : *History of Lebanon* - Editorial National - Mexico - 1954.

NODDEKE Théodore : *Sketches from Eastern history* - Khayats - Beyrouth - 1963.

RABBAT Edmond : *La formation historique du Liban politique et constitutionnel* - Publication de l'Université Libanaise - Beyrouth - 1973.

RIZK Charles : *Le régime politique libanais* - Librairie Générale de Droit et Jurisprudence - Paris - 1966.

RIZK Marie-Madeleine : *Les pouvoirs normateurs de l'exécutif en droits français et libanais* - Imp. Biban & Co. - Liban - 1970.

RONDOT Pierre : *La formation historique du Liban politique et consttuitionnel* - Paris - 1949.

— *Les chrétiens d'Orient.*

— *Les institutions libanaises.*

SAAB Hassan : *The arab federalists of the ottoman Empire* - Djambatan - Netherlands - 1958.

SAFA Elias : *L'émigration libanaise* - Imp. Catholique - Beyrouth - 1960.

SALEM Jean : *Introduction à la pensée politique de Michel Chiha* - Libraire Samir - Beyrouth.

SALEM Jean : *Le peuple libanais* - Imp. Vendôme - Beyrouth - 1968.

SAMNE Georges : *La Syrie* - Ed. Bossard - Paris - 1920.

SAYEGH Raymond : *Le comportement politique du journal l'Orient* - 1958-1963 - Imp. Edouard Angélil - Beyrouth - 1969.

SULEIMAN Michael W. : *Politicol Parties in Lebanon.*

SWEET Louise : *People and cultures of the Middle East* - (2 vol.) - The National History Press - New-York - 1970.

TIBAWI A.L. : *A modern history of Syria* - St. Martin's Press - Edinburg - 1969.

TOUMA Tawfic : *Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIIème siècle à 1914* - Librairie Orientale - Beyrouth - 1972.

TYAN Nady : *Le pouvoir exécutif dans le régime politique libanais* - thèse droit - Beyrouth - 1970.

VALIN E. Jean-Pierre : *le pluralisme socio-scolaire au Liban* - Dar Al Mashrek - Beyrouth - 1969.

VOLNEY : *Voyage en Syrie et en Egypte* - Mouton & Co. - Paris - 1969.

Von GRUNUBAUM G.E. : *Modern Islam* - The Near Eastern Center - Californie - 1962.

WEILL Raymond : *La Phénicie et l'Asie Occidentale* - Colin - Paris - 1939.

ZEINE Zeine : *Arab, Turkish relations and the emergence of arab nationalism* - Khayats - Beyrouth - 1958.

— *The history of the Ottoman Turks* - Khayats - Beyrouth - 1961.

— *The struggle for Arab independance* - Khayats - Beyrouth - 1960.

الصحف والمجلات :

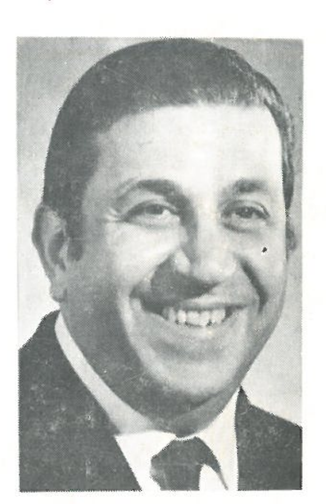
العهد الجديد ـ العمل ـ الانوار ـ الانباء ـ الاهرام ـ البيرق ـ الشراع ـ الحوادث ـ الانشاء ـ الاخبار ـ النهار العربي والدولي ـ الجريدة ـ المحرر ـ المستقبل ـ الاسبوع العربي ـ السفير ـ الصياد ـ السياسة ـ الطريق ـ الوطن العربي ـ بيروت ـ كل شيء ـ لوجور ـ لوموند ـ الريفي ـ ماغازين ـ ماندي مورننغ ـ مواقف ـ لوريان ـ لوريان_لوجور ـ ترافو اي جور .

المحتويات

٢٣٧ / ١٣ / ٧٨

ميثاق ١٩٤٣

لماذا كان ؟
وهل سقط ؟



باسم الجسر

عسير أن نؤرّخ لما يسمّى « الميثاق الوطني » مع تجاهل للوقائع التي سبقته واحاطت به ثم تمخضت عن مواقف اللبنانيين صيف العام ١٩٤٣ وخريفه . وقد اسهب الدكتور الجسر في سرد الوقائع بصورة متحركة . فنقل أخبارها مستندا الى اقوال الذين مثلوا فيها ادوارا مهمة ، والى آراء الذين هيّأوا لها ، ونظّروها ، قبل وقوعها ، واخيرا تناولوها بالتأييد او التنديد ، وتجاذبوا وما زالوا يتجاذبون بعنف ، لبنان الكيان ، حتى كاد يتمزّق وتتناثر اجزاؤه .

لماذا ؟ وكيف تكوّنت فكرة الصيغة التي قامت الدولة اللبنانية المستقلة على اساسها ؟

وهل سقطت الصيغة : الحل ، التسوية ، الميثاق الوطني ، التكاذب المتبادل ، المؤامرة الكبرى ؟

وهل صحيح ان لبنان مركّب من عنصرين متضادين لا يمكن ان يؤلفا جسما موحدا ؟

كل ذلك يفصّله الدكتور الجسر ، في كثير من الصراحة في الكتابة ، والوضوح في العرض ، والموضوعية في الرأي .

محمد علي حماده

من « المقدمة »

السعر ٢٤ ل.ل او ما يعادلها